



أمريكا الخصم والحَكَم

دراسة توثيقية في «عملية السلام» ومناورات واشنطن منذ ١٩٦٧

الدكتور نصير حسن عاروري



مركز دراسات الوحدة العربية

أمريكا الخصم والحَكَم

دراسة توثيقية في «عملية السلام» ومناورات واشنطن منذ ١٩٦٧

الدكتور نصير حسن عاروري

ترجمة وتقديم: منير العكش

أمريكا الخصم والحَكَم

دراسة توثيقية في «عملية السلام» ومناورات واشنطن منذ ١٩٦٧



الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

عاروري، نصير حسن

أمريكا الخصم والحَكَم: دراسة توثيقية في «عملية السلام» ومناورات واشنطن منذ ١٩٦٧ / نصير حسن عاروري؛ ترجمة وتقديم منير العكش.

٤١٤ ص.

ببليوغرافية: ص ٣٨٣-٣٩٨.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-133-7

١. القضية الفلسطينية. ٢. الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ٣. مفاوضات السلام العربية ـ الإسرائيلية. ٤. السلام ـ الشرق الأوسط. ٥. الولايات المتحدة الأمريكية ـ العلاقات الخارجية ـ فلسطين. ٦. الولايات المتحدة الأمريكية ـ العلاقات الخارجية ـ إسرائيل. ٧. الولايات المتحدة الأمريكية ـ السياسة الخارجية. أ. العنوان. ب. العكش، منير (مترجم).

327.7305694

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

عنوان الكتاب بالإنكليزية

Dishonest Broker: The U.S. Role in Israel and Palestine

by

Naseer H. Aruri

(Cambridge, MA, South End Press, 2003)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (+٩٦١١)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، حزيران/يونيو ٢٠٠٧

إهـــــداء

إلى جويس، زوجتي وأعز أصدقائي

المحتويـــــــات

شكر (خاص بالطبعة الإنكليزية)

أتقدّم بشكري العميم لزملائي وأهلي وأصدقائي الذين شجعوني على كتابة هذا الكتاب، وأمدوني بكثير من الأفكار. وإنني لأشعر أنّني مدين لهم بكثير من المدد والمساهمات التي استقام بها عود هذا الكتاب. لقد كانت زوجتي جويس تلح دائماً على ضرورة وضع كتاب جديد يوجز تاريخ **التورط** الأمريكي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ويوثّق له، لا سيما في هذا المنعطف التاريخي الذي أطلق فيه الرئيس الأمريكي الحالي (بوش الابن) يد إسرائيل لتفعل ما تشاء في الأراضي المحتلة، في خطوة لم نشهد لها مثيلاً من قبل، برغم فداحة كلّ الخطوات التي سبقتها وهيأت لها. كذلك فإنها قرأت عدداً من الفصول وقدمت لي ملاحظات نقدية مفيدة. أما ابني جمال فأمدني بملاحظات واقتراحات جوهرية. وكذلك تكرم الراحل البروفسور سميح فرسون، زميلي وصديق حياتي بمساهمات لا تقدر بثمن، وسمح لي بالاعتماد على عمل كنا قد أنجزناه معاً.

الصديقة الطيبة البروفسورة شيريل روبنبرغ كانت معيناً لا ينضب من التشجيع والنقد النقّاذ بعد أن قرأت بعض فصول الكتاب وأمدتني باقتراحات قيمة. ولا بدّ من الاعتراف بعظيم ما ألهمتني الأحاديث الهاتفية العديدة مع ابن عمي البروفسور تيسير عاروري (من جامعة بيرزيت). فلطالما كان كريماً في آرائه، صريحاً في تحليله، بينما كان يعاني مع مليوني فلسطيني في الأراضي المحتلة قسوة الحصار وحظر التجول الخانق الطويل. أما الصديقة الرائعة البروفسورة إيلين هاغوبيان من جامعة سيمونز فكانت خير عون وكانت مَعيناً لا ينضب من المساهمات الثمينة، فقد قرأت معظم ما كتبت، سواء في هذا الكتاب أو ما سبقه من أعمال، وكان لها نصيب وافر في بناء هذا الكتاب وتوثيقه. كانت ملاحظاتها ثاقبة ومتميزة. ولا أنسى هنا فضل دانيال زوجة ابني التي سخت علي بكثير من وقتها ومهارتها الطباعية برغم انشغالها برعاية اثنين من أحفادي.

وأحب هنا أن أعرب عن امتناني لأنطوني أرنو (من ساوث إند برس) الذي شجعني على تطوير كتابي السابق **تعويق السلام** *(Obstruction of Peace)* ورعى هذا الكتاب منذ استهلاله.

ولا بدّ من تقديم الشكر العميم للدكتور مهدي عبد الهادي من **الجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة القضايا الدولية** في القدس لسماحه بنشر عشر من خرائطهم البديعة التي كانت ذخراً للكتاب. كما لا بدّ من شكر باحثين شابين ساعداني في ضبط الحواشي هما: روزماري كارول من جامعة وسكنسون بماديسون، وبدر البنا من جامعة يال. ولكل أولئك الذين غفلت عن ذكر أسمائهم أتقدّم بخالص امتناني واعترافي بأنّني أتحمل وحدي مسؤولية كلّ ما قد يتضمنه هذا الكتاب من أخطاء.

تقديـــر خــاص

يسعدني أن أعبر عن تقديري الخاص للجهد المذهل الذي بذله صديقي وزميلي منير العكش. إن ترجمته الخارقة لم تجعل هذا الكتاب يرى النور وحسب، بل يسّرت قراءته وذللت صعاب الخصوصيات الثقافية والحواجز اللغوية التي تعترض الأعمال المترجمة عادة. ولا شكّ في أن تمكنه الرائع من اللغتين الإنكليزية والعربية، إضافة إلى تضلعه في مادة بحث هذا الكتاب أهدياني ما هو أثمن من الترجمة. لقد كان من حسن حظي أن يترجِمَني إلى العربية علمٌ من أعلام ثقافتها. لهذا كلّه لا بدّ من الاعتراف بعميق امتناني لصديقي العزيز.

نصير عاروري

٢٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٦

«صدّقني، إنها أحابيل،

أنا أعرف سكاكينهم الطويلة جيداً!

عاهدونا، ووعدونا بالكثير مما لم أعد أحصيه ولا أتذكره، لكنهم لم يحترموا من كلّ عهودهم ووعودهم إلا واحداً. قالوا بأنهم سيأخذون بلادنا منا وقد نفذوا ذلك فعلاً».

ـ الزعيم الهندي ردّ كلاود (مَخْپيپيا لوتا) ١٨٢٢ ـ ١٩٠٩

مقدمـــــة المترجـــم

في **الخصم والحكم**، يرسم لنا نصير عاروري مشاهد مقلقة جداً لشعائر **الدين المدني** الأمريكي كما ظلت واشنطن تمارسها منذ أربعة عقود **تحت جنح السلام.**

تفاصيل مثيرة ومؤلمة لأحابيل **عملية السلام** وخفاياها يلتقطها عاروري بصبر وحساسية مرهفة، ثمّ يعيد نظمها وتحليلها لكي تعترف هي بما جنته يداها على السلام قبل أن تجنيه على فلسطين وأهلها ـ ـ تفاصيل هذه الشعائر الساديّة التي تلذذت واشنطن بممارستها، وتفننت في تزويرها وتزويقها وترويجها وصناعة عباءاتها وطواويسها.

قرأت الكتاب قبيل سنوات، وقد عنونه نصير عاروري بأدبه الجم ورصانته الأكاديمية الوسيط غير النزيه *(Dishonest Broker)*، وهو يعلم أننا لا نتعامل هنا مع **وسيط** ليكون نزيهاً أو غير نزيه. ليس لأن تاريخ الولايات المتحدة وأفعالها يؤكّدان، كما يشهد بذلك كتابه، أنها لم تكن وسيطاً، وإنما لأنها في اعتقادي ـ هي وأخواتها

من دول الزنابير[1] التي أنشأها المستعمرون الإنكليز وأفنوا سكانها الأصليين ـ غير مؤهلة أصلاً لأن تكون وسيطاً نزيهاً أو غير نزيه، كما سأوضح ذلك لاحقاً باختصار؛ لهذا اتفقنا معاً على عنوان جديد للترجمة العربية أقرب إلى الحقيقة، وألصق بمادة الكتاب: **الخصم والحكم**.

قرأت الكتاب يومها، وغضبت مع كلّ مشهد من هذه المشاهد الطقسية المتلاحقة التي يكشف فيها نصير عاروري كيف تحولت **عملية السلام** في مذبح **الدين المدني** الأمريكي إلى جريمة طقسية (Ritual Crime). لكن أحاسيس القراءة تختلف عن أحاسيس الترجمة. بالترجمة، تعيش **جوانيّة** هذا النصّ الموجع والمنذر بالخطر (Alarming) فينبض فيك وكأنك تشارك في خلقه وتعجن أحاسيسك بِكُلّ كلمة فيه. وهذا، بالطبع ما يضاعف ألمك ويؤجج غضبك، ويرفع ضغط دمك. لم تعد هذه التفاصيل شظايا عابرة تؤزّ قليلاً ثمّ ترقد في فجوات الذاكرة بل كشفت ـ بعد أن أمسك عاروري بخيوطها ونسجها خيطاً خيطاً ـ عن تراجيديا كاملة لأربعين سنة من إمعان دبلوماسية **الدين المدني** الأمريكي في التدمير المنهجي لطبيعتنا وحياتنا وتاريخنا وثقافتنا وحقوقنا باسم **عملية السلام**.

في ستينيّات القرن الماضي، أي مع بداية أحداث هذا الكتاب الذي يقول عنه نعوم تشومسكي بحق أنّه «يدحض الأضاليل والأباطيل والأفكار الخاطئة»، ألقى العالم الاجتماعي الأمريكي روبرت بيللا (Robert Bellah) محاضرة في **الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم** عن الدين المدني في أمريكا (Civil Religion in America)[2] تعتبر اليوم

---

(١) زنابير: White Anglo-Saxon Protestants (WASPs) وهو ما يعرف به اختصاراً البيض الأنكلو-سكسون البروتستانت في البلدان التي غزاها البريطانيون وأبادوا أهلها. وتراهم دائماً على قلب واحد وفي خندق واحد في زمن الحروب والشدائد، ولا سيّما بالنسبة إلى فلسطين خاصة والعالمين العربي والإسلامي عامة.

(٢) Robert N. Bellah, «Civil Religion in America,» *Daedalus: Journal of the American Academy of Arts and Sciences,* vol. 96, no. 1 (Winter 1967), pp. 1-21.

ثمّ أعاد نشرها في: Robert N. Bellah, *Beyond Belief: Essays on Religion in a Post-traditional World* (Berkeley, CA: University of California Press, [1991]), pp. 168-190.

وقد أثارت أفكار بيللا عاصفة من الردود والنقاشات والآراء الحامية. انظر: Dana Evan Kaplan, ed., *The Cambridge Companion to American Judaism*, Cambridge Companions to Religion (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 2005), p. 118.

ولا بُدَّ من الإشارة إلى أن استشهاداتي من بيللا هنا تعتمد على النص المنشور في كتابه أعلاه *(Beyond Belief)* من صفحة ١٦٨ حتى صفحة ١٩٠. كما لا بُدَّ من التنويه إلى أن اصطلاح «الدين المدني» ليس من إبداع بيللا الذي أصبح علَماً على مدرسة في علم الاجتماع الديني ذات تأثير كبير على الدراسات الأمريكية، بل إنّه من وضع جان جاك روسو، فقد تحدث عنه في **العقد الاجتماعي**، واعتبره الأساس الأخلاقي والروحي لِكُلّ مجتمع حديث. كان **الدين المدني** بالنسبة إلى روسو عاملاً أساسياً في بناء المجتمع المتماسك وتوحيد الدولة وتقديس سلطتها، وعلى الرغم من شيوع هذا الاصطلاح في الدراسات الأمريكية فإن بعض علماء الاجتماع =

مفصلاً تاريخياً في الدراسات الاجتماعية الأمريكية، ومدخلاً لا بُدَّ منه لفهم الوطنية (Patriotism) في الولايات المتحدة، فقد اكتشفت في الحياة الأمريكية، على مدى عصورها، معظم رموز وطقوس وأساطير وتطلعات وبارانويا العبرانية (Hebraism) التي انتحلها المستعمرون الإنكليز الأوائل لأنفسهم ـ ومعظمهم من الزنابير المتزمتين ـ وأقاموا على أساسها مستعمراتهم التي تسمى اليوم بالولايات المتحدة الأمريكية.

هذا **الدين المدني** الأمريكي الذي تفضحه مظاهر **الوطنية** الأمريكية وتعابيرها في زمن الحروب والشدائد ليس لاهوتاً (بل يرفض اللاهوت أياً كان)، ولا ديناً شعبياً، ولا بديلاً عن أي دين أو عقيدة، بل هو ظاهرة ثقافية أنثروبولوجية تُشكل **الثقافة الوطنية** للمجتمع الأمريكي بمختلف أطيافه الدينية والعلمانية والعرقية والسياسية[٣]، وتعتبر **الكتاب المقدس** غير المكتوب للوطنية الأمريكية. صحيح أن الديمقراطية تعطي السلطة العليا للشعب (نظرياً)، لكن الصحيح (عملياً) أن **الدين المدني** هو الذي يرسم حدود هذه السلطة العليا. «إن إرادة الشعب، (كما يقول بيللا)، ليست معيار الحق والباطل. هناك معيار أعلى. فربما أخطأ الشعب**!** إن التزامات الرئيس هي أمام هذا المعيار الأعلى: الدين المدني. الذي يتربع على عرشه إله العهد القديم»[٤].

هذا المعيار الأعلى أو هذا **الدين المدني**، وفقاً لعالم الأديان المعاصر كونراد شيري (Conrad Cherry)، يعبر، في ما يعبر، عن «قناعة الأمة الأمريكية بأنها هي إسرائيل الله الجديدة. وأنها هي شعبه المختار بحق. وأنها ذات رسالة خلاصية للعالم»[٥].

= مثل مارتن مارتي (Martin Marty) يفضل أن يطلق على هذه الظاهرة الأنثروبولوجية اسم اللاهوت الشعبي (Public Theology). انـظـر: Martin E. Marty, *A Nation of Behavers* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1976).

(٣) وهذا يشمل معظم التيارات والأحزاب والقوى السياسية من الديمقراطيين والجمهوريين، ومن الليبراليين والمحافظين (القدامى والجدد)، ومن فقاعات **اليسار** إلى أقصى اليمين المسيحي وبعض كنائسه الصهيونية.

(٤) يلح بيللا على غياب السيد المسيح أو التعاليم المسيحية من **الدين المدني** وحضور ما يسميه بإله العهد القديم، إله الشريعة الذي يصنع التاريخ البشري، وليس إله المحبة والخلاص (=السيد المسيح). ويقول: «إن كلمات وأفعال الآباء المؤسسين، وخاصة الرؤساء الأوائل منهم رسمت ملامح الدين المدني ووضعت إيقاعه الذي رافق حياة الأمريكيين. وعلى الرغم من أن ديانة هؤلاء الرؤساء هي المسيحية فإن أحداً منهم لم يذكر المسيح في خطابه التدشيني، لكنهم جميعاً استشهدوا بالعهد القديم، الحاضر في كلّ لحظة من تاريخ أمريكا. إن مساواة أمريكا بإسرائيل في فكرة **أمريكا الإسرائيلية** ليست عابرة. إن أمريكانا الإسرائيلية اصطلاح كثير التداول. وهناك إجماع أمريكي حوله مما يجعل إسرائيلية أمريكا وصفاً مناسباً وجديراً ودقيقاً». نقلاً عن: Hans Kohn, *The Idea of Nationalism: A Study in Its Origins and Background* (New York: Macmillan Co., 1961), p. 665.

(٥) Conrad Cherry, ed., *God's New Israel: Religious Interpretations of American Destiny* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1994), p. 19.

ويضيف بيللا ومدرسته في الدراسات الأمريكية أن هذا **الدين المدني** الذي يضم مجموعة من المعتقدات المقدسة عن الأمة الأمريكية وتاريخها وقدرها المتجلي (Manifest Destiny) يسكن **الوطنية** الأمريكية ويعطيها معانيها، ويتجلى في كلّ مناسباتها وأعيادها، ويستوعب قناعات محطاتها التاريخية الأربع: تأسيس المستعمرات الأولى وإفناء أهلها، والثورة، والحرب الأهلية، وميثاق الحقوق (Bill of Rights).

إن للأعياد الوطنية في الولايات المتحدة مثلاً «هالات من القداسة تفوق الأعياد الدينية، فعيد الشكر (Thanksgiving)، وعيد الرابع من تموز/ يوليو (بدرجة أقل)، وعيد الذكرى (Memorial Day) قد تكون أيام راحة عادية للناس، لكنها بالنسبة إلى الدولة، ورجال السياسة، والمحاربين القدامى، والجنود، والعسكر المتقاعدين في المدن والقرى، وبالنسبة إلى سكان الجنوب والغرب الأوسط الأمريكي بشكل خاص أيام مقدسة يعاد فيها الاعتبار لطقس التضحية (Sacrifice Rite)، ويتجدد فيها العزم على الوفاء بالرسالة الأمريكية الخلاصية للعالم»[٦].

إن للراية الأمريكية، حضوراً مقدساً عند هؤلاء الوطنيين لا يختلف عن حضور الصليب لدى صليبيي القرون الوسطى[٧]. قبل عيد الذكرى بأيام ترفرف الرايات على معظم أبواب البيوت ونوافذها، وتزرع في حدائقها وفوق أسطحتها، بينما تتنافس الشركات والمصانع والمتاجر ومحطات الوقود في رفع أكبر عدد ممكن من هذه الرايات التي يبلغ طول بعضها عشرات الأمتار أحياناً. كذلك تتألق الزينات والأشرطة الملونة وأكاليل الزهور فوق قبور المحاربين ونُصُب **الأبطال**[٨]، ويتنادى

---

(٦) W. Lloyd Warner: *American Life: Dream and Reality* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1953), p. 1, and *The Living and the Dead; a Study of the Symbolic Life of Americans*, Yankee City Series; v. 5 (New Haven, CT: Yale University Press, 1959).

(٧) Carolyn Marvin and David W. Ingle, «Blood Sacrifice and the Nation: Revisiting Civil Religion,» *Journal of the American Academy of Religion*, vol. 64, no. 4 (Winter 1996).

وعن الطقوس الطوطمية للوطنية الأمريكية، انظر: Carolyn Marvin and David W. Ingle, *Blood Sacrifice and the Nation: Totem Rituals and the American Flag*, Cambridge Cultural Social Studies (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1999).

ففي هذا الكتاب الكثير عن طقوس عبادة الراية في الولايات المتحدة وغيرها من الرموز الوطنية مما تحول في أمريكا إلى أصنام. من ذلك مثلاً قولهما: «إن الراية طوطم يخلق أساطير التضحية بالدم التي تأسس عليها المجتمع الأمريكي» (... Totem that Creates Myths of Blood Sacrifice around Which American Society is Based).
أو «إن الراية في أمريكا إله يطلب القرابين» (The Flag is a God that Demands Sacrifice).

(٨) من هؤلاء **الأبطال** الذين تُسمى باسمهم اليوم الكثير من المدن والأحياء والجامعات وترفع الزينات فوق أنصابهم ويعتبرون مثلاً أعلى للبطولات: اللورد إمهرست الذي شنّ حرباً بيولوجية على سكان أمريكا وقتل مئات الآلاف منهم ببطانيات مسمومة بجراثيم الجدري، أو فيليب شريدان صاحب الشعار الشهير: «الهندي الطيب هو الهندي الميت فقط» (The Only Good Indian was the Dead One)، أو القائد الجزار جون =

المحاربون القدامى للاحتفال بهذا العيد المقدس وإقامة الصلوات على أرواح **الأبطال**، وتتزايد افتتاحيات الصحف وتعليقاتها العاطفية المؤججة للمشاعر الوطنية. أما الكنائس، على اختلافها، فتخصص قداس الأحد الذي يسبق هذه الأعياد الوطنية للحديث عن **التضحية** في سبيل الوطن، وتذكّر بإسرائيل القديمة التي يتحدث عنها الكتاب المقدس وإسرائيل الجديدة التي بناها قدّيسو الزنابير في العالم الجديد، وتعقد الكثير من المقارنات والتشبيهات بين الأمريكيين الذين سقطوا في ساحات القتال دفاعاً عن **القيم الأمريكية** و**طريقة الحياة الأمريكية** و**رسالة أمريكا الإلهية** (Divine Mission) **للعالم**، وبين أبطال التاريخ العبراني ورسالتهم الإلهية للعالم.

إن طقوس هذا العيد وشعائره التي لا تختلف عن طقوس وشعائر **عبادة الموتى** (Cult of the Dead)، في رأي بيللا ومدرسته، هي من مظاهر **الدين المدني** الأمريكي التي تُجمع على تقديسها أطياف المجتمع الأمريكي كافة.

إن لهذه الشعائر والطقوس وظيفة وطنية تصل الحاضر الأمريكي بِكُلّ أساطير ورموز وأبطال تلك **العبرانية** التي اعتنقها المستعمرون الإنكليز الأوائل، وبنوا مستعمراتهم على قواعدها في العالم الجديد، وتهدف إلى تعبئة المجتمع الأمريكي المتعدد الأعراق والديانات تحت رايتها، وصهره في بوتقتها[٩].

هنا، يلاحظ بيللا كيف أصبحت قصة «تحرير الله لشعبه من العبودية في مصر»، وكيف أقام معه العهود والمواثيق، وأعطاه «أرض السمن والعسل» من أبرز المثاليات والعبر التي يؤمركها السياسيون والجنرالات والإعلاميون والمفكرون والوعّاظ في مناسبات **الدين المدني** وأعياده الوطنية ويجعلونها أبرز رموز التجربة التاريخية الأمريكية.

إن **الدين المدني** راح منذ اندلاع الثورة الأمريكية يركز على أن الأمة الأمريكية تعيش آخر صورة من صور «الخروج العبراني» من أرض العبودية وعبور المياه إلى الأرض الموعودة، وأن الثورة كشفت عن غاية الله من إنشاء هذه الأمة وجمهوريتها

= شفنغتون الذي كان يستعذب قتل الهنود ويقول: «اقتلوا الهنود واسلخوا جلودهم. لا تتركوا منهم صغيراً ولا كبيراً فالقمل يفقس من بيوض القمل»، أو الرئيس أندرو جاكسون الذي كان يتلذذ ويتباهى بسلخ جلود ضحاياه... إلخ. وهناك أمثلة كثيرة أخرى في: منير العكش: **حق التضحية بالآخر: أميركا والإبادات الجماعية** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٢)، و**تلمود العم سام: الأساطير العبرية التي تأسست عليها أميركا** (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٤).

(٩) وهذا ما عبّر عنه عالم الأديان الراحل سيدني ميد في معظم كتبه، وخاصة في مقالة له بعنوان: «الأمة ذات الروح الكنسية». انظر: Sidney E. Mead, «The Nation with the Soul of a Church,» *Church History*, vol. 36, no. 3 (September 1967), p. 263.

الفتية لتكون نبراساً للأمم و**أداة** لتحرير شعوب الأرض. هكذا «نفخت السماء في جورج واشنطن روح موسى الذي خلص الأمة الأمريكية من العبودية وقاد الشعب إلى أرض الميعاد»(١٠)، أرض الاستقلال والحرية.

في مقالته عن «الأخلاق الوطنية والكنيسة»، يدلل عالم الأديان المقارنة جون سميلي (John E. Smylie) بكثير من الحجج على أن **الدين المدني** ولّى الأمة الأمريكية «وكالة الله ووصايته على التاريخ البشري» بِكُلّ ما كانت تعنيه هذه **الوكالة** و**الوصاية** في أدبيات المستعمرين الإنكليز الأوائل الذين كانوا يعتقدون أنهم أداة إرادة الله وتدبيره في التاريخ البشري، عندما كانوا يسمون أنفسهم **إسرائيليين** أو **عبرانيين**. . . إلخ. ، وعندما كانت فكرة أمريكا ترجمةً إنكليزية حرفية لفكرة إسرائيل التاريخية (١١). ثمّ تأممت هذه القناعات عبر إعلان الاستقلال، والدستور، وميثاق الحقوق وغير ذلك من رموز **الدين المدني** الذي صنع لحمة هذه الأمة وضمن لها مباركة الله وحمايته وتكليفها بالرسالة التاريخية(١٢). وقد تولت المدارس العامة والكنائس (على اختلافها) مهمة تأميم هذه الاقتناعات باعتبارها البعد الثقافي والتاريخي للوطنية الأمريكية(١٣).

---

(١٠) «... Washington the Divinely Appointed Moses who Led his People out of the Hands of Tyranny».

بذلك لم يكن الرئيس الحالي بوش بدعاً في انتحال شخصية موسى لنفسه، فقد حاول كلّ رؤساء أمريكا انتحالها لأنفسهم في زمن الشدائد والحروب والمهمات **الخلاصية**. هنا يضرب بيللا أمثلة كثيرة ليؤكد على شيوع استخدام تعبير إسرائيل الأمريكية (American Israel) إشارة إلى الولايات المتحدة. انظر: Bellah, *Beyond Belief: Essays on Religion in a Post-traditional World*, pp. 168-190, footnote no. (4).

(١١) هذه الفكرة (فكرة أمريكا المستوحاة من فكرة إسرائيل)، كما أوضحتها في معظم ما كتبت من قبل، تقوم على ثلاثة أركان:

١ ـ احتلال بلاد الآخرين؛ ٢ ـ استبدال سكانها بسكان غرباء واستعباد من استعصى منهم على الإبادة؛ ٣ ـ استبدال ثقافتها وتاريخها بثقافة المحتلين الغرباء وتاريخهم.

أما بالنسبة إلى اعتقاد هؤلاء المستعمرين الإنكليز بأنهم «عبرانيون» أو «إسرائيليون» أو أنهم هم «اليهود حقّ» فقد وثّقت ذلك في **تلمود العم سام** و**حق التضحية بالآخر**، وبينت فيهما كيف أن هذا الانتحال للعبرانية أرسى الثوابت الخمسة التي رافقت التاريخ الأمريكي في كل محطاته: (١) المعنى الإسرائيلي لأمريكا، (٢) عقيدة الاختيار الإلهي والتفوق العرقي والثقافي والأخلاقي، (٣) الدور الخلاصي للعالم، (٤) قدرية التوسع اللانهائي لشمل كلّ بقاع الأرض، (٥) حق التضحية بالآخر.

(١٢) John Edwin Smylie, «National Ethos and the Church,» *Theology Today*, vol. 20 (October 1963), pp. 313-317.

(١٣) يتخذ هذا «الاختيار الإلهي» كثيراً من المبررات الحديثة تتركز اليوم على «طريقة الحياة» المتفوقة على طرق حياة الشعوب الأخرى أو «الحضارة في مقابل الهمجية» أو «الديمقراطية في مقابل أنظمة غير ديمقراطية» أو غير ذلك من مبررات تنتهي جميعاً إلى نتيجة واحدة هي «التفوق» الذي يضع الأمة الأمريكية فوق بقية شعوب الأرض ويجعلها فوق القوانين والأخلاق والمعايير الإنسانية الأخرى ويعطيها الحق في صياغة العالم على ما تشاء. يقول أحد كبار مسؤولي البيت الأبيض: «إن أمريكا التي تهيمن على العالم قادرة على أن تخلق واقعه كما تشاء» ثم أضاف: «إذا لم يرق ذلك الواقع الجديد لإدارة بوش فإنها تستطيع تغييره في =

إن رفع الأعلام الأمريكية على المدارس والكنائس (على اختلافها)، واحتفالهما معاً بالمناسبات الوطنية وتقديسهما رموز **الوطنية** الأمريكية، واشتراكهما في **طوطمة** الآباء المؤسسين و**قديسي** الموجات الاستعمارية الأولى، ومزجهما الدائم بين تاريخ أمريكا وأبطالها وبين **التاريخ** العبراني وأبطاله ميّع الحدود بين **العبرانية** و**الوطنية الأمريكية**، بل صهرهما معاً في بوتقة هذا **الدين المدني**. بذلك، يقول بيللا: «صار بإمكان الأمريكي أن يكون معمدانياً، أو يهودياً محافظاً، أو كاثوليكياً رومياً من دون أن يحول ذلك دون مشاركته في الدين المدني ومن دون أن يعني ذلك أن عليه أن يعبر عن الدين المدني باصطلاحات معمدانية أو يهودية أو كاثوليكية».

ويتوقف بيللا طويلاً عند الخُطب التي دشن بها الرؤساء الأمريكيون رئاستهم، وخاصة منها تلك الخطبة الأولى للرئيس كينيدي **ذات الجرس التوراتي** التي شدّد فيها على أن من واجبات أمريكا أن «تضطلع بعمل الله هنا على الأرض» (Here on Earth God's Work Must Be Our Own). وفي اعتقاده «أن تحقيق إرادة الله على الأرض تجثم عميقاً في التقليد الأمريكي على الصعيد الفردي والجماعي، فهذه هي الروح التي عاش بها آباء أمريكا المؤسسون (The Founding Fathers) وعاشت بها كلّ الأجيال اللاحقة».

والرئيس بيل كلينتون، في اعتقادي، أفضل من فسّر ما قصده كينيدي بهذا **الواجب** النبيل الذي تضطلع به أمريكا نيابة عن الله، فقد وضع جملة كينيدي في سياقها الصحيح من **الدين المدني** الأمريكي عندما كان يلقي خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي (٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤) احتفالاً بانتصار **عملية السلام**. ففي هذا الخطاب اعترف كلينتون لأعضاء الكنيست بأنه زار الأراضي المقدسة (فلسطين) لأول مرة في بعثة دينية. وكان يصحب كاهنه الذي يقول له دائماً: «إذا تخليت عن إسرائيل فإن الله سيغضب عليك»، ويقول له أيضاً: «إن إرادة الله تقضي بأن تكون إسرائيل ـ كما (وُصفت) في العهد القديم ـ لشعب إسرائيل إلى الأبد» (It is God's Will that Israel, the Biblical Home of the People of Israel, Continue Forever and Ever)[١٤] ولكي يؤكّد الرئيس كلينتون لأعضاء الكنيست التزام إدارته بإرادة الله وتفانيها في تحقيق حلم اليهود وحلم أجداد اليهود[١٥] (Dream of the Jewish People, the

---

= ٣٠ دقيقة». انظر: Wayne Madsen, «American Jingoism is Creeping into Every Facet of our Life,» *Online Journal*, 19 May 2005, <http://onlinejournal.org/media051905Madsen/051905madsen.html>.

(١٤) «President William J. Clinton Remarks to the Knesset in Jerusalem, Israel, October 27th 1994,» in: *The American Presidency Project*, <http://www.presidency.ucsb.edu/ws/print.php?pid=49380>.

(١٥) المصدر نفسه.

(Patriarchs' Dream) فـإنـه أخـبـرهـم بـأنـه قـطـع لـكـاهـنـه عـهـداً وميـثـاقـاً، وقـال مستشهداً بجملة كينيدي: «إن إرادة الله يجب أن تكون إرادتنا هنا على هذه الأرض» (Here on Earth, God's Will Must Truly be our Own)[١٦].

كلّ هذه الخطب، في رأي بيللا، تضيء عناصر الإيمان التي يقوم عليها **الدين المدني الأمريكي**؛ إن كلّ رئيس يعرض في خطبته التدشينية الأولى، وبأسلوبه الخاص، كيف سيُمَكّن الأمة الأمريكية من القيام بعمل الله وتحقيق إرادته في الأرض على أفضل وجه، وكيف سيعيد صياغة العالم بالطريقة التي صاغ فيها **الأبطال** و**القديسون** و**الآباء** الأمريكيون وجه العالم الجديد؛ بطقس **التضحية**، وبالإيمان بالقدر المتجلي لهذه الأمة التي أورثها الله كلّ ما أغدقه على بني إسرائيل وأعطاها ما أعطاهم من **تفضيل** (على كلّ شعوب الأرض) ومن **عهود** و**مواثيق** صارت كلها من أركان **الدين المدني** الأمريكي. وهنا يشدّد بيللا على المعاني الإسرائيلية لرموز التجربة التاريخية الأمريكية، وعلى أن التفسير الذي قدمه أنبياء الزنابير الأوائل لأحداث **العهد القديم** و**ثقافة** الموجات الاستعمارية الأولى التي آمنت، في ما آمنت، بضرورة العمل من أجل «عودة اليهود إلى بلاد أجدادهم» يشكلان المصدر الأول والأعمق لهذا **الدين المدني** الأمريكي.

إن التزام الرئيس كلينتون (عراب أوسلو) أمام أعضاء الكنيست «بأن تكون إسرائيل ـ كما (وُصفت) في العهد القديم ـ لشعب إسرائيل إلى الأبد» هو تجسيد حيّ لهذا **الخصم والحكم** الذي يكشف نصير عاروري أحابيله (أو **استراتيجيته** كما يفضل أن يسميها) لتحقيق هذا الالتزام.

إنه التزام ذو دلالة كبيرة يعرض كتاب عاروري طقوسه الدبلوماسية الموجعة كما لم يعرضها أحد من قبل، وهو التزام يضرب جذوره في رسالة المستعمرين الأوائل التي استوعبها **الدين المدني** الأمريكي وجعلها ركناً أساسياً من أركان الوطنية الأمريكية[١٧].

أما هاجس أمريكا «بأن تكون إسرائيل ـ كما (وُصفت) في **العهد القديم** ـ

---

(١٦) المصدر نفسه. ويلاحظ أن كلينتون حرّف كلمةَ كينيدي ـ سهوا، أو عمداً ـ من «عمل الله» إلى «إرادة الله»، وذلك لتشمل واجبات أمريكا وضعَ اليد على «إرادة الله» وما يدبّره للمستقبل.

(١٧) في خطابه أمام الكنيست، يشدّد كلينتون على هذا البعد حين يقول: «إن إسرائيل ضرورية لِكُلّ قيمة عزيزة على (قلوب) شعبنا» (Important... to Every Single Value We Hold Dear as a People). ولمعرفة المزيد عن تحول **الوطنية الأمريكية** إلى دين ذي طقوس مقدسة، انظر: Frederick Edwards, «The Religious Character of American Patriotism,» *Humanist Magazine* (November 1987), pp. 20-24 and 36.

لشعب إسرائيل إلى الأبد» فهو، بالطبع، أعرق من الحركة الصهيونية اليهودية وأشد تطرفاً وطموحاً. وبالتأكيد فإنه لم يكن للصهيونية اليهودية أن تظهر تاريخياً بالزخم الذي ظهرت فيه في نهاية القرن التاسع عشر لولا أن صهيونية الزنابير على طرفي المحيط هجست منذ نهاية القرن السادس عشر بما هو أدهى وأخطر من أحلام هرتزل، ولئن كانت الصهيونية اليهودية تستهدف **أرض إسرائيل** فإن صهيونية هؤلاء الزنابير تستهدف أرض إسرائيل وإسماعيل وإبراهيم جميعاً، بل لعلها خلقت الصهيونية اليهودية وخلقت معها توأمها العربي في بداية القرن الماضي ليعبدا رباً واحداً ويعملا جنباً إلى جنب من أجل تحقيق هذه الأحلام الزنبورية. لقد ظلت **فكرة إسرائيل** تعيش في الفانطازيا، وتطردها الأحلام إلى الأوهام، ولعلها كانت ستبقى في هذه الفانطازيا إلى نهاية التاريخ لولا أن الزنابير من لندن إلى سيدني، ومن واشنطن إلى أوكلاند، هم الذين تبنوها كما تبنوا توأمها العربي، وأعدوا أدواتها و**معقوليتها** وتجربتها العملية، وبنوها على الحقيقة، وأعطوها زخمها الذي نشهد عُرام الفصل الأخير منه في كتاب **الخصم والحكم**. وهذا ربما ما دعا الراحل إدوارد سعيد إلى أن يحض كلّ طالب وباحث ومواطن عادي على قراءة هذا الكتاب.

لهذا كان لنشر كتاب عاروري بالعربية وقراءته أهمية مضاعفة في هذا الوقت، ونحن نشهد فيه **الخصم** الذي حول عملية السلام إلى جريمة طقسية على مدى أربعة عقود يتظاهر من جديد بمظهر **الحكم** أو **الوسيط النزيه** ليمضي بفلسطين وأهلها إلى هاوية أعمق. وهاهو، كما فعل من قبل، يتفنن من جديد في تزوير **عملية السلام** وتزويقها وترويجها وصناعة عباءاتها وطواويسها[١٨].

لدي الكثير مما ألهمني به هذا الكتاب مما لا متسع لذكره، لكنني لن أختم قبل أن أنوه بأهميته الأكاديمية النادرة في دراساتنا الأمريكية التي شوهها المتطفلون و**المتعاونون**. إن هذا الكتاب قد يصحح المسار، ويقدم لقراء العربية نموذجاً ضرورياً يحتذى في الدراسات الأمريكية لعله ينقذها من مغتصبيها ومزوّريها. فمَن يتابع مسيرة

---

(١٨) يعود هؤلاء الطواويس من جديد للمشاركة في هذه الجريمة الطقسية ضد وطنهم وشعبهم بدلاً من سوقهم إلى العدالة. إن القارئ سيجد في كتاب عاروري كل الحيثيات اللازمة لمحاكمتهم وقصاصهم، فقد أعفوا إسرائيل من التزامات المحتل وحموها من العقاب الدولي، وتفاوضوا معها في الظلام مستهترين بالقوانين الدولية والإنسانية، وأقروا بشرعية الاحتلال بالقوة، وتخلوا عن مبدإ **الأرض مقابل السلام**، وتنكروا للحقوق الوطنية الفلسطينية، واعترفوا بشرعية احتلال ٧٨ في المئة من أرض فلسطين قبل البدء بالتفاوض، وأعطوا إسرائيل السلطة القانونية العليا، كما أعطوها حق التمييز العنصري ضد الفلسطينيين، وفتحوا لها أبواب العواصم العربية والإسلامية والعالمثالثية وأسواقها، وحولوا كثيراً من المناضلين إلى حرس للمستوطنين والمستوطنات، ووفروا لإسرائيل كل ما يلزمها لكي لا تُبقي ما يمكن التفاوض عليه في المستقبل، إلى ما لا نهاية له من هذه الحيثيات الجرمية التي وثقها عاروري في هذا الكتاب.

هذه الدراسات وإنشاء الكراسي لها في جامعات بيروت والقاهرة الأمريكية، أو عقد المهرجانات الشهرزادية لها يعرف أن الخارجية الأمريكية هي التي أوكلت إلى بعض العرب تحريف هذه الدراسات عن مسارها وحقيقتها، وراحت في خطوة استباقية ترسم طبيعتها وتحدد وجهتها، وتستأثر بجدواها.

إن خطر هذه الدراسات التي يرعاها طواويس المحميات الأمريكية أنها تنطلق ـ كما أوضحت في **تلمود العم سام** ـ من أربع مسلمات لئيمة:

أولها، أننا نحن العرب مذنبون مع الغرب (وهذا الغرب المقصود بالغفران هو أمريكا وبريطانيا ومعهما إسرائيل)، وإن علينا أن نتوب ونعتذر ونحسّن صورتنا في أعين هؤلاء الذين تقطر دماؤنا كلّ لحظة من سكاكينهم الطويلة.

و**ثانيها**، أن ذنوبنا العظيمة (تجاه أمريكا وبريطانيا، وإسرائيل أيضاً) لا يقرها الإسلام لأن أخلاق الإسلام الحنيف تتطابق تماماً مع ما تريده **الوطنية** الأمريكية والبريطانية والإسرائيلية، ولا بدّ بالتالي من العودة إلى ينابيع الإسلام وتفسير رسالته وقرآنه وتاريخه وبطولاته وأحاديث نبيه بما يرضي هذه **الوطنيات** ويقضي على ما تبقّى من **جيوب مقاومتنا اليائسة** وخيرات أرضنا.

و**ثالثها**، ليس هناك تضليل أخطر من وصف ما فعله هؤلاء الزنابير بنا منذ اجتياح الجنرال أللنبي فلسطين بأنه صراع مع الغرب، أو صراع حضارات، أو حرب على الإسلام. وإنه لمن الغريب حقاً الاعتقاد بأن هناك صراعاً جغرافياً مع الغرب ومواقف كلّ الشعوب والدول الغربية (باستثناء الولايات المتحدة وقفتها البريطانية) بدءاً من دول بحر الشمال كالدانمارك والسويد والنروج وانتهاء بدول المتوسط كإيطاليا واليونان أكثر نبلاً وإنسانية وحرصاً على العرب والمسلمين من معظم الأنظمة العربية؟ أي صراع تواجهنا به فنلندا وبلجيكا والنمسا ولوكسمبورغ وسويسرا . . ؟

إن هذه الاصطلاحات الفضفاضة لا تبدد جهودنا وطاقاتنا وحسب، بل إنّها تصرف أنظارنا عن مصدر الخطر الحقيقي الذي يهدد بقاءنا الثقافي والجسدي وكل مصادر هذا البقاء وعناصره. أليس أمراً ذا دلالة أن الذين يروجون لهذه الصراعات الحضارية والدينية الوهمية ومؤتمراتها العبثية هم طواويس المحميات الأمريكية المشغولون الآن بتحسين صورتنا إعلامياً وسلوكياً، كأن العرب والمسلمين يحتلون كاليفورنيا ويسيطرون على آبار وعائدات نفط تكساس، ويعينون الكوبيين على احتلال فلوريدا، وينصبون قواعدهم العسكرية فوق أراضي أوهايو وبنسلفانيا، ويضربون حصاراً وحشياً على أريزونا ليميتوا أهلها جوعاً، ولا ينتهون من تدمير مدينة أمريكية حتّى يشرعوا في تدمير مدينة أمريكية أخرى!

رابعاً، تحويل هذه **الدراسات** إلى مؤتمرات مجاملات ونفاق تعقدها الخارجية الأمريكية تحت مظلة **عربية**، وتنطلق من أن ما بيننا وبين الولايات المتحدة **مجرد** سوء تفاهم ـ قضية فقهيّة شكلية مثل الخلاف على نواقض الوضوء. إن في هذا التزوير لما جرى ويجري على الأرض إهانة للعقل واحتقار للذكاء والفهم لأنه يفترض بالعربي أن يكون غبياً لا يفكر، وأعمى لا يبصر، وميتَ الحواس لا يأبه، وأنه لهذا سيصدق أن كلّ هذا الموت والدمار سوء تفاهم وأن هذا الخصم الدموي **وسيط نزيه**.

دعني في النهاية أختم بما كتبه زعيم هنود دولاوير، باشغنتاكيلياس، عن حقيقة هذا الوسيط النزيه، لعل قول هذا الهندي المجرّب يزيل شيئاً من الغشاوة عن ضمير بياعي حليب الأفاعي: «إنّهم يفعلون ما يحلو لهم، يستعبدون كلّ من ليس من لونهم. يريدون أن يجعلوا منا عبيداً، وحين لا يتحقق لهم ذلك يقتلوننا. إياك أن تثق بكلماتهم أو وعودهم. إنها أحابيل. صدقني، إنّها أحابيل، فأنا أعرف سكاكينهم الطويلة جيداً».

أخيراً لا بُدَّ من الاعتراف بأنّني، بهذه الترجمة، حاولت جهدي أن أقدم لقارئ العربية أفضل ما قرأته عن حبائل **عملية السلام** وما جنته على فلسطين وأهلها. لقد كرمني الدكتور خير الدين حسيب والدكتور عاروري بهذه المهمة النبيلة مشكورين، وكل ما أتمناه أن أكون قد وفيت هذا العمل التاريخي ما يستأهله حقاً.

منير العكش

بوسطن، ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦

مقدمة المؤلف
عملية سلام معطوبة

هذا الكتاب دراسة لعملية السلام الخائبة التي ترعاها الولايات المتحدة وتتلاعب بها منذ ١٩٦٧. وهو استكمال وتطوير لكتاب سابق نشرته بعنوان رئيس هو **تعويق السلام**[1]. إنّه يركز على هذه العلاقة الشاذة بين الولايات المتحدة وطرفي النزاع المباشرين: الفلسطينيين والإسرائيليين؛ علاقة شهدت على مدى العقود الأربعة الماضية كثيراً من التحولات الحربائية والتجارب والمحن. فقد تطورت من سياسة رفضية سافرة تتنكر لأية مشاركة فلسطينية ولا تعترف للفلسطينيين بأية حقوق إلى سياسة تصب اهتمامها على تجديد متاهات وعثرات عملية السلام وليس على السلام. ولعل أعظم إدانة لها هو هذا المدى المتطاول المضجر من السنوات الذي بلغت معه عملية السلام أرذل العمر من دون أن تتقدم خطوة واحدة نحو السلام.

بعد حرب ١٩٦٧، تحولت العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من علاقة متميزة إلى حلف استراتيجي. وهذا وحده ينسف كلّ أمل في نزاهة الوساطة الأمريكية التي جهدت في قطع الطريق والحَجْر على كلّ وساطة أو مبادرة دولية للسلام. وقد كان لهذا الاستشراس في التفرد الأمريكي نصيب وافر في تحقيق كثير من أهداف المشروع الصهيوني، إذ آزرَ إسرائيل بالمال والسلاح والدعم السياسي، وأجنّها وحماها من كلّ نقد دولي، ورفعها فوق كلّ قانون وأخلاق وشرعة دولية وإنسانية، وهندس لها ما أعانها على التفاوض اللانهائي العقيم وما مكنها من إيجاد حقائق يومية على الأرض.

---

(١) العنوان الكامل للكتاب هو: Naseer H. Aruri, *The Obstruction of Peace: The United States, Israel, and the Palestinians* (Monroe, ME: Common Courage Press, 1995).

حين انتهت الحرب الباردة وظن من ظن أن إسرائيل ستخسر شيئاً من منزلتها في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية، تزايد الحلف الاستراتيجي بينهما تشابكاً وهجومية وقوة. إن الرئيس بوش الأول مثلاً، حاول أن يشدّ من أواصر مشروعه الإمبراطوري بالعمل على حلّ المسألة الفلسطينية متبنياً مشروع بيغن للحكم الذاتي. لكن حلّ بوش الأب ذهب معه حين خرج من البيت الأبيض خاسراً في عام ١٩٩٢. أما خليفته بيل كلينتون فقد تميز بدعوته ياسر عرفات وإسحق رابين إلى البدء بعملية لحل المسألة الفلسطينية. ومن المفارقات أن كلينتون كان أول رئيس أمريكي يبطل فكرة مبادلة الأرض بالسلام، ويعمد إلى قلب معنى القرار ٢٤٢. أما عملية أوسلو فما فتئت ـ منذ فقست في عام ١٩٩٣ إلى أن نفقت في عام ٢٠٠٠ ـ تخلق بلايا ودمامات إضافية.

في تموز/ يوليو ٢٠٠٠، دعا الرئيس كلينتون إلى قمة ثانية في كامب دافيد، وذلك في مسعى لتجاوز التزامات إعادة الانتشار التي ينبغي على إسرائيل أن تفي بها بموجب اتفاقيات أوسلو، وللقفز مباشرة إلى قضايا الوضع النهائي. يومها قيل للفلسطينيين باستهتار: «هذا ما عندنا لكم، فاقبلوه أو ارفضوه، سيان». وحين لم يذعن الفلسطينيون لهذا الإملاء، حلت عليهم لعنة واشنطن وتل أبيب. كانت القمة مهرباً استراتيجياً أراد بها رئيس الوزراء باراك أن يعفي إسرائيل من التزاماتها، وكان فشلها بالنسبة إلى كلينتون وباراك مدعاة لشيطنة عرفات وتخصيصه وحده بالملامة. ثمّ تطور الأمر بالطبع إلى حرق عرفات والقضية الفلسطينية برمتها.

ما لم يحققه باراك في كامب دافيد من تفكيك كامل لِكُلّ الاتفاقيات السابقة، تحقق على يدي خلفه أرييل شارون بفضل الشروط التي استجدت بعد أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢. هذه الأحداث كانت القشة التي قصمت ظهر الدولة الفلسطينية العتيدة وقضت نهائياً على الفرص الضئيلة الباقية لحل الدولتين.

لقد استطاع شارون في زياراته السبع لواشنطن أن يغري بوش الابن بالانقلاب الكامل على خطّة والده وعلى سياسة كلينتون. وغني عن القول إن رؤية بوش الابن للدولتين ليست إلا رؤية إسرائيلية سرعان ما بدأت تلوم الشريك الفلسطيني، وتكيد لعرفات، وتطلب إقصاءه. هكذا وصلت الدبلوماسية الأمريكية إلى نقطة التجمد، وأطلقت بذلك يد شارون ليفحش ويفجر بالفلسطينيين على هواه، بل لعلها شحذت أطول سكاكينه.

لطالما ساد الاعتقاد في الولايات المتحدة بأن عملية السلام يمكن أن تمضي على عجرها وبجرها، فيما تؤدي الولايات المتحدة دور المحايد الذي يستبسل في البحث عن حلّ للنزاع. لكن القول بأن واشنطن وسيط محايد نزيه يتناقض مع تحالفها المستمر مع

إسرائيل. ثمّ إن ما يزيد جهود السلام تعقيداً تلك الحقائق السياسية التي فرضتها إسرائيل على الأرض خلال العقود الطويلة من الضم الفعلي للأراضي المحتلة. وهذا ما يجعل من أية تسوية سلمية قائمة على أساس الانسحاب من الأراضي المحتلة أمراً شبه مستحيل.

برغم ذلك، فإن تلك المصافحة التاريخية بين رابين وعرفات في حديقة البيت الأبيض (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣) أوهمت الكثيرين وخدعتهم بأن اتفاقيات أوسلو هي الخطوة المباركة الأولى نحو السلام الحق. لكن السنين الطويلة التالية من الانسداد والعقم والتخبط العشوائي، كلّ ذلك أصاب عملية السلام بضربات قاتلة متلاحقة. قبل تلك الصفقة، كان عرفات رمز الإرهاب وعنوانه، وكان تجسيداً للشيطان الذي تأنسن فجأة مع صفقات أوسلو، ولكن إلى أجل معلوم، إذ ما كاد يستنفد رصيده من التنازلات ولم يعد لديه ما يعطيه (من دون أن يخسر نفسه وزعامته وقضيته) حتّى أعاده شارون كما كان وراح يتلذذ بتعذيبه وإذلاله. بذلك أصبحت عملية السلام ذكرى غابرة أو أثراً بعد عين.

مستوطنات وشظايا

إن التصاعد المحموم لنشاط الاستيطان في الأراضي المحتلة منذ توقيع اتفاق المبادئ في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ أحال عملية السلام إلى مهزأة مهينة فاجعة. لم يكتف الرسميون في واشنطن بأن غضوا الطرف عن خطر هذه المستوطنات على السلام بل إنّهم يسّروا كلّ عسير أمام دافعي الضرائب الأمريكيين حتّى يتبرعوا بما يستطيعون لبناء هذه المستوطنات وتوسيعها. وليس غريباً أن أربعين مستوطنة جديدة بُنيت بهذه الأموال السخية في عهد شارون[٢]. لقد أعطى بوش شارون حرية التصرف بحياة الفلسطينيين وحريتهم وأملاكهم ووطنهم، حريةً لم ينلها رئيس وزراء إسرائيلي من أي رئيس أمريكي قبل بوش. لقد عمل شارون كلّ ما يستطيعه لاستفزاز العمليات الاستشهادية، وكان ذلك جزءاً من استراتيجيته، لكن هذه الاستراتيجية أقدم من عهد شارون، فحادث بيت ليد (Beit Leid) في ٢٢ كانون الثاني/ يناير، مثلاً، كان جزءاً من هذه الاستراتيجية وأهدافها.

هذه الحلقة المميتة من الاستفزاز والرد على الاستفزاز بالعمليات الاستشهادية أعطت شارون كلّ ما يرغب فيه من أعذار وتبريرات للبطش بالفلسطينيين وسفك دمائهم، ولإبعاد شبح المفاوضات، ولكسب المزيد من الوقت لبناء المستوطنات التي كان من المفترض بالمفاوضات أن تعمل على تفكيكها أو تجميدها. كان الصحافي

(٢) *Washington Post*, 28/7/2002.

الإسرائيلي موتي باسوك قد فضح هذه الاستراتيجية في صحيفة **دافار**: «إن الجيش الإسرائيلي لن ينسحب من أية بلدة أو قرية فلسطينية واحدة في المستقبل. فالإرهاب الفلسطيني والعنف سيمكن الحكومة من المضي ببرنامجها قدماً وسط أجواء من الراحة العامة لدى الرأي العام، ولدى الرأي العام الأمريكي بشكل خاص»[٣].

كان توقيع اتفاق المبادئ إيذاناً ببناء المزيد من المستوطنات أو توسيعها. وهذا ما دلل عليه عدد من المعنيين الإسرائيليين منهم حنا كيم الذي كتب مقالة تفصيلية عن «المشروع الشامل» لدى الحكومة الإسرائيلية لعام ١٩٩٥ فقال:

«على الرغم من قرار الحكومة بتجميد كلّ بناء في الأراضي المحتلة منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢، فإن وزارة الإسكان سمحت لليهود بتعمير أبنية خاصة هناك. ثمّ إنّها لم تشمل القدس الكبرى بقرار التجميد. فما على اليهودي الراغب في ذلك سوى أن يتعاقد مع متعهد ليبني له بيتاً في الأراضي المحتلة. وبذلك تكون وزارة الإسكان مجبرة على تقديم البنية التحتية»[٤].

ويقول تقرير حركة السلام الآن (Peace Now) الإسرائيلية (١٩٩٤): «إن حكومة رابين، وهي تتفاوض فيه مع الإسرائيليين على السلام، كانت تطبق على الأرض سياسة تمزيق الضفة الغربية إلى مناطق يهودية ومناطق عربية، وكانت مصممة على خلق كانتونات فلسطينية مطوقة بأراض تسيطر عليها إسرائيل». كذلك نشرت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية بتسيلم (B'Tselem) تقريراً في عام ٢٠٠٢ ذكرت فيه أن للمستوطنات والمستوطنين سيادة فعلية على ٤١ في المئة من الضفة مما يجعل البانتوستان الفلسطيني تحصيل حاصل[٥].

كانت خطّة البانتوستانات الفلسطينية قائمة على قدم وساق في عهد شارون. إن الفلسطيني الذي يريد السفر من مدينة محتلة إلى مدينة محتلة أخرى مضطر إلى طلب إذن خاص من سلطة الاحتلال وذلك منذ احتلالها سبع مدن فلسطينية في الضفة الغربية في أيار/ مايو ٢٠٠٢[٦]. وما لم يحصل الفلسطيني على هذا الإذن فإنه محكوم عليه بالإقامة الجبرية في حدود مدينته. وفي جوّ حظر التجول معظم الأوقات، بعضه دام ١٣٠ يوماً منذ نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢. وهناك أكثر من ٤٠٠ قرية معزولة عن بعضها وعن المدن الفلسطينية حولها.

---

(٣) **دافار**، ٢٧/ ١/ ١٩٩٥.

(٤) **هآرتس**، ١٣/ ١/ ١٩٩٥.

(٥) *New York Times*, 21/5/2002.

(٦) *Independent*, 26/5/2002.

تهديد إسلامي؟

يحار الجمهور الأمريكي في تفسير هذا التناقض الفاضح بين النشوة المهرجانية المفرطة بتوقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣، وبين الحال الذي آل إليه الشرق الأوسط اليوم. أما الأجوبة الجاهزة التي يقدمها المسؤولون والأيديولوجيون ووسائل الإعلام فتجمع كلها على أن النشطاء الإسلاميين وبعض الأنظمة، مثل إيران والعراق والسودان وسوريا، إضافة إلى الميليشيات في جنوب لبنان وغزة، هي جزء من تهديد إسلامي عالمي يشكل خطراً مركزياً على الغرب.

إن توظيف هذا الخطر للمزيد من المناورة والتلاعب بعملية السلام لم يبدأ مع باراك أو شارون أو مع أحداث أيلول/ سبتمبر، بل إنّه يرجع ضارباً في الزمن إلى نهايات الحرب الباردة عندما حلّ الإسلام محل الشيوعية، وصار العدوَّ اللدودَ الأول للديمقراطية الليبرالية الغربية والقِيم التي تنهض عليها حضارة الغرب. كذلك أصبح الإسلام هدفاً مستهدفاً لأنه يشكل التحدي الأكبر لدولة إسرائيل. وقد أشار المحلل الإسرائيلي ناحوم برناع بصراحة مثيرة إلى الحملة الإسرائيلية على الإسلام السياسي منذ ١٩٩٤، وكتب مؤكّداً على ما تجنيه إسرائيل من هذه الحملة، فرأى أن أكبر فائدة تجنيها من حملتها الضارية على الإسلام هي: إدخال السرور على قلب الجمهور الأمريكي. ففي الكونغرس الأمريكي نفسه هناك من يذهب إلى القول إن إسرائيل فقدت قيمتها الاستراتيجية للأمريكيين. هكذا يأتي الجواب: الحملة على الإسلام.. إن إسرائيل ستصبح طليعة الغرب في محاربة العدو الإسلامي. أما الفائدة الثانية التي تجنيها إسرائيل من الحملة على الإسلام فهي أنها تبرر عملية السلام[(٧)].

إن النظرة السائدة رسمياً وشعبياً منذ المصافحة التاريخية بين عرفات ورابين في ١٩٩٣ هي أن عملية السلام والحملة على الإسلام يبرران لإسرائيل أن تبسط سيطرتها على الضفة الغربية مهما تمخضت عنه التسوية النهائية. وهذا ما اعترف به جاك نيريا أحد مستشاري رابين السابقين في عام ١٩٩٥ حين قال: «منذ البداية كانت النية أن تكون الاتفاقية المرحلية مشابهة جداً للتسوية النهائية»[(٨)]. وهذا ما عبر عنه أيضاً موشيه شاحال (Moshe Shahal) وزير الشرطة في حكومة رابين: «إنك لن تنفق أموالاً طائلة على إعادة انتشار الجيش لفترة سنتين فقط. إن كلّ تدبير من تدابير المرحلة الانتقالية سيكون على صلة مع الوضع النهائي للمستوطنات والحدود»[(٩)].

---

(٧) **يديعوت أحرونوت**، ١٦/ ١٢/ ١٩٩٤.

(٨) Ethan Bronner, «Israel Starts to Shape Future of the West Bank,» *Boston Globe*, 30/1/1995.

(٩) المصدر نفسه.

حتّى شمعون بيريس وزير خارجية رابين ومساعده يوسي بيلين أقرا بهذه النظرة، فقد قال بيريس في اجتماع لحزب العمل (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤): «لن يكون هناك إخلاء ليهودا والسامرة. لقد بدأت اتفاقية أوسلو في غزة وانتهت فيها»[١٠].

احتلال دائم؟

منذ بداية عملية أوسلو، لم يكن للتمييز بين المرحلة الانتقالية والنهائية معنى حقيقي، فإسرائيل تصرّ على الاحتفاظ بالضفة الغربية، ولم تنو التخلي عنها، لا في عام ١٩٩٣، ولا في مفاوضات الوضع النهائي. أما اليوم، بعد أن آلت السلطة إلى اليمين المتطرف في إسرائيل، فقد صار الاحتلال النهائي تحصيل حاصل. كذلك الحال في واشنطن التي يحكمها اليمين المتطرف، فإدارة بوش منذورة لإسرائيل ومتفانية في سبيلها، ثمّ إن هاجس الحرب على الإرهاب شغلها نهائياً عن مجرد تذكير إسرائيل بضرورة احترام الاتفاقيات التي رعتها. أما الأوروبيون فليس لهم حول ولا طول أمام إسرائيل، وليس لديهم ما يجيبون به استغاثات وريث عرفات إلا ببعض الصدقات التي تبقيه عائماً. وهي صدقات طالما استنكرتها دوائر المحافظين المتسلطة في كلّ من واشنطن وتل أبيب. إن الافتتاحية الرئيسيّة في صحيفة الـ **وول ستريت جورنال** مثلاً، اتهمت الاتّحاد الأوروبي بأنه يدعم الإرهاب من دون قصد:

«ليس هناك الآن من يعتبر الاتّحاد الأوروبي راعياً متعمداً للإرهاب، لكن الاتّحاد في سياسة المساعدات السخية للسلطة الفلسطينية ساهم بصورة غير مباشرة في دعم العمليات الانتحارية التي يستنكرها، وبدد الآمال في قيام مؤسسات فلسطينية حقيقية أرادت مفوضية الأمم المتحدة أن تراها»[١١].

أما جورج بوش بثنائيته الحادة بين الخير والشر، بين «من معنا» و«من ضدّنا»، فلم يترك فسحة ضئيلة لمجرد الأمل في التمييز بين الإرهاب والمقاومة أو بين السبب والمسبب. وبينما يسلط الإعلام الأمريكي أضواءه الساطعة على العمليات الاستشهادية التي تقتل إسرائيليين مدنيين، أو عسكريين، تلقي تعتيماً كاملاً على إرهاب الدولة الإسرائيلية، والجرائم المستمره، والاغتيالات، وكتائب الموت، وتدمير البنى التحتية والفوقية، والحجر على سكان مدن أو قرى فلسطينية بقضها وقضيضها، وحظر التجول فترات طويلة، والاعتقالات الإدارية، والتعذيب، والمصادرة المنهجية للأرض الفلسطينية لبناء المستوطنات والطرقات الخاصة بالمستوطنين وحدهم. أبداً لم يتحدث

(١٠) **هآرتس**، ٦/ ١/ ١٩٩٥.

(١١) «Swallow the Money,» *Wall Street Journal*, 16/7/2002.

الإعلام الأمريكي عن هذا التدمير السادي المتعمد للبنى التحتية للمجتمع الفلسطيني، ولم يجار، في أضعف الإيمان ما يقوله الإعلام الإسرائيلي. فالصحافية الإسرائيلية عميرة هاس (Amira Hass)، مثلاً، وصفت في **هآرتس** تدمير وزارة الثقافة الفلسطينية في رام الله خلال شهر آذار/ مارس ٢٠٠٢ وقالت من جملة ما قالت: «كان من الصعب الدخول إلى طابقَي المبنى، بسبب الرائحة المؤذية للغائط والبول. إن ورق المراحيض المستعمل متناثر في كلّ مكان. وهناك في بعض الغرف طعامٌ منتن غير بعيد عن أكوام الغائط وورق المراحيض. هناك دُرج في إحدى زوايا الغرفة تغوط فيه أحدهم. لم يكن ذلك بعيداً عن صناديق مملوءة بالفواكه والخضار تركها من تركها. أما المراحيض فكانت تفيض وفيها زجاجات ممتلئة بالبول والغائط وورق المراحيض. لم يترك الجنود وراءهم عبارات مكتوبة على الجدران كما فعلوا في أماكن أخرى. لكنك ترى حيثما وجهت طرفك رموز الشمعدان (اليهودي) ونجمة داود، ومدائح لفريق كرة قدم القدس بيتار (Betar)»(١٢).

كاثلين كريستيسون (Kathleen Christison) ـ وهي محللة معلومات سابقة في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ولها كتابات كثيرة عن القضية الفلسطينية ـ علّقت على مقالة عميرة هاس بأسلوب مرفوض نهائياً لدى الغالبية العظمى من وسائل الإعلام الأمريكية:

«هذه حكاية لا يمكن أن نقرأ عنها أبداً في الصحافة الأمريكية، لهذا فإن كثيراً من الأمريكيين الذين يعتقدون مع مناحيم بيغن بأن «ما من أحد يعطي إسرائيل دروساً في الأخلاق»، وأن الجيش الإسرائيلي هو الجيش الأخلاقي الوحيد في العالم، وأنه يعتنق دائماً عقيدة طهارة السلاح، يستطيعون الاستمرار في هذا الاعتقاد.

أما أنا فلا أستطيع. إنني مضطرة إلى طرح عدد من الأسئلة لم يعتد الجمهور الأمريكي على سماعها. هل ينطبق وصف الإرهاب على وحدة كاملة من الجيش الإسرائيلي تخلت عن طهارة السلاح وأمضت شهراً وهي تتغوط على أراضي (غرف وزارة الثقافة) وعلى أكوام من فن الأطفال، وفي أدراج المكاتب، وعلى آلات النسخ؟ هل هذا دفاع عن النفس؟ هل هو اقتلاع للبنية التحتية للإرهاب؟ هل من عداء السامية أن يتساءل المرء عما أصاب البوصلة الأخلاقية لمجتمع يفرخ مثل هؤلاء الشباب الذين يمزجون رموزهم الدينية بالبول والغائط»(١٣)؟

وفعلاً، لا أعرف أن هناك صحيفة أمريكية واسعة الانتشار تجرأت، على مدى

---

(١٢) Amira Hass, «Someone Even Managed to Defecate into the Photocopier,» *Haaretz*, 6/5/2002.

(١٣) Kathleen Christison, «Nobody Should Preach to US Ethics, Nobody!: Israel, a Light unto Nations?,» *CounterPunch* (11 May 2002), <http://www.counterpunch.org/kchristison0511.html>.

العقود الأربعة الماضية، على الإشارة إلى أن التمييز في القوانين والمرافق الطبيعية بين المستوطنين وبين الفلسطينيين من أهل البلاد في الضفة الغربية وغزة هو شكل من أشكال التمييز العنصري (الأبارتهيد).

إن غياب الحوار الحقيقي حول الشرق الأوسط في الأوساط السياسية الأمريكية كالكونغرس ووسائل الإعلام والمسارح والجامعات والأوساط التجارية، وغياب التحليل الموضوعي لإعلان المبادئ، يطيل من أمد التعتيم على حقائق الصراع.

إن من الأسباب الموجبة لهذا الكيل بمكيالين هو اعتبار إسرائيل حليفاً للحكومة للأمريكية، والاعتقاد بأنها تخدم المصالح الوطنية. وبما أن معظم الأمريكيين يعتبرون إسرائيل ضحية فإنّهم يرفعونها فوق النقد، ولهذا فإنّهم لا يحفلون بما تفعله بالفلسطينيين، ولا يرون هؤلاء الضحايا الذين سلبت إسرائيل بلادهم وأخضعتهم لنظام احتلال عنصري وشردت غالبيتهم، جديرين بالعطف.

إن ضحايا سياسة الحصار المميتة مغيبون تماماً عن التلفزيون، ووسائل الإعلام الأمريكية الأخرى التي تقطع أخبارها فجأة للحديث بالصوت والصورة والتعاطف البالغ عن أية شاردة أو واردة تثير قلق الإسرائيليين فضلاً عن العمليات الاستشهادية. هذه العمليات هي أبرز ما في أخبار الصراع العربي الإسرائيلي، فهي مادة العناوين الرئيسية للصحف وأغلفة المجلات الكبرى وشاشات التلفزيون؛ لهذا تبقى التعليقات السريعة والتقارير المبَهّرة بِكُلّ توابل البروباغندا الإسرائيلية هي البديل عن الأخبار الحقيقية والتحليل المعمق في الثقافة الأمريكية السائدة.

أما وإن كلّ غارات شارون العدوانية لم تأت بالأمن الإسرائيلي المنشود، ولا بالاستسلام الفلسطيني المطلوب، فإن على الولايات المتحدة المشجعة على السلام إذاً أن تتصرف. أما كيف، وماذا؟ فهذا ما يرسم جيم هوغلاند (Jim Hoagland) خطوطه العريضة في الـ **واشنطن بوست**: «إن على الإدارة أن تلجأ إلى وسائل مغايرة للحيلولة دون أن تصبح المنطقة ملاذاً أعمى لإرهاب دولي أعظم. ستبقى القوات الأمريكية سنوات طويلة وهي تساعد وتحمي القيادات الديمقراطية الجديدة في العراق والدولة الفلسطينية. . الوقت لا يسمح بالتفكير الضيق المحدود. لن تصبح فرق الجيش الأمريكي فعالة وآمنة في الضفة الغربية ما لم تكن جزءاً من قوة أعظم تعمل في المنطقة على إنجاز مهمتين: محاربة مصادر الإرهاب والمعينين عليه، والمضي قدماً في نشر قضايا الديمقراطية في العالم العربي وحماية وجود إسرائيل»[١٤].

---

(١٤) Jim Hoagland, «No Time to Think Small,» *Washington Post*, 30/6/2002.

إن دعوة هوغلاند، وهو من أكثر الصقور تطرفاً، لاحتلال العراق وفلسطين بالجيوش الأمريكية (على غرار ما فعلت في أفغانستان) يشكل تحدياً كبيراً لبوش الابن، فإدارة بوش، على ما يبدو، تعتقد أن إعادة صياغة الشرق الأوسط ووسطِ آسيا تتطلب من إسرائيل أن تساهم في الجهود الإمبراطورية العامة وذلك بأن تسحق فلسطين بِكُلّ ما لديها. وهذا ما يتفق تماماً مع الحل الذي يتبناه حزب الليكود وحلفاؤه اليمينيون للأراضي المحتلة: هجرة مدبّرة ومبرمجة. وبالطبع فإن المطلوب في الحلين كليهما أن يكون الفلسطينيون قرباناً.

إن كلّ ما تفعله الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ووسط آسيا يوفر الشروط اللازمة لأن تكون إسرائيل قوة مهيمنة تقضي وتمضي في المنطقة تحت المظلة الأمريكية. وهو إضافة إلى ذلك علامة على السعي الحثيث للسيطرة على النفط والغاز. ويبدو أن هوغلاند من أنصار هذا التحليل:

هناك بشائر كثيرة تدلّ على أن البيت الأبيض أصبح شديد الاقتناع بإبقاء قوة غزو شاملة داخل العراق، عدداً كبيراً من السنين. هذا الوجود الأمريكي هو محور التحول الديمقراطي لهذه الدولة العربية المهمة التي ستصبح نموذجاً يحتذى في المنطقة. إن هذا العراق الجديد سيوفر للأمريكيين أماناً نفطياً أعظم[١٥].

ولا شكّ في أن ديمقراطية حميد قرضاي في أفغانستان ستكون نبراساً لهذه الديمقراطيات التي تريد إدارة بوش أن تنشرها في العراق وفلسطين، فهل ستنجح في مسعاها هذا؟ هل ستتمكن الولايات المتحدة وإسرائيل من فرض التطبيع على العرب من دون فلسطين؟ إن بن غوريون وجابوتنسكي كانا يصران على أن العرب لن يقبلوا بإسرائيل بينهم إلا بالقوة الماحقة، فهل سيكتب لهذا المسعى غير الإنساني النجاح؟

---

(١٥) المصدر نفسه.

الفصل الأول

سياسة الولايات المتحدة تجاه فلسطين والعرب

أولاً: القضية الفلسطينية: من نلوم؟

للقضية الفلسطينية وجوه وعناصر متعددة ومتشابكة، فهي قضية الوطن فلسطين، وهي قضية أمة، وقضية دولة في طور النشوء، وهي كذلك قضية الشعب الفلسطيني، وقضية الثقافة، والشعر، والأمثال، والسوالف، والحكايات الشعبية، وفنون التطريز والطبخ، والوجدان العام، والنضال الدائب ضدّ الاحتلال الأجنبي.

كان الفلسطينيون وغيرهم من العرب في القرن السادس عشر مِن ضحايا الاجتياح العثماني الذي لم ينزح عن أوطانهم حتّى الحرب العالمية الأولى. لكن جلاء العثمانيين لم يكن يعني انبلاج فجر الحرية، فالقوى الغربية المنتصرة من الإمبرياليين الجدد جزأت المنطقة العربية التي انسحب منها العثمانيون الأتراك وتقاسمتها وبسطت عليها نفوذها. هكذا وقعت فلسطين تحت **إدارة** الانتداب البريطاني الذي أوصت به عصبة الأمم.

وعلى الرغم من أن الانتداب على فلسطين (وهو من صنف أ) يقتضي أن يكون لفترة قصيرة يتأهل فيها الفلسطينيون لحكم أنفسهم، فإن سلطة الانتداب البريطانية لم تتورع عن وصف هذا البلد الذي يشكل الفلسطينيون أهله وسكانه الأصليين بأنه وطن يهودي لمستوطنين أوروبيين.

إن نسبة الاستعمار الاستيطاني (اليهودي) في العقود الثلاثة الأولى من فترة الانتداب قد ارتفعت من ١١ في المئة من عدد السكان إلى ٣٣ في المئة، وتمكنت من بسط سيطرتها على ٧٨ في المئة من الأرض التي طَرَدت منها ثلثي أهلها الفلسطينيين، بل إن الانقضاض اليهودي العسكري المسلح الذي أوجد دولة إسرائيل في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ صار يسمّى في الأدبيات الغربية والإسرائيلية حرب استقلال إسرائيل. والغريب أن الصهاينة، إلى يومنا هذا، لم يكشفوا بوضوح، عمّن استقلت دولتهم، ولا كيف إن تطهيرهم العرقي للفلسطينيين أهل البلاد ـ وقد جرى معظمه في النصف الأول من عام ١٩٤٨، حين كانت بريطانيا هي المسؤولة عن القانون والنظام ـ قد

أدى إلى هذا الاستقلال. إن الفلسطينيين أهل البلاد لم يكونوا يحكمون أنفسهم ولا كانوا يحكمون اليهود في فلسطين. أما الزعم بأن الاستقلال كان عن بريطانيا فكلام يضرب بعضه بعضاً، ذلك لأن الذي أرسى أول عذر لاستيطان استعماري (ما يسمّى بوطن قومي لليهود) في فلسطين كان وعد بلفور البريطاني (١٩١٧). ولم يعد خافياً أن سلطة الانتداب البريطاني هي التي أغدقت الامتيازات على الأقلية اليهودية الاستعمارية الاستيطانية، وهي التي أمدتها بالقوة والحماية.

أما البقية الباقية من فلسطين (٢٢ في المئة)، أي الضفة الغربية التي صار يديرها الأردن، وغزة التي تولت مصر إدارتها، فقد اجتاحها الإسرائيليون في عام ١٩٦٧. وخلافاً للأباطيل الرائجة فإن القضية الفلسطينية لم تنشأ في عام ١٩٦٧ عندما اجتاحت إسرائيل واحتلت غزة والمنطقة الشرقية المتوسطة من فلسطين المعروفة باسم الضفة الغربية، إذ لم يكن هذا الغزو والاحتلال لما تبقى من فلسطين إلا استكمالاً لاجتياح ١٩٤٨. لهذا كان على كلّ تسوية، جزئية أو شاملة، أن تبدأ بعام ١٩٤٨.

إن القضية الفلسطينية تجسدت منذ ذلك العام بعدد من قرارات الأمم المتحدة التي حفظت حقّ الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وأملاكهم، وفي إنشاء دولتهم المستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، وحقهم في استعادة أملاكهم والحصول على تعويضات. وهذه حقوق فردية وجماعية غير قابلة للتصرف وفقاً للقانون والعرف الدوليين. لكن إسرائيل حالت بين الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة بالعناد والمناورات الدبلوماسية التي تسترت وراء ما سمي زوراً بعملية السلام بعد حرب ١٩٦٧. إن العودة والتعويض، ناهيك بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، كلّ ذلك أزيل بدأب ومثابرة من قاموس الدبلوماسية الناشطة. وقد أصدرت الأمم المتحدة بعد ١٩٦٧ مزيداً من القرارات الداعية إلى إنهاء الاحتلال وتفكيك المستوطنات والتعايش السلمي على أساس دولتين (فلسطين وإسرائيل) تعيشان جنباً إلى جنب.

إن هذه القرارات التي صدرت على مدى نصف القرن الماضي، في جملتها، تشكل الأساس القانوني والقضائي للقضية الفلسطينية، كما تشكل إطاراً رسمه القانون الدولي للتعامل مع القضية الفلسطينية. وفعلاً فقد كان الإجماع الدولي في الستينيّات والسبعينيّات من القرن الماضي يرجح دعم تسوية دبلوماسية مرتكزة على ذلك الإطار العام، لكن، ولسخرية القدر فإن كلّ الجهود التي سعت إلى تحقيق تسوية منصفة أحبِطت ودُمرت بيد مدير عملية السلام نفسه.

كانت الولايات المتحدة وإسرائيل في تلك الفترة (ولا تزالان) تتحديان الإجماع

الدولي جملة وتفصيلاً وتضربان به عرض الحائط بحجة أنه يضر بعملية السلام ويستبق التسوية النهائية.

ثانياً: مُصالِح مُوَفّق أم متعاون متواطئ؟

من أبرز ملامح السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي منذ ١٩٦٧، هو إصرار الولايات المتحدة على أن تكون رئيس المحكّمين، بل صانع السلام الأوحد، علماً بأنها فعلياً متورطة في الجهود الحربية الإسرائيلية.

إن هذه العلاقة الخاصة التي ظلت تقوى بدأب واستمرار بين إسرائيل والولايات المتحدة، التي تحولت سريعاً إلى حلف استراتيجي حقيقي أيام الحرب الباردة (وما بعدها)، تواكبت فعلياً مع تعاظم دائب مماثل لهيمنة الدبلوماسية الأمريكية. وهذا ما طغى، وقزّم كلّ الأساليب التقليدية لفضّ النزاعات كما عهدها العالم (منذ) ١٩٦٧، بما في ذلك أسلوب التوسط، وأسلوب المبادرات الدولية أو الجهود الإقليمية أو أية مبادرات سلام ترعاها الأمم المتحدة.

ومنذ أن أعلن وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز خطته المرتكزة على مبدإ الأرض مقابل السلام عام ١٩٦٩، وجد الفلسطينيون والعرب أنفسهم في مواجهة وهم خطير: إن الولايات المتحدة قادرة على تقديم سلام دائم وعادل للمنطقة. والحقيقة أن ازدواجية الموقف الدبلوماسي الأمريكي كان عقبة دائمة أمام مثل هذا السلام الذي لا يمكن أن يبنى على حساب المغلوب وتحت راية المنتصر. إن ادعاء الولايات المتحدة أنها المرجع الأول والوسيط الرئيس، في الوقت الذي تغدق فيه المال على إسرائيل وتمدها بِكُلّ أنواع السلاح، وتمارس دور المحامي الأول عن سياستها، يضعها في موقف شاذ وصدامي مع الإجماع الدولي الذي طالما نادى بتسوية سياسية ذات إطار ورعاية دولية.

إن الولايات المتحدة، وهي حليف إسرائيل وحاميها، لا تملك الصدقية اللازمة لكي تضطلع بمهمة السلام التي تزعمها لنفسها، وهذا ما نراه راسخاً في تاريخ العلاقة الأمريكية الإسرائيلية على مدى السنوات الخمس والثلاثين التي سيستعرضها هذا الكتاب.

إن التاريخ الدبلوماسي للشرق الأوسط في تلك الفترة يعلن بجلاء أن هناك ست إدارات أمريكية متعاقبة ناهضت أية تسوية تعتمد على الإجماع الدولي القاضي بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإنشاء دولة فلسطينية إلى جانب الدولة الإسرائيلية. وقد حصلت مثل هذه المناهضة على الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية بدأت في

بداية السبعينيات[١] تتناغم في موقفها مع الدول العربية، إذ تخلت عن الخيار الثوري وبدأت تميل نحو خيار الدولتين.

بناء على ذلك، أعلنت قمةُ الرباط العربية عام ١٩٧٤ أن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني لقاء نبذها النضال المسلح من أجل إقامة دولة ديمقراطية علمانية تضم كلّ فلسطين، وتضمن حماية متساوية للمسلمين والمسيحيين واليهود، لكن تراجع الفلسطينيين عن هدف الدولة الواحدة واكتفاءهم بدويلة صغيرة في الضفة وغزة إلى جانب الدولة الإسرائيلية لم يفلح في استمالة واشنطن، وكانت النتيجة تعني للفلسطينيين المزيد من التجريد من الحقوق الوطنية ومن حقوق الإنسان الأساسية بما في ذلك حقهم في تقرير المصير.

وقد دأبت إسرائيل في هذه الأثناء على رفض أية مبادرة أمريكية قد تشمل تسوية تمس الأرض حتّى وإن كانت هذه المبادرة لا تعطي الفلسطينيين حقّ السيادة؛ بذلك وجد الفلسطينيون أنفسهم في مواجهة عزم الأمريكيين والإسرائيليين، وتصميمهم معاً على الاستباحة الكاملة لوجودهم الوطني وحقهم في السيادة. وقد بلغ تقاطع مصلحة الطرفين حداً نظرت فيه الإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى الفلسطينيين العاقّين، وكأنهم فريق حرون من الخوارج الذين تحولُ أهدافهم التحررية دون إشراكهم في النظام الإقليمي القائم؛ وبذلك التحمت الخطط الاستراتيجية الأمريكية بالطموحات الإسرائيلية التوسعية.

ثالثاً: زمن الحصاد؟

إن الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لبسط هيمنتها على الشرق الأوسط، والتي بدأت قبل حرب ١٩٦٧، كانت حثيثة ومضنية، ولا شكّ أن الكلمات التي أضيفت إلى المعجم الدبلوماسي الشرق أوسطي من مثل **مدريد**، و**واشنطن**، و**أوسلو**، و**طابا**، و**كامب ديفيد**، و**شرم الشيخ**، كلها ترمز إلى منجزات دبلوماسية عجزت عن أن تقدّم للمنطقة الاستقرار المنشود.

إن احتفالات التوقيع التي شهدها البيت الأبيض (١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣) والتي تم إحياؤها في طابا (٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤) برعاية الرئيس كلينتون، ومشاركته الشخصية كانت تأكيداً على الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية

---

(١) للمزيد عن العلاقات بين الفلسطينيين والدول العربية بعد حرب ١٩٦٧، انظر: Naseer H. Aruri, «Palestinian Impasse: Constraints and Opportunities,» in: Hisham Sharabi, ed., *The Next Arab Decade: Alternative Futures* (Boulder, CO: Westview Press; London: Mansell Pub., 1988).

المشتركة. ولم يكن ذلك إلا نتيجة لسياسة مثابرة دؤوب أرادت أن تحصد محصولاً استراتيجياً مموّهاً بأهداف ذات عناوين أخلاقية.

إن المفاهيم والخطط والأهداف النبيلة، مثل **الوحدة العربية**، و**الاكتفاء الذاتي**، و**السياسة الخارجية المستقلة**، و**الحكم الديمقراطي**، و**حقّ تقرير المصير للفلسطينيين**، و**النِدّية والتكافؤ بين العرب والإسرائيليين**، التي ظل العالم العربي يحلم بها ويعمل من أجل تحقيقها، سيتم تهميشها أو تشنيعها، كما سيتم اتهامه ومحاصرته. وبدلاً من هذه المفاهيم والخطط يبدو العالم العربي في زمن التحرر من الاستعمار وكأنه أعيد استعماره من جديد، وصارت حاله بعد الحرب العالمية الثانية رهناً بانتصار السلام الأمريكي (Ax-Americana) والسلام الإسرائيلي (Ax-Israelica)[٢]، ومع ذلك لا يزال يطلق على هذه الجهود اسم عملية السلام، وكأن للسلام معنى آخر.

كان السعي وراء أهداف هذه السياسة الأمريكية ولا يزال الشغل الشاغل للسياسيين الأمريكيين كلّهم يساراً ويميناً ووسطاً، ولا يختلف الأمر سواء كانت السياسة ليبرالية يجسدها ترومان أو كينيدي أو جونسون، أو كانت محافظة يجسدها جون فوستر دالاس أو ريتشارد نيكسون، ولم يكن غريباً أيضاً أن يتبناها الرئيس جيمي كارتر حامي حمى حقوق الإنسان، أو رونالد ريغان فارس الحرب الباردة المتجدد (Born-again) أو بيل كلينتون الليبرالي الجديد (Neo-liberal) رافع لواء العولمة، فَكُلّ أطياف السياسة الأمريكية تتبنى هذه الأهداف. إن الأمر بمجمله شهادة دامغة تكشف عن إجماع المؤسسة السياسية ـ الاستراتيجية الأمريكية على الحفاظ على هذه السياسة الخارجية الثابتة تجاه الشرق الأوسط. وفيما بقيت أهداف السياسة الأمريكية ثابتة، فإن وسائل تحقيقها تعرضت من آن لآخر إلى بعض العمليات التجميلية.

وعلى الرغم من أن أسلحة هذه السياسة الأمريكية ظلت مشحوذة دائماً، فإن كثيراً من كبار المسؤولين العرب والفلسطينيين يتوهمون أن تغير الوجوه يعني تغير السياسات. إن هناك من أساء قراءة بعض المزاجيات أو السلوكيات أو الإشارات العابرة التي قد تتضمن تهديداً عاجلاً مبتسراً أو تلميحاً بإعادة تقييم للعلاقات الإسرائيلية الأمريكية من هذا الرئيس المغتاظ أو ذلك الرئيس الغاضب، بل هناك من حسبها نقطة اللاعودة، أو ربما توهم أنّها خطوة نحو سياسة عادلة.

إن دعوة جيرالد فورد مثلاً إلى إعادة التقييم، أو مواجهة كارتر مع مناحيم بيغن

---

(٢) انظر: Naseer H. Aruri, «The Recolonization of the Arab World,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 11, nos. 2-3 (Spring-Summer 1989), pp. 273-286.

عام ١٩٧٧، أو مشاحنة جيمس بيكر مع إسحاق شامير عام ١٩٩٠، والنزاع حول قضية ضمانات القرض الذي اشترك فيه بوش الأول؛ كلّ هذا لم يضعه كثير من الزعماء الفلسطينيين والعرب في إطار الخلافات الطبيعية، بل أساءوا تفسيره واعتبروه تغيراً جذرياً. إن هذه السذاجة التي لا تراعي ديمومة الاعتبارات الاستراتيجية مستمدةٌ من ثقافة سياسية تعزو التغيرات السياسية إلى بيانات يعلنها الحاكم المستبد لتلبية ضرورات عاجلة يقدرها الحاكم على مزاجه وهواه لكنها لا تستند أو تنطلق من تغير بنيوي. بذلك مثلاً كان ظهور عرفات في حديقة البيت الأبيض (١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣) في منظوره ومنظور حاشيته إنجازاً عظيماً له وعلامة على سياسة أمريكية جديدة في حين كان كلينتون ورابين ومعهما العارفون بالأمور يرونها شكلاً من أشكال الاستسلام.

كان تصريح عرفات بأن للفلسطينيين صديقاً جديداً في البيت الأبيض تصريحاً متهوراً ومثيراً للشفقة، وكان من المنطقي أن يتقدم الرئيس كلينتون بالشكر للسيد عرفات ثلاث مرات في ١٣ أيلول/ سبتمبر، وليس العكس، فعرفات هو الذي مكّن الرئيس كلينتون من التفاخر بأنه حقق الأهداف التي بذل السياسيون جهوداً مضنية لتحقيقها قبل أن يبلغ كلينتون سنّ الرشد. والحقيقة أن عملية أوسلو حصّصت القضية الفلسطينية ومزقتها واختزلتها إلى شظايا وحدود يمكن التحكم بها، ولهذا فإن الولايات المتحدة كانت فعليا تحتفل بانتصارها وتحتفل بأفول نجم فلسطين.

رابعاً: الدولة العربية أداة من أدوات السياسة الأمريكية

الأنظمة العربية هي واحدة من الأدوات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط. إن الهجوم المسلح الضاري الذي شنه الأردن على الحركة الفلسطينية (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠) أوقع بها أضراراً بنيوية أدت إلى تراجع النضال الفلسطيني على مدى العقود اللاحقة.

إن الملك الراحل حسين لم يستأصل ازدواجية السلطة الفلسطينية التي فرضها الأمر الواقع في الأردن بل إنّه مكّن الولايات المتحدة، وإسرائيل من الحصول على امتيازات استراتيجية في شرق المتوسط على حساب الاتحاد السوفياتي. إن الولايات المتحدة وإسرائيل سرعان ما قبلتا عام ١٩٧٦ بسوريا بوصفها مرشحاً معقولاً للقيام بدور البوليس، حين أعاد الفلسطينيون لـمّ شملهم في لبنان بعد أحداث أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠؛ مما شكل تهديداً للتوازن في لبنان والمنطقة. ومن جديد اختُزلت الحركة الوطنية الفلسطينية إلى حدود يمكن إدارتها، لا من قِبَل عرشٍ محافظ محسوب على الغرب بل من قبل من يسمون نظامهم قومياً عربياً ثورياً.

إن الطريقة التي تشاركت بموجبها سوريا وإسرائيل في بسط سيادتهما على لبنان بمباركة أمريكية كانت من إفرازات هذه المهمة.

أما مصر فقد وقع الخيار على نظامها ليطلق على الفلسطينيين رصاصة الرحمة، وبطريقة مسالمة. إن كامب ديفيد، ومن دون إطلاق رصاصة واحدة، أصاب حركة التحرر الفلسطيني في مقتل، وأضر بها أكثر من كلّ الاعتداءات المسلحة التي واجهتها من قبل. هكذا وجدنا الدولة التي كانت بين الخمسينيّات وأول السبعينيّات تضطلع بأهم ثقل عربي استراتيجي في مواجهة إسرائيل قد تحولت في السبعينيّات إلى عضد قوي للسياسة الأمريكية، وإلى قاضي حاجات لدولة إسرائيل. ولم يكتف كامب ديفيد الأول باقتلاع مصر من حلبة الاستراتيجية العربية بل إنّه أطلق يد إسرائيل للمراوغة والتملص من واجباتها القانونية تجاه الشعب الفلسطيني، وللاستهتار بالتزام الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن وللقانون الدولي.

حتّى العراق المنافس الثالث في التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل (بعد سوريا ومصر) فإنه جعل نفسه أداة للسياسة الخارجية الأمريكية أثناء الحرب مع إيران في الثمانينيّات. كان صانعو السياسة الأمريكية يبتهجون وهم ـ من دون أن يتكلفوا شيئاً ـ يرون العراق يلحق الضرر بالجمهورية الإسلامية في إيران، ويُضعف بذلك نفسه، ويضيّع عليه فرصة أن يكون له قصب السبق في الخليج. وما هو أدهى من ذلك أن الحرب على الملالي حرفت أنظار العرب عن الخطر الإسرائيلي وثبّتتها على الخطر الشيعي الإيراني.

كانت جراح القضية الفلسطينية المطعونة أصلاً بكامب ديفيد تزداد عمقاً ونزيفاً بالأولويات التي اختارها صدام للعراق، ولكن ما إن بدأ يبالغ في قدره وأهميته للمصالح الأمريكية في الخليج حتّى بدأ تحجيمه في حرب الخليج الأولى بمعرفة الأنظمة العربية، بل بالمشاركة الفعالة من قبل دول الخليج ومصر وسوريا.

خامساً: عندما تهب رياح الولايات المتحدة

فجأة، بُعيد انهيار الاتحاد السوفياتي، ثمّ تدمير العراق (١٩٩١)، أصبحت تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي وفقاً لما ترسمه الولايات المتحدة تسوية مأمولة وممكنة. وقد كانت مدريد مسرح هذه التسوية. صحيح أن وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر الثالث هو مهندس مدريد إلا أن كثيراً من التمهيدات والأعمال التحضيرية تمت في عهد من سَبقوا بيكر في منصبه. والواقع أن بنية

مدريد وإطار عمله ليسا إلا ثمرتين من ثمار المبادرات الدبلوماسية السابقة.

إن فكرة المسارين (الفصل بين القضايا العربية والفلسطينية)، ومفهوم الحكم الذاتي، والإجراءات المؤقتة، كلّ ذلك مستمد من اتفاقيات كامب ديفيد التي رعى الرئيس كارتر مفاوضاتها (١٩٧٨). أما البعد الأردني للتسوية الفلسطينية الإسرائيلية فمعتمد في خطّة الرئيس ريغان (١٩٨٢)[٣]. وكذلك حال الشراك اللغوية التي أعِدّت لتعطي الفلسطينيين من طرف اللسان حلاوة، فهي في مجملها مستوحاة من خطّة شولتز (١٩٨٨) التي اشتملت هي أيضاً على أبرز ما في كامب ديفيد وخطّة ريغان[٤].

كلّ تلك المبادرات كانت تتعاورها خاصتان عامتان: **الأولى**، أنها كانت استجابة عرضية طارئة للمتغيرات البنيوية في المناخ الدولي أو الإقليمي. إن تفكيك الناصرية في مصر وما ترتب على ذلك من تداعي النفوذ السوفياتي فيها (١٩٧٢)، خلق واقعاً استراتيجياً ملحاً لتحرّك الدبلوماسية الأمريكية أدى في النهاية إلى كامب ديفيد (١٩٧٨). ثمّ إن الاجتياح الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢) أضعف الحركة الوطنية الفلسطينية، مما دعا الرئيس ريغان إلى اعتبار ذلك فرصة للسلام؛ الأمر الذي أزال الحقوق الوطنية الفلسطينية من البرنامج السياسي الدولي.

لم يكن أمام ريغان وقد عزم على خوض حرب باردة جديدة مع الاتحاد السوفياتي وحركات التحرر الوطني الثورية إلا أن ينتهز الفرصة لإعادة ترتيب الواقع الاستراتيجي للشرق الأوسط. غير أن خطته (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢) واجهت معارضة من حليف صغير ذي استراتيجية خاصة مستقلة، إذ جاء الرفض الإسرائيلي السريع والحاسم بعد سويعات قليلة من إعلانها ليشيّع المبادرة إلى مثواها الأخير.

إن سحب السيادة من أيدي الفلسطينيين، والإسرائيليين في الضفة الغربية وغزة وإعطاءها للأردنيين هو الذي عجّل بالرفض الإسرائيلي للخطّة. بذلك ولدت الخطّة ميتة ووُضعت على الرف، لكن بعض وجوهها بُعث بعد ست سنوات في خطّة شولتز التي أحالت مسألة السيادة إلى مفاوضات الوضع النهائي. طبعا لم ترق خطّة شولتز للإسرائيليين، إذ رفضها رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير وقال: «لا أهلاً ولا سهلاً بها (Unwelcome)» (١٩٨٨)؛ مما جعلها تنام على الرف سنة كاملة إلى

---

(٣) لتحليل خطة ريغان، انظر: Naseer H. Aruri and Fouad M. *Moughrabi*, «The Reagan Middle East Initiative,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 12, no. 2 (Winter 1983), pp. 10-30.

(٤) انظر: «U.S. Policy in the Middle East,» *Current Policy* (State Department, Bureau of Public Affairs), no. 27 (June 1988).

أن حاول بيكر أن ينفخ فيها الحياة من جديد. كانت الفرصة المتاحة أمام بيكر (١٩٩١) أوفر حظاً من فرصة ريغان (١٩٨٢).

إن هزيمة العراق أمام الولايات المتحدة (١٩٩١) كانت أعظم وقعاً وأشد إيلاماً للفلسطينيين من اجتياح لبنان (١٩٨٢). وهذا ما جعل فرصة بيكر أوفر حظاً وجرى برياحها إلى مدريد. لكن، على الرغم من أن صيغة مدريد اعتمدت مبدأ الأرض مقابل السلام وفقاً لخطاب بوش (الأب) أمام الكونغرس (٦ آذار/ مارس ١٩٩١) فإن الخطاب لم يوضح ما إذا كان ذلك يشمل غزة والضفة الغربية، أم كان يقتصر على مرتفعات الجولان السورية. والواقع أن صيغة مدريد بمساراتها المنفصلة للمفاوضات بين الدول العربية وإسرائيل وبتسوياتها المؤقتة للضفة الغربية وغزة مكّنت إسرائيل من المماطلة في مسألة السيادة عليهما فيما أعانتها على استدراج اعتراف الدول العربية بها وعلى التطبيع مع العالم العربي.

أما الخاصية العامة **الثانية** لمشاريع الولايات المتحدة الأربعة فتتمثل في أن أدوار الأبطال الأساسيين في عملية السلام كانت تحتجب وراء البعد الاستراتيجي لتلك العملية، ولطالما توارت مصالح هؤلاء الأبطال بعيداً وراء مصالح الولايات المتحدة التي ميعت الحدود والفوارق بين السعي وراء السلام الشامل والبحث عن الأمن الشامل، بل إنّها خلقت لبساً بينهما.

إن أفرقاء النزاع لم يشاركوا واشنطن في تشخيصها أن الملابسات قد صارت موائمة فعلا لعلاقات سلمية، وبينما قالت إسرائيل: «لا» لمشروع ريغان وشولتز ثمّ تخلت لاحقاً عن انتخاباتها (١٩٨٩) لكي تتجنب أية تسوية خاصة بالأرض، اختارت معظم الأطراف العربية طريق المفاوضات غير آبهة بِكُلّ الشروط التي وضعتها إسرائيل، وذلك من أجل أن لا تغضب واشنطن. من هذا المنظور يتأكد لنا أن فشل معظم خطط السلام التي وضعتها الولايات المتحدة لم يكن مصادفة. صحيح أن كامب ديفيد قد وضع حداً لحالة الحرب على الجبهة المصرية الإسرائيلية، لكنه عجز عن إنشاء علاقات سلام حقيقية بين البلدين إضافة إلى عجزه عن أن يحقق للمنطقة السلام الذي وعدها به.

والواقع أن الولايات المتحدة سعت سعياً حثيثاً وراء أهدافها برغم عزلتها عن المجتمع الدولي مراهنة على ملابسات دولية، أو إقليمية قد تؤتي أكلها في أقرب فرصة. وقد واتاها العون رمية من غير رام متجسداً بشخصيتين تراجيديتين هما ميخائيل غورباتشوف، وصدام حسين.

إن تلك الخطيئة القاتلة التي ارتكبها صدام حسين بغزو الكويت أعطت جورج

بوش (الأب) الضوء الأخضر لإعادة صياغة المسرح الاستراتيجي للشرق الأوسط والقضاء على النظام العربي القائم والخروج من المأزق بما يضمن مصلحة واشنطن وخططها الفلسطينية العربية[(٥)]. كانت تلك الخطيئة هبة من السماء تلقّفتها هذه القوة العظمى التي كانت برغم ما تواجهه من تدهور اقتصادي نسبي وصدقية متردية حريصة على أن تبقى القطب الأوحد.

كذلك كان لتلك الخطيئة أثر مدمر على الشعب الفلسطيني الذي أذعنت قيادته (١٩٩٣) لمشيئة الولايات المتحدة وإسرائيل مع كلّ ما تضمنته من جراحات تجميلية لبعض الخطط القديمة التي تجرد الفلسطينيين من حقهم في تقرير المصير، وتطوق حقوقهم الوطنية التي يؤيدها المجتمع الدولي، بل إنّها استبعدت الحكم الذاتي الكامل الذي وعدت به اتفاقيات كامب ديفيد الأولى.

هكذا يجد الفلسطينيون أنفسهم اليوم على مفترق طرق، وليس أمامهم إلا خيارات محدودة، فإما أن يصروا على انسحاب إسرائيلي كامل يؤدي إلى قيام دولة مستقلة متماسكة، وعلى سيادة مشتركة على القدس (لا على أبو ديس)، وعلى حلّ عادل للاجئين وفقاً للقانون الدولي وإمّا أن يقبلوا بنظام فصل عنصري جديد قائم اليوم بحكم الواقع الذي فرضه نظام أرييل شارون.

سادساً: أوسلو واستئصال المرجعية الدولية

لا شكّ في أن ارتكاز عملية السلام بجانبها النظري والتطبيقي على فرضية أن السلام في الشرق الأوسط لا يأتي إلا من واشنطن قد أدى في النهاية إلى نسف كلّ الجهود الجادة لإحلال السلام في المنطقة. إن القاسم المشترك في كلّ المشاريع الأمريكية هو عدم اعترافها بأصل الظلم الذي أصاب الفلسطينيين في عام ١٩٤٨، وليس هناك مشروع واحد منها اعترف للشعب الفلسطيني بالحق التام في تقرير المصير، أو التحرر الفعلي من الاحتلال الإسرائيلي لأراضي عام ١٩٦٧، أو لحق اللاجئين في العودة. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة منذ ١٩٤٨، صوتت سنوياً لصالح القرار ١٩٤ الذي يعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم وأملاكهم وحقهم في التعويض واسترجاع الأملاك، فإنها أحجمت عن المشاركة في

---

(٥) حول الدلالات الإقليمية والدولية لحرب الخليج، انظر: Tom Naylor, «American Aims in the Persian Gulf,» *Canadian Dimensions* (March 1991), pp. 34-37; James Petras, «The Meaning of the New World Order: A Critique,» *America* (11 May 1991), pp. 512-514, and Noam Chomsky: «U.S. Gulf Policy,» *Open Magazine* (18 January 1991), pp. 1-17, and «What We Say Goes: The Middle East in the New World Order,» *Z Magazine* (May 1991), pp. 50-64.

الجهود الدولية الرامية إلى تفعيل هذا القرار. بل لقد تمّ سحب هذا التصويت الصوري منذ ١٩٩٣ بعد أن تفانت عملية أوسلو في إبطال المرجعيّة الدولية.

هكذا حُرم الفلسطينيون من كلّ أشكال الحماية الدولية، فلطالما استخدمت الولايات المتحدة في مجلس الأمن حقها في النقض لتحمي إسرائيل من اللوم الدولي جراء اعتدائها على الحقوق الوطنية والإنسانية للشعب الفلسطيني، أو لتحرم الفلسطينيين من الحماية الدولية. إن الحملة التي قادتها الولايات المتحدة ضدّ المرجعيّة الدولية المتعددة الأطراف كانت شرسة بالغة القسوة والسطوة بحيث صارت الولايات المتحدة وإسرائيل تعتبران أي ذكر للقانون الدولي، أو لحق اللاجئين في العودة، أو حتّى لقرارات الأمم المتحدة نوعاً من التصلب أو عقبة في وجه السلام. وعندما بدأت عملية أوسلو تنكشف للعيان (١٩٩٣) أصبح ذلك الاشتراك الدولي الشكلي مشلولاً فقد صارت إسرائيل هي التي تحدد مفهوم الوسيط النزيه. لقد رسمت إسرائيل إطار هذه التسوية على هواها فيما كانت القيادة الفلسطينية تغط في سباتها وراء المقود مطمئنة إلى حسن نيات مُحاوريها الإسرائيليين الذين كانوا منهمكين في رسم معالم البانتوستان الفلسطيني.

كان محامو وزارة الخارجية الإسرائيلية على يقين من أن الأساس القانوني الذي سيوقع عليه عرفات لن يتضمن أية سيادة فلسطينية على أية بقعة من الأرض الممتدة من نهر الأردن إلى البحر المتوسط. لم يكن المفاوضون الفلسطينيون الرئيسيون بغالبيتهم من رجال القانون أو الخبراء الضروريين (كفريق حيدر عبد الشافي في مدريد)، بل كان معظمهم من المقاولين الموالين الباحثين عن الثروة العاجلة التي قد تأتي بها فرص الاستثمار المنتظرة. وعلى مدى مئات الصفحات من وثائق أوسلو لا يعثر القارئ على كلمة أو إشارة واحدة إلى الاحتلال، أو الانسحاب، أو معاهدة جنيف لعام ١٩٤٩، أو السيادة الفلسطينية، أو غير ذلك من العبارات التي تشير من قريب أو بعيد إلى أن اللعبة في نهاية المطاف قد تتضمن تحرراً فلسطينياً أو دولة مستقلة.

لم تكتف اتفاقية أوسلو بالاستهتار بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ـ لم تشر إليهما إشارة عابرة ـ بل كانت اتفاقية مائعة مشرعة على كلّ الرياح: اتفاقية للوصول إلى اتفاقية، تصب جلّ اهتمامها على الإجراءات بينما تمر سريعاً على جوهر السلام العادل. وبالطبع لم تلتزم إسرائيل بأي صيغة قانونية دولية ترعى احتلالها العسكري، بل إن اتفاقية أوسلو أعفت إسرائيل عملياً من التزامات المحتل وشلت عمل القانون الدولي. وفعلاً فقد اتخذت إسرائيل من اتفاقية أوسلو ذريعة دبلوماسية لبسط رقعة الاحتلال غير الشرعي وإحكام قبضته، ولمضاعفة عدد المستوطنين مما يحول جغرافياً دون **حلّ الدولتين** وينسف كلّ إمكانية له على الأرض.

كانت الاتفاقية من أفتك الأسلحة السياسية التي استخدمتها إسرائيل لتحقيق أهدافها الاستراتيجية الصهيونية، وقد دفع الفلسطينيون ثمنها باهظاً بعد أن أوكلت وظيفة البوليس للسلطة الفلسطينية. وكانت خادعة ضللت العالم وأوهمته أن السلام قد حان قطافه. ويبدو أنّها أبرمت لإرضاء وخدمة مصالح كلّ أطياف السياسة الإسرائيلية يميناً ويساراً ووسطاً.

إن معظم الحركات الاستيطانية في التاريخ اعتمدت على الاجتياح وترحيل السكان والسطو على الأرض وتوسلت المذابح الجماعية وسيلة لتحقيق أهدافها. ولم تكن إسرائيل في اعتمادها على كلّ هذه التقنيات استثناء. ما هو استثناء أن اتفاقية أوسلو كانت أول تسوية دبلوماسية مهدت الأرض ويسرت تحقيق منجزات استعمارية ملموسة أضرت ببنية الأرض والسكان من دون إطلاق رصاصة واحدة. وحين انتفض الفلسطينيون (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠) كشرت الآلة العسكرية الإسرائيلية عن أنيابها من جديد لقمع المقاومة وإجهاض مشروع الدولة.

إن تهميش القانون الدولي وإطلاق يد سلطة الاحتلال وإعفاءها من التزاماتها بدعم الولايات المتحدة وحماية دبلوماسيتها الاحتكارية المهيمنة، كلّ ذلك خلق حالة شاذة أنيطت فيها مسؤولية النكبة الفلسطينية بالضحية الفلسطيني. لهذا لم يعتذر أحد للفلسطينيين عما جرى لهم ولم يعترف أحد بمسؤوليته عن التهجير، والمذابح، والتعذيب المشرعن، والتدمير المتعمَّد، وتخريب البيوت، والتطهير العرقي، وغير ذلك من الفظائع التي حفلت بها عقود طويلة من الاحتلال على غرار ما اعتذر عنه الجناة لعدد من الشعوب أو الجماعات البشرية.

إن الحرب على الفلسطينيين كما يراها شارون وحلفاؤه في مختلف أطياف السياسة الإسرائيلية هي حرب وجود، لهذا فإن على المستضعف المقهور أن يدفع الثمن. هذه الصيغة العبثية من القتل المجاني هي التي تحكمت بجيش شارون (آذار/ مارس ـ أبريل/ نيسان ٢٠٠٢) وأعطته الحصانة القانونية والأخلاقية اللازمة لاستباحة المدنيين العزل في المدن والقرى ومخيمات اللاجئين على امتداد الأراضي المحتلة.

لقد حاول شارون جاهداً تركيع الفلسطينيين وقطع دابر انتفاضتهم وإجبارهم على القبول بكيان ممزق مبعثر أو الرحيل. إن طرد الفلسطينيين جماعياً (Expulsion) المعروف في التداول الصهيوني باسمه الملطف ترحيل (Transfer) هو اليوم مطلب نصف الإسرائيليين، وليس هناك من حائل دون هذه الكارثة سوى أن يسترد المجتمع الدولي معناه وفعاليته فيضطلع بمسؤولياته بدءاً من حماية المدنيين وانتهاء بإنقاذ عملية السلام من التفرد الأرعن ومن الاختناق.

سابعاً: لا للإنصاف، لا للتعويض

على الرغم من أن الخطيئة الأصلية لولادة إسرائيل تكمن في سلب شعب آخر واغتصاب أملاكه، فإن ذلك لم يطرح جدياً في التداول الجماهيري. وقد حدث ذلك برغم وفرة الحقائق الثابتة والوقائع المؤكّدة التي قدّمها المؤرخون الإسرائيليون الجدد ممن يرفض بعضهم الآن القبول بأي إجراء قضائي أو مسؤولية أخلاقية. والواقع أن أية فكرة في هذا السياق لا بُدَّ أن تؤدي إلى المساءلة والمحاسبة وإعادة النظر في وجود دولة إسرائيل نفسها، مما يعتبر من المحرّمات والكبائر.

كيف إذاً يمكن الحديث عن استرجاع الأملاك و/أو تكفير الفلسطينيين عن سلبها منهم إذا كان أصل المشكلة حَراماً مستثنى من دائرة البحث ومحظوراً على تناول العقول؟ أضف إلى ذلك التهمة الجاهزة بعداء السامية لِكُلّ من يشذ عن الرواية الصهيونية لسلب أملاك الفلسطينيين.

لكن الحقيقة التي لا تنكر هي أنه لولا خلق إسرائيل لما كان هناك الآن شتات فلسطيني أو أملاك مسلوبة أو مخيمات للاجئين. ومع ذلك فإن هذه القرينة المنطقية البسيطة لا بدّ من حذفها من سياق الحديث عن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي واستبدالها بسرد ملفَّق مُحَرَّف، وإلا فإن كلّ المحرّمات القمعية ستفلت من عقالها وتنذر العالم كلّه بالويل والثبور.

كان استئصال هذه المفاهيم الخاصة بالمسؤولية الأخلاقية عن **النكبة** وسيظل سلاحاً ضرورياً لنجاح المشروع الصهيوني. فعام ١٩٤٨ هو عام النكبة لدى الفلسطينيين بينما هو عام **الاستقلال** لدى الإسرائيليين. والحادثان كلاهما مترابطان لا يمكن حدوث أحدهما من دون الآخر. ومع ذلك، على الرغم من هذه العلاقة الوثيقة بين **النكبة** الفلسطينية وبين خلق إسرائيل لم يتجرأ أي مسؤول إسرائيلي حتّى الآن على الدعوة إلى التكفير عما جرى. والواقع أن الزعامات الإسرائيلية تعتبر الهجوم أفضل استراتيجية للدفاع. أما استراتيجية إسرائيل الكلامية فتقلب التاريخ رأساً على عقب. هكذا تمّ إنكار وجود الفلسطينيين أهل البلاد وسكانها الأصليين، وهكذا تمّ تجريم الضحية وصار الاستعمار الاستيطاني إنماء، وسميت مقاومة الاحتلال إرهاباً، وأصبح حقّ العودة للاجئين تهديداً لأمن إسرائيل السكاني ولصفتها اليهودية.

في مثل هذا النظام العالمي الذي تتولى فيه الولايات المتحدة وإسرائيل رسم الحدود والقيود والمعالم والملامح للسلوك الدولي يبدو أن السبل كلها أغلقت أمام شكوى المستضعفين وصُمّت كلّ الآذان عن سماع تباريحهم. هذه الاستراتيجية

الهجومية هي بالتأكيد نوع من التدابير الاستباقية لاستئصال حقوق العودة والتعويض واسترجاع الأملاك ولخنق كلّ الأصوات الداعية إليها.

إن الضحية اليوم هو المطالب بالتكفير وطلب المغفرة ودفع التعويضات، أما القوي فوحده صاحب القرار الفصل في شكوى الضحايا وتذمر المستضعفين.

وباختصار، فإن واحداً من أهداف تحالف إسرائيل الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وركوبها موجة **الحرب الأمريكية على الإرهاب** هو حماية إسرائيل وغسل يديها من كلّ ما تنزله بالفلسطينيين والعرب من عذابات، وحشرها في صف النخبة المتميزة التي ترسم وتقرر قواعد السلوك الدولي وإجراءات القانون الدولي، وليس من المتوقع بعد انتهاء الحرب الباردة وأحداث ١١ أيلول/ سبتمبر أن تعترف إسرائيل بما اقترفته يداها في عام ١٩٤٨، ومن دون هذا الاعتراف يبدو أن الأمل في المصالحة الحقيقية والتسوية التاريخية لا يزال بعيداً.

الفصل الثاني

تطور الاستراتيجية الدولية الأمريكية:
المثابرة العنيدة

مهما كانت الوسائل التي استخدمتها الولايات المتحدة لتحقيق أهداف سياستها فإن هذه الأهداف ظلت ثابتة مُطّردة، ومنها مثلاً ضمانُ أن يبقى الشرق الأوسط نهائياً في فلكها، باستخدام القوة المباشرة أو عبر قوى إقليمية مؤثرة.

خلال النصف الثاني من القرن العشرين بذلت الولايات المتحدة جهدها للقضاء على النفوذ السوفياتي والقومي في المنطقة. وقد كانت حركة التحرر الفلسطيني والتيار القومي العربي من أبرز العقبات التي وقفت في وجه ذلك **الوضع الراهن** المنشود، ولا سيما بعد حرب ١٩٦٧. كما كان حصارهما من أبرز وجوه سياسة الاحتواء الأمريكية[١].

أولاً: الاحتواء وعقيدة ترومان

على مدى خمسينيّات القرن الماضي، كان الدفاع عن المصالح الاقتصادية الاستراتيجية الهائلة للولايات المتحدة يعتمد على شبكة من التحالفات تجتذب إليها أنظمة إقليمية موالية للغرب، كما يعتمد على استعداد الولايات المتحدة للتدخل المباشر. شيئاً فشيئاً بدأت الولايات المتحدة بسحب البساط من تحت أقدام بريطانيا وفرنسا واستعراض قوتها الإمبريالية الصاعدة في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم. وكان ترومان قد أوضح هذا التوجه في خطاب له بمناسبة يوم الجيش (١٩٤٦)، فقال: «إن في الشرق الأدنى والأوسط. . مصادر أولية هائلة. . ويشتملان على أيسر وسائل الاتصال البرية والبحرية والجوية. . ولهذا فقد يصبحان بؤرة صراع وتجاذب بين عدد من القوى الخارجية المتنافسة[٢]».

ظهرت عقيدة ترومان في عصر التدخلات الأمريكية الهادفة إلى احتواء الخطر السوفياتي، ولتحقيق هذا الهدف، حضّ الرئيس ترومان على تبني خطّة أمنية وعلى التعاون مع بريطانيا لوضع صيغة تحقق الأهداف الغربية في الشرق الأوسط[٣]. وفعلاً

---

(١) X, «The Sources of Soviet Conduct,» *Foreign Affairs* (July 1947).

(٢) *Department of State Bulletin* (21 April 1946), p. 622.

(٣) *Department of State Bulletin* (4 June 1951), p. 887.

فقد وجداها في **حلف بغداد** المشؤوم عندما شقّ العراق الملكي عصا الجامعة العربية، وأعلن عن عزمه إنشاء حلف مع تركيا المرتبطة سلفاً بتحالف مع باكستان. ثمّ انضمت إيران إلى هذا الحلف (١٩٥٥). وكانت بريطانيا عضوا كاملاً فيه، بينما أحجمت الولايات المتحدة عن الانضمام إليه رسمياً وإن شاركت من آن إلى آخر في بعض لجانه العسكرية وقدمت له العون العسكري

لم يختلف حلف بغداد في تصوره عن مشروع جون فوستر دالاس الدفاعي الذي أراد به مواجهة الخطر السوفياتي في الشرق الأوسط والمعروف باسم نورثرن تاير (Northern Tier) (١٩٥٣). يومها أدرك دالاس، وكان مصيباً في ذلك، أن «الدول العربية تتخوف من الصهيونية أكثر مما تتخوف من الشيوعية»[٤]. وبالطبع لم يستطع الحلف التهربَ من محورية القضية الفلسطينية للهم العربي بل إنّه أدى فعلاً إلى استقطاب العالم العربي في دائرة عدم الانحياز، وذلك في مواجهة الولاء للغرب، ثمّ ازداد هذا الاستقطاب اندفاعاً بعد الغارة الإسرائيلية على غزة (٢٨ شباط/ فبراير ١٩٥٥) التي أسقطت ٣٨ ضحية وفضحت ضعف القوات المسلحة المصرية.

أما الأسلحة التي أراد عبد الناصر أن يعزز بها دفاعات مصر فلم يجدها عند الغرب ـ إذ كان ثمنها الانضمام إلى التحالفات العسكرية التي يرعاها ـ بل وجدها في المعسكر الشيوعي بعد اشتراكه في مؤتمر باندونغ (١٩٥٥) للدول الأفرو ـ آسيوية.

يومها قال شو إن لاي رئيس الوزراء الصيني لعبد الناصر إن السوفيات قد يوافقون على تزويده بالسلاح المطلوب. وهكذا تمّ الإعلان في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥ عن صفقة السلاح بين مصر وتشيكوسلوفاكيا[٥].

ثانياً: غزو السويس (١٩٥٦)

كان لدى فرنسا كلّ المبررات اللازمة للغضب من الدعم العسكري والدبلوماسي الذي تقدّمه مصر للثورة الجزائرية. بل إنّها كانت تعتبر عبد الناصر مسؤولاً عن تصعيد المقاومة الجزائرية في الخمسينيّات. كما كان عبد الناصر مكروهاً في إسرائيل التي رأت فيه ظاهرة نابية قد تعرّض هيمنتها وتفوقها للخطر. وهذا ما عبر عنه ديفيد بن غوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي بقوله: «لطالما كنت أخاف من ظهور شخصية على غرار ما ظهر بين الحكام العرب في القرن السابع أو على شاكلة

---

(٤) *Department of State Bulletin* (15 June 1953), p. 831.

(٥) Charles Davis Cremeans, *The Arabs and the World; Nasser's Arab Nationalist Policy* (New York: Praeger, [1963]), p. 146.

كمال أتاتورك الذي ظهر في تركيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، فقد رفع معنوياتهم، وغير شخصيتهم، وأحالهم إلى أمة محاربة. لقد كان هناك مثل هذا الخطر ولا يزال من الممكن أن يتجسد في شخص عبد الناصر»[٦].

وعندما اتفقت المصالح البريطانية الفرنسية الإسرائيلية على توجيه ضربة قاصمة لعبد الناصر أحجمت الولايات المتحدة عن التورط في النزاع، وأعدّت نفسها لملء **الفراغ** الذي سيتركه التراجع الوشيك للنفوذ البريطاني الفرنسي في المنطقة. وقد اتضح أنها لم تكن تُقيم وزناً للحملة الانتخابية التي كانت إدارة أيزنهاور في خضمّها، فمصالح الشركات الكبرى، أو المصلحة الوطنية كما أطلق عليها، تطلبت موقفاً حازماً من العدوان. وكان وزير الخارجية جون فوستر دالاس قبيل أسبوعين من غزو السويس قد عبر عن هذه المصالح في اجتماع سياسي رفيع قائلاً:

«إننا نعيش هذا المأزق لأن الإدارة السابقة اعتادت على أن تتعامل مع الشرق الأوسط من منظار السياسة المحلية. وهذا ما أدى إلى تنافر بيننا وبين العرب، الأمر الذي عوّل عليه الاتّحاد السوفياتي كثيراً. لهذا فمن الدواعي الملحة لمصلحة الولايات المتحدة أن لا ننساق وراء قواعد السياسة المحلية وأن نحاول بناء سياسة وطنية غير محازبة. بغير ذلك، فإننا عرضة لخسارة المنطقة، بل ربما نخسر أفريقيا معها. ومثل هذه الخسارة ستُنزِل كارثة كبرى بأوروبا الغربية وبالولايات المتحدة أيضا»[٧].

في ٢٧ و٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦ أرسل الرئيس أيزنهاور رسالتين إلى بن غوريون حذره فيهما من خطر المبادرة العدوانية الإسرائيلية على العلاقات الودية الناشئة بين البلدين[٨]. وعندما حصل الغزو في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر أدانته الولايات المتحدة إدانة واضحة وسعت لدى الأمم المتحدة لضمان انسحاب كلّ القوى الأجنبية. ويومها أصدر الرئيس أيزنهاور بياناً ربما يعتبر اليوم ضرباً من المحرّمات: «من الصعب مصالحة ما جرى مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة التي ننتمي إليها جميعاً. . لا يمكن أن يكون هناك سلام خارج حكم القانون. ولن يكون هناك قانون إذا كنا سنكيل لأعدائنا بمكيال بينما نكيل لأصدقائنا بمكيال آخر»[٩].

---

(٦) نقلاً عن: Donald Neff, *Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East* (New York: Linden Press; Simon and Schuster, 1981), pp. 439-440.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٨) Moshe Dayan, *Diary of the Sinai Campaign* (New York: Harper and Row; Jerusalem: Steimatzky's Agency, [1966]), pp. 71-73.

(٩) *Department of State Bulletin* (12 November 1956), pp. 745-746.

ولقد شهدنا مثل هذا السعي إلى التوازن قبل ذلك أيضاً عندما جمّدت الولايات المتحدة مؤقتاً مساعدة لإسرائيل (١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٣) بسبب رفضها الانصياع لطلب الأمم المتحدة بأن توقف أشغالاً خاصة بمشروع كهربائي يعمل على القوة المائية في المنطقة المنزوعة السلاح على الحدود مع سوريا[١٠]. وفي الشهر التالي أدانت واشنطن الغارة الإسرائيلية على قرية قبية في الضفة الغربية، وأعلنت عن تخفيض مساعداتها لعام ١٩٥٤.

كان بإمكان حرب السويس أن تكون منطلقاً مشجعاً على علاقات عربية أمريكية أفضل، فقد كانت الولايات المتحدة واعية أهمية مصر في تحقيق أهدافها السياسية. كان لمصر دور محوري في الجهود الأمريكية لبناء علاقات حميمة مع المملكة العربية السعودية، وضمان استمرار تدفق النفط إلى أوروبا، وفتح أبواب الشرق الأوسط أمام التغلغل الاقتصادي الأمريكي. هكذا نفهم نفور الولايات المتحدة من دعوات إسرائيل للدخول معها في تحالف رسمي ولضمان أمنها، خاصة وقد أحجمت عمداً عن تعريف حدودها.

كان دالاس قد قال للسفير الإسرائيلي أبا إيبان، ومن دون مواربة: «إن أمريكا لا تستطيع أن تضمن حدود هدنة مؤقتة»[١١]. لكن المستجدات التي طرأت على السياسة الأمريكية بعد أن تراجعت عن تقديم التمويل الذي وعدت به لمشروع سدّ أسوان وبعد الإعلان عن عقيدة أيزنهاور أدت إلى انحراف هذا التوجه عن مساره.

ثالثاً: عقيدة أيزنهاور والعالم العربي

أعلن أيزنهاور عن عقيدته في خطاب أمام أعضاء مجلسي الكونغرس (٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧) ناشدهم فيه أن يخولوه تقديم مساعدات نقدية بمئتي مليون دولار لمنطقة الشرق الأوسط. وكان المجلس قد وافق أيضاً على أن يمنح الرئيس الحق في استخدام قوات مسلحة أمريكية ضدّ «كلّ عدوان مسلح سافر تلجأ إليه أمة ذات سلطة شيوعية»[١٢]. ولقد أعلنت عقيدة أيزنهاور بوضوح أن هدفها الرئيس هو مصر الثورية، الأمر الذي مهّد للحرب الأهلية الأولى في لبنان وللانقلاب العسكري في العراق (١٩٥٨)، وأدى إلى أول تدخل عسكري أمريكي في المنطقة. كذلك تمّ تطبيق

---

(١٠) Cheryl A. Rubenberg, *Israel and the American National Interest: A Critical Examination* (Urbana: University of Illinois Press, 1986), p. 64.

(١١) Neff, *Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East*, p. 104.

(١٢) انظر تحليلاً لهذه العقيدة لدى: Fred Halliday, *Arabia without Sultans* (Harmondsworth; Baltimore, MD: Penguin, 1974), p. 54.

عقيدة أيزنهاور في الأردن (١٩٥٧) عندما أقال الملك حسين أول حكومة منبثقة عن انتخابات نيابية حرة وأدى ذلك إلى تظاهرات حاشدة. يومها قدم دالاس مساعدة مالية بعشرة ملايين دولار للملك حسين انسجاماً مع عقيدة أيزنهاور(١٣).

ومن هذا المنطلق أيضاً تدخلت الولايات المتحدة عسكرياً في لبنان (١٩٥٨) بعد أن حاول الرئيس اللبناني كميل شمعون الترشح لدورة رئاسية ثانية غير مسبوقة.

في ٩ آذار/ مارس ١٩٥٧ أصبحت عقيدة أيزنهاور قانوناً، ولطالما وصفت بأنها «نقطة تحول بارزة في السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، لأنها اعتبرت المنطقةَ مصلحةً وطنية حيوية»(١٤). ومنذ ذلك اليوم أصبح **تهديد المصالح الوطنية الأمريكية** كلمةَ السر التي يشار بها إلى معظم نشاطات القوى الوطنية التي تتحدى الأنظمة المحافظة أو تشارك في مقاومة الانتهاكات الإسرائيلية أو الهيمنة الأمريكية.

كانت هذه هي البداية التي انطلقت منها العلاقات الإسرائيلية الأمريكية الخاصة فاستوت على عودها بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، ولا سيما في عهد نيكسون، ثمّ تطورت لاحقاً إلى حلف استراتيجي في عهد ريغان.

كان أيزنهاور يتطلع إلى مصر قوية؛ ولعله من أجل ذلك تقدّم في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة باقتراح يدعو فيه إلى احترام عدم الانحياز العربي (١٣ آب/ أغسطس ١٩٥٨)(١٥). لكن المزاج الأمريكي العام لم يكن متجاوباً مع هذا التوجه، ما أدى إلى ضياع فرصة ذهبية أمام تسوية دولية لأزمة الشرق الأوسط.

إن الغزو الإسرائيلي للأراضي العربية عام ١٩٥٦ تكرر جيلاً بعد جيل، في ١٩٦٧ ثمّ ١٩٧٨ ثمّ ١٩٨٢، ثمّ ٢٠٠٠ حتّى الآن. ولكن الولايات المتحدة، على خلاف ما فعلته في عام ١٩٥٦، أيدت عدوان ١٩٦٧، واجتياح لبنان ١٩٨٢، كما إنّها وقفت إلى جانب إسرائيل في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

في نهاية ولاية أيزنهاور انقسمت المنطقة إلى مَلكيات وإمارات ودول موالية للغرب وإلى جمهوريات عسكرية راديكالية غير منحازة. أما السياسة الأمريكية فقد تمحورت على أساس أن هزيمة الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) ستضمن

---

(١٣) من مؤتمر صحافي عقد في ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٥٧، انظر: *Department of State Bulletin* (13 May 1957), p. 768.

(١٤) Melvin Gurtov, *The United States against the Third World; Antinationalism and Intervention* (New York: Praeger, [1974]), p. 14.

(١٥) Malcolm Kerr, «Coming to Terms with Nasser,» *International Affairs*, vol. 43, no. 1 (January 1967), pp. 73-76.

الاستقرار للأنظمة المحافظة، وتعزز المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة وتبقي أبواب الثروات العربية مشرعة للاستغلال.

وفعلاً فقد نالت الولايات المتحدة ما تمنت في عهد جونسون بفضل شخصيات بارزة في الكونغرس والقوى المسلحة.

رابعاً: إسرائيل وعقيدة نيكسون

في الستينيّات شهدت دوائر البنتاغون نزعة ربطت بين المصالح الأمنية الأمريكية وبين إسرائيل قوية ومدججة بالسلاح. وفي نيسان/أبريل ١٩٦٧ خلصت اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط في الكونغرس إلى أن الجمهورية العربية المتحدة تشكل عقبة كأداء في وجه السلام مبررة بذلك العدوان الذي شنته إسرائيل بعد أقل من شهرين في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧.

كانت إسرائيل قبل عام ١٩٦٧ ولا تزال إلى يومنا هذا تتلقى ـ نسبة إلى عدد سكانها ـ أسخى مساعدة أمريكية خارجية. وكانت منذ تلك الأيام قد اتخذت لنفسها صفة **الوكيل المفوض**، وهذا ما عبر عنه ناطق باسم الخارجية الإسرائيلية في ١١حزيران/يونيو ١٩٦٦ بقوله: «توصلت الولايات المتحدة إلى نتيجة مفادها أنها لا تستطيع أن تواجه كلّ مشكلة في العالم، وأن عليها أن تعتمد على قوى إقليمية وعلى قدرة هذه القوى الصديقة على الردع كخطٍ دفاعي أول يجنبها التدخل المباشر. وإسرائيل تشعر بأنها **مربط الخيل** المقصود»[١٦].

وفعلاً فقد انبثقت إسرائيل وتصرفت على أساس أنها الوكيل المفوض الأول الذي عهدت إليه الولايات المتحدة مهمة وضع حدّ للمد القومي لصالح الغرب، ولطالما سوّقت إسرائيل هزيمة مصر وسوريا في ١٩٦٧ وما تلاها من تعاظم دور الدول العربية المحافظة مثل السعودية في القضايا العربية باعتبار ذلك تأكيداً لدورها المزعوم ـ دور المتعهد.

ومع أن الولايات المتحدة لم تتورط عسكرياً في العدوان على مصر وما كانت تنادي به من اشتراكية عربية فإن إفرازات العدوان الإسرائيلي كانت مواتية لطموحات السياسة الأمريكية الرامية إلى إلحاق الهزيمة بالناصرية التي كان لها مكان الصدارة في سياسات الشرق الأوسط. وهذا ما أكده رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي إشكول (Levi Eshkol) (١٩٦٨) بقوله: «بالنسبة إلى الغرب، إن أهمية إسرائيل في هذه المنطقة

---

(١٦) *New York Times*, 12/6/1966.

من العالم كما أراها ستكون أعظم بكثير من حجمها الطبيعي. إننا سنشكل جسراً حقيقياً بين القارات الثلاث مما سيجعل العالم الحر يجزينا بجزيل الشكر لا بسبب قدرتنا على البقاء بل لقدرتنا على النجاح والازدهار ضمن حدود مضمونة وآمنة»(١٧).

في حرب حزيران/ يونيو، وضعت الولايات المتحدة بين يدي **الإطفائي** الإسرائيلي الماء وحنفية الماء فعجلت بذلك ولادة عقيدة نيكسون ـ كيسنجر المبنية على قدرة بعض بلدان المناطق الحيوية ورغبتها في أداء دور البوليس الإقليمي تحت إدارة الولايات المتحدة.

تمت صياغة هذه العقيدة في عدد من الخطب الرئاسية والبيانات السياسية ابتداء من خطبة غوام (Guam) (٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩) وخطبة **حال الاتحاد** (State of the Union) (١٩٧٠)(١٨).

إن المبدأ الأساسي المرشد لهذه العقيدة هو أن للتدخل الأمريكي المنفرد كلفة باهظة في الداخل وسمعة سيئة في الخارج. ولهذا فإن توفير الولايات المتحدة لإسرائيل قدراً معلوماً من التفوق التقني على كلّ جاراتها العربية مجتمعة سيخدم مصالح البلدين(١٩). وكانت الـ **نيويورك تايمز** قد كتبت أن إدارة نيكسون ظلت ملتزمة بأمن إسرائيل وبتفوقها العسكري في الشرق الأوسط، لأنه لا شيء كقوة إسرائيل يردع العدوان ويجنّب الولايات المتحدة الدعوة إلى التدخل المباشر(٢٠).

لقد شهد العام ١٩٧٠ أول امتحان لفكرة هذه الشراكة، أثناء المواجهة بين الجيش الأردني والحركة الوطنية الفلسطينية. يومها أمرت الولايات المتحدة وحدات مجوقلة من الأسطول السادس بالتأهب والتوجه نحو شرق المتوسط، فيما عبّرت إسرائيل عن استعدادها للتدخل في حال انتصار القوات الفلسطينية على الملك حسين. ومنذ معركة الكرامة (آذار/ مارس ١٩٦٨) التي شحنت همم الجماهير الفلسطينية والعربية، صارت إسرائيل والولايات المتحدة كلتاهما تعتبران حركة المقاومة الفلسطينية تحدياً خطيراً لطموحاتهما في المنطقة وتهديداً للدول العربية المحافظة.

هكذا كانت مبادرة روجرز (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩) المستندة إلى قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ تهدف إلى تحقيق تسوية أردنية تتجاهل المقاومة الفلسطينية. ثمّ شهدنا

---

(١٧) *Newsweek* (17 February 1968).

(١٨) *New York Times*, 4/11/1969.

(١٩) وعود نيكسون الانتخابية.

(٢٠) *New York Times*, 24/12/1969.

بعدها محاولة أردنية شرسة لقمع الفلسطينيين وتضييق الخناق عليهم، ولا سيما أنهم صاروا يشكلون خطراً على نظام الملك حسين. وقد تبين من كلّ ما جرى في الأردن (خريف ١٩٧٠) أنه كان هناك تعاون وثيق بين النظام الأردني وإسرائيل والولايات المتحدة، وهي الدول التي اتفقت مصالحها على احتواء الحركة الوطنية الفلسطينية.

بعد ذلك، وعلى مدى ربع القرن الذي أعقب هذه الأحداث، حاولت الحكومات الأمريكية المتعاقبة تدجين المقاومة الفلسطينية وتقزيمها للتحكم بها وجعلها هامشاً هزيلاً في أية تسوية شرق أوسطية.

خامساً: حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ وعواقبها الدبلوماسية

كانت حرب ١٩٧٣ وما تلاها من حظر النفط مناسبة انطلق منها وزير الخارجية هنري كيسنجر لرسم استراتيجية خاصة بالشرق الأوسط في فترة ما بعد فييتنام، إذ بدأت بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة مفاوضات الأربعة الكبار (Big Four) الخاصة بالشرق الأوسط، لكنها سرعان ما تحولت إلى مفاوضات بين القوتين العظميين.

ومع نهاية حرب ١٩٧٣ بدأت الولايات المتحدة تتصرف على أساس أن ليس في الشرق الأوسط سوى قوة عظمى وحيدة هي إسرائيل. كانت دبلوماسية كيسنجر المكوكية والجهود الأمريكية المضنية لإحباط مؤتمر جنيف في نهاية تلك السنة قد دشنت حقبة دبلوماسية جديدة في الشرق الأوسط.

إن تعبير **عملية السلام** لم يكن إلا عنواناً للجهود الأمريكية التي تحتكر لنفسها دبلوماسية السلام، ولعل أبرز ملامح تلك الدبلوماسية الأمريكية يتمثل في معارضتها العنيدة لتدويل قضية الشرق الأوسط الأمر الذي لا يزال مستمراً حتّى الآن.

كانت وساطة كيسنجر بعد حرب ١٩٧٣ قد تكشفت عن **ثلاثة** أهداف:

الهدف **الأول**، هو القضاء على النفوذ السوفياتي في المنطقة. إن مغادرة ٢٠ ألف سوفياتي مصر، وهي من صلب الأهداف الأمريكية وصلب برنامج السادات لتفكيك مصر الناصرية، كانت الخطوة الأولى على طريق إخراج مصر من معسكر عدم الانحياز وبناء علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة. والهدف **الثاني**، هو التوصل إلى تسوية سياسية تحدث انقلاباً جوهرياً في طبيعة النزاع العربي الإسرائيلي فتنتشله من سياقه الأيديولوجي وتجعله مجرد نزاع حدودي. ولا يخفى أن هذا الانقلاب يوجه طعنة في الظهر للقوميين الفلسطينيين والعرب الذين يخوضون نضالاً واحداً ضدّ الاستعمار الاستيطاني والاختراق الإمبريالي.

الهدف **الثالث**، يتجسد في **رشوة** مصر باستقرار مصطنع (عبر مساعدة اقتصادية وترتيبات حدودية) يضمن حيادها وإخراجها من حلبة المجابهة مع إسرائيل.

أما الهدف الإجمالي لدبلوماسية كيسنجر فهو أن تؤمن للولايات المتحدة النفوذَ الكافي الذي لا يتوقف عند تحييد مصر بل يتعداه إلى الضغط على سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية لكي تقدّما أقصى التنازلات الممكنة لإسرائيل. وفعلاً لقد كانت رعاية الولايات المتحدة للمفاوضات المصرية الإسرائيلية التي انتهت باتفاق سيناء (١٩٧٥) تسعى إلى هذا الهدف. وهذا ما منح إسرائيل الوقت الكافي لترسيخ الاحتلال وتعزيز قواتها الهجومية على الجبهة الشرقية، بل إن هذا الاتفاق جعل من أمن إسرائيل، ولأول مرة، شأناً أمريكياً، فقد نصت مذكرة التفاهم الأمريكية الإسرائيلية (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥) على أن الولايات المتحدة ستعقد **مشاورات** مع إسرائيل إذا ما تدخل طرف ثالث (يعني الاتحاد السوفياتي) عسكرياً، بل إن الولايات المتحدة وافقت على أن تلتزم بتأمين . . كلّ ما تحتاجه إسرائيل عسكرياً، بشكل مستمر وعلى المدى القريب والبعيد.

وكانت الـ **نيويورك تايمز** في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥ قد ترجمت هذا الالتزام إلى أرقام فقالت: «إن ذلك يتضمن تزويد إسرائيل سنوياً بما قيمته ملياران و٢٤٠ مليون دولار من أحدث ترسانة السلاح الأمريكية بما في ذلك صواريخ بيرشنغ (Pershing) ومداها ٤٥٠ ميلاً، وطائرات إف ـ ١٥، وإف ـ ١٦ أ المقاتلة، والقنابل الذكية الموجهة بالليزر».

وبموجب تلك المذكرة أيضاً، ألزمت الولايات المتحدة نفسها بأن تستمر في رفض الاعتراف أو التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن تعترف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود وتوافق على تطبيق قرار مجلس الأمس رقم ٢٤٢. لكن الولايات المتحدة، في المقابل، لم تطلب من إسرائيل الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية. أما عملياً فكان لمذكرة كيسنجر (١٩٧٥) التي فرضت حصاراً دبلوماسياً على منظمة التحرير أثران سلبيان، **أولهما** أن التسوية النهائية للمسألة الفلسطينية لن تشمل أي شكل من أشكال السيادة على الضفة الغربية وغزة، و**ثانيهما** فتح أبواب الترسانة الأمريكية بِكُلّ تكنولوجية سلاحها المتطورة أمام إسرائيل باعتبارها الوكيل المفوض للولايات المتحدة وحجر الزاوية في سياستها للشرق الأوسط.

هذا التهميش الضمني للحقوق الوطنية الفلسطينية صار أمراً لا بدّ من التشديد عليه وتطويره وإحكامه في كلّ مشروعات أمريكا وخططها التي تلت اتفاقية سيناء.

سادساً: عقيدة كارتر، والمتنفذون الإقليميون

لم تقف أهمية إسرائيل الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة عند الحدود التي شهدناها في عهد نيكسون ـ كيسنجر، بل تجاوزتها. وبالطبع فقد قفزت في المرحلة الأخيرة من إدارة فورد إلى رأس قائمة المتنفذين الإقليميين بعد إيران والمملكة العربية السعودية. بل إنّها تميزت بأنها الوحيدة التي تتمتع بأهمية وبمهمة دولية تتجاوز المنطقة. من ذلك مثلاً أنها كانت تسلّح عملاء الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى والجنوبية وتبني علاقات وثيقة مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا[٢١]. كان نظام الشاه الذي لم يألُ جهداً ليجعل من نفسه **شرطي الخليج**، يعمل ما في وسعه لقمع ثورة ظُفار على نظام عُمان الموالي للغرب. أما نفوذ المملكة السعودية فكان يقتصر على القيام بوظيفة **بنك الاعتدال** في المنطقة، بينما تولت إسرائيل أمر سوريا والفلسطينيين وحلفائهما اللبنانيين.

كانت مساهمة كارتر في هذه الاستراتيجية النامية هي ضمّ مصر إلى كوكبة القوى الإقليمية التي قد تجنّب الولايات المتحدة عبء التدخل المباشر. إن صيغة كامب ديفيد التي أقامت **سلاماً** منفصلاً بينها وبين إسرائيل نقلت مصر من الجبهة مع إسرائيل إلى جبهة المتنفذين الإقليميين لتؤدي قسطها في حفظ الاستقرار الإقليمي. لكن هذه الاستراتيجية أصيبت بلطمة قوية عندما انفجرت القلاقل الداخلية في البلدان المجنّدة حديثاً.

إن الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩) عصفت بنظام الشاه، ثمّ لم تمض سنتان حتّى اغتيل السادات على يد ناشطين إسلاميين. ولم تكن إيران بالنسبة إلى المصالح الأمريكية مجرد حجر زاوية أو حصان رهان، بل أكثر من ذلك، كانت اختباراً حقيقياً لِكُلّ عقيدة نيكسون.

إن إيران كانت محكّاً لفعالية القوى التي تدربها الولايات المتحدة وتعدها لضرب الثورات الاجتماعية في المناطق الحساسة من العالم الثالث؛ لهذا خلقت الثورة الإسلامية عطباً عضالاً في كلّ إجراءات الأمن غير الرسمية التي أعدها هنري كيسنجر. وقد عبر جورج بول (نائب وزير الخارجية الأسبق) عن فشل عقيدة

---

(٢١) لمعرفة المزيد عن دور إسرائيل في محاربة الحركات الثورية، انظر: Israel Shahak, *Israel's Global Role: Weapons for Repression*, with an introduction by Noam Chomsky, AAUG Special Report; no. 4 (Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1982), and Milton Jamail and Margo Gutierrez, *It's No Secret: Israel's Military Involvement in Central America*, AAUG Monograph Series; no. 20 (Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1986).

نيكسون في مقالة بعنوان «دروس وعبر من إيران» فقال: «بعد أن تمّ القضاء على إيران باعتبارها دولة **حامية** لمنطقة الخليج، ها هي ردّة الفعل الغبية تغري الكثيرين بالبحث عن **وكيل** بديل، مثل مصر أو المملكة العربية السعودية، ليضطلع بدور الشرطي الذي كان يقوم به نظام الشاه. وهذه في اعتقادي غواية لا بُدَّ من تفاديها، فإذا كان هناك من درس أو عبرة نستمدها من كارثة إيران فهي أننا لا نستطيع أن نضمن أمن منطقة استراتيجية بتكديس كميات هائلة من السلاح في دولة متخلفة ـ كما تفترض عقيدة نيكسون»[٢٢].

أما العلاج الذي يصفه جورج بول فيتجسد في بناء ترسانة أمريكية في المنطقة يواكبه تطوير لقدرة الولايات المتحدة على نشر قواتها بسرعة من القواعد العسكرية: «يجب أن نعزز وجودنا في المحيط الهندي تعزيزاً جوهرياً قوياً، وندعم السعوديين بنظام مراقبة (لذلك كان نظام الأواكس بعد سنتين)، ونعطي مؤشراً ثابتاً على أن قوتنا المتطورة ـ حتّى في القواعد الأمريكية ـ قادرة على التدخل السريع»[٢٣].

هذا الإعداد العسكري الذي بدأ آنئذ والذي تحمس له من يُفترض بأنهم من الحمائم في المؤسسة الديمقراطية مثل جورج بول وسايروس فانس تحول مع الزمن إلى آلة عسكرية هائلة استخدمها صقور إدارة جورج بوش الأب في تدمير العراق (١٩٩١)، وقد استمد ذلك الإعداد ذرائعه من ضرورة الدفاع عن المنطقة ضدّ التوسع السوفياتي، غير أن المصالح الاقتصادية الأمريكية كانت في المركز من أهداف ذلك الإعداد، كما فضح ذلك وزير الخارجية سايروس فانس في خطاب له أمام مجلس لوس أنجلس للشؤون الدولية: «علينا أن نبني مؤسسة دفاعية قوية حديثة قادرة على حمايتنا وحماية حلفائنا. علينا أن نحمي الاستثمارات الأمريكية في أعالي البحار (خارج أمريكا) ونضمن لأنفسنا وصولاً حراً دائماً إلى المواد الأولية الحيوية».

بعيد الثورة الإيرانية كان هناك توجه استراتيجي واضح نحو العودة إلى مبدإ التدخل المباشر من دون أن ينفي ذلك إمكانية الاعتماد على شركاء ونافذين إقليميين، إذ إن قوة التدخل السريع التي اقترحها زبيغنيو بريجينسكي (١٩٧٧) ستمكن الولايات المتحدة من أن تصبح الضامن الأساسي للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية الهائلة في المنطقة.

أما نظام الأمن الذي وضعه كارتر لمنطقة جنوب غرب آسيا (كما بدأ صانعو

---

(٢٢) «The Lessons from Iran,» *Boston Globe*, 2/4/1979.

(٢٣) المصدر نفسه.

القرار الأمريكي يطلقون على المنطقة) فقد تبلور معناه عند الإعلان عن عقيدة كارتر (٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠): «ليكن موقفنا واضحاً تماماً. إن أية محاولة للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي تقوم بها قوة أجنبية ستعتبر عدواناً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة. ومثل هذا العدوان سوف يُصد بِكُلّ وسيلة لازمة بما في ذلك القوة المسلحة»(٢٤).

وجاء تعهد ريغان بالدفاع عن المملكة السعودية ضدّ أي تهديد داخلي ليضيف إلى هذا الالتزام الجديد زخماً إضافياً: « لن نسمح بأن تصبح العربية السعودية إيران ثانية. . وبالتأكيد لن نقف مكتوفي الأيدي ونحن نراها تُسرق منا»(٢٥). وهذا ما صار يعرف لاحقاً بملحق ريغان الذي شكّل مع عقيدة كارتر نظام تعامل أمريكي جديد مع الشرق الأوسط والنزاع العربي الإسرائيلي.

سابعاً: عهد ريغان وظهور «الحرب على الإرهاب»

لم يكد الرئيس ريغان يمضي أربعة أشهر في البيت الأبيض حتّى تبين أنه من ألد رؤساء أمريكا عداء للشيوعية بعد هاري ترومان. كانت سياساته مغايرة تماماً لتوجهات كارتر التي زينت وجهها بمساحيق **حقوق الإنسان** والدعوة إلى نزع التسلح، كما تباينت عن محاولات كيسنجر لتسوية الخلافات مع الاتّحاد السوفياتي.

كان وجود ريغان في البيت الأبيض وألكسندر هيغ في وزارة الخارجية يعني بالنسبة إلى الأمريكيين أن الولايات المتحدة على أبواب «العودة إلى المفهوم الاستراتيجي أو الجيو عسكري (مقابل الجيو سياسي) في سياستها الشرق أوسطية(٢٦)، ما يعني «أن الدولاب سيتم دورة كاملة، وأننا مقبلون على استئناف سياسة الاحتواء التي شهدناها في حقبة سابقة»(٢٧).

لقد سجّلت الميزانية التي اقترحها ريغان للمساعدات الاقتصادية والعون العسكري للشرق الأوسط زيادة عن ميزانية كارتر قدرها نصف مليار دولار، وكان من المتوقع أن تستلم إسرائيل ٢,٢ مليار دولار، إضافة إلى ٦٠٠ مليون **تعويضاً** عن صفقة الأواكس وطائرات إف ـ ١٦ مع السعوديين، أما حصة مصر فكانت ١,٦٨٥

---

(٢٤) *New York Times*, 24/1/1980.

(٢٥) *New York Times*, 2/10/1981.

(٢٦) Wm. R. Brown, «Middle East: The Flaws of Military Strategy,» *Christian Science Monitor*, 19/2/1981.

(٢٧) Charles Yost, «The Risks of Resuming Containment,» *Christian Science Monitor*, 20/2/1981.

مليار دولار، إضافة إلى ١٠٦,٤ مليون لتعزيز القاعدة العسكرية في رأس بناس.

كانت مجمل المساعدات الأمريكية العسكرية ٦,٩ مليار دولار لعام ١٩٨٢ نالت منها مصر وإسرائيل ما هو أكثر من ٨٠ في المئة.

ولا شكّ في أن الوجود المتعاظم للولايات المتحدة في المنطقة مكّنها من صياغة سياسة عملائها جملة وتفصيلاً. إن ضعفهم النابع من تشظي العالم العربي حال بينهم وبين أن يكون لهم تأثير فعال على السياسة الأمريكية يقشّع شيئاً من كابوس الاحتلال الإسرائيلي، بل كان لواشنطن اليد الطولى التي تمكنها من خنق كلّ نزاع محلي يعلو صوته فوق صوت المصالح الأمريكية الشاملة، أو بتطويق كلّ مبادرة سياسية خاصة بالقضية الفلسطينية يطلقها الأوروبيون الذين ضاعت أفضليتهم الاقتصادية في زحمة الوجود العسكري الأمريكي.

لقد كان من الصعب على أوروبا واليابان انتهاج سياسة مستقلة تجاه القضية الفلسطينية في الوقت الذي تمسك الولايات المتحدة بيدها حنفية إمداداتهم النفطية. كانت التعبئة العسكرية الأمريكية تعويضاً عن عجزها عن المنافسة الاقتصادية.

هذا الوجود الاستعماري الجديد في الشرق الأوسط لم يبق سراً، ولطالما تداول شؤونه عدد من مسؤولي إدارة ريغان علناً. إن وزير الخارجية الجنرال هيغ، في شهادة له أمام لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية، وصف هذه الصيغة بقوله:

«من الضروري جداً أن نبدأ بالإعداد لإجماع عربي يهودي حول ما يهمنا استراتيجياً في طول المنطقة وعرضها، وعلينا أن نتيقن من أن العيون ستظل ساهرة لا تنام أمام الخطر المحيق للغزو السوفياتي»[٢٨].

هذه استراتيجية غير تقليدية في نظر هيغ، فهي ستغض النظر عن التحالفات العسكرية الرسمية، وتجمع العرب والإسرائيليين حول همّ مشترك. وفعلاً، فقد أخبر لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية (١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١): «صحيح أننا نبني استعدادات عسكرية أمريكية. . لكن استخدام القوة العسكرية الأمريكية لن يكون إلا آخر الدواء. وصحيح أن لأمريكا دوراً أساسياً في ردع التهديدات السوفياتية الخطيرة لكنْ لا غنى لنا عن مساعدة أصدقائنا في المنطقة وخارجها. . وهذا هو سبب سعينا إلى تعاون استراتيجي مكثف مع إسرائيل ومصر والمملكة السعودية، ومع كثير من الدول المعنية. إننا لا نسعى إلى بناء حلف رسمي أو نظام ضخم من القواعد الأمريكية. إننا

(٢٨) *New York Times*, 20/3/1981.

نبني استراتيجية غير تقليدية تستمد هديها من الإحساس بالخطر الداهم»[٢٩].

كانت إدارة ريغان تلحّ على أن لا يشكل النزاع العربي الإسرائيلي عقبة في وجه هذا الإجماع الاستراتيجي المنشود، وقد شدد ريغان وهيغ كلاهما علناً على أهمية إسرائيل في حلبة الصراع الدولي الأوسع، بينما رأى هيغ أن أمن السعودية متضافر مع أمن إسرائيل: «إننا بكُلّ قلوبنا ملتزمون التزاماً دائماً بأمن إسرائيل، إذ لا يمكن تحقيق الأمن في المنطقة أو تحسين بوادر السلام من دون إسرائيل قوية، وعصب هذا كلّه هو سعودية آمنة وعلاقات أمريكية سعودية متينة»[٣٠].

وانطلاقاً من هذا، فإن بيت القصيد في هذا الإجماع الاستراتيجي هو الحاجة إلى ربط الصراع العربي الإسرائيلي ومتطلبات التسوية الشاملة بذيل **الخطر** السوفياتي ومتطلبات **الأمن الشامل**.

إن القضية الفلسطينية التي همّشتها إدارة ريغان لم تعد تتمتع بصفة الأولوية التي طالما جعلتها محور هموم المنطقة. لكن المشروع جملة وتفصيلاً تداعى بسبب العلاقة الأمريكية الخاصة مع إسرائيل، تلك العلاقة التي وضعت مفهوم الإجماع الاستراتيجي في مهب الريح.

وبكُلّ بساطة، فإن الولايات المتحدة عجزت عن أن تقدّم للعرب ولإسرائيل صيغة للتعاون، ومما عمّق الهوة بينهم في تلك الأيام (١٩٨١) اقتراح بيع السعودية طائرات الأواكس، والغارة الإسرائيلية على مرفق الأبحاث النووية العراقي، وضم الجولان، واقتراح إنشاء **القوة الضاربة** الأردنية، ثمّ الاجتياح الإسرائيلي للبنان، والقضية الفلسطينية.

وقد انهارت محاولة التوفيق بين هذين المسعيين (الإجماع الاستراتيجي والعلاقة الإسرائيلية الخاصة مع إسرائيل) عندما عجزت إدارة ريغان عن أن تتجاوب مع الحد الأدنى الذي يغري العرب بمثل هذا الإجماع الاستراتيجي. فلا خطّة فهد (١٩٨١) ولا خطّة فاس (١٩٨٢)[٣١] هزت شعرة في مفرق واشنطن برغم الدلائل القوية على

(٢٩) State Department, Bureau of Public Affairs, «Secretary Haig: U.S. Strategy in the Middle East,» *Current Policy*, no. 312 ([1981]).

(٣٠) انظر شهادة هيغ أمام لجنتي العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ومجلس الممثلين بتاريخ ١٩ ـ ٢٠ آذار/ مارس ١٩٨١، في: *New York Times*, 20/3/1981.

(٣١) انظر نص خطة فاس، في: Naseer Aruri, Fouad Moughrabi and Joe Stork, *Reagan and the Middle East*, AAUG Monograph Series; no. 17 (Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1983).

رغبة العرب في الاعتراف بإسرائيل كبادرة من أجل تسوية سلمية. بل إن خطّة ريغان نفسها (١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢)(٣٢) أُلقيت في هاوية النسيان بعد أن سارعت إسرائيل إلى رفضها من أساسها. ثمّ إن الإدارة تلجلجت ولم تستطع أن تتخذ قراراً بخصوص استخدام إسرائيل طائرات أمريكية الصنع في قصف المرفق النووي العراقي خلافاً للقرار المعدل (١٩٧٦) الخاص بالرقابة على السلاح، وأفظعُ من ذلك هو تواطؤ الولايات المتحدة مع الاجتياح الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢)(٣٣)، وتوافقها مع أهداف هذه الحرب (رسم خريطة سياسية جديدة للبنان، ومحاولة استئصال الحركة الوطنية الفلسطينية، وتحجيم سوريا).

لقد تحدث الرئيس ريغان فعلاً عن **الفرصة** التي أوجدها الاجتياح الإسرائيلي للبنان، ونظر إلى **المنجزات** الإسرائيلية بمنظار الهدف الأمريكي الأعم، أي في سياق تحقيق الاستقرار في المنطقة.

تلقّى **الإجماع الاستراتيجي** طعنة أخرى عندما عجزت إدارة ريغان عن إقناع الكونغرس بالموافقة على مدّ الأردن وإسرائيل بالسلاح والمال لخلق الأجواء المناسبة للمفاوضات.

كانت الإدارة تعتقد بأن بناء قوة أردنية لوجستية تشكل قوة انتشار سريع في الخليج هو ضمان لإبقاء مضيق هرمز **سالكاً**، بل إنّها عزمت على تفعيل الملحق الذي أضافه ريغان على عقيدة كارتر والذي يسمح للولايات المتحدة بالتدخل العسكري في الأزمات الداخلية لدول الخليج.

لكن على الرغم من إصرار الولايات المتحدة على أن لا يكون قرار استخدام السلاح بيد الأردن، وعلى الرغم من إعلان الإدارة عن «عزمها على المحافظة على التفوق التكنولوجي الإسرائيلي»(٣٤)، فإن الكونغرس لم يتزحزح عن رفضه. ومن المفارقات الساخرة أن إدارة ريغان طلبت من موشيه أرنز وزير الدفاع الإسرائيلي أن يتوسط لها لدى أعضاء الكونغرس المعارضين لإنشاء **القوة الأردنية**(٣٥)، لكن إسرائيل ظلت معارضة لما كان يعتبر في نظر ريغان أحد أبرز مكونات الإجماع الاستراتيجي.

الواقع أن هذه المعارضة الإسرائيلية لصفقة الصواريخ الأردنية هي التي نسفت

---

(٣٢) Ibid., appendix A, pp. 79-84, and *New York Times*, 2/9/1982.

(٣٣) Ze'ev Schiff, «Green Light, Lebanon,» *Foreign Policy*, vol. 50 (Spring 1983).

(٣٤) *Boston Globe*, 17/2/1982.

(٣٥) *Washington Post*, 15/10/1983.

الإجماع الاستراتيجي من أساسه؛ ولعل هذا ما أخرج الملك حسين عن طوره الدبلوماسي المعتاد وجعل الأردن يبدو مؤقتاً وكأنه يمارس شيئاً من الاستقلال في سياسته الخارجية، ففي لقاء مع الـ **نيويورك تايمز** في ١٦ آذار/ مارس ١٩٨٤ وجه الملك حسين للسياسة الأمريكية أقسى نقد علني يقوله مسؤول أردني حين أعلن: «إن إسرائيل على أرضنا.. بفضل العون العسكري والاقتصادي الأمريكي.. وهي هناك بفضل الدعم الأخلاقي والسياسي الأمريكي، بل بلغ الأمر بالولايات المتحدة أنها صارت تخضع للإملاءات الإسرائيلية. وفي مثل هذه الحال، وإذا استمرت على هذا المنوال، فإنه يستحيل على المرء أن يتصور أن بإمكان العرب أن يجلسوا ويتحدثوا إلى الإسرائيليين. من الواضح أنّكم اخترتم وأن اختياركم هو إسرائيل. ولهذا فليس هناك من أمل في تحقيق أي شيء»[٣٦].

كان اشتراط أن لا يشحن السلاح إلى الأردن إلا بعد قبوله بكامب ديفيد واحداً من الشروط التي جعلت الملك حسين يبدي ذات بينه تجاه «الولايات المتحدة ومعاييرها المزدوجة» وأن يتهمها «بالإذعان للإملاءات الإسرائيلية» وإملاءات «الصهيونية ومنظمة الإيباك».

هذه بعض الإرباكات والقيود التي شلت قدرة الإدارة عن حلّ **المشكلة الأمنية** للأردن، وقد كان حلّها ضرورياً جداً لإنجاح مشروع **الإجماع الاستراتيجي**. ثمّ تجسدت المشكلة الثانية في مساعدة الأردن على حلّ **عقدة التفاوض**، الأمر الذي لم يتحقق بسبب الرفض الإسرائيلي لخطّة ريغان وعدم القبول بتجميد بناء المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية.

كان أقصى ما ترغب الإدارة في محاولته هو «الوعد بأن تحض إسرائيل وعلى تجميد بناء مستوطنات أخرى. وكانت تتحجج بأن الضغط على إسرائيل سيؤتي أكله بمجرد جلوس الملك حسين إلى طاولة المفاوضات»[٣٧]. لقد كان من الواضح أن كلّ شيء أفلت من يد واشنطن فلم تعد بقادرة لا على حلّ **المشكلة الأمنية** للأردن ولا على حلّ **عقدة التفاوض**.

إن أخطر ما أصاب **الإجماع الاستراتيجي** هو عدم الإجماع عليه، فبينما كانت إسرائيل وما يسمّى بالدول العربية المعتدلة تشارك إدارة ريغان همّها حول **التهديد** السوفياتي، فإن هذه الدول لم توافق على سلم الأولويات، فالعرب رأوا أن الاستقرار

---

(٣٦) انظر: David Newsome, «Hope or Delusion,» *Christian Science Monitor*, 27/12/1983.

(٣٧) *New York Times*, 8/3/1984.

الإقليمي الذي يحول دون انتشار النزعة الثورية والنفوذ السوفياتي يحتاج إلى حلّ عادل ودائم للقضية الفلسطينية. أما إسرائيل فضربت صفحاً عن القضية الفلسطينية وجعلتها قضية هامشية لا ينبغي الالتفات إليها، أو التوقف عندها في العلاقات بين قوة عظمى وشريك معتبر؛ وهذا ما جعل عملاء واشنطن العرب يحجمون عن التعاون المباشر.

لقد كان على هذا التعاون العربي الإسرائيلي أن ينتظر إلى أن تنتهي الحرب الباردة وإلى أن يصبح احتواء صدام حسين أولى وأجدى وأكثر إلحاحاً من احتواء الشيوعية.

ثامناً: عقيدة بوش الأول

التعبئة العسكرية الأمريكية الهائلة التي شهدتها جزيرة العرب بدءاً من آب/ أغسطس ١٩٩٠ ثمّ تتوجت بحرب الخليج (١٩٩١) كانت تكملة لحملة إعادة استعمار المنطقة، وهي الحملة التي كانت تجري على قدم وساق على مدى أكثر من عقدين، وقد سبقتها التعبئة العسكرية البحرية في الثمانينيّات وتزوير جنسية ناقلات النفط الكويتية أثناء الحرب العراقية الإيرانية.

كانت تصريحات جورج بوش وأفعاله في الخليج تأكيداً وتطويراً واستكمالاً لعقيدة كارتر (١٩٨٠) وعقيدة ريغان (١٩٨١)، لكنها نقضت عقيدة نيكسون حيث صار على الجندي الأمريكي نفسه (وليس الإسرائيلي) أن يقوم بدور **الإطفائي**، ودور المرتزق، بينما تحمّل الأمراء والملوك العرب قسطاً كبيراً من نفقات **الحنفية والماء**، فيما شاركت دول الشمال الصناعي التي تعتمد على نفط الخليج ببعض التكاليف.

كانت أزمة الخليج أول مؤشر واضح على ما تقصده الولايات المتحدة بالنظام العالمي الجديد. إن التدخل العسكري في الخليج كان نذيراً بأن الدور الدولي الذي اختارته الولايات المتحدة لنفسها لا يختلف عما كان عليه أثناء الحرب الباردة، وأن كلمة السر في سياسة بوش الخليجية هي الهيمنة وضم هذه المنطقة نهائياً إلى فلك النفوذ الأمريكي. وهذا هو الهدف الأول للسياسة الخارجية الأمريكية منذ عهد ترومان، كما أشرت سابقاً، لكن معاذير الخطر السوفياتي التي قامت عليها سياسة الاحتواء لم تعد تقنع أحداً ولا ينفع اجترارها لتبرير **النظام العالمي الجديد**.

كذلك لم تعد أعذار **العدوان السوفياتي** أو **الثورات المفبركة سوفياتياً** حججاً مقبولة لتفسير التدخلات الإقليمية. فَكُلّ دعوات الاحتواء المعادي للشيوعية كانت في الواقع أقنعة لضرب مناهضي الهيمنة الأمريكية، بدءاً من الحركات الوطنية في العالم الثالث وانتهاء بالثورات الاشتراكية.

وهذا فعلاً ما شاهدناه في الخليج بعد غزو الكويت وضمها، فقد حاول الرئيس

بوش جهده أن يقدم أعذاراً مقبولة للتدخل الأمريكي، وفي كثير من الأحيان نَبَش البلاغيات المستهلكة داعياً إلى الدفاع عن **طريقة الحياة** الأمريكية، لكن الأمريكيين لم يستطيعوا هضم الحرب من دون فتح الدفاتر العتيقة للخطر الشيوعي.

لم يكن بوش ليستطيع الادّعاء بأنه يتدخل لتوفير طاقة رخيصة في الوقت الذي زادت فيه الأسعار في المحطات ٥٠ في المئة، ولم يكن من السهل إقناع الجمهور المرتاب أن حجر الزاوية في **طريقة الحياة** الأمريكية هو البنزين الرخيص.

بالطبع، ساعد غزو الكويت وضمها وإعادة غزوها على تضخيم خطر قوة العراق الإقليمية التي وُصفت بأنها تتحدى الأنظمة العربية والهيمنة الأمريكية في المنطقة. لقد وجدت الولايات المتحدة نفسها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة قوة عظمى ليس هناك من ينازعها أو يضاهيها في عالم وحيد القطب؛ وهذا ما جعلها أكثر إصراراً على منع قيام أية قوة سياسية ـ اجتماعية إقليمية لا تتماشى مع أي وجه من وجوه سياستها التي تتضمن في ما تتضمن التحكم باحتياطي النفط، ومستوى الإنتاج، والأسعار، وميزان القوى السياسي والعسكري.

لقد استمرت دول الخليج في التنافس على توفير أفضل الأجواء الاقتصادية للولايات المتحدة بما يضمن استمرار النفوذ الأمريكي وتعزيزه. إن المصالح الاقتصادية الأمريكية في هذه المنطقة هائلة ولا يمكن على الإطلاق مقارنتها بفييتنام أو بأمريكا الوسطى، ولا بُدَّ للولايات المتحدة من عرض عضلاتها العسكرية. من هنا يبدو أن الرئيس بوش بقوله إن الهدف هو حماية **أشغالنا** و**طريقة حياتنا** لم يكن في الواقع يقصد إلا حماية مصالح الشركات الكبرى التي تشكل بيت القصيد في ما يسمّى بالأمن القومي.

هكذا انقلبت صورة صدام حسين في الولايات المتحدة فجأة من درع في وجه الخطر الإيراني ومن حامي حمى التجارة والقيم والفضائل الحميدة إلى «أخطر رجل في العالم»[٣٨]. لقد كان هذا الانقلاب نتيجة طبيعية لتحدي النظام السائد في الخليج، ولشرعية الأنظمة المحلية التي توفر الحمايةُ الأمريكية لها استقرارَها، كما توفر بذلك مصالح شركاتها الكبرى. كانت خطيئته الكبرى أنه حاول أن يخرج عن الطوق ويغرد

---

(٣٨) «Public Enemy Number One,» *Newsweek* (9 April 1990), pp. 26-28; «Iraq's Buying Spree on Arms Bodes Ill for its Neighbors,» *Wall Street Journal*, 23/4/1990; «Iraq Can Deliver, US Arms Experts Say,» *New York Times*, 3/4/1990, and «The Most Dangerous Man in the World,» *U.S. News and World Report*, 4/6/1990.

حيث كان غلافها مرفقاً برسم لصدام حسين يبدو فيه شيطانياً متوحشاً.

خارج السرب في الوقت الذي تدنت فيه عائدات النفط بعد أن أصيبت أسواقه بالتخمة.

لهذا، سرعان ما تحول صدامه الحتمي مع الكويت والإمارات اللتين شاركتا في إغراق الأسواق بالنفط إلى أزمة **دولية**، بل سرعان ما ارتقت سلامة الكويت وشرعية أسرتها الحاكمة أعلى سلم المصالح الأمريكية الحيوية، واستأهلت بذلك حملة عسكرية لم تعرف الولايات المتحدة مثيلاً لها في الحجم والقوة منذ حرب فييتنام.

من الواضح أن احتلال صدام حسين الكويت وضمها لم يكن شرعياً، لكن من الواضح أيضاً أن استراتيجية بوش كانت تتطلع إلى ما هو أهم من الشرعية، وأنها أرادت أن تختبر فعالية الحصار الدولي، كما لم تكن الأزمة ولا الحرب التي أعقبتها تدوران حول مبادئ الأخلاق أو حول انتهاكات صدام حسين الصارخة لحقوق الإنسان، فمجمل عملاء واشنطن في العالم الثالث ذوو تاريخ حافل بانتهاكات حقوق الإنسان. إنّها أولاً وأخيراً أزمة وحرب لا تعنيهما إلا الموارد الأولية، وهي بالتأكيد أول وأدهى صراع بين الشمال والجنوب في فترة ما بعد الحرب الباردة.

إن غيرة جورج بوش الأب على **الشرعية** و**الأخلاق** و**المبادئ** و**القانون الدولي** وغير ذلك من هذه الشعارات البراقة لم تكن ذات صدقية، وبخاصة أن احتلال كثير من البلدان ذات السيادة لم يلق من الحكومة الأمريكية اهتماماً يذكر، بل لعلها شاركت فيه أو أعانت عليه أو تجاهلته جملة وتفصيلاً.

إن قرار الحرب الذي اتخذته واشنطن أملته ما اعتبرته إدارة بوش من المستلزمات الملحة التي تفرضها فترة ما بعد الحرب الباردة إقليمياً ودولياً. وما دامت الولايات المتحدة تتفرد من دون غيرها من الدول بقدرتها على استعراض القوة في كلّ مكان من العالم فقد وفّرت أزمة الخليج فرصة ذهبية لذلك وأجهضت كلّ مساجلات قد تثار حول السياسة الخارجية. بهذا يكون الانتصار في حرب الخليج إعلاناً عالمياً للتفوق الأمريكي على مستوى الأرض، ومن دون أن تدفع الولايات المتحدة شيئاً يذكر من كلفة هذه التفوق.

تاسعاً: النظام العالمي الجديد

كان قرار الحرب أفضل وسيلة لحجب الواقع الاقتصادي وإخفاء الضعف الأمريكي الحقيقي وراء العضلات العسكرية. بذلك تمت تعبئة مئات آلاف الجنود الأمريكيين تحت راية **النظام العالمي الجديد** ترافقهم نسب متفاوتة من جيوش ٢٨ دولة أخرى. لقد تحولت بريطانيا، الشريك الأكبر للولايات المتحدة في المجهود الحربي، من كافل لأسرة الصبّاح إلى أداة من أدوات الهيمنة الأمريكية على منابع النفط العربية.

أما المشاركة المصرية فقد كوفئت عليها مصر بإعفائها من عبء كبير من ديونها بلغ سبعة مليارات دولار، بينما أشعلت الولايات المتحدة لسوريا الضوء الأخضر كي تتخلص من كلّ من يشاغب عليها على وسع أطياف السياسة اللبنانية، وكي تحتضن الحكومةَ اللبنانية الفتية تحت جناحيها. وغنمت الدول الأخرى كالاتحاد السوفياتي والصين وتركيا وإثيوبيا بعض القروض، أو طرْفا غضيضاً عن انتهاكاتها حقوق الإنسان، أو شفاعة لدى المجموعة الأوروبية.

أما الطرف الوحيد الذي نال غنيمته لقاء **عدم اشتراك** في الحرب فكان إسرائيل، إذ بالإضافة إلى المساعدة التي تبلغ عشرة ملايين دولار يومياً وعدتها الولايات المتحدة بإلغاء ديونها، وتعويضها عن الدمار أو الأضرار التي قد تحدثها صواريخ سكود بمبلغ ٦٥٠ مليون دولار، وبمساعدة عسكرية عاجلة قيمتها ٧٠٠ مليون دولار وعشر طائرات إف ـ ١٥ نفاثة قيمتها ٦٥ مليون دولار، وبأسلحة منصوبة تستطيع إسرائيل استعمالها إذا ما خاضت الحرب يبلغ ثمنها ٣٠٠ مليون دولار.

أما الغنيمة الكبرى التي حصلت عليها إسرائيل فكانت قرضاً بعشرة مليارات دولار لبناء بيوت للمستوطنين اليهود الروس في الأراضي الفلسطينية، وهو القرض الذي **ارتهنته** الإدارة ثمّ أفرجت عنه في حمى الانتخابات الرئاسية التي خسرها جورج بوش على كلّ حال.

إن النظام العالمي الجديد الذي أعلن عنه جورج بوش الأب هو في النهاية هذا المبلغ الإجمالي لِكُلّ هذه الصفقات والالتزامات والتدابير والتحولات التي أجرتها الولايات المتحدة تحت مظلة **الشرعية الدولية** التي تفسر القانون الدولي وتؤوله على هواها ووفق مصالحها. ولعل أكبر مشكلات صدام حسين كانت في عجزه وإحجامه طوعاً عن فهم قواعد اللعبة الجديدة، وعن تقدير عواقب تحديه تعاليم ووصايا هذا النظام العالمي الجديد. أما مشكلته الثانية فكانت تتمثل في طموحه إلى أن يصبح ثالث زعيم عربي ينشد مواجهة إسرائيل باستراتيجية الند للند.

إن بناء ترسانة عربية متطورة ومستقلة بعد التداعي السوفياتي هو بِكُلّ بساطة من أخطر المحرّمات، ولا سيّما إذا كان ذلك يتضمن إنتاج السلاح لا مجرد استيراده، أو يتضمن استيعاب واستيراد بعض مستلزمات التصنيع المحلي لأسلحة الدمار. لم يكن أمام بلد مثل العراق إلا أن ينصاع لقواعد اللعبة فيقتصر على استيراد السلاح من الغرب الرأسمالي ويساعده بذلك على سدّ العجز في ميزانه التجاري. أما أن يتطلع بلد عربي أو أي بلد آخر من العالم الثالث إلى استقلال في تكنولوجيا السلاح والخطط الاستراتيجية، فعليه عندئذ أن يواجه ما واجهه العراق.

لقد تفانت الولايات المتحدة في مساعدة صدام حسين اقتصادياً وسياسياً ومنحته حقوق شراء السلاح والتكنولوجيا الغربية على مدى حربه مع إيران التي تخلصت من الشاه وراحت تتحدى التفوق الأمريكي في الخليج. لكن الوضع تغير تماماً عندما انتهت الحرب وخرج منها العراق قوة طموحا قادرةً على إنتاج أسلحة دمار شامل وثقلاً قومياً قادراً على تعبئة الجماهير العربية التي فقدت منذ رحيل جمال عبد الناصر ربانَ سفينتها وخاب أملها في بناء توازن مسلح مع إسرائيل. كان العراق في نظر الولايات المتحدة والحركة الصهيونية خصماً أخطر مما كانت عليه حال مصر في الستينيّات والسبعينيّات، ومما كانت عليه سوريا في الثمانينيّات.

لهذا كان قرار الحرب، ولهذا كانت تلك المحاولات المستميتة لسد كلّ النوافذ الدبلوماسية التي قد تحول دون إشعال الحرب. إن صدام حسين لم يكن هو الخطر الحقيقي الذي واجهه جورج بوش الأول في ١٩٩٠، بل كان يتجسد في الدولة العراقية الواعدة. واليوم، ونحن في ولاية بوش الثانية، ها هي ذي الأنظمة العربية تحني رؤوسها للعدوان الأمريكي الجديد على العراق في انتظار تدخل دبلوماسي أمريكي جديد في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، فأبشر بطول سلامة يا مَرْبَعُ.

الفصل الثالث

العلاقة الخاصة والحلف الاستراتيجي
أيام الحرب الباردة وبعدها

شهدت السنوات الاثنتا عشرة التي تولّى فيها الجمهوريون الحكم (١٩٨٠ ـ ١٩٩٢) ـ ولايتين متتابعتين لرونالد ريغان أعقبتها ولاية لجورج بوش الأول ـ شهدت تعزيزاً وتوسيعاً ملحوظاً لآفاق العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. ثمّ إن بيل كلينتون رعى تلك العلاقة وحوّلها إلى حلف استراتيجي وطورها، وكان أول رئيس يستعين باللوبي الإسرائيلي في صناعة سياسته الشرق أوسطية، لكن هذا الأمر تفاقم وازداد جنوحاً في زمن بوش الثاني، بل إنّه تعزز وترسخ في هذه الولاية حتّى صار الخلاف ما بين الدولتين **لا يفسد للود قضية**.

لم تكن واشنطن تنتصر لنفسها إلا حين تعتقد أن الخلاف مع إسرائيل يمس ما صار يعرف في اصطلاحات الحرب الباردة **بالمصلحة الوطنية**. مع ذلك لم يعرف تاريخ هذه العلاقة سوى مثل يتيم واحد على هذه الغيرة على المصلحة الوطنية الأمريكية، هو الخلاف على صفقة بيع الأواكس للعربية السعودية (١٩٨١). وباستثناء هذه الحادثة الفريدة، تمتعت إسرائيل في ظلّ علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة بالحماية، بل نَعِمت بما يُعفيها من الحساب أو المسؤولية عن أي خرق فاضح للقانون، سواء أكان قانوناً أمريكياً أم دولياً. لقد حدث كثير من هذه الخروقات في زمن ريغان وبوش الأول، وفي زمن كلينتون وبوش الثاني، ولكن من دون أن تشوب هذه العلاقة الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة أية شائبة. بل كانت هذه العلاقة الخاصة تزدهر وتنمو برغم هذه الخروقات، إذ كانت واشنطن تغض الطرف عنها، وكانت هي التي تذعن أمام أي خلاف مع إسرائيل مهما بلغت حِدّته.

بين السابع من حزيران/ يونيو، والثاني والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٨١ خرقت إسرائيل سيادة أربع دول عربية، وعبرت قواتُها حدودَ هذه الدول، كما إنّها قصفت عاصمتين عربيتين بالقنابل مما ألحق بهما دماراً هائلاً، وأوقع فيهما أكثر من ١٥٠٠ ضحية. كذلك استخدمت إسرائيل الأسلحة الأمريكية بما في ذلك طائرات إف ـ ١٦ في غاراتها على المرفق النووي العراقي والمناطق السكنية من بيروت، وفي قصفها الشاطئ اللبناني من صور إلى الدامور.

إن أهم الخلافات بين الولايات المتحدة وإسرائيل في زمن بوش الأول تجسدت

أولاً في تلك الملاسنات والسِجالات الكلامية حول **ضمانة القرض** لإسرائيل، و**ثانياً** وأخيراً حول تخلي إسحاق شامير عن خطته للتسوية مع الفلسطينيين. ومع وصول كلينتون إلى البيت الأبيض تبخّرت كلّ الخصومات والخلافات، وقطفت إسرائيل ثمار العلاقة الخاصة، والحلف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، ثمّ إنّها وضعت كلّ ذلك تحت الاختبار عندما طردت ٤٠٠ فلسطيني إلى لبنان، وضربت حصاراً على القدس، وقصفت لبنان قصفاً وحشياً لمدّة أربعة أيام متواصلة في آذار/ مارس ١٩٩٣.

بالطبع، لم تحرّك إدارة كلينتون ساكناً، ولم ينبس وزير الخارجية كريستوفر ببنت شفة، مما جعل الرئيس بوش الأول، ووزير خارجيته بيكر يبدوان، مقارنة به، وكأنهما عامَلا إسرائيل بفظاظة وقسوة.

لقد بذلت الإدارات الأربع المتتالية، منذ عهد ريغان، جهدها وماء وجهها أحياناً لتطوير هذه العلاقة الخاصة مع إسرائيل. كانت الحرب الباردة التي أشعل ريغان أوارها من جديد أرضاً خصبة لنماء هذه العلاقة، غير أن انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي لم يَحولا دون استمرار هذا النماء في عهد بوش الأول، ثمّ بعده في زمن كلينتون، وهو ما سيستعرضه هذا الفصل الذي سيتناول تطور هذه العلاقة الخاصة منذ عهد ريغان، ويلقي الضوء على معظم القضايا التي أثرت فيها أو تأثرت بها.

أولاً: الثمن الذي تدفعه الولايات المتحدة لقاء هذه العلاقة الخاصة

لعل أبرز وأوضح مؤشرات هذا الثمن الذي تدفعه الولايات المتحدة لقاء علاقتها الخاصة وتحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل هو المساعدات العسكرية والاقتصادية الهائلة التي ظلت تقدّمها للدولة الإسرائيلية منذ تأسيسها قبل حوالي نصف قرن. ولطالما كانت هذه المساعدات تعبيراً واضحاً عن الدعم الأمريكي للسياسات الإسرائيلية التي يتعارض معظمها مع الإجماع الدولي.

وقد بلغ مجمل المساعدات التي أغدقتها الولايات المتحدة على إسرائيل منذ العام ١٩٤٩ ما يعادل ٨١,٣٨ مليار دولار إضافة إلى **ضمانات قروض** بعشرة مليارات دولار، وغير ذلك من **منافع جانبية** وأموال غير منظورة استثنيت لأسباب حسابية. هذه الأرقام لا تتضمن بالطبع أموالاً تجنيها إسرائيل سنوياً من مشروعات ومصادر أمريكية مختلفة[١]. وكانت مجلة *(Washington Report for Middle Eastern Affairs)* قد قدرت مجمل المساعدات التي تلقتها إسرائيل حتّى السنة الضريبية ٢٠٠٠ بمبلغ ٩١,٨٢

(١) Skirl McArthur, «A Conservative Total for U.S. Aid to Israel,» *Washington Report on Middle East Affairs* (5 January 2001).

مليار دولار. ووفقاً لتقرير صادر عن الكونغرس فإن «إسرائيل تتلقى سنوياً مليار دولار على شكل معونات خيريّة، من اتحاد الغوث اليهودي (National Jewish Appeal) وتبرعات معفاة من الضرائب، ومبلغاً مشابهاً تتلقاه على شكل قروض تجارية ذات آجال مختلفة، إضافة إلى أكثر من ٥٠٠ مليون دولار من عائدات السندات الإسرائيلية»[٢].

أما الثمن الإجمالي لهذه العلاقة الخاصة فيرتفع أكثر وأكثر إذا لم ننسَ ما تدفعه الولايات المتحدة من فوائد على قروض إسرائيل. بهذا الصدد، قدّر ريتشارد كيرتيس (Richard Curtis) رئيس تحرير مجلة *(Washington Report for Middle Eastern Affairs)* الثمن الهائل الذي يتحمله دافع الضريبة الأمريكي، ومن دون حساب زيادات التضخم، بمبلغ ١٣٤,٨ مليار دولار[٣]. وأضاف كيرتيس أن إسرائيل بسكانها الذين لا يزيد عددهم عن ٥,٨ مليون نسمة تتلقى مبلغاً يزيد عن كلّ ما تتلقاه «بلدان أفريقيا الوسطى وكل بلدان أمريكا اللاتينية وكل بلدان البحر الكاريبي مجتمعة بعدد سكانها الذي يزيد على مليار و٥٤ مليون نسمة»[٤].

إن إسرائيل، ومنذ ١٩٧٦، تغنم سنوياً حصة الأسد من مجمل المساعدات الخارجية الأمريكية، وتُعتبر المستفيد الأكبر من هذه المساعدات على أساس تصاعدي، وفقاً لتقرير صادر عن الكونغرس (Congressional Research Service Report) في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١ بعنوان: **إسرائيل: المساعدات الخارجية للولايات المتحدة.** ويبدو أن هناك نمطاً يدلّ على زيادة كبيرة في المساعدة الأمريكية في سنوات الأزمات التي برهنت فيها إسرائيل على صلاحيتها وأهميتها الاستراتيجية لمؤسسة الأمن القومي. فبين ١٩٤٩ و١٩٦٥ كان المعدل السنوي للمساعدة التي تتلقاها إسرائيل ٦٣ مليون دولار ازدادت إلى ١٠٢ مليون دولار بين ١٩٦٦ و١٩٧٠[٥].

ثمّ إن نيكسون أغدق بعض المكارم الإضافية على أهمية إسرائيل قفزت معها المساعدات في السنوات الخمس التالية إلى مليار دولار سنوياً، وما بين ١٩٧٦ و١٩٨٤ بلغ المعدل السنوي للمساعدة ٢,٥ مليار دولار، ثمّ أخذت تزداد وتتصاعد بعد ارتقاء هذه العلاقة الخاصة إلى مرتبة الحلف الاستراتيجي في زمن ريغان إلى أن وصلت اليوم

---

(٢) Clyde Mark, *Israel: U. S. Foreign Assistance Facts* (Foreign Affairs and National Defense Division, Congressional Research Service, Library of Congress, Order Code: IB85066), pp. 4-5.

(٣) <http://www.alhewar.com/Curtis.html>.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Mark, Ibid.

إلى ٥,٥ مليار دولار ملتهمةً بذلك ثلث إجمالي المساعدات الخارجية الأمريكية[٦].

أما تقدير الخبير الاقتصادي المخضرم توماس ستوفر (Thomas Stauffer) لمجمل الدعم الأمريكي لإسرائيل فكان أعلى من ذلك بكثير، بخاصة بعد إضافة التكاليف السياسية أو الإدارية أو الاقتصادية غير المنظورة، ففي دراسة أعدها ستوفر للكلية الحربية الأمريكية (U.S. Army War College) بلغت هذه التكاليف، ومنها طبعاً تكاليف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ ١٩٧٣، ما يعادل تريليون و٦٠٠ مليار دولار، أي ضعف تكاليف حرب فيتنام[٧].

لقد راعى ستوفر في حسابه عدداً من العوامل التي درسها بعناية، منها مثلاً أن السندات الإسرائيلية المغطاة بكفالات القروض الأمريكية قد لا تسدّد، ما سيضطر الولايات المتحدة إلى تسديد مبالغها الأصلية إضافة إلى فوائدها التي قد يزيد تأخيرها عن عشر سنوات، كما راعى ارتفاع سعر النفط والأضرار الاقتصادية المختلفة التي لحقت بالولايات المتحدة بعد الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٧٣). إن الولايات المتحدة مثلاً خسرت ٤٢٠ مليار دولار (بأسعار ٢٠٠١) من مجمل إنتاجها بسبب حظر النفط عام ١٩٧٣، كما خسرت ٤٥٠ مليار دولار أخرى جرّاء ارتفاع سعر النفط الذي تلا الحظر. ثمّ إن تكاليف الإجراءات الاحتياطية، ومنها **احتياطي النفط الاستراتيجي**، بلغت ١٣٤ ملياراً. وهناك الكثير من هذه التكاليف غير المنظورة مثل المعونات الخيريّة، وكفالات القروض التجارية والعمرانية، ودعم مشروعات من مثل مقاتلات **لافي** وصواريخ **أرو**، والمقاطعة التجارية التي خفّضت التصدير الأمريكي إلى الشرق الأوسط وغير ذلك مما فرضت إسرائيل حظراً على تصديره إلى العالم العربي لأسباب أمنية.

لقد تحولت كل المساعدات الاقتصادية لإسرائيل إلى هبات ومنح نقدية في عام ١٩٨١، ثمّ تحولت كلّ المساعدات العسكرية إلى منح في عام ١٩٨٥[٨]، وفوق ذلك كلّه، تقدم الولايات المتحدة مساعداتها لإسرائيل في تشرين الأول/ أكتوبر من كلّ عام دفعة واحدة لتتمكن إسرائيل من استثمار المبالغ في الفائدة بضمان الحكومة الأمريكية.

إن إسرائيل تتلقى أيضاً، وفقاً لتقرير الكونغرس المذكور سابقاً «معدات

(٦) «U.S.-Israel Agreement of FY 2004 Security Assistance Levels,» *Current Policy* (U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs) (20 November 2002).

(٧) *Christian Science Monitor*, 9/12/2002.

(٨) Mark, *Israel: U. S. Foreign Assistance Facts.*

عسكرية بقيمة ٧٠٠ مليون دولار تُشحَن إليها من أوروبا، وتتلقى مِنحَ صندوقِ الدعم الاقتصادي (ESF) المستعجلة بقيمة ٦٥٠ مليون دولار، وضمانات قروض بقيمة ٤٠٠ مليون دولار لإسكان المستوطنين السوفيات، ومنحة قدرها ٧,٥ مليون دولار لبرنامج المساعدة الخارجية، و٤٥ مليون دولار من أجل اللاجئين، إضافة إلى مشاطرة ٧,٥ مليون دولار مع مصر في برامج إنمائية تعاونية لتعزيز اتفاقية **السلام** المصرية الإسرائيلية[٩]. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤ قررت إدارة كلينتون أن **تعوض** إسرائيل عن تكاليف إعادة انتشارها من غزة وأريحا بقيمة ٩٥ مليون دولار، وقد اقتطع هذا المبلغ من غرامة ٣١١,٨ دولار كانت حكومة رابين قد وافقت عليها في اتفاق مع إدارة بوش الأول كتسوية لموضوع كفالة القروض (آب/ أغسطس ١٩٩٢).

إضافة إلى ذلك فإن إدارة كلينتون كافأت إسرائيل بمنحة قدرها ١,٢ مليار دولار لقاء توقيعها على اتفاقية **واي ريفر** مع السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٨.

إن معظم المساعدات الأمريكية لإسرائيل، وقد بلغت اليوم ٥,٥ مليار دولار سنوياً، تنفق على شراء الطائرات الحربية والمروحيات والصواريخ، وغير ذلك من معدات عسكرية متطورة تستخدمها ضدّ الدول العربية وفي اعتداءاتها المتجددة والمتكررة على الضفة الغربية وغزة وعلى مخيمات اللاجئين، كما تنفق المساعدات الأمريكية كذلك على دفع مرتبات الجنود الذين يضربون حصاراً قاتلاً على الأراضي المحتلة، وعلى تكاليف تمزيق هذه الأراضي وتقطيع أوصالها يوماً بعد يوم، كما تنفق على بناء المستوطنات والطرقات الالتفافية، وغير ذلك من المشروعات الاستيطانية، وعلى الرغم من هذا كلّه، يزعم السياسيون الأمريكيون أن الهدف من المساعدات هو تشجيع إسرائيل على السلام في المنطقة.

بهذه المساعدات الأمريكية تشتري إسرائيل الأسلحة المتطورة، وتدعم صناعة أسلحتها التي تعتبر واحدة من بين العشر الكبار في العالم[١٠]. إن هذا الدعم المالي الهائل لصناعة السلاح الإسرائيلية هو الذي يمكنها مثلاً من منافسة شركة **لوكهيد مارتين** وغيرها من الشركات الأمريكية العملاقة، الأمر الذي يشيع لدى صناعة السلاح الأمريكية جواً من التذمّر والامتعاض.

لقد تساءل جويل جونسون، نائب رئيس رابطة الصناعات الجوية قائلاً: «لماذا

---

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) Associated Press (AP), 20 June 2002.

نعطيهم مالاً يبنون به ما يشاءون لأنفسهم، بينما لا يستفيد دافع الضرائب الأمريكي من ذلك شيئاً؟»[١١].

ولتَعس المحافظين الذين لا يزالون يعتبرون الصين عدوّاً، ارتكبت إسرائيل ذنباً لا يغتفر بمساعدة الصين على تصميم طائرتها المقاتلة (J-10) اعتماداً على تصميم الطائرة الإسرائيلية لافي المنسوخة عن الطائرة الأمريكية إف ـ ١٦، بل إن إسرائيل باعت الصين صواريخ بايتون ٣ (Python III)، المنسوخة عن الصواريخ الأمريكية سايدويندر (Sidewinder) من دون ترخيص، وهذا ما حدا بعض رجال المؤسسة العسكرية إلى القول إن الطيارين الصينيين ربما أطلقوا ذلك الصاروخ على طائرة التجسس الأمريكية التي احتجزها الصينيون بعد المواجهة الصينية الأمريكية عام ٢٠٠٠.

إن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية فريدة من نوعها، وبخاصة أن إسرائيل مجتمع متقدم تكنولوجياً، ويزيد دخل الفرد فيه على دخل بعض الدول الأوروبية. إنّها فعلا علاقات استثنائية سواء من حيث المبالغ الهائلة التي تتلقاها إسرائيل، أو من حيث السكوت المريب عنها، بل إنّها ـ وبتصريح من جاي غرير (Jay Greer) الناطق الرسمي لمكتب الشؤون السياسية والعسكرية في وزارة الخارجية ـ علاقات فوق النقد والأخذ والرد، إذ «ليس هناك ما يسمح بالتعليق، فهذه قضية حساسة»[١٢].

لقد كان من المفترض باتفاقيات أوسلو أن تبشرنا بعصر سلام ترعاه الولايات المتحدة، لكن تدفق السلاح الحربي إلى إسرائيل منذ توقيع هذه الاتفاقيات في عام ١٩٩٣ بلغ مستوى قياسياً.

ثانياً: ريغان والعلاقات الخاصة

في عهد الرئيس ريغان، تعززت هذه العلاقات الاستثنائية والخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ولا سيّما بسبب حربه الصليبية على الشيوعية، وتأجيجه أوار الحرب الباردة، ولأنه كان يعتبر إسرائيل «ذخراً استراتيجياً فريداً». وقد أجمع كلّ من ريغان ووزير خارجيته ألكسندر هيغ على اعتبار إسرائيل **ذخراً** (Asset) ذا أهمية معتبرة فريدة.

لقد عبر ريغان عن اعترافه بالجميل لإسرائيل (في مقابلة مع صحافيين أمريكيين في ٢ شباط/ فبراير ١٩٨١) فقال:

«إننا لا نلتزم بإسرائيل التزاماً أخلاقياً فقط. إن إسرائيل تشاركنا في قيمنا العليا

---

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه.

وفي توجهنا الديمقراطي، وهي بجيشها المدرب على القتال قوة نافعة لنا فعلاً. فلو لم تكن هناك إسرائيل القوية لكان علينا أن نبني هذه القوة بأنفسنا. لهذا فإننا لا نمنّ على إسرائيل بشيء»[(١٣)].

والواقع أن ريغان بعد سقوط الشاه في إيران وصف الأنظمة العربية في الخليج بأنها «ضعيفة وغير حصينة»، بينما أكد أن إسرائيل «ربما كانت الذخر الاستراتيجي الوحيد الذي يمكن الولايات المتحدة أن تعوّل عليه في المنطقة»[(١٤)]. أما **الحلفاء** العرب، فبرغم كلّ ما لديهم من موارد غنية لا يمكن الاعتماد عليهم. إن مؤسستهم العسكرية عالة على العسكر الأمريكيين، وأمن أنظمتهم عالة على الاستخبارات الأمريكية، بينما ليس لإسرائيل مثل هذه العورات المكشوفة، فَكُلّ ما تتطلبه إسرائيل هو الحفاظ على هامش تفوقها العسكري والتكنولوجي على الدول العربية، وهو الأمر الذي تعهد به نيكسون. وقد أكد وزير الخارجية هيغ هذا التعهد (١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١) بقوله: «إننا مصممون على الحفاظ على التفوق النوعي اللازم جداً لأمن إسرائيل»[(١٥)].

كانت الولايات المتحدة في تلك الفترة ترى أن أمن إسرائيل وأمن السعودية متلازمان ومتشابكان. لكن إسرائيل لم تكن مقتنعة بجدوى هذا الربط، وقد نجحت في نسفه (ما بين ٢٠٠١ و٢٠٠٢) بدعم من المحافظين الجدد، ففي الفترة التي أثير فيها الجدل حول صفقة الأواكس للمملكة السعودية أعادت إسرائيل على مسامع ريغان أن واشنطن إذا كانت تتوقع من إسرائيل **تدخلاً ما** فإن تزويد السعودية بالطائرات وأنظمة الأسلحة المتطورة قد يشل هذا الدور الإسرائيلي **التدخلي** الذي تتوقعه واشنطن. لكن ريغان لم يعقد الصفقة حتّى تأكد من تفريغ طائرات الأواكس التي اشترتها السعودية من أي قدرة تعزز من حجج إسرائيل، وقد شملت القائمة الطويلة للمحظورات في ما شملت أن لا تطير الأواكس ـ وهي بالمناسبة طائرة تجسس وإنذار مبكر ـ خارج الأجواء السعودية، والموافقة الأمريكية على الخطط الأمنية السعودية، والخضوع للتفتيش الأمريكي، وأن يبقى كومبيوتر الطائرة ملكاً للولايات المتحدة، وأن لا يسمح لغير الولايات المتحدة بالاطلاع على أية معلومات تقدّمها الطائرة، وأن تبقى علاقة السعودية بأجهزة الطائرة وصيانتها محدودة جداً.

---

(١٣) *Christian Science Monitor*, 2/2/1981.

(١٤) عندما كُشف عن هذه الشواهد في المجلة الأسبوعية الألمانية *Welt am Sonntag* أسرع البيت الأبيض إلى إنكار أنها تمثل السياسة الأمريكية الحالية. انظر: *Welt am Sonntag* (7 February 1982).

(١٥) «Secretary Haig: U.S. Strategy in the Middle East and U.S. Interests,» *Current Policy*, no. 312 ([1981]).

كانت حجة ريغان وإدارته أن بيع الأواكس للسعودية لا يشكل تهديداً لأمن إسرائيل، بل إنّه يعزز هذا الأمن. لقد قال وزير الخارجية هيغ أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ (١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١):

«لم يكن للرئيس ريغان أن يوافق على هذه الصفقة لو كان يعتقد أنها تهدد أمن إسرائيل. بل إننا نعتقد، على نقيض ذلك، أن الأخطار ستكون. . .إذا ظلت السعودية معرضة للأخطار، أو اضطرت إلى البحث عن هذه المعدات في مكان آخر»(١٦).

ثمّ تكررت هذه الحجج على لسان جوزيف توينام (Joseph Twinam) مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا (٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨١) حيث قال معلقاً على الصفقة:

«إن إسرائيل اليوم تتمتع بتفوق حاسم على أية مجموعة من القوى الإقليمية، وستظل تتمتع بذلك بعد استكمال الصفقة المقترحة، مما يجعل خطر هذه الصفقة على أمن إسرائيل ضئيلاً. وعلى عكس ما يقال، فإن طائرة الأواكس لا تستطيع القيام بتصوير تجسسي، بل لا تستطيع أن تتجسس على أي هدف أرضي. إن الهدف الوحيد الذي تستطيع التجسس عليه هو هدف سريع التلاشي، وأعني بذلك آثاراً لا تنفع شيئاً لطائرة تغيب عن الأنظار بعد دقائق قليلة. . ثمّ إن الأواكس لا تملك قدرة هجومية تهدد أمن إسرائيل»(١٧).

والواقع أن قائمة المحظورات التي فرضت على الأواكس لم تجعل الطائرة نفسها مجرد معدنٍ طائرٍ من دون معنى بل إنّها أيضاً جعلت من سيادة السعودية عنواناً من دون معنى(١٨).

ثالثاً: التعاون الاستراتيجي

في ١٥ آب/ أغسطس من عام ١٩٧٩ وفي غمار حملته الانتخابية، كتب رونالد ريغان مقالة في **الواشنطن بوست** طرح فيها لأول مرة تصوره للعلاقات الخاصة بين

---

(١٦) «Secretary Haig: Saudi Security, Middle East Peace, and U.S. Interests,» *Current Policy*, no. 223 ([1981]).

(١٧) كان توينمان يتكلم باسم جون بكلي مساعد وزير الخارجية للمساعدة الأمنية في كلمة أمام المؤتمر الوطني لمعلقي الصحف في بروفيدانس، ولاية رود آيلاند.

(١٨) «Secretary Haig: Dangerous Illusions and Real Choices on AWACS,» *Current Policy*, no. 324 ([1981]).

الولايات المتحدة وإسرائيل، وبعد أن وصف الأنظمة العربية في الخليج بأنها «ضعيفة وغير محصّنة» على أثر سقوط الشاه، لخّص الخدمات التي تستطيع إسرائيل تقديمها للولايات المتحدة في ثلاث نقاط رئيسيّة:

١ ـ التعاون الاستخباراتي.

٢ ـ الإفادة من البنية التحتية الإسرائيلية، ومن الخبرات والخدمات التكنولوجية.

٣ ـ مشاركة إسرائيل في أي مواجهة مع الاتحاد السوفياتي، ولو تمّ ذلك خارج حدودها.

لقد ساهمت أفكار ريغان هذه في صياغة اتفاقية التعاون الاستراتيجي أثناء زيارة مناحيم بيغن للولايات المتحدة (أيلول/ سبتمبر ١٩٨١)، ثمّ أقرتها الحكومتان في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١، وقد عبّر نصّ الاتفاقية عن عزم الدولتين على تعزيز التعاون الاستراتيجي بينهما للوقوف في وجه **الأخطار** التي تهدد الشرق الأوسط، سواء كان مصدرها الاتحاد السوفياتي، أو القوى الخارجية التي يتحكم بها الاتحاد السوفياتي.

إن الاعتراف لإسرائيل بدور البوليس في طول منطقة الشرق الأوسط وعرضها قد صيغ رسمياً في بند أَقَرَّ بحاجة الدولتين إلى تبادل المساعدات العسكرية التي تتماشى مع ما تتعرض له المنطقة بأسرها من تهديدات، وبعد أقل من سنتين أبرمت إسرائيل والولايات المتحدة اتفاقية **تعاون استراتيجي** جديدة (١٩٨٣) و**اتفاقية التجارة الحرة**.

هذه الاتفاقيات الثلاث هي التي وضعت حجر الأساس للشراكة الاستراتيجية. وبهذه الاتفاقيات فتحت الولايات المتحدة لإسرائيل بوابة خاصة إلى تكنولوجيتها وأسواقها العسكرية، وخلعت عليها صفة الحليف غير الأطلسي. ثمّ جعلت من هذه الشراكة الاستراتيجية درعاً لحماية إسرائيل من أي نقد دولي لما ترتكبه من انتهاكات للقانون الدولي، وضوءاً أخضر للاستهتار بأي موقف إعلامي أو شعبي **مريب** في أمريكا. ومن هنا أحجم الرئيس ريغان عن إدانة الغارات الإسرائيلية (١٩٨١) على لبنان، بل إنّه أصدر بياناً شجب فيه «كلّ أعمال العنف» وأعرب عن الأسف التقليدي للضحايا من المدنيين، وبرر الغارة بأن إسرائيل كانت تواجه عدواناً بالصواريخ.

على الرغم من كلّ اللغة الطنانة والحماسة التي أبداها الرئيس ريغان ووزير خارجيته هيغ حول ضرورة **محاربة الإرهاب** فإنّهما لم ينبسا ببنت شفة حول الحاجة إلى

محاربة إرهاب الدولة[١٩]. وعلى الرغم من أن اتفاقية الدفاع المشترك بين إسرائيل والولايات المتحدة (١٩٥٢) حرّمت استعمال الأسلحة الأمريكية في «أي عمل عدواني ضد أي دولة أخرى» فإن الولايات المتحدة ظلت ماضية في دعم عدوان إسرائيل على المدنيين بالسلاح والمال وظلت توفر لهذا العدوان الغطاء السياسي.

في ١٩٨٥ أصبح التحالف الاستراتيجي من القوة بحيثُ إنَّ مساعدات الولايات المتحدة لإسرائيل ضربت عرض الحائط بكثير من الشروط والمعايير المطلوبة. أما ما قيل عن الانقطاع عن تزويد إسرائيل بالمعدات العسكرية (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١) بعد إعلانها عن ضمّ مرتفعات الجولان فلم يكن أكثر من عبسة في وجه أعمى. وفعلاً، فإن وكالة (AP) كتبت أن إدارة ريغان أبلغت الكونغرس سراً عزمها **بيع** إسرائيل ٧٠ طائرة إف ـ ١٦ مقاتلة بمبلغ يزيد على ٢,٥ مليار دولار، وذلك في أكبر صفقة سلاح مع إسرائيل منذ أربع سنوات[٢٠].

لقد تمّ تسليم الطائرات في الموعد المحدد بمناسبة زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون لواشنطن (٢٦ أيار/ مايو ١٩٨٢)، أي قبيل أسبوع من زحف قواته على بيروت بمعدات الولايات المتحدة وحمايتها.

في اليوم الأول للاجتياح الإسرائيلي للبنان زلّ لسان الوزير هيغ فقال: «إننا يوم الأمس لم نخسر طائرة وهيلوكبتر وحسب بل إن هناك من يقول إن طائرة أخرى قد أسقطت»[٢١]، مشيراً بذلك إلى ما يفترض أنه طائرات إسرائيلية. ثمّ أضافت الولايات المتحدة إلى الجرح ملحاً حين مارست حقّ النقض (الفيتو) على قرار لمجلس الأمن يدعو إسرائيل إلى الانسحاب ويهددها بمقاطعة اقتصادية، بل إنّها وصفت تواصل الاجتياح الإسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية بأنه **دفاع مشروع عن النفس.**

هنا لا يستطيع المرء إلا أن يلحظ الفرق الشاسع بين موقف إدارة ريغان من اجتياح لبنان وبين موقف الرئيس كارتر من اجتياح لبنان عام ١٩٧٨، إذ بينما أيد الرئيس كارتر الدعوة إلى انسحاب إسرائيل وهدد بتطبيق قرار حظر تصدير السلاح (١٩٧٦) الذي حرّم استخدام السلاح الأمريكي في العمليات الهجومية أو العدوانية، نجد أن الناطقين باسم إدارة ريغان أجمعوا على أن اجتياح لبنان لم يكن عملاً هجومياً بل كان دفاعاً عن النفس.

---

(١٩) Naseer H. Aruri and John J. Carroll, «The Anti-terrorist Crusade,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 9, no. 2 (Spring 1987), pp. 173-187.

(٢٠) *New York Times*, 26/5/1982.

(٢١) *New York Times,* 8/6/1982.

هذه العلاقة الخاصة التي تحولت إلى تحالف استراتيجي تعرضت في عام ١٩٨٨ إلى اختبار جديد عندما رفضت إسرائيل خطّة شولتز التي دعت إلى انتخابات فلسطينية وحكم ذاتي في الأراضي المحتلة لفترة انتقالية تتبعها مفاوضات الوضع النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين.

كانت خطّة شولتز تهدف إلى قمع الانتفاضة الفلسطينية وإلى التشديد على أن أمريكا هي الحَكَم في المنطقة، ومع ذلك فإن علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل، قبل خطّة شولتز وبعدها، ظلت تتميز بالسخاء والحَمِيّة، إذ في الوقت الذي أبدت إدارة ريغان قلقها من إفراط إسرائيل في استعمال القوة مع الانتفاضة في الضفة الغربية وغزة، قدمت لها هبة أعفتها فيها من تسديد ملياري دولار من ديونها، ومنحتها حقّ الاشتراك في مناقصات العقود العسكرية الأمريكية فساوت بذلك بينها وبين حلفائها الأطلسيين، بالإضافة إلى ٨٠ في المئة من تمويل أنظمة صواريخ **باليستية** قصيرة المدى بوصفها جزءاً من مبادرة الدفاع الاستراتيجية المعروفة باسم حرب النجوم(٢٢)، ثمّ إن الإدارة طلبت زيادة المساعدات العسكرية لإسرائيل ملياراً و٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٩ ليبلغ مقدارها ٣,٦ مليار دولار.

في ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٨٨، بعد رفض شامير خطّة شولتز، وقّع الرئيس ريغان على اتفاقية بصيغة قانون عزز به من الطابع المؤسسي للعلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل(٢٣). وقد عبّر مسؤول في وزارة الخارجية عن هلعه من هؤلاء الذين لم يوافقوا على قرار شولتز قائلاً: «إن خصوم شامير سيعتبرون هذه الاتفاقية مكافأة له على عدم جديّته في التعامل مع عملية السلام». لقد أكد مسؤول إسرائيلي ذلك بقوله: «يبدو أن شولتز قّدم لشامير مكافأة على عدم تعاونه»(٢٤).

إن تحويل إسرائيل من **عميل** إلى **وكيل**، فإلى **حليف استراتيجي** لم يكن مجرد تعبير عن تطور سياسة الأمن الأمريكية في المنطقة بل لعله كان يعكس أيضاً تسارع التهميش المستمر للحقوق الفلسطينية في الولايات المتحدة. لقد قبلت إدارة ريغان في عام ١٩٨٣ وجهة النظر الإسرائيلية القائلة إن القضية الفلسطينية ليست السبب الجوهري في عدم استقرار المنطقة. ومنذئذ لم يعد لتلك القضية حساب في العلاقات بين الدولة العظمى وبين حليفتها إسرائيل.

---

(٢٢) Clyde Mark, *Israeli-United States Relations* (Foreign Affairs and National Defense Division, Congressional Research Service, Library of Congress, Order Code: IB85066).

(٢٣) *Journal of Palestine Studies*, vol. 18, no. 1 (Autumn 1988), pp. 300-302.

(٢٤) *New York Times*, 22/4/1988.

رابعاً: الولايات المتحدة وإسرائيل بعد الحرب الباردة

على الرغم من قوة التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة في عهد الذين خلفوا ريغان في البيت الأبيض فإن العلاقة بين الحكومتين لم تكن مثالية. إن الصورة الجديدة للمشهد الاستراتيجي والسياسي في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الأولى منحت الحكومة الأمريكية فرصة لرسم بنية جديدة صارت معها تسوية الصراع العربي الإسرائيلي من المصالح الوطنية الأمريكية، وبذلك لم تعد وجهات نظر إدارة بوش الأول وحكومة شامير متطابقة.

إن الخلافات حول الوضع النهائي للقدس، والمستوطنات اليهودية، والاحتلال نفسه كدّرت العلاقات بين الحليفين.

خامساً: السجال حول ضمانات القروض

لعل التحفظات التي أبدتها إدارة بوش الأول حول ضمانات القروض والتهديد بالعزوف عن تقديمها بسبب سياسة إسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية من أسوإ الأحداث التي كدّرت العلاقة بين الحليفين تكديراً مؤقتاً، إذّ إن السجال الذي رافق هذه الأحداث يمثل نقلة نوعية في تعامل واشنطن الدبلوماسي مع إسرائيل. كانت إدارة بوش قد جهدت في إبعاد مفهوم **الربط** بين المعونات وبين بناء المستوطنات، لكنها عادت فاستخدمته بعد ذلك لتطوير علاقاتها الخاصة مع إسرائيل. وكانت نقطة الخلاف في تلك الإجراءات هي إمكانية تحويل إسرائيل شيئاً فشيئاً من قضية دولية تفرض نفسها إلى شأن محلي.

كان السجال حول ضمانات القروض ولغة التهديد التي تبخرت سريعاً قد سجلت لإدارة بوش انتصاراً لم يعمّر طويلاً، إذ سرعان ما بدأ الناشطون الصهاينة وممثلوهم في الكونغرس يتباكون على القيم **الإنسانية** ويضربون صفحاً عن الاعتبارات الاستراتيجية.

كان اهتمام قطاع الأمن القومي في الولايات المتحدة آنئذ منصبّاً على **تهديد** فائض التجارة الياباني، وعلى ما تنطوي عليه الصيغة الجديدة لأوروبا المتحدة وعلى طبيعة الدور الأمريكي فيها. هذه التطورات أدت إلى تقليص حجم إسرائيل في واشنطن، مما أحدث شرخاً في أسطوانة **ولا شبر واحد** وشيئاً من الإحباط لسعي إسرائيل الجنوني إلى بناء المستوطنات، الأمر الذي انتهى بخلافها مع الولايات المتحدة في عهد شامير (١٩٩٠ ـ ١٩٩١).

أثناء حملته الانتخابية للرئاسة (١٩٩١)، حاول جورج بوش إصلاح ذات البين

بإعادة الاعتبار للعلاقة الاستراتيجية. ففي الظروف الصعبة التي أحاطت بحملته الانتخابية، وتقدّم منافسه من الحزب الديمقراطي عليه في استطلاعات الرأي بعشرين نقطة، أراد بوش إقناع أنصار إسرائيل من الناخبين أن العلاقة الخاصة لا تزال على قيد الحياة برغم الضرر الذي ألحقه بها شامير.

لكن مستقبل العلاقة الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة ـ بِغَضّ النظر عن السياسات الانتخابية وعمّن سيصبح سيد البيت الأبيض ـ تقرره المؤسسة الاستراتيجية في ضوء الوقائع المستجدة إقليمياً ودولياً. وقد كان للتحولات الاستراتيجية التي شهدتها المنطقة وشهدها العالم تأثيران متضاربان على الهيمنة الإسرائيلية، إذ على نقيض حال الدول العربية التي تهلهلت قواها وخرجت من حرب الخليج الأولى مكشوفة العورة، مهينة، بلا حول ولا طَوْل، تعزّز تأثير إسرائيل وقويت شوكتها. لقد أكد وزير الدفاع ديك تشيني من جديد في أيار/ مايو ١٩٩١ التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل، وأفضليتها العسكرية، وأعلن أثناء زيارته لها عن حزمة جديدة من المساعدات الاقتصادية والعسكرية. مع ذلك كان من الواضح أن علاقات إسرائيل الاستراتيجية مع الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة تحتاج إلى شيء من التحديث. إن انهيار الاتّحاد السوفياتي أتاح فرصة جديدة لجيمس بيكر وأوجَد حاجة ملحّة إلى تقويم جديد. إن زوال **الخطر السوفياتي** لم يعد يتماشى مع مفهوم **الذخر الاستراتيجي** الذي وُصفت به إسرائيل، إذ إن هناك من كان يرى أن إسرائيل أصبحت عبئاً باهظ التكاليف، بل إن عامة الأمريكيين صاروا أقل حماسة لتقديم مساعدات خارجية بعد زوال **الخطر السوفياتي**، وتوقعوا محو هذه المساعدات من قاموس السياسة الخارجية لواشنطن، كما توقعوا في خضم الركود والانكماش الاقتصادي أن تولي حكومتهم الأوضاع الداخلية الصعبة اهتماماً عاجلاً. في هذه الأثناء، أظهر استطلاعٌ للرأي قامت به **الوول ستريت جورنال** بالاشتراك مع (NBC) (١٩٩١) أن نسبة الأمريكيين الراغبين في إعطاء المساعدات للاتّحاد السوفياتي (٥٨ في المئة) أكبر من نسبة الراغبين في مساعدة إسرائيل (٤٤ في المئة)[٢٥].

سادساً: التوجهات الدولية في مواجهة التوجهات الإقليمية

إن صيغة التحالف الإسرائيلي الأمريكي التي فرضتها شروط ما بعد الحرب الباردة لم تعد ترتكز على **الخطر السوفياتي** البائد بل على قدرات إسرائيل ورغبتها في منح الولايات المتحدة قاعدة استراتيجية في شرق المتوسط لمواجهة النزاعات المحلية.

---

(٢٥) *Wall Street Journal*, 15/10/1991.

لقد اقترح استراتيجيون إسرائيليون في مقابلات مع **الواشنطن بوست** «أن تعرض إسرائيل على واشنطن أنها ستصبح في التسعينيّات وما بعد التسعينيّات ميناء أمريكياً مجازياً في بحر الأزمات الإقليمية»(٢٦) وفعلاً فإن ميناء حيفا يتسع ويتطور تدريجياً لاستقبال أكبر القطع البحرية الأمريكية. ثمّ إن الولايات المتحدة نصبت في إسرائيل معدات هائلة وكافية لتشكيل كتيبة مؤلّلة. كذلك تعاد صياغة مفهوم **الذخر الاستراتيجي** ليتماشى مع تعريف البنتاغون لمعارك **الحرب على الإرهاب** التي أعلنها بوش الثاني ولمواجهة ما سماه **محور الشر**.

الواقع أن استعداد البنتاغون لحروب القطب الأوحد بدأت قبل انهيار الاتّحاد السوفياتي، ففي آذار/مارس ١٩٩١ استشف أحد كبار مسؤولي البنتاغون صورة هذه الأحادية القطبية (كما عرفنا ذلك من مسودة تقرير سياسي تسرّب إلى صحيفة **نيويورك تايمز** في ذلك الوقت). ووفقاً لعقيدة بوش الثاني فإن الولايات المتحدة نصّبت نفسها بل احتكرت لنفسها دور شرطي العالم حيث لا يسمح لمجموعة من الحلفاء أو الأعداء بمنافسة هذا الدور أو تحديه: «سنحتفظ لأنفسنا بالمسؤولية الأولى عن مواجهة ما يتهدد مصالحنا، بل مصالح حلفائنا أيضاً، أو ما يزعزع العلاقات الدولية»(٢٧).

إن إسرائيل طالما وجدت في هذا المنطق أرضاً خصبة لمخططيها العسكريين الذين ظلوا يتطلعون إلى حشر تطلعاتهم الإقليمية في سياق التطلع الأمريكي الدولي. كان المخططون الأمريكيون قد توقعوا منذ أوائل التسعينيّات ـ وأصابوا في توقعهم ـ أن مصالح إسرائيل في المنطقة ومصالح الولايات المتحدة ما بعد الحرب الباردة ستزداد في السنين المقبلة تشابكاً وتطابقاً. ولا شكّ في أن غياب سيناريوهات الخطر السوفياتي حملت البلدين على التركيز على العلاقة بين المشكلات الدولية والمشكلات الإقليمية، كما هو الحال بالنسبة إلى خطر **القاعدة**، فمع كلّ ما يحدث في الجزائر والصومال والسودان من اضطرابات، وفي أجواء حبلى بِكُلّ الإمكانيات في ليبيا ووسط آسيا والخليج، إضافة إلى الفتن النائمة في يوغسلافيا السابقة، لم يحتج كاتبو سيناريوهات حروب المستقبل في البنتاغون إلى عناء كبير في إسناد دور أساسي لإسرائيل. وحقاً فإسرائيل هي اليوم أكبر حاملة طائرات أمريكية في البحر الأبيض المتوسط.

---

(٢٦) *Washington Post*, 28/7/1992.

(٢٧) *New York Times*, 8/3/1992.

سابعاً: دور إسرائيل الإقليمي وتوقعات التسوية

رأت مؤسسة السياسة العسكرية الأمريكية أن صلاحية إسرائيل للاشتراك في مغامرات الولايات المتحدة العسكرية قد تعززت في التسعينيّات بسرعة فائقة؛ وذلك بفضل إجراءات التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل. ورأت أيضاً أن حيّز دورها الإقليمي سيتوسع ليشمل البحر الأبيض المتوسط، والخليج، ووسط آسيا. هذا يعنى أن إسرائيل لن تبقى بعيدة عن متطلبات أمن الخليج، وستصبح في طليعة المشاركين في الحرب الطاحنة على ما يعتبره الغرب أصولية إسلامية، بل ستكون الجبهة الأمامية في الحرب على **الإرهاب** وعلى انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في عالم الجنوب. بالطبع تتفهم الولايات المتحدة أن إسرائيل قد تلجأ إلى أساليبها الإرهابية وانتهازيتها النووية لتحقيق الأهداف الإسرائيلية الأمريكية المشتركة.

إن العلاقة الاستراتيجية شملت في صيغتها الجديدة تبادل الاستخبارات وتقديم الخدمات للقطع البحرية الأمريكية والطائرات العسكرية المتمركزة في أوروبا والتابعة للأسطول السادس. فَكُلّ صيانة طائرات إف ـ ١٥ تتولاها الصناعة الحربية الإسرائيلية، بينما تتولى أحواض السفن التي تملكها الحكومة صيانة وتصليح السفن الأمريكية في حيفا. وقد وفّرت البحرية الأمريكية كلّ الأموال اللازمة لتوسيع ميناء حيفا وتنظيف قاع المرفإ، وتدعيم الرصيف والركائز.

مثل هذه المشروعات المشتركة في الحقل العسكري وغير العسكري يعزز التحالف الاستراتيجي ويؤكّد أن إسرائيل ذراع إقليمية طويلة تعمل لصالح القطب الأوحد. وقد نجحت إسرائيل في تقديم نفسها **ذخراً** استراتيجياً لما بعد الحرب الباردة وما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، فعشية زيارة رابين الأولى بصفته رئيس وزراء إلى الولايات المتحدة سخر وزير خارجيته شمعون بيريس من الزعم أن أهمية إسرائيل الاستراتيجية قد تلاشت قائلاً:

«إذا كان علينا أن نجابه الروس من قبل، فإن علينا الآن أن نواجه **وضعاً جديداً**. لأن أفضل لوحات السلام المعلقة على الحيطان المتداعية ستسقط الآن. إننا بحاجة إلى حيطان مختلفة، لا إلى لوحات مختلفة. وأعتقد أن من مصلحة الولايات المتحدة أن ترى الشرق الأوسط وقد أعيد بناؤه من جديد»[٢٨].

إن صياغة النظام الإقليمي مجدداً في الشرق الأوسط تحتاج إلى تسوية للنزاع

(٢٨) *Christian Science Monitor*, 3/8/1992.

العربي الإسرائيلي. لكن إدارة بوش الثاني صبّت اهتمامها على التعاون الاستراتيجي وسدت الأبواب في وجه أية خطوة دبلوماسية ذات معنى.

إن الدروس المستفادة من العمليات العسكرية الإسرائيلية داخل المدن والمخيمات الفلسطينية في آذار/ مارس، ونيسان/ أبريل (٢٠٠٢) سرعان ما تضمنتها المراجع المدرسية التي يستخدمها سلاح البحرية الأمريكية (Marine Corps).

تقول الـ **نيويورك تايمز**: «إن موظفين من السفارة الإسرائيلية ومن سلاح البحرية في البنتاغون قالوا إن اعتزازهم بتبادل المعلومات والخبرات هو حصيلة شراكة طويلة الأمد»[٢٩].

وعلى الرغم من وصف منظمات حقوق الإنسان المذابح التي جرت في جنين، منتصف شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ بأنها رهيبة ومروعة، وعلى الرغم من إدانتها استخدام المدنيين الفلسطينيين دروعاً بشرية، فقد بدا أن الخبراء العسكريين الإسرائيليين والأمريكيين استعذبوا الدروس المستفادة من المذبحة، ولم يخف المخططون الأمريكيون رغبتهم في أن يتعلموا من الإسرائيليين طريقتهم في **الحرب على الإرهاب**.

يقول الكولونيل داف بوث (Dave Booth) المشرف على **التبادل** بين سلاح البحرية الأمريكية وبين **قوات الدفاع الإسرائيلية**: «إننا معنيّون بما أعدوه وطوروه، ولا سيّما منذ ١١ أيلول/ سبتمبر؛ ولهذا فإن هناك الكثير مما نستطيع أن نتعلمه منهم»[٣٠].

بينما يقول راندي غانغل (Randy Gangle) مدير مركز دراسة التهديدات والفرص المستجدة: «إن قصص القتال في جنين أكدتْ كلّ ما كنا نقوله على مدى السنوات الأربع عن المشكلات التي سنواجهها في قتال المدن»[٣١].

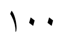
(٢٩) *New York Times*, 31/5/2002.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) المصدر نفسه.

الفصل الرابع

تعويـــــق الســـــلام



أولاً: المؤتمرات الدولية

على مدى السنوات الخمس والثلاثين الماضية شهدنا رؤيتين مختلفتين لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي، أولاهما تسوية شاملة برعاية دولية، والثانية إجراءات تعرّف بعملية السلام التي تمسك الولايات المتحدة بخناقها.

لقد ظلت هاتان الرؤيتان منذ حرب ١٩٦٧ برزخين لا يلتقيان لا من حيث الجوهر ولا من حيث النهج، كما ظلت هذه الهوة العميقة بين الرؤيتين من دون تجسير حتّى نهاية حرب الخليج الأولى.

إن الانتصار الذي حققته الولايات المتحدة وحلفاؤها في تلك الحرب دق المسمار الأخير في نعش المؤتمر الدولي الذي نادى به قرار الأمم المتحدة ٣٣٨ بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، ووضع قياد التسوية في يد الدبلوماسية الأمريكية وحدها، وبعقد ذلك المؤتمر، ضرب وزير الخارجية جيمس بيكر عصفورين بحجر واحد، فلم يكتف بالاستعاضة عن ذلك المؤتمر الدولي بمؤتمر إقليمي لا وظيفة له سوى إضفاء الشرعية على المباحثات الثنائية بين العرب والإسرائيليين، بل إنّه أيضاً استدرج السوفيات والسوريين ليصبحا شاهدَي زور على هذا الانقلاب.

هذا الفصل سيستعرض موجات المد والجزر التي تخبطت فيها الرؤية الدولية لصنع السلام في المنطقة والتي انتهت بها إلى ما نشهده اليوم من احتكار الولايات المتحدة وتفردها بحل المسألة الفلسطينية.

لعل مجرد انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية لمعالجة أزمات العالم في العصر الحديث شهادة على جدوى مفهوم هذه المؤتمرات الدولية ونجاعة هذه الوسيلة في حلّ الأزمات، وهي من دون شكّ وسيلة مناسبة لمعالجة المسألة الفلسطينية وما تفرّع منها مما يعرف بالنزاع العربي الإسرائيلي.

إن المسألة الفلسطينية هي **أولاً** من صناعة القوى الإمبريالية بين الحربين العالميتين، ثمّ إنّها تفاقمت واتسعت رقعتها على يد القوى العظمى ما بعد الحرب الثانية. وهي **ثانياً** نزاع في منطقة استراتيجية حيوية جداً للعالم، فقد تنازعت عليها

خلال الحرب الباردة قوتان عظميان واعتبرتاها من مصالحهما الحيوية.

عديدة هي قرارات الأمم المتحدة التي دعت إلى تكاتف القوى الكبرى وشعوب العالم الثالث لتحقيق التسوية. حتّى القرار ٢٤٢ الذي همّش الحقوق الوطنية الفلسطينية، اعترف بدور المجتمع الدولي، وسأل الأمين العام للأمم المتحدة أن يعيّن ممثلاً خاصاً يرفع تقريراً لمجلس الأمن عما يبذله من جهود في سبيل التسوية. كذلك كان حال القرار ٣٣٨ الذي دعا «الأطراف المعنية إلى المفاوضات» «برعاية مناسبة من أجل بناء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط».

لقد تمخض الجبل فولد فأراً، إذ بعد الاستعراض المسرحي القصير في مؤتمر جنيف (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣) توقفت المسرحية عن العرض نهائياً، ثمّ انقضت ١٨ سنة كاملة قبل أن يعقد مؤتمر مدريد برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي المحتضَر، وكانت مهمته الأولى هي تلفيق واجهة دولية لمفاوضات ثنائية على مسارات متفرّقة بين إسرائيل والأفرقاء العرب، تمسك الولايات المتحدة بخيوطها ونواصيها. ومن الواضح أنها كانت تجسيداً للرؤية الإسرائيلية الأمريكية ودَحراً لفكرة التسوية الدولية.

إن الرؤية الدولية للتسوية في الشرق الأوسط هي ثمرة لجهود متفانية رعاها الاتحاد السوفياتي والدول العربية، وأيدها معظم دول العالم الثالث في السبعينيّات والثمانينيّات. أما أوروبا الغربية فقد تبنت موقفاً مستقلاً بعض الشيء، بل إنّها خرجت تماماً على موقف حليفتها الأمريكية وموقف إسرائيل حين قبلت بشرعية الحركة الوطنية الفلسطينية وقيادتها، وبمنظمة التحرير الفلسطينية، وحين أكدت لا شرعية احتلال الأراضي العربية عام ١٩٦٧ ولا شرعية الاستعمار الإسرائيلي المستمر لهذه الأراضي.

لقد جهرت أوروبا الغربية بهذه المواقف في إعلان البندقية (Venice Declaration) (حزيران/ يونيو ١٩٨٠)، ولا تزال منذ التسعينيّات تؤكدها في عدد من بيانات وقرارات واجتماعات **المجموعة الأوروبية**، وما صار يعرف لاحقاً باسم **الاتحاد الأوروبي**.

إن هذه الرؤية الدولية للتسوية، وضعت نصب أعينها إطاراً دولياً ذا مرجعيّة يمكن معها التوصل إلى تسوية منسجمة مع المبادئ الشرعية المعتمدة والتطبيقات المقبولة، ومن ذلك عدم القبول بالاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، والمبادئ التي اعتمدها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، والحقوق المتساوية للشعب الفلسطيني وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤) الذي أقر للفلسطينيين بحق تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة. ومما طالب به هذا القرار أيضاً أن يجري الأمين العام

اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كلّ ما يتعلق بفلسطين من قضايا.

لقد جسّد الإجماع الدولي تنازلات تاريخية أساسها مبادلة الأرض بالسلام، واعتراف الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية (باسم الفلسطينيين) بديمومة إسرائيل داخل حدود ١٩٦٧ في مقابل اعتراف إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ثمّ إن هناك إجماعاً دولياً على أنَّ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ يعتبران حجر الأساس لتسوية حقيقية، كما إن هناك قبولاً عربياً عاماً بهذا الموقف الذي حظي بتأييد القمم العربية من قمة الجزائر والرباط (١٩٧٣ و١٩٧٤) إلى قمة فاس وعمان (١٩٨٢ و١٩٨٧)، كما إن المجلس الوطني الفلسطيني وافق على هذا الموقف ضمناً في عام ١٩٧٧، ثمّ اعترف به علناً في اجتماع الجزائر، عام ١٩٨٨.

في ذلك العام، كان اعتراف ياسر عرفات أكثر تحديداً ووضوحاً، سواء في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في جنيف، أو في المؤتمر الصحافي الذي أعقب الخطاب، أو في **وثيقة ستوكهولم**.

إن الرؤية الأمريكية لعملية السلام أكدت أيضاً القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، واعتبرتهما أساساً معقولاً للتسوية، غير أنها، في المقابل، أيدت مفهوم المحادثات الثنائية المباشرة على إيقاع **الخطوة ـ خطوة** إلى التسوية النهائية.

لكن مبادلة الأرض بالسلام في الرؤية الأمريكية كانت ولا تزال فكرة مراوغة سمحت لإسرائيل بقضم ما تستطيع من الأراضي العربية نتيجة لاتفاقيات المفاوضات غير المتكافئة ونظراً إلى أن إسرائيل تعتقد أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ دعا إلى الانسحاب من **أراض عربية محتلة** وليس من **الأراضي العربية المحتلة**.

إن مفهوم المفاوضات المباشرة صيغ أساساً ليسمح لإسرائيل بالالتفاف على كلّ ما تضمنه الإطار الدولي للتسوية، ولا سيّما أن الولايات المتحدة وإسرائيل كلتيهما تعملان على تعطيل حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم وأملاكهم أو في التعويض، وحقهم في إنشاء دولة مستقلة وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧.

ثانياً: معارضة الولايات المتحدة مؤتمراً دولياً للسلام

يكشف التاريخ الدبلوماسي الحديث للشرق الأوسط أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ احتلال إسرائيل الأراضي العربية في عام ١٩٦٧، أجهضت كلّ مسعى دولي للتسوية، كما إنها حمت إسرائيل من الرقابة والمحاسبة الدولية، وبذلك سمحت لها أن تكرّس احتلالها الأراضي الفلسطينية والعربية.

كانت الفترة ما بين ١٩٦٩ وتشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ قد شهدت عدداً من المحاولات لتعزيز الأمم المتحدة واستعادة دورها في مفاوضات التسوية، لذلك تمّ تكليف الوسيط الأممي السفير غونار يارنغ إعداد ما يلزم لتطبيق القرار ٢٤٢. كانت محادثات الأربعة الكبار التي اقترحتها فرنسا (كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩) محاولة لدعم مهمة يارنغ، لكن إسرائيل سرعان ما أعلنت رفضها القاطع لمبادرة الأربعة الكبار، وحذّرت واشنطنَ من إمكانية تسوية مفروضة لا تسمح لإسرائيل المنتصرة بأن تفرض السلام على المهزومين[١].

أما الولايات المتحدة التي سايرت المبادرة، فإنها عملت ما في وسعها لإبقائها مشلولة وغير قادرة على التحول إلى مؤتمر دولي للسلام. بل إنّها اتخذت من اجتماع الأربعة الكبار منبراً لإحياء صيغة رودس والدعوة إلى المفاوضات المباشرة التي تفضلها إسرائيل[٢]، ثمّ ازداد إصرار الولايات المتحدة على هذا الموقف بعد أن رفضت إسرائيل خطّة روجرز (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩) التي نادت بتسوية أساسها مبادلة الأرض بالسلام وفقاً للقرار ٢٤٢. ومهما كان مضمون خطّة روجرز فإنها انتهت كغيرها قرباناً في مذبح العلاقات الأمريكية الإسرائيلية الخاصة، ومهما كانت آمال السلام التي انتظرها الأربعة الكبار من المؤتمر الدولي للسلام فقد أحبطتها مناورات الدبلوماسية الأمريكية وحولتها إلى سراب.

كان الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول يأمل الكثير من مفاوضات الأربعة الكبار، ويعتبرها المنبر المناسب للتسوية السياسية التي سيضمنها لاحقاً مؤتمر دولي يضم القوى العظمى، لكن الرئيس ريتشارد نيكسون وهنري كيسنجر أحبطا كلّ أمل في نجاح هذه المفاوضات[٣].

لقد كشف نيكسون في مذكراته كيف أنه أراد أن تكون التسوية من صنع الولايات المتحدة، لا الأمم المتحدة. أما كتاب سيمور هيرش عن كيسنجر في البيت

(١) عبّر وزير الخارجية الإسرائيلي عن هذا القلق أثناء زيارته لواشنطن في آذار/ مارس وحاول أن يقنع الرئيس نيكسون ووزير الخارجية وليم روجرز بأن يتخليا عن المفاوضات. انظر: Leila S. Kadi, *The Arab-Israeli Conflict: The Peaceful Proposals, 1948-1972*, Palestine Essays; no. 38 (Beirut: Palestine Research Center, 1973), p. 68.

(٢) جاء في بيان الحكومة الإسرائيلية أن كل إسرائيل ترفض خطّة لقاء ممثلي الدول خارج الشرق الأوسط من أجل إعداد توصيات بخصوص المنطقة. مثل هذه الإجراءات تعطل المسؤولية الملقاة على دول المنطقة بأن يحققوا السلام بينهم. انظر: المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٣) للاطلاع على تحليل للسياسة الفرنسية تجاه الشرق الأوسط بعد حرب ١٩٦٧، انظر: Naseer H. Aruri and Natalie Hevener, «France and the Middle East, 1967-1968,» *Middle East Journal*, vol. 23, no. 4 (Autumn 1969), pp. 484-502.

الأبيض فبيّن أن معارضة نيكسون وكيسنجر للانسحاب الإسرائيلي الذي طالبت به الأمم المتحدة والأربعة الكبار كانت بحجة أنها ستبدو انتصاراً للاتحاد السوفياتي أو العرب اليساريين(٤). كما أكدت مذكرات موشيه دايان وإسحق رابين ما ذهب إليه هيرش، وأضافت أن نيكسون وكيسنجر شجّعا إسرائيل على تصعيد حرب الإنهاك في منطقة قناة السويس وعلى مهاجمة الصواريخ السوفياتية المضادة للطائرات التي نصبت هناك عام ١٩٧٠ بعد القصف الإسرائيلي في العمق(٥)، ولم يتوان كيسنجر ونيكسون في بذل ما يستطيعان لإحباط كلّ مسعى دولي من أجل التسوية حتّى حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

في الفترة ما بين حرب تشرين الأول/أكتوبر، ووصول كارتر إلى البيت الأبيض (١٩٧٧)، كانت دبلوماسية الولايات المتحدة الرامية إلى تحقيق تسويات ثنائية خارج إطار الأمم المتحدة تشهد انتصاراً بعد انتصار. إن مؤتمر جنيف الذي انعقد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ لم يتوصل إلى نتيجة تذكر، ولم يكن هناك من يتوقع المعجزات. لقد عُقدَ المؤتمر برعاية الأمين العام للأمم المتحدة ورئاسة كلّ من الولايات المتحدة والاتّحاد السوفياتي، وغاب عنه باقي الأعضاء الثلاثة الدائمين في مجلس الأمن وطرفان أساسيان في النزاع، سوريا ومنظمة التحرير. أما سوريا فامتنعت عن الحضور لأسباب سياسية، وأما منظمة التحرير الفلسطينية فإنها لم تُدعَ أصلاً.

إن مؤتمر جنيف على نقيض محادثات الأربعة الكبار، لم يكن يهدف إلى تحقيق السلام الشامل، إذ إن مناورات كيسنجر الدبلوماسية طوّعت المؤتمر لما تريد واشنطن تحقيقه في المنطقة، كما إن هوس السادات بالحلول المنفصلة، ومحاولات كيسنجر عقد اجتماع عاجل من دون أي صيغة تلزم إسرائيل بإحدى القضايا الجوهرية أفرغت المؤتمر من معناه وهدفه المنشود. هكذا تحولت جنيف إلى ستارة لدبلوماسية كيسنجر المكوكية، وهكذا اتّخذ كيسنجر من المؤتمر مظلة لعقد اتفاقيتي فكّ اشتباك بين مصر وإسرائيل في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ وأيلول/ سبتمبر ١٩٧٥(٦).

(٤) Seymour M. Hersh, *The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House* (New York: Summit Books, 1983), pp. 216-217; Richard Nixon, *RN: The Memoirs of Richard Nixon* (New York: Grosset and Dunlap, 1978), and Henry Kissinger: *White House Years* (Boston, MA: Little, Brown, 1979), and *Years of Upheaval* (Boston, MA: Little, Brown, 1982).

(٥) Yitzhak Rabin, *The Rabin Memoirs* (Boston, MA: Little, Brown, 1979).

(٦) «U.S. Policy in the Middle East, Dec. 1973 -Nov. 1974,» *Current Policy*, no. 12 (Special Report) (1975), p. 12.

ومما يلفت النظر فعلاً أن رئيس الوزراء المصري، وليس رئيس الأركان، هو الذي وقّع على الاتفاقية المصرية الإسرائيلية في جنيف[7]. إن تعهد السادات بإنهاء حالة الحرب في الوقت الذي تحتل فيه إسرائيل معظم سيناء، ومرتفعات الجولان، والضفة الغربية وغزة هو الذي جعل منها اتفاقية سلام منفصل على الرغم من ادعاء كيسنجر أنها خطوة على طريق الحل النهائي للنزاع العربي الإسرائيلي.

وسواء أكانت اتفاقية سيناء (١٩٧٥) خطوة على طريق الحل النهائي أم لا فإنها ألحقت ضرراً بالغاً بقضية السلام. إنّها ثمرة دبلوماسية الخطوة ـ خطوة التي أطلقها كيسنجر والتي تعطلت لفترة قصيرة عندما هدد الرئيس جيرالد فورد «بإعادة تقييم» العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في نيسان/ أبريل ١٩٧٥[8]. وبالطبع فإن إسرائيل وقوى الضغط التي تعمل لصالحها في الولايات المتحدة طوقت **تهديد** فورد بتجنيد ٧٦ عضواً في مجلس الشيوخ اعترضوا على بحث التسوية النهائية في جنيف، مما وأد التهديد في مهده وأجبر البيت الأبيض على تقديم التنازلات المطلوبة إسرائيلياً.

لقد غنمت إسرائيل في مقابل الانسحاب من جزء صغير من الأراضي المصرية تنازلات مهمة من الولايات المتحدة، ثلاثة منها ألحقت أذى بالغاً بإمكانية كلّ تسوية شاملة ذات رعاية دولية. **أولها**، أن تعهد الولايات المتحدة بأن لا تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية مباشرة يعني أن القضية الفلسطينية لم تعد قضية وطنية على علاقة بقضايا تقرير المصير بل إنّها مجرد مشكلة أمنية عقارية. و**الثاني** أن تعهد الولايات المتحدة بالتنسيق مع إسرائيل في مباحثات جنيف منح إسرائيل ما يشبه حقّ النقض لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. و**الثالث**، أن توافق الولايات المتحدة على ضرورة إجراء المفاوضات العربية الإسرائيلية على أساس ثنائي هو تأييد أمريكي رسمي لاستراتيجية إسرائيل الرامية إلى تفريق الدول العربية من أجل تحقيق أكبر المكاسب على حساب الحقوق الفلسطينية.

لكن يجب أن لا ننسى هنا أن جهود الولايات المتحدة لتعطيل أي مسعى إلى

---

(٧) إن اتفاقية سيناء لعام ١٩٧٥ (اتفاقية فكّ الاشتباك الثاني)، وقّعها ممدوح سالم بطلب من السادات، انظر: Ismail Fahmy, *Negotiating for Peace in the Middle East* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1983), pp. 163-166.

(٨) إن «إعادة التقييم» التي أجراها فورد كانت تستند إلى توصيات أفيرال هاريمن (Averall Harriman) وسيروس فانس (Cyrus Vance) ودين رسك (Dean Rusk) وجورج بول (George Ball) ووليم سكرانتون (William Scranton) التي أبداها معظمهم في مؤتمر جنيف الدولي، انظر: Cyrus Vance, *Hard Choices: Critical Years in America's Foreign Policy* (New York: Simon and Schuster, 1983); Fahmy, Ibid., and Mahmoud Riad, *The Struggle for Peace in the Middle East* (London; New York: Quartet Books, [1982]).

مؤتمر دولي للسلام قد تعطلت بعض الشيء في الأشهر التسعة الأولى من ولاية الرئيس جيمي كارتر، ثم استؤنفت بعد ذلك.

لقد حاول كارتر في البداية إحياء مؤتمر جنيف بهدف الوصول إلى تسوية شاملة، وكان بعض مسؤولي إدارته الكبار قد شاركوا في كتابة تقرير مؤسسة بروكنغز (١٩٧٥) الذي دعا إلى حلّ شامل أساسه الانسحاب الإسرائيلي وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ولعل هذا ما جعل رؤية كارتر في تلك الفترة تعكس أبرز ملامح ذلك التقرير، ولكن إلى أجل قصير (كانون الثاني/ يناير ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧) انتهى مع زيارة السادات إلى القدس.

كان كارتر قد أعلن في مؤتمره الصحافي (أيلول/ سبتمبر) أنه لا يمكن تحقيق تسوية في الشرق الأوسط ما لم يكن هناك «تمثيل فلسطيني مناسب» في مؤتمر جنيف، وأن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل «شريحة واسعة» من الشعب الفلسطيني[(٩)].

لقد بلغت دبلوماسية كارتر الجريئة هذه ذروتها في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧ عندما صدر بيان أمريكي سوفياتي مشترك يدعو إلى تسوية سياسية شاملة في جنيف:

«تعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أن الطريق الوحيدة الفعالة لتحقيق حلّ جذري لِكُلّ وجوه مشكلة الشرق الأوسط بمجملها هي التفاوض في إطار مؤتمر جنيف للسلام المعقود خصيصاً لهذه الغاية، وبمشاركة ممثلين عن كلّ الأطراف المعنية بما في ذلك الشعب الفلسطيني»[(١٠)].

كانت الإشارة إلى **الحقوق المشروعة** للشعب الفلسطيني وتأثيرها على تنشيط الدور السوفياتي قد أثارت اعتراضاً من قبل اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة، ومن القوى اليمينية السياسية ومن حكومتي مناحيم بيغن وأنور السادات[(١١)]. لهذا لم تمض أربعة أيام حتّى تحول بيان الأول من تشرين الأول/ أكتوبر إلى فقاعة في الهواء، ثمّ جاءت ورقة عمل دايان ـ كارتر (٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧) فنسفت مؤتمر جنيف، فيما تولت زيارة السادات إلى القدس كتابة شهادة وفاته، وخَتَم الرئيس كارتر بذلك لحنه **النشاز**.

منذ تلك اللحظة أصبح مؤتمر جنيف نقطة تحول في سياسة الشرق الأوسط. لقد

---

(٩) *Department of State Bulletin* (31 October 1977), p. 585.

(١٠) *Department of State Bulletin* (7 November 1977), pp. 639-640.

(١١) *New York Times*, 2/10/1977.

صار عنواناً لطلاق فكرة المؤتمر الدولي للسلام والاستعاضة عنه بصفقات منفصلة ترعاها الولايات المتحدة.

وبالطبع، فلا اقتراح العرب المعروف بخطّة فهد (آب/ أغسطس ١٩٨١) هز شعرة في مفرق الولايات المتحدة، ولا خطّة بريجنيف (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١) أغرتها بتغيير موقفها من الرؤية الدولية. كانت خطّة فهد التي لاقت دعماً من بريطانيا وفرنسا قد أفسحت مجالاً لعمل مجلس الأمن. أما خطّة بريجنيف فدعت إلى مؤتمر دولي موسع للسلام تنضم إليه أوروبا الغربية وشمال أفريقيا وجنوب آسيا.

بعد حوالي سنة (الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢)، طرحت الولايات المتحدة ما يعرف بخطّة ريغان التي ضربت صفحاً، كالعادة، عن الأمم المتحدة والاتّحاد السوفياتي وسوريا. وفي خلال أسبوعين من ذلك طرح العرب خطّة فاس (٦ أيلول/ سبتمبر) وطرح السوفيات خطّة بريجنيف (١٥ أيلول/ سبتمبر)، وقد أشارت الخطتان كلتاهما إلى سلام بين كل دول المنطقة بما في ذلك دولة فلسطين المستقلة التي يضمنها مجلس الأمن أو القوى العظمى. وبالطبع ماتت الخطتان قبل أن تريا النور.

لم تَنِ الولايات المتحدة ولم تتوانَ عن تعويق التسوية الدولية طوال عهد ريغان، بل إنّها ثابرت على ذلك إلى أن وافق العالم أخيراً على مؤتمر مدريد (١٩٩١) الذي جعلته واشنطن بديلاً عن المفهوم الدولي للتسوية.

لقد شهدت العقود الثلاثة التي تلت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ تطويب الولايات المتحدة قوة عظمى في المنطقة، وذلك بحكم الواقع والممارسة، كما أكدت أنها سيدة المنطقة والقيّم عليها وحكَم **السلام** الوحيد فيها؛ وهذا ما سمح لإسرائيل بأن تستهتر بالإجماع الدولي، وأن تفلت من محاسبة المجتمع الدولي، وأن تفرض الإطار الذي يناسبها للاتفاقيات الثنائية بديلاً عن الرؤية المتعددة الأطراف.

إن الولايات المتحدة هي المسؤولة عن عدم تحقق السلام في الشرق الأوسط، فغياب السلام وعربدة الاحتلال هما الثمن الحقيقي لتفرّدها.

الفصل الخامس

تهميش القضية الفلسطينية

كان تهميش القضية الفلسطينية نتيجة طبيعية لاختلال ميزان القوة لصالح التفرد الأمريكي الذي سدّ كلّ السبل في وجه الحل الدولي. أما اتفاقيات كامب ديفيد التي زعمت أنها ستأتي بالتسوية الشاملة فإنها كانت، بِكُلّ بساطة، قناعاً لسلام انعزالي بين نظام مصر ودولة إسرائيل، أطلق يد إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وبالطبع، كان لا بُدَّ لتلك الصفقة من إعادة تفسير ضمني لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. لم يكن بالإمكان تجاهل هذا القرار دبلوماسياً أو إبعاده عن مسرح المفاوضات طالما أن هناك إجماعاً على اعتباره أساساً للتسوية.

إن تقليص القرار للحقوق الوطنية الفلسطينية حبب الإسرائيليين به، مما جعلهم يبلعون بند الانسحاب الذي يتناقض مع أهدافهم. وللتوفيق بين هذه الحيثيات المتضاربة تمّ تأويل القرار ٢٤٢ بما يسمح بمسايرة الموقف الإسرائيلي. وعلى الرغم من أن اتفاقية كامب دافيد، مثلاً، وعدت بتسوية شاملة على أساس القرار ٢٤٢، نزعت هذه الاتفاقية صفة الاحتلال عن الضفة الغربية وغزة وجعلتها أرضاً «متنازعاً عليها!»، كما جعلت السيادة على الضفة الغربية وغزة مسألة جدلية خاضعة للمفاوضات. إضافة إلى كلّ ذلك، أعطت الاتفاقية المصرية الإسرائيلية إسرائيل فعلياً حقّ النقض على أي وضع نهائي لا ترضاه للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

بهذا كان انسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء (نيسان/ أبريل ١٩٨٢) في نظر القادة الإسرائيليين آخر تنازل عن الأراضي، كما اعتبروه تحقيقاً لِكُلّ ما هو مطلوب من إسرائيل بموجب القرار ٢٤٢. وفعلاً فقد أكد مناحيم بيغن حينها على السيادة **الأبدية** لإسرائيل على الضفة الغربية وغزة قائلاً: «لن يكون بعد الآن أي تقسيم لأرض إسرائيل الغربية»، وبذلك أغلق الباب أمام الخيارات الأمريكية لهذه الأراضي، الخيارات التي سلمت بها في كامب ديفيد(١).

(١) *New York Times*, 4/5/1982.

أولاً: كارتر وفلسطين/ إسرائيل

حققت اتفاقية سيناء لعام ١٩٧٥، واتفاقيات كامب ديفيد لعام ١٩٧٩ حلماً إسرائيلياً مفاده أن التسوية النهائية للقضية الفلسطينية لن ترتكز على **الادّعاء الكاذب** بأن إسرائيل انتهكت الحقوق الفلسطينية(٢). بذلك تحولت مسألة السيادة على الضفة الغربية وغزة إلى مسألة جدلية نزاعية يجب التفاوض عليها.

ذلك هو في الواقع المعنى الحقيقي للحظر الدبلوماسي الذي وضعه هنري كيسنجر على منظمة التحرير في عام ١٩٧٥ وفرضته الدبلوماسية الأمريكية فلم ترفعه إلا قبيل نهاية الفترة الثانية لإدارة الرئيس ريغان. لقد أصاب ديفيد ويلسون معلق **بوسطن غلوب** (*Boston Globe*) في ملاحظته أن غاية الصيغة التي وضعها كيسنجر هي «الحيلولة دون تعامل إسرائيل وحليفها الأمريكي مع مليون و٧٠٠ ألف فلسطيني يعيشون تحت الاحتلال»(٣).

لقد ظلّ تهميش الحقوق الوطنية الفلسطينية هاجساً يتحكم بِكُلّ الجهود التي بذلها كارتر من أجل تسوية عربية إسرائيلية. لقد كشف كارتر خلال الحملة الانتخابية، عن موقف من الفلسطينيين ينسجم تماماً مع مواقف إدارتي نيكسون وفورد، فهو لن يعترف بكيان سياسي للفلسطينيين، ويفضل أن يتولى الأردن إدارةَ الضفة الغربية. أما ما يطلبه كارتر من الإسرائيليين في المقابل فلا يذكر بشيء، بل لعله جعلهم يتنفسون الصعداء:

«على إسرائيل أن تنسحب من بعض الأراضي التي احتلتها. ولن أحاول أن أجبرها على أن تتخلى عن سيطرتها على مرتفعات الجولان ولا على القدس القديمة».

قال كارتر في أول مؤتمر صحافي له بعد التدشين:

«إذا كان لا بدّ من دعوة الفلسطينيين إلى الاجتماع في جنيف، كما تمّ الاتفاق على ذلك مع الأطراف الأخرى، فربما يتم ذلك كجزء من أحد الوفود العربية»(٤).

أما الرئيس السادات الذي لم يُخفِ رغبته في إقامة رابط رسمي بين **الدولة الفلسطينية** وبين الأردن فإنه فصّل هذه النقطة أمام وزير الخارجية سايروس فانس في القاهرة (١٧ شباط/ فبراير ١٩٧٧)، وأضاف أن ذلك «الربط يجب أن يكون رسمياً

---

(٢) عبارة جيمي كارتر كما وردت في: *New York Times*, 1/4/1976.

(٣) *Boston Globe*, 20/12/1988.

(٤) *New York Times*, 14/1/1977.

وعلنياً»، أي كان يجب الإعلان عن كونفدرالية بينهما **قبل** انعقاد مؤتمر جنيف(٥). وعلى الرغم من أن معظم القادة العرب قد أعلنوا أن منظمة التحرير يجب أن تتلقى دعوة غير منقوصة للمشاركة في مؤتمر الشرق الأوسط، فقد كانوا راغبين في ممارسة الضغط عليها لكي تقبل الحضور في ركاب وفد عربي واحد، أو أن تتخلى عن حضور المؤتمر نهائياً وتترك لهم مهمة التفاوض عنها.

في ربيع ١٩٧٧ أحس الرئيس كارتر أن عليه أن يحفظ للقادة العرب شيئاً من ماء الوجه بخصوص القضية الفلسطينية. لكنه لم ينس أن عليه أيضاً أن يستجيب لضغوط داخلية وحزبية بخصوص إسرائيل وتعريفها الخاص للسلام. كان خطابه في مدينة كلينتون بولاية ماساتشوتس (١٦ آذار/ مارس ١٩٧٧) يعبر عن هذه المعضلة، ويلمّح إلى سبيل تجاوزها: أنّه سيقبل بالإطار الذي وضعته إسرائيل للتسوية لقاء قبول إسرائيل وتفهمها لالتزامه بأن يحفظ للقادة العرب شيئاً من ماء الوجه(٦).

لكن معضلة كارتر تفاقمت وازدادت تعقيداً عندما وصلت كتلة الليكود إلى حكم إسرائيل لأول مرة في صيف ١٩٧٧. إن رئيس الوزراء المعروف بقراءة التاريخ على هواه (Revisionist)صار الآن يعلن على رؤوس الأشهاد أن الضفة الغربية وغزة ليستا أراضيَ محتلة، بل إنّه صار يسمي الأراضيَ المحتلةَ "يهودا" و«السامرة»، ويقول عن الفلسطينيين الذين يعيشون فيها إنّهم «عرب أرض إسرائيل». وحين سئل كارتر عما إذا كان سيلجأ إلى شيء من الضغط أو الترغيب إذا وجد الموقف الإسرائيلي في جنيف مختلفاً عن موقفه، أجاب: «سأحاول أول ما سأحاول، حشد تأييد القائد (بيغن)، ثمّ يلي ذلك ثانياً رأي شعبه في بلاده، فرأي جموع الذين يعيشون في بلادنا من المؤيّدين والأنصار الذين يتمتعون بنفوذ دولي، يلي ذلك الرأي العام في المجموعة الأوروبية وبين الشعوب العربية أيضاً»(٧). أما «الهجوم» على مناحيم بيغن فبلغ أوجه في البيان الأمريكي السوفياتي المشترك عن الشرق الأوسط (١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧)، والذي وافقت فيه الولايات المتحدة على إشراك الاتّحاد السوفياتي في تسوية جنيف واستخدمت، لأول مرة، عبارة «الحقوق المشروعة» للفلسطينيين(٨).

لقد قوبل هذا البيان المشترك بمعارضة حانقة من إسرائيل وأنصارها في الكونغرس والجالية اليهودية في أمريكا مما دفع بإدارة كارتر إلى التخلي عنه. إن ورقة

(٥) *New York Times*, 19/2/1977.

(٦) *New York Times*, 19/3/1977.

(٧) مقابلة في: *Time* (8 August 1977).

(٨) *New York Times*, 2/10/1977.

عمل دايان ـ كارتر (٥ تشرين الأول/ أكتوبر) جبّت البيان المشترك وأبطلت مفعوله حين أعلنت «إن قبول الأطراف للبيان الأمريكي السوفياتي المشترك (١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧) ليس شرطاً ضرورياً لعقد مؤتمر جنيف أو سير عمله»(٩). ثمّ إن دايان سرّب للكنيست مسوّدةً لورقة عمل سرية كشفت كيف أن كارتر وفانس لم يكتفيا بأن تخليا عن التزامهما بضرورة وضع صيغة للتمثيل الفلسطيني في جنيف بل إنهما أيضاً قبلا بتعريف بيغن للتسوية في غزة والضفة الغربية(١٠). هذا المأزق الذي تلا **الهجوم** الخائب لكارتر تبخر نهائياً مع الزيارة المفاجئة التي قام بها أنور السادات لإسرائيل (١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧)، فقد انضم السادات إلى بيغن في حملة إخراج السوفيات من دبلوماسية الشرق الأوسط. بذلك انتقلت بؤرة الاهتمام من جنيف إلى الشرق الأوسط.

بدأت المرحلة الثانية من سياسة كارتر الشرق أوسطية مع زيارة السادات للقدس وانتهت باتفاق كامب ديفيد (١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨). وكانت عبارة زبغنيو بريجنسكي الشهيرة «باي باي يا منظمة التحرير (Bye-Bye PLO)» قد أكدت تخلي الإدارة عن جهودها السرية الرامية إلى «تأهيل» منظمة التحرير شريكاً مفاوضاً في المؤتمر.

لقد افتتحت زيارة السادات حقبة جديدة في التاريخ الدبلوماسي الحديث للشرق الأوسط تتحكم فيها إسرائيل برسم المعالم الأساسية للتسوية بعد أن تخلى السادات وكارتر عن كلّ المبادرات التي سبق أن فكرا فيها. أما مشروع بيغن الذي كُشف عنه في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، فقد طرح باعتباره مساهمة في السلام رداً على زيارة السادات. وفيه، اقترح بيغن إنشاء مجلس إداري في الضفة الغربية وغزة يتمتع بسلطة على التعليم، والقضايا الدينية، والتجارة، والزراعة والسياحة، والصحة، والشرطة. أما السلطات الإسرائيلية فستظل تحتفظ بـ **الأمن** و**الخارجية** و**القضايا الاقتصادية**، فيما ستستمر في بناء المستوطنات من دون هوادة.

لقد تضمن المشروع التأكيد مجدداً على ادعاءات بيغن عن السيادة على الضفة وغزة، وهذا ما جعله يتناقض مع السياسات المعلنة لِكُلّ من مصر والولايات المتحدة. ومع ذلك فإن السادات وكارتر كليهما وافق على تصور بيغن للإدارة الذاتية بوصفه إطار عمل لكامب ديفيد، وإن اختلفا معه على حدود هذا الحكم الذاتي. ولكن، بما أن بيغن طرح فكرة الإدارة الذاتية المحدودة مشدّداً على أنها إدارة ذاتية للناس وليس للأرض، فإن كارتر والسادات فضّلا **الإدارة الذاتية الكاملة**.

(٩) *New York Times*, 6/10/1977.

(١٠) *New York Times*, 14/10/1977.

لقد ساهم **الغموض المقصود** في إنقاذ القادة الثلاثة من الاختلاف وفي تسهيل الاتفاقية التي هللت لها إدارة كارتر واعتبرتها أهم إنجاز **له ما بعده** في الشرق الأوسط، لكن تراجع كارتر أمام إسرائيل وأنصارها في الولايات المتحدة، إضافة إلى إصرار الشعب الفلسطيني على إنجاز حقوقه الوطنية، كلّ ذلك لم يُبقِ من هذه الاتفاقية بين مصر وإسرائيل سوى **سلام بارد** انعزالي.

ثانياً: فترة ريغان

رفضت خطّة ريغان (١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢) الاعتراف بالسيادة على كامل الضفة الغربية وغزة، للفلسطينيين ولإسرائيل معاً، مجسدة بذلك مسار السياسة الأمريكية التي عقدت العزم منذ ١٩٦٧ على إحباط الإجماع الدولي والاستعاضة عنه بـ **عملية سلام** من صنعها هي[١١].

لقد طبخت الخطّة في خضم حصار بيروت الذي لطّخ وجه إسرائيل، وأعطت بصيص أمل للمجتمع الدولي حين ربطت بين انسحاب منظمة التحرير من بيروت وبين الدولة الفلسطينية.

ولتبرير تفرّدها الشاذ بعيداً عن الإجماع الدولي، اضطرت إدارة ريغان إلى أن تطلق مبادرتها الخاصة المرتكزة على **الخيار الأردني**، لكن الأبعاد الخاصة بالأرض والكونفدرالية أهابت بحكومة إسرائيل إلى رفض الخطّة لحظة ولادتها.

هذان التوجّهان الرئيسان في السياسة الأمريكية نحو الفلسطينيين في عام ١٩٨٨ (مشروع شولتز والحوار مع منظمة التحرير) أملتهما التغييرات الجوهرية التي طرأت على الأحوال الدولية والإقليمية والمحلية[١٢].

إن خطّة شولتز وُضعت للتأكيد أن الولايات المتحدة هي التي تؤدي دور السادن في الشرق الأوسط، ولتهميش مشروعات التسوية الجدية المطروحة، ولحماية صورة إسرائيل بعد أن شوهتها أساليب القمع الفظة التي لجأت إليها للبطش بالانتفاضة الأولى.

هكذا صادق شولتز على محاولات إسرائيل احتواء الانتفاضة، وإن كانت نظرته تختلف في ذلك عن نظرتها.

---

(١١) Naseer H. Aruri and Fouad M. Moughrabi, «The Reagan Middle East Initiative,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 12, no. 2 (Winter 1983), pp. 10-30.

(١٢) Kathleen Christison, «The Arab-Israeli Policy of George Shultz,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 18, no. 2 (Winter 1989), pp. 29-47.

لقد دعا الفلسطينيين إلى التمعن في حلّ يرتكز على خطّة ريغان وكامب ديفيد الذي ينصّ إطاره العملي على **استقلال ذاتي** مرحلي، وعلى انتخابات لسلطة الحكم الذاتي، وعلى شيء من العلاقة مع الأردن، الدعوة التي ليس فيها على ما يبدو ما يثير اعتراضاً إسرائيلياً جدياً[١٣].

ومع ذلك، فيما اعترفت منظمة التحرير لإسرائيل **بحق الوجود** و**تخلت عن الإرهاب** ودعت إلى حلّ على أساس الدولتين في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، فإن إدارة ريغان لم توافق على أكثر من مجرد الكلام مع منظمة التحرير بشكل متقطع، وعلى مستوى منخفض نسبياً، ووفق جدول أعمال محدود جداً. أما إسرائيل فإنها ـ على الرغم من موافقة عرفات على الشروط الأمريكية الصارمة للحديث مع منظمة التحرير ـ رفضت خطّة شولتز، كما رفضت فكرة **الحوار الجوهري** بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير.

إن كلّ ما قدمته الولايات المتحدة في الواقع هو الموافقة على التحدث إلى منظمة التحرير، بل إن شولتز أكد أن «أول قضية مطروحة للبحث على جدول الأعمال هي موضوع الإرهاب»[١٤]. ولمزيد من التشديد على موقف الولايات المتحدة من المفاوضات المباشرة ودور منظمة التحرير في هذه المفاوضات قال:

«إننا نرجو . . أن يثمر ذلك الحوار مفاوضات مباشرة تؤدي إلى السلام. كيف بنيت هذه المفاوضات، ومن سيكون هناك ليتحدث باسم الفلسطينيين، هذا موضوع شائك عملنا عليه لفترة طويلة، وإنني أتصور أنه سيبقى موضوعاً شائكاً»[١٥].

لقد دفع الفلسطينيون ثمناً باهظاً لهذا الحوار حين وافقت منظمة التحرير على شروط كيسنجر وعلى ملاحق وتوصيات ريغان التي تتضمن الاعتراف بـ **حقّ** إسرائيل في الوجود (وليس حقها في أن تعيش بسلام)، و**التخلي** عن الإرهاب (وليس إدانته). كلتا الإضافتين اللتين سمحتا لشولتز بالتبجح قائلاً: «لم أغير رأيي. هم غيروا رأيهم»، شجعتا محامي حكومتي البلدين على انتزاع تنازلات جديدة من الفلسطينيين[١٦]. وإذا كان لإسرائيل حقّ أخلاقي وشرعي في الوجود، لماذا إذاً شنّ الفلسطينيون عليها **الحرب** على مدى أربعين عاماً.

---

(١٣) من كلمة لجورج شولتز في القدس الشرقية خاطب بها الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بتاريخ ٢٦ شباط/ فبراير ١٩٨٨. انظر: *Current Policy*, no. 1055 ([1988]).

(١٤) *New York Times*, 19/12/1988.

(١٥) *New York Times*, 15/12/1988.

(١٦) المصدر نفسه.

إن الحركة الصهيونية لن تبدو وفق هذا المنطق ظاهرة استعمارية استيطانية مسؤولة عن تشتيت وتهجير الشعب الفلسطيني، بل ستظهر وكأنها حركة تحرر وطني.

لقد اتفقت كلّ من الولايات المتحدة وإسرائيل على أن انتفاضة ١٩٨٨ شكل من أشكال العنف ولا بدّ من التبرؤ منها والتخلي عن الميثاق الوطني الفلسطيني الذي نفى **حقّ** إسرائيل في البقاء. والواقع أن أول كشفٍ في الغرب عن سرية بروتوكول المفاوضات الأولية بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير في تونس، لم يدع مجالاً للشك في أن الولايات المتحدة اعتبرت الانتفاضة شكلاً من أشكال الإرهاب، تماماً كما ستعتبر الانتفاضة التالية (انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠) شكلاً من أشكال الإرهاب.

ثالثاً: استراتيجية بوش الأول ـ بيكر

لم يسفر الحوار مع منظمة التحرير عن أي تغيير في تركة ريغان ـ شولتز التي خلّفاها لإدارة بوش، بل إن تعامل إدارة بوش مع هذه الأزمة كان أشد التزاماً بالموقف الإسرائيلي، كما إن الأشهر الخمسة الأولى التي لم تحرّك فيها الإدارة ساكناً كانت مرآة لرؤيتها الدولية وحساسيتها تجاه الحقائق الداخلية. كان بيكر ينظر إلى العالم من منظار السياسات الأمريكية الداخلية، ولطالما عبر هو ورئيسه عن إدراكهما أن بعض المبادرات الكبيرة قد تؤدي في النهاية إلى **حماقات**.

حين وجدت إدارة بوش في النهاية أن الشرق الأوسط لا يحتمل مزيداً من الانتظار بدأت خطوات البحث الأولى عن البدائل بكثير من الحذر والتؤدة. من ذلك أنها رغبت إلى شامير ومبارك أن يؤيدا **خطّة السلام** التي تريد واشنطن أن ترعاها.

كان الفراغ الدبلوماسي قد ملأته فعلياً ما تعرف بخطّة شامير الانتخابية، وهو ما ينسجم مع رغبة إدارة بوش في السلامة وعدم التهور، ولهذا تلقفتها وجعلتها محور سياسة الشرق أوسط. إن الخطّة التي وافقت عليها حكومة إسرائيل في ٤ أيار/ مايو ١٩٨٩ كانت مدبّجة بشعارات وكلمات رنانة تجد صدى حسناً في المسرح السياسي الأمريكي.

إن عبارةً من مثل «انتخابات ديمقراطية حرة» تعتبر من قدس أقداس مفاهيم الليبرالية الأمريكية. أما عبارات مثل «هدوء وتيرة العنف» و«مراحل انتقالية» فتبعث الطمأنينة والسكينة لدى الإدارة الأمريكية ولا تملك إلا الموافقة عليها[١٧].

---

(١٧) *Jerusalem Post*, 5/5/1989.

إن جوهر خطّة الانتخابات كان رفضاً خالصاً. إن النقاط الأربع الواردة تحت عنوان حيثيات أساسية تنسف كلّ إمكانية عملية للخطّة:

١ ـ حوار مباشر استناداً إلى اتفاقيات كامب ديفيد

٢ ـ لا للمفاوضات مع منظمة التحرير

٣ ـ لا للدولة الفلسطينية

٤ ـ لا لأي تغيير في وضع **يهودا** و**السامرة** وغزة إلا بما يتوافق مع الخطوط العريضة الأساسية للحكومة.

ثمّ تابعت الإدارة سياسة **في التأني السلامة**، وذلك في خطاب شامل ألقاه جيمس بيكر في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩ أمام **لجنة إسرائيل ـ أمريكا للعلاقات العامة** المعروفة إيباك (Aipac)[١٨].

كان الخطاب طويلاً محشواً بالعبارات الرنانة، أما من حيث الجوهر فكان مقتضباً لم يشر أبداً إلى ما يمكن تسميته بمشروع أو خطّة أمريكية. وبالطبع، كان بيكر محدداً واضحاً في قائمة متطلباته من العرب والفلسطينيين فيما كانت طلباته من الإسرائيليين خجولة وغامضة.

لقد حض العرب على تقديم ردّ بنّاء على المبادرات التي تقدّمت بها حكومة إسرائيل، وأوصى الفلسطينيين «بالتخلي عن سياسة تعدد الوجوه بِكُلّ اللغات. . . وبتعديل الميثاق، والاستعاضة عن الحوار بالعنف الذي تمثله الانتفاضة بالحوار السياسي والدبلوماسي». وطالب الفلسطينيين بالقبول بفترة انتقالية من الحكم الذاتي تسبق التسوية النهائية. وحذرهم أن لا «يشوهوا المنظمات الدولية» بالسعي للحصول على عضويتها أو الانضمام إلى وكالات الأمم المتحدة. وأراد منهم إقناع الإسرائيليين بنياتهم السلمية، وأن يستهلوا ذلك بقبول الانتخابات التي عرضتها حكومة شامير وأن يفهموا أنه ليس هناك من سيسلّم إسرائيل لكم»[١٩].

ومن دون مواربة، أنحى بيكر باللائمة على الفلسطينيين والعرب وألقى على عاتقهم مسؤولية الخروج من المأزق، وحثّهم على «القيام بخطوات ملموسة للتسوية مع إسرائيل»، مؤكّداً أن مثل هذه الخطوات لا يمكن القيام بها خارج إطار ما يسمّى

---

(١٨) James Baker, «Principles and Pragmatism: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict,» *Current Policy*, no. 1176 ([1989]), and *New York Times*, 23/5/1989.

(١٩) *Jerusalem Post*, 26/5/1989.

بالعملية السلمية (تجاهل بيكر الجهود العربية التي سبق للعرب أن بذلوها على مدى أكثر من عقدين من أجل التسوية، بدءاً من وساطة غونار يارنغ في عام ١٩٧٠ وصولاً إلى القرارات العديدة التي تبنتها القمم العربية ودعت فيها إلى الاعتراف المتبادل). وطالب العرب بأن «ينهوا المقاطعة الاقتصادية. ويوقفوا تحدياتهم لإسرائيل في المنظمات الدولية، ويتخلوا عن هذا الشعار البغيض: الصهيونية عنصرية»[٢٠].

ومع أن الجديد الوحيد في خطاب بيكر هو التأييد الواضح لخطّة الانتخابات التي أطلقتها حكومة شامير فقد تمّ تفسيره على نطاق واسع بأنه أول إعلان سياسي مهمّ لإدارة بوش وأنه إعلان منصف غير متحيّز. ولكن، إذا كان تبني خطّة شامير للانتخابات هو الوجه الأول لدبلوماسية بوش/بيكر فإن الوجه الثاني هو تسويق هذه الخطّة للفلسطينين عبر النظام المصري. إن نظام مصر الذي يعتبر الوكيل المفوض الثاني للأمريكيين في المنطقة قادر على **تعسيل الطُّعم** وإخفاء طبيعته الإملائية[٢١]. وفعلاً، فقد بادر مبارك إلى طرح ما يعرف بخطّة النقاط العشر التي لاقت صدّاً إسرائيلياً على الرغم من طبيعتها الإذعانية.

ورد بيكر على حليفه الجموح بأن وضع خمس **نقاط/اقتراحات** صيغت بعناية لإزالة أي انطباع بأن هناك **خطّة أمريكية** وللنأي بالولايات المتحدة عن مركز عملية التفاوض[٢٢].

كان الهدف من هذه **النقاط/الاقتراحات** هو عقد اجتماع بين وزير خارجية مصر وإسرائيل والولايات المتحدة لتقرير من سيكون الممثل الشرعي للفلسطينيين. لكن شامير في النهاية لم يكتف برفض إسناد هذا الدور إلى منظمة التحرير بل اعترض أيضاً على مشاركة طيف عريض من الفلسطينيين، بينهم ناشطون منفيون، و**مقيمون** في القدس وكل من شارك في الانتفاضة.

لم يعد رفضُ إسرائيل اقتراحات ولي أمرها الأمريكي مستساغاً أو مطاقاً بعد أن استهلك كلّ أعذار الرفض مما أقلق أنصار إسرائيل في الولايات المتحدة أنفسهم. فقد نشرت **الواشنطن بوست** افتتاحية كان عنوانها: «رفض صقيعي» اتهمت فيه شامير بأنه قرر «أن يحيّي الرئيس الجديد في سنته الأولى. . بموقف متصلب يلازمه على مدى

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) انظر نص خطة النقاط العشر التي طرحها في: *Boston Globe*, 8/10/1989.

انظر أيضاً: Abba Eban, «Mubarak's Offer: A Dramatic Test,» *New York Times*, 28/9/1989.

(٢٢) Thomas Friedman, «Advance Reported on Middle East Talks,» *New York Times*, 7/12/1989, and Mary Curtis, «Shamir is Seen Accepting Egypt's View of US Plan,» *Boston Globe*, 8/12/1989.

فترة ولايته»[٢٣] كما نشرت **النيويورك تايمز** افتتاحية بعنوان «هل يكفي التملق؟» قالت فيه «إن شامير وحلفاءه «زبائن أجلاف» لا يبدو أنهم سيتزحزحون عن مواقفهم إلى أن تعزم واشنطن، ولو بشكل غير علني، على أن تمضي في المحادثات قدماً»[٢٤].

كان من الواضح أن حكومة شامير تزيد المأزق تعقيداً وتسعى إلى تأبيده. بل إن شامير مضى أبعد من ذلك فتخلى عن اقتراحاته نفسها بضغط من حلفائه الليكوديين الجدد الذين زعموا أن الخطّة ستؤدي إلى قيام دولة فلسطينية. هكذا نشبت الأزمة الشهيرة في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية. ولم يكن هناك بين الأفرقاء من أحد راغب في تهييج عش الزنابير. فبيكر لم يرغب في حشر شامير في زاوية قد تؤدي إلى سقوط حكومة **الوحدة الوطنية**. ومبارك المستميت من أجل الوصول إلى تسوية يُبيض فيها صفحة نظامه ويظهر أن في كامب ديفيد مفاتيح المستقبل لم يكن راغباً في مواجهة مع شامير. أما منظمة التحرير ـ وهي الخاسر الأكبر باعتبار أنها ستجرد من حقوقها ـ فقررت أن تتجنب الظهور بمظهر **المعطّل**.

لقد أحرجت بيكر عندما أوعزت إلى بعض القادة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بأن يلتقوا ببعض المسؤولين الإسرائيليين ومع وفد أمريكي رفيع المستوى يمثل إدارة بوش (أيار/ مايو ١٩٨٩).

بعد أن استنفدت الولايات المتحدة كلّ ما يلزم لإقناع الأردن بدور المحاور، أرادت من منظمة التحرير تولي القيادة الفلسطينية في الأراضي المحتلة والإذعان للمساعي الدائبة والهادفة إلى الاستعاضة عن الدولة الفلسطينية بحكم ذاتي محلي. وكان الأردن في آب/ أغسطس ١٩٨٨ قد قرر تحت ضغط الانتفاضة أن يقطع علاقاته الدستورية بالضفة الغربية، وهذا ما اضطر منظمة التحرير إلى تليين موقفها الليّن أصلاً، فقد نشرت المنظمة **إعلان الاستقلال**[٢٥] الذي اعترفت فيه بإسرائيل (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨) ولم يكن موقفها ينقصه اللين.

في تلك الفترة انتهت أول مساعي بيكر نهاية مأساوية، فحيث قوّضها شامير بتخليه عن الخطّة التي قدمها بنفسه والتي قال عنها بيكر: «لا توجد في البلد لعبة سواها».

بالطبع لم يردّ بيكر التحيّة بمثلها فقد اتسم رده بالخنوع والإحباط واكتفى بأن

(٢٣) «Bleak Rejectionism,» *Washington Post*, 9/10/1989.

(٢٤) «Is Coaxing Enough?,» *New York Times*, 4/10/1989.

(٢٥) *New York Times*, 15/12/1989.

نشر رقم هاتف وزارة الخارجية على شاشة التلفزيون وقال مخاطباً شامير: «إذا كان السلام يعنيك فاتّصل بنا»[٢٦].

كانت نتيجة **عملية السلام** الجديدة التي أطلقها بيكر متوقعة. لقد **اكتشف** في خطابه أمام الإيباك تشابهاً بين حلم الفلسطينيين العرب بدولة مستقلة على أقل من ٢٥ في المئة من فلسطين قبل ١٩٤٨ والحلم بإسرائيل الكبرى على كلّ أراضي فلسطين. ولم تكتف منظمة التحرير، حينها، بإحراق آخر ورقة في يد عرفات، هي ورقة الاعتراف بإسرائيل بل إنّها مزقت ورقة الانتفاضة أيضاً ـ وبالطبع لم تنل المنظمة من تبديد هذه الأوراق أكثر من حوار فارغ تنمّرت فيه واشنطن عليها وأمطرتها بالمواعظ المتعجرفة.

ثمّ جاءت نتائج حرب الخليج الكارثية بمزيد من التهميش للقضية الفلسطينية ومنظمة التحرير.

رابعاً: الفلسطينيون وحرب الخليج

إن توقُّف **عمليةِ السلام** في صيف ١٩٩٠ اضطُر منظمة التحرير إلى أن تنقل رصيدها الدبلوماسي الأول في العالم العربي من مصر إلى العراق. لقد أصيبت بالإحباط بعد انهيار كلّ مساعي الولايات المتحدة ومصر لإقامة حوار مباشر، وتملكها الغضب لأن عليها أن تتواصل مع واشنطن عبر مصر برغم الحوار (الذي توقف لاحقاً)، ووجدت نفسها مضطرة إلى أن تعقد آمال التسوية السياسية على إمكانية قيام ردع عراقي في وجه إسرائيل.

إن فشل الولايات المتحدة ومصر في تحقيق تسوية، وفشل العراق في بناء رافعة عسكرية وسياسية لتسوية على أساس الاعتراف المتبادل، وضع الفلسطينيين تحت رحمة توازن القوة الجديد في المنطقة. طبعاً هناك من يقول إن الفلسطينيين حين رموا بأوراقهم في سلة العراق أضروا بقضيتهم ضرراً بالغاً. وكان جورج بوش قد قال في جزر المارتينيك (آذار/مارس ١٩٩٠): «إن الفلسطينيين أسرجوا الحصان الغلط»، ملمّحاً بذلك إلى أن عليهم بعد كلّ الذي فعلوه أن لا يتوقعوا دعوةً إلى مفاوضات ما بعد الحرب. والواقع أن عدداً كبيراً من المحللين السياسيين أشاروا ـ وقبل أن يفلت بوش عنان قاذفاته وصواريخه ضدّ بغداد ـ إلى أن النضال الفلسطيني هو أول ضحايا أزمة الخليج. إن مجلة **نيو ستيتسمان** *(New Statesman)* قالت: «إن الفلسطينيين

---

(٢٦) Naseer H. Aruri, «America's Passive Approach,» *Middle East International* (7 November 1989).

بالتأكيد سيكونون الخاسر الأكبر، بغض النظر عمن سيخرج منتصراً من هذه الطامّة المقبلة[٢٧]. وذهب معلق **النيويورك تايمز** أنطوني لويس في تعليق له بعنوان «استماتة وفكرة حمقاء» إلى «أن الوطنية الفلسطينية ارتكبت أخطاء فادحة على مدى العقود الماضية. وقد تكون هذه أفدحها»[٢٨]. وهناك افتتاحية في العدد نفسه أكدت «أن تبني منظمة التحرير لصدام حسين أضر بقضيتها في كلّ اتجاه يمكن تصوره»[٢٩]. وهناك رسم كاريكاتوري بريشة (Szep) يصور فيه عرفات مستلقياً على أريكة حيث يقف إلى جانبه الطبيب النفساني صدام حسين ويسأله: «ممَّ تشكو غير إنّك مكروه على مستوى دولي، ومبغوض، وغير مرغوب فيك».

أما الفلسطينيون في الأراضي المحتلة فإنّهم تظاهروا في شوارع الضفة الغربية وغزة، وفي الأردن في خريف ١٩٩٠ احتجاجاً على التعبئة العسكرية وانسجاماً مع غالبية الرأي العام العربي الذي كان يتخوف من أن يكون الهدف غير المعلن للسياسة الأمريكية هو تدمير العراق والقضاء على قوته الإقليمية. ثمّ إن محاولة عرفات للتوسط انتهت إلى طريق مسدود. إن **الحل العربي** الذي عمل عليه عرفات مع عدد من دول الجامعة العربية لم تستسغه الولايات المتحدة بل إنّها سحبت البساط من تحته. كان من الواضح أن الولايات المتحدة لا ترضى بأية تسوية تُبقي على قدرات العراق الصناعية والعسكرية.

وأما قادة الانتفاضة غير المكبلين كلياً بالمستلزمات الدبلوماسية فأعلنوا إدانتهم الشديدة احتلال العراق وفلسطين، وأصدروا في القدس (١٥ آب/ أغسطس ١٩٩٠) بياناً أكدوا فيه لا شرعية امتلاك أراضي الغير بالقوة، وعدم قبول اللجوء إلى الخيار العسكري لحل النزاعات بين الدول مما قد يتضمن احتلال أراض عربية ويشمل غزو العراق والكويت[٣٠].

لكن من قال إن أمريكا ترسم سياستها لما بعد الحرب انطلاقاً من الموقف الفلسطيني؟ إن بوش لم يفعل بعد الحرب سوى أنه شدّد على لاءاته الثلاث التي أعلنها في حملته الانتخابية: لا لمؤتمر دولي للسلام، لا لاشتراك منظمة التحرير في أية محادثات حول القضية الفلسطينية، لا للدولة الفلسطينية[٣١]. لقد وقع حافر هذه

---

(٢٧) Stephen Howe, «The Palestinians, Back to the Wall,» *New Statesman* (24 August 1990).

(٢٨) *New York Times*, 21/1/1991.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) **القدس**، ١٦/ ٨/ ١٩٩٠.

(٣١) انظر نص برنامج الحزب الجمهوري في: *Journal of Palestine Studies*, vol. 18, no. 1 (Autumn 1988), pp. 304-306.

اللاءات الأمريكية على حافر **الحيثيات الأساسية** لخطّة شامير (٤ أيار/ مايو ١٩٨٩).

لم تكن الولايات المتحدة، ومنذ بداية الحرب، تكتفي بالعزف على وتر واحد مع إسرائيل، بل إنّها بعد حرب تدمير العراق وإنقاذ عملائها لم تعد تكترث حتّى بأن تتظاهر بالإنصاف كما كانت تفعل سابقاً. الرفض الأمريكي أصبح أكثر صلابة وازداد فجوراً وصلفاً، بل إنّه لقي المزيد من الدعم من قبل العرب الذين خاضوا الحرب مع واشنطن ووظفوا لها أرضهم وسماءهم.

إن النظام المصري وبعض الأسر الحاكمة في الخليج بدأوا بالانسحاب المشين من الإجماع العربي حول فلسطين. السعودية مثلاً عوّمت فكرة الدولة الفلسطينية في الأردن، وهو ما كانت خطّة ريغان (١٩٨٢) تنادي بما يشبهه. أما مصر وسوريا فإنّهما وافقتا على مؤتمر إقليمي شكلي بدلاً من المؤتمر الدولي الذي طالما ألحت عليه الدول العربية. ومما يلفت النظر غياب أية إشارة إلى منظمة التحرير في البيانات العربية الرسمية بعد حرب الخليج بدءاً من «إعلان دمشق آذار/ مارس ١٩٩١»[٣٢] الذي وقعته الأنظمة العربية في مصر وسوريا ودول الخليج التي اشتركت جميعاً في الحرب. بينما أطلقت الكويت وعدد من دول الخليج ومصر حملة شعواء لشَيطنة عرفات (والنضال الوطني الفلسطيني معه)، وتشويه سمعته وسحب الشرعية من منظمة التحرير الفلسطينية.

إن حشد الأنظمة العربية كلّ ما يلزم الولايات المتحدة من المصادر والموارد، إضافة إلى مشاركتها المهينة في حرب تدمير العراق ثمّ في حرب دعم التسوية التي تريدها الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل، نزل منزلة الكارثة على الحقوق الوطنية والإنسانية للفلسطينيين.

خامساً: الطريق إلى مدريد

لم تمض سنة على تخلّي شامير عن خطته حتّى صارت لدى بيكر **فرصة سانحة** ثانية معززة بهدف وبتغيرات مادية على المستوى الإقليمي والدولي. إن انهيار الاتحاد السوفياتي وتدمير العراق أرسيا الدعائم الاستراتيجية اللازمة للشروع بتسوية تفاوضية ترعاها الولايات المتحدة وفق شروطها. لقد تحول الاتحاد السوفياتي من عضد سياسي قوي للعرب ومن مزوّد للدول العربية بالسلاح إلى مجرد إمّعة ثانوية في **عملية السلام**.

أما العراق فقد تحول من رائد التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل إلى دولة معطوبة

(٣٢) George Church, «The Saudis Seize the Day,» *Time* (18 March 1991), and Mary Curtis, «Saudi Arabia Has Halted Funding of the PLO, Baker is Told,» *Boston Globe*, 12/4/1991.

محاصرة ومنهمكة بالحفاظ على سيادتها وحرمة أراضيها. ومع التلاشي الصارخ لأي ردع على المستوى الإقليمي والدولي خلا الجو للولايات المتحدة وترك لها الحبل على الغارب، ولم يعد هناك أي معارض جدّيّ لها لأول مرة منذ غياب عبد الناصر. لكن من سخريات القدر أن حليفها الإقليمي الأساسي هو الذي كان أكبر مصادر إزعاجها. هذه التحولات الدرامية في المشهد السياسي والاستراتيجي للشرق الأوسط بعد الحرب الباردة وبعد تدمير العراق رسم بنية جديدة للعلاقات صارت معها التسوية العربية الإسرائيلية **مصلحة قومية** أمريكية(٣٣).

سادساً: كسوف التضامن العربي

دمّرت حرب الخليج الإجماع العربي حول فلسطين، وفتتت التضامن العربي وصدّعته، وفضحت هشاشة أنظمة الخليج وسرعة عطبها. مع هذه الحرب، شهد العالم العربي انقساماً لم يعرف له مثيلاً منذ تأسيس الجامعة العربية، كما تشرذم الموقف العربي تجاه إسرائيل، فقد أزاح الأمريكيون وحلفاؤهم العرب من وجه إسرائيل مصدر ضغط وخطر هائل ربما كان سيحملها على المساومة. ثمّ إن مديونية الدول العربية الأكثر فقراً، ووضع **الحماية** الذي تتصف به فعلاً الدول العربية الأغنى، كلّ ذلك بدأ يُترجَم إلى تآكل نسبي في السيادة والنفوذ(٣٤). لم تبق الحرب لهذه الدول رمقاً اقتصادياً كان أو دبلوماسياً. ومع تدمير العراق والقضاء على قوته الإقليمية شُلَّت قدراتها العسكرية إلى أجل غير مسمّى.

هذه المتغيرات فككت الاستراتيجية العربية الفلسطينية المشتركة التي تشكلت في مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ والتي قامت على عمودين، أولهما العمق الاقتصادي والدبلوماسي العربي، وثانيهما **الاعتدال** الفلسطيني الذي قبل بحل الدولتين بدلاً عن الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني. ولعل ذلك ما مكن إدارة بوش من رقبة العرب والفلسطينيين ويسَّر عليها انتزاع قبولهم بإطار عمل المفاوضات الذي كان شديد الإجحاف بحق العرب.

أدت حرب الخليج كذلك إلى إزاحة القضية الفلسطينية عن قمة جدول أعمال

---

(٣٣) للاطلاع على العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان، انظر: Lester C. Thurow, «Money Wars: Why Europe Will Own the 21st Century,» *Washington Post*, 19/4/1992, outlook C, p. c1, and Steven Greenhouse, «U.S. and the World: A New Economic Order is Ahead,» *New York Times*, 29/4/1992.

(٣٤) Yahya Sadowski, «Revolution, Reform or Regression?: Arab Political Options in the 1990 Gulf Crisis,» *Brookings Review*, vol. 9, no. 1 (Winter 1990-1991), pp. 17-21.

العرب، بل سرعان ما تبنى العرب الذين شاركوا في الحرب إلى جانب الولايات المتحدة ما شاع في الغرب عن أن الفلسطينيين أضروا بقضيتهم ضرراً بالغاً عندما توجهوا بأنظارهم نحو العراق. ولم يجد هؤلاء العرب شيئاً من الحرج في غض الطرف عن رفض الولايات المتحدة تقديم أي مقابل دبلوماسي ذي معنى لمنظمة التحرير لقاء تنازلاتها التاريخية عام ١٩٨٨ ومقابل **تخلي** عرفات عن الإرهاب.

سابعاً: تمتين الهيمنة الإسرائيلية

رصّت حرب الخليج صفوف القوى المتشددة في إسرائيل وساقت معسكر السلام الإسرائيلي إلى موقف دفاعي جعلت صوته أشبه بصرخة في واد في وجه القوى اليمينية الصاعدة بسرعة. ثمّ إن الأزمة قدمت لحكومة إسرائيل معاذير طبيعية لضرب الانتفاضة وجعلتها طليقة اليدين متحررة من أية رقابة دولية.

تحتَ مظلة أزمة الخليج سعت إسرائيل إلى تدمير كلّ ما أنجزته الانتفاضة بين ١٩٨٨ و١٩٩١ على الصعيد الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي وفي مجال الصحة والتنظيم الاجتماعي. كانت الحرب على العراق **فرصة** انتهزتها إسرائيل لتدمير البنية التحتية الفتية للفلسطينيين، التي نالت قبل ذلك نصيباً وافياً من الدمار في لبنان، ثمّ في عملية تدمير ثالثة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢.

وجدت إسرائيل فرصة أخرى لفرض رؤيتها الدبلوماسية على كلّ مفاوضات توقّعت الاشتراك فيها. والواقع أنها الطرف الوحيد الذي لم ينخفض سقف مطالبه في التسوية، بل إن هذه المطالب زادت وتشددت. كان شامير قد أوضح أن إسرائيل لن تتفاوض على الضفة الغربية وغزة[٣٥] حتّى تعقد اتفاقيات سلام مع الدول العربية. وهذا بالطبع تصعيد جديد تجاوز فيه إصراره السابق على أن يكون اعتراف الدول العربية بإسرائيل شرطاً مسبقاً للتفاوض مع الفلسطينيين[٣٦]، لكن سياسة المسارين ـ التي وضعت للمفاوضات المتعددة الأطراف حول المسائل البيئية، والمياه، واللاجئين، والإنماء الاقتصادي، ونزع السلاح، إلى جانب المفاوضات الثنائية ـ ضمنت لإسرائيل اعترافاً بالقوة من قبل الدول العربية التي شاركت في المفاوضات المتعددة الأطراف وقبل أن تخطو إسرائيل أية خطوة نحو الوفاء بالتزاماتها للفلسطينيين، والسوريين، واللبنانيين الذين تحتل أراضيهم.

---

(٣٥) *Boston Globe*, 4/3/1991.

(٣٦) Peter Waldman, «Israel Drops Recognition as Peace Talk Condition,» *Wall Street Journal*, 6/3/1991.

أما التوجه الثاني بعد حرب الخليج فتمثل باستبدال المؤتمر الدولي للسلام بمؤتمر إقليمي رعته الولايات المتحدة والاتّحاد السوفياتي. ولم يكتف هذا المفهوم الغريب بتبديد أهمية القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن بل إنّه نسف ٤٥ سنة من النضال القانوني الذي تجسد بعدد لا يحصى من قرارات الأمم المتحدة وأحال ذلك كلّه إلى عبث عديم الفائدة. وكان هناك حضور فولكلوري للأمم المتحدة في المؤتمر، تمثل بمراقب فُرض عليه الصمت المهين. وقد أضيف إلى ذلك أن إسرائيل وضعت عدداً إضافياً من الشروط التي قبلها بيكر وسّوقها للعرب، ثمّ حُشرت هذه الشروط في ما صار يعرف لاحقاً بإطار مدريد. من أبرز هذه الشروط:

١ ـ أن يقيم الاتحاد السوفياتي «علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل ويقبل الالتزام بالقواعد الأساسية التي طلبتها إسرائيل» لكي يصبح أهلاً لصفة «الراعي الشريك»[٣٧]. هذه القواعد الأساسية تضمنت إصرار إسرائيل على «أن كلّ ما سيناقش مع الفلسطينيين هو تسوية مرحلية حول الحكم الذاتي»، وأن المحادثات النهائية ستبدأ بعد ثلاث سنوات.

٢ ـ يجب على البيان الذي ستفتتح به الولايات المتحدة المؤتمر أن يتجنب رسم أية خطّة للتسوية، وهو طلب نفّذه بيكر عام ١٩٨٩ عندما وصف **النقاط الخمس** التي وضعها بأنها **اقتراحات** وليست **خطّة**[٣٨].

٣ ـ بما أن الهدف المحدود لهذا المؤتمر الذي سيقتصر على اجتماع واحد هو البدء بمفاوضات مباشرة، وتعبيد الطريق لمناقشة خطّة إسرائيل للحكم الذاتي، فإن مشاركة الفلسطينيين يجب أن تقتصر على الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة ويستثنى من ذلك الذين يعيشون في القدس، أو في سجون إسرائيل، أو الملايين من اللاجئين المشتتين خارج فلسطين.

إضافة إلى ذلك فإن إسرائيل تتوقع من الولايات المتحدة أن تحث العرب على القبول بفكرة أن المؤتمر الإقليمي سيؤدي مباشرة إلى المفاوضات المباشرة على المسارين؛ وأن ليس للاجتماع أي سلطة تمكّنه من فرض حلّ على الأطراف أو الحكم على اتفاقيات تمّ التوصل إليها في محادثات ثنائية[٣٩]؛ وأن لا يكون لقراري مجلس

---

(٣٧) Thomas Friedman, «Israel Backs Plan for Single Session on Mideast Peace,» *New York Times*, 10/4/1991.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) Mary Curtis, «Israel Says it Would Met Arab States, Palestinians,» *Boston Globe*, 12/4/1991.

الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ القول الفصل في تحديد نتائج **العملية**، وأن تتعهد الولايات المتحدة بأن لا يكون لمنظمة التحرير أي دور في أية مرحلة من مراحل **العملية**، وهو موقف سبق أن قبلته الولايات المتحدة والدول العربية وحتّى منظمة التحرير!

أما إذا أصرت منظمة التحرير على تمثيل الفلسطينيين فإن الولايات المتحدة والدول العربية راغبة ومستعدة لتقديم قيادة بديلة من الأراضي المحتلة يمكنها التفاوض حول سلام يفرضه توازن القوى الجديد في المنطقة. وقد كان تفاقم الوضع الاقتصادي في الأراضي المحتلة من سيئ إلى أسوأ خلال أزمة الخليج حقيقة يمكن استغلالها لحث الفلسطينيين على الانصياع.

ثامناً: «فرصة» لجيمس بيكر

إن النتائج الدرامية لحرب الخليج أتاحت لجيمس بيكر فرصة رسم بنية جديدة من العلاقات أصبحت فيها التسوية العربية الإسرائيلية **مصلحة قومية** أمريكية. كانت منظمة التحرير في حال لا تحسد عليها. كانت من دون نصير عربي موحّد ومتماسك، وكانت معزولة من أنصارها في الأراضي المحتلة، والخليج، وسوريا، ولبنان، كما كانت غارقة في أزمات اقتصادية، أيديولوجية، قيادية، وحكومية. وكانت إدارة بوش تعتبرها أضعف حلقة في سلسلة المفاوضات.

لعل هذا ما جعل دبلوماسية بيكر تعوّل على تعمية مقصودة، وعلى تمويه بعض القضايا الجوهرية وإظهارها بمظهر التدابير الإجرائية.

بنجاح جيمس بيكر في عقد اجتماع سمّاه مؤتمراً دولياً، استطاع أن يضمن قبولاً سوفياتياً وسورياً وذلك بعد ثماني رحلات إلى المنطقة في عام ١٩٩١ ما بين آذار/ مارس، وأيلول/ سبتمبر. أما الموقف العربي الذي كان **يلح** على ضرورة عقد مؤتمر دولي فقد خنس تدريجاً، رحلةً بعد رحلة. وكان الملك حسين قد قال (١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩١) إنه «مرن جداً» بخصوص شروط عقد المؤتمر[٤٠]. أما سوريا فأصرت على موقفها وأصرت على ضرورة إشراك الأمم المتحدة في مؤتمر ذي بنية دائمة وطالبت أن تلزم إسرائيل نفسها بمبادلة الأرض مقابل السلام.

وفي الثامن من أيار/ مايو ١٩٩١ عرض بيكر صيغة تتم بموجبها رعاية المؤتمر من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، واقترح أن ينعقد المؤتمر كلّ ثلاثة أشهر وأن يأتي كلّ طرف بتفسيره الخاص لما ينصّ عليه القرار ٢٤٢ بخصوص التمثيل

---

(٤٠) *New York Times*, 12/4/1991.

الفلسطيني الذي سيكون في إطار وفد فلسطيني أردني مشترك. لكن إسرائيل لم تقبل حتّى بهذه التسوية، كما إن سوريا رفضتها، مما اضطر بيكر إلى العودة إلى واشنطن وإلقاء اللوم على الطرفين، لكنه لم ينس هذه المرة أن يؤكّد أن استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات كان أكبر عقبة في وجه السلام[٤١]. أما بوش (الأول) فقد ألمح إلى إمكانية توجيه الدعوات وأن هؤلاء الذين لن يشاركوا إنما يقفون في وجه السلام. وفي ١٤ تموز/ يوليو أعلن الرئيس السوري حافظ الأسد قبول **التسوية** الأمريكية وقال: «إن الخطّة تقدّم أسساً مقبولة للتوصل إلى حلّ شامل».

هذا ما شجّع بيكر على العودة إلى المنطقة للبحث عن مزيد من التوجهات التصالحية لدى العرب لعلها تساعده على انتزاع الموافقة من إسرائيل. ولكن على الرغم من الالتزام السوري الأكيد الذي حصل عليه بيكر في دمشق، وبرغم المناشدة التي وجّهها مبارك للعرب أن ينهوا مقاطعتهم الاقتصادية لإسرائيل مقابل أن ترجئ إسرائيل بناء المستوطنات، فإن كلّ ما سمعه بيكر من شامير لدى وصوله إلى إسرائيل هو أنه يحتاج إلى مزيد من الوقت للبحث والمشاورة. في ذلك اليوم، أعلن الأردن قبوله باقتراحات بايكر، وعرضَ هو والنظام المصري والسعودي وقف المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل.

ومع ارتفاع موجة التنازلات العربية وتخوف إسرائيل من انتهاء حرب العلاقات العامة لغير صالحها، قررت أخيراً (٢٤ تموز/ يوليو) أن تعلن قبولها، ولكن بشرط أن يكون الحضور الفلسطيني في المؤتمر محدوداً لا يشمل أحداً من منظمة التحرير أو من القدس أو من الشتات. وهذا يعني استبعاد ٧٥ في المئة من الشعب الفلسطيني.

كانت رسالة الدعوة التي وقعتها الولايات المتحدة وروسيا في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ قد تضمنت كلّ التنازلات العربية التي سبقت انعقاد المؤتمر. بذلك حلت هذه الرسالة محل كلّ قرارات الأمم المتحدة وصارت مرجعاً بديلاً وإطاراً لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي. ثمّ أُرفقت بالدعوة **رسالة ضمانات** للمشاركين عبرت فيها الولايات المتحدة عن تفهمها ونياتها تجاه المفاوضات. ومن أهم ما جاء في رسالة الدعوة:

«١ ـ إن السلام سوف يرتكز على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وعلى مبدإ الأرض مقابل السلام وفقاً لخطاب الرئيس بوش أمام الكونغرس في ٦ آذار/ مارس ١٩٩٢. وسوف يراعي أمن إسرائيل والاعتراف بها، كما سيراعي الحقوق السياسية

(٤١) *Guardian*, 23/5/1991.

المشروعة للفلسطينيين، وسيطرة الفلسطينيين على القرارات الاقتصادية والسياسية التي تقوم عليها حياتهم.

٢ ـ إن السبيل إلى مفاوضات السلام هو **مؤتمر إقليمي** يؤدي بعد أربعة أيام إلى مفاوضات ثنائية مباشرة. وليس للمؤتمر أية سلطة تخوله فرضَ حلّ أو ممارسة **حقّ النقض** على أية اتفاقية توصل إليها الأطراف، أو اتخاذ القرار نيابة عن الأطراف.

٣ ـ ستدار المفاوضات على مراحل تبدأ بالحديث عن تدابير الحكومة الذاتية المرحلية. هذه الحكومة الذاتية المرحلية تنتهي بعد خمس سنوات، وخلال السنة الثالثة تبدأ المفاوضات على الوضع النهائي».

وأكدت رسالة الضمانات إلى الفلسطينيين هذه المبادئ، وأضافت بعض النقاط المحددة الخاصة باستثنائها من كلّ ما يمكن أن يشبه التوجه أو الإطار الدولي للمفاوضات:

«١ ـ سوف ينتهي الاحتلال الإسرائيلي، لكن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بالمفاوضات التي ستكون شاملة والتي ستدار على مسارين ـ المسار الفلسطيني، والمسار العربي.

٢ ـ ستتمثل الأمم المتحدة بمراقب. وسوف تسجل الاتفاقيات لدى سكرتارية الأمم المتحدة ويتم إعلام مجلس الأمن بها. ومادامت **الإجراءات** مستمرة فإن الولايات المتحدة لن تؤيد أي **إجراءات** أخرى في الأمم المتحدة.

٣ ـ يمكن الفلسطينيين أن يختاروا وفدهم. ومع أن الولايات المتحدة تقول إنّها لن تسعى إلى تقرير من سيمثل الفلسطينيين فإنها تشترط أن يكون أعضاء الوفد من المقيمين في الأراضي المحتلة الذين قبلوا بمفهوم المسارين، على مراحل، والذين يريدون أن يعيشوا بسلام مع إسرائيل. ولن يجبر أي فريق على أن يجلس مع أحد.

٤ ـ أبداً لن يعاد تقسيم القدس. وإن وضعها النهائي سوف يقرر عبر المفاوضات. وإن الولايات المتحدة لن تعترف بضم القدس الشرقية أو توسيع حدودها البلدية. وسوف يستثنى فلسطينيو القدس من الوفد، لكن الفلسطينيين المقيمين في الأردن ممن لهم صلة بعائلة مقدسية محترمة قد يكونون جديرين بالاشتراك مع الوفد الأردني. الفلسطينيون في القدس الشرقية سيتمكنون من التصويت في الانتخابات لسلطة الحكومة الذاتية. ويمكن هؤلاء، هم، وفلسطينيو الشتات أن يتفاوضوا على الوضع النهائي».

إن أوجه الشبه بين المعايير الأمريكية وبين شروط إسرائيل صارخة فعلاً،

وتعكس التبني التدريجي للمنظور الإسرائيلي في رحلات بيكر المكوكية.

ولعل أهم ما تجاهلته دبلوماسية بيكر من قضايا قانونية وأخلاقية هو الأذى الذي أصاب الفلسطينيين في تحد صارخ لميثاق جنيف الرابع الخاص بحماية المدنيين في زمن الحرب.

إن قرار مجلس الأمن ٦٨١ أعلن، وبإجماع كامل، أن ميثاق جنيف يحمي الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من أن يُكرَهوا على اتفاقية مخالفة للشرعية. إنّها تحميهم من التخلي عن الحقوق التي ضمنها لهم ميثاق جنيف، وحرّم كلّ ما تفعله إسرائيل لفرض سيادة الأمر الواقع. ولا شكّ في أن مثالب اتفاقية مدريد والتعمية المتعمدة لدبلوماسية بيكر هي التي حالت بين الأفرقاء وبين إحراز أي نوع من أنواع التقدّم اللازم للإنجاز في الموعد المحدد.

إن اليمين الذي كان يحكم إسرائيل، حينئذ، رأى في كلّ ما جرى في مدريد فرصة لتضييع المزيد من السنين التي سيزداد فيها عدد المهاجرين من اليهود السوفيات وتتوسع فيها المستوطنات، وبذلك تطبق فيها إسرائيل الخناق على أي سلام ممكن في مقابل الأرض. ولم يخف شامير ذلك، بل أعلنه صراحة:

«هذه الهجرات الجماعية تهدف إلى تحقيق إسرائيل الكبرى.. سوف تجعل إسرائيل أكبر، وأفضل.. فعلى مدى السنوات الخمس (المقبلة) لن تستطيع أن تعرف هذا البلد. كلّ شيء سيتغير. كلّ شيء سيصبح أكبر. وإن أعظم العرب قوة من حولنا سيصابون بحال من اليأس والهلع لأنهم لن يستطيعوا أن يوقفوا التدفق الطبيعي لليهود إلى هذه البلاد»[٤٢].

ليس غريباً أو مفاجئاً إذاً أن **عملية** مدريد راوحت مكانها بعد إحدى عشرة جولة من المباحثات في واشنطن وروما وموسكو، بينما مضت إسرائيل، بِكُلّ عناد، في بناء المستوطنات محبطة بذلك أي أمل في تسوية حول الأرض. لقد كانت للفلسطينيين طريقاً من دون أفق، بل لعلها كانت طريقاً أعمى محفوفاً بالمزيد من الأخطار. فقد أرجئت كلّ القضايا الجوهرية كالحدود، واللاجئين، والقدس، بل قضية الاحتلال نفسه، كما تكرر ذلك بعد سنتين في أوسلو. لكن الحكم الذاتي، وهو الاهتمام الوحيد لهذه المفاوضات، كان للفلسطينيين على المدى القريب والملحّ مَعبَراً ضرورياً إلى الاستقلال.

---

(٤٢) **معاريف**، ٢٦/ ٦/ ١٩٩٢؛ **يديعوت أحرونوت**، ٢٢/ ٦/ ١٩٩٢، و Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York: W.W. Norton, 2000).

أما إسرائيل فقد استبعدت الاستقلال واعتبرت الحكم الذاتي مجرد اسم ألطف للاحتلال. وفعلاً لم تدع إسرائيل نفسها مجالاً للشك في هذه الاستراتيجية حين قدمت خطتها في جولة المفاوضات التي عقدت في واشنطن آذار/ مارس ١٩٩٢ بعنوان: «أفكار لتعايش سلمي في الأراضي خلال المرحلة الانتقالية». وقد بدت حيثيات هذه الخطّة على وفاق كامل مع المعيار الذي وضعه نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١: «أقصى الأمن لإسرائيل وأقل تدخل في الحياة الفلسطينية».

إن نصّ الخطّة لم يدع مجالاً للشك في أن مفهوم الأمن الإسرائيلي سيفرغ السلطة الفلسطينية المركزية من معناها، وسيقضم كلّ ما لم يُقضم بعد من الأراضي، وسيحرم الفلسطينيين من أي استقلال اقتصادي، ويعطل أية فعالية للسلطة التشريعية أو القضائية، ناهيك بالاستقلال أو الدفاع، أو الشؤون الخارجية، أو الموارد الطبيعية. أما «التدخل الأقل في الحياة الفلسطينية» فإنه سيرفع عن إسرائيل عبء البلديات المتشظية، وسيحشر الفلسطينيين على ٥ في المئة من فلسطين التاريخية ـ ما يقارب مساحة الأرض التي كان يملكها اليهود عشية تأسيس دولة إسرائيل.

غيّرت النتائج الدرامية لحرب الخليج ميزان القوى في المنطقة تغييراً جذرياً مما جعل من المستحيل على الفلسطينيين أن يحققوا أقل أهدافهم وأبسطها في ظلّ رعاية الدبلوماسية الأمريكية. إنّها الحقيقة المرة التي أحالت جولة المباحثات في واشنطن إلى طاحونة بلا طحين. وقد استمرت هذه الحال من العقم الدبلوماسي حتّى أوسلو (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣) حيث لاح بصيص خُلَّب من الضوء في نهاية النفق، سرعان ما انطفأ.

الفصل السادس

الإمعان في تهميش القضية الفلسطينية: ما بعد أوسلو

أولاً: مصافحة تاريخية

في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، استضاف الرئيس بيل كلينتون كُلاً من ياسر عرفات وإسحق رابين وأقام لهما احتفالاً مشهوداً نظمه البيت الأبيض للتوقيع على **إعلان المبادئ**[١] أو ما يعرف باتفاقيات أوسلو، وهي اتفاقيات أُعِدّت في سياق الهيمنة الأمريكية على **الشرق الأوسط** التي تسارعت وتعاظمت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والتدمير الهائل الذي ألحقته الولايات المتحدة وحلفاؤها العرب بالعراق في حرب الخليج. وعلى الرغم من كلّ ألقاب الفخفخة التي أضفيت على هذه الاتفاقيات والادّعاء بأنها إنجاز هائل على طريق السلام، فإنها، عملياً، كانت تمثل استسلام منظمة التحرير للولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل.

كان عرفات ومنظمة التحرير ـ وهما في وضع ضعيف لا يحسدان عليه ـ يواجهان إدارة جديدة باركت ودعمت الحصار الخانق الذي فرضته إسرائيل على الأراضي المحتلة، والقصف الشديد للبنان، والترحيل لـ ٤١٣ شخصاً من أنصار حماس، من دون مراعاة لأي اعتبار. والواقع أن موافقة عرفات على اتفاقيات أوسلو لم تكن إلا ثمرة من ثمار **إعلان المبادئ** لوزير الخارجية وارن كريستوفر (٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٣) الذي تنكر لسياسة أمريكية قديمة العهد، إذ تضمن مثلاً أن الضفة الغربية وغزة أراض **متنازع عليها** بدلاً من **محتلة**، وأشار إلى **نقل السلطة** على البشر وليس على الأرض. أما عرفات فيبدو أنه كان يريد إنقاذ ما يستطيع إنقاذه من فتات.

خلقت اتفاقيات أوسلو تغييراً جذرياً في المسرح السياسي الذي ظلّ قرابة عشرين سنة يلهث وراء تسوية دبلوماسية. كان من المفترض بـ **إعلان المبادئ** و**الاعتراف المتبادل** اللذين تمّ التوقيع عليهما في كرنفال من البهجة والنشوة العارمة أن يشكّلا منعطفاً حاداً في الصراع العربي الإسرائيلي[٢]. ولطالما اعتبرت تلك

---

(١) ظهرت مسودة اتفاقية الحكم الذاتي بين منظمة التحرير وإسرائيل في: *New York Times*, 14/9/1993.

(٢) نشرت الرسائل المتبادلة بين عرفات ورابين في: *New York Times*, 1/9/1993.

المصافحة بِقَرف بين عرفات ورابين فاتحةً لفصل جديد ينبلج منه فجر التعايش السلمي.

لقد ذهب بعض المتحمسين الغيارى إلى أن فقراتٍ كتلك التي تتحدث عن **وحدة أراضي** الضفة الغربية وغزة (البند الرابع) تتضمن وعداً ذا دلالة عظيمة، ينسجم مع التطلعات الفلسطينية، وقد تجاهلوا أن مثل هذه **الوحدة** هي مجموعة من محابس مطوقة من كلّ أطرافها بمستوطنات إسرائيلية دائمة ومحاصرة بالبنى التحتية لهذه المستوطنات. وبعض المتحمسين المتفائلين الآخرين هللوا للبند الثاني الذي جاء فيه «أن المرحلة الانتقالية للحكومة الذاتية المؤقتة سوف تؤدي إلى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨». وقد تجاهل هؤلاء أيضاً الموقف الإسرائيلي المعروف لدى القاصي والداني بأن إسرائيل أوفت بالتزاماتها تجاه القرار ٢٤٢ بعد كامب ديفيد، عندما انسحبت من سيناء.

ولفهم الاتفاقية، لا بُدَّ من وضعها في سياقها الصحيح، فهذا سيساعدنا على الإجابة عن السؤال: لماذا تمّ التوصل إلى هذه الاتفاقية في أوسلو بعيداً عن الأضواء ووسط أجواء من السرية التامة، ولماذا تمّ ذلك بعد أكثر من عشرين سنة من النشاط السياسي العقيم وبعد ٢٢ شهراً من المأزق الخانق الذي واجهته **إجراءات** مدريد؟ أما السؤال الآخر فهو: إلى أي حدّ ابتعدت هذه الاتفاقية عن الحالة الراهنة.

ثانياً: السياق

لعل المدخل الرئيس إلى سياق هذه الاتفاقية بين إسرائيل ومنظمة التحرير هو الواقع السياسي الجديد الذي فرض نفسه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتدمير العراق، وهو ما مكّن الولايات المتحدة من تسنم سدة القوة الإمبريالية التي لا تُنازع في الشرق الأوسط. كانت بداية عهد جديد ونظام عالمي وحيد القطب عسكرياً. في غياب الردع فجأة، على الصعيدين الإقليمي والدولي، خلا الجو للولايات المتحدة وإسرائيل اللتين وجدتا نفسيهما مطلقتي الأيدي لا رادع لهما.

هذا هو السياق المنظور الذي أدى إلى **استسلام** منظمة التحرير في مفاوضات مدريد، وواشنطن، وأوسلو.

على مدى ٢٢ شهراً من المفاوضات (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١ ـ آب/ أغسطس ١٩٩٣)، كان الشارع الفلسطيني يتساءل ما إذا كانت هذه المفاوضات ستؤدي إلى استقلال حقيقي أو إلى كيان مهلهل من الجيوب المعزولة. إن مشاركة

الفلسطينيين في مؤتمر مدريد وبالشروط التي فرضت إسرائيل معظمها (محادثات ثنائية، تدبيرات مؤقتة، عزل الأمم المتحدة، والقطبية الدبلوماسية للولايات المتحدة)، كانت اعترافاً بالواقع المرّ الذي ساد ما بعد حرب الخليج ونهاية الحرب الباردة. وقد كان متوقعاً، نتيجة لذلك، أن يقدموا تنازلات جوهرية تعكس ضعفهم في ميزان القوى الجديد إقليمياً ودولياً.

لم تكن نظرة كلّ من واشنطن وتل أبيب مختلفتين جداً. لقد تميز بوش وبيكر شيئاً ما عن إسرائيل، في تحديد المعنى الحق لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، ولمفهوم الأرض مقابل السلام، ولمسألة المستوطنات الاستعمارية، ولوضع القدس. لكن النفوذ الاستراتيجي الأمريكي، معززاً بغياب أي ضغط عربي على واشنطن، قضيا على كلّ أمل في أن تتقدم الولايات المتحدة بأية اقتراحات لردم الهوة الدبلوماسية الفاصلة بين العرب والإسرائيليين.

لقد كان الخلاف يتركز في ما يتركز على مسائل مثل: هل الأراضي المحتلة **محتلة** أم **متنازع عليها**؟ وهل للحكم الذاتي الفلسطيني أي معنى جغرافي؟ هل يقتصر على البشر أم يشمل الأرض؟ وهل شرعيته مستمدة من إرادة الشعب الفلسطيني، أم هل سلطة الاحتلال غير الشرعية أصلاً هي التي تجود بها وتحددها؟ هل ستستمر إسرائيل في استثناء القدس من التفاوض خلال المرحلة الانتقالية؟ وفي النهاية: ما الذي ينتظر الفلسطينيين بعد هذه المرحلة الانتقالية؟

لقد شكّلت مفاوضات مدريد منعطفاً جدياً في النزاع العربي الإسرائيلي، إذ لم تضطر العرب إلى قبول إسرائيل واعتبارها أمراً واقعاً فحسب، بل اضطرتهم إلى الاعتراف بشرعية الدولة الإسرائيلية، قبل أن تعترف باحتلال أراضيهم اعترافاً واضحاً لم تعلنه حتّى اليوم. إن هذه المسألة القانونية المهمة التي نتطرق إليها هي أن إسرائيل ما دامت ترفض الاعتراف بأنها دولة محتلة بِكُلّ ما يعني ذلك في القانون الدولي، فإنها تستطيع أن ترمي كلّ اتفاقية خاصة بالانسحاب أو بالأمن أو بالسيادة أو بحقوق الإنسان في سلة المهملات.

إن إسرائيل، من دون أن تعترف بأنها دولة محتلة، ستستمر في تجاهل مسؤوليتها عن البشر الذين تحتل أراضيهم، وستضرب بميثاق جنيف (١٩٤٧) عرض الحائط كما دأبت على ذلك منذ ١٩٦٧.

لقد أكد قرار مجلس الأمن ٦٨١ الذي اتُّخذ بالإجماع وجوب تطبيق ميثاق جنيف على الأراضي المحتلة. والميثاق يحمي الفلسطينيين من إكراههم على اتفاقية غير قانونية،

اتفاقية تنتهك حقوقهم[٣]، كما إنه يحول دون التنكر لهذه الحقوق، ويحول ـ فوق ذلك كلّه ـ دون أن تفرض إسرائيل سيادتها أمراً واقعاً. وكانت الولايات المتحدة نفسها قد اعترفت بصلاحية هذا الميثاق وأهمية تطبيقه. ففي تقريرها عن حقوق الإنسان *(Country Report on Human Rights Practices)* لعام ١٩٨٧، اعترفت بصلاحية هذا الميثاق وأهمية تطبيقه هو وميثاق لاهاي لعام ١٩٠٧ على الاحتلال الإسرائيلي. وكذلك فعلت رسالة الضمانات التي كتبها بيكر، وإن كان ذلك لمجرد ترطيب الأجواء.

مع وصول بيل كلينتون إلى البيت الأبيض، انهارت كلّ آمال التسوية في الإطار الذي تحدد في مدريد. وهنا تداخلت مصالح عرفات ورابين بعضها ببعض، فقد بدا لهما أن المقاومة الإسلامية تهددهما معاً. ولم يعد خافياً أن عرفات ومنظمته كليهما يفقدان صلاحيتهما شيئاً فشيئاً. كانت الانتفاضة قد عوّمته بعد إخراجه من لبنان في ١٩٨٢، وهاهو يتطلع الآن إلى **عوّامة** جديدة.

إن التآكل الذي أصاب زعامته وفقدان الصلاحية الذي عاناه، هو والمنظمة، كلّ ذلك تفاقم مع تزايد أهمية مفاوضي الضفة الغربية وغزة الذين اعتمدتهم **إجراءات مدريد** لمفاوضات واشنطن. وبينما كان حيدر عبد الشافي يترأس الوفد الفلسطيني إلى وزارة الخارجية، وكانت حنان عشراوي تشرح الموقف الفلسطيني للصحافة والإعلام بانتظام، كان نبيل شعث، ممثل عرفات، يجري من فندقه في واشنطن، اتصالات مستمرة مع رئيسه في تونس.

لقد أحدث مسار أوسلو تغييراً دراميّاً حين قدم لعرفات عرضاً مغرياً يسمح له بخوض المفاوضات شخصياً بدلاً من أن يمثله آخرون. كان اندفاعه إلى أوسلو مشحوناً بأزمات خانقة واجهت قيادته: أزمات مالية، وأزمات سلطوية على علاقة بالفساد المستشري فيه وحوله. أما الولايات المتحدة وإسرائيل فكانتا أكثر من راغبتين في التنازل عن اعتراضاتهما التقليدية. فجأة، لم يعد **الإرهاب** عائقاً حائلاً، وصارت الطريق إلى أوسلو سالكة آمنة.

ومنذ أن تأكد لعرفات وجود عدد كبير من الصهاينة في حملة كلينتون الانتخابية، ثمّ في إدارته، أجرى حساباته، وبادر إلى تأمين ولايته، ولو كان ذلك على حساب الحقوق الوطنية الفلسطينية. كانت كلّ الخيارات أمامه مُرة، فإما أن يخوض **عملية السلام**، وإمّا أن يخاطر بأن يتجاوزه القطار ويمضي من دونه. كان الطريق إلى أوسلو يتضمن دوراً واعترافاً شكلياً ـ وليس جوهرياً ـ بمنظمة التحرير. ومع ذلك فإن عرفات

---

(٣) *Jerusalem Post*, 13/1/1991.

الذي بدا أنه تخلف عن حافلة بيكر، لم يشأ أن يتركه قطار كلينتون على الرصيف.

ثالثاً: أول امتحان إسرائيلي لكلينتون: الترحيل الجماعي

ما إن دشنت إدارة كلينتون ولايتها في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، حتّى واجهها رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين بامتحان عسير يتضمن ثلاثة إجراءات تصعيدية، لم تتردد واشنطن لحظة عن مباركتها: إن طرد ٤١٣ فلسطينياً إلى لبنان في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، تعسفاً واستهتاراً بِكُلّ المعايير والقيم، تطلّب من واشنطن حماية إسرائيل في مجلس الأمن من عقاب محتم. ثمّ إن الحصار الذي فرضته إسرائيل على الأراضي المحتلة في آذار/ مارس ١٩٩٣، وتقطيع أوصالها إلى أربعة جيوب تعاني ضائقة اقتصادية شديدة، لم يستأهل مجرد إشارة ممن نصّب نفسه حَكَماً، وأبدى اهتماماً شديداً بضرورة **بناء الثقة** بين الطرفين.

لقد تمثلت ثالثة الأثافي بقصف لبنان في تموز/ يوليو ١٩٩٣ بهدف تفريغ الجنوب اللبناني من سكانه. وقد أدى هذا القصف إلى وقوع عدد كبير من الضحايا بين المدنيين وتدمير ما يقارب من سبعين قرية. وبذلك دللت إسرائيل على مدى ثقتها بسلبية سلوك **الوسيط الأمين**.

كان رابين على علم بالنسبة العالية من الإسرائيليين الذين أيدوا الترحيل، (وقد بلغت ٧٨ في المئة)، لهذا فقد ردّ على النقد اللاذع الذي وجهه إليه معارضون يمينيون في الكنيست، فقال لمراسل الإذاعة البريطانية (٨ شباط/ فبراير ١٩٩٣):

«كنا نعلم إننا نقوم بحركة غير مسبوقة. أي حكومة (من حكومات إسرائيل السابقة) كانت مستعدة لطرد، أو نقل مؤقت لخمسة وعشرين شخصاً، ناهيك بـ ٤٠٠؟ لقد شعرت وقتها بحاجة إلى أن أوجه خبطة قوية قاسية ضدّ حماس لم يفعلها أحد قبلي. وقد حققتُ ذلك، سواء كان هذا العدد ٣٠٠ أو ٤٠٠»[٤].

وبالطبع، لم يخف هذا التصريح عقلية الحصار التي كان رابين قبل سبعة أشهر قد طالب الإسرائيليين بمساعدته على تجاوزها عند تسلمه رئاسة الوزارة «علينا أن نتغلب على الشعور بالعزلة، هذا الشعور الذي استعبدنا قرابة نصف قرن» (تموز/ يوليو ١٩٩٢). وهي تعكس كذلك مفهوماً نشازاً عن حجم القصاص، فقد ألقى رابين على جناح السرعة أربعمئة فلسطيني على حدود لبنان في جرود الجبال وقسوة الشتاء انتقاماً لمقتل أربعة من جنود الاحتلال الإسرائيلي.

---

(٤) *Washington Post*, 9/2/1993.

وأسوأ من ذلك أن نسبة قتل الفلسطينيين ارتفعت في الأشهر الستة الأولى من حكمه. إن المنظمة الإسرائيلية لحقوق الإنسان **بتسيلم** قالت: «إن قوى الأمن قتلت ٧٦ فلسطينياً بين آب/ أغسطس ١٩٩٢ وكانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، علماً أن عدد القتلى في الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٢ كان ٦٣. أما عدد الأطفال الذين قتلوا فارتفع في هذه الفترة من ستة إلى ١٧»[٥]. وقد أطنبت صحيفة **هيوستن كرونيكل** *(Houston Chronicle)* في الحديث عن ردّة فعل العالم لو حصلت مثل هذه الفظاعات للإسرائيليين فقالت:

«ماذا كان سيحدث لو أن الفلسطينيين احتجزوا ٤١٥ إسرائيلياً رهائن لمدّة شهر في البرد وعراء الجرود ليس معهم إلا خيام؟ ماذا كانت إسرائيل ستفعل لو أن الفلسطينيين احتجزوا رهائنهم في الأعياد وقالوا إنّهم لن يسمحوا لهم بالعودة إلى بيوتهم حتّى يوافقوا على إنهاء احتلالهم للأراضي العربية؟ ماذا كان سيفعل هؤلاء الناشطون في مجال حقوق الإنسان من واشنطن إلى لندن إذا لم يقدم أحد من هؤلاء الرهائن إلى محكمة ما قبل ترحيله من أرضه وإلقائه في البرد؟ ماذا كانت الصحف ستقول لو أن هؤلاء الرهائن أُمطِروا بوابل من الثلج ونيران الأسلحة»[٦]؟

ولا شكّ في أن إلقاء القبض على ١٦٠٠ فلسطيني، والإسراع بطرد ٤١٣ منهم إلى حدود لبنان معصوبي العيون، مكبلين بالأصفاد، تعسفاً واستهتاراً بِكُلّ المعايير والقيم، وقبل اتهامهم بأية تهمة، هو أمر منذر بسوء. لكن الفعل نفسه يقدم وجهاً آخر من وجوه سياسة الترحيل الإسرائيلية، الهدف منه هو تسجيل سابقة في الحرب السكانية التي تشنها إسرائيل على الفلسطينيين.

صحيح أن عام ١٩٤٨ و١٩٦٧ شهدا طرداً جماعياً مارسته إسرائيل تحت مظلة **النزاع المسلح**، ومارست مثله بيروقراطياً ما بين ١٩٨٩ و١٩٩٠، متعللة **بالإقامة غير الشرعية**، لكن ما جرى في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ كان أول طرد جماعي يتحجج بالأمن. وكان إسحق رابين رئيس الوزراء (ووزير الدفاع أيضاً) قد أصدر في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ تخويلاً (رقم ٩٧) يعطي القادة العسكريين في الأراضي المحتلة الحق بطرد **المحرّضين**، كما إنه أعدّ الآلية **القانونية** اللازمة للطرد بالتزامن مع إصدار الأمر العسكري ١٠٨٦. بذلك طُرد هؤلاء الفلسطينيون وفقاً لهذا التشريع الجديد الذي هو في النهاية تعديل لحكم سابق كان يسمح للمطرودين بالاستئناف أمام لجنة عسكرية ثمّ أمام المحكمة العليا. والواقع أن مثل هذا

---

(٥) Agence France Press (AFP), 8 February 1993.

(٦) *Houston Chronicle*, 7/2/1993.

الاستئناف لم ينجح أبداً فالمحكمة العليا لم تردّ للحكومة أي أمر طرد.

كان إسحق رابين يبحث عن آفاق جديدة لسياسة **مزيد من الأرض، وقليل من السكان**، فهو مخضرم محنّك في مثل هذه المناورات. إنّه هو الذي اقتلع ٥٥ ألف مواطن فلسطيني من سكان الرملة واللد في ١٩٤٨ (وهو جزء بسيط من المهجّرين الفلسطينيين الذين بلغ عددهم يومها ٨٠٠ ألف، وتحولوا جميعاً إلى لاجئين)، وهو الذي كان رئيس أركان الجيش في حرب ١٩٦٧ عندما طرد ٣٠٠ ألف فلسطيني إلى الأردن. وبالطبع، ليس هناك من يماري في أن الحصيلة النهائية لسياسة الطرد والتهجير القسري عضت بأنيابها على مستقبل الفلسطينيين.

رابعاً: تواطؤ الولايات المتحدة مع سياسة الطرد

إن طرد ٤١٣ فلسطينياً إلى حدود لبنان في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ هو الذي منح الرئيس كلينتون أول سانحة للشروع بسياسته في الشرق الأوسط. أما رابين فقد ضرب الحديد حامياً بالإعلان عن نجاحه في عقد صفقة مع إدارة كلينتون (١ شباط/فبراير ١٩٩٣). لقد أعلنت واشنطن، استناداً إلى **اتفاقية** وصفها وزير الخارجية كريستوفر بأنها **تسوية**، أنها ستحمي إسرائيل من عقوبات وشيكة سيفرضها مجلس الأمن، وذلك لقاءَ سماح إسرائيل بعودة ١٠١ من المبعدين فوراً، وإبقاء ٢٩٥ منهم في المنفى لمدّة سنة[٧]. وقد أكد ذلك يوسي سريد (Yossi Sarid)، الذي كان يمثل في حكومة رابين حزب ميرتز المنسوب إلى الاعتدال فقال:

«حصلنا على دعم كامل من الولايات المتحدة. لقد أُبعد شبح العقوبات عنا وزال الخوف منه»[٨].

لم تكن ردّة فعل سريد، في الواقع، إلا تعبيراً عن الشعور السائد في إسرائيل أواخر ١٩٩٣. لقد كتبت إلاين سيولينو (Elaine Sciolino) في **النيويورك تايمز**: «إنه على الرغم من تصويت الولايات المتحدة في مجلس الأمن على ضرورة عودة المطرودين فوراً، لم يتطرق السيد كلينتون ولا السيد كريستوفر إلى هذا المطلب مرة ثانية عندما تحدث كلّ منهما إلى السيد رابين هاتفياً في الأسبوع الماضي، كما قال مسؤولون إسرائيليون»[٩].

---

(٧) Clyde Haberman, «Deportees' Return Defended by Rabin,» *New York Times*, 4/2/1993.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) *New York Times*, 29/1/1993.

لقد نجحت إدارة كلينتون كذلك في كبح، أو نسف كثير من الجهود التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة التحرير لفرض عقوبات ما على إسرائيل. وفعلاً، ما إن أعلن كريستوفر عن الاتفاقية مع الإسرائيليين قائلاً إن خطوة إسرائيل (السماح بعودة بعض المبعدين) يجب أن تنهي تدخل الأمم المتحدة في القضية، وتعهد بأن الولايات المتحدة «سوف تحول دون أي قرار ذي دلالة عملية ضدّ إسرائيل في المحافل الدولية» حتّى وصف رابين هذه الاتفاقية بأنها «صفقة لها شكل الحزمة»، وأكد أنها صانت «قدرتنا على نقل مئات من المحرضين والقادة والمنظّمين لفترة محدودة»(١٠). طبعاً، لم تبتهج إدارة الرئيس كلينتون بأن **يتهمها** رابين بالتواطؤ لكن أحداً من رسمييها لم يتنصل من هذا الوصمة.

لكن رابين الواثق من خضوع كلينتون وإدارته، أوغل أبعد ذلك في الإساءة إلى واشنطن حين تبجح متباهياً بأنه استطاع خداع الأمريكيين. وكانت وكالة الصحافة الفرنسية قد نشرت ما قاله رابين: «لقد عقدت صفقة عظيمة مع الأمريكيين». وعندما سئل عن رفض الفلسطينيين لهذه الصفقة أجاب:

«لم تعد هذه مشكلتي. إنّها الآن مشكلة كلينتون. فليقلع شوكه بيديه. إنني بحثت عن صفقة مع الأمريكيين وحصلت عليها. أما ردّة فعل الفلسطينيين المبعدين فلا تعنيني، وإنها لم تكن لتعنيني يوماً من الأيام»(١١).

إن نجاح رابين في أن يزج بإدارة كلينتون في البُعد الجديد لسياسة الإبعاد والترحيل الإسرائيلية سابقة لم تعرف من قبل. هذا لا يعني أن إدارتَي الرئيس ريغان وبوش كانتا تسعيان وراء السلام والعدل. أبداً، فَكُلّ ما كانتا ملتزمتين به هو الاكتفاء بالقول إن مبدأ الطرد من الأراضي المحتلة غير شرعي. إن تنكر الولايات المتحدة لهذا المبدإ الذي **اتفق** رابين وكريستوفر على تجاوزه في١ شباط/ فبراير شباط هو الذي يفسر البهجة العارمة التي انتابت رابين.

إن هذه الخطوة الأولى التي خطتها إدارة كلينتون في الشرق الأوسط لا تكشف عن سلوك تواطئي مع إسرائيل وحسب، بل تكشف أيضاً عن قطيعة مع القانون الدولي الذي ابتذلوه وحوّلوه إلى صنم معبود في نزاعهم مع العراق.

كانت الحكومة الأمريكية قد عبّرت عن لا شرعية الطرد ما لا يقل عن مرتين خلال العام ١٩٩٢. من ذلك أن السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة توماس بيكرنغ

---

(١٠) Haberman, Ibid.

(١١) AFP, 7 February 1993.1

(Thomas Pickering)، أثناء تصويته لصالح قرار مجلس الأمن ٧٢٦ (٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢)، قال:

«إن الولايات المتحدة تعتقد أن إبعاد أفراد من الأراضي المحتلة هو خرق للمادة ٤٩ من ميثاق جنيف.. فأي متهمين بأعمال خاطئة يجب محاكمتهم محاكمة عادلة استناداً إلى دليل»[١٢].

ثمّ أكد وزير الخارجية لورنس إيغلبيرغر في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ على أن الإبعاد خرق لميثاق جنيف الرابع (١٩٤٩) وأن المادة ٤٩ تحرّم تحريماً مطلقاً «أي نقل تعسفي أو إبعاد للأفراد أو الجماعات. مهما كانت الدوافع».

كانت منظمة هيومان رايتس ووتش (Human Rights Watch) قد ذكّرت الوزيرَ وارن كريستوفر بأن عقاب الإبعاد الجماعي محرّم بموجب المادة ٣٣ من ميثاق جنيف لعام ١٩٤٩، إذ (يعتبر **خرقاً خطيراً**)، ويعد من جرائم الحرب التي يعاقب عليها بموجب المادة ١٤٧ من هذا الميثاق[١٣]. وفضلاً عن كلّ هذا فإن المادة ١٤٦ ترتب واجبات معينة على الدول المشاركة في هذا الميثاق، لقطع دابر الخروقات الخطيرة، وذلك بمعاقبة مرتكبيها.

وفي ضوء ما تقرره هذه المادة، تتضح خطورة **الصفقة** المعقودة بين إسرائيل والولايات المتحدة في الأول من شباط/ فبراير ١٩٩٣، فالولايات المتحدة دولة مشاركة في ميثاق جنيف وهي بالتالي متورطة في عمل مخالف للقانون.

وخلافاً لادعاء كريستوفر بأن إعادة ١٠١ من أصل ٤٠٠ مبعد فلسطيني «يتطابق مع قرار مجلس الأمن ٧٩٩»، فإن ذلك القرار لم يتحدث عن إعفاء أو استثناء مبعد من دون آخر. إنّه لم يستحدث إبعاداً مرخّصاً، أو جزئياً، أو مؤقتاً يشمل ما تضمنته الصفقة من إجراء أعرج يزعم كريستوفر أنه إجراء كاف «يجعل من تحويل القضية إلى مجلس الأمن لاتخاذ خطوات إضافية عملاً غير ضروري»، فالقرار طالب بإعادة كلّ المبعدين فوراً. ثمّ إن تحريم الإبعاد بموجب القانون الدولي هو تحريم مطلق وغير مشروط.

هذا يعني أن قطيعة إدارة كلينتون مع القانون الدولي، ومع السياسة الأمريكية المرعية الإجراء تكاد تكون مكافأة لإسرائيل على انتهاكاتها القانون الدولي.

---

(١٢) نص قرار مجلس الأمن في: *Journal of Palestine Studies*, vol. 21, no. 3 (Spring 1992), p. 184.

(١٣) رسالة إلى وارن كريستوفر موقعة من قبل أرييه نيئير (Aryeh Neier) المدير التنفيذي لمنظمة هيومان رايتس ووتش وباتريشيا دريان (Patricia Derian) عضو إدارة ميدل إيست واتش (Middle East Watch) بتاريخ ٤ شباط/ فبراير ١٩٩٣.

في هذا السياق، بدأ عرفات يرى أن المفاوضات لن تصطدم بالعناد الإسرائيلي، وحسب، بل ستواجه سياسة أمريكية تتأسرل باطّراد، فإذا كانت الولايات المتحدة غير راغبة في تطبيق القرار ٧٩٩، فكيف ستساعد على تطبيق القرار ٢٤٢؟ لقد أقض مضجعه هذا السؤال وقاده إلى الإذعان.

خامساً: تعبيد الطريق إلى أوسلو

لعل الحافز الأقوى وراء الإقدام على المحادثات السرية في أوسلو هو القرار الحاسم الذي اتخذته إدارة كلينتون بردم الهوة الفاصلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين للخروج من المأزق ـ الأمر الذي تورّع بوش (الأب) ووزير خارجيته بيكر عن الإقدام عليه. أما المفاوضات التي بدأت في واشنطن بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد مؤتمر مدريد، فلم ينتج عنها شيء بعد إحدى عشرة جولة استمرت ٢٢ شهراً. وكان الوزير كريستوفر قد اقترح **إعلان مبادئ** (أعلن عنه في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٣) تضمن ثلاثة عناصر تدعم الموقف الإسرائيلي:

أولها القول بأن الضفة الغربية وغزة أراض متنازع عليها وليست محتلة.

و**ثانيها** الغياب المريب لأي إشارة إلى تبادل **الأرض مقابل السلام** أو للانسحاب الإسرائيلي أو حتّى لإعادة الانتشار، ما يعني أن لإسرائيل حقاً في الأرض كحق الفلسطينيين.

و**ثالثها** مطالبة الأمريكيين بأن يوافق الفلسطينيون مسبقاً على إبقاء كلّ القضايا المتعلّقة بالسيادة خارج نطاق التفاوض في المرحلة الانتقالية. وبهذا تأجل كلّ ما يتعلق بوضع القدس والأرض وتوسيع المستوطنات إلى أجل غير مسمّى من السنين[١٤].

ونظراً إلى إصرار الورقة الأمريكية على استبعاد مسألة الأرض وطبيعة السلطة فقد تركزت المفاوضات حول السلطة على البشر، وليس على الأراضي، بعد أن اختزل وضع البشر (الشعب الفلسطيني) إلى ما يشبه **السكان** أو **الأقلية** ولم يعودوا شعباً ذا حقوق وطنية.

هذه القطيعة الواضحة التي أرستها السياسة الأمريكية (في عهد كلينتون) والتي أعادت صياغة إطار مدريد ومضمون رسالة الضمانات، كانت من أهم الأسباب الموجبة لاتفاقية ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

---

(١٤) *Mideast Mirror* (5 July 1993).

لقد شكلت اتفاقيات أوسلو منعطفاً حاداً في مسار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فلأول مرة في التاريخ، توافق قيادة فلسطينية على تسوية تتجاهل الاحتلال ولا تتطرق إليه من قريب أو بعيد، بل إنّها لم تمانع في تحويل كلّ القضايا العالقة إلى مسائل قابلة للنقاش في فترة لاحقة تمتد من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات. وفعلاً فقد أحبطت هذه الاتفاقيات الأمل في مستقبل أفضل لأسباب كثيرة منها:

أولاً، أن هناك نقصاً وخللاً مريبين في مبادئ هذه **الاتفاقية للعمل على اتفاقية**. وعلى نقيض ما جاء في كثير من التصريحات الصحافية التي قالت: «إن الشيطان يكمن في التفاصيل» فإن العلة الأساسية ليست في غياب التفاصيل بل في التخلي عن المبادئ.

إن نصّ الاتفاقية لا يشير أبداً إلى الاحتلال، ولا إلى تبادل الأرض مقابل السلام، ولا إلى عدم شرعية اغتصاب أراضي الغير بالقوة، ولا إلى الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ثانياً، لم تكن هناك إشارة إلى **حقوق الإنسان** للفلسطينيين الذين هم في أمسّ الحاجة إليها والسهر عليها ووقف انتهاكاتها. لقد كان على الفلسطينيين خلال الفترة الانتقالية لـ **الحكم الذاتي** أن يواجهوا الاحتلال ويواجهوا الإدارة الفلسطينية. وفعلاً فقد أصبح معارضو الاتفاقية عرضة للعسف من كلّ جانب، لا سيّما أن هناك سلطتين رقيبتين وغياباً تاماً للمساءلة الفعالة الواضحة.

هذه الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان الفلسطيني صارت أكثر إلحاحاً وضرورة، لا بسبب انتهاكاتها من قبل رابين وكلينتون وحسب، بل أيضاً من قبل عرفات.

لقد اتّصل الرئيس كلينتون بالرئيس السوري حافظ الأسد (١٥ أيلول/ سبتمبر) وطلب منه إسكات الأصوات التي تنتقد الاتفاقية[١٥]. أما رابين فإن الشاهد التالي يكشف عن حقيقة استهتاره بحقوق الإنسان، وعن رغبته في أن يتولى عنه عرفات كلّ المهمات القذرة:

«أفضّل أن ينجح الفلسطينيون أنفسهم في التغلب على مشكلة حفظ النظام في غزة. إن الفلسطينيين يتمتعون بوضع أفضل مما كنا عليه لأنهم لن يسمحوا بأي استئناف إلى المحكمة العليا، ولن يتعرضوا لنقد منظمات حقوق الإنسان (الإسرائيلية) بل سيحولون دون وصولها إلى مكان الأحداث. إنّهم سيحكمون هناك

---

(١٥) «Report on Lebanon,» *Middle East Watch*, vol. 5 (September 1993), p. 2. 1

على طريقتهم الخاصة، وسيرفعون عن كاهل جنود الجيش الإسرائيلي ـ وهذا أمر مهم جداً ـ عبء القيام بهذه الأعمال»[١٦].

أما مسؤول الأمن في منظمة التحرير حَكَم بلعاوي، فأخبر التلفزيون الإسرائيلي أنهم سيسحقون المعارضة، معبّراً عن رغبته في القيام بما دعا إليه رابين. وكانت إسرائيل في حيثيات **إعلان المبادئ** قد اعترفت للفلسطينيين بالحقوق **الشرعية والسياسية** وليس بالحقوق **الوطنية** أو الحقوق الأخرى المذكورة في قرارات مجلس الأمن. وفي الرسائل المتبادلة، اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير ولم تعترف بالشعب الفلسطيني. ثمّ إن ما يسمّى بالاعتراف المتبادل لم يكن متماثلاً أو متناسقاً أو متبادلاً وكأنه يفترض في الفلسطينيين أنهم الطرف المذنب وعليهم أن يعتذروا عن مقاومتهم المشروعة للاحتلال المسلح. ليس هناك مثلاً أي ذكر للممارسات الإسرائيلية التي يمكن وصفها بجرائم دولة وفقاً لمحاكمات نورنمبرغ.

بالنسبة إلى قضية الانسحاب، نصَّ **إعلانُ المبادئ** على الانسحاب من غزة وأريحا فقط، بينما اقتصر الأمر في الضفة الغربية على **إعادة الانتشار** من المراكز السكانية الكثيفة، غير أن هذا الانسحاب الجزئي المحدود لم يعن بالطبع إلغاء الحكم العسكري. إن عدم اعتراف إسرائيل بصفة **المحتل** يعني أن حكمها العسكري ـ وفقاً للقانون الدولي ـ يتصرف في إطار السيادة، حتّى في غزة وأريحا.

قبل التوقيع على **إعلان المبادئ**، قدم كلّ من مردخاي غور رئيس الأركان الإسرائيلي، وإسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي تفسيراً للبنود المتعلّقة بالانسحاب وبإعادة الانتشار، وهو تفسير لا يحتمل أي لبس أو تأويل. فقد قال غور: «هذه إعادة انتشار وليست انسحاباً. وإن جيش الدفاع سيعود إلى هناك عند أي طارئ»[١٧]. أما تصريح رابين فكان أكثر تحديداً:

«إن قوى الجيش الإسرائيلي سيعاد انتشارها في مناطق لا يحددها أحد غيرنا، وليس كما حصل في اتفاقيات كامب ديفيد التي نصّت على انسحاب القوى الإسرائيلية المسلحة. إننا في هذه الاتفاقيات التي توصلنا إليها لم نقبل باستخدام تعبير **انسحاب قوى الجيش الإسرائيلي** إلا بالنسبة إلى غزة. أما بالنسبة إلى كُلّ المناطق الأخرى فإن التعبير الوحيد المستخدم هو **إعادة انتشار**»[١٨].

---

(١٦) **يديعوت أحرونوت**، ٧/ ٩/ ١٩٩٣.

(١٧) *New York Times*, 3/9/1993.1

(١٨) المصدر نفسه.

ثالثاً، كان واضحاً أن مرجع السلطة النهائي ومصدرها هو نظام الاحتلال. فالسلطة التشريعية التي أعطيت للمجلس الفلسطيني لا تتعدى المناطق الست في المادة السادسة من الملحق الثاني من **إعلان المبادئ**. وهذا لا يشمل المستوطنات الإسرائيلية وشبكة الطرقات التي تربط هذه المستوطنات بعضها ببعض كما تربطها بإسرائيل. كذلك فهي لا تشمل القدس والمناطق العسكرية. إن ما يسمّى بتفاهمات واتفاقيات محددة في البند السابع ـ ٥ من **إعلان المبادئ** عزّز احتكار إسرائيل المرجعيّةَ النهائية للسلطة: «إن انسحاب الحكم العسكري لن يعيق إسرائيل عن ممارسة السلطات والمسؤوليات التي لم تُحوَّل إلى المجلس». هذا المجلس الفلسطيني الغريب بين المجالس التشريعية، لا يسمح له بممارسة سلطات ومسؤوليات إلا في إطار ما سمح به إعلان المبادئ. إنّه يتمتع بسلطات غير مستمدة من الشعب الفلسطيني أو ممثليه، بل إنّها بِكُلّ صراحة سلطات **فوّضه** إياها نظام الاحتلال.

أما ما يسمّى بالحكم الذاتي الموصوف في **إعلان المبادئ** فإنه لا يتغير، ولا يعدّل إلا في مفاوضات الوضع النهائي. لهذا فإن الفلسطينيين غير مؤهلين لوضع دستور، أو سنّ قانون بقدر ما هم مطالبون بالتقيد بروح **إعلان المبادئ** ونصه. وقد أكد البند التاسع سريان الأوامر العسكرية الإسرائيلية والقوانين الأردنية المعمول بها في أعوام الاحتلال، ونصّ على عدم تعديلها إلا بموافقة إسرائيل والمجلس. وهذا ما أعطى إسرائيل حقّ النقض، وضَمِن لها سلطة فوق أية سلطة تشريعية فلسطينية.

ثمّ أعيد التشديد على هذه السلطة العليا لنظام الاحتلال لاحقاً في الاتفاقية المبرمة يوم ٤ أيار/ مايو ١٩٩٤ في القاهرة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل(١٩). صحيح أن اتفاقية القاهرة المعروفة أيضاً باسم **غزة ـ أريحا أولاً** مكنت منظمة التحرير من تشكيل جهاز حكم في غزة وأريحا معزز بجهاز أمن (شرطة) وتشريع. لكن ذلك لم يعنِ نهاية الاحتلال (على الرغم من اللغة الغامضة في البند السابع ـ ٥ من **إعلان المبادئ** والتي تقول: «بعد افتتاح المجلس، ستحل الإدارة المدنية، وستنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية»). وكان جويل سنجر (Joel Singer) (وهو أحد أبرز الذين صاغوا **إعلان المبادئ واتفاق القاهرة**) قد قال صراحة: «إن الكيان الفلسطيني لن يكون مستقلاً أو ذا سيادة، بل سيكون ـ من الناحية القانونية ـ تابعاً خاضعاً لسلطة الحكم العسكري الإسرائيلي»(٢٠).

---

(١٩) نص اتفاقية القاهرة بتاريخ ٤ أيار/ مايو ١٩٩٤ في: *Journal of Palestine Studies*, vol. 23, no. 4 (Summer 1994), pp. 118-126.

(٢٠) Joel Singer, «The Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangements: Some Legal Aspects,» *Justice* (February 1994), p. 6.

إن حرارة الاحتفال باتفاقيات أوسلو والقاهرة في الغرب، كانت استثنائية وفاقت كلّ وصف. لقد انصب اهتمام الفلسطينيين في المرحلة الحالية من المفاوضات على **الحكم الذاتي** لأنهم رأوا فيه جسراً ضرورياً للاستقلال، بينما جعلته إسرائيل وسيلة لإعادة صياغة الاحتلال بمسمّى مختلف. وبالطبع، لم تكن هذه النتيجة النهائية ممكنة من دون **زخم** السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط على مدى أكثر من خمس وعشرين سنة.

سادساً: من أوسلو إلى القاهرة وما بعد ذلك: اتفاقية القاهرة

بعد اتفاقية أوسلو الأولى، أُبرمت في القاهرة ثلاث اتفاقيات (٩ شباط/ فبراير، ٤ نيسان/ أبريل، ٤ أيار/ مايو ١٩٩٤) ضمنت إسرائيل فيها كلها إذعان الفلسطينيين لِكُلّ قراراتها الانفرادية التي اتخذتها طوال فترة الاحتلال. فالاتفاقيات حول القضاء، والأمن، والاقتصاد، والمستوطنات، على سبيل المثال، ليست إلا صورة لما سينطوي عليه المستقبل عندما يفترض بمفاوضات الوضع النهائي أن تقرر مصير الأراضي المحتلة. هذه الاتفاقيات برهنت على أن أنموذج **غزة ـ أريحا أولاً** الذي أنشئت بموجبه السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا، لن يثمر أي تحسين في مفاوضات الوضع النهائي. وفي النهاية، ليس هناك مثقال ذرة من شكّ في أن حال الضفة الغربية بعد مفاوضات الوضع النهائي لن يكون أفضل من حال غزة وأريحا بل صورة عنه، على الرغم من حلّ الإدارة المدنية وإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي، فبعد أن توصلت مفاوضات القاهرة (٩ شباط/ فبراير ١٩٩٤) إلى اتفاق على تسوية لتفسير ما نصّ عليه **إعلان المبادئ** بخصوص **الرقابة على عبور الحدود** و**الحجم النسبي لمنطقة أريحا** و**مسألة الأمن**، شعر رابين بالبراءة والارتياح، بينما ظهرت على عرفات علامات الإحباط. كلّ ما كان على رابين أن يفعله هو أن يستشهد بالبند الثامن من **إعلان المبادئ**: «ستستمر إسرائيل بتحمل مسؤولية الدفاع ضدّ التهديدات الخارجية، ومسؤولية أمن الإسرائيليين».

إن أخطر ما يتضمنه هذا البند هو سيطرة إسرائيل على الحدود بحضور فلسطيني رمزي. وقد جاء الخبراء المستشرقون في دوائر إسرائيل الاستعمارية بِكُلّ ما يلزم للضحك على الذقون: الأعلام، حرس بثياب رسمية، موظفي هجرة **مسلحين** بأختام لا قيمة لها، بل أضافوا أيضاً ترتيبات خاصة لعبور **الشخصيات**. وبينما كان الموظفون الإسرائيليون يفحصون كلّ من يعبر من وإلى نهر الأردن في أجنحة المعبر الثلاثة كان دور الموظفين الفلسطينيين في الجناح المخصص لهم هامشياً، فهم لا يقدمون ولا يؤخرون، ويقفون هم وأختامهم الشكلية بلا حول ولا طول عندما يريد أي لاجئ فلسطيني العودة إلى بيته.

إن الإسرائيليين هم المسؤولون الحقيقيون عن المسافرين إلى الضفة الغربية من الفلسطينيين، وغير الفلسطينيين، إذ إن مسألة اللاجئين ستقررها لاحقاً لجنة ثلاثية تضم السلطة الفلسطينية والأردن وإسرائيل التي تملك حقّ النقض.

إن الحجج الأمنية التي استخدمها رابين في اتفاقية القاهرة الأولى للسيطرة على العبور، قد استخدمت في ما بعد لتأكيد مسؤولية إسرائيل عن الأمن العام في الفترة الانتقالية، حتّى في غزة وأريحا. وهذا ما انتهت إليه اتفاقية القاهرة الثانية، وما أعلنه رابين عبر **محطة الإذاعة البريطانية** في نيسان/ أبريل ١٩٩٤: «إن مسألة الأمن ككل هي من اختصاص طرف واحد فقط. إن إسرائيل هي المسؤول الأوحد عن الأمن في الخليل. . . ، وفي غزة ـ أريحا أيضاً حيث تقام الإدارة الذاتية الفلسطينية».

ونتيجة لذلك، فإن دخول قوى الأمن الفلسطينية إلى غزة وأريحا لم يعف إسرائيل من تلك **المسؤولية**. وقد صرّح رابين قائلاً: «في الوقت الذي نجري فيه إعادة انتشار، نواصل تحملنا مسؤوليتنا الكلية عن أي شيء يحصل في غزة»[(٢١)]. كما أكد أن فراغ السلطة غير مسموح به، ولهذا لن تنشر أية قوة أمن فلسطينية إلى أن «يصبحوا جاهزين تماماً لتحمل مسؤولياتهم لفرض القانون والنظام». ومن الواضح أن الأمن والنظام العام اللذين يعنيان السيد رابين، هما أمن إسرائيل والإسرائيليين.

لقد برهنت مذبحة الخليل (شباط/ فبراير ١٩٩٤) على مدى ضعف إجراءات الحماية المتخذة لحماية الفلسطينيين، فقد تمكن القاتل الجماعي باروخ غولدشتاين أن يدخل مسجداً يُفترض أنه محروس، واستطاع أن يحمل معه ترسانة من الأسلحة كافية لقتلِ وإعطاب عشرات المصلّين قبل أن يلجمه أحد الناجين من المذبحة ويرديه قتيلاً.

وجاءت اتفاقية القاهرة الثانية لتغلق ملفات مذبحة الخليل. ثمّ إنّه في غياب تحقيق نزيه، وبعد كشف النقاب عن أن الجنود الإسرائيليين غير مخولين بإطلاق النار على المستوطنين حتّى حين يطلقون النار بقصد القتل على مصلّين فلسطينيين عزل، فإن الإجراءات الأمنية التي نصت عليها اتفاقية القاهرة الثانية دلت من جديد على أنها لا تُعنى إلا بأمن الإسرائيليين.

إن السلطة الفلسطينية لم تكتفِ بأن تتولى مهمة قوى الأمن الإسرائيلية، بل إنّها

---

(٢١) انظر مقتطفات من خطاب رابين في الكنيست بتاريخ ١١ أيار/ مايو ١٩٩٤، في: *Journal of Palestine Studies*, vol. 24, no. 1 (Autumn 1994), pp. 141-143.

أيضاً جردت نفسها من حقّ حماية مواطنيها، فَكُلّ مطلب تقدّمت به منظمة التحرير الفلسطينية بعد مذبحة الخليل (الحماية الدولية، تفكيك مستوطنات الخليل، ووضع قضية المستوطنات على جدول أعمال المرحلة الانتقالية فوراً) رفض ووصم بالبطلان والبارانويا.

ثمّ تجدد التشديد على كلية المسؤولية الإسرائيلية في عام ١٩٩٤ عندما حلت قوة رمزية مؤلّفة من ١٦٠ مراقباً من النرويج والدانمارك وإيطاليا محل القوة الدولية التي طالب بها الفلسطينيون. لقد طمأن رابين مواطنيه إلى أن الحضور الدولي المؤقت في الخليل لا يشكل **قوة** ولا حتّى **فريق رقابة** باعتبار أن بعضهم يتولى مهمات إدارية في بلدية الخليل. كما تمّ تطويق هذا الفريق بكثير من المحظورات، إذ لم تكن له، مثلاً، وظيفة أمنية أو عسكرية، واقتصرت أسلحته على مسدسات لا تستخدم إلا في الدفاع عن النفس، ولا يتحرك إلا في مناطق تحددها إسرائيل، ولا يتجدد تفويضه إلا بموافقة إسرائيل، وهو ليس مسؤولاً أمام الأمين العام للأمم المتحدة بل أمام لجنة الخليل المشتركة والمؤلّفة من اثنين من الفلسطينيين واثنين من الإسرائيليين.

ثمّ إن السياسة الإسرائيلية المعهودة التي ترفض قبول أي مهمة أو قوة دولية في الأراضي المحتلة تُبدد كلّ أمل في الاعتقاد بأن مذبحة الخليل ستغير شيئاً من هذه السياسة، ولا سيّما إذا كانت تخدم هدفاً استراتيجياً.

إن هذا ما تمّ فعلا عام ٢٠٠٢ عندما ارتكب شارون في جنين مذبحة أدمى وأفظع حيث قطعت إسرائيل والولايات المتحدة الطريق على كلّ شكل من أشكال الحضور الدولي، كما تمكنت إسرائيل، ومنذ بداية احتلال عام ١٩٦٧، من تعطيل كلّ مهمة أو مبادرة تتعرض لها في الأمم المتحدة، لا سيما إذا تضمنت هذه المهمات أو المبادرات ما تعتبره إسرائيل تشكيكاً في سيادتها على الأراضي المحتلة، تصريحاً أو تلميحاً.

لقد عادت إسرائيل إلى استراتيجية التلاعب بمفهوم المرحلتين في مفاوضات القاهرة الأولى، لتسجيل سابقة جديدة، ولانتزاع إقرار من منظمة التحرير بموقف إسرائيل التقليدي من المستوطنات.

كان مفهوم الأمن، كالعادة، في البند الثامن من **إعلان المبادئ**، هو المفتاح لتعزيز سياسة الاستيطان في غزة. وانطلاقاً من ذلك أنشأت إسرائيل ست عشرة مستوطنة فوق مساحة من الأرض تقدر باثني عشر ميلاً مربعاً معززة بعمق **أمني** من الأرض مساحته خمسة عشر ميلاً.

سابعاً: زخارف مشروع الدولة

لم تزغ اتفاقية القاهرة الثالثة (٤ أيار/ مايو ١٩٩٤) عن مسار سابقتيها، فقد أفعمت الآمال بشروق فجر الدولة الفلسطينية. وكما ألهبت الاتفاقية الأولى المخيّلات بالأختام الفلسطينية، وموظفي الهجرة، وغير ذلك من زخارف رمزية لم تنس الاتفاقية الثالثة إلهاب العواطف بمثل هذه العناصر الزخرفية من مثل أذون السفر (Laissez-passers) بدلاً من جوازات السفر، ومثل الطوابع البريدية التي تصدرها **السلطة الفلسطينية**.

أما ياسر عرفات فكان يعلم أن لقب **رئيس فلسطين** الذي يستمتع به لخمس سنوات لا بدّ أن يُستبدل باللقب القديم، **رئيس منظمة التحرير الفلسطينية**، باعتبار أن إسرائيل لم تعترف في الرسائل المتبادلة عام ١٩٩٣ لا بفلسطين ولا بالشعب الفلسطيني، بل بمنظمة التحرير الفلسطينية. ثمّ سُمح له لاحقاً باستخدام لقب **الرئيس** مجرداً من أية إضافة ذات دلالة.

كذلك كان حال السلطة النقدية الفلسطينية التي أنشئت بموجب بروتوكول باريس يوم ٢٨ نيسان/ أبريل ١٩٩٤، فقد كان من المفترض أن تكون ما يشبه المصرف المركزي، ثمّ تبين لاحقاً أن الفلسطينيين لا يستأهلون حقّ إصدار عملتهم الخاصة، كما تبين أن المقصود بعبارة **التعاون الاقتصادي** المتكررة في **إعلان المبادئ**، هو إحكام تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

إن عبارة **التعاون الاقتصادي** هي آخر ما يمكن أن توصف به العلاقة بين اقتصاد يبلغ مجمل إنتاجه ٦٣ مليار دولار، وآخر لا يزيد عن مليارين ونصف مليار دولار، يأتي ثلثاه من العمالة داخل إسرائيل.

إن الهدف من مثل هذا التعاون هو تشديد الخناق على استقلال الاقتصاد الفلسطيني، وتعزيز المضايقات التي تحول دون الاستقلال السياسي بحيث لا يمكن المنطقة الواقعة بين نهر الأردن، والبحر المتوسط أن تستوعب أكثر من شعب واحد.

إن كلاً من معاهدة **السلام** الأردنية ـ الإسرائيلية الموقعة في ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، واتفاقية القاهرة الموقعة في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٤ أكدت سيطرة إسرائيل على الأمن الخارجي على طول نهر الأردن، كما إن كلاًّ من اتفاقية **السلام** المصرية الإسرائيلية (١٩٧٩)، واتفاقية القاهرة أكدتا، بطريقة مماثلة سيطرة إسرائيل على الحدود الفلسطينية المصرية القديمة. هذا يعني أن الفلسطينيين، في مقابل الاعتراف بحق إسرائيل في الحياة سُمح لهم بالعيش في أجزاء مبعثرة من الضفة

الغربية وغزة: مجرد سكان في إسرائيل الكبرى، وليسوا مواطنين في الدولة الفلسطينية المستقبلية.

إن هذا النموذج الذي رسمته اتفاقيات القاهرة جعل من **إعلان المبادئ** أساساً **لِكُلّ** اتفاقيات لاحقة.

ثامناً: النقل المبكر للسلطة: العبء، لا المسؤولية

في آب/أغسطس ١٩٩٤، وقعت إسرائيل ومنظمة التحرير رابع اتفاقية مهمة بعد **إعلان المبادئ**. وكانت تدور حول النقل الأولي للسلطات والمسؤوليات في الضفة الغربية. وقد عرفت هذه الاتفاقية باسم **النقل المبكر للسلطة** (Early Empowerment). وهي بالطبع تختلف عن اتفاقية **الحكم الذاتي**(٢٢). كانت إسرائيل قد احتفظت خلال عملية **نقل السلطة** في غزة وأريحا بالسيطرة على الأمن الخارجي، وعلى الأمن الداخلي بالضرورة. واحتفظت إسرائيل بموجب اتفاقية **النقل المبكر للسلطة** بالسيطرة الكاملة على **كلّ** أصناف الأمن، وعلى كلّ المسؤولية عن النظام العام.

كانت إسرائيل قد اتخذت عدداً من الإجراءات لحماية السيادة التي بسطتها بالقوة على الأراضي المحتلة، ما أحال السلطة الفلسطينية إلى مجرد جهاز وظيفي يعمل على تنفيذ ما يقرره نظام الاحتلال سياسياً وقانونياً. لقد قرنت كلّ سلطة أو مسؤولية أعطتها للسلطة الفلسطينية بقيود وحدود وإجراءات تحول دون أي تأويل أو **تعسف** في استعمال هذا النقل المحدود.

ثمّ إنّها قصرت هذا النقل على خمسة مجالات هي التعليم والثقافة، والصحة، والرعاية الاجتماعية، والسياحة، والضرائب المباشرة. أما بالنسبة إلى التشريع الخاص بهذه المجالات الخمسة فإن الاتفاقية أعطت السلطة الفلسطينية سلطة **ثانوية**.

لقد انطلقت اتفاقية **النقل المبكر للسلطة** من **ثلاث** حيثيات **منطقية** أساسية.

أولها: استمرار الاحتلال الإسرائيلي، إذ لم تشهد الضفة الغربية أي تغيير جوهري ذي تأثير ملموس أو ممكن، وما زالت قوانين الاحتلال مرعية وما زالت إسرائيل تتمتع بحق النقض (الفيتو) على كلّ تعديل ممكن للأوامر والإجراءات العسكرية (البند السابع). وعلى عكس الحال في غزة حيث حُلّت الإدارة المدنية، فإن الإدارة العسكرية والمدنية كلتيهما لا تزالان نشيطتين في الضفة الغربية، وتمارسان وظائفهما الأمنية.

---

(٢٢) *Journal of Palestine Studies*, vol. 24, no. 2 (Winter 1995), pp. 109-126.

إن البند السادس ـ ٤، تأكيداً منه على أهمية هذه الوظائف، يفرض على السلطة الفلسطينية إعلام نظام الاحتلال عن أي «تنظيم» لأحداث أو «تجمعات شعبية» ذات صبغة معينة، وفي أية منطقة جغرافية كانت.

هذا يعني أن حرية التجمع التي قد يمارسها الطلاب، أو المستفيدون من الرعاية الاجتماعية، أو دافعو الضرائب الساخطون مثلاً، عرضة لقمع الجيش الإسرائيلي، وبالمشاركة العلنية والقانونية للسلطة الفلسطينية.

كما إن السلطة مضطرة لأن تعلم سلطات الاحتلال عن كلّ من يُجرح بسلاح ويدخل المستشفى للمعالجة، وأن ترسل تقريراً عن أي «حادث موت غير طبيعي» (الملحق الثاني ـ ٨). بل إن على السلطة أن «تتولى نقل جثمان كلّ من يموت موتاً غير طبيعي للتشريح في معهد فورنسيك (Forensic) الطبي» داخل إسرائيل (الملحق الثاني ـ ٩). وقد وصف الجنرال غادي زوهار رئيس الإدارة المدنية هذه الاتفاقية بقوله: «إننا لا ننقل إليهم الأرض بل ننقل إليهم مهمة السيطرة على الأمور»[٢٣].

ثانياً، تمتين نظام التمييز العنصري (Apartheid). إذ لم تكتف الاتفاقية بالحفاظ على كيانين ذوي مستويين مختلفين من التشريعات: واحد للسكان الأصليين، وآخر للمستوطنين، بل إنّها وضعت صيغة قانونية لهما وافق عليها المفاوضون الفلسطينيون. كذلك عززت الاتفاقية هذا الفصل بتشكيل نظام تصنيف تراتبي يتضمن الضفة الغربية، غزة ومنطقة أريحا، المستوطنات، القدس، والإسرائيليين. إن الأصناف الثلاثة الأخيرة (المستوطنات، القدس، الإسرائيليين) كلها استثنيت من التشريع الفلسطيني، فيما ظلّ وضع الضفة الغربية مختلفاً ومنفصلاً عن وضع غزة وأريحا.

لقد نصّ البند السابع ـ ٩، مثلاً على أن «ينشرالتشريع الخاص بالضفة الغربية مستقلاً عن أي تشريع خاص بغزة أو منطقة أريحا تسنه السلطة الفلسطينية».

هذا التأكيد على الفصل القانوني في الضفة الغربية هو في النهاية نظام **فصل يفتقر حتى إلى المساواة** مع الفلسطينيين في المؤسسات والشروط.

إن الاتفاقية أعطت إسرائيل الحق في استخدام القوة وسيلة لتحصيل الضرائب على الأرض من الفلسطينيين، لكنها حرّمت ذلك على السلطة الفلسطينية أثناء تحصيل ضريبة الدخل من الإسرائيليين الموجودين في دائرتها التشريعية.

لقد استعارت الاتفاقية هذا الإجراء من عرف أوروبي في التعامل مع الدولة

---

(٢٣) *Al Hamishmar*, 15/7/1994.

العثمانية، ومع سلالة مانشو في الصين، ويعرف بـ **الحصانة من ولاية القانون المحلي** (Extra-Territoriality) الذي يقضي بحماية المشمول بهذه الحصانة من ولاية قوانين البلاد المقيم فيها وممارسته جميع الحقوق التي يمارسها في بلاده. وانسجاماً مع هذا الإجراء ومع ما قاله مناحيم بيغن في مفاوضات كامب ديفيد ١٩٧٨[٢٤]: «حكم ذاتي للبشر وليس للأرض» شطرت السلطة الضريبية بين إسرائيل، والسلطة الفلسطينية، على أن تفرض إسرائيل الضريبة على كلّ الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك مناطق السلطة الفلسطينية، بينما تقتصر الضرائب التي تفرضها السلطة في منطقتها على الدخل وعلى البضائع (VAT) (بموجب البند ١١ والملحق ٥). ثمّ إن الاتفاقية خولت إسرائيل تحصيل ضريبة دخل من الإسرائيلي العامل في المستوطنات وفي الضفة الغربية أيضاً شرط أن يكون «العمل أو الخدمة» التي قام بها «يدر إجمالاً سنوياً يزيد عن سبعة آلاف دولار» (الملحق الخامس ٣ ـ ٦). وليس غريباً أن السلطة الفلسطينية لم تمنح مثل هذا الامتياز.

ثالثاً: إعفاء إسرائيل من كلّ مسؤولية قانونية، أو التزام أو واجب أو مديونية، أو إهمال حصل قبل نقل السلطة.

لقد أعفيت إسرائيل من جديد من المسؤولية القانونية عن الأعمال التي ارتكبتها على مدى أعوام الاحتلال الجائر، انسجاماً مع **التدابير الاحتياطية** لاتفاقية القاهرة (٤ أيار/ مايو ١٩٩٤). هذا يعني أن أهالي الضحايا المدنيين الذين اغتالتهم كتائب الموت الإسرائيلية، وأصحاب الأراضي الواسعة التي صادرتها إسرائيل على امتداد هذه الفترة لا يستطيعون تحريك شكوى ضدّ إسرائيل التي أعطاها المفاوضون الفلسطينيون صك البراءة. وما هو أسوأ من ذلك أن أصحاب مثل هذه الشكاوى يجب أن يحيلوا شكاواهم إلى السلطة الفلسطينية (البند التاسع ـ ١، **أ** و**ب**).

وفي حال صدور حكم ضدّ إسرائيل واضطرارها إلى دفعه فإن السلطة الفلسطينية مجبرة على «تعويض إسرائيل عن كامل ما دفعته». (المادة التاسعة ـ ١ ـ هـ). إن هذه **التدابير الاحتياطية** هي في الواقع **عفو عام** أعطاه من يدعي تمثيل الضحية للمرتكبين، بل قبل التوصل إلى اتفاقية سلام.

كلّ المآزق العديدة التي تلاحقت منذ ١٩٩٣ كانت أيضاً حول الغايات، لا الوسائل. إذ من الواضح أن المفاوضين الفلسطينيين حين وقعوا بأحرفهم الأولى على

---

(٢٤) Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York: W.W. Norton, 2000), pp. 363-345.

إعلان المبادئ كانوا يأملون أن **روح** الاتفاقية كما تصوروها ستذلل الخلافات حول **النصّ**. وكان أملاً كاذباً، لم يكن ليدل، في أحسن أحواله، إلا على سذاجة سياسية وتفاؤل متهوّر. لم تكن هذه الاتفاقيات وسابقاتها في الواقع إلا محاولة لتطبيع الاحتلال ودعم القرارات الانفرادية غير القانونية التي أصدرتها إسرائيل في خضم الاحتلال. بهذا المعنى فإن اتفاقيات أوسلو هجّنت حالة من **الاحتلال بالتراضي** لا سابقة لها في التاريخ.

تاسعاً: من «أوسلو الأولى» و«النقل المبكر للسلطة» إلى «أوسلو الثانية»

كانت العقبة الأساسية أمام دخول الضفة الغربية في اتفاقية غزة ـ أريحا تتمثل في تخوّف إسرائيل من إمكانية إلحاق الضرر بمستوطناتها العديدة هناك. ولكنها بعد أن سجلت في اتفاقية القاهرة نصراً **قانونياً** بخصوص المستوطنات، رفضت المضي في إعادة الانتشار قبل توفير الأمن لهذه المستوطنات التي بلغ عدد مستوطنيها في ذلك الحين ١٥٠ ألفاً في الضفة الغربية، و١٥٠ ألفاً أخرى في قرى مجاورة للقدس.

ونتيجة لذلك برز مأزق جديد يتطلب تعديلاً وصيغة جديدة من **إعلان المبادئ** أطلق عليها **اتفاقية مرحلية** خاصة بالضفة الغربية وغزة (٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥) أو **أوسلو الثانية**. وكان أبرز ما في هذا المأزق إصرار إسرائيل على أنَّ البند الخامس والسادس من **إعلان المبادئ** ميز بين غزة ـ أريحا حيث يتطلب انسحاب القوات الإسرائيلية، وبين الضفة الغربية حيث لا يتطلب سوى **إعادة انتشار** في مناطق معينة وليس في كلّ الضفة الغربية. وهنا كان لا بدّ من ترقيع قانوني لفكرة محو أل التعريف (The) من كلّ إشارة إلى الضفة الغربية والاقتصار على استخدام **ضفة غربية**.

ومن الواضح أن صياغة الإسرائيليين لإعلان المبادئ كان يتعمد ترك المجال مفتوحاً للقول بأن هناك مناطق في الضفة الغربية، إضافة إلى تلك المناطق التي ارتبطت بقضايا الوضع النهائي، لا يمكن أن يشملها تشريع المجلس الفلسطيني. وقد كان هذا هو السبب الأساس لتقسيم الضفة الغربية في **أوسلو الثانية** إلى ثلاث مناطق: **أ** و**ب** و**ج** حيث توزعت إسرائيل والسلطة الفلسطينية الوظائف.

بناء على ذلك اقتصر نقل السلطة على المدن التي لا تزيد مساحتها عن ٣ في المئة من الضفة الغربية، حيث حلّ بوليس السلطة محل قوى الاحتلال الإسرائيلي، وورثت البيروقراطية الفلسطينية مهام **الإدارة المدنية** الإسرائيلية. وفي هذا السياق مُنحت السلطة الفلسطينية في هذه المدن التي لا يزيد عدد سكانها عن ٢٦ في المئة من سكان الأراضي المحتلة المسؤولية الكاملة عن الأمن الداخلي، والنظام العام، والشؤون

المدنية. لكن مدينة الخليل الفلسطينية التي تستقر في قلبها مستوطنةٌ إسرائيليةٌ استثنيت من ذلك. لقد تأجل البت في وضع الخليل ووضع ٤٥٠ قرية أطلق عليها جميعاً **المنطقة ب** التي تشكل ٢٧ في المئة من مساحة الضفة الغربية.

أما الباقي الذي أطلق عليه **المنطقة ج** (وهو في حدود ٧٠ في المئة) فيضم الأراضي العامة، والمستوطنات، والمعسكرات الإسرائيلية. ومُنِح المجلس في المنطقة **ب** التي تضم ٧٠ في المئة من السكان مسؤولية حفظ النظام العام بينما أنيطت بإسرائيل المسؤولية الكلية عن الأمن. واحتكرت إسرائيل لنفسها في المنطقة **ج** كلّ المسؤوليات بدءاً من قضايا الأمن وانتهاء بالشؤون المدنية المتعلّقة بالأرض كالتخطيط والتقسيم والآثار . . . إلخ.

هذه الهيكلية التراتبية للوظائف والمسؤوليات جعلت من غير المعقول تكرار إجراءات **غزة ـ أريحا** في الضفة الغربية من جديد. إذ، وخلافاً لمسألة **الانسحاب** من غزة وأريحا، لم يحدَّد مدى إعادة الانتشار في المنطقتين **ب** و**ج** بينما حُدّد الوقت بثمانية عشر شهراً بعد انعقاد المجلس الفلسطيني (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧). ولم يُراعَ هذا التوقيت بسبب الخلافات على بناء مستوطنة، أو على المسؤولية عن تفجير انتحاري، وهي من الحجج الأيديولوجية التي تلجأ إليها إسرائيل دائماً لخلق المآزق والعراقيل.

أما إعادة الانتشار من المنطقة **أ** فتمت في شتاء ١٩٩٦، باستثناء الخليل التي **لم يمسسها سوء**. ثمّ مضت سنة كاملة لم تشهد إعادةَ انتشارٍ في المنطقة **ب** أو في الخليل، بينما ظلت المنطقة **ج** تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. وفي نهاية تلك السنة، وبعد لأي جهيد أمكن التوصل إلى اتفاقية.

الفصل السابع

«التعامل بالمثل» غير المتماثل

أحدثت هزيمة شمعون بيريس وحزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية، واعتلاء بنيامين نتنياهو سدة الحكومة صدمةً في الشرق الأوسط والولايات المتحدة وأوروبا الغربية. كان هناك إجماع على أن **عملية السلام** أصيبت بضربة، قد تكون قاتلة. وكان هناك شعور عام بأن التطورات الدبلوماسية التي شهدتها السنوات الثلاث الأخيرة شكلت محطة فاصلة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، وأن أكثر من ربع قرن من الجهود الدبلوماسية قد أثمرت وآتت أكلها.

لم تكن معارضة نتنياهو لاتفاقيات أوسلو بخافية على أحد، لكن **السلام** الذي لاقى بعض الاستحسان في إسرائيل أوجب على المرشح نتنياهو المعروف بتطرفه، وعدائه لعملية السلام أن يبدي رأيه في التزام إسرائيل باتفاقياتها الدولية، مهما كان ذلك ذَرّاً للرماد في العيون.

أولاً: مكاسب إسرائيل من «عملية السلام»

لم تكن علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة في يوم من الأيام أقوى وأفضل مما صارت إليه في السنوات الأخيرة من القرن الماضي. إنّها لم تحظ بتفويض أمريكي على بياض أكثر سخاءً مما حظيت به في تلك السنوات، فقد أطلقت الولايات المتحدة يديها، ومكنتها من كلّ ما يلزمها لكي تصادر الأراضي العربية، وتبني المستوطنات، وتوسّع القدس، وترهب اللبنانيين، وتفقر الفلسطينيين، وتمتص ضرع دافع الضريبة الأمريكي، وتُحصّن بالفيتو (حق النقض) الأمريكي في مجلس الأمن، فضلاً عن تهافت أعضاء الكونغرس على خطب ودها وكسب رضاها.

لم تسلخ إسرائيل عن جسدها جلد الدولة المنبوذة دولياً وحسب، بل تحولت إلى دولة ذات منزلة فريدة، وصارت إنجيلاً دولياً للأمن و**مكافحة الإرهاب**. صار خبراؤها في مجال الأمن والتكنولوجيا والخدمات الصحية والري محط الأنظار، تتهافت على استشارتهم بلدان كثيرة في آسيا وأفريقيا ووسط آسيا، بلدان لم يكن بينها وبين إسرائيل قبل **أوسلو** علاقات قنصلية، ولطالما أوفدت بعض بلديات الولايات المتحدة إلى إسرائيل فرقاً أمنية للاستعانة بعبقريتها في قمع الآخرين وإخضاعهم.

أما سياسيوها من مثل شمعون بيريس وإسحق رابين اللذين ارتكبا سلسلة من المجازر كان آخرها مذبحة قانا في لبنان عام ١٩٩٦، والمسؤولون مباشرة عن جرائم **كتائب الموت** الإسرائيلية، فإن اتفاقيات أوسلو أهّلتهما لنيل جائزة نوبل للسلام!

كذلك كانت **اتفاقيات** رابحة في مجال التجارة، فقد تغلغلت كثير من الشركات الإسرائيلية في أسواق جديدة لم تكن لتحلم بها من قبل، ففي ١٩٩٦ حققت إسرائيل أعلى نسبة في الإنتاج القومي (٥,٨ في المئة في السنة) بين الاقتصادات الغربية. صار إنتاجها القومي، بحسب عدد السكان، يوازي إنتاج بريطانيا (١٦ ألف دولار للفرد في السنة)، بينما كان لا يزيد عن ٣٤٠٠ دولار قبل عشرين سنة. وهذا ما جعل اقتصادها في المرتبة العشرين بين اقتصادات مئتي دولة في العالم.

منذ ١٩٩٠، نما اقتصاد إسرائيل بمعدل أكثر من ٤٠ في المئة، بينما انخفضت البطالة فيها إلى ما دون ٦ في المئة. وبينما كانت تنفق على الدفاع ٣٠ في المئة من إجمالي إنتاجها القومي في السبعينيّات، صارت تنفق ١٠ في المئة فقط.

أما التضخم فقد انخفض من ١٧,٦ في المئة في ١٩٩٠ إلى ٨,١ في عام ١٩٩٦. إن **عملية السلام** فتحت أسواقاً عصيّة كثيرة لدولة ذات سوق محلي محدود واقتصاد يستحيل نماؤه إلا بالتصدير. هكذا ارتفعت صادرات إسرائيل ٥٤ في المئة (منذ ١٩٩٠) لتبلغ ٣٠ ملياراً، وزادت الاستثمارات الخارجية ثلاثة أضعاف في ثلاث سنوات، حيث بلغت في بداية ١٩٩٥ ما يقرب من أربعة مليارات[١].

وهذا ما مكّن إسرائيل من أن تعتمد في ضمان أمنها وهيمنتها الإقليمية على التكنولوجيا المتقدمة، وعلى قليل من التقنيات القمعية التقليدية التي تتطلب جنوداً رَجّالة (مشاة) ترهق طاقتها البشرية المحدودة التي تعتمد أساساً على **الاستيراد**. بهذه التكنولوجيات المتقدمة حققت إسرائيل أهدافها العسكرية بأقل كلفة بشرية ممكنة.

هكذا شهد العالم واحداً من أكثر الاقتصادات نماء في مجتمع يعيش على المنح الأمريكية[٢]، وعلى العمالة الفلسطينية التي تشبه الاستعباد، وعلى أرض ومياه مغتصبتين بالغزو. ثمّ تعزز هذا الاقتصاد بصفقة خيالية مع السلطة الفلسطينية.

لقد كانت **أوسلو** وإيجاد **السلطة الفلسطينية** جزءاً من استراتيجية إسرائيل للقرن الواحد والعشرين.

---

(١) *Economist*: (26 July 1997), and (11 August 2001).

(٢) انظر عدداً من المقالات عن المساعدات الأمريكية لإسرائيل على: <http://www.mfa.gov.il/mfa/go.asp?MFAH00hm0>.

بتلك **المصافحة التاريخية** الاستعراضية صار التبادل الدبلوماسي بين إسرائيل والعالم العربي تحصيل حاصل، إذ سرعان ما بدأت إسرائيل تفاوض مصر والأردن المتلهفتين على تمثيل دبلوماسي كامل، وتفاوض أكثر من ست دول عربية أخرى على ما يشبه العلاقات الدبلوماسية، هذا فضلاً عن ترحاب بعض الدول الإسلامية بهذه العلاقات لأول مرة منذ أن أقيمت إسرائيل فوق أرض فلسطين.

بتلك الاتفاقيات اقتُلع النضال الوطني الفلسطيني من سياق القضايا العربية العامة. ولم يعد السلام مع سوريا مثلاً يعتمد على امتثال إسرائيل لقرارات مجلس الأمن الخاصة بفلسطين، كما أصبح السلام مع دول عربية أخرى لا يعنيها **الصمود** غيرَ المشروط بامتثال إسرائيل للقرار ٢٤٢ بخصوص سوريا، أو القرار ٤٢٥ بخصوص لبنان، من دون أن نذكر القدس أو المستوطنات أو المياه أو غيرها.

وبفضل هذه الاتفاقيات تحولت منظمة التحرير الفلسطينية من حركة تحرير للشعب الفلسطيني إلى القيّم الأمين على مصالح إسرائيل، بينما تحولت السلطة الفلسطينية إلى بوليس لها في محابس فلسطين وبانتوستان غزة وجنين وأريحا ونابلس ورام الله. إن هذه الاتفاقيات التي لم تعط السلطة مسؤولية على الأرض بل على إدارة البشر، ألقت على عرفات مسؤولية حفظ النظام وقمع الفلسطينيين ومكنت إسرائيل من الاحتفاظ بالسيادة والحكم على أراضي الضفة وغزة، كما إن مؤسسات منظمة التحرير مثل المجلس الوطني الفلسطيني، والبرلمان الفلسطيني في المنفى استخدمت لإضفاء الشرعية على المشروع الصهيوني ومغازيه المختلفة، فمقاومة الاحتلال غير القانوني صارت تُعدّ إرهاباً عشوائياً، وصار القمع الذي تمارسه شرطاً ضرورياً لاستمرار **التفاوض** واستمرار الصدقات التي تتكرم بها الولايات المتحدة على السلطة الفلسطينية.

ثمّ جاءت تعديلات نيسان/أبريل ١٩٩٦ على الميثاق الوطني الفلسطيني لتنفخ الحياة في هذا الواقع وتعطيه شرعية مؤلمة بعد أن أزالت من الميثاق التاريخي كلّ ما يشير إلى رفض المشروع الصهيوني في فلسطين أو الدعوة إلى تحرير الأرض الفلسطينية.

صار **السلام** يعني لإسرائيل الرخاء، والأبهة، والهيمنة، والتطبيع، والإمعان في تمزيق أوصال المجتمع الفلسطيني، لكبح نضاله في سبيل الحرية والاستقلال والدولة. وهذا ما يجعلنا نتساءل: لماذا أراد نتنياهو إذاً أن يقتل هذه الإوزة التي تبيض ذهباً؟

إن كلّ خطاباته وتصريحاته، قبل الانتخابات وبعدها، كانت تسعى إلى ابتزاز

المزيد من المكاسب من **عملية السلام**. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فكان نتنياهو يعلم يقيناً أن معارضة الرئيس كلينتون لترشُّحِه لا يعني معارضةً لسياسته. وفعلاً فقد كشف التاريخ الحديث أن إدارة كلينتون كانت **تابعة** في الشرق الأوسط، لا **قائدة** مبادِرة. ولو أننا افترضنا جدلاً أن الإدارة حرصت على التمسك بحقها في حماية **عملية السلام** ـ وهو أمر غير وارد ـ فإن باستطاعة مكابيّي الكونغرس أن يلجموا الإدارة ويلقوا عليها المواعظ ويتهموها بالغدر والخيانة، وخاصة أنهم مقبلون على سنة انتخابية.

ثانياً: «إطار العمل» الجديد لنتنياهو

كيف أعاد نتنياهو صياغة **عملية السلام**، وماذا أراد أن يحقق؟ هل كان يختلف عن بيريس في الأهداف أم في الآليات والوسائل؟

إن نظرة سريعة على خطاباته بعد الانتخابات، وعلى لقاءاته وتصريحاته هو ومستشاريه الكبار تكشف أن الرجل كان يعمل وفق خطّة عمل جاهزة سلفاً. وعلى عكس ما أراد المسؤولون الأمريكيون أن يخدعوا به الزعماء العرب، لم تكن حكومة نتنياهو بحاجة إلى وقت لتحويل شعاراتها الانتخابية إلى سياسة حقيقية. صحيح أن نتنياهو ليس معروفاً بحنكته في صناعة القرار السياسي لكن من المؤكّد أن لدى حكومته تقريراً مفصلاً عن السياسة العامة، وخاصة بالنسبة إلى الصراع العربي الإسرائيلي.

كانت دعوة واشنطن للزعماء العرب إلى التعقل والروية والحصافة مشفوعة بمُسكّنات حسني مبارك وتطميناته إلى أن **نتنياهو الحقيقي لم يظهر على حقيقته بعد**، تعبر عن أحد أمرين: إما أنها كانت تعكس استراتيجية محسوبة سلفاً، أو أنّها مجرد بلاهة سياسية ساذجة. ولقد أثبتت الوقائع فعلاً أن نتنياهو كان يفعل المستحيل ليحيل شعاراته الانتخابية إلى واقع سياسي وفق إطار عمل جاهز سلفاً، وهو إطار ذو **ثلاثة** محاور أساسية: مصالح الأمن الإسرائيلي، والهموم الفلسطينية، وطبيعة السلام.

المحور الأول: مصالح الأمن الإسرائيلي

كان **الأمن** ولا يزال مصلحة إسرائيل الأولى، وأحد أفتك أسلحتها السياسية، ولهذا، ربما، وصفه نتنياهو بأنه أحد أعمدة **السلام**.

إن للأمن هنا **ثلاثة** أبعاد أساسية: أولها، البعد الاستراتيجي، ويقوم على مبدإ أن على إسرائيل أن تضمن أمنها بقواها الخاصة المتمركزة على طول نهر الأردن ومرتفعات الجولان وحدود رفح. وفيما تناط بقوات السلطة مهمة الحفاظ على أمن

إسرائيل، فإن على إسرائيل أن تبقى جاهزة ومستعدة لِكُلّ الاحتمالات، بما في ذلك المطاردة الساخنة لما يسمّى بمناطق الإدارة الذاتية (كما نشهد على ذلك كلّ يوم).

أما بالنسبة إلى الأمن الخارجي فإن البند الخاص به في اتفاقية أوسلو الأولى يشدّد على أن مناطق الدخول والخروج يجب أن تبقى في يد إسرائيل لأن ذلك من المسائل السيادية. أما وجود السلطة في هذه المناطق فمسألة زخرفية.

يعتبر نتنياهو أن **الأمن الخارجي** و**الأمن السكاني** صنوان متداخلان ومتلازمان. إن السيطرة على الأول ضرورية لضمان الثاني، وضرورية للحيلولة دون أن يتمكن الفلسطينيون من تغيير الوضع السكاني في **يهودا والسامرة**، كما يقول الأكاديمي الأمريكي دور غولد (Dore Gold) الذي يلقب بكيسنجر نتنياهو، والذي يعمل مستشاراً لشارون. ومن المفارقات العجيبة أن غولد الذي هاجر إلى إسرائيل من ولاية كونكتكت (Connecticut) وحصل أوتوماتيكياً على جنسيتها بموجب ما يسمّى بقانون العودة، يرى أن حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وبيوتهم وممتلكاتهم حقّ باطل لا يمكن الدفاع عنه (Untenable).

إنّه يقرن الأمن السكاني بالأغلبية اليهودية، ويوجب ضمان هذين الأمرين بحرمان الفلسطينيين من أي دور سيادي على الحدود، مما ينسف كلّ أمل في دولة فلسطينية ذات **سياسة هجرة** خاصة بها ويجعل ذلك محرّماً.

كذلك تُعتبر الأبعاد الثلاثة الأخرى للأمن ـ المستوطنات، الماء، القدس الكبرى ـ **تابو** لا يمكن التفاوض عليها.

إن الخطوط العامة لسياسة حكومة نتنياهو المنشورة في ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ تعتبر مستوطنات الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان ذات وضع نهائي كمستوطنات الجليل والنقب، وتضفي عليها «أهمية وطنية أمنية لازمة للدفاع عن إسرائيل»[٣] ولقدسية المشروع الصهيوني. وهذا يعني أن التمييز بين ما قامت عليه دولة إسرائيل بعد ١٩٤٨ وبين الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧ ليس وارداً.

إن الاستيطان اليهودي في ما يعتبر **أرض إسرائيل**، أي فلسطين التاريخية من النهر إلى البحر، يعتبر جزءاً من حرية الحركة للأشخاص والبضائع. كذلك تضمنت هذه الخطوط العريضة (إضافة إلى تأكيدات غولد في مقابلة مع **يديعوت أحرونوت)** أن التزود بالماء من مرتفعات الجولان، ومن **يهودا والسامرة** أمر حيوي لأمن الدولة؛

(٣) «Guidelines of the Government of Israel June 1996,» <http://www.mfa.gov.il/mfa/go.asp?MFAH00hm0>, 18 June 1996.

وينبغي، لذلك، أن تبقى تحت سيطرة إسرائيل(٤) . أما سياسة إسرائيل تجاه القدس وتحديها القانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي فهي سياسة تقليدية معهودة شدّد عليها نتنياهو أمام جلسة مشتركة للكونغرس الأمريكي يوم ١٠ تموز/ يوليو ١٩٩٦(٥).

إن كلّ هذا يعيدنا إلى القول بأن مفهوم إسرائيل للأمن ينسف كلّ مسألة الوضع النهائي التي تقامر عليها السلطة الفلسطينية. إن قضايا الحدود، والسيادة، والمياه، والمستوطنات، والقدس حسمتها متطلبات الأمن الاستراتيجي والسكاني و**التعاليم الدينية** سلفاً.

المحور الثاني: الهموم الفلسطينية

تعالج **الهموم الفلسطينية** في الحدود التي يسمح بها الأمن الإسرائيلي. لقد استعاد غولد جملة أطلقها نتنياهو عندما كان مساعداً لوزير الخارجية في وزارة إسحاق شامير ١٩٩٠: «أقصى الاستقلال الذاتي للفلسطينيين وأقصى الأمن» لإسرائيل. وهذا الأقصى من الاستقلال الذاتي لا يتعارض بالتالي مع توسيع المستوطنات، ولا يضمن الانسحاب من الخليل، ولا يضمن للفلسطينيين في الضفة الغربية أرضاً متواصلة.

المحور الثالث: طبيعة السلام

إن السلام في نظر نتنياهو (كما أوضح ذلك أمام الكونغرس، وفي نادي الصحافة الأجنبية، وعلى قناة (CNN) مع لاري كنغ) يقوم على **عمودين** آخرين غير **عمود الأمن**، وهما **التعامل بالمثل، أو التبادلية**، و**الديمقراطية** وكلاهما مفقود في العالم العربي.

إن السلطة الفلسطينية مثلاً، لا تطبق اتفاقية أوسلو ولا تجزي الإحسان الإسرائيلي بالإحسان. **المعاملة بالمثل**، كما حددها نتنياهو تتطلب من عرفات أن يفكك حماس، ويقصي شبكة استخبارات جبريل الرجوب عن القدس الكبرى، وينأى بالسلطة الفلسطينية عن مدارس القدس وإجراءات التقسيم فيها، ويتوقف عن استعمال **بيت الشرق** سفارة فلسطينية يستقبل فيها الرسميون الفلسطينيون الزوارَ الدوليين(٦).

إن هذه بعض الأمثلة التي يقدمها نتنياهو على جحود الفلسطينيين مبدأ المعاملة

---

(٤) **يديعوت أحرونوت**، ٤/ ٦/ ١٩٩٦.

(٥) *New York Times*, 11/7/1996.

(٦) معظم هذه الأهداف تحققت أثناء حكم شارون في ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢.

بالمثل وعدم ردّ التحيّة بمثلها. إن **حزورة التعامل بالمثل** التي تمحورت حولها استراتيجية نتنياهو الكلامية في زياراته المتعددة للولايات المتحدة تعني في ما تعنيه عملياً، وعلى الرغم من كلّ الأقنعة الدبلوماسية، أن اتفاقيات أوسلو يجب أن تظل مشلولة إلى أن تمتثل السلطة الفلسطينية لما يسميه نتنياهو وأصدقاؤه في الكونغرس متطلبات **الامتثال**.

إن قائمة هذه المتطلبات لا نهاية لها بحيث يستحيل على الكونغرس أن لا يجد مبرراً سريعاً لقطع المساعدة عن السلطة الفلسطينية. إن اللجنة الفرعية للتعاون الدولي وحقوق الإنسان التابعة للجنة التعاون الدولي قررت مثلاً عقد جلسة تحقيق في سجل السلطة الفلسطينية لحقوق الإنسان (٢٣ تموز/ يوليو ١٩٩٦) في ضوء **المعارضة الدولية** لسَجن وسوء معاملة الدكتور إياد السرّاج المفوض العام للوكالة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطنين. وقد كان واضحاً ـ وهذا مثال واضح على مدى التنسيق بين نتنياهو وأنصاره في الكونغرس ـ أن الهدف الحق هو فتح ملف جحود السلطة مبدأ التعامل بالمثل وعدم امتثالها لمطالب اتفاقيات أوسلو.

ثالثاً: الديمقراطية وحقوق الإنسان

العمود الثالث الذي يقيم عليه نتنياهو سلامه هو **الديمقراطية وحقوق الإنسان**. وهو كلام للاستهلاك الدعائي هدفه **أولاً** تمكين إسرائيل من تعطيل وتأخير **الإدارة الذاتية**، و**ثانياً**، ابتزاز المزيد من التنازلات العربية. وكان نتنياهو قد ألقى خطاباً أمام جلسة مشتركة لمجلس الكونغرس فلسفَ فيه العلاقة بين **الديمقراطية** و**العدوان**، مؤكّدا أن الدول الديمقراطية التي لا يوجد في الشرق الأوسط منها إلا واحدة هي إسرائيل، هي دول لا تبادر إلى العدوان على أحد. وبناءً عليه، إذا كان تحوّل العالم العربي إلى الديمقراطية مستحيل في القريب المنظور، فيجب عدم إجبار إسرائيل الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط على إقامة سلام مع الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين لأنهم لا يستطيعون أن يكونوا شركاء طبيعيين.

إن على السلطة الفلسطينية وسوريا أن تفككا حماس وحزب الله. ولكن ذلك طبعاً لا يعني تفكيك الاحتلال الإسرائيلي. فما دام المحتل دولة ديمقراطية، وما دامت الديمقراطيات لا تعتدي على أحد فإن الاحتلال الإسرائيلي لا يعد عدواناً.

والهدف الثاني لنتنياهو هو **حكّ جَرَب** المزاج الأمريكي المعادي للإرهاب الذي اجتاح الولايات المتحدة بعد تفجيرات الظهران وأطلنطا، وبعد تحطم طائرة (TW 800) (كما هو الحال بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١).

إن الجمهور الأمريكي هنا يستمع إلى خبير محنك يعتبر في نظرهم مثلاً صارخاً لضحايا الإرهاب، ومثلاً يحتذى في الحرب على الإرهاب. لقد تكلّم عن جبهة واسعة من الإرهابيين تتضمن متهمين تقليديين مثل إيران وسوريا وليبيا، وهي كلها دول استبدادية مميتة، وتكلّم عن ضرورة أن تقود الولايات المتحدة الركب لمنع تسلح هذه الدول الإرهابية بالأسلحة النووية، ثمّ قارن ذلك بردع الولايات المتحدة الخطر النووي السوفياتي، لكنه أضاف أن الخطر الحالي يحتاج إلى **ردع استباقي** فعال، **لا مجرد ردع تقليدي**[٧]. وبالطبع، لم يرفّ جفن نتنياهو وهو يخاطب المعجبين من رجال الكونغرس أمام حقيقة أن إسرائيل هي الدولة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط وأنها ترفض الرقابة الدولية.

رابعاً: تفعيل «إعادة التقييم»: الاستراتيجية الفعلية

كادت **عملية السلام** العليلة أن تلقى مصرعها الأخير حين أمر نتنياهو بإطلاق النار العشوائي على الفلسطينيين في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦. يومها تظاهر الفلسطينيون الغاضبون احتجاجاً على فتح نفق تحت جزء من الحي الإسلامي في القدس، ولا شكّ في أن مشهد الدبابات الإسرائيلية وهليكوبترات الكوبرا والأباتشي الأمريكية التي حلقت بمدافعها فوق رؤوس المتظاهرين لقمعهم، وأسقطت أكثر من ٧٠ قتيلاً وعدداً من الجرحى في أربعة أيام فقط.

كلّ ذلك هدد بتجريم كلّ من **راعي السلام**، و**شريك السلام**، وقلب الطاولة على كلّ ما سمي بتقدّم أنجزه حزب العمل[٨]. أما ما تعرض له نتنياهو من نقد فلم يكن له علاقة بحقوق الإنسان، ولا بالقانون الدولي، ولا بخطر تطرفه على سياسات الشرق الأوسط واقتصاداته. فَكُلّ ما قيل عنه هو أنه «غير محنك بعد».

لم يوافق الإسلامي يومها (٢٣ أيلول/ سبتمبر) على أن يقوم جنود نتنياهو بفتح النفق تحت أقدام المدرسة العمرية الواقعة على طريق الآلام في القدس العتيقة. ولم يكن النفق ولا ما رافقه من سياسات عملاً قانونياً بل كان محاولة مفضوحة لتغيير المعالم التاريخية والثقافية للمدينة المحتلة، انفرادياً. أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، فقد كان هذا العمل خرقاً سافراً لروح ونصّ اتفاقية أوسلو التي وصفت القدس بأنها قضية من قضايا الوضع النهائي، ناهيك بانتهاكه القانون الدولي الذي يتطلب من المحتل أن يحجم عن كلّ تغيير أساسي في الأراضي المحتلة. ثمّ إنّه كان تحدياً فظاً للحقوق

---

(٧) كلمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أمام الكونغرس بفرعيه بتاريخ ١٠ تموز/ يوليو ١٩٩٦.

(٨) *Daily News*, 30/9/1996.

الوطنية الفلسطينية، واغتصاباً غير قانوني للسيادة على القدس الشرقية.

جرى ذلك كلّه في خضم توتر متزايد في الضفة الغربية، ولا سيما داخل القدس وحولها، يعود إلى مصادرة سلطات الاحتلال المزيد من الأراضي العربية، لتبني عليها طرقاً اعتراضية مخصصة للمستوطنين. إن مماطلة قوات الاحتلال في إعادة الانتشار من الخليل وعدم إجرائها في وقتها المحدد (آذار/ مارس ١٩٩٦)، ورفضها إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين المتفق على إطلاقهم، والإمعان في تدمير البيوت الفلسطينية، وتضييق الحصار الاقتصادي الذي يدفع الفلسطينيون ثمنه يومياً سبعة ملايين دولار؛ كلّ ذلك ألهب المشاعر وفجّرها عند إقدام جنود الاحتلال على فتح النفق[٩].

ولم تتردد حكومة نتنياهو لحظة في اتهام عرفات بإثارة العنف للحصول على مكاسب سياسية. وهذا ما صرّح به مدير المكتب الصحافي الإسرائيلي: «إننا لن نعطي عرفات فرصة أن يقول إنّه حقق مكاسب دبلوماسية عن طريق العنف، لأنه ما أن يغضب من شيء في المستقبل سيدير البراغي. وهذا غير مقبول»[١٠].

ثمّ مضى نتنياهو إلى واشنطن للقاء عرفات وكلينتون وليدير الأسطوانة نفسها، ثمّ يعود من دون أن يتراجع قدر شعرة عن تحديه. كان يعرف بأنه محميّ وأن كلينتون لا يزال يمنحه تفويضاً سخياً على بياض. لقد قال أمام الصحافة إنّه سيعود ليخوض **مفاوضات مستمرة**. وقد فعلها فعلاً، فخاض مفاوضات من أجل المفاوضات ومن أجل استمرار الوضع على ما هو عليه: إعفاء من الالتزامات، وإنكار السيادة الفلسطينية.

لكن استراتيجية نتنياهو بعد قضية النفق صارت مكشوفة. إن حكومته المرتهنة لمجموعات مختلفة من اليمين المتطرف، ولحركة الاستيطان، وللجنرالات والسياسيين الصقور، لم تكن تريد التفاوض على تنفيذ اتفاقيات أوسلو بل كانت تريد التحلل من هذه الاتفاقية والعودة بها إلى مربع الصفر. هذا على الرغم من أن الاتفاقية بما كانت عليه لن تحقق السلام الدائم المعقول، فهي تعطي الاحتلال اليد العليا في البلاد، وتبقي المناطق **الخاضعة** للسلطة الفلسطينية شذرَ مذرَ ـ مجموعة من النقاط المبعثرة على خريطة الضفة الغربية محاطة ومحاصرة بمستوطنات إسرائيلية مترابط بعضها ببعض، كما هي مرتبطة بالأرض التي أقيمت عليها دولة إسرائيل

(٩) *Guardian*, 4/3/1997.

(١٠) *Boston Globe*, 30/9/1996.

عام ١٩٤٨ وذلك عبر الطرق الاعتراضية المشيدة فوق الأراضي الفلسطينية.

أما دور الولايات المتحدة الذي اصطلح أيام بوش (الأب) وبيكر على أنه **حافز مشجع على السلام** فقد وجد اصطلاحاً آخر في زمن كلينتون هو **المسهّل** أو الميَسّر. ولتفعيل هذا المسهل دُعيَ عرفات ونتنياهو إلى **لقاء قمة** في البيت الأبيض في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٦.

وكان من منجزات القمة إعلان الطرفين أنهما سيعودان لخوض مفاوضات مضنية وعلى مدار الساعة، ولم يشأ كلينتون يومها أن يقامر بأي كلمة غير محسوبة. ولهذا عاد نتنياهو أشد عزماً على المضي في فتح النفق، بينما عاد عرفات خاوي الوفاض متراجعاً عن تهديده التقليدي الفارغ بأنه سيترك المفاوضات.

لقد عاد إلى شعب أسير مُيَتّم يضنى في ظلّ حصار اقتصادي قاتل. كان عناد نتنياهو محمياً، لا من قبل الولايات المتحدة، فحسب، بل من غياب إطار عمل، وجدول أعمال، وغياب أي التزام سوى الالتزام بمزيد من **الكلام**.

خامساً: اتفاقية الخليل، لماذا؟

يُذكرُ أن رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريس، اتّخذ من مسألة العمليات الانتحارية في شتاء ١٩٩٦ عذراً لتأخير **إعادة الانتشار** المطلوبة بموجب اتفاقية أوسلو الثانية. بعد ذلك، بدأ نتنياهو حكمه في حزيران/ يونيو ١٩٩٦ بتحفظات كثيرة عن كلّ **عملية السلام**، وبنيّة معلنة في إعادة التفاوض حول الاتفاقية نفسها وفقاً لشعاره الانتخابي **سلام مقابل أمن**، وهو تعبير ملطف للسيطرة على مزيد من الأراضي. وفي ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ أبرمت اتفاقية الخليل وسبق السيف العذل (The Die was Cast)[١١].

لقد أضيف إلى نماذج فض النزاعات نموذج إضافي فريد ليست له سابقة مماثلة. ما اختلف هنا بين مأزق الخليل الذي أدى إلى ما يشبه **أوسلو ثالثة** وبين المأزق الذي فرّخت منه **أوسلو الثانية**، أن **أوسلو الثالثة** كانت نتاجاً طبيعياً لكراهية الليكود لِكُلّ ما جرى في أوسلو. كان نتنياهو يعارض وضع جدول زمني لإعادة انتشار القوات في المناطق غير السكنية (المنطقة «ب» من الضفة الغربية. ومعروف أن «أوسلو الثانية» طالبت بثلاثة انتشارات بين آذار/ مارس ١٩٩٦ وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٧)، وعندما

---

(١١) Naseer H. Aruri, «Oslo's Muddled Peace,» *Current History*, vol. 97, no. 2 (January 1998), pp. 7-12.

طولب بموعد نهائي اقترح أن يكون ذلك في نهاية ١٩٩٩، وهنا توسط حسين ملك الأردن، ودنيس روس مبعوث كلينتون الخاص والساعد الأيمن السابق لجيمس بيكر وشجعاه على أن يكون الموعد في منتصف ١٩٩٨، أي بتأخير سنة عن الموعد الذي حددته الاتفاقية، لكن التنازل الوحيد الذي قدمه نتنياهو هنا هو التخفيف من مطالبه الكثيرة التي فاقت كلّ ما هو مطلوب في الاتفاقيات.

في مقابل ذلك، وافق عرفات على جريدة جديدة من التنازلات، ألحق بعضها ضرراً بالغاً بموقف معطوب أصلاً باتفاقيات أوسلو الأولى والثانية. ولا شكّ في أن عنصرين من عناصر استراتيجية التفاوض الإسرائيلية هما **الأمن** و**المعاملة بالمثل** قد تعززا ووضعا **كعكة** أوسلو كلها على مائدة نتنياهو.

١ ـ «الأمن» هو العامل الحاسم في «إعادة الانتشار»

لم ينجح نتنياهو في فرض **اتفاقية الخليل**، إلا بعد إذعان عرفات لقرار الولايات المتحدة بأن يتنازل لإسرائيل كتابياً عن الحق في أن تقرر بنفسها في المرحلة الانتقالية مدى **إعادة الانتشار** وعدد القوات التي ستشملها في المنطقة **ب**. وهذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكي كريستوفر حين اشترط بأن تتولى إسرائيل نفسها، (وبالمطلق دون تحديد فترة لذلك)، تحديد مدى «إعادة الانتشار» من أجل حماية أمنها. بهذا لم تعد إسرائيل ملزمة بسحب قواتها من الأراضي العربية المحتلة كما دعا ذلك قرار مجلس الأمن ٢٤٢، بمجرد أن تعلن أن ذلك مضر بأمنها. إن رسالة الضمانات التي كتبها كريستوفر لنتنياهو كانت محطة فاصلة في التغيير المتسارع لسياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية في عهد كلينتون. لقد تحدث كلينتون إلى عرفات (وفقاً لتصريحه في مقابلة مع **يو إس آي توداي** *(USA Today)* بفظاظة، وهدده باستدعاء دنيس روس ما لم يقبل بالمقترحات الأمريكية. وفي مقابل ذلك، طمأن نتنياهو إلى أن عرفات صار الآن يعلم حقيقة السياسة الأمريكية[(١٢)]. ثمّ إن ناتان شارانسكي (Natan Sharansky) الوزير في حكومة نتنياهو لخّص موقف كريستوفر بعجره وبجره، فقال: «إن طبيعة إعادة الانتشار. تقررها حكومة إسرائيل، ولن تكون خاضعة للتفاوض مع الفلسطينيين»[(١٣)]. ولم يكن معلق **نيويورك تايمز** روزنتال (A. M. Rosenthal) بأقل عنجهية من شارانسكي حين قال: «إن نتنياهو لم يقبل بموعد منتصف ١٩٩٨ إلى أن أصبح واضحاً أن إسرائيل ستعيّن **مناطق عسكرية** لن تتنازل عنها[(١٤)]. هذه المكاسب

---

(١٢) *USA Today*, 17/1/1997.

(١٣) *New York Times*, 17/1/1997.

(١٤) المصدر نفسه.

الهائلة اتخذت صفة قانونية في رسالة الضمان التي قدمها كريستوفر وعلق عليها قائلاً: «إنّه أعلم الرئيس عرفات بوجهة نظر الولايات المتحدة من إجراءات إسرائيل الخاصة بإعادة الانتشار وتخصيص مناطق عسكرية». أما **البلاغ** الذي وصل عرفات من كريستوفر قبل أن يوقع على اتفاقية الخليل فقد كشفت عنه وثيقة إسرائيلية موجودة على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، وعنوانها: «مزيد من إعادة الانتشار» جاء فيها:

«إن **إعادة انتشار** ستتم في الضفة الغربية (وليس في كلّ الضفة ضرورةً)، . . ولن تشمل المستوطنات، ولا المناطق العسكرية، ولا الحدود، ولا المناطق التي تتحمل فيها إسرائيل المسؤولية الكاملة عن الإسرائيليين والحدود. أما مدى هذه المناطق ومواقعها فتقررها إسرائيل في ضوء ما يقتضيه أمنها»(١٥). وكانت اتفاقية **أوسلو الثانية** قد أشارت أيضاً إلى أن هذه المناطق تحددها إسرائيل. ثمّ أكد كريستوفر هذا التفاهم في رسالة إلى نتنياهو ذكر فيها «إجراءات إسرائيل الخاصة بإعادة الانتشار، والمناطق العسكرية المحددة»(١٦).

لقد ربطت إدارة كلينتون في سياستها الشرق أوسطية الجديدة بين حاجة إسرائيل إلى الأراضي وبين متطلبات أمنها وجعلتهما مسألتين متلازمتين مترابطتين تقررهما إسرائيل وحدها. بذلك عززت إدارة كلينتون استراتيجية إسرائيل التفاوضية ومنحتها قوة أعظم للتحكم بمسألة **إعادة الانتشار** وفقاً لمتطلبات أمنها. إن إسرائيل هي التي تحدد ذلك في الفترة الانتقالية بغض النظر عن كلّ ما جاء في **إعلان المبادئ**، ناهيك بقرارات الأمم المتحدة(١٧).

٢ ـ «المعاملة بالمثل» عامل حاسم آخر في مسألة «إعادة الانتشار»

المكسب الثاني الذي حققته إسرائيل في اتفاقية الخليل يتمثل في ما وصفته (Note for the Record) بـ **المعاملة بالمثل**، وهو اصطلاح حشره نتنياهو في القاموس الدبلوماسي للشرق الأوسط(١٨). وكان نتنياهو منذ اليوم الأول لاستلامه السلطة لا

---

(١٥) «Further Redeployments (FRD): The Next Stage of the Israeli-Palestinian Interim Agreement,» Israeli Government, Ministry of Foreign Affairs, 19 January 1997.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) تم التعبير عن هذا في رسالة من وزير الخارجية كريستوفر إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو. انظر: «Letter to be Provided by U.S. Secretary of State Christopher to Benjamin Netanyahu at the Time of Signing of the Hebron Protocol,» <http://www.mfa.gov.il/mfa/go.Asp?MFAH00qo0>, and <http://www.palestine-un.org/peace/p_i.html>.

(١٨) *New York Times*, 17/1/1998, and <http://www.likud.nl/ref14.html>.

يكفّ عن اتهام عرفات بالعجز عن تنفيذ ما قطعه على نفسه في الاتفاقيات، وهو العذر الذي برر به رفضه لتنفيذ بنود هذه الاتفاقيات التي عارضها بشدة. كلّ ما وعد نتنياهو بفعله رهنه بتنفيذ عرفات لقائمة من الطلبات الإسرائيلية التي كانت تزيد يوماً بعد آخر.

إن بند ما يسمّى **المعاملة بالمثل** في اتفاقية الخليل أضافت قائمة جديدة من الطلبات يجب على الفلسطينيين أن ينفذوها، قبل أن تبدأ إسرائيل بتنفيذ أي التزام من التزاماتها القابلة دائماً للتفسير والتعديل والتغيير: يجب إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، يجب وقف كلّ نشاطات المقاومة بدءاً من **الإرهاب** وانتهاء بالتعليق السياسي الذي صار يوصف بأنه تحريض وبروباغندا عدوانية، يجب توقيف كلّ متهم بالمخالفة ومعاقبته أو تسليمه لإسرائيل، يجب تخفيض حجم قوى الأمن الفلسطينية، يجب عدم استعمال بيت الشرق في القدس الشرقية وجعله وزارة خارجية للسلطة الفلسطينية**!** في مقابل ذلك، يتساءل المرء: كيف طبّق نتنياهو **المعاملة بالمثل** على قضية القدس مثلاً؟ لقد طبّقها وكأن إسرائيل ليس مطلوباً منها أن لا تغير المعالم الجغرافية والسكانية للمدينة المحتلة وضواحيها. بل إنّه بعد توقيع اتفاقية الخليل، وعشية زيارته واشنطن (شباط/فبراير ١٩٩٧) أعاد تأكيد عزمه على بناء مستوطنات جديدة حول القدس، وذلك في خطاب أمام تحالف يميني من أعضاء الكنيست: «إن إسرائيل تتصرف باعتبارها سلطة ذات سيادة في القدس. وهي لا تطلب إذناً من أي طرف خارجي عندما تريد البناء أو التطوير أو شقّ الطرقات. ليست هناك أية علاقة بين هذا وبين المحادثات حول القضايا الأخرى»[١٩].

سادساً: الشلل الدبلوماسي (١٩٩٧)

لم يكد حبر اتفاقية الخليل يجف حتّى بدأت المتاعب الدبلوماسية تترى. وكان وراء ذلك حادثان أديا إلى شلل دبلوماسي طوال عام ١٩٩٧. أولهما إعلان إسرائيل في شهر آذار/مارس عن خطّة لبناء مستوطنة جديدة على جبل أبو غنيم جنوبي القدس، وثانيهما حدوث عمليتين انتحاريتين في القدس الغربية يوم ٣٠ تموز/يوليو و٤ أيلول/سبتمبر. وسرعان ما أعلن الفلسطينيون مقاطعتهم للمحادثات، كما لم يتردد الإسرائيليون معها عن رد التحيّة بأحسن منها.

(١٩) ثمانية من كبار المسؤولين الأمريكيين السابقين، بينهم وزراء خارجية ومستشارو أمن قومي، بعثوا برسالة إلى رئيس الوزراء نتنياهو جاء فيها أنّ «بناء المستوطنات مضر بعملية السلام، وقد يكون خطيراً».
انظر: *Journal of Palestine Studies*, vol. 26, no. 3 (Spring 1997), pp. 162-163.

كان الهم الأول للفلسطينيين هو خطر الاستيطان، بينما كان الهم الأول للإسرائيليين هو **الأمن** وضرورة تنفيذ السلطة الفلسطينية التزاماتها. أما وزيرة الخارجية الأمريكية الجديدة، فنصحت الطرفين بنبذ الإجراءات الانفرادية والتوصل إلى اتفاق حول القضايا التي يواجهانها، وإلا فإنها لن تضيع وقتها بالتخبط في الماء[٢٠].

النتيجة الملموسة الوحيدة للزيارة الاستعراضية التي قامت الوزيرة أولبرايت هي اتفاق السلطة والإسرائيليين على أن يلتقي ممثلوهما في نيويورك أثناء مشاركتهم في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أما دعوتها لنبذ الإجراءات الانفرادية فضرب بها نتنياهو عرض الحائط، بل وعد (يوم ٢٦ أيلول/ سبتمبر) ببناء المزيد من المستوطنات بمناسبة الذكرى الثلاثين للمستوطنة عفر.

لكن وراء تحجج إسرائيل بالأمن و**المعاملة بالمثل**، ووراء هموم عرفات الخاصة بالاستيطان، والأسرى، ومطار غزة، والممر الآمن، هناك مأزق أكبر وأخطر، وهو توافق موقفَي الليكود والعمل مما يسمّى بالوضع النهائي الذي لا يعترف بسيادة فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين التاريخية. فما يقال مثلاً عن أن نتنياهو أخرج قطار السلام الذي يقوده رابين عن سكّته يتعارض مع واقع كلّ سياسات إسرائيل.

إن مفهوم **الحكم الذاتي** المحدود الذي تبناه الكنيست عام ١٩٧٧، ثمّ تضمنته خطّة مناحيم بيغن كان قضية مركزية في طرح الليكودي كامب ديفيد، ثمّ كان جوهر اتفاقيات أوسلو التي وقّعها العمل. كلاهما كان يعمل على تشظية الضفة وتمزيق أوصالها. ولم يكن مشروع آلون (العمل) الذي يستند إلى العقيدة الصهيونية الكلاسيكية الداعية إلى **الفصل** بغريب عن تفكير زعماء الليكود من مثل بيغن وشارون اللذين يُطعّمان هذا الفصل بنكهة بشرية[٢١].

كان تمزيق الضفة وغزة إلى ثلاثة مِزَق منفصلة، هو الحل الذي قال به **العمل** للمعضلة التي دوّخت الليكود منذ البداية: كيف يضمنون أن ابتلاعهم الأراضي المحتلة لن يقود إلى دولة مزدوجة القومية يتعايش فيها العرب واليهود متساوين؟ وهاهم العرب اليوم يعيشون مستعبدين في محابس مغلقة داخل دولة يهودية بعد أن

---

(٢٠) *USA Today*, 16/9/1997.

(٢١) تمت مناقشة مشروع آلون في: Yigal Allon, «Israel: The Case for Defensible Borders,» *Foreign Affairs*, vol. 55, no. 1 (October 1976).

وللمقارنة بين الليكود والعمل، انظر: Naseer H. Aruri, ed., *Occupation: Israel over Palestine*, 2nd ed. (Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1989), pp. 339-375.

منحت اتفاقية أوسلو الثانية إسرائيلَ الأرض من دون شعبها، وحققت بذلك مطلب حزب العمل الخاص بالفصل والنقاء العرقي، انسجاماً مع العقيدة الصهيونية الكلاسيكية، كما راعت جنوح الليكود إلى التغلغل عميقاً داخل المراكز السكنية الفلسطينية. وفي النهاية فإن تصور الليكود لمستوطنات على الأرض، وتصور العمل لمستوطنات وظيفية تصالحا مع رجحان التصور الليكودي الذي يفضل **خليطاً** غير متوازن من البشر ذي أغلبية يهودية.

إن هذا الإمعان في فصل غزة عن الضفة في مقابل تسهيل ربط الوشائج مع الأردن، هو صيغة تعود إلى السبعينيّات، وكان موشيه دايان هو الذي اقترحها وسماها بالتسوية العملية. في هذه الصيغة تحتفظ إسرائيل بالسيادة على الضفة الغربية بينما يتولى الفلسطينيون إدارة همومهم الداخلية بإشراف أو سيطرة أردنية. ولهذا فإن سياسات نتنياهو لم تقطع المشيمة مع **سلام** سلفه إلا في المسائل الإجرائية، فبينما نجح رابين وبيريز في إشراك خصومهما شكلياً في بنية **الحكومة** الجديدة كان نتنياهو، واليمين المتطرف معه أقل حساسية تجاه غرام عرفات بزخارف وبهرج **الدولة**.

ولعل ما كشف عنه يوسي بيلين (Yossi Beilin)، نائب وزير الخارجية في حكومة العمل، عن الدولة الفلسطينية وعاصمتها **أبو ديس**، يصب في صميم فهم حزب العمل لهذا الغرام بالبهرجة والزخارف[٢٢]. لقد كان يريد أن يعطي عرفات ما يؤهله للادّعاء بأنه حقق دولة. وقد تمّ النظر فعلاً في حقيقة أن المستوطنات والمنطقة «ج» (٧٠ في المئة من أراضي الضفة) تفرغ الدولة من أي معنى حقيقي لها.

أما فجاجة نتنياهو، فحالت بينه وبين أي لجوء إلى المعمّيات الدبلوماسية لإعطاء عرفات مجرد الوهم بحق تقرير المصير.

سابعاً: مسرح واي ريفر: أوسلو نتنياهو

على غرار كلّ ما سلف من اتفاقيات أوسلو، كانت مذكرة تفاهم واي ريفر (Wye River Memorandum) التي احتفل بالتوقيع عليها في البيت الأبيض (٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر)، حصيلة مناورات إسرائيلية مدروسة بعناية، لتحقيق مصالح إسرائيلية. لكن **المذكرة** تجاوزت ما سبقها في مجالين على الأقل، **الأول**، أنها ألزمت السلطة الفلسطينية بحزمة من الالتزامات **الأمنية** يعني تنفيذها تحويل عقود طويلة من النضال الوطني الفلسطيني إلى عنف عشوائي وبكاء على الأطلال. و**الثاني**، أنها ألزمت

(٢٢) Associated Press, 31 July 1996.

الولايات المتحدة بأن تموّل مشروعات استيطانية وُصِفت لاحقاً بأنها **عامل مُعَسّر** لعملية السلام بعد أن كانت توصف بأنها **عقبة** أمام السلام، بل **غير شرعية** أيضاً. إضافة إلى ذلك، كان هناك تفاهم يلزم الولايات المتحدة بتعزيز قدرات إسرائيل **الدفاعية** و**الردعية**، وتطوير الحلف الاستراتيجي بين البلدين[٢٣].

بهذه المذكرة، تمكن نتنياهو من ردم الهوة الفاصلة بين المعارضة الشعبية لأوسلو، وبين تبنّي رابين لها، ففي **مستعمرة واي ريفر**، غير البعيدة عن واشنطن العاصمة، أعيدت صياغة **إعلان المبادئ**، لينسجم مع ما يتطلبه نتنياهو من عرفات ليتأهل لصفة **الشريك**، وليعود إلى أنصاره، ومؤيديه ويتباهى بأنه «سدّ الثقوب في جبنة أوسلو السويسرية»[٢٤].

كانت **واي ريفر** أوسلو نتنياهو، حتّى إن خصمه اللدود **ليا رابين** أرملة إسحاق رابين أعطته صك براءة حين قالت إن الاتفاقية كانت «تقديراً كاملاً للطريق الذي سلكه إسحاق رابين. . لقد قُبرت إسرائيل الكبرى بهذه الاتفاقية، وولدت صيغة **الأرض مقابل السلام** المقبولة من الجميع»[٢٥].

بذلك محت أرملة رابين أصداء تصريح سابق لها قالت فيه إن لغة نتنياهو الحماسية المشحونة، هي التي خلقت جواً أدى إلى مقتل زوجها. ومن المفارقات الأوسلوية العجيبة أن ملاحظتها تكررت على لسان الطيب عبد الرحيم أحد مساعدي عرفات الذي قال: «إن الاتفاقية رمز لانهيار الأيديولوجية الصهيونية التي ترى أن الضفة الغربية جزء لا يتجزأ من إسرائيل التوراتية»[٢٦].

كانت الخلافات الحقيقية بين رابين، ونتنياهو، حول اتفاقيات أوسلو، تدور حول حجم الثمن الذي يجب على عرفات أن يدفعه لقاء كلّ خطوة من خطوات إعادة الانتشار، وكان مركز الخلاف الذي أدى إلى طريق مسدود قد بدأ في شتاء ـ ربيع ١٩٦٦ بعد التفجيرات التي وقعت انتقاماً لاغتيال يحيى عياش، أحد قادة حماس البارزين، وحول زخارف **الدولة** وبهارجها التي يعشقها. فواي ريفر في النهاية مجرد آلية طال انتظارها من أجل تطبيق مرحلة عابرة من مراحل السنوات الانتقالية الخمس. لكنها على المستوى الأعم فاقمت الأضرار التي ألحقتها اتفاقيات

---

(٢٣) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٢٤) من ملاحظاته بعد عودته من لقاء «واي». انظر: Deborah Santag, «Returning Home, Netanyahu Faces the Real Battle as Settlers Stage Protest,» *New York Times*, 26/10/1998.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) Khaled Amayreh, «On the Seventh Day,» *Al-Ahram Weekly* (29 October 1998).

أوسلو الأولى والثانية بالحقوق الوطنية الفلسطينية، عندما جعلت كلّ شكل من أشكال المعارضة لهذه الاتفاقيات جرماً يعاقب عليه، وبإشراف السي آي إيه.

كان هذا **دفعة** واحدة لتسديد الثمن الباهظ الذي فرضه نتنياهو من أجل مجرد القبول بإعادة الانتشار من جزء بسيط من الضفة الغربية، على الرغم من أن إسرائيل رفضت تنفيذ ثلاثة استحقاقات لإعادة الانتشار بين ربيع ١٩٩٧ ومنتصف ١٩٩٨.

إن كلّ استحقاقات **إعادة الانتشار** التي كان يجب أن تتم في منتصف ١٩٩٨، قيدت السلطة بشروط أمنية، و**معاملة بالمثل**، و**شهادة حسن سلوك من السي آي إيه.**

إن إعادة الانتشار الأولى التي لا تتجاوز ٢ في المئة من المنطقة **ج** إلى المنطقة **ب**، وتغيير وضع المنطقة **ب** إلى منطقة **أ** (٧,١ في المئة فقط) لا تتم إلا بعد تنفيذ خطّة أمنية تشرف عليها الولايات المتحدة وتصادق عليها لجان ثنائية وثلاثية. بل طالبت أيضاً بإصدار تأكيدين لرسالة عرفات إلى الرئيس كلينتون، الخاصة بإبطال بعض بنود الميثاق الوطني الفلسطيني، الأول من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والثاني من المجلس المركزي. وقد تمّ هذا الاستحقاق في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨، بعد كثير من المماطلة الإسرائيلية التي كانت تهدف إلى تقييد السلطة الفلسطينية بشروط جديدة تضاف إلى صفقة واي ريفر. أما إبطال فقرات من الميثاق الوطني الفلسطيني، فكان يحتاج إلى اجتماع رسمي لأكثر من ٦٠٠ عضو من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وإلى تصويت الأغلبية لصالحه.

وقد نفذت السلطة شرطين من شروط إعادة الانتشار في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، حيث أصدرت أمراً بوليسياً يحرّم امتلاك السلاح، أو استيراده، أو صنعه، ووضعت حداً زمنياً لتسليم السلاح للسلطة، ثمّ أصدرت السلطة مرسوماً حرّمت به **التحريض** على أية دولة معاهِدة، شقيقةً كانت، أو أجنبية. أما **إعادة الانتشار** الثانية من ٥ في المئة، من المنطقة **ج** إلى منطقة **ب**، فتوقفت أولاً، على نقض الميثاق الوطني الفلسطيني من قبل المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إضافة إلى السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي مجتمعين، كما توقفت، ثانياً، على تجميع السلاح والتنفيذ الشامل للإجراءات الخاصة بعدم **التحريض**. أما إعادة الانتشار الثالثة (١ في المئة من المنطقة **ج** إلى المنطقة **أ** و٥ في المئة من **ج** إلى **ب**، وتصنيف ٧ في المئة من منطقة **ب** تحت سيطرة مزدوجة مثل المنطقة **أ**) فتوقفت حتّى تنفذ السلطة كلّ ما هو مطلوب منها أمنياً.

ولعل أكثر وجوه إذلال الفلسطينيين في هذه الاتفاقية هو التعارض الواضح للحاجات الأمنية مع الأفعال الأمنية المنصوص عليها في القسم الثاني من المذكرة. لم

يكن هناك أي لبس حول من سيقوم بالأفعال الأمنية، فالقسم الثاني (أ)، سردَ قائمة طويلة بما يتوجب على الفلسطينيين فعله. وقد كان من الواضح أن مفهوم نتنياهو للمعاملة بالمثل وسيلة للابتزاز: حكم ذاتي في جزء بسيط جداً من مقطع صغير جداً من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، لقاء التزام فلسطيني بالتخلي عن كلّ شكل من أشكال المقاومة وتجريم كلّ معارضة لعملية **التزليط**. إن على الفسطينيين، بمعنى آخر، أن يكفّروا عن ذنوبهم، وأن ينهجوا منهجاً إصلاحياً، وأن يثبتوا براءتهم لكي يستعيدوا سيطرة جزئية على ٢١ في المئة، وسيطرة مباشرة على ١ في المئة من الضفة الغربية التي لا تتجاوز مساحتها ٢٢ في المئة من فلسطين التاريخية.

ثامناً: حقوق الإنسان

ومن الطبيعي أنه لا بُدَّ لتنفيذ هذه الشروط من انتهاك لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من ذلك، فإن الاتفاقية تضمنت بنداً رمزياً يطالب الأمن الفلسطيني بمراعاة حكم القانون وأعراف حقوق الإنسان، المقبولة دولياً عند تنفيذ هذه الالتزامات، وهو تناقض لا يشبهه إلا تربيع الدائرة. إن أفعال الأمن المفصلة في مذكرة التفاهم تتضمن خرقاً فاضحاً لحقوق الإنسان فهي تنص صراحة على الإكراه وممارسة الرقابة، وتنكر الحريات الأساسية مثل حرية الاجتماع وحرية التعبير وحرية الصحافة.. الخ. وقد تطلبت هذه الانتهاكات خطّة عمل مشتركة مع الولايات المتحدة ذات أولوية أمنية للاحتلال هي: لا تسامح مع **الإرهاب** أبداً. كما تطلّب ذلك أن تحتجز السلطة بعض الأشخاص الذين تطلبهم إسرائيل ضمن قائمة نشطاء فلسطينيين يقاومون الاحتلال، وتعتبرهم إسرائيل مجرمين أشراراً. وعلى السلطة أيضاً أن **تنقل** هؤلاء إلى إسرائيل (لا أن تسلمهم، نظراً إلى اختلاف مفهوم وطبيعة السيادة بين النقل والتسليم).

وتنفيذاً لشروط واي ريفر أيضاً، أصدرت السلطة المرسوم الخاص **بالتحريض** بعنوان: «أمر رقم ٣: التأكيد على الوحدة الوطنية ومنع التحريض»، وأرسلته إلى إسرائيل، وهو أمر لا يحدد معنى التحريض ولا يميز بينه وبين الاختلاف السياسي، ويستند إلى سوابق في قانون الانتداب البريطاني (١٩٣٦) وقانون أردني لعام ١٩٦٠. وإلى أحكام محاربة **التحريض**، فقد فرضت المذكرة على السلطة المشاركة مع إسرائيل والولايات المتحدة في لجنة ثلاثية يتألف أعضاؤها من **خبراء** في الإعلام والتربية وتطبيق القانون.

حتّى قبل التوقيع على هذه الاتفاقية وتصديقها من قبل الجهات الفلسطينية المختصة، قام جهاز أمن السلطة بحملة اعتقالات ضدّ معارضة إسلامية في الضفة

الغربية. وفي ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، أي قبل يومين من التوقيع على الاتفاقية، أوقف قسم التحقيقات الجنائية[٢٧] التابع للسلطة ١١ صحافياً في غزة، كما أوقف رجال الأمن الفلسطيني حامد البيطاوي أحد كبار رجال الدين ورئيس المحكمة الشرعية.

ثمّ افتضح السلوك التعسفي للسلطة على حقيقته يوم ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨، عندما هاجم عدد من رجال المخابرات العسكرية مكتباً لمنظمة فتح في المقاطعة (رام الله)، يديره نشطاء شباب من أنصار عرفات، ولكنهم ليسوا من عشاق الشراك الأمنية التي نصبتها أوسلو. كان الهدف توقيف متهم على قائمة **النقل** الإسرائيلية. وخلال الشجار قتل شاب من نشطاء فتح في السادسة عشرة من عمره.

هذه الانتهاكات التي فرضتها استحقاقات واي ريفر على السلطة وارتهان كلّ **إعادة انتشار** لارتكاب المزيد من هذه الانتهاكات، جعلت سجلها الأسود في مجال حقوق الإنسان أكثر سواداً. أما سجل إسرائيل الخاص بحقوق الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال، فحدِّث عنه ولا حرج.

إن التعذيب الذي تثابر على ممارسته تعتبره وسيلة من وسائل التحقيق في سجونها الإسرائيلية، بل إنّه حظي بمباركة المحكمة العليا التي أعطته أوصافاً تلطيفية مثل **معتدل وضغط جسدي قويّ**[٢٨]. وما وصفته منظمة العفو الدولية بـ «الإعدام من دون محاكمة» هو شكل إضافي من الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وتحديها القانون الدولي تنفذه **كتائب الموت** الإسرائيلية التي تسمى بالقوات الخاصة[٢٩].

لقد سجلت الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (وهي منظمة غير حكومية) ٢٨٥ حادثة **إعدام من دون محاكمة** في الأراضي المحتلة، اغتيل ضحاياها في الفترة ما بين كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٨[٣٠]. كان معظمهم معارضين اعتبروا **محرضين على العنف** وفقاً لمعايير واي ريفر، ولم يكن الشريك الثالث

---

(٢٧) Palestinian Society for the Protection of Human Rights and the Environment, «Wye: A Charter for Human Rights Violations,» Press Release, 26 October 1998, <http://www.lawsociety.org./Press/press/1998oct_26.html>.

(٢٨) عن تشريع التعذيب بكل أنواعه النفسية والجسدية، انظر: Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories [B'Tselem], <http://www.btselem.org>.

(٢٩) Naseer H. Aruri, «Israeli Death Squads Amid Mideast Talks,» *Christian Science Monitor*, 29/12/1993.

(٣٠) Palestinian Society for the Protection of Human Rights and the Environment, «Israeli Reciprocity and Palestinian Security,» Press Release, 17 October 1998.

(السي آي إيه) أكثر احتراماً لحقوق الإنسان، وسجله في هذه الانتهاكات معروف في هندوراس وغواتيمالا وتشيلي وغيرها مما نشهده اليوم ونقرأ عنه يومياً. لقد كان من المنتظر، وفقاً لواي ريفر، أن تكون حكَماً، فتتأكد فعلاً من التوقيف، والمحاكمة، وجمع السلاح، وتجريم التحريض. إن جبريل الرجوب، رئيس الأمن الوقائي للسلطة، رحّب فعلاً بالسي آي إيه شاهداً لازماً لكبح ادعاءات إسرائيل حول عدم التطبيق(٣١). أما حسام خضر النائب في المجلس الفلسطيني عن مخيم بلاطة للاجئين فكانت له نظرة أخرى لدور السي آي إيه حيث قال: «إنني أخشى أن كلّ أجهزتنا الأمنية أصبحت مكاتب فرعية للسي آي إيه في الخارج»(٣٢).

وعلى الرغم من أن واي ريفر فرضت مستوى واحداً من كبح **التحريض** على الطرفين، فإنه ليس من المتوقع أن تستطيع السلطة (أو تملك الإرادة) لتسأل إسرائيل عن أفعال تحريض ضدّ العرب داخل ما أصبح يعرف بإسرائيل، أو عما يفعله المستوطنون، واليمين المتطرف داخل الأراضي المحتلة. إن ميرون بنفنستي، نائب رئيس بلدية القدس سابقاً، وأحد المختصين بالضفة الغربية يذكر عشية مغادرة نتنياهو إلى لقاء واي ريفر كيف «شنت وسائل الإعلام الإسرائيلية حملة تحريض كان وراءها ناطقون رسميون»(٣٣) اتهمت فيها **إرهابيين** (وهي الصفة التي تنسب إلى العرب عادة في إسرائيل) بإشعال سلسلة الحرائق التي كانت تشهدها إسرائيل في تلك الفترة. وقال بنفنستي:

«ألم نتعلم في المدرسة أن العرب مسؤولون عن **تعرية** حقول اليهود التي أهملوها قروناً طويلة، وأنها لم تورق وتُينعْ إلا حين عاد اليهود إلى وطنهم. إن أولاد الصحراء يتابعون تقليدهم القديم: التدمير. وإن الذين يحرقون الشجر لا يستحقون وطناً»(٣٤).

إن عدم التوازن في شروط الاتفاقية أصبح مفضوحاً في سياسة تملّك السلاح، أو تصنيعه، أو استيراده. إن المستوطنين يحملون السلاح الذي تزودهم به الحكومة جهاراً نهاراً من دون حسيب أو رقيب، ولا يترددون لحظة في استعماله ضدّ أي فلسطيني أعزل. وسجل إسرائيل في توقيف أو معاقبة **أفراد متهمين بالتحريض على العنف أو الإرهاب أو يرتكبون أعمال عنف وإرهاب** (البند الثاني ـ أ ـ ١ ـ هـ) في

---

(٣١) *New York Times*, 23/10/1998, and Associatd Press, 22 October 1998.

(٣٢) *Economist* (1 October 1994), *and U.S. News and World Report,* 4/5/1998.

(٣٣) **هآرتس**، ١٥/ ١٠/ ١٩٩٨

(٣٤) المصدر نفسه.

الأراضي المحتلة هو سجل لا يترك عجيبة لمتعجب، إذ بعد كلّ توقيف رمزي للقاتل الإسرائيلي يُفرج عنه بكفالة رمزية، ثمّ يحال إلى أدراج النسيان.

تاسعاً: واي ريفر، كما يراها مهندسوها

كانت اتفاقية واي ريفر أكثر اتفاقيات أوسلو، وملحقاتها استهتاراً بفكرة المعاملة بالمثل. لقد وصفها كلينتون بأنها «جيدة لأمن إسرائيل» و«جيدة لتحسين الوضع الاقتصادي والسياسي للفلسطينيين»(٣٥). وقال نتنياهو يوم توقيعها «إنّه اليوم الذي أصبحت فيه إسرائيل والمنطقة بأسرها أكثر أمناً»(٣٦). أما عرفات فاعتبرها خطوة مهمة نحو تحقيق «دولة مستقلة تنعم بالديمقراطية» ونحو «تحقيق الحلم الفلسطيني بالوحدة الجغرافية» بين الضفة وغزة، إضافة إلى وعد الأمن، «ولا سيما بالنسبة إلى الشعب الإسرائيلي»(٣٧). وقد بين نتنياهو كيف تعزز أمن إسرائيل بقوله:

«إننا اليوم أكثر أمناً لأننا، لأول مرة منذ توقيع اتفاقيات أوسلو، نحن نتطلع إلى تنفيذ التزامات واضحة مؤكّدة. إن شركاءنا الفلسطينيين سوف ينضمون إلينا في حربنا على الإرهاب، وسوف ينفذون خطّة مفصلة ومنهجية للقضاء على الإرهابيين وبناهم التحتية، ويسجنون القتلة الذين عاثوا فساداً وأفلتوا من العقاب، ويوقفون التحريض الشنيع. ثمّ إنهم، وبعد ٣٥ سنة سوف يلغون من الميثاق الوطني الفلسطيني المواد التي تدعو إلى تدمير إسرائيل»(٣٨).

ثمّ انضم كلينتون إلى نتنياهو في تأكيد الأمن الإسرائيلي. لقد أصر على الفلسطينيين أن يراعوا هذا الأمر: «إن الالتزام الذي حمله الفلسطينيون على عاتقهم قوي جداً. . أقوى من كلّ ما عرفناه سابقاً. هذا الالتزام يتضمن تعاوناً أمنياً مع إسرائيل، وخطّة شاملة للحرب على الإرهاب والبنية التحتية التي تدعمه»(٣٩).

ما يقشعرّ له البدن فعلاً في حفلة التوقيع هو التأكيد أن العنف الفلسطيني هو الذي أضر بالسلام. في هذا السياق تقدّم كلينتون بالشكر لعرفات لأنه «انصرف عن العنف إلى السلام». ورد عرفات مؤكّداً أنه وعد بأن لا يعود إلى العنف والمواجهة.

---

(٣٥) Press Release, White House, Office of the Press Secretary, 23 October 1998.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) المصدر نفسه.

وهو ردّ يشبه رفضه الخائب للإرهاب يوم ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، ثمناً دفعه لريغان لقاء حوار جوهري مع منظمة التحرير، ثمّ تبين لاحقاً أنه مهزلة[٤٠]. ويبدو أن عرفات لم يعلم بالاعتداءات الإسرائيلية على أمن الفلسطينيين فخاطب الشعب الإسرائيلي:

«سأبذل كلّ جهدي لكي لا تقلق أم إسرائيلية على ابنها أو ابنتها إذا تأخرا عن العودة إلى البيت، وأن لا يخاف أي إسرائيلي عندما يسمع بانفجار. وبالطبع ليس هناك من يستطيع أن يضمن الأمن مئة في المئة للفلسطينيين أو للإسرائيليين»[٤١].

كذلك حقق نتنياهو وشارون لنفسيهما في واي ريفر مكاسب سياسية شخصية، إذ بعد أن كان نتنياهو غارقاً في الفضائح، وكانت جريمة شارون في صبرا وشاتيلا تلاحقه بالمقت والكراهية، خرج الرجلان من مستعمرة واي ريفر منتصرين. ومن المفارقات أن شارون الذي وصل متأخراً عن موعد الحفل ليتجنب مصافحة عرفات كان يحمل تلك الخريطة التي رسمها حين كان وزيراً للدفاع عام ١٩٨٢، والتي لا يزال يسعى إلى تحقيقها وهو رئيس للوزراء[٤٢]. لقد فرض الرجلان على عرفات القبول الكامل بوجهة نظر الليكود في النضال الوطني الفلسطيني، كما فرضا على كلينتون ثمن ظهورهما في واي ريفر: التعويض المالي التقليدي الذي سينفق على نقل القواعد العسكرية وميادين الرمي، وعلى تحصين المستوطنات وبناء الطرق الاعتراضية. ومع ذلك، على الرغم من الطبيعة الانفرادية وغير القانونية لهذه الأعمال، فإن أحد شروط إسرائيل الكثيرة على الفلسطينيين هو التوقف عن اتخاذ إجراءات انفرادية، كإعلان الدولة مثلاً، قبل مفاوضات الوضع النهائي.

كان للإجحاف الظالم الذي نصّت عليه واي ريفر في ميزان **الأخذ والرد** تأثيرات إضافية على المستوى الإقليمي. لقد أعاد العالم العربي النظر في سياسة التطبيع مع إسرائيل في مؤتمر الدوحة ١٩٩٧، وبعد ثلاثة مؤتمرات اقتصادية في الدار البيضاء والقاهرة وعمّان قررت بعض الدول العربية مقاطعة الدوحة، بخاصة وقد اتضح أن المسار الثنائي يلهث بعيداً وراء المسار المتعدد.

ثمّ إن غياب مصر والسعودية عن الدوحة، على الرغم من الضغط الأمريكي

---

(٤٠) *Financial Times*, 15/12/1988.

(٤١) Press Release, White House, Office of the Press Secretary, 23 October 1998.

(٤٢) لمعرفة المزيد عن خطة شارون، انظر: Sheila Ryan, «Plans to Regularize the Occupation,» in: Aruri, ed., *Occupation: Israel over Palestine*, pp. 369-374.

الهائل، كان دليلاً على أن إحجام نتنياهو عن تطبيق أوسلو الثانية واتفاقية الخليل قد أثمر رداً عربياً شديد التواضع.

على المستوى الدولي، قدمت اتفاقية واي ريفر عنصراً جديداً في الحلف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة. لقد تأسست لجنة تخطيط مشتركة توصي بأوجه تعاون أخرى، وتدرس مسألة نقل التكنولوجيا الحديثة لإسرائيل، وسبلاً لرسم استراتيجية ضدّ متنفذين إقليميين. وكان الهدف الأول هو إيران التي نجحت يومها في اختبار صاروخ مداه ٨٠٠ ميل، ورفضت القبول بهيمنة أمريكية في الخليج.

ولعل الأهمية الكبيرة لاتفاقية واي ريفر على المستوى الدولي أنها ـ كما قال دور غولد لـ **نيويورك تايمز**، وكان يومها ممثلاً لإسرائيل في الأمم المتحدة: «إنها دفعت العلاقة الاستراتيجية بين البلدين وراء الخط الأساسي الذي أنشئ خلال الحرب الباردة»[٤٣].

وعلى الرغم من كلّ هذه المكاسب التي حققتها إسرائيل من واي ريفر، فإن نتنياهو خرج من الوزارة قبل أن ينفذ استحقاقات **إعادة الانتشار** في موعدها المحدد في اتفاقية الخليل، أو الموعد المحدد لاتفاقية الوضع النهائي (١٩٩٦).

---

(٤٣) *New York Times*, 2/11/1998.

الفصل الثامن

القدس والسياسة الأمريكية المتغيّرة

أولاً: ضمّ القدس

في خرق صارخ لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقدس، ومجمل القضية الفلسطينية، تبنى الكنيست الإسرائيلي ثلاثة مراسيم تشريعية (٢٧ ـ ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٦٧) أُخضعت فيها القدس الشرقية للقوانين الإسرائيلية، ووسّعت حدود بلدية **القدس الموحّدة**[١]. **وبعد أقل من أسبوع (٤ تموز/ يوليو ١٩٦٧)، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً (٢٢٥٣) دعت فيه إسرائيل إلى إبطال كلّ الإجراءات التي اتخذتها، وإلى الامتناع عن القيام بأي عمل قد يغيّر وضع القدس**[٢]، ثمّ اتّخذ مجلس الأمن القرار ٢٥٢ في عام ١٩٦٨ معلناً عدم شرعية الإجراءات التي غيّرت إسرائيل، من خلالها، وضع القدس.

أما الوضع القانوني للقدس بالنسبة إلى الأمم المتحدة فيحكمه قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ ـ ٢ (٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧) الذي دعا إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، وأعطى القدس كياناً مستقلاً يخضع لنظام دولي خاص تديره الأمم المتحدة[٣]، ولا يزال هذا القرار يعبر عن موقف الشرعية الدولية من مدينة القدس، حيث لم يصدر حتّى الآن أي قرار آخر يغير ذلك الوضع. والواقع أن قرار الجمعية العامة ١٩٤ ـ ٣ (١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨) يشدّد على هذا الوضع الدولي للقدس الذي انتهكته إسرائيل حين أعلنت في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠ أن القدس عاصمة لها. كذلك استهترت إسرائيل بالقرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ الذي دعا إسرائيل إلى الانسحاب إلى حدود ٤ حزيران/

---

(١) Ibrahim Dakkak, «The Transformation of Jerusalem: Juridical Status and Physical Change,» in: Naseer H. Aruri, ed., *Occupation: Israel over Palestine*, 2nd ed. (Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1989), pp. 139-171.

(٢) *The Status of Jerusalem*, prepared for and under the guidance of the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People (New York: United Nations, 1979), pp. 17-18.

(٣) المصدر نفسه.

يونيو ١٩٦٧، وجعلت الضم رسمياً في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٠.

كانت حجج إسرائيل ترتكز على إنكار وجود شعب فلسطيني، وأنه ليست هناك دولة تستطيع أن تدّعي لنفسها حقاً قانونياً في فلسطين سوى إسرائيل[٤]. بل إن المشرّعين الإسرائيليين تعللوا أيضاً بأن **الاحتلال** الأردني للمدينة في عام ١٩٤٨ كان عملاً عدوانياً، وهو بذلك عمل غير قانوني. ومن هنا فإن الفلسطينيين بقبولهم هذا العمل غير القانوني تنازلوا عن حقّهم في بناء دولة فلسطينية استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ ـ ٢. كذلك دأب الإسرائيليون على القول بأن الأردنيين اعتدوا على إسرائيل في عام ١٩٦٧، وخسروا بذلك القدس، ما أدى إلى بطلان مفعول القرار ١٨١ ـ ٢.

إن هذا القرار بحسب ما تقوله إسرائيل قد **تجاوزته الأحداث**[٥]، وقد ظلت هذه الإطروحات الواهية مبررات لِكُلّ الإجراءات التي غيرت بها إسرائيل وضع القدس، والتي كانت مقدمة لضم الضفة الغربية عملياً.

وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، توقفّت إسرائيل عن استخدام اسم **الضفة الغربية** رسمياً. وللتأكيد على هذا التغيير توقفت إسرائيل أيضاً في ١٩ شباط/فبراير ١٩٦٨ عن وصف هذه الأراضي بأنها **عدوّة**[٦]. لقد كانت هذه الإجراءات مجرد مثال على رغبة إسرائيل في التلاعب بالقوانين لصالح طموحاتها الاستعمارية، كما إنّها مجرد أنموذج من إصرارها على تحدي المجتمع الدولي والرأي العام العالمي. ما

---

(٤) رئيسة الوزراء الإسرائيلية السابقة غولدا مائير التي ولدت في روسيا ونشأت وشبّت في الولايات المتحدة، لخصت الموقف كالتالي: «ليس الأمر كما لو أنّه كان هناك شعب فلسطيني في فلسطين يعتبر نفسه شعباً فلسطينياً وجئنا نحن وانتزعنا بلدهم منهم. إنّهم لم يكونوا موجودين». انظر: *Sunday Times*, 15/6/1969.

(٥) «Testimony of Yehuda Zvi Blum,» pp. 25-26, and «Testimony of W. T. Mallison,» pp. 46-56, in: Committee on the Judiciary, Subcommittee on Immigration and Naturalization, *The Colonization of the West Bank Territories by Israel: Hearings before the Subcommittee on Immigration and Naturalization of the Committee on the Judiciary, United States Senate, Ninety-fifth Congress, First Session..October 17 and 18, 1977* (Washington, DC: U.S. Govt. Print. Off., 1978).

ولقد اعتبر كثير من الباحثين أن الأطروحات الإسرائيلية كانت ترشيداً وتلفيقاً لمعقولية هذا العمل الانفرادي غير القانوني، وليست تفسيراً قانونياً خالصاً. انظر: Seth Tillman, «The West Bank Hearings: Israel's Colonization of Occupied Territory,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 7, no. 2 (Winter 1978), pp. 21 and 27; Henry Cattan, «The Status of Jerusalem under International Law and United Nations Resolutions,» *Journal of Palestine Studies* (Spring 1981); Kathleen M. Kenyon, *Digging up Jerusalem* (London: Ernest Benn, [1974]), and M. A. Aamiry, *Jerusalem: Arab Origin and Heritage* (London: Longman, 1978).

(٦) Raja Shehadeh, *The West Bank and the Rule of Law: A Study*, assisted by Jonathan Kuttab (New York; Geneva: International Commission of Jurists, 1980).

هو أخطر من ذلك أن إسرائيل استطاعت على مدى ربع قرن وبخطوات وئيدة ثابتة أن تقرب موقف الولايات المتحدة من موقفها.

ثانياً: القدس في حلبة السياسة الأمريكية

ما إن ضَمّت إسرائيل القدس ووسعت حدودها (بعد ١٩ يوماً من احتلالها) حتّى بدأ وضع الأراضي المحتلة بما فيها القدس يتعرض للتشكيك والأخذ والرد، بل إن هذا الوضع تحول في الولايات المتحدة إلى مزايدة انتخابية تحتدم كلّ أربع سنوات على الأقل، حيث يستغله المرشح الانتخابي لاسترضاء الناخبين المتعاطفين مع إسرائيل من يهود وغير يهود.

في ٣ آذار/ مارس ١٩٩٠، شهدت حلبة السياسة الأمريكية لغطاً كبيراً، وسجالاً حامياً حول وضع القدس. في ذلك اليوم، سئل جورج بوش الأب حول تصريح أدلى به وزير خارجيته جيمس بيكر في جلسة محاسبة في الكونغرس، وقال فيه إنّه يريد أن يسأل إسرائيل عن ضمانات بأنها لن تستخدم مبلغ الأربعمئة مليون دولار الذي طلبته لإسكان المهاجرين الجدد في الأراضي المحتلة. وكان بيكر قد أغضب إسرائيل وأنصارها المحليين حين اقترح تخفيض المساعدات الخارجية، وذلك لتوفير ما يسمح بمساعدة عملاء أمريكا الجدد في نيكاراغوا وباناما، ولدعم أنظمة معادية للشيوعية في شرق أوروبا[٧].

لقد أدركت إسرائيل أن هذا الاقتراح لا بُدَّ أن يقتطع شيئاً من كعكة مساعداتها التي تعتبر الأكبر والأكثر دسامة. وفعلاً فقد تهيّج أنصار إسرائيل، وشنوا حملة على بيكر وتصريحاته التي شملت ملف القدس أيضاً. وحين سئل بوش الأب في بالم سبرنغ ـ كاليفورنيا عما إذا كان فعلاً يشترط أن لا تستخدم المساعدات في إسكان المهاجرين اليهود السوفيات إلى إسرائيل في الضفة الغربية، ردّ غاضباً بأن ذلك يتضمن القدس أيضاً:

---

(٧) Adam Pertman, «Baker Cautions Israel,» *Boston Globe*, 2/3/1990.

وقد كتب السناتور بوب دول (Bob Dole) مقالة في **نيويورك تايمز** في ٢١/ ١/ ١٩٩٠ اقترح فيها تحويل ٥ في المئة من المساعدات الأمريكية التي يتلقاها أكبر المتلقين (إسرائيل، مصر، تركيا، الفيليبين، الباكستان) إلى أوروبا الوسطى. وفي الأول من أيار/ مايو ١٩٩٠ عارض السناتور دول (Dole) في مجلس الشيوخ ضمانات القروض لإسرائيل، وعرض بسخاء هذه المساعدات الأمريكية منذ أوائل السبعينيّات. كما قدم لمجلس الشيوخ وثيقة من عشر صفحات بيّن فيها سخاء الكونغرس تجاه إسرائيل على مدى السنين، إضافة إلى مساعدات عينية تبعث على القلق. انظر: Donald Neff, «The U. S. and Israel: Tilting at a Windmill,» *Middle East International* (11 May 1990), p. 9.

«إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تقول إنّه يجب أن لا تكون هناك مستوطنات جديدة في الضفة الغربية أو في القدس الشرقية. وهذا موقفي. وسأطبق هذه السياسة كما هي بحذافيرها، وسوف تصاغ في كلّ قرار نتخذه لنتأكد مما إذا كان الناس يراعون هذه السياسة. هذا هو موقفنا الذي نتبناه بقوة ونعتقد أنه من المفيد للسلام ولعملية السلام أن تعتمد إسرائيل هذه النظرة. . وهكذا، فإن هناك انقساماً في إسرائيل حول هذه المسألة. الأفرقاء مختلفون حولها. ولكن هذا هو موقف الولايات المتحدة، ولن أغير هذا الموقف»(٨).

وكما هو متوقع، شنت إسرائيل وأعضاء الكونغرس وكل المنظمات الصهيونية في أمريكا حملة على تصريحات الرئيس حول القدس، وهي تصريحات لم تعهدها فترة ريغان. ولم يكن بوش الأب في الواقع يقول شيئاً جديداً على السياسة الأمريكية، أو على الالتزامات الأمريكية تجاه ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩. ومن المفارقات أن الولايات المتحدة بدت وكأنها تتبنى موقفين غير متّسقين تجاه القدس: سياسة **مرعيّة وموقفاً رمزياً**. وكان الرئيس بوش الأب قد تعرض للويل والثبور لمجرد أنه شكك بشكل غير مباشر بسياسة سلفه التي همّشت **الموقف الرمزي** فيما هو يدعم سياسة إسرائيل القائلة بأن **القدس يجب أن لا تُقَسّم من جديد**.

هكذا ظهر الرئيس بوش بمظهر المذنب عندما انحرف عن الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية، غير المكتوبة حول خرق القانون الدولي، فنقّاده الذين يزايدون على مواقف إيباك لا يقيمون وزناً للقضايا القانونية التي تحكم وضع القدس.

إن جورج ميتشل زعيم الأكثرية في مجلس الشيوخ (ديمقراطي من ماين، وكان قاضياً سابقاً) لعب دوراً ريادياً في المعركة التي شنتها إسرائيل وإيباك حول قضية القدس. ومعروف أن ميتشل من أبرز الشيوخ الذين تلقوا دعماً مادياً من أنصار إسرائيل.

ثالثاً: الموقف الرمزي

يمكن القول إن الولايات المتحدة وافقت ضمناً مع الإجماع الدولي عندما امتنعت عن التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٥٣ (٤ تموز/يوليو ١٩٦٧) الذي يحض إسرائيل على إبطال ضمّ القدس وتوسيع حدودها باعتبار ذلك انتهاكاً للقرار ١٨١.

---

(٨) «Excerpts of President Bush's Remarks at News Conference at End of Talks,» *New York Times*, 4/3/1990.

كذلك امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار الجمعية العامة ٢٢٥٤ (١٤ تموز/ يوليو ١٩٦٧) الذي يستنكر عدم تطبيق إسرائيل القرار ٢٢٥٣ ويحضها من جديد على إبطال كلّ الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس، ثمّ تأكدت هذه الموافقة الأمريكية الضمنية مع الإجماع الدولي عندما أصبح القرار ٢٤٢ حجر الزاوية للسياسة الأمريكية الرسمية في الشرق الأوسط، وهو القرار الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب إلى حدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

لكن هذه المواكبة الأمريكية للإجماع الدولي حول قضية القدس لم تمض على وتيرة واحدة بل شهدت تحولات كثيرة، ثمّ انقلبت عليه عندما أعلن الرئيس ريغان أن المستوطنات «ليست غير شرعية»[٩]. وكانت إسرائيل قد جهدت من أجل استثناء مستوطنات القدس الموسعة من قضية المستوطنات بشكل عام، علماً بأن توسيع القدس ابتلع جزءاً كبيراً من الضفة الغربية المحتلة، وأن مستوطناتها تبنى فوق الأراضي العربية المصادرة منذ ١٩٦٧. بذلك مثلاً استثني المستوطنون في القدس الموسعة من الإحصاء الاحتيالي للمستوطنين الذي وصل إلى ١٤٠ ألفاً بعد أن كان ١١٢ ألفاً عند انتخاب رابين في ١٩٩٢ وضعف الرقم الذي كان عليه في ١٩٩٠.

كان رئيس الوزراء شامير قد ادّعى في عام ١٩٩٠ أن نسبة تقلّ عن ١ في المئة من المهاجرين الجدد وُطِّنت في الأراضي المحتلة في حين أن ١١ في المئة من هؤلاء المهاجرين تمّ توطينهم فعلاً في القدس المحتلة، وكان عدد المستوطنين قد بلغ في حينها ٣١٠ آلاف مستوطن، وبذلك زاد عدد اليهود الذين يسكنون القدس الشرقية لأول مرة عن عدد العرب[١٠]، علماً بأنه لم يكن في هذه المنطقة من القدس يهودي واحد عند احتلالها عام ١٩٦٧.

---

(٩) كان رد الرئيس ريغان على إنشاء ثلاث مستوطنات، بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/ يناير كما يلي: «بالنسبة إلى الضفة الغربية فإنني أعتقد أن المستوطنات هناك ـ وأنا لا اتّفق مع ما أشارت إليه الإدارة السابقة ـ بأنها غير قانونية. إنّها ليست غير قانونية. إنّها ليست بموجب قرار الأمم المتحدة الذي يترك الضفة الغربية لِكُلّ الناس ـ عرباً وإسرائيليين ومسيحيين سواء بسواء». انظر: *The Search for Peace in the Middle East: Documents and Statements, 1979-82: Report*, prepared for the Subcommittee on Europe and the Middle East of the Committee on Foreign Affairs, U.S. House of Representatives by the Foreign Affairs and National Defense Division, Congressional Research Service, Library of Congress (Washington, DC: U.S. Govt. Print. Off., 1979), p. 228.

(١٠) Palestinian Geographic Center, «Integration Geographical Information System Based Project No.1,» in: *Survey of Israeli Settlement in the West Bank and Gaza Strip: Figures and Analysis* ([n. p.]: Ministry of Transportation, Palestinian National Authority, 1995), and Geoffrey Aronson, *Settlements and the Israeli-Palestinian Negotiations: An Overview* (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1996).

ما إن تغير موقف الولايات المتحدة تغيراً وئيداً ثابتاً من بند الانسحاب في قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وما إن بدأت العلاقات الإسرائيلية الأمريكية تتخذ طابعاً مؤسساتياً حتّى أصبحت قضية القدس في خبر كان، وسرعان ما تدنت العلاقة بين الولايات المتحدة والشرعية الدولية (بخصوص هذه القضية) إلى مستوى رمزي لا تتذكره إلا عند ممارسة بعض شكليات الأمم المتحدة التي لا تقدّم ولا تؤخر من واقع الحال شيئاً.

ومعروف أن جورج بوش (الأب) كان سفيراً لواشنطن لدى الأمم المتحدة وأنه شارك بالضرورة في صياغة القرار حول القدس، بل إنّه هو الذي أكد في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١ تصريح السفير شارل يوست (Charles Yost) (١٩٦٩) بأن القدس «أرض محتلة»، وتنطبق عليها بالتالي القرارات الدولية التي تحدد لسلطات الاحتلال حقوقها وواجباتها[١١]، ثمّ إنّه استنكر عدم اعتراف إسرائيل بواجباتها تجاه نصّ ميثاق جنيف الرابع وروحه، وحذّر من العواقب غير المحمودة «للتسلط على ملكية القسم المحتل من القدس». ومع أن تصريح بوش كان قوياً واضحاً فإنه لم يحد عن السياسة المرعية تجاه وحدة القدس:

«إن سياسة الاحتلال الإسرائيلي التي صيغت من أفعال انفرادية مبيّتة لا تساعد على قيام سلام عادل ودائم أكثر من ذلك الوضع الذي كان قائماً في القدس قبل حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وهو الوضع الذي أعلن بصراحة أننا لم نحبه ولا ندعو إلى العودة إليه»[١٢].

رابعاً: السياسة المرعيّة (كما تبدو، الظاهرة، المنظورة)

كان واضحاً من تصريح السفير بوش أن الولايات المتحدة لم تكن راضية عن تقسيم القدس وأنها تفضّل التوحيد. ومع ذلك، فبينما تابع صانعو السياسة الأمريكية القول برفض سيادة إسرائيل على المدينة، والتعلل بأن وضعها النهائي يجب التفاوض عليه لم يحركوا ساكناً عندما أقدمت إسرائيل على اتخاذ خطوات مادية و**تشريعية** تقطع الطريق سلفاً وتصادر منهجياً كلّ مفاوضات مستقبلية محتملة.

إن إسرائيل عندما حلّت بلدية القدس الشرقية في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وطردت رئيس البلدية روحي الخطيب، وصادرت الأراضي المحيطة بالقدس،

(١١) *New York Times*, 26/9/1971.

(١٢) المصدر نفسه.

ودمرت البيوت العربية، وبنت شبكة توسعية من الضواحي (الاستيطانية) وفقاً لخطتها الأساسية الخاصة بالقدس الكبرى(١٣)، اقتصر ردّ الولايات المتحدة على تصريح عارض يتناغم مع موقفها الرمزي. كذلك فعلت عندما استخدمت إسرائيل التعبير الاحتيالي «الأراضي المحكومة/ المسيطر عليها» للتهرب من التزامات سلطات الاحتلال المتعارف عليها دولياً، وتظاهرت بالتجاهل عندما صرح رئيس الوزراء ليفي إشكول «أن القدس ستبقى عاصمة إسرائيل، وكلاً واحداً ذا سيادة»(١٤). وعندما افتتحت إسرائيل في القدس الشرقية مكاتب حكومية رسمية، وجعلت الولايات المتحدة بذلك تدعم وترتكب انتهاكات فاضحة للقانون الدولي، لم تهدد واشنطن بإعادة تقييم ضماناتها الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية لإسرائيل.

لقد برهنت الانتخابات التي رعتها إسرائيل في القدس عام ١٩٦٩ و١٩٧٤ على الفصل بين قسمي المدينة حيث لم يكن هناك مرشح عربي واحد، بل لم يكن هناك أكثر من ١٠ في المئة من الأصوات العربية، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة ظلت تدير أسطوانة **وحدة المدينة** باعتبار ذلك بديلاً منطقياً للتقسيم.

وعلى النقيض من ذلك، فإن تصريح بيكر في عام ١٩٩٠، وغضب الرئيس بوش الأب بديا وكأنهما انقطاع عن سياسة ريغان المتناسقة. لكن هذه التصريحات الرمزية لم تكن إلا وسيلة للضغط من أجل إنعاش **عملية السلام** التي أصابها مؤلّفها إسحاق شامير بضربة قاتلة. لم يكن هناك من يتوهم بأن تصريحات بوش ستؤدي إلى تغيير في سياسة الولايات المتحدة حول القدس. كلّ ما كان هنالك هو الخوف على استمرارية السياسة المرعية، فقد كان ينظر إلى تصريحات جورج بوش الأب وكأنها انحراف عن مسيرة عشر سنوات من تبنّي الولايات المتحدة خطّة إسرائيل حول القدس.

خامساً: التحدي والحصيلة

أحدثت تصريحات الرئيس بوش معركة حامية ومتوقعة في أوساط الرأي العام الأمريكي. لقد وقف الغيارى على حكومة شامير ومجموعات قوى الضغط الصهيونية ومعظم أعضاء الكونغرس صفاً واحداً مرصوصاً في وجه الرئيس بوش. إن سفير

(١٣) Dakkak, «The Transformation of Jerusalem: Juridical Status and Physical Change,» pp. 67-68, 72-73 and 83-86.

(١٤) *Israel Government Year Book*, 1968-1969 (Jerusalem: Central Office of Information, Prime Minister's Office, 1970), p. 9 (S739).

إسرائيل لدى الولايات المتحدة شنّ هجوماً على تصريحات جورج بوش في خطاب له أمام الغوث اليهودي الموحّد (United Jewish Appeal) يوم ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٠ قال فيه إن «تصريح بوش أضرّ بعملية السلام في مداها القصير بسبب الأزمة السياسية التي أحدثها في إسرائيل على الأقل»[١٥]. وعبّر مسؤول آخر في السفارة، أوديد آران، عن قلقه على مستقبل **التعاون الاستراتيجي** الذي ترعرع في زمن عهد ريغان، وقال إن هناك تهديداً لمشروع صاروخ أرو (Arrow) (السهم) المشترك بين الولايات المتحدة وإسرائيل[١٦]. أما شامير فبدا أكثر تحدياً حين أعلن أمام مجموعة من جامعي التبرعات اليهود الأمريكيين إن القدس «جزء من إسرائيل، وإنها لن تنقسم ثانية»[١٧]، ثمّ إنّه ترجم تحديه عملياً عندما قرر بناء أربع مستوطنات على أرض عربية مصادرة في شمال القدس.

سادساً: الكونغرس والسجال حول القدس

كذلك شنّ جورج ميتشل زعيم الأكثرية الديمقراطية في مجلس الشيوخ هجوماً عنيفاً على تصريحات بوش حيث وصفها بأنها «فظة رعناء»، واتهم بوش بنسف عملية السلام «باستفزازه المقصود وسوء تقديره» الذي أدى إلى سقوط حكومة شامير، كما اتهمه بإثارة الشك حول نيات الولايات المتحدة ودورها في تشجيع عملية السلام في الشرق الأوسط:

«بِكُلّ بساطة، لا مبرر لإقحام مسألة حقّ الإسرائيليين في العيش في شرق القدس في النقاش. إن وضع القدس الشرقية يجب أن يُقرر في إطار مفاوضات السلام الشامل. . لكن تصريحات الرئيس لم تفعل شيئاً سوى عرقلة التقدّم نحو بناء العملية اللازمة لحل المشكلة»[١٨].

ثمّ اجتاحت هذه الحملة الشعواء على تصريحات الرئيس بوش الأب كلّ مجلس الشيوخ، فالسناتور دانيال باتريك موينيهان (Daniel Patrick Moynihan) (ديمقراطي من نيويورك) الذي رعى كثيراً من القرارات المناصرة لإسرائيل والسناتور جيسي هلمز (Jesse Helms) وآخرين عجلوا في ٢ آذار/ مارس ١٩٩٠ بدفع القرار ١٠٦ الذي يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل إلى التصويت في مجلس الشيوخ (وهناك قرار مماثل تبناه

(١٥) Tom Kenworty, «Mitchell Upbraides Bush about East Jerusalem,» *Washington Post*, 6/3/1990.

(١٦) Jerusalem Press Service (Washington, DC), 6 March 1990.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المصدر نفسه.

مجلس الممثلين في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٠)[١٩]. وفي دعم واضح لموقف إسرائيل من القدس المخالف للشرعية الدولية والإجماع الدولي يفتتح القرار ١٠٦ حيثياته بالاستناد إلى تشريع الكنيست فيقول «حيثُ إنَّ الدولة الإسرائيلية قد أعلنت القدس عاصمة لها». ثمّ تستمر حيثيات القرار متجاهلة كلّ عوامل الدقة والأمانة فتقول:

«حيثُ إنَّ القدس كانت منقسمة منذ ١٩٤٨ حتّى ١٩٦٧، ولم يكن يسمح للإسرائيليين على اختلاف دياناتهم بالوصول إلى أماكن العبادة التي كانت تحت سيطرة الأردن، وحيثُ إنَّ القدس توحّدت منذ ١٩٦٧ وصارت تديرها إسرائيل وصار الأشخاص على اختلاف أديانهم يتمتعون بحرية الوصول إلى أماكن عبادتهم داخل المدينة».

إن موقف الكونغرس من القدس الذي لا يختلف عن الموقف الرسمي الإسرائيلي بل يختلف عن موقف الحكومة الأمريكية يبدو جلياً واضحاً في البند الخامس من القرار:

«نظراً إلى أن التصريحات الملتبسة للحكومة الأمريكية حول حقّ اليهود في العيش في كلّ أنحاء القدس تثير مخاوف إسرائيل من العودة إلى تقسيم المدينة ذات يوم وينكر على اليهود حقّ الوصول إلى أماكن عبادتهم».

وهكذا قرر الكونغرس بمجلسيه أن يعترف بأن القدس هي عاصمة دولة إسرائيل ويجب أن تبقى، ويؤمن بقوة بأن القدس يجب أن تبقى مدينة موحّدة.

سابعاً: الحملة الإعلامية

انضمت **نيويورك تايمز** و**واشنطن بوست** إلى حملة معظم المنظمات اليهودية على تصريحات بوش (الأب). إن سخرية وليم سافير (William Safire) من بوش محت الحدود بين الصحافة المسؤولة والبروباغندا الفارغة.

إن ضغينة بوش على المستوطنات التي شملت بلعنتها عاصمة إسرائيل تثير أول ما تثير مسألة تقسيم القدس. إن السيد بوش يدّعي بأن قنبلته التي أسقطت حكومة الليكود لا تتضمن تغييراً في سياسة الولايات المتحدة. لكن نصف **الحقيقة القانونية** هذا لا يخدع أحداً[٢٠].

إن سافير لم يتردد عن الاستعانة ببعض التعابير الوجودية المستهلكة مثل

---

(١٩) *Congressional Record* (24 April 1990); Kenworty, Ibid., and Major Garret, «House Supports Jerusalem as Israel Capital,» *Washington Post*, 25/4/1990.

(٢٠) William Safire, «Bush Versus Israel,» *New York Times*, 26/3/1990.

اللاسامية و**المحرقة** الجديدة لليهود، وذلك لتوظيفها داخلياً في الحملات الانتخابية.

لعل أول ما تسعى إليه هذه الخطّة، لا قدّر الله، أن موسى اليوم، سيد البيت الأبيض سيتحمل مسؤولية **الخروج** الجديد في هذا الوقت العصيب. فمن مِن أنصار (بني) إسرائيل سيقف في عيد الفصح المقبل ويعترف بأنهم اصطيدوا بعملية سلام كانوا قد رفضوها لمواجهة ما قد يكون فعلاً **عملية موت**(٢١).

أما أ. م. روزنتال (من **نيويورك تايمز** أيضاً) فتمنى أن لا يطرده سافير من الملكوت الإسرائيلي فيما هو يختلق وقائعه الخاصة ويحتكم إلى الموقف الإسرائيلي بدلاً من الاحتكام إلى القانون الدولي: «لم تكن هناك مستوطنات في القدس الشرقية كما لاحظ رئيس البلدية تيدي كولك. إن استخدام كلمة مستوطنة لوصف انتقال اليهود إلى المناطق اليهودية من القدس هو شتيمة»(٢٢).

وعلى الرغم من أن الـ **واشنطن بوست** كانت أكثر **لياقة** في التعامل مع هذا السجال الحامي حول القدس، فإن رواياتها كانت أقرب إلى التعليقات منها إلى التقارير(٢٣).

ثامناً: بوش يذعن

في البداية كان بوش يصرّ على أن ملاحظاته منسجمة مع موقف الولايات المتحدة طوال السنوات الاثنتين والعشرين الماضية، وهو الاعتراف بأن **الأراضي المحتلة** تشمل كلّ الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل (١٩٦٧)، غير أنه سرعان ما أرسل إلى تيدي كولك (Teddy Kollek) رئيس بلدية القدس رسالة قال فيها: «ليست لدينا الآن نية بأن نركز على الوضع النهائي للقدس»(٢٤).

وعلى الرغم من أن رسالة **الاسترضاء** كانت متأخرة و**غير كافية** لفتح باب الود مع المجموعات اليهودية فإنها أكسبت بوش مديحاً من مدير جمعية **أبناء العهد**، الذي قال «إن بوش أعطى هذا الموضوع (القدس) أولوية حين كان في كاليفورنيا، وهاهو بهذه الرسالة يرده إلى مؤخرة أولوياته»(٢٥).

---

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) A. M. Rosenthal, «The President's Bomb,» *New York Times*, 8/3/1990.

(٢٣) David Hoffman, «Bush: I Don't Regret Comment on East Jerusalem,» *Washington Post*, 14/3/1990.

(٢٤) David Hoffman and Al Kamen, «Bush's Remark under Cut Peace Plan,» *Washington Post*, 15/3/1990.

(٢٥) المصدر نفسه.

في هذا التأرجح، مرة إلى الأمام ومرة إلى الخلف، نعثر كذلك على رسالة ضمان قدّمها بوش (الأب) في ٦ آذار/ مارس ١٩٩٠ إلى سيمور ريش الذي كان رئيس **مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية** المحافظة، وأكد فيها أن سياسة الولايات المتحدة تجاه القدس لم تتغير(٢٦).

أما أصدقاء إسرائيل في الكونغرس فإنّهم بعد إصدار القرار ١٠٦ الذي يعترف في ما يعترف بالقدس عاصمة موحّدة لإسرائيل شرعوا بعد سنتين في استصدار قرار آخر يدعو الرئيس إلى تهنئة إسرائيل بمناسبة **الذكرى الخامسة والعشرين لتوحيد القدس**.

كِلا القرارين (S-316 and H-113) الصادرين عن مجلسي الكونغرس أعاد الادّعاء من جديد بأن سلطات الاحتلال منحت الفلسطينيين المسلمين، والمسيحيين حرية الوصول إلى أماكن عبادتهم في القدس، وتجاهلا حقيقة أن الفلسطينيين في كلّ الأراضي المحتلة ممنوعون من دخول المدينة المقدسة خلال الاحتفالات بهذه الذكرى. بل إن القدس أغلقت بعد سنة في وجه الفلسطينيين الرجال دون سنّ الأربعين باستثناء العمال الذين يحملون أذونات خاصة. ثمّ ارتفعت السنّ اللازمة للعبور إلى الخمسين. وقد زاد هذا الإغلاق التعسفي بعد ذلك إحكاماً بإجراءات شارون الفظة. وعلى الرغم من ذلك كلّه فإن الكونغرس ظلّ يكيل المدائح **لحرية الحركة** و**للحرية الدينية** اللتين توفرهما سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

تاسعاً: مسألة القدس في عهد كلينتون

عندما وصل بيل كلينتون إلى البيت الأبيض في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣، كان عدد المستوطنين في **القدس الكبرى** التي ابتلعت ربع الضفة الغربية تقريباً قد قارب ١٧٠ ألفاً(٢٧). وكانت لجنة إسرائيلية تضم ممثلين عن بلدية القدس ووزارات الإسكان والداخلية قد شكلت في تلك السنة لجنة فرعية من المخططين لوضع مخطط عام لحاضرة (Metropolitan) القدس الموسعة التي تضم أربعين مستوطنة كما تضم القسم الشرقي من المدينة.

إن نظرة سريعة على خريطة هذه المستوطنات تبيّن كيف أنّها تمتد في كلّ الاتّجاهات من الأراضي المحتلة لتصل إلى رام الله في الشرق، وإلى منتصف الطريق

(٢٦) John Goshko, «Bush's Remarks on East Jerusalem Clarified,» *Washington Post*, 6/3/1990.

(٢٧) Aronson, *Settlements and the Israeli-Palestinian Negotiations: An Overview*, p. 23.

بين الخليل وبيت لحم (غوش إتزيون) في الجنوب ومستوطنة معاليه أدوميم التي تمتد حدود بلديتها إلى مدينة أريحا في الشرق.

إن إلحاق هذه المستوطنات بالقدس يعني إلحاق المناطق الممتدة من رام الله إلى أريحا فإلى بيت لحم بدولة إسرائيل[٢٨]. وكان موشيه أميراف أحد أعضاء مجلس بلدية القدس قد وصف هذه المنطقة بأنها «حاضرة واحدة»[٢٩].

وفعلاً، فقد انهمكت لجنة التخطيط في العمل على وضع خطط للنقل، والتجارة، والإسكان، والصناعة، والتربية، والماء، والمجاري، ونُصب عينيها مبدأ عامّ هو أن **حاضرة القدس** الموسعة ستكون منطقة واحدة لِكُلّ سكانها. إن هذا المبدأ سيضمن حرية الحركة للناس والبضائع مهما كانت الاتفاقيات والقوانين الدولية، ولا شكّ في أن **تفويضَ** هذه اللجنة الذي غطى منطقة كبيرة جداً من الضفة الغربية ليست لإسرائيل سلطة قانونية عليها وطبيعة الخطط التي سترسمها أمر ذو دلالة كبيرة.

لقد أكد أن تأجيل التفاوض على مسألة القدس هو مجرد خدعة لكي لا يبقى من قضية القدس ما يمكن التفاوض عليه. إن إسرائيل لا تخطط لبناء ميتروبوليس بهذه التفاصيل الهائلة والبنية التحتية المعقدة لتسلّمها بعد ذلك للفلسطينيين على طبق من ذهب أو لتشاركهم فيها.

لقد صادرت إسرائيل مصير المدينة المقدسة منذ اللحظات الأولى لاحتلالها، فكُلّ من تيدي كولك رئيس بلدية القدس (٢٨ عاماً)، وخلفه الليكودي إيهود أولمرت أكد في أكثر من مناسبة أن وضع القدس غير قابل للتفاوض، بل إن كولك أخبر الرئيس كلينتون أن لليهود حقاً فريداً في القدس لا منازع له: «إننا بعد بضع سنوات سنحتفل في القدس بمرور ٣٠٠٠ سنة على بناء المدينة من قبل الملك داود. أما أحقية الفلسطينيين فلا تزيد عن جيل واحد»[٣٠]. وهي نظرة تبناها كلّ رؤساء الوزارات في إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، أقر مجلس بلدية القدس خطّة بناء واسعة على جبل الزيتون شرقي القدس، ويومها أعلن مردخاي غور مساعد وزير الدفاع أن مستوطنة معاليه أدوميم (١٧ ألف مستوطن) التي توسعت حدودها ١٢ ألف فدان

---

(٢٨) John Tyler, «Finishing Jerusalem,» *Challenge* (Jerusalem), no. 28 (November-December 1994), pp. 15-16.

(٢٩) Aronson, Ibid., p. 23.

(٣٠) «Plans Gaining Momentum for Metropolitan Jerusalem,» *Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories*, vol. 3, no. 2 (March 1993).

شرقاً حتّى أريحا قد ضُمت إلى القدس الكبرى، وأنها سوف تستقبل خمسين ألفاً جديداً من السكان، إضافة إلى الخمسين ألفاً الذين استهدفهم المخطط الحالي[٣١].

إن سياسة إسرائيل هي تجميع مستوطنات القدس الشرقية مع كلّ ما يحيط بالمدينة لإعطاء القدس طابعاً فريداً يميزها عما تبقى من الضفة الغربية، وعندها تتهود القدس مادياً وعرقياً وسياسياً، ولا شكّ في أن الهدف من إغلاق المدينة على الفلسطينيين من الضفة، وغزة منذ ١٩٩٣ هو دعم هذه الخطّة والإسراع بمصادرة مستقبل القدس، ولهذا الهدف أيضاً رُسمت استراتيجية تجميع المستوطنات في كتلة واحدة، وتوسعها المستمر في أعماق الضفة الغربية.

إن كتلة معاليه أدوميم التي أُقرت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ تضم سبع مستوطنات ومدن. إنّها، كما قال رئيس البلدية في ذلك الوقت، تخلق حزاماً من المساكن لسبعين ألف إسرائيلي بين مستوطنة بيسغات زئيف (Pisgat Ze'ev) في القدس الشرقية والبؤرة الاستيطانية التي خلقت في قلب أريحا بموجب **إعلان المبادئ** عام ١٩٩٣[٣٢].

إن كتلة غوش إتزيون (Gush Etzion) في الجنوب وكتلة غفعات زئيف تمددان القدس استراتيجياً في الشمال الغربي. وقد تمّ التصديق على خطّة استيعاب خمسين ألف «ساكن» في غوش إتزيون قبل عام ٢٠٠٠، بينما كان الهدف في غفعات زئيف (Givat Ze'ev) هو **إسكان** ٣٠ ألفاً[٣٣].

وهناك مشروع حديث نسبياً يقام في منطقة أبو غنيم على الحدود الشمالية للبلدة العربية بيت ساحور في جنوبي القدس، وتضم هذه المنطقة هضبة إلى الشرق من أبو غنيم تدعى أبو الصخور وسهلاً إلى الشرق من المدينة يدعى خربة المزمورية.

إن معظم هذه المنطقة التي تبلغ مساحتها ٥٠٠ فدان تقريباً هي ملك عوائل من بيت ساحور وقرية أم طوبا. وقد كانت جزءاً من مقاطعة بيت لحم، لكن إسرائيل ضمت معظمها بعد احتلال ١٩٦٧ داخل الحدود الممتدة للقدس.

إن مشروع أبو غنيم يتضمن إنشاء مستوطنة فوق أراض مسلوبة لحوالى ٥٣ ألف مستوطن يهودي مع كلّ ما يحتاج إليه ذلك من بنية تحتية. وحين سيكتمل هذا المشروع سيحكم الطوق على المدينة بمستوطنات يهودية من كلّ الأطراف

---

(٣١) Aronson, Ibid., p. 24, and Jan de Jong, «The Secret Map of Non-Negotiable Jerusalem,» *Challenge,* no. 28 (November-December 1994), p. 12.

(٣٢) *Jerusalem Post*, 11/11/1993.

(٣٣) Jong, Ibid., p. 12.

وسيرجح الميزان السكاني في القدس الشرقية لصالح إسرائيل.

إن هذه الخطوة، بالطبع، لن تكون مجرد خطوة على طريق التهويد الكامل للقدس بل إنّها تشكل خطوة متقدمة على طريق تهويد بيت لحم. إن بيت لحم ستصبح تحت رحمة كتلة مستوطنات إتزيون كما كانت الخليل تحت رحمة كريات عربا التي انطلق منها المستوطن غولدشتاين القادم من بروكلين والمتواطئون معه لارتكاب مجزرة الخليل في شباط/ فبراير ١٩٩٤.

إن الشروع في مستعمرة أبو غنيم مباشرة بعد توقيع اتفاق القاهرة في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٤ دليل آخر على أن **إعلان المبادئ** لم يكن إلا مجرد استراحة قصيرة على طريق الغزو الإسرائيلي الطويل. لقد تبرع اتفاق القاهرة لإسرائيل بحق الفرز (Zoning) الذي استخدمته لتوسيع المستوطنات والتمييز ضدّ السكان العرب الذين هم في أمسّ الحاجة إلى السكن. إن منطقة أبو غنيم مثلاً تشكل المخرج الوحيد لعلاج النقص المزمن في سكن الفلسطينيين سواء في بيت ساحور أو في أم طوبا.

ثمّ إن سكان القدس الشرقية لا يعانون أزمة سكن خانقة وحسب، بل يعانون فوق ذلك نهباً متواصلاً لأراضيهم وممتلكاتهم ومن حرمان سلطات الاحتلال لهم من البناء فوق أراضيهم[(٣٤)].

لكن، لم يكد عرفات يوافق على تأجيل وضع القدس إلى مفاوضات الوضع النهائي حتّى بدأت جرّافات إسرائيل ورافعاتها تعمل ليلاً نهار على استكمال تطويق القدس الشرقية من كلّ جهاتها بثلاثة أطواق من المستوطنات. هناك الطوق الخارجي لمستوطنات معالية أدوميم وغوش إتزيون وغفعات زئيف، وهناك الطوق الوسط الذي يضم رامات شوفات والشيخ جراح وجبل المكبر ووادي الجوز، ثمّ يلي ذلك الطوق الداخلي الذي يحيط بالمدينة ويضم سلوان ورأس العمود وجبل الزيتون.

إن الخطّة بمجملها تهدف إلى تقليص عدد سكان الضفة الغربية الذين لا يزالون يعيشون في المناطق التي ضمت إلى القدس الكبرى، وعددهم ٤٥٠ ألفاً، وجعلهم أقلية مشرذمة في مناطق ممزقة داخل **العاصمة** وخارجها. وفعلاً فإن البنية التحتية الجديدة والطرق الاعتراضية مزقت أوصال أراضيهم وهمشتهم. وقد تمّ معظم هذا البناء في عهد كلينتون وقوبل بدعم سافر من الإدارة وبترحاب شديد من الكونغرس.

---

(٣٤) Raja Shehadeh, «A Legal Analysis of the Gaza-Jericho Agreement Raja Shehadeh,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 23, no. 4 (Summer 1994), pp. 20-21.

عاشراً: التحول في السياسة الأمريكية

منذ ١٩٦٧ وسياسة الولايات المتحدة تعتبر القدس جزءاً من الأراضي المحتلة. لكن هذه السياسة شهدت كبحاً حاداً وتعرضت لتغيير كبير في عهد كلينتون. ولعل أولى علامات هذا التغيير تجسدت في **إعلان المبادئ** لوزارة الخارجية (٣٠ حزيران/يونيو ١٩٩٣) الذي نفت فيه صفة «الاحتلال»عن الأراضي المحتلة ووصفتها بأنها «متنازع عليها».

أما إدارة بوش الثاني فإنها عقدت اتفاقية ضمان قروض لإسرائيل بعشرة مليارات دولار، من دون أية إشارة إلى ضرورة عدم استخدام هذه القروض في حرب الاستيطان.

لقد توقف السياسيون نهائياً عن التعرض إلى توسيع المستوطنات حول القدس. ثمّ إنّه بعد تلك **المصافحة التاريخية بين عرفات ورابين فوق عشب البيت الأبيض (١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣)** رُفع ذكر المستوطنات حول القدس الشرقية نفسها. وقد اعترف وزير الإسكان الإسرائيلي بنيامين بن أليعازر بعد لقائه بكبار المسؤولين في واشنطن (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣) أن هذا الموضوع لم يعد وارداً في نقاشاتهم: «إنّهم لم يسألوا. وبالتالي فإنني لم أجب عن شيء» كما جاء في نشرة **إيباك**[٣٥].

لقد تبنت إدارة كلينتون موقف إسرائيل من القدس إلى درجة أن بناء المستوطنات كان يجري على قدم وساق، وفق جدول أعمال شديد الطموح. وكان مساعد وزير الخارجية للشرق الأوسط روبرت بللترو قد أعلن عن تحول مفصلي في سياسة الولايات المتحدة، لا بالنسبة إلى القدس وحسب، بل أيضاً بالنسبة إلى المستوطنات بشكل عام.

«إن الولايات المتحدة، كما يقول جيوفري آرنسون (Geoffrey Aronson) أحد أكثر خبراء المستوطنات اطلاعاً، أقلعت عن سياستها التاريخية المعارضة للأعمال الانفرادية مثل المستوطنات الإسرائيلية التي تهدف إلى مصادرة الوضع النهائي للقدس. وفعلاً فقد رفض بللترو أن يصف المستوطنات بأنها أعمال انفرادية تضر بالوضع النهائي للقدس»[٣٦]. ثمّ إن الولايات المتحدة بدأت في آذار/ مارس ١٩٩٣ في إعادة النظر في توسيع المستوطنات التي تجري بشكل أساسي حول القدس وفي ما يسميه الإسرائيليون بالنمو الطبيعي.

---

(٣٥) *Near East Report* (15 November 1993).

(٣٦) Geoffrey Aronson, «U.S. Policy Shifts on Settlements,» *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, vol. 4, no. 6 (November 1994), p. 6.

إن كلينتون يعتبر أول رئيس طابق بين خطاباته الانتخابية حول القدس وبين سياسته، فلقد أعلن أمام زعماء اليهود الأمريكيين (١٣ آذار/مارس ١٩٩٤) أنه يعارض القول بأن القدس أرض محتلة. وأنه سيلتزم بما يقوله في حملته الانتخابية، واعداً بدعم أن تكون القدس «عاصمة إسرائيل الخالدة»[٣٧]. إن آل غور نائب الرئيس الأمريكي الذي أنشأ علاقات وثيقة مع حزب الليكود والصهاينة المسيحيين في الولايات المتحدة عندما كان عضواً في مجلس الشيوخ، قال في خطابه أمام المؤتمر السنوي لمنظمة إيباك: «أريد أن أؤكد لكم أن الرئيس وأنا لم ننس ما تعنيه القدس»[٣٨].

وقد كانت جلسة مجلس الأمن (آذار/مارس ١٩٩٤) التي عقدت على أثر مذبحة الخليل امتحاناً إسرائيلياً قاسياً لكلينتون وغور بخصوص القدس.

إن المسوّدة الأساسية للقرار أدانت المذبحة وكانت مقبولة لِكُلّ الأطراف ومنها حكومة رابين وإدارة كلينتون. وفي ما بدا أنه علامة على «تغيّر الزمان»، طلب رابين من إيباك ومؤتمر المنظمات اليهودية الكبرى «أن لا يعترضوا على إدخال القدس (في القرار). ولا أن يطلبوا دعم الكونغرس من أجل أن تنقضه الولايات المتحدة)[٣٩] في مجلس الأمن.

ويبدو أن رابين وكلينتون قبلا بمسودة القرار باعتبارها رشوة يدفعانها من أجل استئناف المفاوضات في أعقاب المذبحة، وبعد إعلان منظمة التحرير تعليق مشاركتها في المفاوضات.

كانت **عملية السلام** صفقة رابحة أثمن من أي شيء آخر، ثمّ إن أي قرار جديد في مجلس الأمن سيبقى حبراً على ورق، ولن يكون إلا إضافة عبثية إلى القرارات المشلولة بفضل الحماية الأمريكية. ومع ذلك فإن رابين لم يكن في وضع يمكّنه من ضبط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، كما إن كلينتون لم يكن قادراً على كبح جموح الكونغرس.

لقد ضربت إيباك بنداء رابين عرض الحائط، وتبنت في مؤتمرها السنوي موقفاً مزايداً على موقف رئيسها ستيفن غروسمن، فطالبت بإدانة قرار مجلس الأمن. كذلك

---

(٣٧) *Mideast Mirror* (14 March 1994).

(٣٨) *Jewish Advocate* (18 March 1994).

(٣٩) Leon T. Hadar, «Muddling through in the New World Disorder-and in the Middle East,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 23, no. 4 (Summer 1994), p. 68.

مارست المنظمات الصهيونية ضغطاً قوياً في الكونغرس لحض الإدارة على نقض القرار، وذلك في تحدّ سافر لرابين وكلينتون. ثمّ إن مجلس الشيوخ توّج هذا الضغط بأن أصدر قراراً في ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٤ ربطه بمرسوم مصرفي خارج عن الموضوع نهائياً وحض فيه الإدارة على نقض كلّ قرار أممي «ينصّ أو يتضمن أن القدس أرض محتلة»[٤٠].

كذلك أرسل ٨١ عضواً في مجلس الشيوخ و٢٩ نائباً في مجلس الممثلين رسائل تطالب الرئيس بنقض القرار ومعارضة اللغة المنحازة وغير البناءة فيه. ومما جاء في رسائل أعضاء مجلس الشيوخ: «إن الولايات المتحدة تعتقد أن القدس قضية من قضايا الوضع النهائي ويجب أن تناقش بين الأطراف. وعلى الولايات المتحدة أن لا تكون طرفاً في قرارات مجلس الأمن التي تضر بهذه القضية».

أما رسالة مجلس الممثلين (٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩٤) فأزالت كلّ التباس قد يحيط بالموقف الذي انطلق منه الموقعون: «إن القدس هي عاصمة إسرائيل التي لا يمكن تقسيمها، والتي يجب أن تبقى موحّدة تحت سيادة إسرائيل وحدها».

لقد تحرّك مجلسا الكونغرس للحيلولة من دون اجتماع رسمي مع الفلسطينيين في القدس وفقاً لاتفاق «غزة ـ أريحا أولاً» (٤ أيار/ مايو ١٩٩٤). وكان الهدف هو اقتلاع كلّ رمز سيادة فلسطيني في القدس، وتحريم كلّ مطالبة فلسطينية بها. ومن أجل ذلك سألوا إدارة كلينتون أن لا تفتح في القدس أي مكتب لمساعدة السلطة الفلسطينية في غزة وأريحا. وما يلفت النظر أن رسالة النواب استشهدت بالتشريع الإسرائيلي الخاص بالقدس بوصفه مرجعيّة يجب أن تستند إليها سياسة الولايات المتحدة، متجاهلة بذلك القانون الدولي والسياسة الأمريكية نفسها:

«إننا نلاحظ أن حكومة إسحق رابين صدّقت تشريعاً جديداً يمنع كلاً من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية من افتتاح مكاتب أو ممارسة أعمال في القدس. واستناداً إلى هذا التطور، فإننا نشعر بالقلق الشديد من أي فعل أمريكي حكومي يضفي صدقية على ادعاءات فلسطينية حول القدس. . إن القدس هي عاصمة دولة واحدة فقط هي إسرائيل، وإننا نحضك على تطبيق سياسة لا تدعم ادعاءات الفلسطينيين حول القدس بأي شكل من الأشكال»[٤١].

(٤٠) Donald Neff, «Embracing Israel's Claims at the U.N.,» *Middle East International* (1 April 1994), p. 4.

(٤١) Lucille Barnes, «Indyke Nominations Puzzler for Helms,» *Washington Report on Middle East Affairs* (March 1995), pp. 45-46.

وحين عرض قرار مجلس الأمن على التصويت، أصرت مادلين أولبرايت، سفيرة الولايات المتحدة، على أن يتم التصويت على القرار فقرة بعد فقرة، في سابقة لم تعرف من قبل. ثمّ إنها امتنعت عن التصويت على فقرتين خاصتين بالقدس، وهددت بنقض أي قرار أممي يستخدم مثل هذه اللغة في المستقبل. وللتشديد على هذه السياسة الجديدة نشرت في ٣٠ حزيران/يونيو ما يعرف **بإعلان المبادئ** لوزارة الخارجية جاء فيه:

«إننا بِكُلّ بساطة لا ندعم وصف الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ بأنها **أراض فلسطينية محتلة**. إن حكومتي ترى أن هذا قد يتخذ حجة يشار بها إلى سيادة، وهي مسألة يجب على منظمة التحرير وإسرائيل أن تقرراها في مفاوضات الوضع النهائي للأراضي»[٤٢].

وللتأكيد على هذا التحول في سياسة الولايات المتحدة تجاه القدس قالت أولبرايت إنها كانت ستمارس «حقّ النقض» لِكُلّ القرار لو أن الإشارة إلى القدس كأرض محتلة ظهرت في الفقرة النافذة المفعول:

«أردنا التصويت على فقرة ـ فقرة. . لأننا أردنا تسجيل معارضتنا اللغة التي استخدمت هنا. فلو أن هذه اللغة بدت في الفقرة النافذة المفعول ـ ولأكن هنا واضحة ـ لكُنّا سنمارس حقّ النقض. إننا اليوم. . . نصوت ضدّ القرار لأنه يتضمن بشكل محدد أن القدس أرض فلسطينية محتلة»[٤٣].

ثمّ نفذت أولبرايت تهديدها باستخدام حقّ النقض في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥، ومكّنت إسرائيل بذلك من أن تصادر أرضاً بشكل غير قانوني في محيط القدس، علماً بأن مسودة القرار التي وافق عليها الأعضاء الأربعة عشر الآخرون في مجلس الأمن اكتفت بالقول إن مصادرة إسرائيل ١٤٠ فداناً من الأراضي العربية في القرى الملحقة ببيت حانينا وبيت صفافا عمل «غير مساعد»[٤٤].

قبل ذلك اتخذت أولبرايت خطوة كبيرة على طريق تغيير سياسة الولايات المتحدة لصالح إسرائيل تمثلت في رسالة بعثت بها إلى كلّ الدول الأعضاء في الجمعية العامة (آب/أغسطس ١٩٩٤)، واقترحت فيها أن تسقط جلسةُ أيلول/سبتمبر من قراراتها

---

(٤٢) انظر مقتطفات من نص خطاب أولبرايت، في: *Journal of Palestine Studies*, vol. 23, no. 4 (Summer 1994), pp. 151-152.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

(٤٤) Donald Neff, «The Thirtieth Veto to shield Israel,» *Middle East International* (26 May 1995), pp. 152-153.

الخاصة بالقدس كلّ كلام يتعلق بقضايا لا تزال قيد التفاوض. وهذا يتضمن القدس كما يتضمن كلّ القضايا الأخرى التي أحالتها اتفاقيات أوسلو إلى مفاوضات الوضع النهائي. وقالت أولبرايت في رسالتها: «إننا نعتقد أن لغة تشير إلى قضايا الوضع النهائي يجب أن تلغى من القرار، إذ إنَّ هذه القضايا هي اليوم قيد التفاوض بين الأطراف المعنية»[٤٥].

ثمّ إن الكونغرس والإدارة كليهما جَهِدا معاً على دعم خطط إسرائيل الخاصة بالقدس، بما في ذلك القضاء على كل وجود سياسي عربي في المدينة، ظاهراً كان أم خافياً. ففي آخر ١٩٩٤ مثلاً، وبعد نداء من الكونغرس وضغط من حكومة إسرائيل تراجعت إدارة كلينتون عن مشروع فتح فرع للوكالة الدولية للتنمية في شرق القدس بهدف مراقبة إنفاق أموال السلطة. كما تضمنت بعض إجراءات الكونغرس حملة تشنيع ضدّ عرفات بحجة أنه استخدم كلمة **جهاد** في دعوته لتحرير القدس.

لقد طلب السناتور دوكونسيني من الرئيس كلينتون مثلاً أن يعلن وبقوة «أن الولايات المتحدة ليست طرفاً في أي اتفاق سلام أو عملية سلام، أو إعلان مبادئ يشير إلى تحرير القدس. ليس هذا جزءاً من الاتفاقية. إن وضع القدس كما أفهمه من الاتفاقيات يجب التفاوض عليه، وإنه ليس في الاتفاقية ما يدعو إسرائيل إلى الانسحاب»[٤٦].

أما إدارة كلينتون التي لم تكن بحاجة إلى دروس حول إسرائيلية القدس فإنها ذهبت في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ خطوة أبعد باستخدام سطوة المال لابتزاز المزيد من تنازلات السلطة الفلسطينية حول القدس. وفعلاً فقد اضطر عرفات في ١٣ من ذلك الشهر إلى التراجع عن إصراره على صرف بعض مساعدات المانحين الدوليين على بعض المؤسسات في القدس الشرقية. ثمّ إن الاتفاقية التي وقّعها عرفات وبيريس بضغط هائل من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية واليابان تضمنت أنه لا ينبغي لإسرائيل ولا لمنظمة التحرير أن تعرضا على المانحين مثل هذه القضايا السياسية، ويجب عليهما أن تتعاملا مع هذه القضايا وفقاً لإعلان المبادئ والاتفاقات الملحقة[٤٧].

---

(٤٥) انظر مقتطفات من رسالة أولبرايت إلى الأمم المتحدة بتاريخ ٨ آب/ أغسطس ١٩٩٤، في:
Journal of Palestine Studies, vol. 24, no. 2 (Winter 1995), pp. 152-153.

(٤٦) *Congressional Record* (23 May 1994).

(٤٧) *Jerusalem Post*, 14/9/1994.

حادي عشر: قرار نقل السفارة إلى القدس

في ١٩٩١ صوتت الولايات المتحدة لصالح قرار الأمم المتحدة ٦٩٤ الذي أشار إلى «كلّ الأراضي التي احتلتها إسرائيل مذ ١٩٦٧، بما في ذلك القدس». ولم تمض أربع سنوات على هذا التصريح حتّى محت السياسة الأمريكية صفة **الاحتلال** عن القدس وكأنه لم يكن، بل إن الكونغرس اعتبرها **عاصمة لإسرائيل**، حتّى إن جورج بوش الأب وكلينتون كليهما وَعَدا في حملتيهما الانتخابية بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس عند نجاحهما[٤٨].

وعلى الرغم من أن النقل لم يتم حتّى الآن فإن الكونغرس تبنى قراراً بنقل السفارة في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥، بأكثرية ٩٣ صوتاً ضدّ ٣ في مجلس الشيوخ، و٣٧٤ صوتاً ضدّ ٣٧ صوتاً في مجلس الممثلين[٤٩]. وقد طالب القرار بضرورة أن تبقى القدس مدينة موحّدة، وأن يُحمى فيها حقّ كلّ الأعراق والأديان، وأن يعُترف بها عاصمة لإسرائيل. وطالب القرار بنقل السفارة إلى القدس في تاريخ لا يتعدى ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٩. ولكي يضمن الكونغرس أن تقوم الإدارة بنقل السفارة في التاريخ المحدد، اشترط حجز ٥٠ في المئة من ميزانية الإنفاق على مباني سفارات الولايات المتحدة للسنة الضريبية ١٩٩٩، إذا لم يتم نقل السفارة إلى القدس. كذلك فإنه طالب وزير الخارجية بأن يرفع إلى الكونغرس تقريراً نصف سنوي عن تطور مسألة فتح السفارة الأمريكية في القدس. وعلى الرغم من كلّ هذه الشروط، فإن القرار منح الرئيس كوة ضيقة للمناورة يستطيع معها أن يؤجل الموعد ستة أشهر، إذا وجد ذلك ضرورياً لمصالح الأمن القومي.

وقد استخدم بوش الأب وكلينتون كلاهما حقّ التأجيل مراعاة للعالم العربي، على الرغم من الإلحاح المستمر للكونغرس. وكان بوش الأب في ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٩٢ قد أجّل النقل ستة أشهر بحجة أن ذلك ضروري لحماية مصالح الأمن القومي الأمريكي، لكنه أكد أن إدارته «ملتزمة ببدء عملية نقل سفارتنا إلى القدس»[٥٠]. وفي ١٨ كانون الأول/ ديسمبر من ذلك العام، أجل الموعد من جديد. ولا تزال مسألة

---

(٤٨) كان الرئيس بوش الأب قد أخبر مورتون كلاين (منظمة أمريكا الصهيونية) أثناء الحملة الانتخابية أنه لن يناقش مسألة نقل السفارة إلى القدس لأن ذلك قد يضر بعملية السلام. انظر: *Forward*, 16/7/1999.

ومع ذلك فإن ميندي تَكر الناطقة باسم حملته قالت لنفس الصحيفة أن ما عناه فعلاً أنه «ينوي نقل السفارة إلى القدس وأنه سيبدأ بذلك ما أن يصبح رئيساً». انظر: *Forward*, 23/7/1999.

(٤٩) <http://www.us-israel.org.il/jsource/peace/Jerusalem_relocation_act.html>.

(٥٠) <http://www.usembassy-israel.org.il/publish/peace/aechives/2001/june/0613b/html>.

فتح السفارة في القدس معلقة، ولكن ربما لأجل غير بعيد، وبخاصة أن بوش الأب في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ صادق على مرسوم يطالب الإدارة بأن تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل[٥١].

ولم يكن أمام بوش من خيار إلا التصديق والتوقيع باعتبار أن قضية القدس هي جزء بسيط من مرسوم **تخويل سلطات العلاقات الخارجية**، لعام ٢٠٠٣ الذي يعطي الإدارة أكثر من أربعة مليارات دولار لممارسة أعمال وزارة الخارجية. وبذلك يستحيل على وزارة الخارجية ممارسة سلطاتها من دون تصديق الرئيس على هذا المرسوم الذي أضاف **ثلاثة** شروط إلزامية غيّرت طريقة تعامل الولايات المتحدة مع قضية القدس:

أولاً: حرّمت على الإدارة أن تنفق أي شيء على القنصلية في القدس ما لم تتحول هذه القنصلية إلى سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل. إن القنصل الأمريكي العام الذي يتعامل بشكل أساسي مع الفلسطينيين يرفع تقريره الآن إلى وزارة الخارجية.

ثانياً: على كلّ وثيقة حكومية تضم أسماء بلدان، وعواصمها أن تشير بوضوح أن القدس عاصمة إسرائيل.

ثالثاً: كلّ الوثائق الرسمية الأمريكية، مثل جوازات السفر وشهادات الميلاد، وشهادات الجنسية للمواطنين الأمريكيين المولودين في القدس ـ مثل مؤلّف هذا الكتاب ـ يجب أن تذكر بوضوح أن مكان الولادة هو إسرائيل.

ظلت سياسة الولايات المتحدة تجاه القدس لأربعة عقود بعد تأسيس دولة إسرائيل في فلسطين تقول إن وضع القدس لا يمكن تقريره انفرادياً. لكن هذه السياسة تغيّرت باطراد مع مجيء الرئيس كلينتون، عندما بدا أن الرئيس والكونغرس متفقان على أن لِكُلّ دولة الحق في أن تحدد عاصمتها بنفسها، وأنه بموجب هذا الحق قررت إسرائيل عاصمتها الخاصة في المركز الروحي للدين اليهودي[٥٢]. وهذا لا يشكل تحدياً صفيقاً للقانون الدولي وحسب، بل إنّه ينتهك كذلك مبدأ تعدد الأديان والتسامح ويشجع على اغتصاب الأراضي بالقوة. لكن الغريب فعلاً هو أن الولايات المتحدة تعلن هذا التشريع الجديد الذي ينتهك عدداً من قرارات الأمم المتحدة، فيما هي تقرع طبول الحرب ضدّ العراق بحجة خرقه قرارات الأمم المتحدة.

---

(٥١) Reuters, 30 September 2002.

(٥٢) Preamble of Jerusalem Embassy Relocation Act of 1995.

الفصل التاسع

الولايات المتحدة وقضية اللاجئين الفلسطينيين

أولاً: نظرة تاريخية عامة

منذ نكبة ١٩٤٨ وما خلفته من فواجعها ومآسيها الكثيرة، التي منها مأساة اللاجئين الفلسطينيين، كانت قضية «العودة، والتعويض، واستعادة الممتلكات» من القضايا المهملة أو الهامشية في مفاوضات المسألة الفلسطينية. وكانت هذه المأساة على خطورتها مهمشة طوال العقود الخمسة الماضية على الرغم من أن قبول **إسرائيل** في الأمم المتحدة كان مشروطاً باعترافها، وتنفيذها قرار الجمعية العامة ١٩٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨)[١]. كذلك فإن قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٣ (١١ أيار/ مايو ١٩٤٩) جعل انضمام إسرائيل معلقاً على التزام ملتبس هو احترام قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالنزاع العربي الإسرائيلي، ومن ضمنها القرار ١٩٤. ونصت المادة الثانية من القرار على أنه «ينبغي السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم، وذلك في أقرب وقت ممكن. كما ينبغي على الحكومات أو السلطات المسؤولة دفع تعويض عن أملاك هؤلاء الذين يختارون أن لا يعودوا، وعن كلّ خسارة أو أضرار لحقت بها، وذلك وفقاً لمبادئ القانون الدولي والعدل والإنصاف»[٢].

وليس خافياً أن إسرائيل انضمت إلى الأمم المتحدة من دون أن تفي بشيء من التزاماتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، ما أبقى مأساة اللاجئين مستمرة تتفاقم يوماً بعد يوم. كانت الجمعية العامة تشدّد على القرار ١٩٤ بشكل طقسي، ولكن لا حياة لمن تنادي. وقد اضطرت الجمعية أمام عدم وفاء إسرائيل بالتزاماتها تجاه اللاجئين أن تتخذ قرارات جديدة تحضّها، سدىً، على الوفاء بهذه الالتزامات. إن

(١) General Assembly Resolution 194 (III), United Nation Document A/810 at 21 (1948), and W. Thomas Mallison and Sally V. Mallison, *An International Law Analysis of the Major United Nations Resolutions Concerning the Palestine Question*, United Nations, Document; ST/SG/SER.F/4 (New York: United Nations, 1979).

(٢) Naseer H. Aruri, ed., *Occupation: Israel over Palestine* (Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1983), pp. 94-95.

القرار ٣٢٣٦ (٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤)، على سبيل المثال، أكد مجدداً «حقّ الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شُردوا واقتلعوا منها»[٣]، ثمّ إن القرار ٥٢/ ٦٢ أكد في عام ١٩٩٧ «حقّ اللاجئين العرب الفلسطينيين في ممتلكاتهم وفي كلّ ما درّته من دخل، انسجاماً مع مبادئ العدالة والإنصاف»[٤].

وبدلاً من أن تصبح قضية اللاجئين مع ظهور منظمة التحرير، واستمرار الكفاح المسلّح في الستينيّات محوراً مركزياً للكفاح الثوري الهادف إلى قلب معادلة النكبة، اختُزلت إلى مجرد مشكلة إنسانية ومسألة شفقة وصدقات وحسنات ترعاها ـ في أحسن أحوالها ـ وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين[٥].

كانت أطروحة الكفاح المسلح في تلك الأيام تفترض أن اللاجئين سيُنتصف لهم تلقائياً في الدولة الديمقراطية العلمانية المقبلة التي جعلتها المنظمة هدفها المعلن ووضعتها نصب عينيها.

ثمّ تفاقمت قضية اللاجئين بموجات جديدة منهم، قذفت بهم حرب ١٩٦٧ بينما اختفت هذه القضية نهائياً من جدول أعمال منظمة التحرير. كان الهدف **الأسمى** للمنظمة هو الاعتراف الدولي بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. بذلك غابت الشرعية الفلسطينية، وحق تقرير المصير وراء أهداف غامضة وهامشية. بل إن منظمة التحرير التي أصبحت ملاذ الفلسطينيين في أرض الشتات كانت تعالج قضية اللاجئين وكأنها ملهاة عن القضايا **المهمة**. وقد ظلّت قضية اللاجئين بحق هماً إنسانياً، ولا سيما في «فترينات» ودعايات المؤسسات الاجتماعية للمنظمة في لبنان.

أما من منظور الحقوق السياسية فقد ظلت قضية اللاجئين من دون مضمون سياسي أو أية علاقة بالقوة[٦].

وعندما بدأ الكفاح المسلح يتراجع لحساب العمل السياسي بعد ١٩٧٢، دخلت قضية اللاجئين عالم النسيان. إن التعريف الجديد للكفاح كما صيغ في قمة الجزائر

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٩٥-٩٦.

(٤) Atif Kubursi, «Valuing Palestinian Losses in Today's Dollars,» pp. 217-251, and Susan Akram, «Reinterpreting Palestinian Refugee Rights under International Law,» pp. 165-195, in: Naseer Aruri, ed., *Palestinian Refugees: The Right of Return*, Pluto Middle East Studies (London: Pluto Press, 2001).

(٥) <http://www.un.org/unrwa>.

(٦) الكلام على تهميش العرب ومنظمة التحرير و«عملية السلام» لقضايا اللاجئين مستقى من: «Towards Convening a Congress of Return and Self-determination,» in: Aruri, ed., Ibid., pp. 260-271.

والرباط والقاهرة شجع منظمة التحرير على أن تكتفي من الكفاح ببرنامج «حقّ تقرير المصير» في دويلة في الضفة الغربية وغزة. أما الأنظمة العربية التي وعدت بدعم منظمة التحرير الجديدة فطالبتها بمكافأة مُضمرة، أَن تصبَّ ماء بارداً على الكفاح المسلح، وأن تطوي صفحة خطابها عن الدولة العلمانية الديمقراطية على كلّ أرض فلسطين. بذلك تُجزيها الحكومات العربية بالدعم الدبلوماسي في مختلف بلدان المعمورة، إضافة إلى مزيد من الدعم الاقتصادي.

إن هذه الاتفاقية غير المكتوبة، واللاهثة وراء **حلّ الدولتين**، استنفدت كلّ نشاط العرب والفلسطينيين على مدى العقدين التاليين. إن سعي المنظمة وراء الاعتراف الدولي بها ممثلةً شرعيةً وحيدةً للشعب الفلسطيني، وشريكاً في المفاوضات اللانهائية لخلق الدويلة استهلك وأهلك معظم طاقات العرب والفلسطينيين. وكان ذلك بالطبع على حساب حقوق اللاجئين ومصالحهم. صحيح أن المنظمة حققت كثيراً مما تصبو إليه من اعتراف دولي، ومن أن تكون محور القضية الفلسطينية، فإنها لسخرية القدر أصبحت في عام ١٩٩٣ أول طرف عربي يوقّع على اتفاقية تؤجّل البحث في حقوق اللاجئين المعترف بها دولياً. بل إنّها، أسوأ من ذلك، وافقت في لقاء **كامب ديفيد**، عام ٢٠٠٠، على أن لا تصرّ على حقّ العودة.

ولم تنظر الولايات المتحدة ولا إسرائيل إلى هذا اللهاث العربي والفلسطيني وراء حلّ الدولتين نظرة جدية بل إنّهما استغلّتاه مراراً في سعيهما لتهميش قضية اللاجئين وإبعادها عن جدول الأعمال السياسي.

ثانياً: اللاجئون وسياسة الولايات المتحدة

في عام ١٩٤٨، تحوّل قرابة ٨٠٠ ألف فلسطيني إلى لاجئين، وهذا ما يعادل يومها ٨٣ في المئة من الشعب الفلسطيني، ثمّ أضيف إليهم ٢٣٥ ألف لاجئ فلسطيني آخر قذفت بهم حرب ١٩٦٧، وهناك اليوم ما يعادل خمسة ملايين لاجئ فلسطيني (٣,٧٠٠ مليون مسجلون لدى وكالة غوث اللاجئين، و١,٣٠٠ مليون غير مسجلين)[٧].

ويمكن وصف السياسة الأمريكية تجاه الفلسطينيين في أربعينيّات القرن الماضي بأنها لم تكن مطّردة متساوقة، بل ربما كانت مشوشة متذبذبة بين الاعتراف بحق

---

(٧) «The Right of Return: Sacred, Legal and Possible,» in: Ibid., p. 195, and Salman Abu Sitta, *The Palestinian Nakba 1948: The Register of Depopulated Localities in Palestine*, 2nd ed. (London: Palestinian Return Centre, 2000).

الفلسطينيين في تقرير المصير، وبين تبرير عدم الاعتراف بالاستيطان اليهودي في فلسطين تارة، وبالأقلية اليهودية الفلسطينية تارة أخرى.

لقد ظلت وزارة الخارجية الأمريكية تعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير حتّى عام ١٩٤٧. لكن الحكومة الأمريكية مارست ضغطاً كبيراً لتمرير مشروع التقسيم الذي يتنكر لذلك الحق، وذلك بعد أن اقترحت في ذلك العام إنشاء دولة يهودية على ٥٥ في المئة من فلسطين ودولة عربية على ٤٣,٥ بالمائة، على الرغم من أن اليهود يومها كانوا لا يشكلون أكثر من ثلث السكان ولا يملكون أكثر من ٦ في المئة من الأرض. ثمّ بدأت الحكومة الأمريكية في العام ١٩٤٨ بتعويم فكرة استبدال مشروع التقسيم (قرار الجمعية العامة ١٨١ لعام ١٩٤٧) بوصاية الأمم المتحدة، وفقاً للفقرة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة. وعندما لم يتحقق مشروع التقسيم وتغلبت المنظمات الصهيونية المسلحة على المقاومة الفلسطينية والمقاتلين العرب الذين ناصروها، بدأت السياسة الأمريكية تميل نحو إعطاء الأردن المناطق التي لم تسيطر عليها إسرائيل والتي لا تتجاوز ٢٢ في المئة من مساحة فلسطين. كما شجعت الأردن على استيعاب معظم اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا ضحايا التطهير العرقي الصهيوني في عام ١٩٤٨.

ثمّ إن الولايات المتحدة، في المقابل، نشطت أيضاً في صياغة قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ (١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨) الذي قرر أن هؤلاء اللاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم، والعيش بسلام مع جيرانهم، يجب السماح لهم بالعودة في أقرب وقت ممكن. كما دعا القرار للتعويض، واستعادة الأملاك، وأسس وكالة تابعة للأمم المتحدة (UNCCP) لضمان التنفيذ، وللمساعدة على التأهيل الاقتصادي، ولتقديم حماية قانونية(٨).

وكما هو متوقع فقد كان الرد الصهيوني سلبياً. وعلى الرغم من أن قبول إسرائيل في الأمم المتحدة كان مشروطاً بتنفيذ القرار ١٩٤ فإنها فرضت شرطها الخاص الذي تبنته الولايات المتحدة، لقد اشترطت تأجيل البحث في قضية اللاجئين إلى حين تحقيق تسوية شاملة في المنطقة! وبالطبع، شهدت العلاقات الإسرائيلية الأمريكية من حين إلى آخر بعض التنافر الذي بدا معه أن الولايات المتحدة قد تعيد النظر في سياستها تجاه إسرائيل، لكن إسرائيل كانت دائماً تمسك بالعصا والجزرة اللتين تعيدان سياسة الولايات المتحدة إلى **صوابها**، وتنزلانها على حكم الشروط

(٨) Akram, «Reinterpreting Palestinian Refugee Rights under International Law,» pp. 166-167.

الإسرائيلية. لقد أتيح لإسرائيل أن تفرض شروطها في الشرق الأوسط منذ عهد ترومان. وعلى الرغم من بعض العبارات المشوبة بالتوجس والريبة حول تعامل إسرائيل مع قضية اللاجئين، فإن ترومان هو الذي وافق على مشروع إسرائيلي يقضي بتوطين مئة ألف فلسطيني على قاعدة **لم الشمل العائلي**، وهو الذي وافق أيضاً على مشروع إسرائيلي بتوطين مئة ألف لاجئ فلسطيني في العراق. ثمّ صار توطين اللاجئين في البلدان العربية هدفاً للسياسة الأمريكية على الرغم من تأييدها الشكلي القرار ١٩٤ في الأمم المتحدة سنة بعد أخرى.

لقد فرض هذا النموذج نفسه على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لأن صانعي القرار الأمريكي عجزوا عن التوصل إلى صيغة تصالح ما بين الحاجات الاستراتيجية للسياسة الأمريكية، وبين متطلبات السياسة الداخلية، فكلما حاولت الولايات المتحدة الإقدام على هذه المصالحة كانت إسرائيل هي الرابحة.

في نهاية آذار/مارس ١٩٤٩، أعلنت إدارة ترومان أن قضية اللاجئين صارت «منفذاً للاستغلال والدعاية السوفياتية» المضرّة باستقرار «الشرق الأوسط» الذي كان هدفاً أساسياً للسياسة الخارجية الأمريكية[٩]. وعلى الرغم من هذا، عجزت الإدارة عن تدارك الأمر في سياستها التي ظلت بحق ترجمة أمينة لما تقبله إسرائيل أو لا تقبله.

ثمّ أحيلت قضية اللاجئين إلى درج النسيان في عهد الرئيس ليندون جونسون، ولم تعد تشكل همّاً لصانعي السياسة الأمريكية، بل إن الدعوة الإسرائيلية لتوطين اللاجئين صارت جزءاً من برنامج الحزب الديمقراطي، الذي انتخب جونسون على أساسه في عام ١٩٦٤. لكن حرب ١٩٦٧ وما نجم عنها من واقع جديد، كلّ ذلك كان له أثر كبير على السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين. إن هزيمة الجيوش العربية في ستة أيام فقط أعلى كعب المقاومة الفلسطينية وحوّل الأنظار عن قضية اللاجئين التي اختزلت إلى مشكلة صدقات وشفقات إنسانية.

منذ تلك اللحظة، صارت اقتراحات واشنطن تعالج قضية اللاجئين طقسياً، وقد أدى هذا التوجّه إلى تنحية المسألة الفلسطينية برمّتها جانباً وإعطاء الأولوية لإيجاد صيغة **تسوية** عربية إسرائيلية تقوم على مبدإ **الأرض مقابل السلام**. بذلك ألحق حقّ

---

(٩) Fred H. Lawson, «The Truman Administration and the Palestinians,» in: Michael W. Suleiman, ed., *U.S. Policy on Palestine: From Wilson to Clinton* (Normal, Ill: Association of Arab-American University Graduates, 1995), pp. 59-80.

العودة الفلسطيني بملف النزاعات الدولية، وتركز الاهتمام على تطويق صراع أكبر ذي ذيول دولية.

ثمّ أضيفت حلقة جديدة إلى مسلسل تهميش حقّ العودة في عهد الرئيس كارتر، وكان كارتر قد بدأ تقييمه للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بإشارة محددة إلى الشعب الفلسطيني الذي عانى كثيراً، والذي يحتاج إلى وطن. لكن سلامه في **كامب ديفيد** أعاد تعريف حقّ عودة اللاجئين بأنه امتياز انتقائي (Selective Privilege) حسب الطلب[١٠]. إن **سلطة الحكم الذاتي** التي اقترحها كارتر في التسويات مع مصر والأردن وإسرائيل قصرت هذا الامتياز الانتقائي على «أشخاص شُرّدوا من الضفة الغربية وغزة في عام ١٩٦٧». أما بالنسبة إلى لاجئي ١٩٤٨، فإن كامب ديفيد اكتفت بالدعوة إلى **حلّ عادل** لقضيتهم من غير أن تبيّن معنى هذا الحل العادل. ثمّ اختفى البعد الفلسطيني ليفسح المجال لتسوية منفردة بين إسرائيل ومصر ولسياسة الخطوة ـ خطوة التي انتهجها هنري كيسنجر، وزير الخارجية في عهد نيكسون.

وعلى الرغم من انقضاء أكثر من عقد على قبول منظمة التحرير ممثلاً للشعب الفلسطيني، الذي لاقى كفاحه في سبيل تحقيق المصير دعم المجتمع الدولي، استناداً إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن الرئيس رونالد ريغان اعتبر فلسطين مجرد قضية لاجئين. ثمّ إنّه بعد إجلاء منظمة التحرير من لبنان في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ أجرى تعديلاً على تلك النظرة حيث اعتبر منظمة التحرير منظمةً إرهابية تعمل لخدمة «إمبراطورية الشرّ»[١١].

ومنذ بداية إدارته، أعفى الرئيس ريغان إسرائيل من معظم مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، فألقى على كاهل الأردن بثمانين في المئة من عبء العلاج، بينما حمّل إسرائيل عشرين في المئة. وقد جاءت حساباته ترجمة أمينة للمزاعم الصهيونية بأن الأردن هي الدولة الفلسطينية التي أشارت إليها الأمم المتحدة، متجاهلاً حقيقة أن الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ قسمت فلسطين، غربَ نهر الأردن، إلى دولة إسرائيلية ودولة عربية. أما الفكر الصهيوني التحريفي، فيزعم بأن الانتداب على فلسطين كان يشمل شرق الأردن الذي يعادل ٨٠ في المئة من المساحة الكلية.

---

(١٠) Fayez A. Sayegh, *Camp David and Palestine: A Preliminary Analysis* (New York: Americans for Middle East Understanding, 1978).

(١١) انظر: George Shultz, «Terrorism and the Modern World,» *Current Policy* (Department of State, Bureau of Public Affairs), no. 629 (October 1984).

إن الإشارة الوحيدة التي أشارها ريغان إلى قضية اللاجئين في خطّة ١٩٨٢ كانت قوله: «إن مغادرة الفلسطينيين بيروت تُفاقم من دراما شتات الشعب الفلسطيني. إن الفلسطينيين يشعرون بقوة أن قضيتهم أكثر من قضية لاجئين. وأنا أوافق»(١٢). وعلى الرغم من هذه **الموافقة** المصطنعة فقد أمر ريغان سفيرته في الأمم المتحدة بعد ثلاثة أسابيع بأن تُصوِّت بـ «لا» على قرار الجمعية العامة (٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢) الذي أدان مرتكبي مجزرة صبرا وشاتيلا، وأقر بضرورة تمكين أبناء الشعب الفلسطيني من العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم، استناداً إلى القرارات السابقة. يومها، لم تقف مع الولايات المتحدة إلا دولة واحدة هي إسرائيل.

وفي عهد إدارة بوش (الأب) انصبّ كلّ الاهتمام على العراق، وبالتالي على مؤتمر مدريد (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١)، مع التأكيد المتواصل على صفقة فلسطينية إسرائيلية يعطى فيها الفلسطينيون حكماً ذاتياً بمفهوم كامب ديفيد. وعلى مدى السنوات الأربع من عهد بوش/ بيكر لم تتكدر فيها العلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلا بمواجهة خادعة بينهما، وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق شامير. وقد أوهمت هذه المواجهة الخادعة الكثيرين بأن الولايات المتحدة، وحليفها الاستراتيجي وصلا إلى حافة المواجهة، على الرغم من أن إسرائيل هي التي رسمت إطار عملية التسوية التي قال عنها بيكر بأنها «اللعبة الوحيدة في البلد»، وهي اللعبة التي لم ينل منها اللاجئون الفلسطينيون سوى سياسة **التوطين** المرعيّة منذ عهد نيكسون.

ثمّ تابع الرئيس كلينتون سياسة اللاجئين كما ورثها عن بوش/ بيكر، لكنه أمعن في تبنّي الشروط الإسرائيلية أكثر من أي رئيس سبقه. إن اتفاقيات أوسلو التي صيغت في عهده شكلت نكسةً كبيرة، فضلاً عن أن إسرائيل استغلت الجمود الناجم عنها استغلالاً هائلاً لأهدافها الاستراتيجية. بذلك كان أقصى ما يمكن اللاجئين الفلسطينيين أن ينالوه من قمة **كامب ديفيد** (تموز/ يوليو ٢٠٠٠)، هو إعادة توطين محسوبة محدودة داخل الكيان الفلسطيني، وليس في ديارهم، أو في ما صار يعرف اليوم بإسرائيل. وهذا حظّ عظيم لا ينعم به إلا رقم رمزي محدود من اللاجئين، حظّ مقيّد بما تقرره إسرائيل وخاضع لتفسيرها الخاص لـ **جمع الشمل العائلي**.

---

(١٢) Naseer Aruri, Fouad Moughrabi and Joe Stork, *Reagan and the Middle East*, AAUG Monograph Series; no. 17 (Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1983).

وللاطلاع على النص الكامل لخطة ريغان، انظر: <http://www.us-israel.org/jsourse/peace/reaganplan.html>.

ثالثاً: المجتمع المدني الفلسطيني

على الرغم من اللقاءات العديدة، التي عقدت تصاعدياً على مدى سنوات أوسلو السبع بين المفاوضين الفلسطينيين، والإسرائيليين، فإن أحداً لم يكلف خاطره السؤال عن رأي الخمسة الملايين لاجئ فلسطيني. وعندما بدأت مسألة **حقّ العودة** تطفو على سطح مطالب الشعب الفلسطيني في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، لم تعرها السلطة الفلسطينية اهتماماً كبيراً. إن الذين أثاروا مسألة **حقّ العودة** من جديد، هم هيئات مختلفة من المجتمع المدني، ولا سيما منها منظمات متجذرة في مختلف مخيمات اللاجئين، وفي داخل ما صار يعرف بإسرائيل، وفي بلاد الشتات الفلسطيني، وهي كلُّها بادرت إلى إعادة مسألة **حقّ العودة** إلى مركز الخطاب الفلسطيني[١٣]، ففي ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، مثلاً، تمّ تنظيم مظاهرتين حاشدتين دفاعاً عن حقّ العودة اشترك فيهما آلاف النشطاء في لندن، وواشنطن. كما تمّ في حينها تنظيم عدد كبير من المظاهرات إحياء للذكرى الثامنة عشرة لمذبحة صبرا وشاتيلا. ولم يتخلف اللاجئون في مخيمات لبنان وفلسطين عن إحياء هذه الذكرى أيضاً. وشهد هذان العامان أيضاً سلسلة من المؤتمرات وورشات العمل والمسيرات داخل المنطقة وخارجها، وكانت مناسبة جمعت قادة الشتات الفلسطيني، والنشطاء والأكاديميين، حيث ناقشوا استراتيجيات مختلفة للحفاظ على حقّ العودة. وقد تكررت هذه التجمعات والمسيرات الجماعية والمؤتمرات والاحتجاجات المختلفة، وشملت عدداً كبيراً من مخيمات اللاجئين ومدن الشتات حول العالم، وطالبت بأن يتم التعامل مع حقّ العودة بإنصاف وشرعية في تسوية فعلية.

رابعاً: إسرائيل وقضية اللاجئين

إذا كان هناك حقاً بصيصٌ من أمل في أن يسترد الفلسطينيون ما تيسر من بعض حقوقهم المعترف بها دولياً، فإن صفقة أوسلو قضت عليه. إن الإجراءات غير المكتوبة لـ **عملية السلام** التي جمّدها شارون، وبوش في عام ٢٠٠٠ جعلت كلّ طرح لمسألة حقّ العودة، أو القرار ١٩٤، أو قرار التقسيم شكلاً من أشكال التطرف والعناد والتصلب ومعاداة السلام[١٤]. إن الإسرائيليين على اختلاف طيفهم السياسي، بدءاً من الليكود، وانتهاء بما يسمّى معسكر **السلام**، يعتبرون عودة اللاجئين إلى ديارهم خطراً كبيراً وتهديداً سكانياً حقيقياً. إنّهم جميعاً، وتحدياً لِكُلّ المعايير القانونية

---

(١٣) من هذه المنظمات «بديل» و«عائدون» في لبنان وسوريا و«شمل» في القدس، إضافة إلى منظمات كثيرة مثل «العودة» في الولايات المتحدة. انظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب.

(١٤) Mallison and Mallison, *An International Law Analysis of the Major United Nations Resolutions Concerning the Palestine Question*.

والأخلاقية، يصرّون على أن تبقى إسرائيل دولة يهودية بامتياز منسجمة مع المنطلق الصهيوني لمفهوم الدولة.

إن حقّ العودة غائب عن ضمير اليهود الإسرائيليين، بل إنّه مرفوض نهائياً لدى الرأي العام الإسرائيلي، بما في ذلك ما يعرف بحركة **السلام**. إن ثلاثة وثلاثين عضواً بارزاً من حركة **السلام** اليهودية الإسرائيلية مثلاً، وجهوا في إعلان على الصفحة الأولى من **هآرتس** رسالة مفتوحة إلى القيادة الفلسطينية جاء فيها:

«إننا نعترف بالحاجة الملحة والحقيقية لحل مشكلة لاجئي ١٩٤٨، وإننا نعترف بدور إسرائيل في خلق هذه المشكلة. إن اللاجئين سيكون لهم الحق بالعودة إلى وطنهم، فلسطين، والاستيطان هناك. لكننا نريد أن نبيّن أننا لن نستطيع الموافقة على عودة اللاجئين إلى داخل حدود إسرائيل، لأن معنى هذه العودة هو القضاء على دولة إسرائيل»[١٥].

ثمّ كتب أحد موقّعي الرسالة، وهو عاموس عوز (Amos Oz) مقالة في **نيويورك تايمز** أشاد فيها باقتراح باراك أن يحكم الفلسطينيون أنفسهم، بينما وصف السلطة الفلسطينية بأنها عقبة حقيقية أمام السلام لأنها طرحت مشكلة حقّ العودة:

«إن تطبيق حقّ العودة للفلسطينيين سيكون بمثابة القضاء على حقّ الشعب اليهودي في تقرير المصير. إنّه سيجعل الشعب اليهودي مجرد أقلية عرقية في البلد، كما يريد ذلك المسلم الأصولي»[١٦].

إن كلّ الدلائل تشير إلى أن الجمهور الإسرائيلي موحّد في رفضه للقانون الدولي الخاص بحقوق اللاجئين الفلسطينيين. ومع ذلك، ففي كلّ القضايا التي لا بدّ من طرحها في مفاوضات الوضع النهائي، مثل الحدود، والقدس، والمستوطنات، والمياه، واللاجئين، تبقى مسألة اللاجئين أكثر هذه القضايا تعقيداً.

إن تعامل شارون مع **عملية السلام**، قبل أن يتسلم السلطة في ٢٠٠١، كان ينطلق من مفهوم أن المشكلة بدأت في عام ١٩٦٧، وليس في عام ١٩٤٨. ومن المتناقضات أن حدود ١٩٦٧ المسماة بالخط الأخضر، فضحت النهَمَ الجشع لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى المستوطنات. فذلك الخط الأخضر الغامض اختفى وراء كتل الاستيطان ووراء جدار الفصل ولم يعد له وجود في الواقع.

---

(١٥) **هآرتس**، ٢/١/٢٠٠١.

(١٦) *New York Times*, 6/1/2001.

خامساً: لاجئون في وطنهم

يتضمن اللاجئون أيضاً الفلسطينيين، الذين لا يزالون يعيشون في المنطقة التي قامت عليها الدولة اليهودية، فوق أرض فلسطين عام ١٩٤٨. إنّهم لاجئون داخل وطنهم الذي يستطيعون أن يروه، لكنهم لا يتعيّشون منه ولا ينعمون بخيراته. إنّهم بحسب التصنيفات الإسرائيلية **غائبون حاضرون**.

إن الكثير منهم يعيش في قرى لا تعترف بها الدولة. إنّها قرى موجودة على الأرض، لكنها لا توجد على الخريطة الرسمية. إنّهم محرومون من الخدمات البلدية على الرغم من أن سكانها **مواطنون إسرائيليون** يدفعون الضرائب كغيرهم من المواطنين، وهم لا حقّ لهم في خدمات الماء أو الكهرباء أو المدارس أو المرافق الصحية أو الطرق المعبدة. هؤلاء الغائبون الحاضرون، المواطنون في القرى غير المعترف بها هم في الواقع لاجئون. هؤلاء الفلسطينيون المشتتون في وطنهم الذي صار يسمّى إسرائيل، يتراوح عددهم ما بين ١٥٠ ألفاً ومئتي ألف. إنّهم يشكلون قطاعاً مهماً من الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية في الجليل والنقب، وما يعرف بالمدن المختلطة ذات الغالبية اليهودية مثل حيفا واللد[١٧].

إن نصف عرب الناصرة وأبناءهم، كما يقول أوري نير (Ori Nir)، هم لاجئون في وطنهم، بينما يمكن اعتبار أكثر من نصف سكان أم الفحم من لاجئي الداخل أو اللاجئين في وطنهم. ويستشهد نير بعمل البروفسور هيلل كوهين (Hillel Cohen) الذي يرى أن عدد القرى غير المعترف بها رسمياً هو ١٦٢ قرية[١٨].

وعلماً منهم بأريحية المفاوضين الفلسطينيين، وسخائهم في التنازلات، فإن هؤلاء اللاجئين في وطنهم نظّموا أنفسهم، ورفضوا أن تتولى القيادة الفلسطينية أية سلطة بالنيابة عنهم.

لقد نقل نير عن المحامي واكيم واكيم، أمين عام المجلس الوطني للدفاع عن حقوق **المشتتين** (الفلسطينيين) في إسرائيل، أنه لم يرغب في أن تتولى السلطة الفلسطينية مسؤولية لاجئي الداخل في مباحثات **السلام**، بل إن منظمته أرادت أن يتابع لاجئو الداخل نضالهم القانوني والشعبي والسياسي داخل إطار دولة إسرائيل:

«إننا لا نريد أن نواجه حالة نجد فيها أنفسنا منسيين لا تشملنا أية تسوية ممكنة

---

(١٧) **هآرتس**، ٨/ ١/ ٢٠٠١.

(١٨) المصدر نفسه.

لمشكلة اللاجئين، فإذا كانت تدابير هذه التسوية استمراراً للتنازلات التي تقدّمها القيادة الفلسطينية من حساب حقوقنا الأساسية، فإننا لن نريد النأي بنضالنا بوصفنا مواطنين إسرائيليين عن أية مفاوضات دبلوماسية»[١٩].

ولم تمض سنة على إعلان واكيم عن عدم ثقته في القيادة الفلسطينية حتّى أكّد ياسر عرفات في **نيويورك تايمز** على تنازل مبكر عن حقّ العودة فقال:

«وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نتطلع إلى حلّ عادل منصف لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين لم يسمح لهم بالعودة إلى بيوتهم لأكثر من ٤٥ سنة. إننا نتفهم هموم إسرائيل السكانية، ونفهم أن حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين، وهو الحق الذي ضمنه القانون الدولي وقرار الأمم المتحدة ١٩٤، يجب أن يطبق بطريقة لا تتجاهل تلك الهموم. وعلى كلّ حال، فكما ينبغي على الفلسطينيين أن يكونوا واقعيين في احترام رغبات إسرائيل السكانية، ينبغي على إسرائيل أيضاً أن تكون واقعية فتفهم أن حلّ النزاع الفلسطيني الإسرائيلي غير ممكن إذا ما تجوهل حقّ هؤلاء المدنيين الأبرياء.

إن ترك قضية اللاجئين من دون حلّ قد ينسف كلّ اتفاقية سلام دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كيف يمكن اللاجئ الفلسطيني أن يفهم أن حقّه/ أو حقها في العودة لا يُحتَرم كما احترُم حقّ ألبانييّ كوسوفو، والأفغانيين، وسكان تيمور الشرقية؟»[٢٠].

وعلينا أن لا ننسى أن هناك لاجئين جدداً تُوجدهم إسرائيل يومياً في القدس وما حولها، وذلك في حملة التطهير العرقي الدائبة منذ ١٩٦٧ التي تتفاقم يوماً بعد آخر. إن بطاقات **الإقامة** لفلسطينيي القدس الذين ولدوا هم وآباؤهم وأجدادهم فيها تُصادر في كلّ لحظة. وإن رخص البناء محظورة على الفلسطينيين في كلّ الضفة الغربية، وفي ما صار يعرف بـ **القدس الكبرى**، هذا المفهوم الذي ليس له معنى قانوني، والذي هو في النهاية اغتصاب للأملاك الفلسطينية، وتوسعٌ وتملكٌ يهوديٌّ عبر المصادرات وسياسات السطو وغير ذلك من أساليب سرقة الأرض. إن بيوت الفلسطينيين تُدَمّر بالجملة، وإن الجرّافة اليوم سلاح إضافي تستخدمه إسرائيل في حرب التهجير والتطهير العرقي للفلسطينيين كما كان الحال في عام ١٩٤٨.

---

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) Yasir Arafat, «The Palestinian Vision of Peace,» *New York Times*, 3/2/2002.

سادساً: اللاجئون واتفاقية بيلين وأبو مازن

شرعت إسرائيل والسلطة الفلسطينية بدراسة بعض إشكاليات الوضع النهائي، كما عبر عنها **إعلان المبادئ**، مباشرة بعد توقيع أوسلو الثانية (٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥)، التي قسمت الضفة الغربية إلى مناطق **أ** و**ب** و**ج**. وسرعان ما طبخت اتفاقية سرية بين محمود عباس، الشخص الثاني بعد عرفات، وبين يوسي بيلين المقرّب من شمعون بيريس، وضَعَت **حلولاً** لمسألة اللاجئين، وغيرها من قضايا الوضع النهائي. لكن هذه الاتفاقية لم تر النور بسبب عدم نجاح بيريس في انتخابات ١٩٩٦. غير أنه تمّ الكشف عن هذه الاتفاقية ونشر نصها الكامل في **النيوزويك** (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠) بعد فشل محادثات **كامب ديفيد** الثاني في تموز/ يوليو ٢٠٠٠.

كان بيلين وأبو مازن يريان أن هذه الاتفاقية المؤرخة في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥، تعبّد الطريق للسلام الدائم والشامل. وقد عنوناها كما يلي: «إطار عمل للوصول إلى اتفاقية الوضع النهائي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية». وكان من بنودها الأساسية بند يعتبر «باطلاً ولاغياً كلّ اتفاقية أو بيان أو وثيقة أو تصريح يناقض إطار هذه الاتفاقية». وهذا يعني أن الاتفاقية لم تبطل قرار الأمم المتحدة ١٩٤ وحسب، بل أبطلت أيضاً كلّ الوسائل والتدابير الدولية الخاصة بقانون اللاجئين وقانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الذي استَمدت منه حقوق اللاجئين قدسيتها، بما في ذلك المادة ١٣ من إعلان حقوق الإنسان وميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩.

هذا الميثاق ينصّ على أن «لِكُلّ إنسان الحق في أن يغادر أيّ بلد، بما في ذلك بلده، وأن يعود إلى بلده». وقد أبطلت اتفاقية بيلين وأبو مازن في ما أبطلت حقوقاً أساسية، مثل تلك التي تنص على أنه «يجب أن لا يحرم أي إنسان من حقّ دخول بلده اعتباطياً»، ومثل الميثاق الدولي للقضاء على كلّ أشكال التمييز العنصري، الذي ينصّ على أنه لا ينبغي «لدولة أن تنكر على الإنسان حقّ العودة إلى وطنه على أساس عنصري أو عرقي».

ولا يحتاج الإنسان إلى كثير من البحث والتنقيب القانوني ليكتشف أن ما وقعه أبو مازن برعونة، نيابة عن خمسة ملايين لاجئ، هو تنازل عن حقوق أساسية منصوص عليها في كثير من المراجع الدولية. إنّها مراجع مبذولة لِكُلّ المحامين الدوليين وطلاب القانون الدولي في كلّ مكان. وإنه ليصعب التصديق أن أبو مازن لا يعرفها.

القسم الأول من المادة السابعة من هذه الاتفاقية يلزم الجانب الفلسطيني بأن يعيد

النظر في حقوق اللاجئين التي ينصّ عليها القانون الدولي في ضوء الوقائع المتغيرة على الأرض منذ ١٩٤٨ :

«حيثُ إنَّ الجانب الفلسطيني يعتبر أن حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم مضمون بالقانون الدولي والعدالة الطبيعية، فإنه يُقرّ بأن شروط ومتطلبات العصر الجديد من السلام والتعايش، إضافة إلى الوقائع التي خلقت على الأرض منذ ١٩٤٨، جعلت تطبيق هذا الحق متعذراً غير عملي (Impracticable). وبناء على ذلك فإن الجانب الفلسطيني يعلن استعداده لقبول وتطبيق سياسات وإجراءات تضمن، ما أمكن ذلك، خير وصالح هؤلاء اللاجئين».

هل خطر على بال أبو مازن أثناء توقيع الوثيقة، وهو نفسه لاجئ تعوّد الآن على العيش المترف، أن «خير وصالح هؤلاء المهاجرين» الخمسة الملايين المشتتين في أرجاء الأرض الأربعة، والذين يشكلون ٦٣ في المئة من الشعب الفلسطيني يتضمن أيضاً حقهم في العودة إلى ديارهم وأملاكهم كغيرهم من لاجئي العالم؟

وفي **القسم الثاني** من المادة السابعة، تعترف إسرائيل «بالعذاب المادي والنفسي الذي أصاب الفلسطينيين نتيجة حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩»، لكنها عملياً لا تعترف لا بالمسؤولية الأخلاقية ولا بالمسؤولية القانونية لهذا **العذاب**. وانسجاماً مع **أوسلو الأولى** التي حمّلت السلطة الفلسطينية مسؤولية تدارك الأضرار التي حدثت خلال الاحتلال الإسرائيلي، كذلك فعلت هذه الاتفاقية فألقت بالتبعة على كاهل السلطة الفلسطينية.

لقد أزاحت الاتفاقية أيضاً حقّ التعويض واستعادة الأملاك عن كاهل إسرائيل، فلم يعد ذلك من مسؤوليتها كما ينصّ القانون الدولي، بل طالبت الاتفاقية بمعالجة قضاياه من قبل «المفوضية الدولية للاجئين الفلسطينيين (ICPR) التي ستُنشأ خصيصاً لذلك. ونصت الاتفاقية على أن يناط بهذه المفوضية مسؤولية جمع التبرعات وإجراءات توزيع المال، والنظر قضائياً في نزاع المزاعم، وإنشاء برامج تأهيل واستيعاب»، على أن يكون قرارها نهائياً غير قابل للرد أو الاستئناف!

إن الهدف من إنشاء هذه المفوضية هو حماية إسرائيل، وإبراء ذمتها مما يترتب عليها بموجب القانون الدولي، والبحث عن جهة أخرى تتولى شكلياً عملية **الإنصاف**. هذه المفوضية ستحمي إسرائيل أيضاً من أي دعوى قضائية دولية. وكما هو متوقع فإن **الدولة** الفلسطينية المسخ، والدول العربية، والمانحين الدوليين هم الذين أوكلت إليهم اتفاقية أبو مازن وبيلين عملياً الوفاء بالتزامات إسرائيل.

إن هذا التلاعب على القانون الدولي وعلى العدالة ليس أمراً شاذاً فاسداً

وحسب، وليس تزويراً وإجحافاً بحقوق اللاجئين الفلسطينيين فقط، بل إنّه مكافأة سخية رعناء لإسرائيل.

إن أقصى ما قد تفعله إسرائيل لهؤلاء الملايين الخمسة من اللاجئين هو أن تستقبل داخل ما صار يعرف بحدودها مئة ألف لاجئ **على أساس إنساني** تتولى هي تحديد تعريفه ومعناه وفق شروط سلام يمليها المنتصر.

كان رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك قد أكد أهمية هذا الإطار الذي حددته اتفاقية بيلين وأبو مازن، فيما كان يغادر إلى مفاوضات كامب ديفيد الثانية، وطمأن أنصاره في رسالة منشورة إلى أن الخطوط الإسرائيلية الحمراء تتضمن في ما تتضمن **حقّ العودة**، وأن «إسرائيل لن تعترف بأية مسؤولية أخلاقية أو قانونية عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين»[٢١].

وبينما كان الرئيس كلينتون يستعد لتسليم السلطة إلى خلفه جورج بوش (الابن)، اقترح أن يعترف الطرفان بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إما إلى فلسطين التاريخية أو إلى وطنهم[٢٢]. وعلى النقيض، فإن اقتراح كلينتون لا يشير أبداً إلى حقّ العودة إلى ما يسمّى اليوم بإسرائيل، بل إن اللاجئين سيجبرون على الاختيار بين أن يذهبوا إلى **دولة فلسطين** (أي المناطق التي سيتم تبادلها وفقاً للمفاوضات الدائرة يومها) أو أن يُوَطّنوا في بلدان أخرى عربية وغير عربية.

سابعاً: نحو (تأسيس) الدعوة إلى مجلس للعودة وحق تقرير المصير

هذا التحايل والتلاعب بالإطار القانوني للحقوق الفلسطينية أثار سؤالاً مقلقاً في أوساط الشعب الفلسطيني: ماذا يستطيع الفلسطينيون أن يفعلوا لكي لا يواجهوا المصير الذي واجهه كثير من الشعوب التي تعرضت للإبادة، وأجبر الناجون منهم على العيش في منعزلات، أو بانتوستانات أو محاجر (كارَنتينات)، أو أشكال أخرى من المناطق المهمّشة؟

لقد بدأ الفلسطينيون يتدارسون عدداً من الخيارات لحماية حقوقهم، ولكي لا يتحولوا إلى أسرى سرمديين في غزة المعزولة، أو يبقوا إلى الأبد جماعة سائبة من دون حقوق، أو تائهين في الشتات تسومهم الحكومات العربية المعادية سوء العذاب.

---

(٢١) **يديعوت أحرونوت**، ١١/ ٧/ ٢٠٠٠.

(٢٢) انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب.

لقد أكدوا في أكثر من مؤتمر ولقاء على الإطار القانوني الذي قام عليه حقّ العودة، والذي تمّ التنازل عنه من دون استشارتهم أو تفويض منهم. لا بُدَّ من وضع حدّ لحالة الليبمو والإهمال القانوني الأرعن المفروض على اللاجئين، ولا بدّ من التشديد على حقوقهم المضمونة دولياً.

لهذا الهدف، كان لا بُدَّ من اجتماع ممثلين عن خمسة ملايين لاجئ في أرض الشتات، وعن مليوني فلسطيني تحت الاحتلال في الضفة الغربية، وغزة للبدء بمواجهة الاستسلام المفروض والتشديد على حقوقهم الوطنية، والخروج بإعلان واضح لا لبس فيه يؤكّدون فيه أن كلّ الأفعال التي تنكر هذه الحقوق، سواء كانت في إجراءات انتقالية أو في الوضع النهائي، هي أفعال باطلة ولاغية.

إن **مجلس حقّ العودة وتقرير المصير** ليس إلا خطوة متواضعة جداً يخطوها الفلسطينيون حيثما كانوا من أجل تصحيح أغلاط أوسلو. إن هذا المجلس سيكون لقاء مفتوحاً لِكُلّ الفلسطينيين بِكُلّ أطيافهم، يجتمعون في إطار قواعد المساءلة والحساب والمسؤولية، على نقيض ما فعلته الحفنة القليلة **المقربة من عرفات** التي اجتمعت سراً مع الإسرائيليين تحت جنح الظلام وصدّقت على **إعلان المبادئ**، بعيداً عن أية رقابة شعبية أو مرجعيّة وطنية أو قانونية أو أخلاقية، كما إن هذا المجلس سيتوّج جهود الفلسطينيين حيثما كانوا، تحت الاحتلال أو في أرض الشتات، في جاليات محلية أو في تجمعات إقليمية، حيث يتحركون من القاعدة إلى القمة بروح المساواة وفي عملية ديمقراطية.

إن المجلس مشروع غير محازب أو أيديولوجي أو طائفي أو مذهبي أو فئوي، فهو يهدف إلى التمسك بحق العودة وحق تقرير المصير تمسكاً لا لبس فيه.

لقد كفلت القوانين الدولية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة ١٩٤ و٣٢٣٦ هذه الحقوق التي طالما أيدها الإجماع الدولي. ولهذا لا بدّ أن تكون مرجعيّة عليا لمفاوضات السلام.

سيكون المؤتمر مجلساً تأسيسياً لملء الفراغ القانوني الذي ينخر الشعب الفلسطيني، فلا **إعلان المبادئ** بشكله الحالي، ولا المجلس التشريعي الذي يمثل الضفة الغربية وغزة مؤهلان للقيام بهذه المهمة. لقد أعيدت صياغة **إعلان المبادئ** في عام ١٩٩١ وأعيد توضيبه في ١٩٩٦، ليناسب مطالب معينة تتعارض مع حقوق الفلسطينيين وتضر بالمصالح الفلسطينية. والمجلس التشريعي في النهاية هو من إنتاج **إعلان المبادئ** والاتفاقات المتفرعة عنه.

إن إلغاء حقّ العودة، كما ينصّ عليه القرار ١٩٤ من **إعلان المبادئ** يشكل عقبة كأداء أمام أية إمكانية لإنصاف اللاجئين الفلسطينيين. كيف يمكن مجلس يمثّل مليوني فلسطيني في ما يسمّى بمناطق الحكم الذاتي ـ ومن دون الجمهور الأعظم من الشعب الفلسطيني الذين هم في معظمهم لاجئون ـ أن يفاوض قضايا خطيرة مع إسرائيل، تحت الاحتلال الإسرائيلي، وفي شروط غير متكافئة تفرضها إسرائيل؟

إن من المنطقي والمعقول أن تتولى منظمة تحرير مستقلة، وليس المجلس التشريعي، وحاشية عرفات، مهمة التفاوض حول مسألة اللاجئين، إذ وعلى الرغم من الأضرار الكبيرة التي ألحقتها صفقة أوسلو بمنظمة التحرير، فإنها تبقى الممثلة الصالحة الوحيدة لِكُلّ الشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئون في أرض الشتات. إنها لا تزال التجسيد الوطني للفلسطينيين. ولهذا لا بدّ من التشديد على أن اتفاق السلطة مع الاحتلال لا يعني بالضرورة مصادقة منظمة التحرير عليه آلياً كما كان الحال في صفقات أوسلو واتفاقية بيلين وأبو مازن. ثمّ إن الطبيعة التمثيلية للمجلس التشريعي المحدودة بشريحة واحدة من الشعب الفلسطيني، الذي يبدو أن إسرائيل قد ترغب في قبول بعض الالتزامات تجاهه مقابل إبراء ذمتها تماماً من كلّ مسؤولياتها عن الجرائم، والفظاعات التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني.

إن قواعد اللعبة الحالية لا تسمح للمجلس التشريعي، ولا لموظفي السلطة بأن يكونوا قادرين على أن يتعاملوا جدّياً مع حقّ تقرير المصير وحق العودة، فنظرة إسرائيل إلى إعلان المبادئ لا تعطي المجلس التشريعي لا حقاً تشريعياً، ولا حقاً قضائياً.

كذلك، فقد واجهت قضية العودة مزيداً من التهميش باعتبارها مشكلة إقليمية تشمل كلّ اللاجئين، بمن فيهم اليهود الذي تركوا أملاكاً في بلدان عربية. لهذا كان كل من **كامب ديفيد**، و**إعلان المبادئ** يدعو إلى لجنة تضم إسرائيل والأردن ومصر والمجلس الفلسطيني لحل تلك المشكلة مع احتفاظ إسرائيل بحق الفيتو.

إن مجلس العودة المقترح سيكون شاملاً لا يستثني أحداً، وسيكون ذا طبيعة شعبية لا نخبوية. إنّه يستمد شرعيته من كلّ الشعب الفلسطيني، ومن الإعلانات الدولية ذات الخصوص، ومن قرارات الأمم المتحدة التي تعمل الولايات المتحدة، وإسرائيل بشراسة على إلغائها وإبطالها.

إن المجلس سيتمكن من مواجهة **رفضيات** مادلين أولبرايت، وسيشكل جواباً

شافياً على فرمانها بأن «قرارات الأمم المتحدة مثيرة للنزاع، وأنها بالية مهترئة»[٢٣]. وإن ممثلي هذا المجلس بِكُلّ أطيافهم سيؤكدون حقوقهم التي ضمنتها هذه القرارات، سواء كانوا من مخيمات اللاجئين في لبنان والأردن وسوريا والضفة الغربية وغزة وداخل ما صار يعرف اليوم بإسرائيل، أو كانوا من المهاجر البعيدة في الولايات المتحدة وأوروبا وأستراليا وغيرها. وإنّهم سيشددون على حقّ منظمة التحرير التي تستعيد شرعيتها وعافيتها في التفاوض مع إسرائيل على قضية اللاجئين وفقاً لهذه القرارات. وإنّهم سيعلنون بصوت واحد أنهم ليسوا حفنة من الموظفين الذين التقوا في أوسلو أو القاهرة أو طابا أو غيرها، وأن لديهم الحق في تقرير ما يجب تطبيقه من حقوق، وما يمكن ـ إذا كان هناك فعلاً حقّ يمكن ـ التخلي عنه. إنه تجربة فريدة تمهد لعملية الإنصاف، وبناء الثقة، والديمقراطية، وإعطاء الصوت لمن لا صوت لهم.

---

(٢٣) *Journal of Palestine Studies*, vol. 24, no. 2 (Winter 1995), pp. 152-153.

الفصل العاشر

من كامب ديفيد إلى الانتفاضة:
نهايـــة أوسلـــو

كشفت انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ عن عورات أوسلو وعما قيل منذ ١٩٩٣ إنّه **عملية سلام**، كما فضحت الطبيعةَ المخاتلة لتلك العملية، وسوء الطوية التي أديرت بها المفاوضات والوساطات، وخلقت منعطفاً جديداً في **الشرق الأوسط** صار يعرف بـ **ما بعد أوسلو**. ففي نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ بلغ عدد القتلى من الفلسطينيين ألفين، بينما زاد عدد الذين أصيبوا بجراح خطرة على العشرين ألفاً. في حينها قُتل أكثر من ٧٠٠ إسرائيلي ودُمّرت معظم البنى التحتية للمجتمع الفلسطيني وأجهزة الأمن، وتحولت إلى حطام[١].

ومع فشل قمة كامب ديفيد في تموز/ يوليو ٢٠٠٠، انقشعت كلّ الأوهام بأن السلام سيكون نهاية مطاف هذه العملية العرجاء وأنها تبددت نهائياً. لقد عقدت صفقات أوسلو لتخدم أهدافاً إسرائيلية، بينما أراد باراك أن يجعل من كامب ديفيد منفذاً استراتيجياً.

أولاً: موت أوسلو

مع حلول عام ٢٠٠٢ كانت الضربة القاضية التي أصابت صفقة أوسلو في كامب ديفيد قد أزالت كلّ الأوهام والأحلام بإمكانية إحيائها، وجعلت من كلّ ترقيع جديد عملاً يثير السخرية. إن آخر ثلاثة رؤساء وزارة في دولة إسرائيل، ومنهم شارون، كانوا يعارضون أوسلو، ومع ذلك فإن الجمهور الإسرائيلي العام لم يشكّ أبداً في الفوائد التي جنتها إسرائيل من صفقة أوسلو.

إن أوري سافير (Uri Savir)، وهو من مهندسي أوسلو عبّر عن وجهة النظر التي ترى أن الإسرائيليين يحتاجون إلى ما هو **أكثر من أوسلو** وليس إلى ما هو أقل[٢].

أما بالنسبة إلى ملايين الفلسطينيين المشردين في أرض الشتات فإن أوسلو كانت

---

(١) انظر التقارير في: B'Tselem (The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories), <http://www.btselem.org>.

(٢) «Israel Weighs Plan to Create Borders if Talks Fail,» *New York Times*, 22/10/2000.

نهايةً لمسألة حقّ العودة والتعويض، وبديلاً هزيلاً لا يعرض سوى الفتاتِ من التعويضات التي ستقع على عاتق المجتمع الدولي، وسوى **جمع شمل** رمزي للعائلات. ورأى فيه الفلسطينيون داخل إسرائيل أنه سيضطرهم إلى القبول الأبدي بوضع **المواطنين من الدرجة الثانية**، يحتطبون الأخشاب وينقلون الماء على حميرهم أو على رؤوسهم. لقد بددت أوسلو كلّ أمل في تكاملهم مع الشعب الفلسطيني.

كانت أوسلو إجراء دبلوماسياً سمح لإسرائيل، ومكنّها من تحقيق منجزات استيطانية من دون الاعتماد كلياً على القوات المسلحة، كما مكّن إسرائيل من تجنيد ضحاياها للحفاظ على أمنها، وللعمل على ترويض أنفسهم وتهميشها. لقد أُسندت المهمة الاستعمارية القذرة لمتعهدها الجديد الذي صار يسمّى بالسلطة الوطنية. لكن الانتفاضة وجهت لطمة قويّة لِكُلّ الذرائع والدعاوى **الدبلوماسية** التي روجتها السلطة على مدى سبع سنوات.

لقد لفظت أوسلو أنفاسها (وكانت قد لفظت أنفاسها حقاً قبل أن تبدأ الانتفاضة بوقت طويل).

إن الجمعية العامة للأمم المتحدة وكبريات المنظمات الإنسانية الدولية مثل راصد حقوق الإنسان (Human Rights Watch)، ومنظمة العفو الدولية، وأطباء بلا حدود وجهت نقداً لاذعاً لاستخدام إسرائيل القوة المميتة لقمع المظاهرات. حتّى منظمة العفو الدولية المعروفة بتصريحاتها المحسوبة وببطء عملها، اتهمت إسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ بمعاملة الفلسطينيين «معاملة فظة، لا إنسانية، مخزية»[٣]. بل إن المنظمة مضت في اتّهامها إسرائيل أبعد من ذلك فقالت إنّها ارتكبت «جرائم حرب» في جنين ونابلس، وخصّت شاؤول موفاز، رئيس الأركان الأسبق الذي عيّن لاحقاً في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ وزيراً للدفاع بأنه واحد من هؤلاء الذين يمكن محاكمتهم كمجرمي حرب[٤]. لكن هذه الإدانات الدولية الصارخة لم تجد آذاناً صاغية لدى وسائل الإعلام الأمريكية، التي لم تكتف بالتستّر على جرائم إسرائيل ضدّ المدنيين العزل الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكري، بل إنّها تستّرت على كلّ ما قدمته الولايات المتحدة من دعم لارتكاب هذه الجرائم. إن إدارة كلينتون مثلاً

---

(٣) تقول «لجنة ضد التعذيب» إن سياسة الحصار وتدمير البيوت الإسرائيلية يمكن وصفها بأنها وحشية لاإنسانية ومهينة. انظر نشرة منظمة العفو الدولية بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١ في: <http://www.amnesty.org.ai.nsf/Index>.

(٤) Ramit Plushnick-Masti, «Amnesty Accuses Israel of War Crimes,» Associated Press, 4 November 2002; Chris McGreal, «Amnesty Calls for Arrest of Israelis for War Crimes,» *Guardian*, 4/11/2002, and Joseph Algazy, «Amnesty Accuses IDF of War Crimes in Jinin,» *Haaretz*, 4/11/2002.

استخدمت حقّ النقض في مجلس الأمن مرة بعد مرة لتبعد عن إسرائيل كلّ إدانة دولية. لقد زودتها بطائرات هيلوكبتر قاذفة من نوع كوبرا وغير ذلك من وسائل القتل التي أمطرت وابل موتها ـ وهي ممتّعة بالحصانة ـ على مخيمات اللاجئين والمناطق السكنية الفلسطينية. وبدلاً من التحقيق في ما إذا تمّ خرق قانون **ضوابط تصدير السلاح** الذي يحدد استخدام الأسلحة الأمريكية المصدَّرَة بالأهداف الدفاعية، تبنّى الكونغرس الأمريكي عدداً من القوانين يتهم الضحايا العزل بالعنف.

كذلك صارت أوسلو رمزاً للشلل الدبلوماسي والإفقار الاقتصادي للشعب الفلسطيني، لطالما استثمرتها إسرائيل وسيلة لإطالة أمد استعمار الأرض الفلسطينية. وفعلاً، زاد عدد المستوطنين اليهود من ١١٠,٩٠٠ في بداية عملية أوسلو عام ١٩٩٣ إلى ١٩٨ ألفاً في عام ٢٠٠١، وذلك من دون حساب الزيادة داخل منطقة القدس[٥].

كان الفلسطينيون يراقبون بأعينهم ما يجري من اغتصابات ومصادرات أراضيهم وثروات أرضهم لحساب المستوطنات والطرق الالتفافية المخصصة للإسرائيليين فقط. هذه الطرق تصل المستوطنات بعضها ببعض كما تصلها بإسرائيل، فيما يمعن الاحتلال في **تذرير** (Atomizing) المجتمع الفلسطيني. وقد قدمت أوسلو الغطاء اللازم لهذا الغزو الإسرائيلي والشلل الفلسطيني. أما العالم الخارجي فإنه فيما كان يراقب **طبخة الحصى** الدبلوماسية، التي قدمتها وسائل الإعلام الأمريكية، وأجهزة الدعاية الإسرائيلية على أنها **مفاوضات سلام**، كانت إسرائيل تدمر بيوت الفلسطينيين، وتجرف حقولهم بالجرافات، وكانت توسّع المستوطنات وتبني مزيداً من الوقائع على الأرض.

ثانياً: هل كان لكامب ديفيد الثاني أن لا ينهار؟

من الواضح أن الرئيس كلينتون لم يكن يرغب في أن يغادر البيت الأبيض، قبل تبييض صفحة تركته التاريخية التي تلطخت بعدد من الفضائح. ولا شكّ في أن تحقيق نجاح ما في **الشرق الأوسط**، قد يفي بتلك الغاية. أضف إلى ذلك أن إيهود باراك الذي انتخب رئيساً للوزارة بدأ يحثّه على ذلك. ثمّ ظلّ باراك قرابةَ عام كامل يماطل في اتخاذ قراره بالدخول في مفاوضات الوضع النهائي مباشرة، وذلك في مناورة محسوبة يُحِلّ بها إسرائيل من التزامات المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار في الضفة الغربية. وقد تمت الموافقة على هذا الالتزام في الاتفاقية المرحلية لعام ١٩٩٥، وكان

---

(٥) انظر الملحق في هذا الكتاب.

باراك قد صوّت ضدّها حين كان وزيراً للداخلية، ثمّ في **اتفاقية واي ريفر** التي فاوض عليها سلفه في رئاسة الوزارة بنيامين نتنياهو. واستناداً إلى ما قاله روبرت مالي وحسين آغا فإنّ باراك عند توليه رئاسة الوزارة «فضّل التفاوض مجدداً على اتفاقية انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية، (وهي الاتفاقية التي) وقّعها بنيامين نتنياهو، بدلاً من أن يطبقها»(٦).

هكذا نجد أن باراك كان يريد منذ البداية أن يرسم حدود الملعب وقواعد اللعبة، بينما تولى كلينتون مهمة إقناع عرفات بحضور مؤتمر كامب ديفيد، مطمئناً إياه إلى أن أحداً لن يُلام إذا ما فشل المؤتمر(٧).

وكان شارل إندرلان (Charles Enderlin) مراسل قناة التلفزيون الفرنسية الثانية لأكثر من عشرين سنة قد وثّق الفشل المحتوم لمؤتمر كامب ديفيد، إذ يروي آلان غريش (Alain Gresh) محرر **لوموند دبلوماتيك** *(Le Monde diplomatique)* الفرنسية أن إندرلان حصل على إذن بتصوير **أبطال** المؤتمر، والاطلاع على ملاحظاتهم الخاصة على أن لا ينشر منها شيئاً قبل نهاية العام ٢٠٠١(٨). وتساءل إندرلان في كتابه **الحلم المهشّم** *(Le Rêve brisé)* إما إذا كان بالإمكان تسمية كامب ديفيد بمؤتمر قمّة نظراً إلى أن باراك، الذي لم يستطع أن يخفي احتقاره لعرفات(٩)، أبى أن يتحدث معه مباشرة أو أن يلتقي به منفرداً. وهذا ما أكده يوري أفنيري بقوله أيضاً:

«يروي شلومو بن عامي وهو من أقرب مستشاري باراك أن باراك جلس مثل عمود من الملح في حفل غداء رسمي لا يتبادل كلمة واحدة مع عرفات.. وفي مناسبة مماثلة، حين جلس باراك بين عرفات والطفلة تشلسي كلينتون، تعمّد أن لا يتحدث إلا مع المراهقة وأن يتجاهلَ الزعيم الفلسطيني»(١٠).

كذلك أكد كلّ من إندرلان، ومالي أن أحداً لم يَعرض على الفلسطينيين سلطةً كاملة على المقاطعة العربية والحرم الشريف في القدس. نعم لقد عُرضت **السلطةُ الكاملة**، ولكن على بعض ضواحي المدينة المقدسة مثل قرى بيت حنينا، وشفعاط في

---

(٦) Robert Malley and Hussein Agha, «Why Barak is Wrong?,» *Guardian*, 27/5/2002.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) Alain Gresh, «The Broken Dream: Camp David Revisited,» *Le Monde diplomatique* (July 2002).

(٩) Charles Enderlin, *Le Rêve brisé: Histoire de l'échec du processus de paix au Proche-Orient, 1995-2002* (Paris: Fayard, 2002).

(١٠) Uri Avnery, «Barak: A Villa in the Jungle,» July 2002, <http://gush-shalom.org/archives/barak.htm>.

شمال القدس. أما الأحياء العربية مثل الشيخ جراح وراس العمود وقرية سلوان فإن كلّ ما عُرض على الفلسطينيين بشأنها هو **سلطة وظيفية** (Functional)، بينما اقتصر الأمر بالنسبة إلى منطقة الحرم الشريف على **مجرد الحراسة** على أن تكون الأرض التي يقوم عليها الحرم تحت سيادة إسرائيلية. بل إن باراك خرج على العالم ليطالب بسيادة إسرائيلية عجيبة على **العالم السفلي** تحت الحرم الشريف.

أما بالنسبة إلى قضية اللاجئين، فقد اقترح عرفات عودة بضعة آلاف منهم، لكنه لم يطالب بحق العودة لِكُلّ الملايين الخمسة[١١]. إن موضوع اللاجئين، كما يروي مالي والآغا، لم يكن محوراً أساسياً في المفاوضات على الرغم من ادعاء باراك بأن موضوع اللاجئين وجّه ضربة قاتلة للقمة. والغريب أن باراك زعم في البداية أن موضوع القدس هو **القاتل المجرم**، الذي اغتال القمة، لكنه عاد بعد ذلك ليتهم قضية اللاجئين بأنها هي التي أدت إلى انهيار لقاء كامب ديفيد[١٢].

لقد تكرمت أريحية باراك على اللاجئين بأن رضيت بدخول ٤٠٠٠ منهم سنوياً إلى إسرائيل، وذلك في إطار ما يسمّى **بجمع الشمل العائلي**، أي في سياق شفقة وكرم أخلاق إسرائيلي، وليس في إطار **حقّ العودة** الذي تنص عليه القوانين والمواثيق الدولية:

«إننا لن نسمح بعودة لاجئ واحد على أساس **حقّ العودة**.. وإننا لا نستطيع أن نقبل بالمسؤولية التاريخية عن خلق هذه المشكلة»[١٣].

وهناك أدلة كثيرة على أن باراك لم يكن يريد التوصل إلى اتفاق في كامب ديفيد أو طابا في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، حيث قيل إن الطرفين اقتربا من الاتفاق على قضايا الأرض، والقدس، واللاجئين. إن مناحيم كلاين (Menachem Klein)، مستشار وزير الخارجية الإسرائيلي شلومو بن عامي (Shlomo Ben Ami)، يقول إن باراك أخبره بأنه لم يرسل وفده إلى طابا إلا ليكشف عن «وجه عرفات الحقيقي» وإنه لم يرسله من أجل التوصل إلى اتفاق[١٤]. وفي هذا يقول أفنيري:

«لقد تشدق باراك في لقاء له مع التلفزيون الإسرائيلي بأنه كشف القناع عن وجه عرفات والأسد بعروضه السخية على الفلسطينيين والسوريين وذلك حين رفضاها..

---

(١١) المصدر نفسه، و Malley and Agha, «Why Barak is Wrong?».

(١٢) Malley and Agha, Ibid.

(١٣) Benny Morris, «Camp David and After: An Exchange (1): An Interview with Ehud Barak,» *New York Review of Books* (13 June 2002).

(١٤) غريش ينقل عن: **هآرتس**، ٢/ ٥/ ٢٠٠٢.

إن مباحثات طابا انتهت عندما أمر باراك مفاوضيه بالتوقف. أما الحجة فكانت هذه المرة بأن الانتخابات اقتربت»(١٥).

وعلى الرغم من ذلك، فإن كلينتون ألقى بالملامة كلها على عرفات فاتهمه وحده بإفشال كامب ديفيد، بل قذفه بتهمة إفشال **عملية السلام** برّمتها. لقد نقض كلّ وعوده لعرفات، فأنحى عليه، تحديداً، باللوم وحمّله مسؤولية فشل المؤتمر، ما مهّد الطريق للانتفاضة الفلسطينية والقمع الإسرائيلي الجماعي.

ولا شكّ في أن الاستقبال الحار الذي لقيه عرفات بعد عودته إلى الوطن، **غيرَ راضخ** للضغوط الأمريكية والإسرائيلية، أهدى لكلينتون ووسائل الإعلام الأمريكية علكتهم المفضلة. إن من الطبيعي أن لا يرّحب الإنسان العادي في الشارع العربي بما اعتبرته الولايات المتحدة وإسرائيل **فتحاً** عظيماً ليس له مثيل منذ **فتح** أوسلو في عام ١٩٩٣. صحيح أن الولايات المتحدة كانت ستقيم الأعراس لمثل هذا **الفتح** لو تحقق، فمصائب قوم عند قوم فوائد، لكن الصحيح أيضاً أن الضفة الغربية وغزة ومخيمات اللاجئين في العالم العربي كانت ستشهد مظاهرات صاخبة. لقد حقّ للفلسطينيين أن يبتهجوا بفشل كامب ديفيد فقد وجدوا قيادتهم أخيراً، وبعد لأي طويل، تصمد للضغوط والإملاءات الأمريكية والإسرائيلية، بل ضغوط بعض الأنظمة العربية أيضاً.

كان الفلسطينيون قُبَيْل كامب ديفيد قد فقدوا الثقة تماماً بعملية أوسلو. وكانوا يرون أن قبول عرفات موقف باراك وكلينتون يعني الاستسلام الكامل. أما الإسرائيليون والأمريكيون فإنّهم وجدوا في عقوق عرفات ما أقنعهم بأنه ليس **المتعاون المثالي** الذي كانوا ينتظرونه، ولا بدّ بالتالي من شيطنته وتهميشه.

ثالثاً: خطوط حمراء في كامب ديفيد

من الطبيعي أن تشهد كلّ مُفاوَضةٍ خطوطاً حمراء تلتزم بها الأطراف. وفعلاً فقد كان لِكُلّ من المتفاوضين الثلاثة في كامب ديفيد خطوطه الحمراء، التي التزم بها وحاول فرضها، ومنهم بالطبع الوسيط **الأمين**، الولايات المتحدة الأمريكية.

أبرز الخطوط الحمراء التي التزم بها كلينتون في كامب ديفيد، هو أن لا يخطّئ إسرائيل مهما فعلت، بل أن يظهرها بمظهر المسالم الكريم المتسامح. وهذا ما فعله في مؤتمره الصحافي (٢٥/ ٧/ ٢٠٠٠)، ثمّ في لقائه مع التلفزيون الإسرائيلي حيث صبّ اللوم كلّه على عرفات، غير عابئ بأي مظهر من مظاهر التجرد

(١٥) Avnery, «Barak: A Villa in the Jungle».

والنزاهة، ومستهتراً بِكُلّ الوعود **الغَموس** التي قطعها للرئيس الفلسطيني[١٦].

كانت زوجته هيلاري كلينتون يومها تريد ترشيح نفسها لمجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك، لهذا لم يكتف بمجرد لوم الفلسطينيين، بل إنّه مضى أبعد من ذلك في استرضاء إسرائيل، والتملق لها فأعلن عن تأييده لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، ووعد بزيادة المساعدات العسكرية لها.

أما خطوط عرفات الحمراء فقد بهتت شيئاً فشيئاً حتّى كادت أن تنمحي، لكنه بعد أن تنازل عن حقّ العودة للاجئين لم يشأ ـ كما يبدو ـ أن يسجل التاريخ عنه أنه القائد الفلسطيني الذي باع المدينة المقدسة.

وأما خطوط باراك فإنه لم يملّ من ذكرها وتكرارها المرة بعد المرة، وهو في طريقه إلى لقاء كامب ديفيد، وكانت صحيفة **يديعوت أحرونوت** الإسرائيلية قد نشرت على صفحتها الأولى خطابه الموجه إلى ناخبيه الإسرائيليين:

«الفصل (بيننا وبينهم): نحن هنا وهم هناك، لا عودة إلى حدود ١٩٦٧، قدس موحّدة تحت سيادتنا، لا نقبل بجيش أجنبي في الغرب من نهر الأردن، معظم المستوطنين سيكونون تحت السيادة الإسرائيلية في اتفاق الوضع النهائي، ولن تعترف إسرائيل بأية مسؤولية أخلاقية، أو قانونية عن مشكلة اللاجئين»[١٧].

إن خطوط باراك الحمراء هي خطوط إسرائيل الحمراء، خطوط رابين ونتنياهو وشامير وبيغن وشارون. لقد صارت خطّة باراك لدى كلينتون **اللعبة الوحيدة في البلد**، ولهذا توجّب على الوسيط المخادع أن يلوي ذراع عرفات لعله يمكنه من تحقيق **الفتح** الدبلوماسي العظيم على حساب الشعب الفلسطيني.

رابعاً: عرض باراك السخيّ

في لقاء مع المؤرخ الإسرائيلي بِني موريس (Benny Morris)، صب باراك كلّ اللوم على عرفات وحمّله وحده مسؤولية فشل كامب ديفيد وقال له: «إن عرفات كان يريد القضاء على إسرائيل»، لكن روبرت مالي الذي حضر المؤتمر مستشاراً لكلينتون كان له رأي مختلف[١٨].

---

(١٦) «Statement on the Middle East Peace Talks at Camp David,» James S. Brady Press Briefing Room, White House, Washington, DC, 25 July 2000, and «Interview of the President by Israeli Television,» Press Release, Roosevelt Room, White House, Washington, DC, 28 July 2000.

(١٧) **يديعوت أحرونوت**، ١١/ ٧/ ٢٠٠٠.

(١٨) Malley and Agha, «Why Barak is Wrong?».

لقد أوضح مالي في مقالة له مع حسين آغا أن عرفات لم يتراجع عن إصراره على قضية اللاجئين وحسب، بل إنّه بعد انتهاء القمة أرسل إلى باراك بمقترحات تضمّنت تنازلات لا سابق لها، فقابلها باراك بالرفض، وكانت هذه الاقتراحات تشمل:

أن تضم إسرائيل بعض الأراضي التي استولت عليها عام ١٩٦٧، وتضم غالبية كبيرة من المستوطنين، أكبر قدس يهودية عرفها التاريخ، أن تحافظ إسرائيل على التوازن السكاني بين العرب واليهود وأن تكون هناك ضمانات أمن دولية بقيادة الولايات المتحدة[١٩].

هذه الاقتراحات الفلسطينية تشبه اقتراحات الإحدى عشرة ساعة التي قدمها كلينتون في ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، كما سيتبين لاحقاً. وفي ذلك وحده ضمانة لاتفاق الوضع النهائي، لكن خطوط باراك الحمراء كانت لها بالمرصاد.

ثمّ إن عبارات الاحتقار التي تلفّظ بها باراك عن الشعب الفلسطيني، وثقافته أكدت عزمه على التهرب من أية تسوية مبدئية معهم. فمالي وآغا يذكران أنه «وصف اللاجئين الفلسطينيين بأنهم **سمك سليمان** سيزول حنينهم إلى أراضيهم في ثمانين سنة، وهو ما لم يفعله اليهود بعد ألفي سنة»[٢٠]، كذلك قال عن العرب إنّهم كذّابون بالفطرة:

إنّهم (الفلسطينيين، وخصوصاً عرفات) نتاج ثقافة لا ترى ضيراً. . في الكذب.

إنّهم لا يعانون مغبة الكذب، كما هي الحال في الثقافة اليهودية المسيحية. إن الصدق خصلة غير صالحة. . لقد أخبرني نائب مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات المتحدة أن هناك مجتمعات لا تنفع معها اختبارات **كاشف الكذب**، مجتمعات لا ترى ضيراً في الكذب (ولهذا لا يسجل **كاشف الكذب** تنافراً في أصواتها)[٢١].

وقد علّق أوري أفنيري على عنصرية باراك هذه بالقول:

«عندما يَدين باراك الإسلامَ، وينسب نفسه إلى المسيحية اليهودية (هذا المفهوم الملتبس، وخاصة أن اليهودية أقرب إلى الإسلام منها إلى المسيحية)، إنما يحاول أن يمتطي موجة التخويف من الإسلام التي تجتاح الولايات المتحدة ومختلف أرجاء العالم الغربي حالياً. هذا ما يُذكّر بكلمة كتبها قبل ١٠٨ سنوات هرتزل، أبو الصهيونية اليهودية في كتاب **دولة اليهود** وهو الكتاب الذي تأسست عليه الصهيونية: إننا

---

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه، و Morris, «Camp David and After: An Exchange (1): An Interview with Ehud Barak».

(٢١) Morris, Ibid.

سنشكل لأوروبا (في فلسطين) جزءاً من الجدار في وجه آسيا، وسنكون هناك مخفراً متقدماً ضدّ البربرية. . إن إصرار باراك على أن العرب يكذبون دائماً وأبداً هو دفاع جميل. فمهما قد يقوله الفلسطينيون لتفنيد روايته سيُردّ عليهم مسبقاً. إنّهم يكذبون دائماً وأبداً، أليس كذلك؟»[٢٢].

وكان مالي قد اتهم إسرائيل والولايات المتحدة بالمسؤولية عن فشل كامب ديفيد، وأنحى عليهما كلتيهما باللوم، وذلك في عرض وجيز قدمه في مركز **التحليل السياسي الخاص بفلسطين** ملاحظاً: «هذا تتويج لسبع سنوات، لم تعترف فيها إسرائيل بشرعية مطالبهم (الفلسطينيين) ولم تقرّ بضرورة تصحيح غلط تاريخي»[٢٣]. إن إسرائيل ترى «أن الفلسطينيين لم يقبلوا أبداً بضرورة التصالح، والتقسيم، ولا حتّى بوجود إسرائيل نفسها» وهو استنتاج زائف مزوّر يكذبه استعداد الفلسطينيين للقبول بصفقة لا تعطيهم أكثر من ٢٢ في المئة من وطنهم. لكن فاقد الشيء لا يعطيه. كيف نتوقع أن يكون السياسيون عادلين منصفين، إذا كانت مفاهيم العدل والإنصاف مفقودة في الثقافة السياسية الأمريكية نفسها؟

من الأخطاء التي اقترفتها الولايات المتحدة في كامب ديفيد ستةٌ عددها روبرت مالي:

«١ ـ إننا اعتمدنا اعتماداً كبيراً على مناورات باراك وجدول أعماله.

٢ ـ لطالما أبدى الفريق الأمريكي حماسة هائلة لمقترحات باراك.

٣ ـ **كنا نتوجس** علناً من فكرة وجود طرف ثالث ونصرّ على أن نكون الوسيط الأوحد.

٤ ـ **كنا نتجاهل ما يجري على الأرض**، مثل تدمير البيوت وتوسيع المستوطنات.

٥ ـ **كنا متورطين** في السياسة الداخلية الفلسطينية.

٦ ـ **سمحنا للعملية شيئاً فشيئاً بأن تصبح ذات صبغة رئاسية**، يديرها كلينتون وثلة قليلة من معاونيه»[٢٤].

إن أسطورة **العرض السخي** الذي قدمه باراك تتضمن أربع مقاطعات تحدق بها المستعمرات الاستيطانية غير القانونية، والطرق الالتفافية المخصصة لليهود فقط،

---

(٢٢) Avnery, «Barak: A Villa in the Jungle».

(٢٣) <http://www.palestinecenter.org>.

(٢٤) <http://www.palestinecenter.org>.

وتحاطُ بِكُلّ ما يلزم للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية في أي منطقة كانت بين نهر الأردن والبحر المتوسط، دولةٍ قابلة للحياة، مستقلة، متواصلة جغرافياً.

وعلى الرغم من أن هذه المقاطعات الأربع (شمال الضفة الغربية، ووسطها، وجنوبها، وغزة) قد تسمى دولة، فإن متطلبات الدولة القومية مفقودة منها نهائياً. إنّها ستكون دولة بلا سيادة، ومن دون تواصل جغرافي، ومن دون سيطرة على الحدود أو الأجواء أو المصادر الاقتصادية والمائية. والواقع أنها ستتضمن أربعاً وستين عنقوداً أو أرخبيلاً من الجزر السكانية تحيط بها إسرائيل من كلّ حدب وصوب، **دولة مقامة** داخل إسرائيل، وليس بجانبها.

وتقول نشرة حديثة لـ بتسيلم الإسرائيلية إن للمستوطنين الآن السيادة المطلقة على ٤١ في المئة من الضفة الغربية[٢٥]. أما حديث الخرافة عن ذلك العرض الذي يقدم للفلسطينيين ٩٥ ـ ٩٩ في المئة من الضفة الغربية، وغزة فقد تبنته وسائل الإعلام الأمريكية، وأرادت أن تجعل منه حقيقة مطلقة. لقد أراد باراك مثلاً أن يضم إلى **إسرائيل** ٦٩ مستوطنة مأهولة بحوالي ٨٥ في المئة من مستوطني الضفة. وهذا يعني أن على الفلسطينيين أن يتخلوا عن ١٠ في المئة إضافية من وطنهم التاريخي، الأمر الذي يقلص العرض السخي إلى ٩٠ في المئة من الضفة الغربية[٢٦].

ثمّ طلع باراك بهذا المفهوم العجيب عن **السيطرة الإسرائيلية المؤقتة**، وذلك ليمضي في قضم المزيد من الأراضي الفلسطينية إلى أجل غير معلوم، ويقلص العرض السخي ١٠ في المئة إضافية بحيث لا يبقى منه سوى ٨٠ في المئة.

ثمّ إن **لعبة النِسَب** هذه تتجاهل أن اقتراح مقايضة الأرض يفترض مبادلةً يقدم فيها الفلسطينيون تسعة أضعاف المساحة التي تقدّمها إسرائيل. إن الرئيس كلينتون ـ كما يقول مالي وآغا ـ اقترح صفقة تضم بها إسرائيل ٩ في المئة من الضفة الغربية، على أن تقايضها بمساحة من أراضي ما قبل ١٩٦٧ تعادل ١ في المئة فقط من مساحة الضفة الغربية»[٢٧].

كذلك استبعدت **لعبة النسب** هذه مدينةَ القدس، والبحر الميت، ووادي الأردن. إن الضفة الغربية وغزة تشكلان ٢٢ في المئة من أرض فلسطين، قبل تأسيس دولة إسرائيل حيث كان ما يملكه اليهود في عام ١٩٤٨ لا يتجاوز الستة في المئة.

---

(٢٥) <http://www.btselem.org/English/Publications/Summaries/Land_grab_Map.asp>.

(٢٦) <http://www.gushshalom.org/media/barak_eng.swf>.

(٢٧) Malley and Agha, «Why Barak is Wrong?».

إن العرض السخي لم يكن ٩٥ في المئة من الـ ٢٢ في المئة، المتبقية من فلسطين التاريخية، بل كان لا يتجاوز الثمانين في المئة من هذه الـ ٢٢ في المئة، أي ما يعادل ١٧,٦ في المئة من وطن الفلسطينيين.

ثمّ إن عرفات تخلّى فعلياً عن حقّ اللاجئين في العودة حين قال لكلينتون بوضوح في اجتماع معه في واشنطن يوم ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ ـ كما يقول آلان غريش ـ إنه «لا بدّ من وجود توازن بين مخاوف إسرائيل السكانية وبين مطالب الفلسطينيين بخصوص اللاجئين»[٢٨].

خامساً: القدس والعرض السخي

إن **التسوية** التي اقترحتها إسرائيل بخصوص القدس، ثمّ طبّلت وزمّرت لها الغالبية العظمى من وسائل الإعلام الأمريكية واستغربت كيف إن العرب ضيّعوا مثل هذه **الفرصة الذهبية**، تقترح وضع ١٥ في المئة من أصل ٤٣ ميلاً مربعاً قضمتها إسرائيل من الضفة الغربية، بعد احتلال ١٩٦٧ تحت **إدارة ذاتية فلسطينية**.

بهذا قيل للفلسطينيين إنهم سينعمون **بشيء من السيادة** داخل مناطق جعلها التعريف الإسرائيلي الجديد للقدس جزءاً منها. وإذا علمنا أن ما تسميه إسرائيل بالقدس الشرقية (القدس الأردنية) كانت أربعة أميال مربعة في عام ١٩٦٧، وتوسعت الآن إلى ٤٧ ميلاً مربعاً، فإن إعطاء الفلسطينيين بعضَ ما هو لهم أصلاً لا يمكن اعتباره **عملاً أريحياً** إلا من من باب النكد.

وكانت إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ قد ضمّت ٢٨ قرية وحيّاً مقدسياً ليس فيها أي تراث يهودي. من ذلك على سبيل المثال الشيخ جراح، ووادي الجوز، وشوفات، وسِلوان، وراس العمود، وبيت حنينة وكفر عقاب، والسواحرة. كذلك لم يكن يوجد أي تراث يهودي في القرى والاحياء والمراكز السكنية المقدسية التي سبق أن ضمّتها إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ مثل عين كارم، ولفتة، ودير ياسين، والمليحة، والبَقعة، والطالبية، وقطمون.

بمقتضى هذه **الفرصة الذهبية** التي خلقها العرض السخي سيلقي الاحتلال عن كاهله عبء إدارة المراكز السكانية العربية في ما صار يسمّى اليوم بالقدس الشرقية، وسيتوجب على الفلسطينيين أن يذعنوا لمزيد من خطط توسيع القدس تشمل مستوطنات **معاليه أدوميم** شرقاً، و**غفعات زئيف** في الشمال والشمال الغربي.

(٢٨) Gresh, «The Broken Dream: Camp David Revisited».

وبالطبع فإن من المتوقع أيضاً أن تضم **إسرائيل** إليها كلّ المجمعات الاستيطانية غير الشرعية في منطقة الخليل ـ بيت لحم ومنطقة جنين ـ نابلس. وبمقتضى هذه **الفرصة الذهبية**، ستحتكر إسرائيل لنفسها السيادةَ على الأراضي التي تقوم عليها الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة، بينما ستتكرم على السلطة الفلسطينية بحق **السيطرة** على ما فوق الأرض من أبنية هذه الأماكن المقدسة فقط. بهذا لم يقدم باراك فرصة ذهبية للسلام بل قدّم دعوة مفتوحة لتأبيد الصراع، وصبّ المزيد من الزيت على هذه النار المشتعلة منذ حوالي مئة عام.

منذ البداية، لم تلوّح اتفاقيات أوسلو بأية بارقة أمل في تسوية نهائية مشرفة، فَكُلّ ما وعدت به هو تحويل الضفة الغربية إلى محاجر لها أشكال البانتوستانات العنصرية. كانت أوسلو محطة على طريق إسرائيل الطويلة نحو ابتلاع ما تبقى بعد النكبة من أراضي فلسطين.

إنّها لم تنظر بعين الفاحص الأمين إلى خطوط باراك الحمراء التي تضرب عرض الحائط بالقوانين الدولية (الخاصة بقضايا الحدود، والقدس، والمستوطنات، واللاجئين)، وتصرّ على التمييز العنصري (**الفصل** باللغة السياسية الجنوب أفريقية)، ولا تكترث بالتطهير العرقي (بالنسبة إلى القدس واللاجئين).

هل من المعقول أن عرفات نفسه، هذا العاثر الحظ المولع بزخارف السلطة لم يستطع أن يرى مستقبل عالمه مجموعةً من بانتوستانات مقطعة الأوصال، وأبناء شعبه لاجئين لا حقوق لهم، وشغيلةً أقناناً، وعاصمتَه قريةً مجهولة، ويرى نفسه أول زعيم فلسطيني يتنازل تنازلاً كاملاً عن الحقوق التاريخية المعترف بها قانونياً؟ هل كان هذا سبب إحجامه عن قبول دعوة كلينتون إلى الاستسلام؟ لعل دعوة كلينتون إلى هذا الاستسلام في كامب ديفيد هي التي جلت لحظةَ الحقيقة لعيني عرفات.

إن التفاوض على حجم الأرض التي نالتها سلطته، وعلى مجال هذه السلطة خلال الفترة الانتقالية مختلف كلياً عن فقء دمل القضايا الشائكة المؤجلة، أوسلويّاً منذ ١٩٩٣، وهي القضايا التي ساد الاعتقاد بأنها ستبقى مؤجلة إلى الأبد، إذا لم يتم حلّها لصالح إسرائيل.

سادساً: هل كان انهيار كامب ديفيد فشلاً لأوسلو؟

إن نظرة سريعة على اتفاقيات أوسلو تكشف أن فشل قمة كامب ديفيد نابع أصلاً من بعض الثغرات في **إعلان المبادئ**، إذ يكاد لا يوجد في هذه الاتفاقيات ما يصل بين القضايا المرحلية، وبين قضايا الوضع النهائي الشائكة. وهذا ما يترك كثيراً

من الأسئلة من دون جواب، أسئلة عن الأسباب الموجبة لوجود مرحلتين من المفاوضات، وثلاثة مستويات من السلطة في أوسلو الثانية.

لقد أثبتت اتفاقية أوسلو المرحلية أن صلتها بقضايا الوضع النهائي تكاد تكون معدومة. أما دعوى **إجراءات بناء الثقة** في المرحلة الانتقالية، فإنها لم تكن سوى وسيلة دعائية، وإنها بروباغندا أكثر مما هي **تدابير عملية**، وهذا ما يجعل من تقسيم المفاوضات إلى مرحلتين منفصلتين أمراً مريباً فعلاً.

لم تشهد الفترة التي أعقبت توقيع اتفاقيات أوسلو إنجازا واحداً يردم الهوّة أو يُجسّرُ الشُّقّة بين الطرفين. فبدلاً من أن يتولى **الوسيط الأمين** ذلك **التجسير**، لجأ الرئيس كلينتون إلى سياسة لَيِّ الذراع الفلسطيني. وكان هذا الأسلوبُ أبرزَ ملامح منهجه في معالجة الصراع وردم الهوّة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، كأن السلام الدائم يتحقق بالقهر والإكراه وشطارات البيّاعين. وبالطبع خابَ الأمل في أية مفاوضات على أساس الدولتين، وكاد أن يتلاشى بعد أن اختل ميزان القوة بين الفلسطينيين والإسرائيليين اختلالاً مزرياً، وبعد أن تَأسْرَلَت وتَلَكْوَدَت السياسة الخارجية الأمريكية وشُحنت بديناميكية الاستعمار الاستيطاني، وبعد أن هزل العرب وبدت كِلاهم. ولطالما برهنت عملية أوسلو على أن ما يسمّى بشركاء السلام لم يكونوا متباعدين في التصورات وحسب، بل كانوا منقسمين انقساماً حاداً حول تفسير هذه التصورات، وحول ما ينبغي أن تكون عليه النتيجةُ النهائية في آخر المطاف.

أما الفلسطينيون فإنّهم كانوا يشهدون تآكل حقوقهم الوطنية من اتفاقية إلى أخرى، بدءاً من أوسلو الأولى، وانحداراً إلى شرم الشيخ وطابا، بعد أن بدت القيادة الفلسطينية وكأنها رضيت ضمناً بأن لا تكون قرارات الأمم المتحدة أساساً ضرورياً للتسوية النهائية.

سابعاً: الاستراتيجية الإسرائيلية في عملية أوسلو

من الجدير بالذكر هنا أن رابين في ١٩٩٣، حين انتقل بالمفاوضات من العلن والوضوح النسبي في واشنطن، إلى السر والكتمان المطلق في أوسلو، إنما كان ينعطف بعيداً عن استراتيجية المماطلة الليكودية لسلفه إسحاق شامير، ويبني عقباته الخاصة التي أخذت تتقنّعَ بالتقدّم الدبلوماسي. ففي انعطافه الماكر عن استراتيجية شامير، فَضّل رابين التوصل إلى اتفاقية ملغومة بِكُلّ ما يؤدي إلى النزاع على تفسير هذه الاتفاقية ومقاصدها وأهدافها. وقد أدت هذه العقبات والألغام هدفها، فهي التي

أجهضت عملية أوسلو، وهي التي أدامت مآزقها على الرغم من كلّ التهريج حول تقدّمها الدبلوماسي.

والخلل الفاحش الآخر في أوسلو يتجسد بأسلوب التجزيء والإرجاء، إذ طالما كان تجزيء المفاوضات إلى قضايا، ومراحل، وأصناف سكانية، وديانات، ومدن، وقرى من العقبات الكبرى في وجه السلام، فلو أن قضايا الأرض والمستوطنات لم تُرْجَأ خلال **المرحلة الانتقالية** من أوسلو لما صار أمن المستوطنات عائقاً لإعادة الانتشار، ولو أن قضية الخليل لم تُسْتَفرَد، وتُؤجّل لما ظهرت مشكلة **إعادة الانتشار من جديد،** ولو أن قضايا القدس والسيادة لم تؤجّلا لما شهدنا ذلك العنف المتأتي عن الحصار العسكري الإسرائيلي للمراكز السكنية، ولما ظهرت في عام ١٩٩٦ أزمة النفق والأزمات الناجمة عن بناء المستوطنات في رأس العمود وجبل أبو غنيم وغيرها من الأزمات **الفردية،** ولما ابتلي جدول أعمال **الوسيط الأمين** بالعلل الأولى التي تسببت بهذه الأزمات، ولو أن أسلوب الإرجاء لم يُعتَمَد لما عوملت قضايا من مثل **الحكم الذاتي،** و**المزيد من إعادة الانتشار،** و**تخفيف الحصار،** و**الإفراج عن مستحقات الضرائب،** بل **استئناف المفاوضات،** وكأنها آلات اختبار للنيات والتصرفات لا تختلف عن آلات كشف الكذب.

ثامناً: ثغرات أوسلو المفخَّخة: عملية مشؤومة منذ البداية

في ظلّ أوسلو استؤصل كثير من الاصطلاحات والمفاهيم مثل **الاحتلال** و**الانسحاب** وطَفَت اصطلاحات جديدة مثل **إعادة الانتشار** و**الأمن الخارجي** و**شيء من السيادة،** و**سيادة عليا** و**سيادة دنيا** و**سيادة مشتركة** و**سِدانة،** بينما اكتسبت اصطلاحات أخرى مثل **الدولة** مدلولات وتعريفات جديدة، حيث جُرّدت من مفهوم السيادة، لذا لم يكن مدهشاً أن يعلن شارون المتعطش للدم الفلسطيني تأييده للدولة الفلسطينية في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، بل أن يحذو الرئيس بوش حذوه أيضاً في الحماسة.

إن حماسة هذين الرجلين للدولة الفلسطينية إن كان لها من معنى، فلعله هو الذي يكشف النقاب عن حقيقة هذه الدولة الوطنية العتيدة التي يُنجزها مثل شارون وبوش، ونتنياهو قبلهما، للفلسطينيين.

كانت اتفاقية كامب ديفيد بالنسبة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل الحلقة الطبيعية الأخيرة في سلسلة الرضوخ والتنازلات، التي اعتصروها من القيادة الفلسطينية بدءاً من بونانزا أوسلو. كان كلينتون يعول على ولوعه بالدبلوماسية الخلاقة للوصول إلى

اتفاقية جديدة، لذلك تجاهل كلّ المحاذير والشكوك واستدعى أطراف النزاع إلى كامب ديفيد.

لكن هذه الدبلوماسية الخلاقة التي دبرت الاتفاقيات السابقة، بعد أن أرجأت البحث في كلّ القضايا الجوهرية تبدو الآن عاجزة عن الخلق والتدبير. لقد صمَد عرفات أمام زجر كلينتون وعبوسه، ثمّ فاجأ مضيفه الخلاق برفضه التوقيع على الاستسلام النهائي، لهذا حُق عليه وعلى شعبه أن يواجهوا العقاب الأليم الذي عاناه الفلسطينيون منذ ١٩٤٨.

أما عهد باراك فلعل التاريخ لن يذكر منه سوى أنه كان توطئة لحكم شارون الدموي الذي بزّ كلّ من سبقه في الاستهتار بالأخلاق والقوانين الدولية وفي الاستهانة المطلقة بالحياة والممتلكات الإنسانية.

تاسعاً: الاستفزازات الإسرائيلية والبروباغندا الأمريكية الممالئة

لا بدّ لِكُلّ من قرأ الصحف الإسرائيلية، أيام انهيار مفاوضات كامب ديفيد، أن يلاحظ أن عدداً من الافتتاحيات، والآراء أشارت إلى أن **رَفضَ** عرفات لن يمرّ مرور الكرام(٢٩)، فمنذ عام ٢٠٠٠ كانت التقارير التي تتحدث عن استعدادات الحرب على السلطة الفلسطينية تترى الواحدة بعد الأخرى، وتشير تصريحاً وتلميحاً إلى أن عرفات وشعبه سيذوقان الويل على أيدي القوة العظمى في **الشرق الأوسط**.

ومنذ ذلك العام كانت خطّة شارون لتدمير البنية التحتية للشعب الفلسطيني، مدنياً، واجتماعياً، وأمنياً جاهزة لتنفيذها في ربيع ٢٠٠٢، ثمّ جرى تعديلها في العام التالي(٣٠).

إن خطّة سحق الفلسطينيين، كما تقول البروفيسورة تانيا رينهارت، كانت جاهزة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، أيام باراك:

«كشفت **الفورين ريبورت** *(Foreign Report)* نقلاً عن: *(Jane's Information)* في ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠١، أن الجيش الإسرائيلي (أيام حكومة شارون) جدد خطته «لهجوم واسع النطاق يسحق به السلطة الفلسطينية ويطرد ياسر عرفات ويقتل أو

(٢٩) Baruch Kimmerling, «Preparing for the War of his Choosing,» *Haaretz*, 12/7/2001, <http://www.palestinemonitor.org/israelipoli/articles_on_israelipolitics.htm>.

(٣٠) Tanya Reinhart, «The Field of Thorns,» April 2002, <http://www.tau.ac.il/~reinhart>, and Amir Oren, in: *Haaretz*, 23/11/2000.

يعتقل جيشه». وكان شاؤول موفاز رئيس الأركان هو الذي وضع اللمسات الأخيرة للخطّة تحت عنوان «تدمير السلطة الفلسطينية ونزع سلاح كلّ القوى المسلحة»، وقدمها للحكومة الإسرائيلية في ٨ تموز/ يوليو ٢٠٠١. وبموجب هذه الخطّة يشنّ (الجيش) الهجوم حين ترى الحكومة أن ذلك مناسباً، بعد هجوم انتحاري كبير داخل إسرائيل يؤدي إلى مقتل وجرح الكثيرين، بحيث يكون سفك الدم ذريعة للهجوم. كان مخططاً محسوباً منذ فترة طويلة[٣١].

إن إسرائيل لم تعدم أبداً ذريعة، أو عذراً لمغامراتها العسكرية، وحروبها التي لم تتوقف منذ ١٩٤٨ حتّى اليوم، فإذا أعوزتها الذرائع خلقتها بنفسها، وهيأت أسبابها كما فعل ذلك شارون سيد الاستفزاز بلا منازع، يوم اجتاح الحرم الشريف في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠.

كان من الواضح أن زيارته فِناء الحرم الشريف في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، متغطرساً ومحاطاً بأكثر من ألف جندي ورجال بوليس مسلحين، كانت تهدف إلى استثارة مشاعر الفلسطينيين واستفزازهم. وغنيّ عن الذكر أننا لو كنا نعيش في عالم متعدد الأقطاب ينزل على حكم القانون والشرعة الدولية، عالم من دون هذا **الوسيط الأمين**، لكان من المفترض بشارون وتاريخه الدموي أن يساق إلى العدالة ليواجه مصير مجرمي الحرب.

لم يمض يوم واحد على هذه الزيارة الاستفزازية حتّى قام قناصون إسرائيليون محترفون بقتل عشرات من المصلّين الآمنين وجرح عشرات آخرين. بذلك اشتعلت شرارة انتفاضة الأقصى مع تظاهرة سلمية عفوية أمام الحواجز العسكرية الإسرائيلية قام بها شباب فلسطينيون غاضبون ليس لديهم من سلاح سوى الحجارة، وسرعان ما بدأت غالبية وسائل الإعلام الأمريكية تتحدث عن **حرب عرفات**، وتتهمه بأنه حرض عليها شخصياً، بل إنّها في حربها الإعلامية لم تتورع عن أن تعيد علك التهم العنصرية الإسرائيلية التي تقول إن الآباء الفلسطينيين هم الذين استهتروا بحياة أطفالهم فأرسلوهم ليرموا الحجارة ويُقتلوا، وإن الإنسان الفلسطيني لا يُقدّر قيمة الحياة ولا يحترمها كما يفعل الإسرائيليون والغربيون.

إن هذه التهم ليست غريبة وليست جديدة على خطاب الاستعمار الكلاسيكي لشعوب العالم الثالث، فهي معروفة وموثقة جيداً، ولطالما قُذفت جزافاً على كلّ المجتمعات التي قاومت الاستعمار والعنصرية.

(٣١) المصدران نفسهما.

وعلى الرغم من أن الانتفاضة لم تستثنِ نظام عرفات من غضبها فإن وسائل الإعلام كانت تزعم أن عرفات كان يديرها بالتحكم عن بُعد (By Remote Control).

لم تكن هذه بالمرة الأولى ولا الأخيرة، التي تشوه فيها وسائل الإعلام الأمريكية حقيقة الثورات الشعبية بين المستضعفين في الأرض، فقد فعلت ذلك بشعوب جنوب أفريقيا وفييتنام وأمريكا الوسطى، وبالنشطاء الأمريكيين السود في الستينيّات، كلّهم قُذفوا بالتهم ووصفوا بأوصاف الشياطين، عندما ثاروا على أوضاعهم المزرية، وكلهم قيل إن **جهات أجنبية** تحرضهم، بل تقودهم.

ما تجاهلته هذه الوسائل الإعلامية ورفضت الاعتراف به في كثير من الأحيان هو أن كلّ هذه الصور من الكفاح والغضب الشعبي في العالم العربي، من أقصاه إلى أقصاه ليست إلا مرآة تعكس النتائج الحتمية لعسف القوى الإمبريالية وعملائها المحليين، وجهودهم جميعاً من أجل إعادة بناء الأنظمة السياسية في المنطقة بما يناسب مصالح القوى الإمبريالية من دون اعتبار مصالح هذه الشعوب.

عاشراً: كلينتون والقبض على جمرة التسوية

شرم الشيخ، طابا، تينيت، وميتشل

إنقاذ دبلوماسية واشنطن من الإحباطات التي تهددها من كلّ حدب وصوب، ظلّ مِن أَوْلى أولويات كلينتون، على الرغم من تكاثر الأدلة على أن التظاهر بالنزاهة لم يعد ينفع بعد أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ عندما أرخت إسرائيل لقوتها العسكرية العنان وأفلتت من كلّ قيد في عدوانها على المدنيين الفلسطينيين. إن استخدام القوة الغاشمة أدى إلى ارتفاع معدل القتل بين الفلسطينيين بنسبة سبعين فلسطينياً مقابل كلّ ثلاثة إسرائيليين[٣٢].

إن اشتراك القناصة الإسرائيليين المحترفين في صيد الفلسطينيين اضطر مجلس الأمن الدولي في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، إلى عقد جلسة خاصة على الرغم من الاعتراض الأمريكي الشرس. وبالطبع كان القرار الباهت ١٣٣٢ الذي اتخذه المجلس وسط ضغوط أمريكية هائلة فضيحةً جديدة، ذلك أنه ـ خوفاً من سيف **الفيتو** الأمريكي المسلط ـ اقتصر القرار على إدانة العنف بالمطلق، وتحاشى ذكر إسرائيل نهائياً. وعلى الرغم من صيغة القرار المائعة، امتنعت الولايات المتحدة وحدها

(٣٢) من أجل الإحصائيات، انظر: <http://www.btselem.org>.

عن التصويت. ثم إنّها بعد حوالي شهرين مارست ضغوطاً هائلة على أعضاء مجلس الأمن للحيلولة دون صدور قرار مماثل، ونجحت في **إقناع** ستة أعضاء بالامتناع عن التصويت، ما أدى إلى هزيمة القرار في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر، من دون الحاجة إلى استعمال **الفيتو**(٣٣)، ومع تصاعد موجة القتل الإسرائيلية، وتفاقم القمع والاضطهاد، عقد مجلس الأمن في ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠١ جلسة جديدة للنظر في قرار أعدته سبع من دول عدم الانحياز، حثت فيه على إرسال مراقبين دوليين لحماية المدنيين في الضفة الغربية وغزة. وهنا استخدمت الولايات المتحدة حقّ النقض **الفيتو** فقتلت القرار(٣٤)، ووقفت كعهدها في وجه أي مبادرة دولية.

تطويق الأضرار الأمريكية

وبالطبع، أدركت واشنطن ما جنته يداها فحاولت ترقيع **العملية السلمية** والحيلولة دون أية إمكانية لتدخل دولي. بهذا الهدف أدخلت إدارة كلينتون مادتين جديدتين إلى قاموس دبلوماسية **الشرق الأوسط** هما **خطّة تينيت** و**لجنة ميتشل**. هكذا شهدت السكة إلى **الشرق الأوسط** رحلات مكوكية متتابعة، ووفوداً بعد أخرى تحمل معها إلى الفلسطينيين المسكّنات والوعود بتطبيق **خطّة تينيت** و**توصيات ميتشل**.

لقد كانت هاتان المبادرتان تجسدان أقصى ما تفتقت عنه **عملية السلام** من حلول سحرية. ثمّ إن كلينتون، للحفاظ على حياة **عملية السلام**، ومحاولةً منه لاستباق أية مبادرة دولية، أوعز إلى الرئيس المصري مبارك بأن ينظم مؤتمراً في شرم الشيخ بتاريخ ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، على الرغم من كلّ الدلائل التي تشير إلى أن السلام لا يزال، بفضل **الوسيط الأمين**، سراباً.

كان لا بدّ من استمرار هذه **العملية**، ولا بُدَّ للولايات المتحدة من أن تبقى وحدها **الحارس الأمين** لها، ولا بُدَّ للقيادة الفلسطينية من اللهاث اللانهائي وراء السراب.

وربما شكلت خطّة **تينيت** و**توصيات ميتشل** آخر عكازتين لـ **عملية السلام** الكسيحة. إنّهما أعادتا إلى الذاكرة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، اللذين استهلكا قياماً وقعوداً، فيما ظلّ السلام على مدى هذه العقود الطويلة بعيد المنال.

صحيح أن المبادرتين بعثتا الأمل في إيقاظ **عملية السلام** من سباتها الطويل،

---

(٣٣) Security Council, 4248th Meeting, 18 December 2000.

(٣٤) Security Council, 4305th Meeting, 27 March 2001 (SC/7040).

لكن وقوع حافر شارون على حافر بوش سدّ كلّ أفق سياسي في وجه السلام، فأطفأ هذا الأمل وشيّع **عملية السلام** إلى مرقدها الأخير.

إن المبادرتين كلتيهما تحاشتا الحديث عن السلام، فَجُلّ ما فعله **تينيت** هو إشراك الفلسطينيين في ضمان الأمن لإسرائيل، ومستوطنيها، بينما حاول **ميتشل** أن يرسم إطار عمل سياسي خيالي لا هدف له سوى الالتفاف على حاجة الفلسطينيين الملحة إلى الحماية الدولية.

أصول خطّة تينيت وتوصيات ميتشل

شجع ممثلو الولايات المتحدة ومصر والأردن والأمم المتحدة والاتّحاد الأوروبي عرفات وباراك في لقاء شرم الشيخ على الموافقة على وقف **إطلاق النار** ـ تعبير يستخدم عادة عندما يكون هناك طرفان يتبادلان إطلاق النار! واتفقوا كذلك على تجديد التعاون الأمني تحت رعاية الاستخبارات المركزية الأمريكية، وعلى آلية للتحقيق في أسباب الانتفاضة.

بذلك أثمرت تلك البذور التي زُرعت ما بين نتنياهو وعرفات في **اتفاقية واي ريفر** حين قبلت القيادة الفلسطينية بإرسال **مراقبين** من الاستخبارات المركزية الأمريكية في خطوة لإعادة بناء **خطّة أمنية ثلاثية**. ومعروف أن إسرائيل تتصدى ـ من وراء درع الولايات المتحدة ـ لِكُلّ دعوة دولية أو فلسطينية، أو عربية إلى نوع من التحقيق الدولي، وترفض المراقبين الدوليين رفضاً قاطعاً. لكن تفاقم الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أهاب بالمفوضية الأممية لحقوق الإنسان (UNCHR) أن تتبنى في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، قراراً يدين استخدام إسرائيل **للقوة المفرطة والعشوائية**، ويتهمها بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، ويدعو في ما يدعو إلى تشكيل **لجنة تحقيق**. وقد أُوْكِلَ إلى ماري روبنسون مفوّضةِ اللجنة، أمر إجراء التحقيق في انتهاكات إسرائيل حقوق الإنسان.

هكذا مضت ماري روبنسون إلى الأراضي الفلسطينية في رحلة تقصّي الحقائق وكتبت تقريرها الذي اتهمت فيه إسرائيل باستخدام القوة المفرطة، ودعت فيه إلى وجود رقابة دولية[٣٥] في الأراضي المحتلة. وكانت سيارتها نفسها قد تعرضت لإطلاق النار

(٣٥) Mary Robinson (Human Rights High Commissioner), Press Conference, 28 November 2000, <http://www.sis.gov.eg/online/html2/indexp.htm>, and Barbara Crossette, «U.N. Rights Chief Proposes West Bank and Gaza Monitors,» *New York Times*, 28/11/2000.

من قبل الإسرائيليين أثناء قيامها بالتحقيق. لكن الولايات المتحدة، كما هو متوقع، نزلت على حكم إسرائيل، وقامت بحركة التفافية على توصيات روبنسون فكانت **لجنة ميتشل** هي البديل الأمريكي عن **لجنة تقصي الحقائق الدولية** وعن **الرقابة الدولية** المطلوبة.

وبالطبع، تشكلت **لجنة ميتشل** من أشخاص موثوق بهم، مأموني الجانب لا يثيرون المتاعب. كما ضُرب التعتيم على تاريخ **ميتشل** نفسه، وعلى علاقته الوطيدة بالمنظمات الصهيونية، وقوى الضغط الإسرائيلية التي جعلته من أوائل من يتلقى دعمها طوال فترة عمله في مجلس الشيوخ. كذلك كان وضع زميله في اللجنة و**النزاهة** السناتور وارن رودمان (Warren B. Rudman). أما الرئيس التركي الأسبق سليمان ديميريل (Suleyman Demirel)، ووزير الخارجية النرويجي ثوربجورن جاغلاند (Thorbjoern Jagland) فكان الأول من أشد أنصار التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل، بينما كان الثاني على علاقة وثيقة بصفقة أوسلو. وأخيراً هناك خافير سولانا (Javier Solana) الذي أضيف ليعطي **نكهة** صدقية لـ **لجنة ميتشل**. أما ما كان الفلسطينيون يحتاجون إليه وتزداد حاجتهم إليه يوماً بعد يوم فهو الحماية الدولية. ولكن لا الحماية الدولية ممكنة، ولا التحقيق الشرعي سيأخذ مجراه ما دامت الدبلوماسية الأمريكية تعارضه، وتضغط على بعثات الأمم المتحدة لكي تعارض أية رقابة دولية حقيقية.

الثمرة الثانية للقاء شرم الشيخ هو **خطّة تينيت** التي دعت المنظمات الأمنية للسلطة الفلسطينية وإسرائيل إلى «التأكيد على التزامها بالاتفاقيات الأمنية الموقعة في شرم الشيخ والمتضمنة في تقرير ميتشل، نيسان/ أبريل ٢٠٠١»[٣٦].

حادي عشر: إدارة بوش وتقرير «لجنة ميتشل»

أوضحت **لجنة ميتشل** منذ البداية أنها لا تريد أن تكون «محكمةً هدفُها تحديد جرم أو تبريء أفراد أو فرقاء»، وأنها ستمتنع عن إجراء أي تحقيق على الأرض. وكان من الواضح، وهي تتخذ من واشنطن مقراً لعملها، أنها تعتمد اعتماداً كبيراً على

---

(٣٦) للاطلاع على ملخص لتقرير ميتشل، انظر: <http://www.al-bab.com/arab/docs/pal/mitchell1.htm>.

وتفاصيل أخرى في وثيقتين: «The Tenet Work Plan,» <http://www.jordanembassyus.org/tenet_plan.htm>, and «The Tenet Plan: Israeli-Palestinian Ceasefire and Security Plan, Proposed by CIA Director George Tenet, June 13, 2001,» <http://www.yale.edu/lawweb/avalon/mideast/mid023.htm>.

التقارير التي يقدمها الطرفان. وعلى الرغم من ذلك كلّه قررت إسرائيل في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ وقف التعامل مع اللجنة في انتظار مشاورات على مستوى رفيع مع إدارة بوش. أما الفلسطينيون الذين أغلقت لجنة ميتشل في وجوههم أي أمل في رقابة دولية حقيقية، فقد عبّرت قياداتهم عن رضاها عن اللجنة، وعن ابتهاجها بها أيضاً. وفي ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠١، أصدرت اللجنة تقريرها الذي أراد بعث جثة أوسلو من مرقدها، متجاهلة أن أوسلو هي التي أدت إلى انهيار كامب ديفيد[٣٧]. وقد وصف الكاتب الفلسطيني معين رباني (Mouin Rabbani) هذا المشهد بذكاء حاد فقال: «إنّه بدلاً من صرف الأنظار عن أوسلو وإطار مفاهيمه ودعاويه السياسية، عملت **لجنة ميتشل** على التشبث بها وتعزيزها، وهيأت بذلك ما يلزم لفشل مهمتها. ولا شكّ في أن المؤرخين في المستقبل سيعتبرون **لجنة ميتشل** آخر أنفاس أوسلو»[٣٨].

لم تكن توصيات اللجنة سوى تكرار لكليشهات مبتذلة: إنهاء العنف، استئناف التعاون الأمني، تهدئة الأجواء لفترة، بناء الثقة، واستئناف المفاوضات ـ سياق وصياغة تقليديان لم يأتيا بجديد، بل لطالما كانا رمزاً للنفاق والطوباوية، وهرباً من مواجهة حقيقة الصراع على مدى هذه السنوات الطويلة من الدبلوماسية الأمريكية. هنا، لا بُدَّ من التذكير مجدداً بأن سبب وجود هذه اللجنة، بعد موت أوسلو، هو قطع الطريق على أية مبادرات دولية. لم تميز اللجنة بين عنف قوى الاحتلال وبين مقاومة قوى الاحتلال، ولم تتحدث عن **العنف** الفلسطيني و**الإرهاب** في سياق الاحتلال بل وضعته في إطار بحث إسرائيل عن **الأمن**.

وفي محاولة للتظاهر بالإنصاف، ألقت اللجنة ببعض اللوم على **بعض** الإسرائيليين «الذين لا يستوعبون الإذلال والإحباط الذي يعانيه الفلسطينيون يومياً نتيجة اضطرارهم إلى العيش تحت الاحتلال المدعوم بوجود قوات عسكرية إسرائيلية، ومستوطنات مغروسة في وسطهم، ولا يفهمون إصرار الفلسطينيين على الحصول على الاستقلال وتقرير مصير حقيقي». كذلك ألقت باللوم على **بعض** الفلسطينيين «الذين لا يتفهمون مدى الخوف الذي يخلقه الإرهاب في أوساط الشعب الإسرائيلي مما يضعف إيمانهم بإمكانية التعايش، أو إصرار الحكومة الإسرائيلية على عمل كلّ ما هو ضروري لحماية شعبها».

---

(٣٧) «Report of the Sharm el-Sheikh Fact-finding Committee: The Mitchell Report,» 20 May 2001, <http://www.al-bab.com/arab/docs/pal/mitchell1.htm>.

(٣٨) Mouin Rabbani, «The Mitchell Report: Oslo's Last Gasp,» *Middle East Report* (MERIP), no. 59 (June 2001).

ويلخص التقرير مهمة اللجنة بثلاثة أسئلة: ماذا حدث؟ ولماذا حدث ما حدث؟ وكيف يمكن تفادي العنف مستقبلاً؟ وقد سلكت اللجنة أسهل الطرق للإجابة عن السؤال الأول فقالت: «نحن لسنا بمحكمة». وفضلت أن تشرع بعرض زمني للأحداث مبتدئةً باجتياح شارون وزبانيته فناء الحرم الشريف في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠. وهنا أيضاً حاولت التظاهر بالإنصاف فوجهت تهماً بالتعادل والتساوي للطرفين معاً:

«إننا لم نُزَوَّد بأدلة مقنعة بأن زيارة شارون كانت أكثر من عمل سياسي داخلي، كذلك لم نزوّد بأدلة مقنعة على أن السلطة الفلسطينية خططت للانتفاضة. . ومهما يكن الأمر، لا توجد أدلة للاستنتاج بأن السلطة الفلسطينية قامت بجهد متواصل للسيطرة على التظاهرات وعلى العنف لحظة حدوثه، أو أن الحكومة الإسرائيلية قامت بجهد متواصل لاستخدام وسائل غير فتّاكة للسيطرة على التظاهرات وعلى الفلسطينيين غير المسلحين».

ثمّ إن اللجنة في خاتمة إجابتها عن السؤال **ماذا حدث؟**، برأت شارون بقولها: «إن زيارة شارون لم تكن سبباً لانتفاضة الأقصى، لكن توقيتها لم يكن موفقاً. وكان بالإمكان التنبؤ بما يمكن أن تسببه من استفزاز».

وجواباً عن السؤال الثاني **لماذا حدث ما حدث؟**، خصص التقرير مساحات متعادلة وتعابير متوازنة لعرض وجهات نظر الأطراف، حاولت فيها اللجنة ـ باستثناء القليل من الهمز واللمز ـ أن تتظاهر بالإنصاف الضروري لبقائها شكلياً على الحياد. لكن التقرير لم يقدم جديداً في مسعاه لنفخ الروح في جثة أوسلو وإنهاء العنف، بل اعتمد على كليشهات أكل الدهر عليها وشرب، مثل «الحاجة إلى أجواء من الثقة تمهد الطريق للمفاوضات».

وبالطبع، صَبَّ التقرير جلّ اهتمامه على ضرورة إنهاء العنف، وأعطى إسرائيل بذلك كلّ العذر للمزيد من المماطلة والتسويف، وهي استراتيجيتها المفضلة لاستثمار كلّ دقيقة في تحقيق مشروعها الاستعماري.

لقد أعلنت عن قبولٍ صوريّ للتقرير، لكنها اشترطت أن لا يتم تجميد المستوطنات إلا بعد انتهاء كلّ أشكال العنف و**الإرهاب**. ثمّ **تبحبحت** في تعليق القضايا الأخرى على وقف العنف و**الإرهاب**، فأضافت أنها لن تجري أية مفاوضات مع الفلسطينيين حتّى يتحقق ذلك. في المقابل، بَصَمت السلطة الوطنية على التقرير، جرياً على سياستها المحزنة في استرضاء اللاعبين الأساسيين ورغبة منها في الظهور بمظهر **البنّاء** الطيّب.

أما اليوم فقد تبخر ذكر **تقرير ميتشل**، بعد أن أدى قسطه للعُلى وقطع الطريق على أية مبادرة دولية، وبعد أن أصبحت مفاوضات السلام نفسها رهينةَ شروطٍ معجزة تتسرطن يوماً بعد يوم.

كلينتون وأنصار إسرائيل في الولايات المتحدة

في محاولة أخيرة لإنقاذ الجهود الدبلوماسية الأمريكية من الضياع، ألقى الرئيس كلينتون خطاباً مطولاً عن السياسة الخارجية (٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١) في حفل **منتدى السياسة الإسرائيلية** (Israel Policy Forum) بنيويورك[٣٩]، أمضى أول ربع ساعة منه في الكشف عن مدى سعادته بالصداقات المتينة التي تجمعه بكبار القادة اليهود الحاضرين بين الجمهور، مشيراً إلى تفاصيل كثيرة من أسباب الود التي تربطه بِكُلّ واحد منهم، ما أزال كلّ لبس ممكن حول إخلاصه لقضيتهم وتفانيه في سبيل إسرائيل ومستقبلها. كذلك كشف النقاب عن أنه خصص الأسابيع الباقية من ولايته لتضييق الهوة بين باراك وعرفات مسترشداً **بخمسة** مبادئ يجب أن تُبنى عليها التسوية النهائية.

أول **مبدإ** هو قيام دولتين منفصلتين، مما يتطلب مقايضة، وضمّاً، وتجميعاً للأراضي. لن يكون هناك حلّ من دون «دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة وملائمة لمتطلبات الأمن الإسرائيلي والوقائع السكانية». وهذا يعني سيادةً فلسطينية على غزة وعلى معظم الضفة الغربية، كما يعني ضمّ المجمعات الاستيطانية إلى إسرائيل بهدف زيادة عدد المستوطنين في إسرائيل وتقليص الأرض تحت الفلسطينيين.

المبدأ **الثاني** هو إعطاء اللاجئين الفلسطينيين حقّ العودة، وذلك **ليعودوا** إلى الدولة الفلسطينية، أو إنهّم قد يرغبون في البقاء حيث هم، أو الانتقال إلى بلدان أخرى «وفقا للقرارات السيادية لهذه البلدان». وسيلقى عبء التعويض على المجتمع الدولي حيث ستكون الولايات المتحدة في مركز القيادة. ولكن ليس هناك أي ذكر للمسؤولية القانونية والأخلاقية لإسرائيل.

المبدأ **الثالث** هو «الحاجة إلى ضمانات أمن دائمة لإسرائيل لا تكون على حساب السيادة الفلسطينية ولا تتعارض مع وحدة الأراضي الفلسطينية». هذه الحاجات الأمنية تتطلب دولة فلسطينية منزوعة السلاح ومراقبين دوليين و«انسحاباً إسرائيلياً يتم على مراحل لتوفير حاجات إسرائيل الأمنية في وادي الأردن».

---

(٣٩) تم نشره على موقع: Office of International Information Programs, US Department of State, <http://usinfo.state.gov>.

المبدأ **الرابع** يقضي بأن تكون القدس مدينة مفتوحة وعاصمة لدولتين. «فما هو عربي يجب أن يكون فلسطينياً . . وما هو يهودي يجب أن يكون إسرائيلياً. وما هو مقدس لدى الطرفين يحتاج إلى عناية خاصة تضمن حاجات الكل».

خامساً وأخيراً، لا بُدَّ لأية اتفاقية من أن **تتخذ قراراً بإنهاء الصراع** ـ فلا اتفاقات مرحلية ولا مواعيد نهائية(٤٠) ولا حديث عن إنهاء الاحتلال.

هذه كانت تصورات كلينتون للتسوية، وقد صادفت على ما يبدو بضع **قفزات جريئة** قفزها المفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون. لكن ولاية كلينتون كانت في أسبوعيْها الأخيرين، ثمّ إن باراك لم يكن مهتماً بما وضعه المفاوضون على الطاولة، بينما كانت الانتفاضة على الأرض تتصاعد بضغط من القوة الإسرائيلية العاتية، وفي خضم الإرهاب والعقوبات الجماعية التي فرضتها سلطات الاحتلال على الفلسطينيين.

ثاني عشر: هل كان لدى عرفات استراتيجية في أوسلو وكامب ديفيد؟

ورطة عرفات بأوسلو أوقعته في مهلكة لا يحسد عليها، ذلك أنه لا يستطيع أن يمعن في مزيد من التنازلات، من دون أن يخسر شرعيته ويخسر نفسه، ولا يستطيع أن يتراجع عن تنازلاته للإسرائيليين فيخرج من الحفرة التي حفرها بيديه.

لقد اكتشف، بعد أن باع شرعية شعبه بشرعية أمريكية إسرائيلية، أنه لا محالة خاسر وأنه عاجز عن أن يرضي السادة الإسرائيليين والأمريكيين، وعاجز عن إرضاء شعبه الذي قد يتواضع في تطلعاته، وطموحاته لكنه لن يقبل التفريط بحقوقه الأساسية.

إن شجبه المجاني لـ **الإرهاب** منذ منتصف الثمانينيّات، وتعهّده بالقضاء على العنف بتحريض دائب من الولايات المتحدة، وإسرائيل، كان في نظر أبناء شعبه يمثل عدواناً شنيعاً على حقهم الشرعي في مقاومة الاحتلال غير الشرعي.

والواقع أن باراك وكلينتون في إلحاحهما على عرفات أن يوقّع على **وقف لإطلاق النار = القضاء على المقاومة**، إنما كانا يتجاهلان أو يعميان عن حقيقة جديدة مهمة

(٤٠) المصدر نفسه.

وهي أن عرفات قد يلتزم نيابة عن الشعب الفلسطيني، ولكن ما نفع هذا الالتزام من دون موافقة هذا الشعب ورضاه؟

إن الفلسطينيين يؤكّدون دائماً وأبداً على حقهم المشروع في المقاومة، ويدفعون في سبيل ذلك ثمناً باهظاً من دمائهم ودماء أطفالهم ومن ديارهم وأرزاقهم. وما لم تتمخض الانتفاضة عن حياة جديدة أفضل لن تتوقف التظاهرات وأشكال المقاومة المتعددة، لكن معادلة أوسلو صارت (بتعبير فرنسي استخدمه عرفات في باريس للتعبير عما آل إليه حال الميثاق الوطني الفلسطيني (C'est caduc) باطلة لاغية[٤١]، ولو استجاب عرفات لمطالب الولايات المتحدة وإسرائيل الملحة على وقف الانتفاضة لغامر بنفسه وسمعته وزعامته الفلسطينية، ولو أنه قاد الانتفاضة لواجه عقاباً أمريكياً إسرائيلياً أقسى مما واجهه شخصياً وواجهته السلطة الفلسطينية ومؤسساتها في عهد باراك.

في المراحل الأولى من عهدها، شجبت الانتفاضة وقياداتها صفقة أوسلو، وكذلك فعل **التنظيم** الفتحاوي التابع لعرفات، غير أن عرفات لم يفعل ذلك[٤٢]. فسلطته الفلسطينية نفسها من صنع أوسلو، بل من صنع المهندس الحقيقي لاتفاقيات أوسلو: إسرائيل. وهذا ما جعل السلطة الفلسطينية من دون خيار استراتيجي لا حيلة لها في ضرب صفقات أفضل سوى الشغب. وقد ظلّ عرفات بين حَدَّي السيف ينتظر فسحة الأمل، لعل إدارة أمريكية جديدة تستدعي الطرفين إلى مقمرة دبلوماسية جديدة. كان يعتقد أن جلّ ما تستطيع إسرائيل أن تفعله هو أن تحتل المنطقة **أ** التي يتربع على عرشها والمنطقة **ب** التي يحكمها جزئياً. لكنه كان مخطئاً في حساباته فقد استطاع شارون أن يبقي المنطقتين تحت سلطته الفعلية ويخلع عن كاهله عبء الإدارة اليومية ويفكك اتفاقيات أوسلو من دون أن يضحي بشيء من مكاسبها. ثمّ إن الإدارة الأمريكية الجديدة كبحت حماسة إدارة كلينتون الدبلوماسية، وبدت كأنها صرفت نظرها عن ذلك الالتزام، كما سنرى لاحقاً. وهنا انهارت استراتيجية عرفات تماماً ووجد نفسه بين نارين، لا هو بقادر على الوفاء بالتزاماته أمام شعبه، ولا هو بقادر على الوفاء بالتزامات أعدائهم في تل أبيب وواشنطن.

---

(٤١) في لقاء عرفات مع وزير الخارجية الفرنسية رولان دوما طلب عرفات منه أن يعثر له على تعبير فرنسي رنّان يقنع السامعين بأن الميثاق الوطني الفلسطيني أصبح لاغياً، فاقترح الوزير الفرنسي على عرفات أن يقول في لقاء تلفزيوني عن الميثاق «C'est caduc» هكذا صرّح عرفات للقناة الفرنسية الأولى (TV 1) أن الفلسطينيين تخلوا عن الميثاق، وأنه لم تعد له أية قيمة قانونية، ثمّ قال بالفرنسية العرفاتية كلمة «كادوق» حتى ظن بعض السامعين العرب أنه يقول «خازوق».

(٤٢) التنظيم يعني منظمة فتح.

افتتح كلينتون قمة كامب ديفيد بالدعوة إلى **تسوية مبدئية**. وقد كان من المفترض بهذه الإشارة إلى المبادئ، أن تكون تذكيراً بأن السلام الدائم المستقر والصلح النهائي لا يتحققان فعلاً إلا على هداها ـ مبادئ لم تُرسم لتعكس ميزان القوة المختل، وما يسمّى بالحقائق على الأرض، بل تعكس اهتمامات الطرفين ومتطلبات القانون الدولي. وبالطبع فإن مثل هذه **التسوية المبدئية** غير ممكنة من دون رعاية المجتمع الدولي ومن دون قوة قرارات الأمم المتحدة ذات الخصوص. لقد كان على عرفات أن يتمسك بقرارات الأمم المتحدة، (كالقرار ١٨١ و١٩٤ و٣٣٢٦ و٢٤٢ و٣٣٨)، فيدعم ويشدّد بها على الحق في الدولة، وحقوق اللاجئين، ولا شرعية الاحتلال بالقوة، مثلما أن باراك لم يتردد في الإعلان عن خطوطه الحمراء التي تتحدى هذه القرارات. كان عليه أن يصرّ على تطبيق ميثاق جنيف لحماية المدنيين تحت الاحتلال، ويجعل ذلك جزءاً من جدول الأعمال. وكان عليه أن يطالب بانعقاد مجلس الأمن ويستجير بقواه الهائلة لحفظ السلام دبلوماسياً وعسكرياً واقتصادياً، على الرغم من أن المجلس أصبح فعلياً أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية.

إن مثل هذا الضغط الأخلاقي سيشحن الرأي العام الدولي ليثني الولايات المتحدة عن تظاهرها المستمر بأنها **صانعة سلام**، وليست طرفاً في النزاع. كذلك كان على عرفات دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة للاجتماع برعاية **الاتحاد من أجل السلام** (Uniting for Peace Resolution) في حال أرادت الولايات المتحدة ممارسة حقّ النقض في مجلس الأمن.

صحيح أن مثل هذا التوجه، أو مجرد التهديد بهذا التوجه سيغضب مضيفه الأمريكي، ولكن الصحيح أيضاً أن تحقيق المصالح الوطنية لا يتم باللياقات والتملق. إن المدنيين الفلسطينيين العزل الذين يرزحون تحت تعسف رابع أقوى جيوش العالم، كانوا يوم انعقاد كامب ديفيد في أمسّ الحاجة إلى الحماية، وهم اليوم أشد حاجة إلى هذه الحماية. وقد كان على الرئيس الفلسطيني أن يولي هذا الأمر عناية أكبر، فهو مطلب أولى وأجدر من إنعاش **عملية السلام** الميتة.

لقد واجهت المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، في نهاية المطاف، فجوات عميقة سواء بالنسبة إلى المفاهيم والمنهج أو بالنسبة إلى افتقار القيادة الفلسطينية إلى استراتيجية تفاوضية، فعلى الصعيد المفهومي، اختلف الفلسطينيون والإسرائيليون على مفهوم المفاوضات نفسها. إن الإسرائيليين يعتقدون أن الفلسطينيين جاؤوا إلى المفاوضات، ليروا كيف سيعطيهم الإسرائيليون ما لهم من «الـ ٢٢ في المئة في من الضفة الغربية، والقدس الشرقية، ونصيباً معلوماً من حقّ العودة لا يقل عما

يتطلعون إليه حماسياً»(٤٣). أما إسرائيل التي لا ترى نفسها مضطرة على المستوى الأخلاقي والقانوني للتعاطف مع الفلسطينيين، فإنها تعتبر هذا الموقف انحرافاً بالحاجة إلى المفاوضات. ويصف **جيلاد شِرّ**، أحد المفاوضين الإسرائيليين، التوجه الفلسطيني بأنه «يستند على العواطف (يتغنى) بالعدل والأسى. وأنه (في نظرهم) أداة لتصحيح غلط تاريخي»(٤٤). هكذا يبدو الأمر وكأنه صدام ثقافات ومفاهيم: التوجه العاطفي أمام توجه الواقعية السياسية.

وكان الإسرائيليون مطمئنين إلى أن المفاوضات ستنتهي بتنازلات جديدة يقدمها الفلسطينيون، لكنهم تجاهلوا أن الفلسطينيين قدموا تنازلاتهم سلفاً. لقد فضّل المفاوضون الإسرائيليون، أن يبدأوا المفاوضات بما يلبي **حاجاتهم الحيوية للأراضي** ووفقاً لمفهومهم للقرار ٢٤٢، الذي يعتبرونه غير مناسب ليكون إطار عمل لمعالجة قضايا الأرض. لهذا توقعوا تغيراً نوعياً في الموقف الفلسطيني المعروف منذ السبعينيّات.

إن مفهوم الفلسطينيين للقرار ٢٤٢ الذي عدّلته الحكومة الأمريكية في ١٩٩٣، لا يتلاقى أبداً مع مفهوم إسرائيل له. إنّها تنكر انطباقه على الضفة الغربية وغزة باعتبارهما **أرضاً متنازعاً عليها**، وليستا **أرضاً محتلة**. بذلك قدم الفلسطينيون تنازلاتهم الكبرى، قبل أن يذهبوا إلى المفاوضات، وهي تنازلات تبرعت لإسرائيل بنسبة ٧٨ في المئة من أرضهم التاريخية. والغريب فعلاً أن يستغرب المفاوضون الفلسطينيون (الذين تنازلوا عن أكثر من ثلثي بلادهم قبل أن يفاوضوا) أن تطالبهم إسرائيل بالتنازل عن ٢٠ في المئة من أصل ما تبقى لهم وهو نسبة ٢٨ في المئة؟

لعل أفضل ما يعبر عن سذاجة المفاوضين الفلسطينيين ما جاء على لسان أحدهم حين سئل: «هل هناك استراتيجية أساسية تعتمدون عليها؟» فأجاب المفاوض حسن عصفور قائلاً:

«استراتيجيتنا هي استخدام الحل المرحلي للوصول إلى الحل النهائي. ومن أجل ذلك لا بدّ للإسرائيليين من الموافقة على أن مرجعيّة الأراضي هي القرار ٢٤٢، مما يعني أن فلسطين التاريخية سوف تُقسَّم إلى دولتين ـ دولة فلسطينية في الضفة

---

(٤٣) Yossi Alpher, «An Israeli View both Sides Took the Wrong Approach,» <http://www.bitterlemons.org>, edition 22 (17 June 2002).

(٤٤) Gilead Sher, «Comments on the Negotiating Strategies of Israel and the Palestinians: An Israeli View,» <http://www.bitterlemons.org>, 17 June 2002.

الغربية وغزة ومعها القدس الشرقية، ودولة إسرائيلية على ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية»[٤٥].

ولا حاجة إلى القول إن القرار ٢٤٢ الذي استند إليه السيد عصفور بوصفه أساساً قانونياً للدولة الفلسطينية لا يتحدث أبداً عن دولة فلسطينية، ناهيك بموقف إسرائيل من هذا القرار.

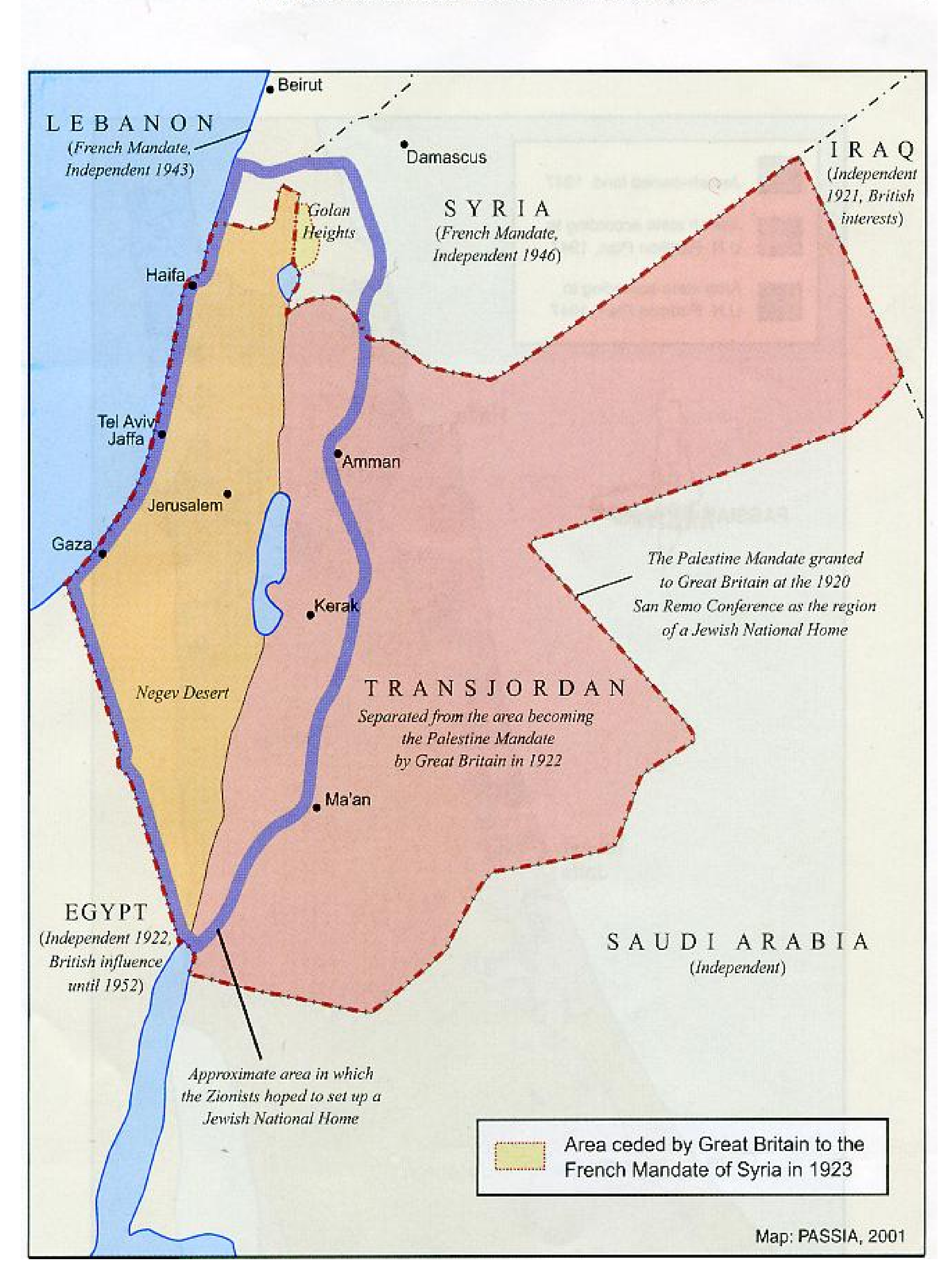
أما الخطأ الاستراتيجي الآخر الذي ارتكبه المفاوضون الفلسطينيون، فيتجسد في أن موقف الدولتين الذي شددوا عليه في مناسبات عديدة طوال ربع القرن الماضي كان في الوقت نفسه سقف موقفهم التفاوضي. بذلك لم يكن هناك من تمييز بين ما يطالبون به وبين ما يأملون في تحقيقه.

---

(٤٥) انظر لقاء مع حسن عصفور تحت عنوان: «Reaping Strategic Mistakes: Interview with Hasan Asfour,» <http://www.bitterlemons.org>.

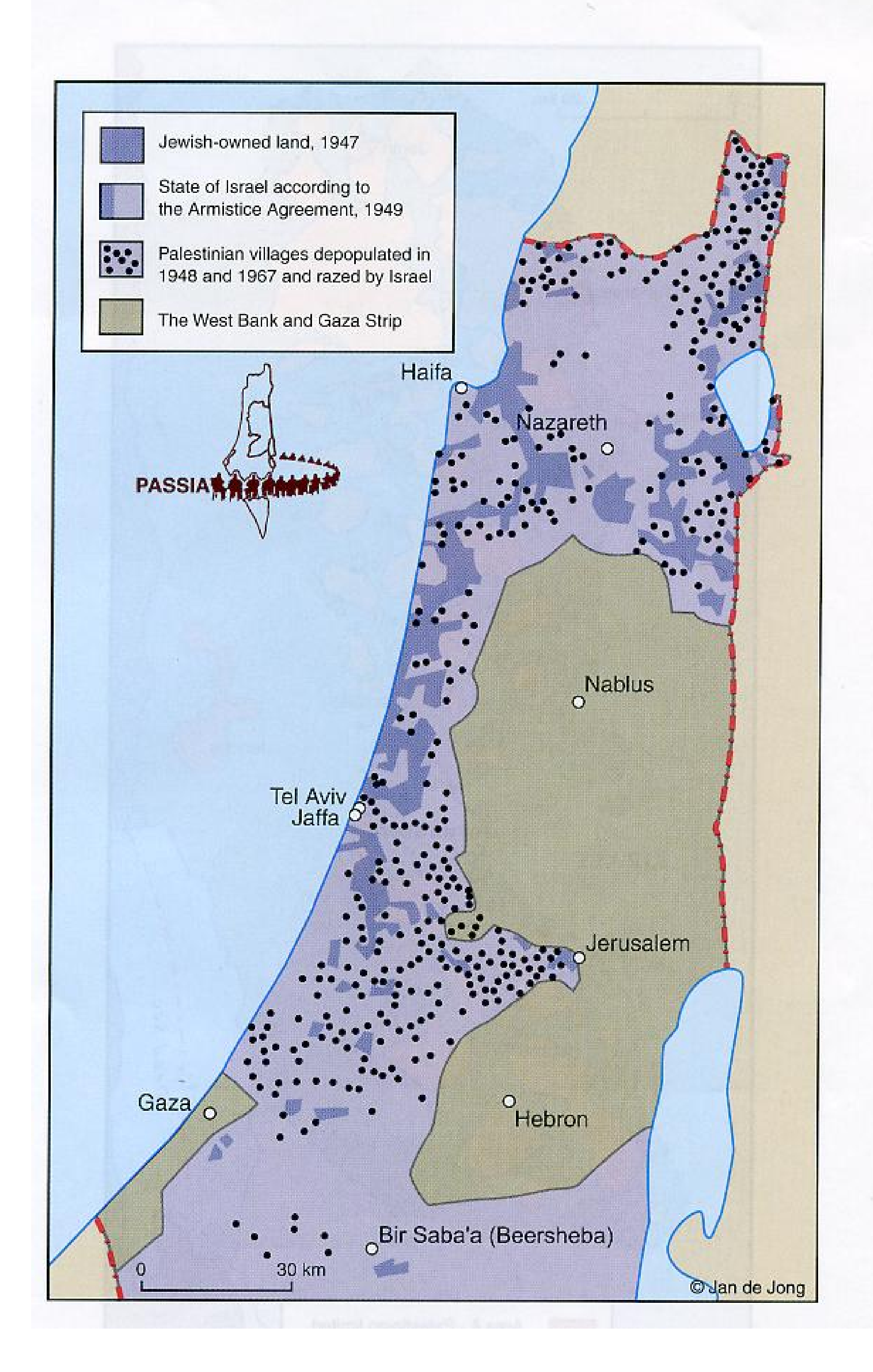
ملحق الخرائط

Palestine Under the British Mandate



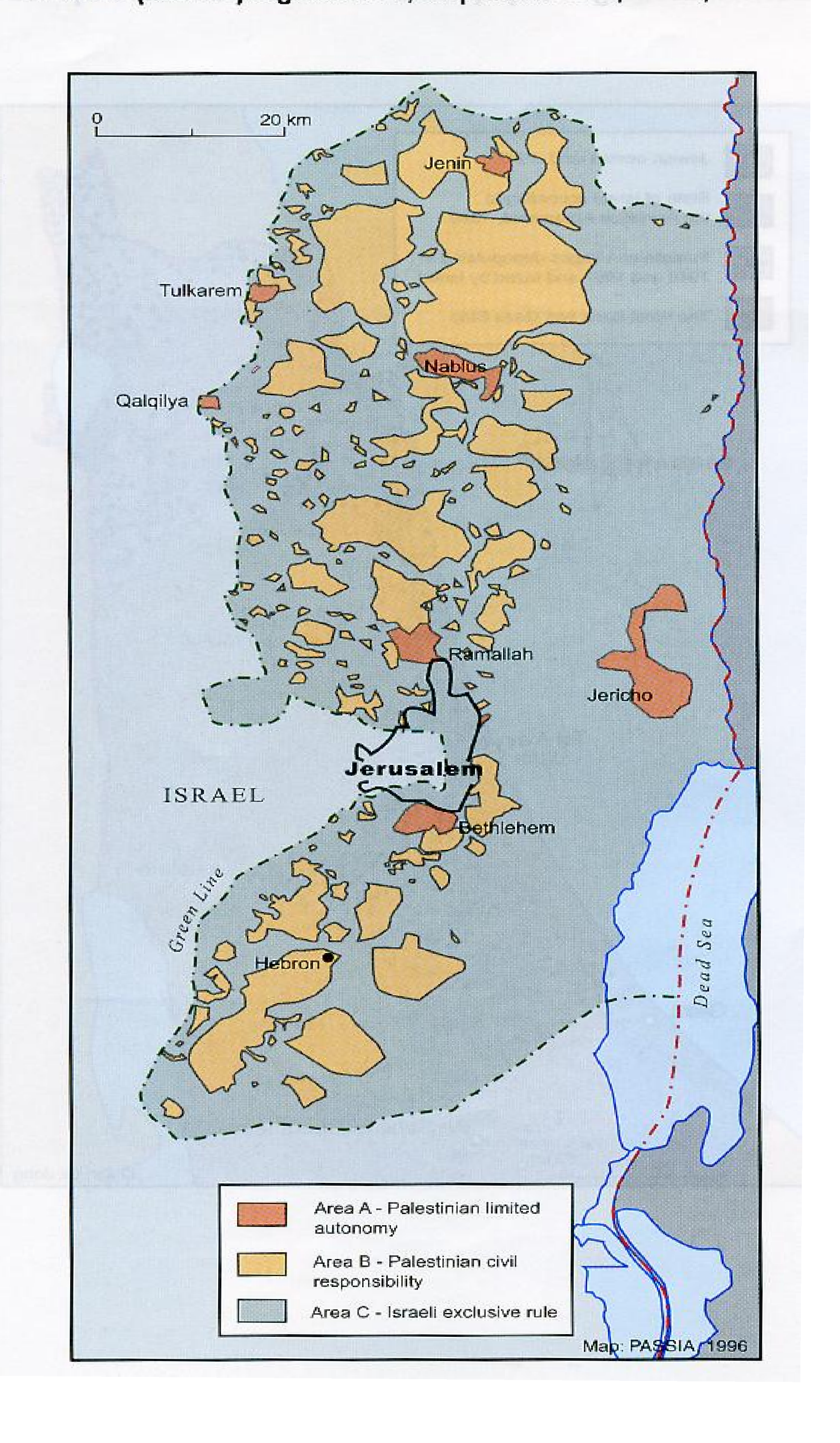
4 Landownership in Palestine and the U.N. Partition Plan, 1947

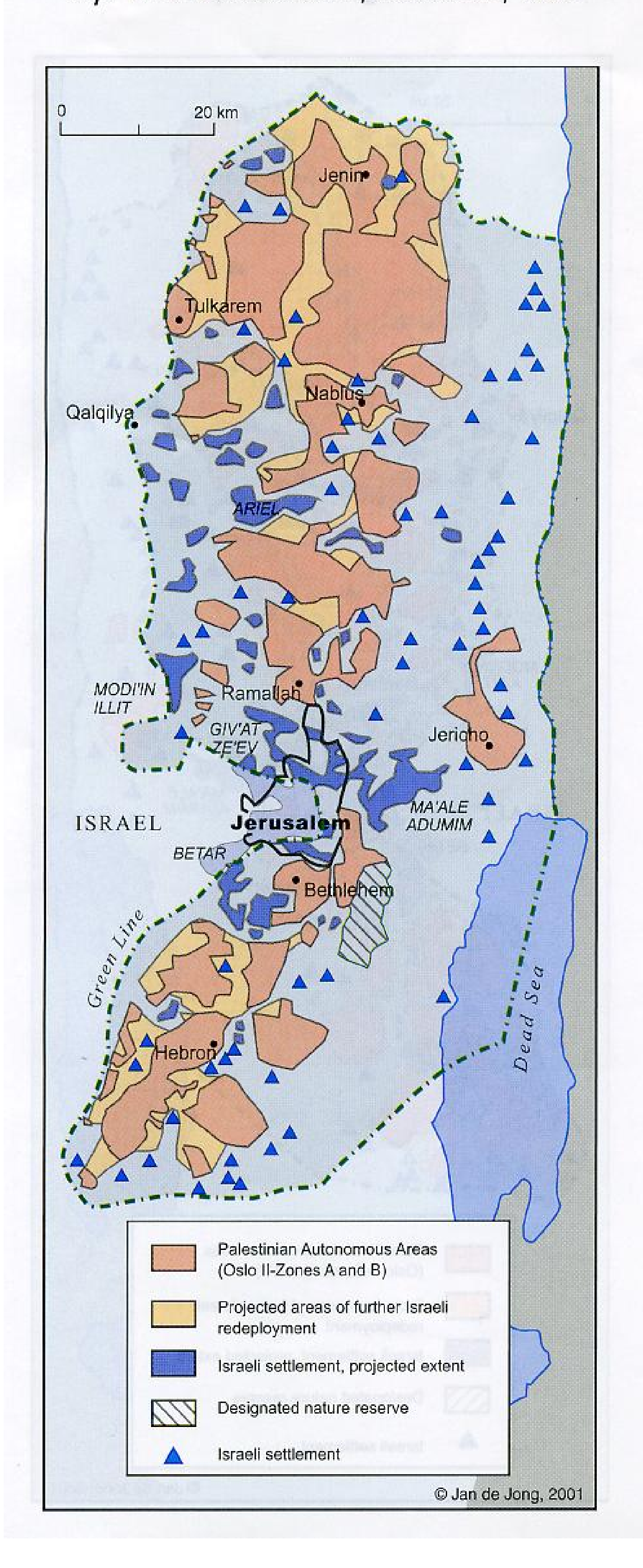




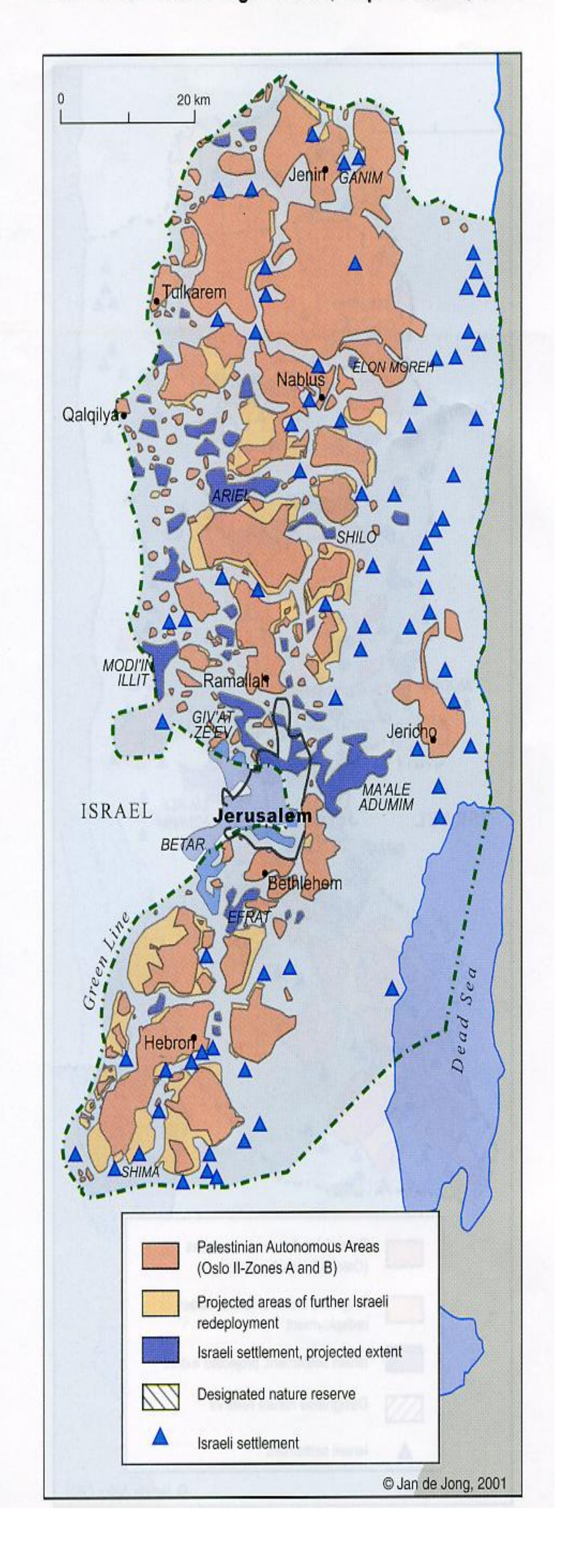
Jewish-owned land, 1947
State of Israel according to the Armistice Agreement, 1949
Palestinian villages depopulated in 1948 and 1967 and razed by Israel
The West Bank and Gaza Strip
PASSIA
Haifa
Nazareth
Nablus
Tel Aviv
Jaffa
Jerusalem
Gaza
Hebron
Bir Saba'a (Beersheba)
0
30 km
© Jan de Jong

Interim (Oslo II) Agreement, September 28, 1995, TABA

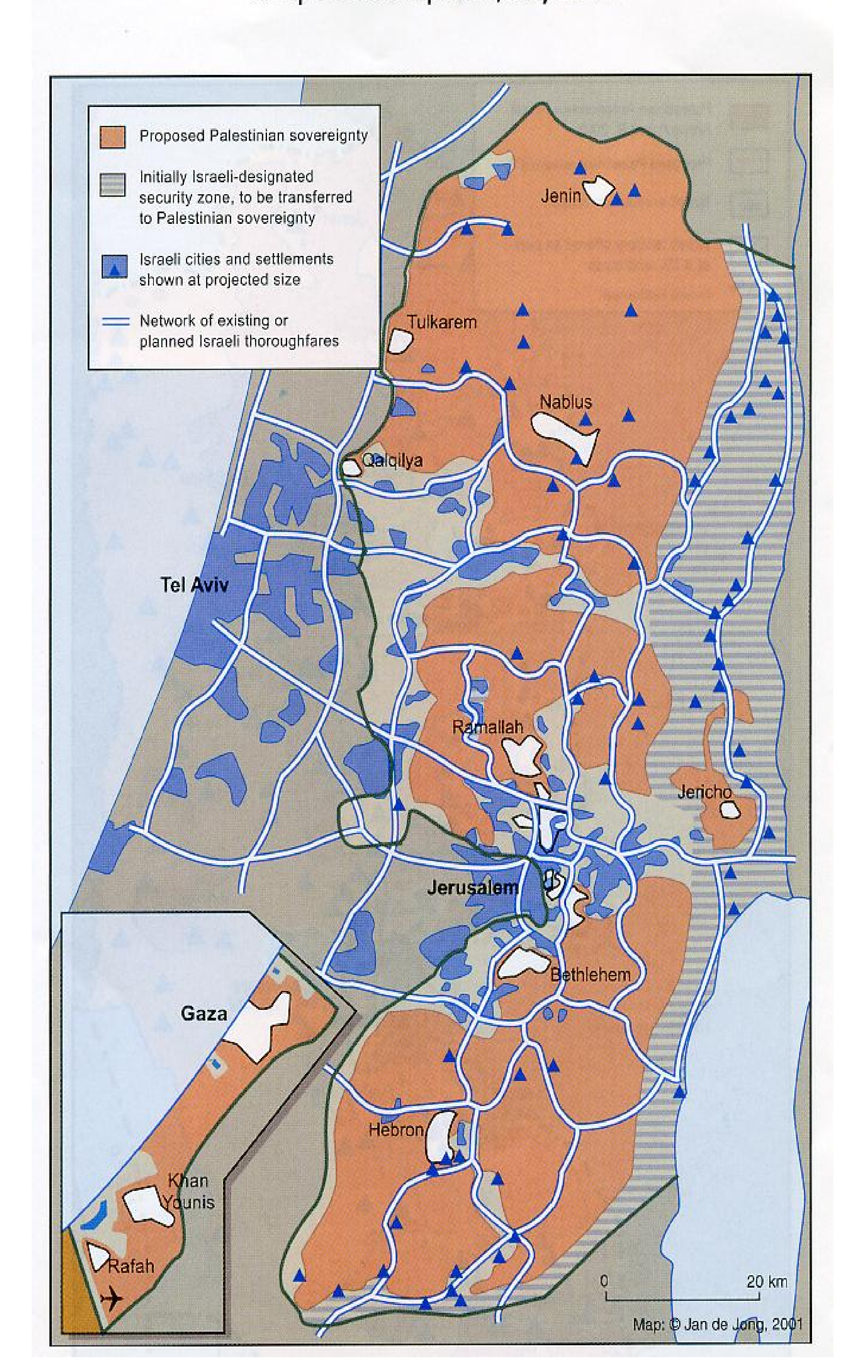



0
20 km
Jenin
Tulkarem
Nablus
Qalqilya
ARIEL
MODI'IN
ILLIT
Ramallah
GIV'AT
ZE'EV
Jericho
ISRAEL
Jerusalem
MA'ALE
ADUMIM
BETAR
Bethlehem
Green Line
Dead Sea
Hebron
Palestinian Autonomous Areas (Oslo II-Zones A and B)
Projected areas of further Israeli redeployment
Israeli settlement, projected extent
Designated nature reserve
Israeli settlement
© Jan de Jong, 2001

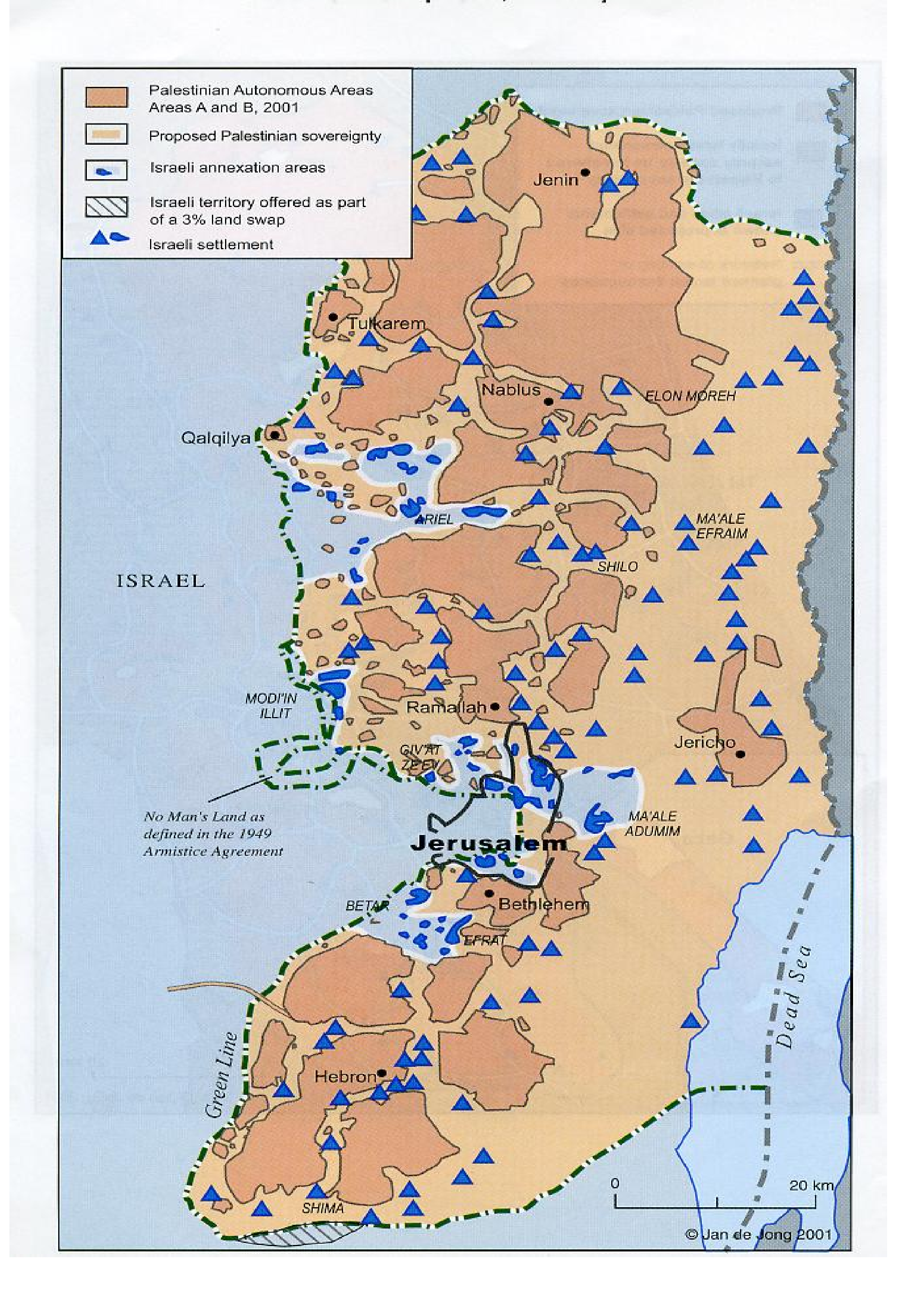
Sharm Esh-Sheikh Agreement, September 4, 1999

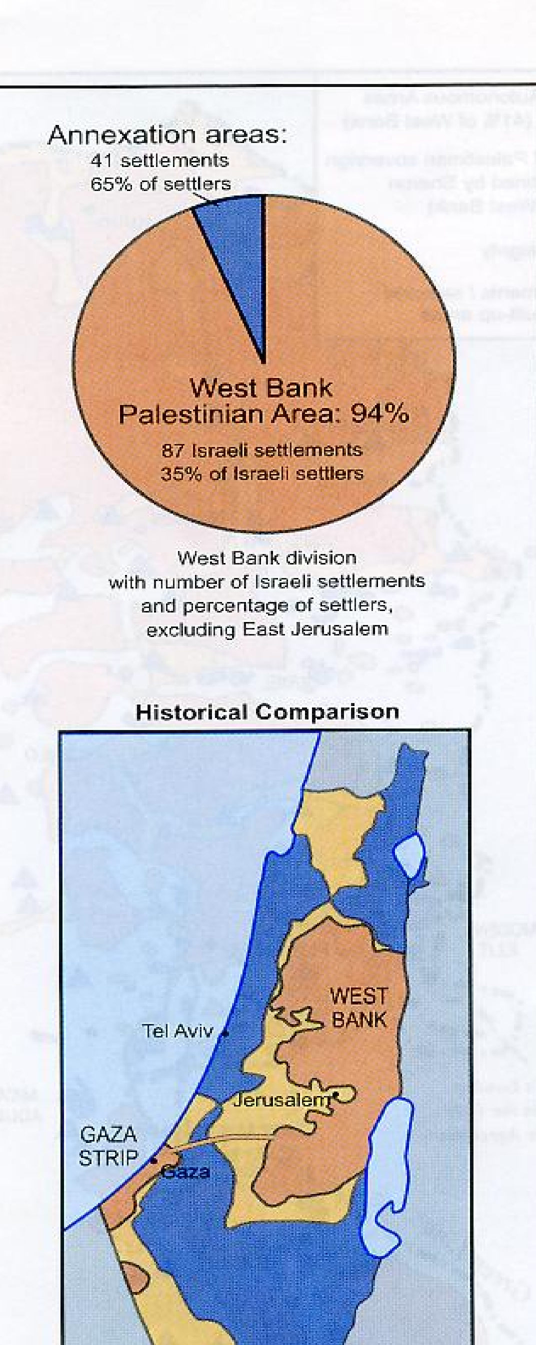


Camp David Projection, July 2000



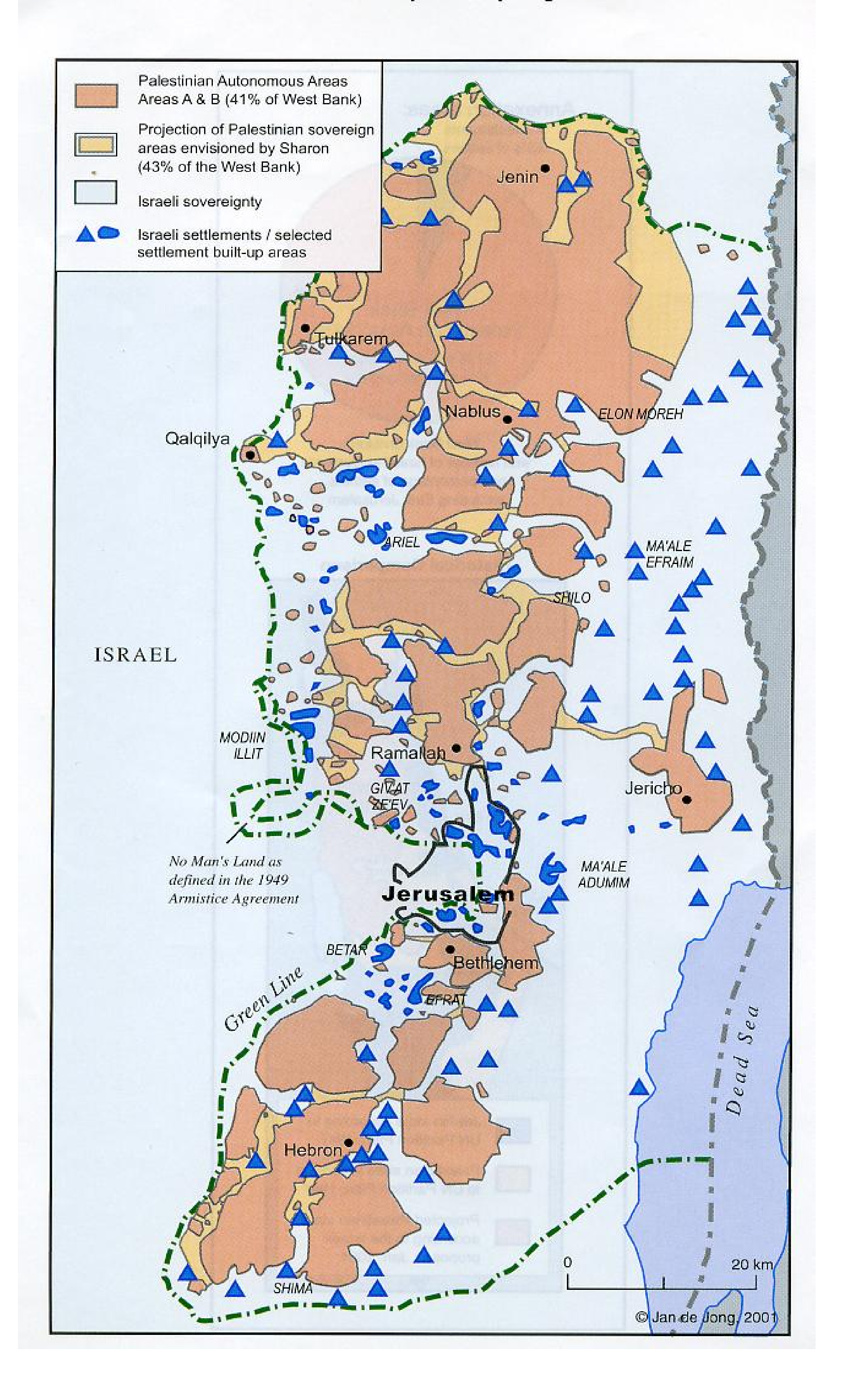
TABA Talks Projection, January 2001

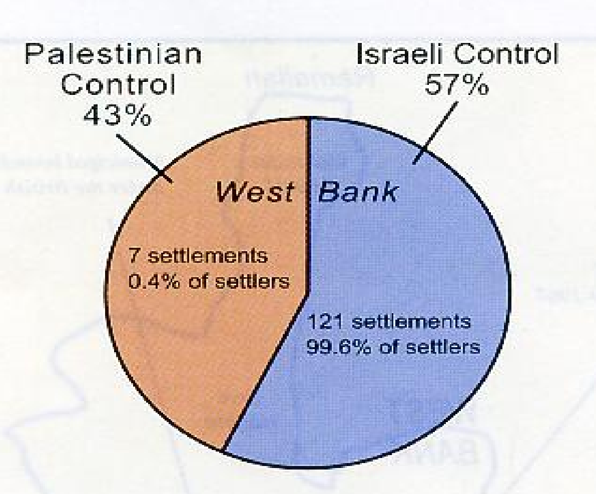




Annexation areas:
41 settlements
65% of settlers
West Bank
Palestinian Area: 94%
87 Israeli settlements
35% of Israeli settlers
West Bank division
with number of Israeli settlements
and percentage of settlers,
excluding East Jerusalem
Historical Comparison
WEST
BANK
Tel Aviv
Jerusalem
GAZA
STRIP
Gaza
Jewish state according to
UN Partition Plan, 1947
Palestinian state according
to UN Partition Plan, 1947
Projected Palestinan state
according to the Israeli
proposal, Jan. 2001

The Sharon Proposal, Spring 2001

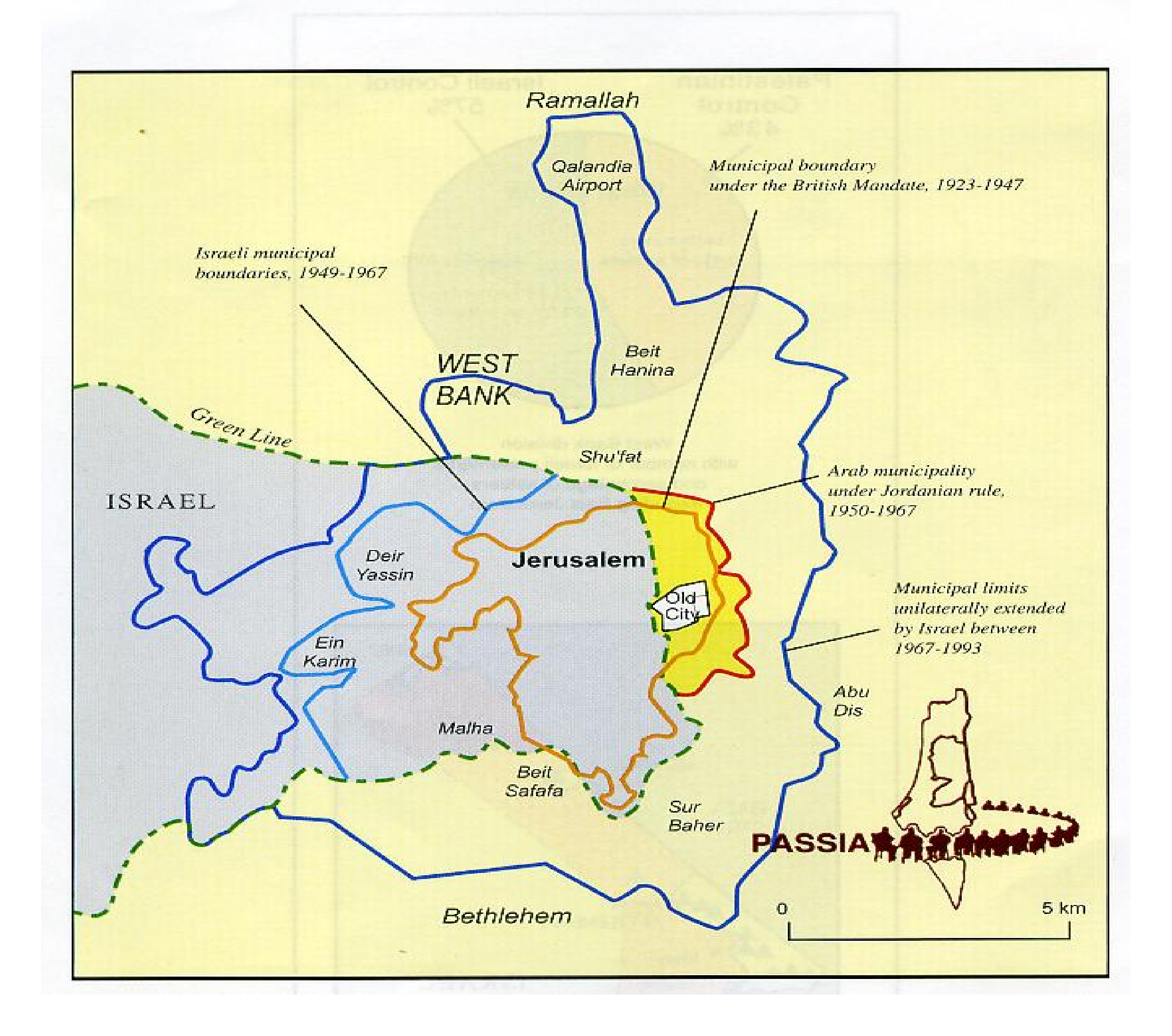




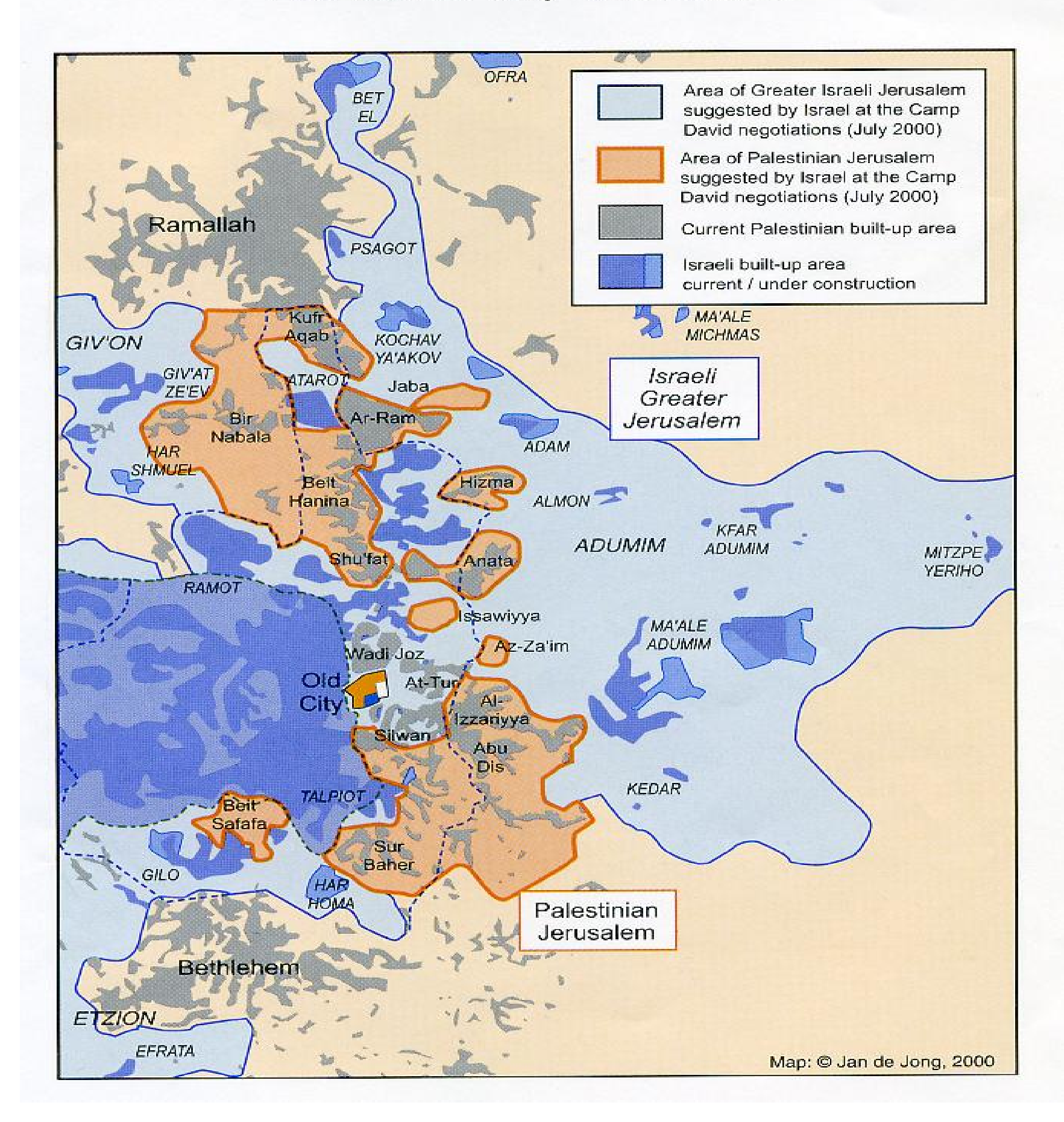
West Bank division
with number of Israeli settlements
and percentage of settlers,
excluding East Jerusalem



Municipal Boundaries of Jerusalem, 1947–2000



Projection of the Israeli Proposal for Jerusalem's Final Status at Camp David, July 2000



الفصل الحادي عشر

بوش وشارون: تحديد المسار

لأكثر من أربعة أشهر مضت، وكل الكهرباء والماء والبنى التحتية في المخيم مدمرة، بينما لا يسمح جيش الدفاع الإسرائيلي لوكالة غوث اللاجئين بإدخال المعدات اللازمة لنقل الأنقاض وإصلاح الأضرار. . قال: «ماذا أستطيع أن أفعل، لقد هرولت إلى موقع الجيش الإسرائيلي قرب مستشفى جنين فلم يسمح لي الجنود بالاقتراب. بدأت أصرخ: القائد. أين القائد؟ عندي سؤال واحد فقط. عندي تسعة أطفال في المخيم وسمعت أنهم جميعاً ماتوا. هل أستطيع أن أذهب لأرى ما جرى لهم؟ سحب الجندي بندقيته في وجهي وقال: إرجع. وبدأت أستعطف: كن إنسانياً. ساعدني. أجبني. وتميز الجندي غضباً وأطلق النار في الهواء قائلاً: أخرج من هنا. سأطلق عليك النار. قلت: إقتلني. لم يعد هناك ما أحيا من أجله. لم أكن أريد أن أذهب. كنت متأكداً أنهم جميعاً قتلوا، لكن الأطباء والممرضين من المستشفى سحبوني إلى الداخل».

وقالت إمالي عويس (كذا) بغضب: «كان الضغط شديداً، فقد أسنت المياه وعجّت بالدود. والواقع أننا كنا نشرب مياه المجاري». كلّ أطفالها مرضوا، وكان لا بُدَّ من ذهابهم إلى المستشفى بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي. «وفي النهاية مرضنا. من لم يمرض؟ من لم يفقد رشده؟ لقد صنعوا منا وحوشاً»[(١)].

أولاً: اللحظة الحاسمة: ١١ أيلول/ سبتمبر

الهول الذي أصاب أمريكا في ١١ أيلول/ سبتمبر أنذر العالم بمستقبل خطر، لكنه منح جورج دبليو بوش فرصة نادرة لتمرير سياسته الخارجية. لقد قدم لسياسته محورها الأساسي، ووضع سياقاً لعمل إدارته التي راحت تحشد الأمة الأمريكية، وتلهب مشاعرها تحت الراية الأمريكية. إن الهجوم المبتكر على نيويورك وواشنطن حوّل هذا الرئيس الغر في السياسة الخارجية إلى رجل يحشّد أخطر القوى والطاقات، ويفرض كثيراً من التنازلات ـ على حساب الحقوق

(١) «The Living Dead,» *Haaretz*, 19/7/2002.

الأساسية محلياً وعالمياً ـ من أجل أن يداوي جراح أمته الأمريكية. أما الجمهور الذي حقنته تلك الكارثة غير المعهودة بالذعر والغيظ، فقد انجرف سريعاً مع حماسة حكومته الوطنية الشوفينية، من دون أن يتساءل لماذا كانت أمريكا هدفاً لمثل هذه الكراهية(٢).

إن شعار الرئيس **إمّا أن تكون معنا أو مع الإرهابيين** كمّم الأفواه وأخرسَ كلّ نقد واعتراض محتمل، وأطلق يدي الحكومة لتشحذ ما تشاء من أسلحة الموت والدمار، ومن وسائل تكره بها الناس في الداخل والخارج. وفي خضمّ حملة التهويل والتخويف، لم يعد معظم الأمريكيين يرون العدوان على **الآخرين** مقبولاً وحسب، بل مثلجاً للصدر. لقد حلّ إرهاب الدولة الأمريكية محل الدبلوماسية وفن الحكم، وصار مشفوعاً بجماهير تطالب بالانتقام والثأر مهما كانت التضحيات والعواقب المحتملة. لا بُدَّ من العثور على هؤلاء الشياطين الأشرار، ولا بدّ من الإمساك بهؤلاء الإرهابيين، ومعاقبة من يؤويهم ويوفر لهم الملاذ الآمن. ولا بُدَّ أن تدور عليهم الدائرة في هذه الحرب اللانهائية واحداً بعد الآخر.

هذه الثنائية الحادة والمطلقة في منطق جورج بوش لم تترك فسحة للتمييز بين الإرهاب والمقاومة أو بين العلة والمعلول. بل جرى تشنيع **السبب الأساسي**، وتشويهه وتحريفه في محاولة لئيمة لجعله سبباً للإرهاب نفسه. بهذا السياق ولدت القضية الفلسطينية، في نظر بوش، مع القنابل الانتحارية في عام ٢٠٠١.

لقد تجاهل كلّ ما جرى في العقد الماضي من أحداث، وضرب صفحاً عن حرب ١٩٦٧ وغزو ١٩٤٨، وكل ما ترتب على ذلك من احتلال، وتشريد للشعب الفلسطيني، ليعيد بناء سياسته في الشرق الأوسط، انطلاقاً من أحداث أيلول/ سبتمبر ومن رؤية شارونية مماثلة.

تضع خطّة **الحرب على الإرهاب** على رأس أهدافها، التشديد على تفرد قطبية الولايات المتحدة في العالم، وعدم منازعة أحد لها في الهيمنة، وعلى أنها مطلقة العنان لا تعبأ بالاعتبارات الاقتصادية والضرورات الدبلوماسية، ولا تقيم وزناً للنوازع والميول المحلية.

لقد أطلقت يد وزير عدل فظ غليظ القلب، ليرمي بالحريات المدنية، والحمايات الدستورية في سلة المهملات باسم حماية **الأمن القومي**. كما إنّها تسترت

---

(٢) Marc Cooper, «The Last Defender of the American Republic?: An Interview with Gore Vidal,» *LA Weekly* (5 July 2002).

على صفقات مشبوهة بين الرئيس وشركة إرنون، وصفقات نائبه تشيني مع شركة هاليبرتون ومع صناعة الطاقة[٣].

ثانياً: «الحرب على الإرهاب»

لم تمض ساعات قليلة على الهجوم في نيويورك وواشنطن حتّى أعلن الرئيس بوش **حرباً على الإرهاب**، لا تختلف عن حروب إسرائيل الاستعمارية على مدى نصف القرن الماضي، حيثُ إنَّ الأعداء في الحربين هم المسلمون والعرب والفلسطينيون. هذا المسعى الذي لم يتكلل بإذن من الكونغرس بإعلان الحرب، ولم يستند إلى القواعد الدستورية، سرعان ما حولته إدارة بوش من مهمة أمنية للقبض على الفاعلين إلى خطّة استراتيجية واسعة، لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ولبسط الهيمنة الأمريكية أبعد وأبعد. كان الهدف المعلن المباشر إسقاط نظام طالبان في أفغانستان، واستبداله بنظام مطاوع بزعامة **تحالف الشمال** الذي لم يكن في الثمانينيّات بأقل طغياناً. وقد حققت الولايات المتحدة انتصاراً سريعاً من دون عدد يذكر من الضحايا الأمريكيين. لهذا رأى كثير من الأمريكيين في هذا الغزو السهل لأفغانستان **صك غفران** لـ **صقور** إدارة بوش الذين فضلوا الحرب على الدبلوماسية، ورفضوا تقديم أي حافز سياسي يشجع العرب على المشاركة في ما يسمّى بالتحالف ضدّ الإرهاب. أما الدبلوماسيون من أنصار كولن باول، فتمّ تهميشهم، وصدهم باعتبارهم ضعفاء لا ترجى منهم فائدة، يبالغون في تقدير نفوذ عملاء واشنطن من العرب، ويخطئون إذ يعتبرونهم حلفاء. بذلك، كان وزير الدفاع رامسفيلد وحلفاؤه من المحافظين الجدد مثل بول وولفوويتز وريتشارد بيرل يعتبرون الاستجابة لمطالب التسوية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين من قبل العرب عملاً أسوأ من الخنوع[٤]. وكانوا يرون أن **الحرب على الإرهاب** ستعفي الولايات المتحدة من مداهنة السعودية لضمان النفط[٥].

(٣) Alexander Cockburn, «The Crooks in the White House,» *CounterPunch* (6 July 2002), <http://www.counterpunch.org/cockburn0706.html>.

(٤) انظر: Nicholas Lemann, «The Next World Order,» *New Yorker* (1 April 2002), and *New York Times Sunday Magazine* (22 September 2002).

(٥) لقد عبّر ريتشارد بيرل (Richard Perle) عن امتعاضه من «التحالف» في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، فقال: «إنني انظر بكثير من الريبة إلى الحيّز الذي نريد فيه هذا التحالف. إنني لا أعرف ما هذا التحالف، مَن فيه، ومَن ليس فيه، وأين تحصل على بطاقة العضوية. هل ستطرد إذا لم تؤدِّ أبسط الأشياء المطلوبة؟ هل السعوديون فيه؟ هل هم خارجه؟ إن السوريين يدعمون الإرهاب - هل هم فيه؛ هل هم خارجه؟ إنه تصور غامض جداً ووهمي». انظر: Charmaine Seitz, «Hanging in the Balance: How Might a US Strike in Iraq Affect Palestinians,» <http://www.palestinereport.org>, and Cockburn, Ibid.,

لقد قدّمت أحداث أيلول/ سبتمبر لبوش كلّ ما يحتاجه، ووفرت غطاء لمغامراته. من ذلك أنها زودته بالذرائع لإعلان حرب مفتوحة على كلّ زمان ومكان، ولسحق كلّ معارضة، أو نية معارضة لنظام عالمي تتفرد الولايات المتحدة بالتحكم فيه، ولا ينازعها فيه منازع. ومن الواضح أن الرئيس يبدو في هذه الحرب مهووساً بفكرة أن عالمنا الذي نعيش فيه اليوم هو عالم هوبسي (نسبة إلى الفيلسوف الإنكليزي السلطوي توماس هوبس ١٥٨٨ ـ ١٦٧٩) بحاجة إلى قبضة من حديد.

ثالثاً: ذريعة «الخوف من الإرهاب» وسياسة بوش الشرق أوسطية

يتعرض الأمريكيون لحملة مستمرة من التخويف تغذيها البيانات والتصريحات والسيناريوهات الجهنمية التي تذيعها وكالة الاستخبارات المركزية، ومكتب التحقيق الفيدرالي، ووكالة الأمن القومي، وتنذر بها الأمريكيين بالاعتداءات الإرهابية التي لم يتحقق منها شيء.

إن مناورات التهويل شبه الأسبوعية، وحبس أنفاس الناس من الخوف، من الأخطار الإرهابية الوشيكة، تبدو وكأنها حرب نفسية مدبّرة ضدّ الأمريكيين، لإبقاء أعصابهم مشدودة متوترة، ولتهيئة الأجواء المناسبة لسن قوانين، واتخاذ مبادرات غير ممكنة في الأجواء الطبيعية. إن صحيفة **يو إس إي توداي** *(USA Today)* التقطت بيت القصيد في سياسة التهويل وعبّرت عنه كما يلي:

«في خضم الموسيقى العسكرية الصاخبة وخفقان الرايات الأمريكية والجعجعة الوطنية، التي تميز بها الاحتفال بعيد الاستقلال، وواكبت الحرب على الإرهاب ضاع أجمل أبعاد الديمقراطية وأرهفها: الحق في الاختلاف. فمنذ ١١ أيلول/ سبتمبر نعيش في ظلّ الخوف لا من الإرهابيين وحسب، بل من الحكومة الأمريكية التي تطلب منا أن نصمت ونخضع لِكُلّ ما تريد أن تفعله في سبيل **الحرب على الإرهاب** المبهمة العقيمة»[٦].

وقد أصبحت هذه الحرب على الشر حرباً مفتوحة لا نهائية، ولا سيما أن الأشرار يتكاثرون مع **انفلاش** مفهوم الإرهاب وحربائيته. ومن هذا المنظور مثلاً ينظر الرئيس بوش إلى المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي. لقد ألغى كلّ تمييز بين الأيديولوجيات وأشكال النضال، وضرب صفحاً عن التمايزات بين الفصائل الفلسطينية المقاومة، ليُغَلّب كلّ ما لا يناسب سياسته جملة وتفصيلاً في صندوق **الإرهاب**.

---

(٦) Jell Nelson, «America Creates Its Own Terror,» *USA Today*, 4/7/2002.

رابعاً: القواعد الأساسية لسياسة بوش في الشرق الأوسط

تبلورت سياسة إدارة بوش في الشرق الأوسط خلال أول زيارة قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون للولايات المتحدة، وقد اتضحت معالم هذه السياسة الخارجية سريعاً بعد لقاء بوش وشارون في البيت الأبيض، وبدت ظاهرة للعيان في كثير من التصريحات والبيانات، في خطاب لوزير الخارجية الأمريكية كولن باول، وفي كلمة لوزير الدفاع دونالد رامسفيلد، كما في تقارير كبار مسؤولي الإدارة.

وعلى الرغم من تهليل وسائل الإعلام العربية، وكثير من الدبلوماسيين لنجاح بوش في انتخابات الرئاسة، وانتصاره على منافسه آل غور، ظناً منهم بأنه سيحمل معه تغييراً في سياسة الشرق الأوسط الأمريكية، فإن سياسة إدارة بوش تجاه المنطقة أصبحت أكثر سوءاً عما كانت عليه أيام كلينتون من خداع وظلم.

الواقع أن هذا الانحدار في النظرة إلى الأخطار التي تواجه الولايات المتحدة وإسرائيل لم ينشأ من الفراغ، بل كان مرسوماً بعناية، وقد تأكد ذلك في أول لقاء بين أرييل شارون ودونالد رامسفيلد، بل إنّه تجلى واضحاً في التصريحات والتقارير الصادرة عن وزارة الخارجية والبيت الأبيض، التي تضمنت وعوداً بزيادة التعاون والتنسيق بين البلدين[(٧)].

أمّا ما يدهش حقاً فهو هذا التنميق البلاغي الذي طلع علينا به كبار مستشاري بوش للدفاع والسياسة الخارجية. إن بلاغيات بوش ورامسفيلد لم تكن لتختلف عن بلاغيات الرئيس ريغان أيام الحرب الباردة، على الرغم من الاختلاف الكبير بين الوضع الدولي الحالي، والوضع في ثمانينيّات القرن الماضي، عندما كان الاتّحاد السوفياتي متماسكاً، وكان خطره واضحاً ملموساً، وإن كان يُعرض بكثير من المبالغة. ولعل ما أجراه ريغان على المؤسسة العسكرية الأمريكية من توسيع وتطوير وتحديث، وأدى إلى كشف العجز المالي السوفياتي عن مواكبة التحدي، هو ما حاول فريق بوش ورامسفيلد محاكاته في برنامج إنتاج ونشر نظام **الصواريخ المضادة** الدفاعي. هذا النظام الدفاعي الباهظ التكاليف من الصواريخ المضادة للصواريخ مصمم لمواجهة أي خطر صاروخي قد يلوح من الصين (وأي تسلط مارق على مقاليد الحكم في روسيا)، كما إنه مهم جداً لمواجهة الخطر المتزايد للقدرات الصاروخية في العراق وإيران، وإمكانية أن تقوم هاتان الدولتان المارقتان بإنتاج ونشر أسلحة دمار

---

(٧) Aluf Benn, «PM Sharon to Bush Today: Here is My Plan for an Interim Accord,» *Haaretz*, 21/3/2001.

شامل. وقد كان هناك توافق حتمي بين النظرة الاستراتيجية الإسرائيلية، وبين نظرة إدارة بوش حول هذا الخطر الإقليمي خلال زيارة شارون الأولى لواشنطن. كذلك وقع حافر بوش على حافر شارون في تقدير الخطر الذي يهدد دولتيهما معاً، ألا وهو **الإرهاب الدولي**، ولا سيما منه **الإرهاب الإسلامي** في المنطقة وخارجها. هكذا تتطابق الرؤية الاستراتيجية الشاملة لِكُلّ من إسرائيل، وإدارة بوش تطابقاً عملياً تجاه **الأخطار** الإقليمية في الشرق الأوسط (الصواريخ، انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب). وهذا ما دفع كبار المسؤولين في الحكومتين إلى صياغة رؤى استراتيجية متشابهة، والإعلان عن خطط للتعاون البعيد المدى بمناسبة زيارة شارون إلى واشنطن في آذار/ مارس ٢٠٠١.

هذا التقاطع في الرؤى ربط ما بين إدارة بوش المحافظة، وحكومة شارون اليمينية، وأدى إلى حبك سياسة الدعم غير المحدود لليكود الإسرائيلي، بخاصة أن الحكومتين كلتيهما تريان أن ما يجري في فلسطين ـ برغم انتفاضة الأقصى ـ لا يهدد الاستقرار الإقليمي أو أمن حكام الخليج.

بذلك تقهقرت أهمية القضية الفلسطينية وتسلطت الأضواء على **الأخطار** القادمة من العراق وإيران، وبذلك بدا واضحاً أن إدارة بوش أعادت ترتيب أولويات سياستها في المنطقة. وهذا ما يفسر خطّة كولن باول أثناء زيارته الأولى للمنطقة في ربيع ٢٠٠١، التي كانت تشمل دول الخليج فقط، إذ لم يتكرم باول بإضافة مصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى محطات زيارته، إلا بعد احتجاج قوي، وبعد كثير من المداخلات.

بدلاً من اعتبار حرب إسرائيل حرباً على سكان مدنيين تنتهك ميثاق جنيف لعام ١٩٤٩ (وتشمل جرائم حرب كما يُفهم من لغة محاكمات نورمبرغ ومضمونها)، أعلن بوش عن موافقته على دعوى شارون، التي تزعم بأنها حرب دفاعية لتفكيك **البنى التحتية للإرهاب** الفلسطيني. وقد عجل بوش للترحاب بما فعله شارون ضدّ الفلسطينيين، فيما كان يعد العدة، ويجهز أفتك الأسلحة لحربه الشاملة على الإرهاب.

وطالما أدار بوش ومستشاروه في خطبهم، وتصريحاتهم تلك الأسطوانة المكسورة: **إسرائيل تدافع عن نفسها**، وجعلوا من هذه اللازمة عنواناً لسياسة الولايات المتحدة تجاه إسرائيل. وقد أكد باول في خطاب متوجب عليه أمام إيباك (آذار/ مارس ٢٠٠١) على التلازم الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، وعلى **العلاقات المميزة** التي تشدّ أواصر البلدين، وعلى تصميم الولايات المتحدة،

وعزمها على أن تبقى إسرائيل متفوقة نوعياً في المجال العسكري على كلّ الدول العربية مجتمعة. لكن الجديد في كلّ هذه الخطب هو **تجاهل** العملية السلمية والقضية الفلسطينية. وفعلاً أصدر باول توجيهاً للمسؤولين في وزارة الخارجية يطلب إليهم فيه عدم استخدام تعبير **العملية السلمية** نهائياً، والاكتفاء بالحديث عن مفاوضات سلام. ولمثل هذا الإجراء دلالة كبيرة، إذ إنّه لم يهدف إلى مجرد تمييز سياسة بوش من مسيرة الرئيس كلينتون بل كان إشارة واضحة على أن للإدارة الجديدة أولويات مختلفة.

الدلالة الكبرى في هذا الترتيب الجديد لأولويات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية تتجلى في تصريحات بوش وباول في آذار/مارس ٢٠٠١، التي قلبت دور أمريكا من **حافز على السلام** (أيام بوش الأب وبيكر) إلى **وسيط أمين** (أيام كلينتون) فإلى «مُسَهِّل لمفاوضات السلام، يساعد ولكنه لا يلح» كما يقول باول[(٨)]. هذا يعني أن الولايات المتحدة ستقوم بدور **المسهّل**، بعد أن يتخذ الطرفان المعنيان المبادرة، لكنها لن تبادر هي بنفسها إلى الدعوة إلى هذه المفاوضات. كلّ ما تشترطه للبدء بها هو إنهاء **العنف** أو **الإرهاب** أو تخفيف وتيرتهما. وهنا تتحمل السلطة الفلسطينية وحدها مسؤولية إنهاء العنف، ذلك لأن إسرائيل لا تمارس العنف بل **تدافع عن نفسها**. وكان الناطق بلسان البيت الأبيض (أثناء الاحتفال بالزيارة الناجحة التي قام بها شارون إلى الولايات المتحدة كأول زعيم سياسي من الشرق الأوسط يحلّ ضيفاً على الرئيس بوش) اعترف مواربةً بأن دعوة عرفات إلى البيت الأبيض تعتمد على إدانته رسمياً **العنف** (الفلسطيني)، وعلى الجهود والخطوات التي يتخذها لتخفيف **العنف** في الأراضي المحتلة.

ولكن على الرغم من إدانة عرفات العنف مراراً وتكراراً بين ٢٠٠١ و٢٠٠٢، فقد حُمّ عليه القضاء البوشاروني، داخل مقاطعته المحاصرة المدمرة وصارت مجازفته بتخطي حدودها ضرباً من الأوهام.

لقد صار من المتعذر اكتشاف أي خلاف بين شارون، وإدارة بوش في النظرة إلى القضية الفلسطينية، فالقراءة المتأنية للخطابات والبيانات، التي ألقاها المسؤولون في إدارة بوش بعد دخوله البيت الأبيض مباشرة، لا تعترف أبداً بوجود مأساة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الفظ، فضلاً عن أن تتضمن شيئاً ضئيلاً من التعاطف.

---

(٨) انظر تصريحات بوش للصحافة في ٩ آذار/مارس ٢٠٠١ حيث قال: «لطالما رددت أن هذه الأمة لن تفرض تسوية سلام في الشرق الأوسط، وأننا سوف نساعد على ذلك. إنّها تتطلب طرفين راغبين في الجلوس على الطاولة للعمل على معاهدة سلام قابلة للدوام. إن هذه الإدارة لن تفرض السلام على الأطراف». انظر: «Bush Says US Will not Force Mideast Peace,» <http://usinfo.state.go>.

إن ما يمارسه الإسرائيليون من عقوبات جماعية، وحصار، وعزل، وخنق اقتصادي، وتجويع، وقصف بالجملة للمناطق السكنية بطائرات إف ـ ١٦، وطائرات الهيلوكبتر القاذفة التي تزودها بها أمريكا، والاغتيالات، والإعطاب المتعمد للمتظاهرين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة لم يستأهل من الحكومة الأمريكية أية إدانة، أو مناشدة لإسرائيل للكف عما تفعله.

إن أقصى ما تفتقت عنه أريحية بوش، هو أن تعود الحياة الاقتصادية في الأراضي المحتلة إلى الحالة الطبيعية. ومن الواضح أن غيرته على الحياة الاقتصادية الطبيعية لا تنطلق من مشاعر إنسانية تجاه عذابات الشعب الفلسطيني، ومعاناته القاسية بل خوفاً من تداعي السلطة الفلسطينية، التي يعتبرها الهيئة الوحيدة القادرة على **التعاون الأمني** مع إسرائيل[٩].

ومع صيف ٢٠٠٢ سقطت السلطة الفلسطينية، وسقط عرفات نهائياً من عيني بوش، ففي حزيران/ يونيو من ذلك العام دعا بوش إلى إبعاد عرفات، وإصلاح السلطة الفلسطينية لتحسين أدائها الأمني، أدائها الأمني بشكل خاص، وللاضطلاع بحراسة إسرائيل وتعهّد بذلك كما سنرى لاحقاً.

ومنذ ربيع ٢٠٠١ بدأت إدارة بوش بالإحجام عن الاستجابة لرغبة السلطة الفلسطينية في استئناف المفاوضات، وفقاً لما تمّ الاتفاق عليه في كامب ديفيد الثاني، أو وفقاً لطابا، أو اقتراحات الرئيس كلينتون.

وكان من الواضح أنها عازفة عن ذلك، وأنها رمت تلك الاتفاقيات وراء ظهرها، سواء نفذت السلطة الشروط الأمريكية الإسرائيلية لاستئناف المفاوضات أم لم تنفذها، ففي مؤتمر الإيباك ٢٠٠١، استبعد وزير الخارجية باول أن تمارس الولايات المتحدة أي ضغط على إسرائيل أو تنهج سياسة متوازنة.

ثمّ إنّه مضى أبعد من ذلك فصرح بأن الولايات المتحدة لن توافق على أي قرار في مجلس الأمن يقدم الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. وقد مارست الولايات المتحدة في مجلس الأمن (٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠١) حقّ النقض على قرار لم يطالب فعلياً بقوة حماية دولية، بل إن كلّ ما طالب به هو صيغة غامضة من **آلية دفاع**. وهذا ما سخرت منه الصحافية الإسرائيلية عميرة هاس بقولها: «إن ممثلي إيرلندا وبريطانيا والنرويج وفرنسا قالوا: إن الصوت (الأمريكي) أثبت أن

---

(٩) في آذار/ مارس قال كولن باول في خطابه أمام الإيباك إن الأمريكيين يريدون أن يستمعوا من «كل الزعماء»، مما يعني أنهم لن يستبعدوا عرفات. انظر: Benn, Ibid.

إسرائيل عضو كامل في مجلس الأمن ويتمتع بحق النقض أيضاً»[١٠].

وفي ذلك الحين، أوضح شارون بِكُلّ صراحة، كما تقول مصادر إسرائيلية، أنه غير راغب في إعادة نشر قوات إسرائيلية من أكثر من ٤٢ في المئة من الأراضي المحتلة ـ إذا ما حصل ذلك أصلاً ـ ، وأنه غير معني بالتزامات نتنياهو وباراك للفلسطينيين. وكالمتوقع لم تحرّك الولايات المتحدة ساكناً بل أغمضت عينيها عن هذا النقض للالتزامات التي رعت واشنطن مفاوضاتها، على الرغم من أن هذا النقض يتعارض مع سياساتها.

كما فعلت ذلك أيضاً مع اقتراح شارون بالتفاوض مع الفلسطينيين على اتفاقية مرحلية طويلة الأمد، بدلاً من مفاوضات الوضع النهائي. أما إذا نجح شارون في عقد مثل هذه الاتفاقية المرحلية طويلة الأمد، فإنه سينعم بالوقت الكافي، والظروف المريحة لتفعيل مفهوم **الجدار الحديدي**، الذي دعا إليه الصهيوني التحريفي فلاديمير جابوتنسكي (Vladimir Jabotinsky) في عشرينيات القرن الماضي، وحض فيه على بسط السيطرة على «أرض إسرائيل بقوة عسكرية يهودية»[١١]. كان جابوتنسكي في جداره الحديدي يرى «أن القوة المفرطة هي الوسيلة التي يستطيع بها الصهاينة أن يبنوا أكبر دولة ممكنة ذات أغلبية يهودية مضمونة»[١٢]. لكن شارون ليس وحيداً فريداً في ولوعه بفكرة **الجدار الحديدي**، ذلك أن طيفاً عريضاً من السياسيين الإسرائيليين والأمريكيين وزعماء الرأي العام والأحزاب (بما فيها وسط ما يسمّى بحركة سلام) يشاركونه في هذا الولوع.

في ذلك اللقاء الأول بين بوش وشارون تبدد الأمل نهائياً في أن تكون سياسة بوش أكثر توازناً تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، على الرغم من أن نجاح بوش في الانتخابات الرئاسية، وانتصاره على آل غور لا يدين للصوت أو المال اليهوديين، وأن يديه محررتان من هذا الغل. صحيح أن قوى الضغط المناصرة لإسرائيل لا تقرر السياسة الأمريكية بالضرورة، وأن هذه السياسة تُرسم وفقا لمقتضيات أمريكا الإمبريالية، وفي

---

(١٠) Amira Haas, «Four U.S. Rejections Scuttled Security Council Resolution,» *Haaretz*, 13/4/2001.

وأضافت أن الأمريكيين لم يريدوا أن يذكروا «المستوطنات» وميثاق جنيف والقانون الدولي، وأنهم رفضوا ذكر كلمة «حصار»، وعارضوا أي ذكر لمبدإ «الأرض مقابل السلام».

(١١) انظر: Simha Flapan, *Zionism and the Palestinians* (London: Croom Helm; New York: Barnes and Noble Books, 1979), p. 117.

(١٢) Elmer Berger, *Peace for Palestine: First Lost Opportunity* (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1993), p. 141.

إطار استراتيجية واشنطن الشاملة على مستوى العالم، فإن قوى الضغط المناصرة لإسرائيل، والتي تضم مجموعات من المحافظين الجدد، والأصوليين المسيحيين قادرة، في أضعف الإيمان، على أن تؤثر في صناعة هذا القرار، وأن يبلغ بها الأمر، في الحالات القصوى، أن تعاقب السياسيين والصحافيين الذين **يضلون سواء السبيل**.

هنا قد يجدر بالذكر أن جورج بوش لم ينس هزيمة أبيه أمام إسرائيل، وقوى الضغط المناصرة لها في معركة **ضمانات قرض المليارات العشرة من الدولارات**، والمستوطنات في الأراضي المحتلة، والقدس.

لقد تعلم الدرس وتأمل في عبرته، وعرف أن عليه أن لا يزيغ إذا كان يريد أن يترشح للرئاسة ثانية في عام ٢٠٠٤. إنّه يعلم علم اليقين سطوة اليمين الإنجيلي البروتستانتي، وقوة اليمين العلماني، الذي استعاد عافيته السياسية في عهد ريغان.

هذا هو التحالف السياسي الذي يقف وراء الحرب على **الإرهاب**، ويعتقد أن المساعدة العسكرية لإسرائيل منزلة في الكتاب المقدس، وأن إسرائيل نفسها ليست إلا نبوءة توراتية. وفي هذا يقول البروفسور الراحل سميح فرسون:

«على الرغم من الفرق الواضح بين النظرة الإنجيلية البروتستانتية لإسرائيل، التي تنتظر أن يتحول فيها كلّ اليهود إلى المسيحية، وبين النظرة اليهودية لدولة يهودية أبدية فإن التحالف صلب بينهما .**وهذا ما يفسر** في الحرب الحالية حول الأراضي المحتلة **لماذا** تحولت أروقة السلطة في واشنطن إلى ساحات حرب خطرة[(١٣)] (بسبب الانتفاضة الثانية بشكل خاص).

كان شارون قد نظّم في زياراته السبع للبيت الأبيض لقاءات عدة مع ألمع شخصيات هذا الحلف، وتباحث معهم في ما قد تثيره استراتيجية الحرب على الفلسطينيين، من منغصات لا بُدَّ لإسرائيل من التصدي لها.

هذا التلاقي في وجهات النظر والسياسات والاستراتيجيات بين الإدارة الأمريكية المحاطة بالمسيحيين الإنجيليين والمحافظين الجدد العلمانيين، وبين حكومة إسرائيل اليمينية، منحت إسرائيل كلّ الوسائل والأدوات والأسلحة غير الشرعية التي تحتاج إليها للقضاء على الانتفاضة الفلسطينية، فيما تستشرس الإنتلجنسيا ووسائل الإعلام الأمريكية في طمس الحقيقة وتعمية عيون الأمريكيين عنها.

---

(١٣) Samih Farsoun, «The Anti-terrorism Crusade of the United States,» paper presented at: Conference on «International Terrorism, the United States and the Arab World», University of Exeter, UK, 14-15 July 2002.

خامساً: أحد أعمدة استراتيجية شارون: القنابل الانتحارية

لم تتردد وسائل الإعلام الإسرائيلية عن وصف العمليتين الانتحاريتين، اللتين جرَتا في الأول من كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠٠١ في حيفا والقدس، فأوقعتا ٢٦ قتيلاً، وحوالي مئة جريح بأنهما **هجوم البرجين** (نسبة إلى برجي نيويورك المدمَّرين)، لتوحي بأن إسرائيل تعاني مما عانته الولايات المتحدة في ١١ أيلول/ سبتمبر، وأن الحال في النهاية واحد، وبالتالي فإنه يستدعي من إسرائيل رداً مماثلاً، كما يقتضي تضافر الجهود.

كان ذلك بمثابة تعبئة إسرائيلية عامة من أجل هجوم كاسح على عرفات الذي يعتبر عنوان الحركة الوطنية الفلسطينية. غير أن هاتين العمليتين لم تكونا إلا أفعالاً ثأرية لإقدام إسرائيل على اغتيال زعيم حماس محمود أبو الهنود في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١.

لكن الجنرال شارون الذي استفزّ هذه العمليات بسياسة الاغتيالات سرعان ما ركب موجة الرئيس بوش، وأعلن أن **عرفات** هو **بن لادن** إسرائيل، وأن السلطة الفلسطينية هي **طالبان**، بينما قال بوش وباول كلاهما إنهما في خندق واحد مع إسرائيل في «الحرب على الإرهاب»[١٤]. أما واشنطن ووسائل الإعلام الأمريكية، فإنها في معرض حديثها عن العمليتين تجاهلت تماماً الإشارة إلى اغتيال أبو الهنود على طريقة العصابات الإجرامية، مع أنها عادةً لا تذكر **عملية** إسرائيلية من دون القول إنّها جاءت رداً على كذا، أو رداً على كيت، ومع أن كثيراً من وسائل الإعلام الإسرائيلية الناقدة تفعل ذلك.

بذلك أسدلت وسائل الإعلام الأمريكية ستاراً على استفزازات شارون، وتعمده استثارة مثل هذه الأفعال، وتعامت عما تبع ذلك من اغتيالات، وتدمير جماعي لبيوت الفلسطينيين.

لقد أصر شارون على تكرار استفزازاته مرة بعد مرة، على غرار زيارته للحرم الشريف في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، حين كانت هناك مؤشرات على إمكانية التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ومع نهاية ٢٠٠١ صار واضحاً للعيان أن شارون يدير مقود العنف،

---

(١٤) البروفسور مناحيم كلاين (Menachem Klein) من جامعة بار إيلان (Bar Ilan) (وكان قد شارك مع وفد المفاوضات في قمة كامب ديفيد) يقول «إن بن لادن لم يواجه الولايات المتحدة بعرض سلام، بينما قدّمت الحركة الوطنية الفلسطينية عرضاً بذلك منذ أكثر من عقد تقريباً، في نهاية الثمانينيات. وقد أصبح هذا العرض اليوم مقبولاً من كلّ العرب. انظر: Akiva Eldar, «How to Cease from a Cease-fire,» *Haartez*, 25/7/2002.

ويستثمر الانتفاضة وعمليات اغتيال القيادات الفلسطينية في الداخل لاستفزاز حماس وتنظيم فتح.

لقد دأب على إضرام نار العنف باستفزاز بعد استفزاز. من ذلك مثلاً اغتيال رياض الكرمي بهجوم صاروخي في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢. فقد استفز هذا الاغتيال موجة من القنابل الانتحارية، استثمرها شارون في الانتقام الوحشي الذي تَوَّجَه بإعادة احتلال الضفة الغربية، وبالإمعان في عزل عرفات وقيادته دولياً، وبتفتيت التعاطف الدولي مع القضية الفلسطينية(١٥).

ومن ذلك أيضاً عدوانه الإرهابي على المنطقة السكنية في غزة يوم ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٢ الذي أوقع ١٧ شهيداً (بينهم ٩ أطفال وقائد حماسي هو صلاح شحادة) و١٧٠ جريحاً، ما استفز رداً ثأرياً على مقهى الجامعة العبرية في ٣١ تموز/ يوليو أسقط سبعة قتلى وعشرة جرحى، وكالمتوقع، استثمر شارون هذا الرد الثأري في إضرام مزيد من نار العنف.

لقد أرسل الجيش (٣ آب/ أغسطس) في مهمة تدميرية، وارتكاب مذبحة ممنهجة في نابلس، التي كانت تعاني أصلاً حظر تجول خانق فرضه جيش الاحتلال منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

ولم يخف هذا التكتيك الشاروني على عدد من الصحافيين الإسرائيليين، الذين اتهموا شارون بالنسف المتعمد لِكُلّ فرص وقف إطلاق النار. إن الصحافي أكيفا إلدار مثلاً، كتب: «إن إسرائيل ارتكبت هجومها وهي تعلم أن النسخة النهائية من بيان تنظيم فتح عن وقف إطلاق النار الأحادي قد حمل موافقة حسين الشيخ الأمين العام (لمرجعيّة) حركة فتح في الضفة الغربية»(١٦). وكان من المنتظر أن توقع فتح على البيان الذي قد ينهي الانتفاضة، كما إن الزعيم الروحي لحركة حماس الشيخ أحمد ياسين دعا إلى وقف إطلاق نار مماثل يشمل العمليات الاستشهادية. كذلك كتب جدعون سامت (Gideon Samet) في صحيفة **هآرتس**:

«كلّ التقارير الواردة تؤكد أن هناك فرصة ذهبية لكسر حلقة العنف والثأر قد دفنت مع النساء والأطفال في غزة. وإذا صحّ ذلك فهذا يعني أن رئيس الوزراء وثلة قليلة من الضباط الإسرائيليين الكبار قد تصرفوا بشكل بغيض مقزّز»(١٧).

---

(١٥) Toufic Haddad, «Resisting Sharon,» Between the Lines (February 2002), <http://www.between-lines.org/archives/2002/feb/Toufic_Haddad.htm>.

(١٦) Eldar, Ibid., and Hanna Kim, «Liquidating an Initiative,» *Haaretz*, 26/7/2002.

(١٧) Gideon Samet, «It's a Horror Story Period,» *Haaretz*, 26/7/2002.

إن سياسة صبّ الزيت على النار حققت نجاحاً كبيراً لاستراتيجية شارون، فقد أحرقت في ما أحرقت حلاً سلمياً آخر، أو كما يقول البروفسور مناحيم كلاين:

«إن رئيس الوزراء أرييل شارون. . هو والمؤسسة التي يقودها يحرضون على الإرهاب ضدّ إسرائيل. . فإذا لم يكن الهجوم المتعمد على السكان غير المقاتلين لتحقيق هدف سياسي إرهاباً، فما هو الإرهاب إذاً؟ وفي هذا السياق أيضاً ماذا يكون ردّ الفعل ضدّ المدنيين. . إذا لم يكن إرهاباً؟»[١٨].

وهناك وصف آخر لاستراتيجية نسف كلّ محاولات وقف إطلاق النار، وتبديد كلّ أمل في المحادثات السياسية، كتبه ألكس فيشمان (Alex Fishman) المراسل المخضرم الذي **غطى** عدداً من القضايا العسكرية، والاستخباراتية لصحيفة **يديعوت أحرونوت** حيث قال: «بعد ساعة ونصف من موافقة رؤساء تنظيم فتح على نشر بيان وقف إطلاق النار من جانب واحد فتكت إسرائيل **بصلاح شحادة** في غزة، وأحبطت بذلك شهرين من الجهود الرامية إلى وقف إطلاق النار»[١٩].

وفي الولايات المتحدة، أدان الرئيس بوش ثأر حماس في الجامعة العبرية، وعبّر عن **غيظه** منها، بينما لم يزد الناطق باسمه عن الإشارة باستحياء إلى أن إسرائيل استخدمت **العصا الغليظة** في غزة[٢٠]. وكان بوش، قبل عملية الجامعة العبرية، قد نكأ الجرح، ومَلّحه، حين أوعز إلى جون نيغروبونتي، سفيره في الأمم المتحدة بأن يهدد ممثلي الدول العربية باستخدام حقّ النقض، إذا ألحوا على استصدار قرار يدين الهجوم الإسرائيلي.

أما وكالة الصحافة الأمريكية، فكشفت عن أن الولايات المتحدة أخبرت أعضاء

---

(١٨) Eldar, Ibid.

وانظر كذلك ما كتبه أكيفا إلدار، حيث قال: «إن آلة البروباغندا الإسرائيلية تعمل هذا الأسبوع أكثر من الوقت اللازم وقد أثبتت جدارتها. ففي لمحة عين انقلب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وضباط الاستخبارات، والرسميون والناطقون انقلبوا من محاربين من أجل وقف إطلاق النار إلى محاربين لمبادرة وقف إطلاق النار. انظر: Akiva Eldar, «If There's Smoke, There is no Cease-fire,» *Haartez*, 30/7/2002.

ثمّ إن إلدار نقل عن يوسي بيلين «لقد عاد يوسي بيلين من محادثات في واشنطن قائلاً إن محاولة وقف إطلاق النار ثمّ قصف غزة بالقنابل كانا حديث الناس أينما ذهبت سواءً في مجلس الأمن القومي أو في وزارة الخارجية أو الكونغرس. وقال أنه سئل ما إذا كان مصادفة أن شارون للمرة الثالثة يأمر بمثل هذه العمليات في الوقت الذي تقترب فيه فرص وقف إطلاق النار».

(١٩) Alex Fishman, «Tanzim Intended to Stop Terrorism,» *Yediot Aharonot*, 24/7/2002.

(٢٠) نقلت الأسوشياتد برس في ١ آب/ أغسطس ٢٠٠٢ عن بوش قوله: «إنني لا أعرف بأية لغة قوية أقول إن علينا جميعاً أن نمضي في أعقاب هؤلاء الذين يقتلون باسم دين مزيف».

مجلس الأمن أنها لن تنظر في أي قرار لا يدين الإرهاب الفلسطيني، ويدعو الطرفين إلى العمل على تسوية سياسية(٢١).

ومع نهاية ٢٠٠١ نجح شارون في توظيف القنابل الانتحارية، وجعلها من أقوى ركائز استراتيجيته، وراح يقوّض **صرح** أوسلو لبنة، لبنة، ويقطع الطريق على أية تسوية تنهي الاحتلال، بل راح يُعِدّ لإعادة احتلال الضفة الغربية، وتمزيقها إلى ثماني مزق محاصرة ومعزولة عن بعضها.

بذلك يظل الجيش الإسرائيلي محتكراً مسؤولية الأمن جملة وتفصيلاً، تتولى السلطة الفلسطينية **المنقحة** عملياً مهمة الإدارة المدنية الإسرائيلية، وتتحمل عبء قضاء حاجات الناس، وهو ما أطلق عليه بعض الفلسطينيين اسم **الاحتلال الفاخر**(٢٢)، فهي تصلح الطرقات، وتلم الزبالة، وتدير برنامجاً تربوياً معقّماً بالمبيدات الإسرائيلية، برنامجاً يقدم للأجيال الفلسطينية الناشئة تاريخاً فلسطينياً جديداً مناسباً لمتطلبات الاستعمار الاستيطاني.

لقد أفلح شارون في تسويق هذه السياسة إلى جورج بوش في صفقة رابحة كبيرة، تعاظم معها الدور الجيوسياسي لإسرائيل في المنطقة، وذلك في إطار الاستراتيجية الأمريكية الشاملة التي تبنيها الولايات المتحدة من خلال الحرب على الإرهاب.

ومع هذا التطور الجديد ستحجم واشنطن نهائياً عن دعوة شريكها الأصغر إلى ضبط النفس. ثمّ إن قضية السفينة **كارين**، التي زعمت إسرائيل أنها كانت محملة بالسلاح الإيراني لحساب السلطة الفلسطينية، وبموافقة عرفات، زودت استراتيجية شارون بورقة رابحة إضافية.

إن إيران في نهاية الأمر مصدر **تهديد** أخطر من العراق، وهي بذلك هدف مناسب للحرب على الإرهاب، ولا شكّ في أن بوش حين ألقى بإيران في محرقة **محور الشر** (وربما بتحريض من شارون)، عزز من دور إسرائيل في خطط واشنطن الاستراتيجية بعد ١١ أيلول/ سبتمبر. وهذا ما أكده أكثر من مرة الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد باوشر (Richard Boucher) بقوله: «إننا قلقون جداً من سلوك إيران التخريبي المزعج»(٢٣).

من هذا المنطلق صعّدت إسرائيل في ربيع ٢٠٠٢ من إجراءات احتلالها للضفة

(٢١) Associated Press, 26 July 2002.

(٢٢) Danny Rubenstein, «A Deluxe Occupation,» *Haaretz*, 11/6/2002.

(٢٣) Richard Boucher, «State Department Briefing,» Federal News Service (23 July 2002).

الغربية. أما الولايات المتحدة، فإنها بذلت كلّ ما تستطيعه للحيلولة دون قيام بعثة من الأمم المتحدة بالتحقيق، برعاية مجلس الأمن، وذلك على الرغم من كلّ الفظائع والجرائم التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في جنين ونابلس وغيرهما من المدن والبلدات والقرى الفلسطينية المحتلة[٢٤].

ولعل ما فعلته في الأمم المتحدة كان أسوأ، فبعد نهار طويل من النقاش حول تقرير الأمين العام كوفي عنان (١ آب/ أغسطس) عن أحداث جنين وغيرها من المدن الفلسطينية تبنت الجمعية العامة قراراً (٥ آب/ أغسطس)، يطالب بالوقف الفوري للغارات العسكرية الإسرائيلية، وكل أعمال العنف والإرهاب والاستفزازات والتحريض والتخريب في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى الرغم من كلّ ما في القرار من شوائب، ومن مساواة بين الضحية والجلاد، فإن التصويت عليه أظهر العزلة الأمريكية في المجتمع الدولي. لقد أُقِرّ القرار بأغلبية ١١٤ صوتاً لصالحه، بينما عارضته أربع دول وامتنعت ١١ دولة عن التصويت عليه. أما الدول الأربع التي عارضته فهي ميكرونيزيا وإسرائيل وجزر مارشال والولايات المتحدة.

سادساً: زيارة شارون السادسة

في العاشر من حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، عقد رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون لقاءه السادس مع الرئيس بوش في البيت الأبيض، وكان الرئيس بوش في الزيارة السابقة قد خلع على شارون لقب **رجل سلام**، وسط ذهول الملايين[٢٥].

أما في هذه الزيارة، فأعلن بوش أنه يتتلمذ على يدي شارون حين ناداه **يا أستاذي**، بل قال إنّه يزداد علماً، كلّما زاره شارون: «إنني أتعلم من هذا الرجل

---

(٢٤) شعر الأمين العام للأمم المتحدة أنه اضطر إلى أن يحلّ بعثة تقصي الحقائق التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٠٥ المؤرخ ١٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢. ففي الأول من ذلك الشهر وزع الأمين العام تقريراً أُعد كمتابعة لقرار الجمعية العامة (ES-10/10). وقد لخصت **الغارديان** بعض ما فيه فقالت «في جنين وغير جنين، في الربيع الماضي، كما في غزة الأسبوع الماضي، تمادت إسرائيل في توسيع حقها القانوني في الدفاع عن النفس. لقد ارتكبت خرقاً سافراً لميثاق جنيف الرابع وللميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وخصوصاً بعد كمين جنين الذي قتل فيه ١٣ جندياً. فقد لجأت إلى أعمال إرهابية انتقامية ضد المدنيين. وكما قلنا في نيسان/ أبريل الماضي إن التدمير الذي حصل في جنين باد للعيان وتفوح منه رائحة الجريمة». انظر: «Truth-seeking in Jinen: Israel is Still Wanted for Questioning,» *Guardian*, 2/8/2002.

(٢٥) أعاد بوش ذكر تأييده الدولة الفلسطينية على مسامع شارون. انظر: U.S. Embassy, Israel, 10 June 2002, <http://www.usembassy-israel.org/publish/peace.archives/2002/june/061103.html>.

كلّ مرة يأتي فيها»[٢٦]. وواضح أن بوش لم يقدر ـ وهو يرتجل بين يدي أستاذه ـ عواقب هذا الكلام على سمعة **الوسيط النزيه**، الذي تزعمه الولايات المتحدة لنفسها. بل إنّه كان يتبنى موقف شارون حين أصر على أن **إصلاح** السلطة الفلسطينية إصلاحاً مُرضيا، وعلى خلق المؤسسات الأمنية والإدارية، يجب أن يسبق أية مفاوضات سياسية.

كان من الواضح أن شارون جاء إلى واشنطن من دون دعوة رسمية، في مسعى للحيلولة دون إجراء أية محادثات سياسية، أو للالتزام بموعد زمني لقيام الدولة الفلسطينية.

كان يعرف أن الرئيس المصري مبارك قد طرح هذه القضايا في **نزهته الخلوية** لواشنطن قبل بضعة أيام، ويعرف أيضاً أن بوش قد صبّ ماء بارداً على اقتراحات مبارك قبل يوم من لقائه، وأنه حقق لشارون بذلك هدفين عزيزين عليه هما: تعليق المحادثات السياسية، ورفض الإعلان عن الموعد المحدد للدولة الفلسطينية، إلى أن **يستسلم** عرفات.

هنا، كان على الدبلوماسيين المحترفين في وزارة الخارجية، والبيت الأبيض أن يواكبوا تطورات هذه السياسة الخارجية التي **نقّحها** جورج بوش، ويعيدوا صياغتها بالأسلوب والاصطلاحات المضللة، التي تلبي مستلزمات احتفاظ الولايات المتحدة بصفة **الوسيط النزيه**. وربما، لهذا أسرع الناطق باسم البيت الأبيض إلى تحذير السامعين من **أن لا يجتهدوا كثيراً** في كلمات الرئيس[٢٧]، ولا يحمّلوها ما لا تحتمل من المعاني التي قد تشكك بهذه النزاهة.

وبالطبع، لم يكن هذا التنصّل مقنعاً بعد أن دَوْزن الرئيس بوش موقفه على إيقاع شارون، وتبنّى موقفه الرافض لدعوة وزير الخارجية باول إلى مؤتمر إقليمي. وفعلاً، أعلن بوش أن شروط عقد المؤتمر غير متوفرة بعد، وأنه لا يوجد هناك من يثق بالحكومة الفلسطينية المنبثقة[٢٨]. وبذلك تطابق موقف الولايات المتحدة وإسرائيل كلياً، ولم يعد أمام الوسيط النزيه الذي يعد العدة للحرب على العراق سوى الإمعان في التضليل.

ولعل هذا ما دفع وزير الخارجية باول إلى أن يبيع المغفلين نظرة متفائلة حين قال

---

(٢٦) المصدر نفسه.

(٢٧) **هآرتس**، ١٢/٦/٢٠٠٢.

(٢٨) **هآرتس**، ١١/٦/٢٠٠٢، و *New York Times*, 11/6/2002.

لجريدة **الحياة**: «إن المؤتمر الإقليمي لا يزال قيد النظر. وإنني سأترأس هذا المؤتمر. وسوف يعقد الاجتماع أو المؤتمر ـ سمه ما تشاء ـ هذا الصيف»(٢٩). ثمّ أضاف طعماً جديداً لمصيدة الدولة الفلسطينية العتيدة، فقال: «إن الرئيس لا يزال على عهده، وأنه لكي يتمكن من تحقيقه، فإن من المحتمل إنشاء **دولة مؤقتة**، في خطوة مرحلية تسبق مفاوضات الوضع النهائي».

ولم يمض أسبوعان حتّى حصحص الحق، فقد مشى الرئيس في حديقة البيت الأبيض في صف مرصوص واحد مع دونالد رامسفيلد وكولن باول وكوندوليزا رايس، واتجهوا جميعاً نحو المنصة، ومنذئذ لم يعد أحد يسمع عن فكرة المؤتمر الصيفي، الذي اقترحه باول. كانت طبول الحرب تُقرع وتدوي طاغية على كلّ الأجندة السياسية.

سابعاً: خطاب بوش

يعتبر الخطاب المنتظر الذي ألقاه الرئيس بوش في ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ انقلاباً على كلّ أدبيات عهد كلينتون، حيثُ إنَّه نزل عند رغبة شارون في تحويل عملية أوسلو إلى المتحف(٣٠). بذلك أدارت الولايات المتحدة ظهرها لفكرة عودة الأطراف إلى طاولة المفاوضات.

وليس خافياً على أحد أن المفاوضات، التي رعتها واشنطن لمدّة ٣٥ سنة، كانت جعجعة بلا طحين. لكن رعايتها لهذه **المهزلة**، لم تكن من دون ثمن.

لقد خصص بوش مجمل خطابه للأوامر والنواهي ولتحذير الفلسطينيين من **الإرهاب**. إن كلمة **الإرهاب**، التي صارت منذ أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر علكة بوش المفضلة ترددت عشر مرات في خطابه المؤلّف من ١٨٦٧ كلمة، لكنها لم تقترن مرة واحدة بإرهاب الدولة الإسرائيلية. وإن المرء ليتساءل فعلاً ما إذا كان شارون هو الذي دبج هذا الخطاب ووضعه في فم بوش: «إن السلطات الفلسطينية اليوم تشجع الإرهاب ولا تتصدى له. هذا أمر غير مقبول. وإن الولايات المتحدة لن تدعم قيام دولة فلسطينية حتّى يدخل زعماؤها في حرب لا هوادة فيها ضدّ الإرهابيين، وحتّى يفككوا بناهم التحتية»(٣١).

---

(٢٩) **الحياة**، ١٢/ ٦/ ٢٠٠٢.

(٣٠) *New York Times*, 25/6/2002.

(٣١) <http://www.usembassy-israel.org.il>.

أما مطالب بوش من إسرائيل فقد صيغت بلغة أورويلّية: «أعيدوا حرية الحركة، ولكن لا تفعلوا ذلك حتّى **يخمد العنف**، انسحبوا إلى مواقع ما قبل ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، أوقفوا **النشاطات الاستيطانية**، وفقاً لتوصيات لجنة ميتشل الخجول»، واقتصرت إشارات بوش إلى الاحتلال على النصائح الودية مثل «إنّه يهدد ديمقراطية إسرائيل وهويتها». كلّ شروطه التعجيزية وتهديداته انصبت على هؤلاء «الذين ليسوا معنا» من الفلسطينيين والعراقيين والسوريين و**الإرهابيين**.

أما أولئك الذين يندرجون في صنف **معنا** من الدول العربية العميلة، فنبههم إلى أن من الأَوْلى لهم أن يقيموا علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل، متجاهلاً تلك الرغبة المعلنة لدى الجامعة العربية، في أن تفعل ذلك في مقابل إنهاء الاحتلال.

وطلب بوش من الفلسطينيين المحاصرين في بيوتهم منذ أشهر طويلة أن يغيروا قادتهم، فتلك سبيلهم لكي ينعموا بالديمقراطية، وأهاب بهم أن ينشئوا مؤسسات اقتصادية وسياسية جديدة قائمة على الديمقراطية واقتصاد السوق، ويضعوا دستوراً جديداً (يستغنون به نهائياً عن الميثاق الوطني الفلسطيني)، يفصل بين السلطات، ويُجروا في نهاية السنة انتخابات تعتمد التعددية الحزبية، وينشئوا قضاء مستقلاً، ويبسطوا النظام الأمني، ويعملوا على **القضاء على الإرهاب**.

بغير هذه الشروط التعجيزية لن يكون الفلسطينيون مؤهلين في أعين بوش للدعوة إلى المفاوضات التي قد تمنّ عليهم بدولة مؤقتة.

حتّى **النيويورك تايمز**، استغربت «كيف يمكن الفلسطينيين أن يجروا انتخابات، أو يصلحوا ذات أمرهم فيما يطوقهم الجيش الإسرائيلي بحصار شامل. إن هذا للغز من الألغاز»[٣٢]. أما جوناثان فردلاند (Jonathan Friedland) فنبّه إلى أن الخطاب «من بدايته إلى نهايته ضرب من الأضغاث. إن بوش يطالب بأن تصبح فلسطين مثل السويد قبل أن تكون هناك فلسطين»[٣٣].

في مقابل تلبية الفلسطينيين هذه الشروط التعجيزية وَعَدهم بوش بدعم إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقته وسيادة مؤقتة، في انتظار أن تتحقق التسوية النهائية في الشرق الأوسط، وقال لهم بلهجة الآمر: «تبنوا الديمقراطية. حاربوا الفساد. ارفضوا الإرهاب بحزم». ثمّ وعدهم بأن يجند الأوروبيين والدول العربية، لمساعدتهم على بناء نظام ديمقراطي، وكأن الحكام العرب الذين لا يغادرون

---

(٣٢) *New York Times*, 25/6/2002.

(٣٣) *Guardian*, 26/6/2002.

عروشهم إلا إلى العالم الآخر، هم نبراس الحياة الدستورية، التي يجب على الفلسطينيين التأسي بها.

ومع ذلك فإن تلبية الفلسطينيين كُلّ هذه الشروط التعجيزية، لا يعني التحقيق الفوري لتلك الدولة ذات الحدود المؤقته والسيادة المؤقته، فالأمر يحتاج إلى ثلاث سنوات تستطيل معها فصول هذه المهزلة الأوسلوية، وتتفاقم معها عذابات الفلسطينيين تحت الاحتلال.

لا بُدَّ إذاً من ثلاث سنوات تمضي على تحقيق تلك الشروط، ليبدأ الطرفان باستعراض القضايا الجوهرية، إذا رغبا.

كان الخطاب خالياً من أي جدول زمني أو مراحل أو ضمانات أو إجراءات قانونية، وكان تأكيداً على أن هذه التسوية المنتظرة ستكون ثنائية من دون رعاية دولية.

ثلاث سنوات إضافية، وكأن السنوات السبع، التي استغرقتها صفقات أوسلو لم تكن عبرة لمن اعتبر، ففي خضم هذه السنوات العجاف السبع ضاعفت إسرائيل مستوطناتها، ومستوطنيها في الأراضي المحتلة، وضربت فيها حجراً على السلام. هذا يعني أن فترة ما بعد أوسلو، وما بعد **الإصلاح** الفلسطيني، قد لا تبقي شيئاً للتفاوض عليه، وبخاصة أن بوش أطلق يدي شارون ليفعل ما يشاء، وليُحكم بناء نظام **التمييز العنصري** (الأبارتهيد) على ٤٢ في المئة من الضفة الغربية.

إن الفلسطينيين، وهم على حقّ، يتخوفون من أن لا تكون هذه الأفعال سوى مقدمة للتهجير القسري (ترانسفير)[٣٤].

ثمّ إن مفهوم **الدولة المؤقتة** اختراع عجيب يحتاج إلى تعريف واضح، إذ ليس له معنى سياسي أو مدلول في القانون الدولي. أما رغبة بوش بأن يكون لهذه الدول **شيء** من السيادة، فليست إلا تعبيراً مهذباً عن الإمعان في تمزيق الضفة الغربية، الذي سيسمح لإسرائيل بالمزيد من اغتصاب الأراضي، وبالمزيد من الحواجز الأمنية الدائمة، كما سيسمح لها بلمّ شعث كتل الاستيطان. هذه الدولة الفلسطينية المؤقتة التي يتحمس لها شارون هي في أحسن أحوالها نثار من ثمانية بانتوستانات في الضفة الغربية، متباعدة، مقطعة الأوصال، معزولة عن إسرائيل بسور أمني إلكتروني، ومعزولة عن بعضها بالحواجز الإسرائيلية والطرق الالتفافية لليهود فقط.

---

(٣٤) **هآرتس**: ٧/ ١٠/ ٢٠٠٢، و١٨/ ١٠/ ٢٠٠٢.

وفي الوقت الذي كان بوش يصدر أوامره للفلسطينيين كان هناك ثلاثة ملايين فلسطيني يعيشون تحت نير الحصار و**حظر التجوال**، داخل المدن والقرى التي أعيد احتلالها.

ثلاثة ملايين فلسطيني معزولون عن العالم، محرومون من كلّ مرافق الحياة وأسبابها، ومحاصرون بجنود مولعين بإطلاق النار، ومع ذلك لم يستأهل هؤلاء الفلسطينيون لفتة إنسانية ذات معنى في خطّة بوش **للسلام**، مما يؤكّد على أن الضوء الذي بشرت به الخطّة في نهاية النفق، لن يجد الفلسطينيون المحاصرون عنده إلا نفقاً جديداً آخر (٣٥).

إن الوفاء بمطلب الديمقراطية يحتاج أول ما يحتاج إلى استئناف الحياة العادية والانعتاق من النظام الأمني الصارم في الأراضي التي أعيد احتلالها. ومما يجدر ذكره أن مطالبة بوش بالديمقراطية الفلسطينية (بدعوى أن الفلسطينيين لم يختاروا عرفات قائداً لهم، الأمر الذي يعتبره بوش **غير مقبول**) ـ تتناقض تماماً مع النظام الأمني الذي فرضته أوسلو (٣٦).

لكن الانقلاب على عرفات لا علاقة له بمطلب الديمقراطية. والحقيقة أن إحجام عرفات وعجزه عن استخدام الأجهزة الأمنية بالوحشية التي أرادتها إسرائيل والولايات المتحدة، هما اللذان أديا إلى **شيطنته** وعزله، (وجعلاه عديم الجدوى أو **غير صالح** بتعبير شارون).

وإن مآخذ بوش على عرفات، مهما كان صوابها أو خطؤها، لا تبرر إنكار حقوق الفلسطينيين المعترف بها دولياً. لكن واشنطن وتل أبيب تتخذان من أشخاص مثل عرفات وصدام حسين ذرائع جاهزة لتحقيق مطامحهما الاستعمارية.

ثامناً: ردّة الفعل على خطاب بوش

من الواضح أن بوش لم يتقدم في خطابه بخطّة سلام. بل إن كثيراً من أعضاء وزارة شارون هالهم الخطاب، وتخوفوا من عواقبه الكارثية المتوقعة، وقد قيض لشمعون شيفر (Shimon Shiffer) (من صحيفة **يديعوت أحرونوت** الواسعة الانتشار)، أن يتأمل قسمات وزير الخارجية شمعون بيريس، وهو يشاهد بوش على شاشة التلفزيون يلقي بخطابه فكتب ما يلي:

(٣٥) **هآرتس**، ١٢/ ٦/ ٢٠٠٢.

(٣٦) <http://www.usembassy-israel.org/publish/peace.archives/2002/june/062716.html>.

«كان وجه شمعون بيريس يزداد كآبة وغضباً كلّما تقدّم جورج بوش بخطابه. لقد لاحظ أن «بوش يرتكب خطأً مميتاً. إن جعل قيام الدولة الفلسطينية معلقاً على تغيير الفلسطينين غلطة قاتلة». ثمّ كرر ذلك أكثر من مرة. «إن الهاوية التي ستنزلق إليها المنطقة ستزداد عمقاً بالقدر الذي ترفع فيها التوقعات من هذا الخطاب. وستكون هناك حمامات دم»[٣٧].

وقال وزير الاتّصالات الليكودي روبي ريفلين (Ruby Rivlin):

«يبدو أن الخطاب مكتوب بقلم مسؤول ليكودي كبير. إننا نتحدث عن خطاب مناصر لإسرائيل، وعن انتصار لمسلك رئيس الوزراء شارون»[٣٨].

وكتب روس دَن (Ross Dunn) مقالة ظهرت في **التايمز** اللندنية بعنوان «لعل شارون هو الذي كتب الخطاب» (وهي المقولة التي رددها عدد كبير من الصحافيين) جاء فيها:

«إن ناحوم برناع (Nahum Bernea) المعلق في الصحيفة العبرية **يديعوت أحرونوت** يقول: «إن بإمكان شارون أن يطالب بحقوق التأليف على الخطاب، إذ لم يكن ليحلم بخطاب أبهج من هذا الخطاب. أما حيمي شاليف (Hemi Shalev) من صحيفة **معاريف**، فكتب: «يمكن المرء أن يتصور شارون أمام التلفزيون يستمع إلى الخطاب والبسمة تعلو وجهه وتتسع وتتسع إلى أن يبكي من الفرح عندما يسمع بوش يطالب برأس عرفات على طبق»[٣٩].

وفي هذا المعنى كتب الصحافي المخضرم روبرت فيسك في **الإندبندنت**:

«واعجباه، لماذا لا يولي بوش إدارة المكتب الصحافي في البيت الأبيض لشارون؟ فهذا أكثر دقة وأمانة. إنّه سيسمح لنا بأن نسمع صوت إسرائيل من دون وسيط، ثمّ إنّه سيوفر على الرئيس الأمريكي أن يتحول إلى ببغاء يردد ما يقوله الإسرائيليون»[٤٠].

كان هناك إجماع في الصحافة الإسرائيلية على أن خطاب بوش شجع شارون على تصعيد هجومه العسكري، وأن خلو الخطاب من جدول زمني كان يعني المماطلة بعقد المحادثات السياسية إلى أجل غير مسمّى. وفعلاً عبّرت الـ **واشنطن بوست**

---

(٣٧) Gush Shalom, <http://www.gush-shalom.org>, 25 June 2002.

(٣٨) Ross Dunn, «Sharon Could Have Written Speech,» *Times* (London), 27/6/2002.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) *Independent*, 28/6/2002.

ونيويورك تايمز في استعراضهما للخطاب عن هذه المخاوف فيما استقبلته الصحافة الأوروبية ببرود شديد. بل إن جورج بوش نفسه عجز عن تسويق خطابه لحلفائه الذين أَمّوا معه في اليوم التالي اجتماع الثمانية الكبار في كندا، فَكُلّ هؤلاء الحلفاء أحسوا بالحاجة إلى النأي بأنفسهم عن موقفه والإشارة إلى حقّ الفلسطينيين في أن يختاروا زعماءهم بأنفسهم.

أما حكومة الدانمارك التي كانت ترأس الاتّحاد بالتناوب، فقد عبّرت عن قلقها من أن تكون «الولايات المتحدة، بعد خطاب بوش، قد تخلت عن عملية السلام في الشرق الأوسط»(٤١).

لكن الغريب الملفت على الجانب العربي أن أنظمة مثل السعودية والأردن تبنت وتملقت هذه المهزلة المضحكة المبكية، وخرجت بذلك على الإجماع العربي الذي أطلق قبل ثلاثة أشهر من بيروت مبادرة **السلام والتطبيع**. وأسوأ من ذلك هو ترحيب السلطة الفلسطينية بما جاء في هذا الخطاب الذي دعاها إلى إنكار وجودها وإلى الانصياع لحكومة تحتقر قادتها وتقدّم السلاح والمال والوسائل السياسية لقتل شعبها وتدمير ممتلكاتهم وتهميش قضيتهم(٤٢).

تاسعاً: «خريطة طريق» بوش: أقصر الطرق إلى بغداد

عندما تعالت طبول الحرب على العراق في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، بدأت إدارة بوش تدرك أن الشلل الدبلوماسي على الجبهة الإسرائيلية الفلسطينية مضر بجهودها الحربية. وبدأت تحس بالحاجة إلى استرضاء أطراف **الرباعية**، روسيا والاتّحاد الأوروبي والأمم المتحدة لعلها تغريهم بأن يبصموا على قرار من مجلس الأمن، يخولها شنّ الحرب على العراق واحتلاله.

كذلك أرادت حفظ ماء وجه بعض الأنظمة العربية المتواطئة معها. وهذا ما حمل إدارة بوش على إطلاق مبادرة **خريطة الطريق**.

وكان شارون قد تسلم **خريطة الطريق** ذات الصفحات الست في زيارته السابعة للولايات المتحدة وقال لمستشاريه «أنّه لم يتحرّج من قراءتها»(٤٣). وهي خطّة وعدت بأن تنفخ الحياة في جثة **عملية السلام** على مراحل **ثلاث**:

---

(٤١) **هآرتس**، ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٢.

(٤٢) Nabil Shaath, in: *LA Times*, 27/6/2002.

(٤٣) *New York Times*, 25/10/2002.

تبدأ المرحلة **الأولى** برفع حظر التجول، للتخفيف من معاناة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وتدعو إلى تفكيك ما يسمّى بالمستوطنات غير الشرعية (وكأن هناك استيطاناً شرعياً تقره القوانين الدولية)، والتوقف عن مصادرة الأراضي وتدمير المنازل.

في مقابل ذلك يوقف الفلسطينيون انتفاضتهم، ويصدرون بياناً صريحاً يعترف بحق إسرائيل في الوجود، ويتبنون دستوراً جديداً، ويعينون رئيس وزراء ويزودونه بالصلاحيات الواسعة، على أن يتم ذلك خلال تشرين الثاني/ نوفمبر، وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢.

أما المرحلة **الثانية** التي يجب أن تدوم على مدى ٢٠٠٣، فستشهد انسحاباً إسرائيلياً إلى ما قبل خطوط الانتفاضة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، بينما يتجمد بناء المستوطنات. وفي هذه الأثناء يجري الفلسطينيون انتخابات وإصلاحاً سياسياً واقتصادياً، ويبنون في نهاية ٢٠٠٣ دولة مؤقتة.

ثمّ تأتي المرحلة **الثالثة** حيث تجري مفاوضات الوضع النهائي وتنتهي ما بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦.

وبالطبع، ليست هذه هي المرة التي تبادر فيها الولايات المتحدة بخطّة **سلام**، لا هدف لها سوى ذر الرماد في العيون. إن هذه الخطّة كما يبدو ليست إلا استطراداً لخطاب بوش في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، الخالي من أي جدول زمني أو رقابة دولية أو آليات للتطبيق، وقد وصفها الصحافي الإسرائيلي محقاً بالقول «إنّها صَدَفة فارغة. ومن المؤكّد أنها لن تُطبّق، بل ستنام على الرف الذي نامت عليه خطط كلينتون وميتشل وتينت وزيني»(٤٤).

لكن خواء هذه الخطّة سوف يُمَكّن شارون من اغتنام أعلى ما في جعجعة بوش عن الإرهاب والإرهابيين لتفادي أية محادثات سياسية، ناهيك بالتوصل إلى تسوية سياسية. لهذا أسرع الناطقون باسم شارون بالقول إن على الفلسطينيين أن يبنوا ديمقراطية ويستبدلوا عرفات بزعماء لا يشوبهم **الإرهاب**، قبل استئناف أية مفاوضات(٤٥).

---

(٤٤) **هآرتس**، ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٢.

(٤٥) *New York Times*, 25/10/2002; *Al-Ahram Weekly* (6 June 2002), <http://www.ahram. org.eg/ weekly/2002/609/fr/htm>, and Jonathan Cook, «Selling Snake Oil,» *Al-Ahram Weekly* (6 June 2002), <http://www.ahram.org.eg/weekly/2002/609/re2.htm>.

إن بوش لو كان جاداً فعلاً في تحقيق **السلام**، لكبح من غلواء مدائحه لشارون وسياسته وتصرفاته ولما أطلق يده في حرب العراق قائلاً: «إنني أتوقع أن رئيس الوزراء سيرد على العراقيين إذا هاجموا إسرائيل. إنني لمست لديه الرغبة في الدفاع عن نفسه»(٤٦). إن شارون **الصديق العزيز** كما خاطبه بوش في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، بادل بوش التحيّة بمثلها، فكال لموقفه الحازم ضدّ **الإرهاب** المديح الجزاف قائلاً له: «إننا حين نتطلع إلى الوراء عدداً من السنين لا نستطيع أن نقارن علاقتنا مع أي من رؤساء الولايات المتحدة بعلاقتنا معك. إننا لم نشهد تعاوناً مثل هذا التعاون الشامل الذي تبديه الإدارة الحالية»(٤٧).

عاشراً: موت عملية السلام: هل «الترحيل القسري» هو الجواب؟

مع تقادم الزمن ستصبح رئاسة بوش مرادفاً للموت المحتم لعملية السلام. فقد تبنّى بوش استراتيجية شارون بخطى وئيدة ثابتة، وتدهورت بذلك من **وقف إطلاق النار** إلى **انتظار أن يقوم عرفات باقتلاع العنف**، فإلى **اقتلاع الإرهاب** وإصلاح السلطة الفلسطينية، فيما يتذرع شارون بِكُلّ عمل من أعمال المقاومة لتجنب وقف إطلاق النار.

وتمثل استراتيجية شارون استمراراً وتطويراً لاستراتيجية إسرائيل على مدى ربع القرن الماضي: إعادة رسم حدود إسرائيل لتضم كلّ فلسطين ما قبل ١٩٤٨ من المتوسط إلى نهر الأردن. هكذا راح شارون يدمر بأسلوب منهجي كلّ الأسس اللازمة لقيام الدولة الفلسطينية، من اقتصاد وجغرافيا وبشر، فيما يبسط حكماً عسكرياً على كلّ سكان الضفة الغربية متجاهلاً كلّ تصنيفات أوسلو الجغرافية والوظيفية.

إن شارون طالما نادى بأن للفلسطينيين دولة ذات سيادة في الأردن، وحاول بشراسة، حين أصبح رئيساً للوزراء، أن يركع الفلسطينيين ويذلهم ويقضي على انتفاضتهم نهائياً.

لقد خيّرهم بين أمرين: اقبلوا بهذه البانتوستانات المقطعة الأوصال أو ارحلوا. وهذا الطرد الذي يسمّى في الأدبيات الصهيونية بالترحيل أو الترانسفير سياسة يدعمها نصف الشعب الإسرائيلي تقريباً.

---

(٤٦) **هآرتس**، ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٢.

(٤٧) المصدر نفسه.

في زيارته السادسة إلى الولايات المتحدة (١٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢) قابل شارون لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ (وهو تكريم نادر لا يحظى به إلا القليل من الزعماء المحليين أو الأجانب)، وأخبرهم بصراحة «أن الحدود القديمة لأرض إسرائيل أقرها الكتاب المقدس للشعب اليهودي، وأنه لا يرى أي سلام ممكن في حياته»[٤٨]. وقال لهم في إشارة إلى أنسب الملابسات لطرد الفلسطينيين من الضفة الغربية: «إن العمل العسكري الأمريكي ضدّ العراق لن يؤزّم المشكلة بل سينهيها»[٤٩].

قبل عدوان ربيع وصيف ٢٠٠٢، ضيّق شارون خناقه الاقتصادي على الفلسطينيين، وقطع أوصال المدن والبلدات والقرى، وفرض حظر التجوال وجعله معلماً رئيساً من معالم الحياة لأكثر من ٧٠٠ ألف من سكان المدن، وبذل كلّ ما يستطيع لجعل حياة الفلسطينيين مستحيلة تشجيعاً لهم على المغادرة.

إن فكرة الترحيل القسري (الترانسفير) لازمت المشروع الصهيوني، وقد بُحثت جدياً ودُرست آلياتها في المحافل الصهيونية الدولية وفي إسرائيل. وهذا ما برهن عليه البروفسور نور مصالحة في كتابه **إسرائيل الإمبريالية والفلسطينيون**، حيث أثبت أن مفهوم الترانسفير ملتحم بالأركان الأساسية الأربعة للسياسة الإسرائيلية: حزب العمل، والكتلة الدينية (مفدال)، واليمين العلماني، والليكود، بما في ذلك جناح شارون في هذا الحزب[٥٠]. ولم يخف شارون أن مهمته هي إكمال ما لم يكتمل في عام ١٩٤٨. وقال في مقابلة مع آري شافيت (Ari Shavit) نشرت في **هآرتس**:

«إن حرب الاستقلال لم تنته بعد. لا! إن ١٩٤٨ لم تكن إلا فصلاً واحداً. وإذا سألتني ما إذا كانت دولة إسرائيل قادرة على الدفاع عن نفسها اليوم فسأقول: نعم، لا شكّ في ذلك. وإذا سألتني ما إذا كانت إسرائيل تواجه خطر الحرب فسأقول: لا. ولكن هل نعيش هنا بأمان؟ لا. ولهذا فإن من المستحيل القول إننا أنهينا العمل أو إننا الآن نستطيع أن نكتفي بالاتكاء على أمجادنا»[٥١].

---

(٤٨) Robert D. Novak, «Sharon and the Senators,» 17 June 2002, <http://www.townhall.com/columnists/RobertDNovak/2002/06/17/sharon__the_senators>.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) Nur Masalha, *Imperial Israel and the Palestinians: The Politics of Expansion* (London; Sterling, VA: Pluto Press, 2000).

(٥١) **هآرتس**، ١٢/ ٤/ ٢٠٠٢.

وبما أن طرد الفلسطينيين مما تبقى لهم من وطنهم أصبح سياسة واقعية لحكومة شارون، يتساءل المرء ما إذا كانت الولايات المتحدة راغبة مع بداية القرن الواحد والعشرين في استمرار التطهير العرقي، وما إذا كان هذا ثمناً مقبولاً يرغب بوش في أن يقدمه لتحقيق خططه الجيوسياسية وأهدافه الداخلية. كم يجب على المجتمع الدولي أن يعاني من العنف واللااستقرار قبل التفكير بلجم مثل هذه المغامرات الحمقاء؟ إن اعتناق بوش أيديولوجية شارون وتصديقه على مغامرته الاستعمارية سيشيع الفوضى في المنطقة لكنه، في النهاية، سيلحق ضرراً بالغاً بمصالح الولايات المتحدة.

الفصل الثاني عشر

عن الإنصاف، وحل الدولة الواحدة، والتضامن الدولي



أوجدت اتفاقية أوسلو، من دون قصد، واقعاً جديداً لم يخطر ببال الملايين الذين شاهدوا توقيعها التاريخي في حديقة البيت الأبيض يوم ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣. منذ ذلك اليوم اختلف معنى السلام العادل والدائم تماماً عما كان عليه، فقد قوّضت اتفاقيات أوسلو قواعد الإجماع الدولي على حلّ القضية الفلسطينية، تلك القواعد التي تضمنت من بين ما تضمنت، حقّ الشعب الفلسطيني في إنشاء دولته المستقلة إلى جانب دولة إسرائيل. لكن حلّ الدولتين أصيب بضربة قاسية ولم يعد ممكناً بعد أن اختل ميزان القوى بين الفلسطينيين والإسرائيليين اختلالاً موجعاً، وبعد أن **تأسرلت** السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وخلا الجو للاستعمار الاستيطاني المستشرس، وبعد أن بلغ العجز العربي مبلغاً مهيناً أخفقت معه السياسة في الرد على التحدي الصهيوني إخفاقاً ذريعاً[١].

شهدنا في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ كيف أن الولايات المتحدة، بِكُلّ ثقلها وقطبيتها المتفردة، احتاجت إلى حشد مصادر دبلوماسية هائلة لإقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وخلفه إيهود باراك بالوفاء بأبسط الالتزامات التي نصت عليها اتفاقيات أوسلو. لكن القيادة الفلسطينية لم تدرك، إلى أن سقطت في فخّ المفاوضات، أنها لا تزال في مرحلة تقرير ما إذا كان للفلسطينيين حقوق، ونسيت، أو تناست، أن تطالب بالحقوق التي ضمنتها لهم القوانين الدولية والإنسانية.

لقد بدأت هذه القيادة بالمفاوضات بعد أن ألغت من قاموسها السياسي لفظ الاحتلال وكأن الصهاينة يحتلون بلداً آخر غير بلدهم، وهذا ما برر لإسرائيل وغيرها استخدام اصطلاح **الأراضي المتنازع عليها** بدلاً من **الأراضي المحتلة** حتّى صار الاصطلاح الجديد موازياً لحقوق الفلسطينيين المشروعة دولياً. بدأت بالمفاوضات وكأن القدس فعلياً مدينة إسرائيلية، أو كأن النضال الفلسطيني لتحرير الشعب الفلسطيني من نير الاحتلال، وعذاب منافي الشتات صَدَقة تعتمد على أريحية الإسرائيليين وكرم أخلاقهم. هذه العقلية، عقلية أوسلو، أفرغت الدولة الفلسطينية

---

(١) انظر: *CounterPunch* (4 November 2002).

من معناها وشرعيتها. ومع ذلك لم يعتبر هؤلاء المفاوضون الفلسطينيون بما جنت أيديهم وظلوا ينشدون السراب.

من المفارقات المريرة أن مهندسي أوسلو لم يفكروا في النتائج الحتمية لصفقة أوسلو وعقليتها، ولم يتداركوا أخطارها وكوارثها. لقد تجاهلوا أن مستقبل النضال الفلسطيني هو في التوحيد والتكامل لا في الفصل والتفرقة والشقاق، وفي التعددية لا في الإقصاء والاستثناء، وهو في المساواة والتكافؤ والإنسانية والمصير المشترك.

ومن هذه المفارقات أن الواقع الجديد الذي زرعته أوسلو ساهم في وضع قواعد نضال جديد، نضال فلسطيني إسرائيلي مشترك مؤمن بأن حياة الشعبين لا انفصام لها، وأن هناك مصالح مشتركة في الاقتصاد والعمل والمياه والبيئة وحقوق الإنسان والعلاقات الخارجية وغيرها. لكن الاجتياح الإسرائيلي الأراضي الفلسطينية المحتلة في ربيع وصيف ٢٠٠٢ بدّد الأمل في أية ترجمة عملية لما هو **مشترك**، وجعل هذه المصالح المشتركة بعيدة المنال، بل أوحى بأن فكرة الحياة المشتركة بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي صارت متعذرة في هذه الأيام.

حتّى لو حصلت معجزة وأخرج المفاوضون الفلسطينيون أرنباً من قبعة أوسلو، فإن أعظم ما قد يحصلون عليه (وهو بحكم المستحيل حالياً) هو شظايا من البانتوستانات المقطعة الأوصال والمترامية في مساحات لن يزيد مجموعها عن ٤٠ ـ ٥٠ في المئة من الضفة الغربية، و٦٥ في المئة من غزة. ولئن شهدت هذه **الدولة** ولادتها القيصرية ذات يوم فإنها في أحسن الأحوال، وأكثرها تفاؤلاً لن تكون مستقلة إلا شكلياً. لم يعد الاستقلال الحق وارداً في ظلّ أية مفاوضات جديدة، فقد قضى عليه اتفاق حزب العمل والليكود في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧. هذا الاتفاق يعني أن هناك إجماعا وطنياً إسرائيلياً على رفض السيادة الفلسطينية، ورفض إزالة المستوطنات، ورفض التفاوض حول وضع القدس، ورفض عودة اللاجئين، ورفض تفكيك الاحتلال.

إن الفرق بين الليكود والعمل أن حزب العمل أكثر قابلية للمناورة والمداورة. صحيح أن العقيدة الكلاسيكية لحزب العمل تدعو إلى الفصل بين الشعبين، وتمنح الفلسطينيين وجوداً سياسياً منفصلاً، لكن الصحيح أيضاً أن حزب الليكود استوعب فكرة الفصل هذه، في ما يسميه بمفهوم **الخليط السكاني**، وهو مفهوم قال به كلّ من بيغن وشامير ولازم خطّة **الحكم الذاتي**، ثمّ أعاد حزب العمل استيلاده واستيعابه في خطّة الكانتونات.

إن سلام رابين الذي أدمن عرفات تسميته بسلام الشجعان متشابه مع توجه نتنياهو لتحويل الأرض إلى بانتوستانات يحشر فيها ثلث الشعب الفلسطيني، رامياً

بالثلثين الآخرين في منافي الشتات، أو جاعلاً منهم مواطنين من الدرجة الثانية داخل حدود الدولة الإسرائيلية.

لم يكن بالإمكان تفادي هذا النوع من التمييز العنصري، كما اقترح المعلق الليكودي وليم سافير (William Safire) حين كتب في **نيويورك تايمز**: «صارت التسوية النهائية العملية نصبَ أعيننا: علم فلسطيني على معظم أراضي الضفة الغربية وعلى ٩٨ من سكانها، مع أنفاق طرقية ومعابر التفافية تجعل المقاطعات الكبيرة للدولة الجديدة مستقلة ومعزولة عن إسرائيل»[٢]. والكلمة السحرية في اقتراح سافير هي **المقاطعات** و**الأنفاق** و**المعابر** التي تنفي التواصل الجغرافي والسكاني، وتعبر عن التمزيق المتعمد للأرض والشعب، وتجعل الدولة الفلسطينية المستقلة ذات المعنى مستحيلة.

لقد أدرك الفلسطينيون بعد توقيع أوسلو الثانية عام ١٩٩٥ أنهم يسكنون مقاطعات متباعدة مبتورة مقطعة الأوصال، ومعزولة عن بعضها وعن دولة إسرائيل، لكنها عملياً جزء من إسرائيل الكبرى. إنّهم معزولون عن المستوطنات، وعن القدس، وعن بعضهم البعض ـ عن المدن والقرى الفلسطينية الأخرى، مثلما هم معزولون عن غالبية شعبهم في أرض الشتات. هذا التشظي الفلسطيني لا يقتصر على الجغرافيا والسكان، بل هو أيضاً تشظ اجتماعي، واقتصادي، وطبيعي، وإقليمي، على الرغم من دعوة أوسلو إلى إقامة كيان فلسطيني متواصل.

وفي ضوء ذلك يتضح تصور حزب العمل للدولة الفلسطينية. إنّها دولة ممزقة طبيعياً، واجتماعياً، واقتصادياً، تحدق بها إسرائيل من كلّ أطرافها، وتهيمن عليها الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وغيرها من المنظمات التي تمسك الولايات المتحدة بخيوطها.

إن هذه الدولة المصفَّدة بسلاسل المصالح الإقليمية والمتطلبات الدولية، ستكون بالضرورة قمعية فظة تبطش بِكُلّ مواطن معارض يطلق عليه اليوم جزافاً صفة **الإرهابي**، ولسوف تتعرض لأقسى الضغوط حتّى تقيم علاقات اتّحادية مع الأردن، ونوعاً من الارتباط التبعي بإسرائيل، وتؤسس لذلك ضرباً من نافتا (NAFTA) (اتفاقية تجارة حرة في شمال أمريكا) شرق أوسطية، يعمل الفلسطينيون بموجبها لدى الإسرائيليين بالسخرة، ويحلّ أسلوب ماكيلادورا المكسيكي المعروف بصناعاته المعفية من الضرائب، وأجور عمله المنخفضة محل النماء والتطور.

أما الثمن الذي سيدفعه الفلسطينيون لقاء هذا الإمعان في الظلم ومظاهره

---

(٢) *New York Times*, 10/9/1997.

الدبلوماسية الكاذبة، فقد يتضمن التأجيل اللانهائي لقضايا الوضع النهائي، ومع ذلك فلا يزال بين حزب العمل الإسرائيلي وتسلم السلطة خرط القتاد.

إن استحالة أي تغيير حقيقي، في جوّ الرفض الإسرائيلي المستمر للتفاوض على الوضع النهائي، أدت إلى إحياء الجهود الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة من أجل مجتمع ديمقراطي مزدوج القومية.

أولاً: حلّ الدولة الواحدة

لم يناضل الفلسطينيون ويضحّوا على مدى قرن من الزمان من أجل **دولة** مهلهلة، ممزقة من دون سيادة ولا استقلال حقيقي. وإن النضال الحالي من أجل دولة مستقلة بمفهوم أوسلو ضرب من العبث. أما خارج حدود أوسلو وقيودها، فهناك نضال اجتماعي واقتصادي مختلف من أجل حقوق متساوية ومواطنة متساوية، وشرعية متساوية داخل دولة واحدة فلسطينية/ إسرائيلية. وهناك نماذج أخرى مثل الدولة الديمقراطية العلمانية، أو الدولة ذات القوميتين يتطلع إليها عدد متزايد من أبناء الشعبين باعتبارها بدائل للأزمة المستعصية الراهنة.

ثانياً: فلسطينيون يدعمون الدولة الواحدة

كان البروفسور إدوارد سعيد، على الجانب الفلسطيني، من أبرز دعاة حلّ الدولة الواحدة. وقد كتب عنها الكثير ودعا إليها في عدد من محاضراته ولقاءاته. من ذلك ما قاله لصحيفة **كريستيان ساينس مونيتور**:

«كلّ فكرة خلقِ الدولتين بليت وتداعت. إن عملية أوسلو رثّت وبارت. . فحياة الفلسطينيين والإسرائيليين شديدة التشابك، ولا سبيل إلى فصلهما. نعم قد تعيش على الوهم والمكابرة، ويمكنك أن تحجز الناس في غيتو، أما على أرض الواقع فهناك تاريخ مشترك. لهذا علينا أن نجد طريقة للعيش المشترك. قد يستغرق الأمر خمسين سنة. ولكن. . تجربة الإسرائيليين سوف تعود بهم إلى العالم الذي يعيشون فيه فعلاً، العالم العربي والإسلامي، ولن يكون ذلك ممكناً إلا عبر الفلسطينيين»[٣].

وفي لقاء مع الصحافي الإذاعي ديفيد برصاميان (David Barsamian)، شدّد إدوارد سعيد من جديد على الحل العلماني لدولة بقوميتين، واعتبره واقعاً ضرورياً وهدفاً مرتجى.

---

(٣) *Christian Science Monitor*, 27/5/1997.

طبعاً، يتفاعل الفلسطينيون والمستوطنون في الضفة الغربية عبر التباغض والعداء، لكنهم، طبيعياً، يعيشون في المكان نفسه. وهذا أمر لا يمكن تغييره بجرّ الناس إلى حدود منفصلة أو دول منفصلة. ثمّ إن هناك حقيقة سكانية، ففي العام ٢٠١٠ سيكون هناك تعادل سكاني بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. الجنوب أفريقيون لم يتمكنوا من الحفاظ على **التمييز العنصري** (الأبارتهيد) في بلد أكبر (من فلسطين) بعشرين مرة. وليس من المتوقع لمكان مثل إسرائيل، محاط بدول عربية من كلّ أطرافه، أن يحتفظ بما هو، واقعياً، نظام تمييز عنصري ضدّ الفلسطينيين.

لهذا، على الرغم من أن فكرة الدولة ذات القوميتين تبدو بعيدة المنال اليوم، أو تبدو ضرباً من اليوتوبيا، وعلى الرغم من أن كثيراً من الناس يعتبرها جنوناً، فإنها الفكرة الوحيدة التي ستسمح للناس بأن يعيشوا معاً، لا أن يبيد بعضهم بعضاً[٤].

وهناك مثقفون فلسطينيون آخرون في الأراضي المحتلة، وداخل الخط الأخضر، وفى أرض الشتات، دعوا أيضاً إلى حلّ الدول الواحدة، منهم نديم روحانا، وأسعد غنام، وعزمي بشارة، وعادل سمارة وغيرهم. فقد كتب سمارة مثلاً: «إن الحل العادل الوحيد والقابل للتحقيق. . يجب أن يكون دولة تحل النظام الصهيوني، وتلغي قانون العودة اليهودي، وتوقف استيراد مستوطنين جدد، وتضمن حقّ الفلسطينيين في العودة والمساواة في الأرض والثروات الطبيعية»[٥].

أما عزمي بشارة، وهو عضو في الكنيست، فيعتبر إسرائيل واقعياً دولة بقوميتين، على الرغم من التمييز ضدّ العرب. إن بشارة يقود نضالاً من أجل حقوق ومواطنية متساوية داخل إسرائيل، ويلاقي بسبب ذلك عنتاً شديداً حيث حوكم واتهم بالخيانة لمجرد أنه مارس حرية التعبير، ونظم لبعض العجائز الفلسطينيين في إسرائيل لقاء مع أقاربهم اللاجئين لدى **العدوّة** سوريا.

وفي مقابلة مع **ميدل إيست ريبورت،** قال بشارة:

«لا يمكن أن نتمتع بهويتنا الوطنية، حتّى نطالب بالمساواة في إسرائيل. من دون ذلك تصبح هويتنا الوطنية حصيلة قوى سلبية. إن الهوية التي تُخلق من اللامساواة فقط هي هوية مهزوزة وسلبية. علينا أن نبني هويتنا الوطنية على القوى الإيجابية

---

(٤) David Barsamian, «An Interview with Edward W. Said,» *Progressive* (April 1999), p. 35, and As'ad Ghanem, «Zionism, Post-zionism, and Anti-zionism in Israel: Jews and Arabs in the Conflict over the Nature of the State,» in: Ephraim Nimni, ed., *The Challenge of Post-zionism: Alternatives to Israeli Fundamentalist Politics* (London; New York: Zed Books, 2003).

(٥) *News from Within* (April 1997).

اللازمة لها. إن وجودنا لا يقوم على مجرد رفض إسرائيل لنا»[٦].

النضال من أجل المساواة والحقوق الجماعية بالنسبة إلى بشارة متشابك مع النضال في سبيل دولة ديمقراطية بقوميتين:

«إن المساواة بين الأفراد في إسرائيل لا يتحقق من دون الحقوق الجماعية. وإن من المستحيل على العرب في إسرائيل أن ينصهروا مع اليهود الإسرائيليين في أمة واحدة، كما حصل في فرنسا والولايات المتحدة لأن هذا يَجبّ أساس البنية الإسرائيلية»[٧].

ويلاحظ مثقف فلسطيني آخر هو نديم روحانا هذا التلازم بين فشل أوسلو وضرورة العودة إلى حلّ الدولة الواحدة ذات القوميتين على كلّ أرض فلسطين التاريخية، فيقول:

«إن فشل عملية أوسلو في إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة، قد يؤدي إلى تضافر مصالح كلّ شرائح الشعب الفلسطيني، من أجل الدعوة إلى دولة واحدة في فلسطين. وفعلاً فإن الرد المعقول على خيبة الأمل من قيام دولة فلسطينية لا يكون بقبول نظام حكم البانتوستان في الضفة الغربية، بل في تطوير برنامج سياسي شامل يعيد النظر في الصراع العربي الإسرائيلي، من صراع على الأرض والسيادة، إلى نضال من أجل المشاركة في السلطة والمساواة بين العرب واليهود، على أرض فلسطين التاريخية في دولة علمانية ذات قوميتين، على غرار نضال الفلسطينيين في إسرائيل»[٨].

وكتبت غادة الكرمي، المثقفة الفلسطينية التي تعيش في لندن، مقالة مشابهة حللت فيها ارتهان أوسلو لحل الدولتين، ومدافعة عن حلّ الدولة الواحدة، الحل الوحيد الممكن. وفي الفقرة التالية تلخيص لأبرز حججها القوية:

«إن إحساس الفلسطينيين بالظلم النابع أصلاً من ضياع وطنهم، وإنكار حقهم في العودة إليه لا يَزول ويُعالج بتسوية مختلة تعتمد حلّ الدولتين. سيظل الحيف مصدراً لعدم الاستقرار في المنطقة وسبباً **للإرهاب** إلى أن يزول. ليس هناك من ينكر وجود العقبات الكأداء على الطريق إلى الدولة الواحدة في إسرائيل/ فلسطين. صحيح أنه لا يمكن تغيير الماضي، وأن الوقت قد يكون متأخراً، لكن حلاً يسمح بالمشاركة المتساوية بين الشعبين

---

(٦) «Equal Rights for Arabs in Jewish State: A Goal Unrealizable: Interview with Azmi Bishara,» *Middle East Report* (MERIP), no. 12 (December 1999).

(٧) المصدر نفسه.

(٨) Nadim N. Rouhana, «Test of Equal Citizenship: Israel between Jewish Ethnoracy and Bi-national Democracy,» *Harvard International Review*, vol. 20 (1998), p. 78.

لِكُلّ الأرض، وإعادة اللاجئين سوف يسمح بإرساء القواعد لمستقبل مستقر. وما دام أن بنية إسرائيل والأراضي المحتلة حالياً مزدوجة القومية في كلّ شيء ما عدا الاسم، فإن سياسة رسمية مزدوجة القومية ليست مستحيلة. بل لعلها تمهد الطريق للدولة العلمانية الديمقراطية على أرض فلسطين التاريخية. قد يبدو هذا ضرباً من اليوتوبيا الآن، لكن المشروع الصهيوني لبناء دولة يهودية في بلد الآخرين كان أكثر خيالية»(٩).

ثالثاً: إسرائيليون يدعمون الدولة الواحدة

هناك أطراف عديدة غير عادية في إسرائيل توافق على حلّ القومية المزدوجة، بينهم سياسيون ليبراليون ويساريون علمانيون وحاخامات يمينيون. من اليساريين المؤيّدين لهذا الحل هناك ميرون بنفينيستي نائب عمدة القدس سابقاً. إنّه يرى «أن الواقع في **أرض إسرائيل** مزدوج القومية، وكذلك الحال داخل الخط الأخضر. والنموذج الأحب إلى قلبي هو النموذج البلجيكي. هناك شعبان هما الفلمينغ والوالون. وهناك حكومتان محليتان وحكومة مركزية واحدة. وأُفضّل نظام الكانتونات حيث تقسم **أرض إسرائيل** غرب نهر الأردن إلى كانتونات عربية ويهودية. وأريد هنا أن أكون واضحاً. إنني أضم إلى ذلك منطقة الجليل والمثلث»(١٠).

كذلك فإن حاييم بارام (Haim Baram) وهو يساري إسرائيلي علماني معروف في الغرب بعمود في صحيفة **ميدل إيست إنترناشيونال** اللندنية أيّد حلّ القوميتين، واعتبره سبيلاً للحيلولة دون خلق نظام عنصري. وقد لاحظ يائير شيليغ (Yair Sheleg) في مقالة له في **نيوز ويذين** أن حاخام إسرائيل مناحيم فرومان (Menachem Fruman) يدعم فكرة القوميتين باعتبارها تضم **أراضي إسرائيل** كلها، وتضمن دوام المستوطنات في الضفة الغربية: «إنني أفضل الولاء للأرض على الولاء للدولة. وأرى أن حركة إسرائيل كلها ـ حركة ما بعد الصهيونية ـ تمثل تقدّماً للصهيونية عمّاً هي عليه اليوم»(١١). لكن فرومان لم يعتذر عن دعوته إلى الكيل بمكيالين قانونيين منفصلين في الدولة الواحدة، أحدهما للعرب والآخر لليهود.

إن دولته الواحدة لا ترى حرجاً في ممارسة التمييز العنصري، وهو النظام الذي قال إنّه انتصر خلال العصور الأوروبية الوسطى في التمييز بين الناس وتصنيفهم في

(٩) Ghada Karmi, «A Secular Democratic State in Historic Palestine: An Idea Whose Time Has Come?,» July 2002, *Al-Adab*, Beirut, Lebanon, <http://www.caabu.org/press/articles/secular-state.html>.

(١٠) *News from Within* (April 1997).

(١١) *News from Within* (March 1997).

طبقات: «إذا أردت، نعم، يمكنك أن تكتب إنّني أريد أن نعود إلى ظلمات العصور الوسطى»[١٢]. إن من الصعب تقديم نبراس تحتذي به الدولة ذات القوميتين، أو الدولة العلمانية الديمقراطية، ذلك لأن هناك عدداً من النماذج القائمة، التي تعتمد على درجات مختلفة من **الحصرية**، و/أو على مدى الاستقلال الثقافي، الذي يجب على كلّ جماعة أن تحتفظ به أو تتخلى عنه.

بيت القصيد هنا هو أن حياة الشعبين، ومصيريهما قد تشابكت ما يحتم على الإسرائيليين والفلسطينيين اكتشاف قواعد العيش المشترك، ومعالجة المظالم واستشراف رؤيا مشتركة لمستقبل ديمقراطي مشترك لا يستثني ولا يميز.

وقد تنبأ ستيفن كوهين الخبير في الشرق الأوسط بأن الوضع القائم في الأراضي المحتلة لن يؤدي إلا نظام التمييز العنصري، ورأى أن لا حلّ لهذا الصراع اللانهائي إلا بالدولة الواحدة، فقال في **ندوة السياسة الإسرائيلية** (Israel Policy Forum) اليسارية: «لديك الآن دولة يهودية على طرفي الخط الأخضر، إحداهما ذات أغلبية يهودية، والثانية ذات أقلية يهودية تحكم الأغلبية العربية. وهذا يجعلك تشعر أننا عدنا إلى مفهوم أن يحصل الفلسطينيون على حقوق مدنية في دولة واحدة»[١٣].

رابعاً: الاستراتيجية الفلسطينية

لم يكن طريق **ما بعد أوسلو** إلى حلّ الدولة الواحدة، تطوراً سياسياً جديداً عند الفلسطينيين. إن الخطّة الأولى التي وضعتها منظمة التحرير الفلسطينية بعد احتلال ١٩٦٧، نادت بدولة علمانية ديمقراطية. أما الخطّة التي اقترنت بالكفاح المسلح، فسرعان ما تهلهلت، وهُجرت لمجاراة المواقف العربية.

لم يكن خافياً أن بعض مظاهر هذا الكفاح المسلح كانت دعائية، وأن كثيراً من أشكاله أصبح عديم الجدوى في بداية التسعينيّات. كان هناك نوع من الصفقة الضمنية بين المنظمة والأنظمة العربية، تتنكر بموجبه منظمة التحرير لحل الدولة الواحدة، وتخفف من طموحاتها الوطنية، وتقبل بحل الدولتين في مقابل أن تقدّم الدول العربية عوناً دبلوماسياً ومادياً لدويلة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل.

وفعلاً، فقد أعلنت هذه الدبلوماسية عن نجاحات كانت بمجملها ظاهرية شكلية، فقد كانت إسرائيل معزولة في كثير من أنحاء العالم، فيما كانت ندوات

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) *Forward*, 25/10/2002.

دولية عديدة تناصر حقّ الفلسطينيين في تقرير المصير. كانت نجاحات فارغة وباهظة الثمن، ذلك أن الدولة الفلسطينية الموعودة لم تر النور بعد، ولم يكن لديها ـ على الرغم من التأييد الدولي الواسع ـ حظّ في رؤية النور، نظراً للأساليب العقيمة التي لجأت إليها القيادة الفلسطينية.

أما أبناء جنوب أفريقيا، الذين أعلنوا الكفاح المسلح، فإنّهم ظلوا متمسكين بالدولة الواحدة، ورفضوا كلّ الضغوط للتخلي عن الكفاح المسلح، فالأرض كلها في النهاية أرضهم، وهذا ما جعلهم يعزفون عن فكرة الوجود المستقل أو حلّ الدولتين.

الأمر الآخر هو أن اهتمام الأمم المتحدة بالفلسطينيين كان ذا طبيعة إنسانية أكثر مما هو ذو طبيعة سياسية. لقد ركزت الأمم المتحدة مثلاً على حقوق الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال وعلى غوث اللاجئين، ولم تركز على حقّ الفلسطينيين في وجود مستقل.

وعلى الرغم من الاعتراف الدولي بحق الفلسطينيين في الاستقلال، لم يتمكنوا أبداً من كسر أصفاد الاحتلال ومن التحرر الحق. لم يتوقف عذاب اللاجئين، وعذاب الاحتلال، وعذاب التمييز ضدّ أقلية عرقية في بلد كان بلدهم وكانوا فيه الأغلبية.

وعندما تحول الكفاح الفلسطيني أخيراً نحو العمل السياسي خلال انتفاضة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٢، ظلّ مطلب الدولة المستقلة متماسكاً. كان كفاحاً من أجل السلطة والبناء الاقتصادي والاجتماعي، أكثر مما كان من أجل التعايش في دولة واحدة.

إن هدفه الأساسي هو إنهاء الاحتلال.

خامساً: الاستراتيجيات البديلة

عندما نصب مهندسو أوسلو كلّ سدّ ممكن في وجه السعي الجاد من أجل الاستقلال، وجد الفلسطينيون أنفسهم أمام تحد هائل يحدوهم إلى إحياء كفاحهم السياسي أيام الانتفاضة الأولى، وذلك ببناء منظمات جماهيرية، ومؤسسات بديلة تمكنهم من تلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للجماهير.

لقد رأوا كيف كانت إسرائيل، في جوّ المفاوضات العبثية، تقضم أرضهم شبراً شبراً، وأدركوا أن ذلك لن يتوقف بعمل دبلوماسي، وأنه لن يتباطأ أو يتوقف إلا بتعبئة جماهيرية ومجهود جماهيري عام.

كانوا يعرفون يقيناً أن المهمة محفوفة بالمخاطر، إذ إنّها تحدّ لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي وتحدّ للسلطة الفلسطينية، التي ترى في كلّ ما يحيد عن **أوسلو**، بما في ذلك العمل المنسجم مع القانون الدولي، عملاً يستحق القمع والإكراه. إن القيادة

مضطرة بموجب الاتفاقيات التي ألزمت نفسها بها إلى محاربة **الإرهاب**، بتعريفه الإسرائيلي وذلك لحراسة أمن الاحتلال وتلبية متطلبات ما تسميه الولايات المتحدة وإسرائيل بالتبادلية أو التعامل بالمثل.

كانت المصاعب وأشكال الحرمان التي تلازم حياة الفلسطينيين (اللاجئين في أرض الشتات، أو تحت الاحتلال، أو مواطنين من الدرجة الثانية)، وما زالت تعيق التطور السياسي الفلسطيني، وتخذله برغم كلّ ألقاب الدولة التي تحكي **انتفاخاً صولة الأسد**. لقد خلقت السلطة رئيساً من دون سلطة تنفيذية، ومجلساً تشريعياً من دون سلطات تشريعية، ومحاكم من دون سلطان قضائي، وزرعت بيروقراطية مدنية متورمة ومغمسة بالفساد، وأنشأت أجهزة أمنية تُعنى أكثر ما تُعنى بأمن الاحتلال.

كانت أوسلو اختباراً لقدرة عرفات على أن يكون دركياً إسرائيلياً، ولهذا فما إن تطورت السياسات الفلسطينية المعارضة إلى مقاومة مسلحة، حتّى أعلنت إسرائيل حرباً شاملة ولامت الضحية وأسقطت عليها كلّ فظائعها. أما عرفات فلم يكن بمقدوره أن يلبي كلّ ما أرادته إسرائيل من دون أن يعتبره شعبه خائناً عميلاً.

ليس هناك من طريق عرضي قصير إلى التحرير الحق. إن على كلّ بديل لأوسلو أن يعالج الواقع الفلسطيني تحت الاحتلال في الضفة وغزة والقدس الشرقية، وداخل إسرائيل، وفي أرض الشتات. لن يكون هناك استقلال أو تحرير ذو معنى من دون التخلص من التمييز، واللامساواة القانونية والاجتماعية، التي يرزح تحتها كلّ هؤلاء الفلسطينيين.

إن هذا يتطلب كفاحاً منهجياً محمياً ثابت العزيمة، يضم تحت جناحيه شرائح الفلسطينيين كلها إلى جانب اليهود الإسرائيليين، الذين يرفضون أن يكونوا **سادة** شعب آخر، أو متميزين في نظام عنصري، أو مستوطنين لا يعترفون بوجود أهل البلاد وينظمون لهم **الترحيل القسري**.

ويجب أن يكون هدف هذا الكفاح تأمين الحماية القانونية المتساوية، في دولة واحدة على غرار ما جاء في التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكي: «عدم شرعية أي تفاوت أو تصنيف في الحماية القانونية، وإنهاء عزل جماعة من البشر أو إقصائها عن نسيج المجتمع الاجتماعي والاقتصادي».

وعلى هذا الكفاح الجديد أن يضع نصب عينيه المساواة لِكُلّ إنسان في فلسطين/ إسرائيل.

وبالطبع، فإن هذه الرؤية تصطدم بمصالح اللاعبين الأساسيين في واشنطن،

وتل أبيب، ورام الله. إنّها دليل على أن هيمنة الولايات المتحدة على دبلوماسية الشرق الأوسط قد أفلست. وهي أيضاً إدانة للصهيونية التي يدين بها رابين وبيريز وباراك وكل الجابوتنسكيين التحريفيين، وبيغن وشارون، بل هي إدانة لهذه **البضاعة الكاسدة**، من القيادات غير الراغبة في الاعتبار، وغير القادرة على التعلم من كلّ أخطاء وأحابيل وأضاليل وكوارث الماضي.

قد يبدو هذا الشكل من الكفاح غير واقعي وقد يظهر وكأنه يسعى وراء مثاليات يوتوبية، ومع ذلك كلّه، فإن حظه في النجاح أعظم من صيغة أوسلو الزئبقية، التي كَتَب أجَلَها وقتلها من قبل أن تولد، نهمٌ أرعن إلى السلطة.

لم يُمنح الفلسطينيون خياراً سوى النضال من أجل حقوق وكرامة متساوية، على الرغم من قيود أوسلو وعنت المنتفعين منها. لم تكتف أوسلو بأن نسفت خيارهم في وجودٍ مستقل سيّد، بل إنّها أنكرت عليهم حقّ النضال من أجل هذا الوجود.

حتّى القيادة الفلسطينية أدركت أن قضم إسرائيل الأرض الفلسطينية، قد دمّر حلّ الدولتين، فسارعت إلى إعلام ربّ البيت الأبيض بأن توسيع المستوطنات في الضفة الغربية نسف حلّ الدولتين، وهو الحل الذي بنى عليه مفاوضو أوسلو قصوراً من الرمال. وفعلاً قدم مسؤولان كبيران من السلطة الفلسطينية مذكرة مكتوبة إلى وزارة الخارجية الأمريكية عبّرت عن الأمل في أن حلّ الدولتين لم يمت بعد! وقد سيق هذا التهديد المبطن في مذكرة من عشر صفحات، وخمس خرائط مفصلة لنشاطات الاستيطان في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، أرسلها وزير المال سلام فايد، إلى وزير الخارجية كولن باول، وكبير مساعديه ديفيد ساترفيلد. وبعد أسبوع، أرسل أحمد قريع، رئيس المجلس التشريعي رسالة مشابهة إلى البيت الأبيض[١٤].

سادساً: مراجعة جديدة للأيديولوجية الصهيونية

إن الطبيعة الأساسية للدولة الإسرائيلية ترفض أي تعايش حقيقي مع أي شعب آخر على أساس المساواة. لهذا، من المستحيل التوصل إلى أية تسوية تعترف بحق الشعبين كليهما في الكرامة، وحق تقرير المصير، ما دامت هناك أيديولوجية صهيونية قائمة على السيطرة على أرض فلسطين وثرواتها وإقصاء أهلها. هذا يعني أن تجاوز الحالة الحاضرة يقتضي مراجعة جديدة معمقة لطبيعة الأيديولوجية الصهيونية، ولتاريخها وطرح الأسئلة الصعبة والمحرّمة منذ إنشاء دولة إسرائيل. كما يقتضي تسليط الضوء

(١٤) المصدر نفسه.

الفاحص على السرد الصهيوني السائد، وتصويره السلبي للعرب وتحريفه التاريخ.

لقد تعطل نقاش **ما بعد الصهيونية**، الذي كان يدور بحيوية في التسعينيّات. عطّلته أيديولوجية شارون القائمة على الاستفزاز واستدراج الرد على الاستفزاز بالعمليات الاستشهادية، التي تنفّر الإسرائيليين من الفلسطينيين وتؤلّبهم عليهم. وكان إيلان بابيه المختص بالعلوم السياسية قد درس ظاهرة **ما بعد الصهيونية**، وصور بعضاً من مظاهرها وظواهرها في معظم النشاطات والإنتاج الثقافي الإسرائيلي، من أفلام سينمائية وموسيقى وروايات وقصص قصيرة. لكنه لم يتعرض إلا لماماً لمدى استجابة عامة الإسرائيليين لهذا النقد، ودرجة تأثيره في أفكارهم المسبقة وسلوكهم وتصرفاتهم تجاه العرب والفلسطينيين(١٥).

لقد كشف بابيه (Pappe) عن المدى الذي تشابكت فيه حياة عامة الفلسطينيين والإسرائيليين، كما ألمح إلى أن إسرائيل لا تستطيع أن تنمو وتزدهر، إذا ظلت دولة غربية في المنطقة:

«هناك حاجة إلى حل التناقض الحاد بين الصهيونية والدولة اليهودية، وبين حقوق الإنسان والديمقراطية. إن **إسرائيل** ديمقراطيةً تعدديةً وجزءاً من المتوسط هي أيضاً إسرائيل ذات السرد التاريخي المتعدد. وإن لمثل هذه الإسرائيل حظاً في مستقبل مشترك»(١٦).

إن كثيراً من المثقفين الإسرائيليين صاروا يتساءلون عما إذا كانت الصهيونية حركة نهب وسلب وطني، أم هي حركة شعب مضطهد يتصرف وفقاً لأخلاق إنسانية، ويبحث عن تسوية وسلام.

لقد تساءل المؤرخ الإسرائيلي بني موريس (Benny Morris) مشككاً بصدق «أخلاق الصهيونية التي تزعم أننا لم نأت إلى هذا البلد من أجل استغلال أهله وطردهم واحتلالهم بالقوة»(١٧)، أما بعيد الانتفاضة الثانية، فوصف موريس الكفاح الدائر بأنه كفاح وجودي بالنسبة إلى إسرائيل. وهو تعليق غير موفق على انهيار النقاش حول **ما بعد الصهيونية**.

---

(١٥) انظر سلسلة مقالات لبابيه عن الموضوع: Ilan Pappe: «Post-zionist Critique on Israel and the Palestinians- Parts 1-3,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 26, nos. 2-4 (Winter-Summer 1997), and «Israeli Television Fiftieth Anniversary Series: Tekumma: A Post-Zionist Review?,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 27, no. 4 (Summer 1998), pp. 99-105.

(١٦) **هآرتس** (الملحق الأسبوعي) (١٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٤)، ص ١٥.

(١٧) **هآرتس**، ٢٤/ ٦/ ١٩٩٤.

بل إنّه في مقالة حديثة له ذهب إلى القول بأن الشرق الأوسط قد يكون اليوم في سلام لو أن إسرائيل في عام ١٩٤٨ أخرجت كلّ الفلسطينيين[١٨]. وعلى الرغم من هذا كلّه، فإن نقد الصهيونية إذا اتسعت دائرته وشملت عامة الإسرائيليين، ولامست وجدانهم، فإن عملية السلام قد تتخذ طابعاً سلمياً.

أمّا على الجانب الفلسطيني، فإن الآمال بسلام حقّ لن تنتعش إلا حين يبدأ الفلسطينيون بإحياء فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية، ويعملون على بنائها، ويحيلونها من شعار دعائي إلى برنامج حيوي يتكيف مع المستجدات.

وسواء كان الاسم دولة ذات قوميتين، أو نظاماً فيدرالياً أو كانتونيّاً على النموذج السويسري، فإن المعنى الحقيقي يبقى التعايش، والتعددية، والتساوي في الحقوق وفي المواطنة.

إنّه سيتجلى في الإنسانية المشتركة، حيث سيعيد النظر في الهوية الحقيقية للمواطنين ويراعي في ذلك عوامل نفسية وأيديولوجية، ولا يقتصر على العوامل العرقية والدينية والقومية من دون غيرها. بذلك ستعاد صياغة المفهوم الحق للمواطنة، كما اقترح إدوارد سعيد، الذي وصف الفلسطيني بأنه كلّ من يتفاعل مع العذابات الفلسطينية، ويقاوم الأصفاد، التي كبلت بها أوسلو الوضعَ النهائي، وشارك في شكل من أشكال النضال على مدى السبعينيّات والثمانينيّات، وأن الفلسطيني ليس ذلك الذي ولد في فلسطين ويرغب في العيش في أي غيتو بناه مهندسو أوسلو. وقد كتب:

«إن موقفنا من قضية الهوية صلب، فهي مسألة أكثر أهمية وأمعن في الديمقراطية سياسياً من مجرد الإقامة والإذعان لما تقدّمه إسرائيل لنا. ما نسأل عنه نحن الفلسطينيين، هو الحق في أن نكون مواطنين، لا مجرد أرقام في لعبة خاسرة غامر بها المشاركون في أوسلو. وجدير بالذكر هنا أن الإسرائيليين أيضاً سيخسرون إذا ما قبلوا بتعريف مهلهل قصير النظر يعتبر الفلسطينيين مجرد رعايا، كلّ ما يريدونه هو **وطن** تعبث فيه حكومتهم، ففي عقد من الزمان سيكون هناك تكافؤ في عدد السكان اليهود والعرب في فلسطين التاريخية. ومن الأفضل أن يتسع صدرنا لبعضنا ونتوافق اليوم وليس غداً على أن نكون شركاء في دولة ذات قوميتين، بدلاً من أن نتقاتل ونخوض ما صار يعرف بحرب الرعاة من قبائل متعادية. إن اختيار هذه الهوية يصنع التاريخ، ورفضها يعني اختيار التلاشي»[١٩].

---

(١٨) *Guardian*, 3/10/2002.

(١٩) Edward Said, «By Birth or by Choice?,» *Al-Ahram Weekly* (28 November 1999).

سابعاً: البحث عن الإنصاف عبر المجتمع المدني الدولي

إن اضطرار الفلسطينيين لمواجهة عدوّ متجبر، ومحصن بحلف استراتيجي مع القوة العظمى الوحيدة في العالم حالَ دون إنصافهم، وإنصاف قضيتهم العادلة. وقد تفاقم ذلك بسبب قيادتهم الرعناء وأنظمة عربية متواطئة ألحقت بالقضية الفلسطينية كثيراً من الأذى، بينما ظلت هذه القضية معرضة للتضليل المتعمد.

لهذا يتوجب على كلّ الجهود الرامية إلى الإنصاف والباحثة عن الإصلاح والعلاج أن تكون خلاقة تسعى إلى بناء حركة تضامن دولية، وتفعيل محافل العدالة محلياً ودولياً.

لقد عانى الفلسطينيون الأمرين من عملية الغزو التاريخية لبلدهم ومن السلب والهيمنة. لقد تحررت معظم شعوب الأرض من مستعمريها وظل الفلسطينيون وحدهم لا يرون ضوءاً في نهاية نفق هذا المشروع الاستعماري. فلا بعثة **الحقيقة والمصالحة**، على طريقة جنوب أفريقيا، قريبة المنال، ولا **يوم الاعتذار** و**كتب الاعتذار**، كما حدث في أستراليا منتظرة.

ليس هناك أي أمل في أن يتقدم أرييل شارون، أو شمعون بيريس باعتذار على غرار ما فعلت الملكة إليزابيت في الهند وغواتيمالا، على الرغم من خواء كلمات هذه الاعتذارات. كيف ذلك وهُما لم يُقرّا بمذابح الربيع، التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في جنين ونابلس، عَدا عن ذلك دورهما في جرائم صبرا وشاتيلا وقانا؟

إن ما قاله مناحيم بيغن قبل سنوات: «لا أحد يعطينا دروساً في الأخلاق، لا أحد» هو قول فصل سيظل يلازم حكومات إسرائيل المتصلبة على مدار تاريخ هذه الدولة.

لهذا لا بدّ للفلسطينيين، إذا ما أرادوا تدارك ما فات، أن يعودوا إلى الحال الطبيعية، وينأوا بأنفسهم عن الحكومات القائمة والوسائل التقليدية، ويستعيضوا عن ذلك كلّه بحركة دولية متجذرة.

إن بنية الظلم وعدم المساواة بنية عامة طامّة تملأ الأرض، ولهذا تشكل مسألة الإنصاف حداً فاصلاً بين الجنوب المستضعف المحروم، والشمال المتخم المتجبر حيث تقود الولايات المتحدة معسكر الحرب على الإنصاف والعدل.

من ذلك مثلاً حربُها على المؤتمر العالمي ضدّ العنصرية، الذي عُقد في دوربان بجنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فقد وصفته بأنه تجمع ضدّ إسرائيل يستأهل المقاطعة.

كان المؤتمر حدثاً دولياً تاريخياً يهدف إلى استئصال العبودية والاستعمار والعنصرية. أما القضية التي أقضّت مضجع الولايات المتحدة فهي قضية التعويض المادي عن تجارة العبيد عبر الأطلسي، إضافة إلى الإجماع العالمي على عنصرية الصهيونية.

لذلك استشرست الولايات المتحدة وبعض حلفائها من أجل تشويه المعنى الحقيقي لمؤتمر دوربان، والاستخفاف بأهميته الحيوية في المواجهة المستمرة بين قوى الاستعمار والعنصرية، وقوى التحرر والمساواة. كان المؤتمر بحق منعطفاً مهماً على الطريق إلى الديمقراطية، والتحرر الاقتصادي والاجتماعي، وإلى عالم أكثر عدلاً ومساواة.

لقد كشف عن عبثَ البحث عن العدالة عبر حكومات تصطدم برامجها السياسية بحاجات الشعوب المستعمَرَة وتطلعاتها نحو العدالة والإنصاف. إن مشاريع القرارات، التي تقدّمت بها المنظمات غير الحكومية، في المؤتمر عن فلسطين والصهيونية، والمؤيدة من قبل كثير من الحكومات الأوروبية ومن ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كانت على أقصى التناقض مع المحاولات الشرسة للحكومة الأمريكية وجهودها اليائسة لنسف المفهوم الحقيقي للإنصاف.

شكلت هذه القرارات دعماً عالمياً قوياً للقضية الفلسطينية، وعبّرت عن وجدان المجتمع الدولي. أما على الطرف الآخر، الطرف الرسمي، فإن كثيراً من ممثلي الحكومات، وفي مقدمتهم ممثلو الحكومة الأمريكية كرروا ما قاله بوش بفظاظة، من أن على المؤتمر أن لا يزعج إسرائيل بشيء. وهذا ما يعادل قول المغتصب إن ضحيته تزعجه لأنه أدين بجريمة الاغتصاب.

لقد حاولت الولايات المتحدة في مؤتمر دوربان أن تدافع عن الوضع الحالي بِكُلّ علله الاقتصادية والاجتماعية وعلله الأوتوقراطية الطاغوتية. وحاولت الدفاع عن استمرار هيمنتها، ووقفت في وجه أي شكل من أشكال التعويض عن مظالم الماضي.

ومن المفارقات المضحكة المبكية أن الولايات المتحدة حاولت وهي تدافع عن كلّ هذه المظالم الإنسانية أن تتستر وراء حماية إسرائيل والشعب اليهودي، الذي عانى الكثير من المظالم والتشنيع والتمييز.

لقد شهد المؤتمر نقاشاً حاداً حول الصهيونية بين المنظمات غير الحكومية، وبين ممثلي حكومتي الولايات المتحدة وإسرائيل. أما الراغبون في حماية إسرائيل من مُرَوّجي **التسوية**، و**النزعة العملية** بقيادة القس جسي جاكسون، فقد أرادوا للمؤتمر أن يتعالى عن هذا النقاش، حتّى لا يصبح ضحية للصراعات الأيديولوجية. وبينما بصم ممثلو القيادة الفلسطينية على هذا المنطق، وبخاصة وزير التخطيط والتعاون الدولي نبيل

شعث الذي رفض إدانة الصهيونية، جابهته حنان عشراوي بقوة، وكانت تتحدث باسم منظمة غير حكومية.

لقد قال شعث: «إننا غير معنيين بطرح القضية الأيديولوجية ضدّ إسرائيل. ولهذا فإننا لن ندعم بياناً ضدّ **الصهيونية** بينما عبّرت حنان عشراوي عن شريحة واسعة من الفلسطينيين حين قالت للمؤتمرين:

«إنني أهيب بكم. . أن لا تتبنوا موقف **الحياد الجبان**، فلا مكان للحياد في الكفاح ضدّ القمع، والظلم، والعنصرية، والتعصب، والاستعمار، والإقصاء. . هنا لا يوجد **فيتو** أمريكي يحرمنا من حماية حقوقنا، ولا رقابة، ولا ابتزاز لإرهاب الحكومات، التي تحكم باسم المصلحة الخاصة»[٢٠].

صحيح أنه لم يكن هناك فيتو أمريكي في دوربان، لكن الصحيح أيضاً أن هناك قدراً هائلاً من الإرهاب، والتخويف والمناورات والمكائد الأمريكية، كما دل على ذلك موقف مسؤولي السلطة الفلسطينية.

كان الوفد الأمريكي على قلة عدده يلجأ إلى دبلوماسية الدهاليز لكسر عنق اللغة وإنجاح صيغة **التسوية** و**النزعة العملية**. وكان الهدف هو التوصل إلى قرار نهائي يدين العبودية، والتركة الظالمة للاستعمار والعنصرية بعد التأكد من أن إسرائيل والصهيونية بريئتان من كلّ هذا.

وحين أخفق المسعى، انسحبت الولايات المتحدة وإسرائيل ووصفتا المؤتمر بأنه كان **مهزلة**.

لقد أدين هذا التصرف الأمريكي واستهجن على نطاق عالمي واسع حتّى من القس جاكسون، ومن كوفي عنان أمين عام الأمم المتحدة. وهذا ما ينبغي على الفلسطينيين والمنظمات غير الحكومية، أن يعتبروا به فلا يتورعوا عن إدانة الصهيونية، ووصمها بأنها أيديولوجية عنصرية استعمارية.

إن الأمريكيين ـ في هذا السياق ـ لم يتزحزحوا قيد أنملة عن مواقفهم، فقد أصروا على أن يقتصر الموقف من العبودية على مجرد الإدانة، وأن لا يتجاوز ذلك إلى المطالبة بدفع تعويضات عنها. وقد استطاعوا من خلال إلحاحهم على هذه الاستراتيجية المزدوجة، أن يخرجوا من حالة **عدم الربح**، وتمكنوا من الادّعاء بأنهم

(٢٠) كلمة حنان عشراوي أمام المؤتمر الدولي لمكافحة العنصرية والتمييز والإقصاء، دوربان، جنوب أفريقيا، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠١.

مشاركون فعّالون في هذا النضال الجدلي بين الاستعمار والعنصرية من جهة، وبين التحرير والعدالة والمساواة من جهة ثانية.

وبما أن القضايا المطروحة هي جرائم ضدّ الإنسانية، يجب أن تعالج من خلال القوانين الدولية والإنسانية المرعية، ولا بُدَّ من الحذر من عقلية التسويات والمساومات و**النزعة العملية**، والنفاق والملق الأوسلوي. لا يمكن معالجة العبودية والعنصرية إلا من خلال العدالة.

إن أحفاد تجار العبيد قد يعتذرون ويطلبون الغفران وقد يذرفون الدموع أيضاً، لكن هذا لا يعفيهم مما يتوجب عليهم من تعويض. وهذا ما ينطبق أيضاً على أحفاد العنصريين الصهاينة، الذين يجب عليهم أن يعتذروا ويطلبوا الغفران ويعوِّضوا. إن القرارات المخففة لن تزيدهم إلا جبروتاً وتمادياً وإمعاناً في غيّهم.

بعد إبطال القرار الأممي الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية، تمكنت إسرائيل من انتزاع الصراع من السياق الاستعماري، وتحويله إلى صراع بين دولة تقاتل من أجل وجودها وبقائها وبين شراذم إرهابية خارجة على القانون تنوي تدميرها. وبالطبع، ستظل إسرائيل تدّعي أن النضال الفلسطيني ليس نضالاً، وأن الاحتلال والتمييز العنصري (الأبارتهيد) ليس احتلال ولا تمييزاً عنصرياً ما دامت هناك **عملية سلام** وما دام اصطلاح **الاحتلال** ممحواً من القاموس الدبلوماسي.

وباختصار، فإن قضايا دوربان كانت متشابكة لا يمكن عزل الواحدة منها عن الأخرى، فالاستعمار والعنصرية والعبودية مسؤولة عن الشرور الاجتماعية والاقتصادية، التي أبقت عمال أفريقيا في حال من الفقر المدقع والاستغلال البشع الذي تفاقم وازداد سوءاً مع العولمة. كذلك لا بدّ من وضع حدّ لممارسات إسرائيل الاستيطانية والعنصرية، قبل أي حديث عن وقف انتفاضة الفلسطينيين، (على نقيض ما يردده بوش باستمرار، طالباً من الفلسطينيين أن يوقفوا الانتفاضة إذا أرادوا أن تفعِّل الولايات المتحدة دورها الدبلوماسي التافه، علماً بأن هذا الدور الدبلوماسي لم يعد له وجود).

إن الولايات المتحدة جزء لا يتجزأ من المشكلة، ولهذا لا يمكنها أن تكون جزءاً من الحل. ولا شكّ في أن أي استئناف لعملية السلام لن يؤدي إلا إلى إنعاش شروط الفوضى التي ساعدت على تمتين الاحتلال، وإحكام قبضة التمييز العنصري (الأبارتهيد)، وأدت إلى المزيد من سلب الأراضي. لقد كانت للفلسطينيين عملية تعذيب ومكابرة. أما دوربان فكانت حدثاً تاريخياً ومعلماً على الطريق، خاصة بالنسبة إلى المجتمع المدني الدولي، الذي أطلق عملية الإدانة للعنصرية والعبودية، وهيأ لمصالحة تاريخية تقضي نهائياً على آخر حروب الاستعمار.

ثامناً: التضامن الدولي: ما بعد دوربان

شهدت بداية القرن الواحد والعشرين ولادة حركة التضامن الدولي الجديد، حيث بدأت مجموعات مختلفة بتأييد نضال الشعب الفلسطيني. وكانت عمليتا مدريد وأوسلو قد ألحقتا بحركة التحرر الوطني الفلسطينية نكبة جديدة. وبينما كانت حركة التضامن الدولية تدعم نضال الشعب الفلسطيني وقياداته، أحدثت أوسلو في التسعينيّات شرخاً عميقاً بين القيادة والقواعد الشعبية، ما أوقع حركة التضامن الدولية في ورطة.

لم يكن هناك مَن يريد أن يلقي على الفلسطينيين دروساً ومواعظ حول مصالحهم. إن قرار القيادة الفلسطينية بأن تصبح شرطياً لإسرائيل، وعميلاً للولايات المتحدة بدأ ينفّر شريحة واسعة من المجتمع الفلسطيني في كلّ مكان، ما أدى إلى خلق اتكالية محبطة لدى هذه القواعد. وقد أثبتت هذه المرحلة أن الاتكال على النيات الحسنة للولايات المتحدة كانت له آثار كارثية. وهذا ما أدى إلى خلق شكل جديد من التضامن الدولي يركز على تأمين الحماية للفلسطينيين، وعلى حقّ العودة، وعلى استخدام الضغط الاقتصادي لتحقيق شيء من الإنصاف.

كان ذلك رداً شعبياً على الضغط الأمريكي المستمر على القيادة الفلسطينية من أجل أن تتخلى عن حقّ العودة وتعتبر المقاومة إرهاباً. كانت الولايات المتحدة لا تتوقف عن هذ الضغط على الفلسطينيين، في الوقت الذي لم تتردد لحظة في ممارسة حقّ النقض (الفيتو) ضدّ أي قرار أممي يدعو إلى حماية المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال.

في عام ٢٠٠٠ تأسس **تحالف العودة** في الولايات المتحدة، وافتتح فرعاً له في بريطانيا[(٢١)]. كان التحالف يعبئ دعماً لحق اللاجئين بالعودة إلى بيوتهم والحصول على تعويضات. وفي السنة التالية انطلقت في المدن الجامعية الأمريكية حملة نشطة لاستنقاذ الاستثمارات الجامعية من إسرائيل. وقد وزع نشطاء الحملة عرائض تدعو جامعات مثل هارفرد وجامعة ماساشوستس التكنولوجية، وبرنستون وكاليفورنيا وغيرها إلى التخلص من استثماراتها في إسرائيل، وتمكنوا من جمع آلاف التواقيع من الطلاب والأكاديميين[(٢٢)]. وكانت هذه الحملة قد تشكلت في الثمانينيّات وخاضت كفاحاً

(٢١) انظر: <http://al-awda.org>.

(٢٢) *Haaretz*, 17/7/2002; «Michigan Divestment Conference,» <http://www.divestment conference.com>; «SAFE-University of Michigan,» <http://www.studentsallies.com>; «UM President's Statement on the Divestment Conference,» <http://www.umichiedu/pres/coleman/PSC. html>; «Harvard and MIT Divestment Petition,» <http://www.ucdivest.org>, and «Palestine Solidarity Committee of South Africa,» <http://mandla. co.za/psc/Defaut.htm>.

ضدّ التمييز العنصري (الأبارتهيد). وهناك نموذج آخر من حركات التضامن، ذو طابع دولي متعدد الجنسيات، يرسل متطوعين إلى الأراضي المحتلة ليشهدوا على الفظائع التي ترتكبها إسرائيل، وليشكلوا قوة حماية دولية. وهم بالطبع عرضة للترحيل، لكن كثيراً منهم تدبّر أمر بقائه.

حملة التضامن مع فلسطين و**حملة مقاطعة البضائع الإسرائيلية**، كلتاهما استلهمتا حركة النضال الجنوب أفريقية ضدّ التمييز العنصري (الأبارتهيد). لقد نادتا بمقاطعة البضائع الإسرائيلية والمناسبات الرياضية، بل المؤتمرات الأكاديمية أيضاً(٢٣). أما حملة المقاطعة في بريطانيا فقد استطاعت في أوائل تموز/ يوليو ٢٠٠٢ أن تفرض حظراً على إنتاج المستوطنات الذي يحمل علامة **صنع في إسرائيل**. وهناك مقاطعة ثقافية تتبرعم إلى جانب المقاطعة الاقتصادية. من ذلك مثلاً أن البروفسورين هيلاري روز وستيفن روز وجّها نداء من أجل **الحجر الأكاديمي على إسرائيل**، استمد معظم حججه واصطلاحاته من الكفاح الجنوب أفريقي ضدّ التمييز العنصري:

«إن الأكاديمية الدولية، والجمعيات الثقافية والرياضية أدت دوراً أساسياً في عزل جنوب أفريقيا. وإننا في كلّ يوم نزداد علماً بعدد جديد من الذين يعتقدون أن التعاون مع المؤسسات الإسرائيلية لا يختلف عن التعاون مع نظام التمييز العنصري (الأبارتهيد). هناك كاتبة مسرحية رفضت أن تعرض مسرحيتها في إسرائيل. وهناك موسيقي يرفض دعوة إلى العزف، وأكاديمي يرفض حضور مؤتمر. لقد كان هذا الرفض الأخلاقي وراء الدعوة الصارمة للحجر على تعاون البحاثة والأكاديميين الأوروبيين مع المؤسسات الإسرائيلية، إلى أن شرعت الحكومة الإسرائيلية بمفاوضات سلام جادة»(٢٤).

كذلك شهدت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢ تأسيس **حملة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي**. كانت جماهير أنصارها المنظمين يعملون في الأراضي المحتلة ضدّ الاستيطان والمستوطنات، ومصادرة الأراضي، وتدمير البيوت، وانتهاكات أخرى للقوانين الدولية، وكان لديها برنامج عمل طموح يعمل على تحدي سياسة الولايات المتحدة الداعمة للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين(٢٥).

وهناك مبادرات كثيرة أخرى أطلقتها منظمات قديمة وحديثة مثل **منظمة الاشتراكيين الدوليين**، و**عدالة**، و**المركز القانوني للأقلية العربية في إسرائيل**، و**مركز**

---

(٢٣) <http://www.palestinecampaign.org>, and <http://www.boycottisraeligoods.org>.

(٢٤) Hilary Rose and Stephen Rose, «The Choices is to Do Nothing or to Bring about Change: Why We Launched the Boycott of Israeli Institutions,» *Guardian*, 15/7/2002.

(٢٥) انظر: <http://endtheoccupation.org>.

المعلومات البديل، و**كتلة السلام (غوش شالوم)**، و**بديل: المركز الوطني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين**، و**لجنة خدمات الأصدقاء الأمريكيين**، و**سبيل: المركز اللاهوتي للتحرر المسكوني**. هذه المنظمات وغيرها تشكل جزءاً من حركة التضامن الدولي، وتعمل على أساس أن الحكومات فشلت في تحقيق تسوية منصفة، بينما أصبحت الأمم المتحدة سلاحاً للسياسة الخارجية الأمريكية.

ولا شكّ في أن النتيجة المنصفة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي تحتاج ـ لكي ترى النور ـ إلى مساهمة هذه المنظمات الناجحة من حركة التضامن الدولية القادرة على إزالة عقبات السلام، التي زرعتها الولايات المتحدة بعد أن خلا وجه العالم لطغيانها.

إن آخر من يحقق العدالة وينزل على حكمها هي هذه القوة العظمى التي استفردت بالعالم وظلت تقدّم لإسرائيل كلّ ما يديم احتلالها ويمكّنها من ارتكاب جرائم حرب لا تعاقب عليها.

أما العدالة فلن تتحقق إلا عبر تحالفات دولية من الناشطين أفراداً ومنظمات، تحالفات تضغط على الحكومات وتعيد صياغة المؤسسات الدولية للمجتمع المدني. والعدالة في نهاية التحليل لا تُنال بالمداهنة والتملق والتوسل للظَّلمة، بل عبر التضامن مع نضال الآخرين المؤيّدين للحقوق الفلسطينية.

لقد كانت المعركة في دوربان معركة واحدة خاضها الفلسطينيون جنباً إلى جنب الأفريقيين والأمريكيين، والشعوب الأصلية في كلّ مكان، وضحايا الاستغلال والاستعمار والتعصب والعنصرية ورُهاب الأجانب. هؤلاء هم الحلفاء الطبيعيون للشعب الفلسطيني.

الفصل الثالث عشر

الولايات المتحدة وتجميل السياسة الانفرادية:
من خريطة الطريق إلى «الفصل الأحادي»
فإلى خطّة أولمرت الانطوائية

أولاً: خريطة الطريق في المنظور التاريخي

نحتاج إلى أن نضع خريطة الطريق التي رفضها شارون[١] في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، ضمن السياق الصحيح لمسيرة **عملية السلام**، التي تتردى منذ ٣٩ سنة في فشل بعد آخر. ومن المفيد لهذا السياق أن نلاحظ أصناف **خطط السلام** الأمريكية فمنها ما يشمل خططاً لم تنأَ كثيراً عن متطلبات القانون الدولي، وعبّرت فعلاً عن المرحلة الممتدة من ١٩٦٩ إلى ١٩٨٢. إن خطتيْ روجرز ١٩٦٩، وريغان ١٩٨٢ كلتيهما اقتضتا شيئاً من الانسحاب الإسرائيلي وفقاً للقرار ٢٤٢، إضافة إلى عودة الأردن إلى بسط سيادته على الضفة الغربية. جاء ذلك تلميحاً في خطّة روجرز، بينما أعلنته خطّة ريغان في تصريح واضح محدد.

ومنها ما يشمل **كامب ديفيد** (١٩٧٨)، وخطّة شولتز (١٩٨٨)، ونقاط بيكر ورحلاته المكوكية، ثمّ مدريد (١٩٨٩ ـ ١٩٩١). كلّ هذه المبادرات وضعت مسألة السيادة على الضفة الغربية موضع نقاش، وأيدت مزاعم إسرائيل حول سيادتها هناك. بذلك أزالت هذه الخطط صفة **الاحتلال** وأنكرت وجوده في الضفة الغربية وغزة، وجعلت كلّ الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ **موضع نزاع قانوني**، وأحاطت بكثير من الشك وعلامات الاستفهام إمكانية تطبيق القرار ٢٤٢ المعترف به دولياً في هذه المناطق.

وعلى الرغم من أن هذه الخطط لم تقل صراحة إن لإسرائيل السيادة على الضفة

---

(١) صرّح شارون في مقابلة مع **يديعوت أحرونوت** نشرت في ١٥ أيلول/ سبتمبر أنه تخلى عن خريطة الطريق التي وافقت عليها الوزارة الإسرائيلية عام ٢٠٠٣ بعد أن أضافت إليها ١٤ شرطاً، وأنه سوف يعمل وفقاً لخطته الخاصة التي سيجلي فيها المستوطنين اليهود عن غزة مهما كان موقف حزبه أو موقف الآخرين. وقال شارون: إنّه بمجرد انسحاب إسرائيل من غزة والمستوطنات الأربع فسنشهد، ربما، فترة طويلة لا يحدث فيها شيء. «وأضاف أنه ما دام أن ليس هناك دليل على تحوّل في القيادة والسياسة الفلسطينية، فإن إسرائيل ستتابع حربها على الإرهاب وستظل في الأراضي (المحتلة) التي تبقى بعد تطبيق خطّة الفصل». انظر: Karin Laub, «Sharon Doesn't Plan to Follow «Road Map»,» Salon, 15 September 2004, <http://www.salon.com>.

الغربية وغزة، فإن كلّ ما تكرمت به على الفلسطينيين هو أنها عبرت عن أن **السكان** الفلسطينيين يستأهلون شكلاً من أشكال الحكم الذاتي. وهنا لا بدّ من التذكير بأن تعبير **الحكم الذاتي** ليس من اختراع واشنطن، بل كان عنصراً أساسياً في خطّة مناحيم بيغن التي وافق عليها الكنيست في عام ١٩٧٧، ثمّ **بِيعَ** للرئيس كارتر في السنة التالية ليصبح محوراً أساسياً للسلام في كامب ديفيد. وبالطبع فإن إضافة كارتر صفة **تام** على تعبير **حكم ذاتي** لم تكن لتعزز أبداً من تطلع الفلسطينيين إلى **الاستقلال** والسيادة.

كانت سياسة إسرائيل تجاه **السيادة على الضفة الغربية**، وسياسة الولايات المتحدة في عهدي ريغان وبوش (الأب) متقاربتين أكثر من أي وقت مضى.

إن خطّة شولتز ودبلوماسية بيكر، صعوداً إلى مدريد، كانتا معولاً فعالاً في تهميش القانون الدولي، وتحويل قرارات الأمم المتحدة إلى فضول لا حاجة إليه، سواء بالنسبة إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة، أو القدس، أو اللاجئين، أو حتّى إلى المستوطنات التي تدنّت أوصافها أمريكياً من **لا شرعية** إلى **عنصر مُعَقِّد لعملية السلام**. وكانت الدبلوماسية الأمريكية في ذلك العقد قد شَلَّت كثيراً من مفاهيم القانون الدولي وشوهت معانيها.

كلّ هذه الخطط المذكورة استعذبت استعمال **الحبائل اللفظية** الإسرائيلية مثل **إعادة الانتشار** بدلاً من **الانسحاب**، و**المصالح الفلسطينية** بدلاً من **الحقوق الفلسطينية**، و**الاستقلال الذاتي** بدلاً من **حقّ تقرير المصير**. وقد تأثرت بهذا التحريف المتعمّد شرائح معينة من المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني أيضاً، فنهجت على ذلك المنوال، ما أدى آلياً إلى ظهور مبادرات خاصة راحت تبتكر حبائلها اللفظية الخاصة.

إن ما فعلوه بمفهوم **السيادة** مثلاً أفرغ المفهوم من معناه. لقد اخترعوا له اصطلاحات مثل: **سيادة جزئية** أو **سيادة عليا** أو **سيادة مشتركة** أو **نكهة سيادة**.

الهدف من هذه اللمحة التاريخية العاجلة، هو الكشف عن هذا السلخ، والتهميش المستمر للحقوق الفلسطينية بفعل الجهود الدبلوماسية للولايات المتحدة التي عُجنت وخُبزت من طحين المفاهيم والتوجهات الإسرائيلية. ولا حاجة إلى القول إن هذه النزعة إلى تعرية الفلسطينيين من حقوقهم، أثرت في الموقف التفاوضي الفلسطيني، الذي دأب على المزيد من التنازل أمام الضغط الهائل للولايات المتحدة وإسرائيل.

وقد وصل هذه التنازل دركاً مُشينا مهيناً في المرحلة **الثالثة** التي نعيشها، والتي ولدت في مستنقعات أوسلو (١٩٩٣ ـ ١٩٩٩)، ثمّ وصل هذا التنازل إلى درك أسفل

منه بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، عندما بدأ جورج بوش (الابن) يتبنى موقف الليكود فيستمد وحيه من السماء تارة، ومن ناتان شارانسكي تارة أخرى.

ثانياً: خريطة الطريق: حصار على المفاوضات

لم يعد خافياً على أحد اليوم أن الأكاديميين والمحامين في وزارة الخارجية الإسرائيلية، هم الذين دبّجوا كلّ حرف في نصوص أوسلو المتلاحقة، من أجل أن يتبناها كلينتون ويوقع عليها عرفات. ولم يعد سراً أن خريطة الطريق التي حظيت برعاية دولية رمزية، هي أصلاً تجسيد لأفكار طرحها بوش الابن في خطاب له يوم ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، وتبنّى فيها (كما هو واضح في الفصل ١١) رؤية شارون وجدول أعماله[٢]. ومع ذلك، فإن شارون بعد أن تسلم نصّ خريطة الطريق من السفير الأمريكي في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، كبّلها بأربعة عشر تحفظاً وجد أنها غير منسجمة مع خطاب بوش، ثمّ عمل جهده على شلّها وتعطيلها.

لقد تعامل مع خطاب بوش (حزيران/ يونيو ٢٠٠٢)، وكأنه وحيٌ منزل يجب أن تصاغ خريطة الطريق على أساسه. هكذا كانت ملاحظات شارون الكثيرة على خريطة الطريق أول مسمار في نعشها. لقد طالب شارون الفلسطينيين بأن يعترفوا بإسرائيل دولةً يهودية، ويتنازلوا عن حقّ العودة، ويقبلوا الولايات المتحدة ـ لا أوروبا ـ رقيباً، ويفككوا **البنية التحتية للإرهاب**، أي أن يوقفوا الانتفاضة ويخوضوا بذلك حرباً أهلية في ما بينهم.

أما القيادة الفلسطينية التي اعتادت على التنازلات فإنها، على نقيض شارون، قبلت خريطة الطريق من دون تحفّظ، وهي تعلم أن هذه الخريطة ليست إلا جراحةً تجميلية لوجهات النظر الأمريكية الإسرائيلية في الثمانينيّات والتسعينيّات، وتعبيراً صارخاً عن لا تكافؤ القوى.

إن الخطّة الأمريكية الأخيرة التي ذاقت سكرات الموت لحظة ولادتها هي أيضاً مرآة لعدم تكافؤ القوى بين الفلسطينيين وبين الإسرائيليين والأمريكيين، ومن هنا فإن أقصى ما قدمته للفلسطينيين هو **الحكم الذاتي**، ومناطق تزداد تفككاً وتقطيعاً وتباعداً. لهذا، لا يُعوّل على القول بأن الهدف النهائي هو **الدولة المستقلة، الديمقراطية، القابلة للحياة** في عام ٢٠٠٥.

---

(٢) انظر: «A Performance-Based Road Map to a Permanent Two-State Solution to the Israeli-Palestinian Conflict,» U.S. Department of State, Office of the Spokesman, Washington, DC, 30 April 2004, <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2003/20062.htm>.

إن تحفظات إسرائيل التي سبقت رصاصة الرحمة التي أطلقها شارون على خريطة الطريق في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤، تضمنت في قائمتها الطويلة الدعوة إلى **توضيح** مفهوم **الاستقلال** تماماً كما تمّ محو هذا المفهوم من خطاب بوش (الابن) في ٢٤ حزيران/ يونيو. إن الصياغة الإسرائيلية تقول بدولة ذات **حدود مؤقتة**، وتتمتع بشيء من مواصفات السيادة، وليس الاستقلال أو التواصل الجغرافي أو القدرة على الحياة كما جاء في خريطة الطريق.

إجمالاً، كانت خريطة الطريق وسيلة مثالية جديدة استخدمها شارون والشارونيّون لإطالة عمر المآزق اللانهائية، انسجاماً مع استراتيجية إسرائيل التقليدية الخاصة بأن تبقى المفاوضات لا نهائية[٣] إلى أن لا تُبقي **الوقائعُ على الأرض** ما يُمكن التفاوض عليه، وقد كانت صفقة أوسلو خير شاهد على ذلك حيث دأبت إسرائيل على التفاوض من أجل التفاوض على ما تمّ التفاوض عليه، وذلك سعياً وراء إجماع صهيوني يرى أن المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط لا تقبل أكثر من سيادة واحدة. وفي ذلك السياق، صار التفاوض من أجل التفاوض هو الاستراتيجية المفضلة لدى الإسرائيليين لكسب الوقت اللازم لفرض حقائق جديدة على الأرض، ولجعل غزو الأرض والسيطرة على ثرواتها أهم **شروط السلام**. وعلى الرغم من هذا كلّه، فإن إسرائيل لا تكفّ عن القول إن القيادة الفلسطينية عنيدة، ولا تصلح شريكاً صالحاً للتفاوض إلى أن تقضي على **الإرهاب**.

ولا شكّ في أن شلل خريطة الطريق، وأفقها المسدود أنفع لسياسة **التفاوض اللانهائي** الإسرائيلية من شلل أوسلو وآفاقها المسدودة. لقد أدى شلل خريطة الطريق إلى تجميد المفاوضات بحجة أن إسرائيل لا ترى شريكاً مناسباً. وهذا ما صار لازمة تتردد ببغاوية في بيانات وقرارات السلطتين التنفيذية والتشريعية في الولايات المتحدة، وتحوّل إلى تفويض على بياض (كارت بلانش)، أطلق يدي شارون لكي يفعل ما يحلو له ويحقق ما يشاء. بذلك وصلت رحلة الموت البطيء للقرارات الدولية إلى نهاية مأساوية.

إن القرار ٢٤٢ الذي اعتمدته خطّة روجرز وخطّة ريغان شكلياً، ثمّ دخل مرحلة التبريد في عهد بوش الأب وأوسلو كلينتون، ها هو الآن قد تمّ قتله وتحنيطه نهائياً من قبل بوش الابن والكونغرس، فيما هم يتحدثون حديثاً لا يتجاوز شفاههم عن خريطة الطريق الميتة.

---

(٣) لمعرفة المزيد عن سيرة شارون، انظر: Nur Masalha, «A Political Profile,» <http://www.redress.btinternet.co.uk/sharon4.htm>.

ثالثاً: خريطة الطريق: مشروع سلام أم حقنة تخدير جديدة؟

لم تشهد **حديقة الورد** في البيت الأبيض احتفالاً صاخباً بخريطة الطريق، ولم ترَ مصافحات تاريخية، كتلك التي رآها العالم في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، بمناسبة **إعلان المبادئ**. كذلك لم تشهد مظاهرَ الحماسة المفرطة للانتصار الذي حققته الدبلوماسية الأمريكية بعد ٢٦ عاماً من الشلل.

وعلى الرغم من مضيّ عشر سنوات على تلك الاحتفالات والحماسات التي صخبت بها **حديقة الورد**، وأوهمت العالم بحلول السلام، لا يزال المأزق يتفاقم.

إن الحرب على المدنيين العزّل تزداد ضراوة، والحماية الدولية لهم يرفضها الظَلَمةُ بدعم من **الوسيط الأمين**، الذي يحتكر لنفسه وحده مهمة المصالحة. إن **صانع السلام** هذا، وهو المموِّل الأول لإسرائيل وكبير المدافعين عنها سياسياً ـ بعد أن غزا العراق، وأوكل لنفسه مهمة إعادة رسم خريطة **الشرق الأوسط** ـ أطلق خطّة سلام جديدة كانت تنتظر دورها في الإدراج.

هكذا تسلم رئيس الوزراء الفلسطيني المرضيُّ عنه نصَّ خريطة الطريق من الاتّحاد الأوروبي، بينما تولى سفير الولايات المتحدة (نيابة عن القوة العظمى الوحيدة) تسليم النصّ لإسرائيل، وكأن في هذا التمييز دلالة تشير إلى منزلة كلّ طرف في هذا النظام التراتبي، ودلالة أخرى تشير إلى الطبيعة التمييزية لهذا النظام.

إن **خطّة السلام** هذه، على خلاف **إعلان المبادئ** الذي صاغه محامو وزارة الخارجية الإسرائيلية، تبدو وكأنها وثيقة دولية ترعاها الولايات المتحدة، والاتّحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة. لقد ظهرت في آب/ أغسطس ٢٠٠٢، ثمّ أعيد حبكُها وتدبيجها في الشهر الأخير من تلك السنة، وتضمنت بعض الاصطلاحات التي أغفلها **إعلان المبادئ** عمداً مثل **الوضع النهائي**، و**الاحتلال**، و**دولة مستقلة قابلة للحياة**، و**جدول أعمال**، و**واجبات متبادلة**.

وهنا يتساءل المرء: أليس عجيباً أن شارون وزمرته من المتطرفين اليمينيين، الذين رفضوا صفقة أوسلو جملة وتفصيلاً، لم يُبدوا معشار هذا الرفض لخطةٍ تبدو ظاهرياً أنها أكثر كرماً مع الفلسطينيين؟ والجواب على هذا السؤال ذو **وجهين**، يتعلق الوجه **الأول** منهما بالبنية اللغوية وبالعقبات والألغام المزروعة في صلب الوثيقة، والتي تستدعي تأويلات متضاربة لن يفيد من تأويلها إلا الطرف الأقوى. أما الوجه **الثاني**، فمشتق من المشهد الاستراتيجي الذي تغيّر بعد غزو العراق، ومن الدور الذي رسمته واشنطن لخريطة الطريق لتؤديه على المسرح الإقليمي، وفي سياق استراتيجيتها الشاملة.

رابعاً: المضمون واللغة

من الأوصاف التي خُلعت على خريطة الطريق أنها ترتكز على **الأداء**، وتسعى إلى تحقيق **الهدف** عبر مراحل، وواجبات، وجداول زمنية، ومواعيد محددة وصُوى (Bench marks)، تشكل معالم على الطريق، وتجسد التقدّم الذي يتم عبر خطوات متبادلة يخطوها الطرفان، وذلك من أجل تحقيق تسوية نهائية شاملة بحلول عام ٢٠٠٥، كما نصَّ على ذلك خطاب الرئيس بوش في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٢.

أما مظاهر الخلل في هذه الاتفاقية، فتكمن في عدم التعامل بالمثل بين الطرفين، وفي غياب التبادلية والتسلسل المنطقي، إضافة إلى رهن كلّ شيء بشروط (Conditionality). إن اللغة غامضة ومائعة جداً، ولا تُلزم إسرائيل بأي شيء حتّى يعلن الفلسطينيون **وقف إطلاق النار**، ويلتزموا به على أمل أن يستدعي ذلك ردّ فعل إسرائيلي.

هذا يعني أن شارون سيسترخي على مقعده لأكثر من سنتين، لا يفعل سوى ما يريد هو فعله، في انتظار أن يقوم الفلسطينيون بما يترتب عليهم، من شروط تعجيزية تزداد يوماً بعد يوم، وفي انتظار أن يحظى ذلك الأداء الفلسطيني بموافقته ورضاه. وهذا ما فعله شارون تماماً، الذي خلا له الجو، مع غياب الرقابة الدولية، لكي يحكم بنفسه على أداء الفلسطينيين. ومن الجدير بالذكر هنا أن وقف **إطلاق النار** في الساحة الفلسطينية مطلوب من معارضي السلطة الفلسطينية، بينما هو بالنسبة إلى إسرائيل قرار حكومي تستطيع أن تتخذه الحكومة وتنفذه فوراً.

١ ـ المرحلة الأولى

رسمت خريطة الطريق **ثلاث** مراحل محددة بتواريخ وواجبات وبعلاقة بين الأهداف والنتائج، فالمرحلة الأولى التي تنتهي فرضياً في أيار/مايو ٢٠٠٣، كان من المفترض أن تشهد تصفيةً للانتفاضة، واستئنافاً للتعاون الأمني بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وفقاً لبرنامج عمل وضعه **تينيت مدير الاستخبارات المركزية الأمريكية لإنهاء العنف والتحريض، وذلك بأيدي قوى أمن فلسطينية فعالة يعاد بناؤها.**

الخلل الأكبر في هذه **الخطّة**، هو تسليمها المطلق بأن طريق السلام المسدود منذ ٣٩ سنة، لم يكن بسبب الاحتلال الشاذ، وغير الشرعي بل بسبب مقاومة ذلك الاحتلال. وانطلاقاً من هذا التزوير، فإن إسرائيل ستكافئ الفلسطينيين على تصفية المقاومة (التي تصفها دعاية شارون وأنصاره بالإرهاب) بجعل حياتهم طبيعية، باعتبار

أن الاحتلال هو الأمر الطبيعي، وأن مقاومة الاحتلال انحراف عن الطبيعة وتَحدّ لقوانينها.

هكذا ارتهن التقدّم في تطبيق خريطة الطريق بتصفية الانتفاضة، وكل أعمال المقاومة بدلاً من إنهاء الاحتلال، أو إنهاء عقود من النهب الاستعماري للأرض والثروات الطبيعية.

إن كلّ عاقل يقرّ بأن الحالة الطبيعية تتحقق نتيجة لإنهاء الاحتلال، وأن إنهاء الاحتلال مهمة تتقدم على كلّ ما عداها بما في ذلك إنهاء الصراع.

وفعلاً، لقد ارتفع سقف المطالب من الفلسطينيين ارتفاعاً لم يستطع أن يبلغه حتّى رئيس الوزراء عباس (المعيّن في حقيقة الأمر من واشنطن)، والذي كان يومها يفتقر إلى شرعية محلية، بل إن عرفات نفسه ـ وهو رمز النضال الوطني الفلسطيني ـ كان عاجزاً عن ذلك.

إن الخطّة كلها تفتقر إلى التوازن، إذ إن ميزان التعامل بالمثل بين الطرفين يرجح دائماً، وبثقل كبير، إلى الجانب الإسرائيلي مما يجعل تطبيق الخطّة متعذراً، فإذا كانت إسرائيل، وهي القوة الإقليمية العظمى، قد عجزت في أكثر من أربع سنوات عن قمع الانتفاضة، فكيف تستطيع فرق الأمن الفلسطينية التي تشلّها إسرائيل باستمرار، ويقودها رئيس وزراء غير مجَرّب، ويعتبره الرأي العام صنيعة أمريكا وإسرائيل، أن ينجز تلك المهمة؟ إن جلّ ما تستطيع هذه القوى أن تفعله وما يراد لها أن تفعله هو أن يخوض الفلسطينيون في دم بعضهم.

ومما توجّب على الفلسطينيين أن يفعلوه في المرحلة الأولى أيضاً، أن «يباشروا إصلاحاً سياسياً شاملاً، إعداداً للدولة، بما في ذلك وضع مسودة دستور فلسطيني، وانتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة تقوم على أساس هذه المعايير». وفي مقابل ذلك «تنسحب إسرائيل من المناطق الفلسطينية التي احتلتها في ٢٨ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠٠، ويعيد الطرفان الوضع إلى ما كان عليه في ذلك الوقت، وفقاً لتقدّم الأداء الأمني والتعاون. كذلك فإنه من المنتظر أن تجمّد إسرائيل كلّ نشاطها الاستيطاني انسجاماً مع تقرير ميتشل». وإن المرء ليعجب كيف يمكن مباشرة الإصلاح والانتخابات في هذه القطع الممزقة من المنعزلات المتباعدة والمفصولة عن بعضها بالحواجز والطرقات التي جعلتها إسرائيل غير صالحة لغير المستوطنين.

كان من المفترض أن تصدر القيادة الإسرائيلية بياناً جلياً لا يحتمل الالتباس يؤكّد التزامها برؤية الدولتين، التي تتضمن دولة فلسطينية مستقلة، قابلة للحياة، مستقلة، تعيش بسلام وأمان إلى جانب إسرائيل. لكن مرجعيّة خريطة الطريق لهذه **الرؤية**

القاصرة للدولة الفلسطينية، لا تتضمن القرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة وهي عضو في **الرباعية**، التي ترعى خريطة الطريق. إنّها، بدلاً عن القرارات الدولية، جعلت مرجعيتها الخطابَ الذي ألقاه الرئيس بوش يوم ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، وهو الخطاب الذي قال عنه كثير من الصحافيين الإسرائيليين والأوروبيين، مراراً وتكراراً، أن محرره الحقيقي قد يكون شارون.

كذلك طالبت الخطّة كلّ المؤسسات الإسرائيلية بالتوقف عن التحريض ضدّ الفلسطينيين، كما تضمنت **واجباتُ** إسرائيل الامتناعَ عن تدمير البيوت، والاعتداء على المدنيين الفلسطينيين، وتحسين الوضع الإنساني للفلسطينيين، والسماح بحرية الحركة للرسميين الفلسطينيين، والإفراج عن مدفوعات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، وتفكيك المواقع الاستيطانية الجديدة المقامة منذ آذار/ مارس ٢٠٠١، أي عندما أصبح شارون رئيساً للوزارة.

هنا لا بُدَّ من التساؤل عن تعريف هذا الإرهاب المقصود، وعما إذا كان يتضمن، إضافة إلى القنابل الانتحارية، وأعمال المقاومة، ما يقوم به المستوطنون، وجنود الاحتلال ضدّ المدنيين الفلسطينيين بدعم من الولايات المتحدة سراً وعلناً.

وهل تصنيف **الإرهاب** يشمل، مثلاً، اعتداءً قام به خمسون مستوطناً، يقودهم الحاخام بني إلون، وزير السياحة الذي يطالب بترحيل العرب، فهاجموا بيتاً عربياً في منطقة الشيخ جرّاح بالقدس يوم ٣ أيار/ مايو ٢٠٠٣، ورموا طفلاً لم يبلغ السنتين من النافذة المكسورة التي دخلوا منها؟

إن اللجنة الإسرائيلية المناهضة لتدمير المنازل وصحيفة **هآرتس** وثّقوا هذا الاعتداء المريع الذي «ألقي به الطفل ـ الطائر من نافذة الطابق الثاني، من على ارتفاع خمسة أمتار»[٤].

كذلك يمكن التساؤل عن تعريف التحريض الذي أشارت إليه الخطّة، وعن علاقته بالدفاع عن النفس، والاستفزاز والنقد. هل يجب تشذيب مناهج التعليم الفلسطينية لتطهيرها من الروايات الفلسطينية؟

لقد شهدت اتفاقية **واي ريفر** كثيراً من مثل هذه **الأوامر**، التي فرضها بنيامين نتنياهو بهدف **تطهير** الثقافة الوطنية الفلسطينية. أليست لغة خطاب غوش إيمونيم و**الترحيليين** داخل حكومة شارون (إيفي إيتام، وأفيغدور ليبرمن، وتومي لابيد،

---

(٤) **هآرتس**، ٤/ ٥/ ٢٠٠٣.

وإيهود أولمرت، وتراشي هانيغبي، وأوزي لاندو، وبنيامين نتنياهو) لغة تحريضية؟ إن من الحقائق التي لا تُنكر أن أحزاب **تحالف الاتّحاد الوطني** (موليديت وتيكوما وإسرائيل بيتنا) خاضوا الانتخابات ببرنامج تطهير عرقي للفلسطينيين. أليس ذلك تحريضاً؟ أليس بالإمكان اعتبار روايات **الحقوق** التاريخية، والدينية في أرض الفلسطينيين تحريضاً؟

٢ ـ المرحلة الثانية

كان من المفترض أن تبدأ المرحلة الثانية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، وتنتهي في كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه. وكان من المنتظر أن تنصبّ «الجهودُ على خيار إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة ومواصفات سيادة». لهذا أُرغمت القيادة الفلسطينية على أن **تتصرف بحزم في وجه الإرهاب،** وأن تبرهن على إرادتها وقدرتها على بناء **الديمقراطية** وممارستها. وكان من المقرر أن تبدأ هذه المرحلة بعد الانتخابات، وأن تنتهي مع إمكانية خلق دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة في عام ٢٠٠٣.

لكن السؤال المهم هنا هو: كيف كانت تلك الدولة ستتأسس، وأين؟ كيف ستكون قادرة على الحياة إذا ظلت مقطّعة الأوصال؟ إن الضفة الغربية اليوم ممزقة إلى ثلاثة بانتوستانات، وكل بانتوستان مجزأ، ومفتَّت إلى ٦٠ أو ٧٠ مقاطعة محاصرة ومعزولة عن بعضها بالحواجز وبالمستعمرات وبالمرافق الكثيرة لهذه المستعمرات. ثمّ إن جدار الفصل العنصري الذي يُبنى الآن في الضفة الغربية، وفي ما يسمّى بالقدس الكبرى، يمزّق ما هو ممزق أصلاً، ويفصل بين الفلسطينيين وأراضيهم الزراعية؛ يفصلهم عن مدارسهم، وعن مستشفياتهم، وعن أقاربهم، وعن جيرانهم، وعن أعمالهم، وغير ذلك من مرافق الحياة. بل إنّه يعبّد الطريق للمزيد من التطهير العرقي الزاحف، ويرسّخ التمزيق الجغرافي والبشري، الذي سيتفاقم بعد استكمال بناء الجدار واتصاله مع الجدار الشرقي[٥].

أضف إلى ذلك أن مفهوم **الحدود المؤقتة** بدعة غريبة على القانون الدولي، فإما أن يكون للدولة حدود تسيطر عليها، وتكون في كلّ هذه الأحوال مستقلة، أو أن تكون بلا حدود، وهي بالتالي غير مستقلة. إن مفهوم أوسلو عن **الأمن الخارجي**، الذي أولت الصفقةُ مهمتَّه لإسرائيل، يعني أن تكون لإسرائيل السيطرة المطلقة على الأجواء والحدود والمياه والثروات الباطنية داخل ما يسمّى بمناطق الحكم الذاتي. وبالتأكيد،

---

(٥) لمزيد من التفاصيل والخرائط عن الجدار، انظر: Gush Shalom, «"The Separation Wall"- Separating Palestinians from their Land,» <http://www.gush-shalom.org/thewall/index.html>.

فإن إسرائيل لن ترضى بأقل من ذلك في كلّ ما بعد أوسلو من تسويات.

وفي أحسن الأحوال، لن تكون الدولة الفلسطينية **ذات الصفات السيادية** دولة مستقلة، ولن تزيد مساحتها عن ٤٢ في المئة من مساحة الضفة الغربية، كما قدرها شارون تماماً في الثمانينيّات.

إن تعبير **صفات سيادية** أو **خصائص سيادية** فِريةٌ مستحدثة من نسج الخيال، ولا معنى لها على الأرض. إنّه اجتراء على القانوني الدولي لا يختلف في لغوه وتزويره عن تعبير **شيء من السيادة** أو **السيادة المشتركة**.

٣ ـ المرحلة الثالثة

وفيها تبدأ المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين مدعومة بمؤتمر دولي، وذلك بهدف التوصل إلى «اتفاقية الوضع النهائي التي تشمل الحدود، والقدس، واللاجئين، والمستوطنات» وإلى إغلاق ملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نهائياً في عام ٢٠٠٥. ولا شكّ في أن إنهاء الاحتلال هدف أَوْلى وأكثر إلحاحاً من **لفلفة الصراع** من دون طائل.

أليس من الأَوْلى والأكثر إلحاحاً وقانونيةً وأخلاقاً أن يُصدر مجلس الأمن قراراً يدعو إلى إنهاء الاحتلال، بدلاً من عقد هذا المؤتمر الدولي، الذي لا يغني ولا يسمن من جوع؟ أليس هذا أكثر انسجاماً مع العبارة التي تقول: «إن مرجعيّة التفاوض على التسوية النهائية بين الأطراف هي قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و١٣٩٧، التي تنهي احتلال عام ١٩٦٧»؟

وتتضمن هذه المرحلة الثالثة أيضاً «حلاً متفقاً عليه، عادلاً منصفاً، وواقعياً لقضية اللاجئين، وحلاً تفاوضياً لوضع القدس يأخذ بعين الاعتبار التطلعات الدينية والسياسية للجانبين، ويصون المصالح الدينية لليهود والمسيحيين والمسلمين في أنحاء العالم، ويحقق رؤيا الدولتين؛ إسرائيل وفلسطين مستقلة ذات سيادة، ديمقراطية، وقابلة للحياة، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمان».

ثمّ إن المؤتمر سيُعقد «لدعم تسوية شرق أوسطية شاملة بين إسرائيل ولبنان وإسرائيل وسورية».

وهنا أيضاً ستُناقَشُ القضايا، على غرار أوسلو، بعيداً عن الإجماع الدولي ومن دون إطار عمل دولي. إن القرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و١٣٩٧ غير ملائمة، وبخاصة أن إسرائيل قد أعلنت سلفاً بأن القرار ٢٤٢ لا ينطبق على الضفة الغربية. ثمّ إنّه ليس بين هذه القضايا ما يتضمن الحقوق الفلسطينية الأساسية، التي تنص عليها قرارات كثيرة

صادرة عن الأمم المتحدة، أو عن غيرها من المؤسسات الدولية (كالقرارات ٢٥٣٥ و٢٦٤٩ و٢٦٧٢ و٢٧٨٧ و٢٧٩٢)، التي تعترف بأن الشعب الفلسطيني شعب تحت الاحتلال، وأنه يحقّ له الاستقلال والتمتع بحقوق لا يمكن لأحد أن يفرط بها أو يتصرف بها، أو القرار ٣٢٣٦ الذي يؤكّد حقهم في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة).

وبالتأكيد، فإن «الحل الواقعي لقضية اللاجئين» الذي تنادي به خريطة الطريق، ليس هو الحل المنصوص عنه في القرار ١٩٤، أو في المادة ١٣ من شرعة حقوق الإنسان، أو في ميثاق الحقوق المدنية والسياسية. بل إن شارون في الذكرى الخامسة والخمسين لتأسيس دولة إسرائيل أكد في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي أن تخلي الفلسطينيين عن حقّ العودة «مطلب تلحّ عليه إسرائيل وتراه شرطاً لاستمرار العملية». وهذا ما يجب أن يتم في المرحلة الثانية قبل خلق الدولة الفلسطينية المؤقتة.

كذلك فإنّ **الحل التفاوضي لوضع القدس**، لم يتضمن القرار ١٩٤ (التدويل) أو القرار ٢٢٥٣ (٤ تموز/يوليو ١٩٤٧) الذي يبطل كلّ إجراء اتخذته إسرائيل في القدس ويدعوها إلى «الكفّ مستقبلاً عن اتخاذ أي إجراء يغيّر من وضع القدس». وبما أن قضايا الوضع النهائي تشكل أساس القضية الفلسطينية، فإن حلها بعيداً عن الإطار الدولي لن يزيدها إلا تعقيداً وتفاقماً، كما كان الحال في كامب دافيد وطابا. أَما وإن إسرائيل والولايات المتحدة، بعد احتلال العراق قادتا قطار المجتمع الدولي على سكة جديدة، فإن صفقتي كامب ديفيد وطابا، نفسيهما لم تعودا صالحتين، بعد أن صار طريق المفاوضات الثنائية مسدوداً.

خامساً: لقاءات يضرب بعضها بعضاً في «حديقة الورد»: بوش، وعباس، وشارون

أكثر من ثلاثة عشر شهراً انقضت بين الخطاب الشهير الذي ألقاه جورج بوش الابن في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٢، وبين ظهوره في البيت الأبيض مع رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عبّاس وشارون في تموز/يوليو ٢٠٠٣ [٦]. لم يكتف بوش بتفكيك ما تبقى من إطار العمل الدولي لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بل إنّه

(٦) «President Bush Welcomes Prime Minister Abbas to White House,» Rose Garden, White House, US Department of State, Washington, DC, 25 July 2003, <http://www.state.gov/p/nea/rls/rm/22795.htm>.

أقرّ إلغاء شارون صفقة أوسلو، التي اعتبرتها الولايات المتحدة، أيام كلينتون، محوراً أساسياً لسياسته في الشرق الأوسط.

لقد أجمل بوش شروطه ومتطلباته لتحقيق **السلام**، وهي في النهاية نسخة منقحة لشروط شارون ومتطلباته: تغيير القيادة الفلسطينية، إنهاء العنف، تفكيك البنية التحتية للإرهاب، بناء ممارسات ديمقراطية، قيام مؤسسات تعتمد الشفافية، اعتماد نظام تعدد الأحزاب، انتخابات حرة، واقتصاد السوق.

وربما، بعد تنفيذ هذا كلّه، وبعد أن يعلن شارون رضاه عن الأداء، سيُدعى الفلسطينيون من جديد إلى طاولة المفاوضات التي لم تنل منها القضية الفلسطينية في العقد الماضي إلا خساراً. ومع ذلك فإن هذا الأمل الضعيف نفسه لم يكن ليُرتجى في سنة الانتخابات الأمريكية.

ما بين منتصف ٢٠٠٢ ومنتصف ٢٠٠٣، عاش الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة فترة امتحان عسيرة لإثبات براءتهم وحسن سلوكهم. كانوا في هذه الفترة الاختبارية القصيرة أشبه بمحكومين مع وقف التنفيذ، بعد أن عانوا ما عانوا في ربيع ٢٠٠٢ من غارات وحشية شنّها الاحتلال على مدنهم وقراهم ومخيماتهم. ويبدو أن سلوكهم العامّ في تلك الفترة قد شكّل بداية صالحة للضغط على شارون من أجل **تحويل** القيادة الفلسطينية بعض الصلاحيات وتزيين وجه **خريطة الطريق**، التي يفترض، أنها ستفضي بالفلسطينيين والإسرائيليين إلى بلوغ السلام.

إن الترحيب الحار الذي لقيه رئيس الوزراء عباس لدى جورج بوش في تموز/ يوليو ٢٠٠٣ لم يكن أكثر من **ضحك دبلوماسي على الذقون**. لكن رئيس الوزراء الفلسطيني، كما يبدو، انتشى باستحقاقه نعمة الوقوف إلى جانب بوش في **حديقة الورد**، ودار رأسه بتربيت الرئيس على كتفه، وبما خلعه عليه من ألقاب مثل **الشجاعة**، وغيرها من الشِّراك الدبلوماسية. والواقع أن كلّ كلمة من كلمات اللياقة التي خلعها بوش على عباس كانت تقترن بالتذكير بأن عبّاس **ملتزم بالقضاء النهائي على الإرهاب**، أو تحمل إشارة إلى اعتراف عباس بأن الإرهاب **عقبة خطيرة في وجه تحقيق الدولة الفلسطينية**.

لم ينسَ بوش كذلك أن يلقي صنارة إطراءاته إلى بعض وزراء عباس، فقد أطرى على وزير المالية، الذي وعد بنشر الميزانية على الشبكة الإلكترونية ووصفه بأنه «رجل صادق الوعد (Man of his Word)»، بينما وصف وزير الداخلية بأنه قائد صلب. كذلك وَعدَ بوش بأن يكافئ رئيس الوزراء **المعتدل** بمنحةٍ مباشرة للسلطة الفلسطينية قدرها عشرون مليون دولار، وأعلن عن تشكيل فريق اقتصادي مشترك مع

الفلسطينيين، كما أوعز بإيفاد وزير التجارة ووزير الخزانة إلى المنطقة في الخريف للمساعدة على تأسيس اقتصاد متين لدولة فلسطينية حرة وذات سيادة. وبالطبع لم يتحقق شيء من ذلك.

ولا يخفى أن هذا الإطراء الذي سخى به بوش على عباس وصحبه يتناقض تماماً مع الفظاظة، التي اعتادت الإدارة الأمريكية أن تخاطب بها القيادة الفلسطينية، منذ أن فشلت قمة كامب ديفيد في تموز/ يوليو ٢٠٠٠.

إن بيت القصيد من كلّ هذا هو أن مهمة عباس في الولايات المتحدة، لم تنجح وأن تفاؤل وفده لم يكن مبرراً. أما كلمة عباس فإنها ركزت على أن الاحتلال والأمن قضيتان متداخلتان. وبهذا فإن «الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧» يجب أن ينتهي، ولا بدّ من إيجاد «حلّ عادل متفق عليه لقضية اللاجئين استناداً إلى قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤» كما تتطلب ذلك خريطة الطريق.

لكن أولويات عباس كانت القضايا المتعلّقة بالأسرى، والمستوطنات، والجدار، والحصار المضروب على عرفات، وضرورة إبعاد شبح الحرب الأهلية بين الفلسطينيين وذلك باختيار «وقف إطلاق النار» بدلاً من تفكيك حماس والجهاد.

كان يريد بعض المسكنات مثل الإفراج عن مزيد من الأسرى، لكنه أدرك في النهاية أن هذه القضية ستعالج كلّ حالة على انفراد. وهذا ما عبر عنه الرئيس بوش في لفتة ذات دلالة: «من المؤكّد أنه لا يوجد إنسان يريد إطلاق سراح مجرم يقتل بدم بارد لأن ذلك سيخرج المسيرة عن جادّتها».

أما بالنسبة إلى ما يسمّى بجدار الفصل، فقد اعترف بوش بأن ذلك قد يسيء إلى العلاقة بين الحليفين، وقال: «إنني أعتقد أن الجدار مشكلة، وقد ناقشت ذلك مع أرييل شارون. إنّه لمن العسير بناءُ ثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. . بجدار يتثعبن على مدى الضفة الغربية». ولم تمض أيام ثلاثة حتّى تبخر هذا الكلام في دفء الترحاب والحفاوة التي أحيط بها أرييل شارون في البيت الأبيض. بل إن بوش مضى أبعد من ذلك، فحين سأله صحافي فلسطيني ما إذا كانت المستوطنات تشكل عقبة في رؤيا الدولتين، شطّ في جوابه بعيداً عن الصيغة الأمريكية التقليدية لوضع المستوطنات.

لم تعد هذه المستوطنات توصف بأنها **غير شرعية**، أو مجرد **عقبة في وجه السلام**، بل إن بوش ضمّها إلى معزوفته المفضلة عن الإرهاب، وجعلها سلاحاً من أسلحة محاربته.

هذه العلاقة الشاذة التي أقامها بوش بين المستوطنات، والإرهاب تفترض أن

القضاء على المقاومة الفلسطينية سيجعل «من السهل معالجة القضايا الشائكة، ومنها قضية المستوطنات»!

وعلى نقيض تلك المدائح المفخخة التي أهيلت على عباس، فإن بوش كان شديد الوضوح والدقة، في المصادقة على شروط شارون بضرورة تفكيك حماس والجهاد قبل التقدّم بأية خطوة في اتجاه خريطة الطريق: «يجب على السلطة الفلسطينية القيام بعمليات استهدافية، وفعالة، ودائبة لمواجهة الذين يمارسون الإرهاب، ولتفكيك قوى هذا الإرهاب وبُناه التحتية».

كان بوش في خضم حملته الانتخابية يتفادى الدخول في مواجهة مع شارون حول هذه القضية أو غيرها. بل إنّه ذهب أبعد من ذلك، فأعلن في مؤتمره الصحافي المشترك مع شارون يوم ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٣ أن عباس نفسه قد التزم بتفكيك قوى المقاومة: «إن البُشرى هنا هي أن رئيس الوزراء عباس قد صرّح علناً أننا سنعمل معاً على تفكيك المنظمات الإرهابية، لقطع الموارد المالية عن المنظمات الإرهابية، ولمنع الأقلية من تدمير تطلعات الأكثرية»[٧].

لكن عبّاس، حرصاً منه على إبعاد شبح الحرب الأهلية، كما يبدو، لم يشأ أن يرد على تصريح بوش.

لم يكتف بوش بأن وافق على مزاعم شارون بأن **الجدار** هو مجرد **سياج أمني**، بل زايد عليه إذ ألحقه بقضية الإرهاب، التي تؤثّر في مسيرة السلام تأثيراً كبيراً. وكان شارون قد اقترح تفكيك ما يسمّى بالمواقع الاستيطانية غير المرخصة وكأن المستوطنات المرخصة التي تزيد على مئتين، هي مستوطنات قانونية شرعية.

وقد ذكرت منظمة راصد المستوطنات (Settlement Watch)، التابعة لحركة **السلام الآن** الإسرائيلية، أنه تمّ إجلاء ٢٢ موقعاً استيطانياً في السنة الماضية، لكن إسرائيل أنشأت غيرها بحيثُ إنَّ عدد المواقع الاستيطانية التي أنشئت منذ الإعلان عن خريطة الطريق في ٤ حزيران/ يونيو لم ينقص[٨]، بل إن هناك الآن «مزيداً من البيوت، ومن الكهرباء والطرقات، ومزيداً من كلّ شيء يخدم هذه المواقع». أما يوسي سَريد (Yossi Sarid) (من زعماء ميرتز السابقين)، فإنه اتهم شارون بالكذب عندما خاطبه في الكنيست:

(٧) «President Discusses Middle East Peace with Prime Minister Sharon,» Rose Garden, White House, July 2003, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/07/20030729-2.html>.

(٨) *Christian Science Monitor*, 31/7/2003.

«أنت تتحدث عن إجلاء ٢٢ موقعاً استيطانياً، وتقول إن هناك ١٢ موقعاً آخر على طريق الإجلاء. هذا كذب صريح. إن ثقافة الكذب هي أخطر ما يهدد إسرائيل لأنها ستنتهي بالدولة كلها إلى التعفن»[٩].

كذلك، وافق بوش في ذلك المؤتمر مع شارون على كلّ دعاوى شارون حول الإرهاب الفلسطيني، فبعد أن أهال عليه وابلاً من المدائح وربّت على ساعده وخاطبه باسمه الأول **أرييل**، وبعد أن ذكّر الحاضرين بأن زيارة شارون الثامنة ذات دلالة كبيرة على صداقته المتينة والحميمية، صرّح بأن «العقبة الكأداء التي تواجه السلام حقاً هي «الإرهاب» وليس **الاحتلال** الذي انمحى نهائياً من قاموس واشنطن.

لقد امتدح إقدامَ شارون على الإفراج عن بعض الأسرى، وعلى تعطيل العمل بعشرة حواجز من أصل ١٥٧ حاجزاً. ثمّ إنّه انقلب على ملاحظاته السابقة عن الجدار ـ وهي الملاحظات التي أطربت عباس وفريق عمله ـ فوصف **السياج** بأنه قضية **ذات حساسية**، وامتنع عن القول بأنه **جدار**، أو أنّه **مشكلة**، كما فعل ذلك قبل بضعة أيام في المؤتمر الصحافي مع عباس. ولم ينس أن يربط مسألة الجدار كلها بالإرهاب، عندما قال إن تفكيك البنية التحتية لحماس والجهاد كان ضرورياً للسلام «وإنني لذلك أرجو أن لا يكون للسياج ضرورة على المدى البعيد».

وبدلاً من وصف الجدار بأنه **مشكلة**، كما وصفه قبل ثلاثة أيام، فإنه اكتفى بأن تمنّى على إسرائيل أن تنظر في عواقب عملها، وأن تخفف من وطأته على الفلسطينيين. «إنني أعده (شارون) بأن نستمر في النقاش والحوار حول الطريقة المثلى للتشديد على أن السياج أصبح دليلاً واضحاً، لا على أهمية الأمن وحسب، بل أيضاً على أن قابلية الفلسطينيين لأن يعيشوا حياة طبيعية أمر مهم أيضاً».

لعل أهم ما يستنتج من هاتين الزيارتين التنافسيتين أن المتطلبات من عباس زادت وثقلت. إن الشروط لم تعد تبادلية متكافئة بل ألقت بثقلها على الطرف الفلسطيني. لقد صار من المؤكّد المسلّم به أن المقاومة إرهاب، واختفى الحديث عن **الاحتلال** نهائياً واستعيض عنه بما يسمّى **مشكلة**. وعلى الرغم من كلّ البهرجة والعمليات التجميلية لزيارة عباس، فإنها لم تزد القضية الفلسطينية إلا تراجعاً وخسارة.

أما شارون، فإنه عاد ليطمئن أنصاره في اليمين المتطرف بأن التنازلات ولّت إلى غير رجعة ومحيت من القاموس، وأنه ماض في أسر لب صديقه **جورج**، الذي سماه

---

(٩) **هآرتس**، ٤/ ٨/ ٢٠٠٣.

مرّةً **رجل السلام**، وخاطبه ذات مرة بقوله **يا أستاذي**. لقد عاد شارون بضوء أخضر ليفعل ما يشاء، وليعيد نصب المزيد من الحواجز التي عطل العمل بعشرة منها خلال زيارته لواشنطن، وعاد وهو على يقين بأن خريطة الطريق لن تعرف الحياة من دون تحفظاته الأربعة عشر، كما أعلن ذلك في خطاب له في كلية الأمن الوطني بجامعة حيفا. ولم يكتف بذلك، بل إنّه نسف خريطة الطريق، بتأكيد ضرورة عقد سلسلة من الاتفاقات المرحلية، التي لا تعتمد برنامجاً زمنياً، بل تمضي، وفقاً للتطورات على الأرض، وتتطلب كلّ مرحلة منها رضا إسرائيل عن تنفيذ الفلسطينيين الشروط التي تزداد تعجيزاً يوماً بعد يوم. وعلى الرغم من ذلك لم ينبس بوش ببنت شفة وفضّل السكوت والسلامة باعتبار أن همومه الانتخابية أَوْلى وأثمن من مصالح الولايات المتحدة ومن مسألة الاستقرار في الشرق الأوسط.

في خطاب بوش **الطيب** الذكر، يوم ٢٤ حزيران/ يونيو، قدّم نفسه بديلاً أحادياً نِدّياً للشرعية الدولية. وقد مَثَّل قبولُ عبّاس بذلك البديل في كلمته في البيت الأبيض موافقةً فلسطينية ضمنية، بل إنّه قدّم مرجعيّة فلسطينية لتَوَجُّهٍ طالما وقف عقوداً طويلة في وجه التطلعات الفلسطينية، وفي وجه الإجماع والقانون الدولي. وهنا يبدو أن القيادة الفلسطينية لا تريد أن تميز بين ما هو نفاق كلامي وحبائل دبلوماسية ينصبها هذا الوسيط المخاتل، وبين ما هو تغيير جوهري في سياسته الخارجية، إذ طالما كان هذا التبني لقواعد بوش/ شارون يحمل في طياته خطر الحرب الأهلية والتصفية النهائية للحقوق الوطنية الفلسطينية على المدى البعيد.

وفي النهاية، فإن خريطة الطريق نفسها، ومعها معظم الصفقات التي عقدت منذ أوسلو، ليست سوى عقبات قانونية ستعترض كلّ أمل في إنقاذ ما يمكن إنقاذه عندما تتغير الظروف الدولية والإقليمية وتتطلب واجهة دبلوماسية.

سادساً: اغتيال ياسين والرنتيسي وتهديد السلام

كان اغتيال الشيخ أحمد ياسين، الزعيم الروحي والسياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، يوم ٢٢ آذار/ مارس تجسيداً لسياسة التصعيد الإسرائيلية، التي تواكبها الولايات المتحدة دائماً بالتسامح والتبرير، سياسة الغارات العسكرية، وتدمير البيوت، والخنق الاقتصادي، وقتل المدنيين، وغير ذلك من أشكال العقاب الجماعي التي تهدف إلى عرقلة أية مبادرة لتسوية سياسية تنسجم مع الإجماع الدولي.

إن الأمر الذي أصدره شارون باغتيال الشيخ ياسين، كان دعوة مفتوحة إلى رد شامل يستدعي هجوماً إسرائيلياً قوياً، يزيد الأوضاع توتراً وسوءاً في الأراضي المحتلة

وما وراءها، ويضمن استمرار المأزق الذي يحظى بمباركة من يحتكر لنفسه صُنعَ السلام.

لماذا يشكل السلام تهديداً لشارون، ولماذا اغتيال الشيخ ياسين؟

بعد سبع وثلاثين سنة مضت على احتلال الضفة الغربية وغزة، وبعد عشر سنوات على أوسلو، وأربع سنوات على تقرير ميتشل، وثلاث سنوات على طابا، وأكثر من سنتين على مهمة زيني، وبعد سنة على خريطة الطريق المحنطة لا يزال السلام سراباً خادعاً. لا بُدَّ للسلام من حلّ **سياسي** تنهي إسرائيل بموجبه الاحتلال، وتتحمل المسؤولية عن طرد لاجئي ١٩٤٨ و١٩٦٧، وتقبل بحدود متفق عليها دولياً؛ حدود تفصل بين دولتين تتعايشان بسلام واحترام متبادل.

لكن شارون يعتبر مثل هذه التسوية الدبلوماسية تخميناً لا تقوم له قائمة. إنّه منذ تسنّمه رئاسة الوزراء منهمك في تطبيق الخطّة التي وضعها في عام ١٩٨١، ليضمَّ بموجبها نصف الضفة الغربية (وهي أصلاً، لا تزيد عن ٢٢ في المئة من فلسطين ١٩٤٨)، ويعلّب الفلسطينيين في كيانات ممزقة وإدارة ذاتية محدودة يضمن معها أن لا تقوم بين نهر الأردن والبحر سوى دولة واحدة هي دولة إسرائيل[١٠]. وكان أكيفا إلدر المعلق السياسي في صحيفة **هآرتس** قد بيّن ما يقصده شارون بهذه الدولة الفلسطينية في خطته التي ظلّ يجترّها ويحلم بتنفيذها منذ ١٩٨١:

«إن قرار شارون بالإعلان عن **دولة فلسطينية** قوبل بالترحاب واستقبل بكثير من النشوة في إسرائيل والعالم، بل إنّه عبّد الطريق لاشتراك حزب العمل في حكومة شارون. لم يدرك الجمهور في غمرة بهجته ودهشته بقراءة العنوان أن من الصعب العثور في تفاصيل خطّة شارون على ما يشبه أي تعريف طبيعي للدولة. ولعل قليلاً من هؤلاء كلّف نفسه عناء البحث في هذا العالم عن دولة **ذات سيادة** تسيطر دولة أخرى على كلّ ما يصل أراضيها بالعالم الخارجي. (يصرّ شارون على أن تسيطر إسرائيل ـ حتّى في تسوية الوضع النهائي ـ على كلّ معابر **الدولة** الفلسطينية إلى العالم الخارجي). إن الدليل على أن شارون لم يتزحزح عن أفكاره يتجسد في حاجز (جدار) الفصل، والتوسع المستمر للمستوطنات في المناطق الثلاث، التي يريد رئيس الوزراء ضمّها إلى إسرائيل. بل إن هذه الدولة الهزيلة لن يسمح شارون بقيامها إلا بعد ١٥ وربما ٢٠، أو حتّى ٥٠ سنة من الإجراءات المرحلية»[١١].

---

(١٠) Nizar Sakhnini, «Village Leagues,» Toronto, 28 December 1999, <http://www.al-bushra.org/palestine/nizar.htm>.

(١١) Akiva Eldar, «Sharon's Palestinian «State» - in the Eyes of the Beholder,» *Daily Star*, 21/6/2004, <http://dailystar.com.lb/article.Asp?edition_id = 10&categ_id = 5&article_id = 5453>.

إن ما يجري على الأرض يؤكّد أن شارون أقنع الرئيس بوش بأن خطته الأحادية التي تبدأ بالجلاء عن غزة هي محور التسوية الدبلوماسية، ويجب أن تعرض على الفلسطينيين على أساس «اقبلوا بها أو لا تقبلوا» (لا فرق). وهذا يعني بالنسبة إلى الأمريكيين أن يدفعوا تكاليف خطّة شارون عدّاً ونقداً، وأن عليهم تبني برنامجه التوسعي في الضفة الغربية.

إن جورج بوش الذي انتقد بناء ٤٨٨ ميلاً من الجدار أمام عبّاس، ووصفه بأنه «يتثعبن على مدى الضفة الغربية»، لم يكن يملك الشجاعة لطرح هذا الموضوع أمام شارون من جديد في تلك السنة الانتخابية. إن مجرد الحديث عن المستوطنات يعتبر من كبائر المحرّمات التي يتجنبها كلّ مرشح للرئاسة أو لأحد مجلسي الكونغرس، ومن الموبقات التي لا تغفرها قاعدة بوش الانتخابية من الأصوليين والمحافظين الجدد.

إن خطر السلام، بالنسبة إلى شارون وخَلَفه إيهود أولمرت، يتجسد في **التهديد السكاني** المتوقع، إذ في عام ٢٠١٠ سيصبح عدد الفلسطينيين، الذين يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية، لأول مرة منذ ١٩٤٨، أغلبية في المنطقة الواقعة بين الأردن والبحر المتوسط، وبما أن حصول هؤلاء العرب على حقوق متساوية غير وارد في دولة عنصرية، فإن إسرائيل ستجد نفسها أمام ثلاثة خيارات:

(١) قبول إنشاء دولة فلسطينية منفصلة ذات سيادة، أو

(٢) طرد كلّ الشعب الفلسطيني، أو

(٣) الاحتفاظ بهم في كانتونات عنصرية ممزقة، ومتباعدة بحيث لا يتواصلون في ما بينهم إلا عبر السفر[١٢] (Transportation Contiguity) كما يقول شارون، وكما جعل ذلك جوهر خطته منذ عام ١٩٨١.

وهذا ما يخلص بنا إلى السؤال: لماذا اغتيل الشيخ ياسين؟

عندما تأسست حماس في عام ١٩٨٧، مع بداية الانتفاضة اعتبرت إسرائيل هذه المنظمة مفيدة لظهور ندّ قوي للنزعة الوطنية العلمانية في منظمة التحرير، لكن حماس، بقيادة الشيخ ياسين، بددت هذا الوهم لدى الإسرائيليين بسرعة.

لقد ساد الاعتقاد بأن الشيخ ياسين قائد براغماتي يقبل بحل الدولتين، واعتبره الفلسطينيون قائداً وطنياً يتخطى تأثيره حدود الأيديولوجيا والطائفة، ولا سيّما حين

(١٢) المصدر نفسه.

دعا علناً أكثر من مرة إلى **وقف لإطلاق النار**، في مقابل انسحاب إسرائيلي، وتخفيف عذاب المدنيين الفلسطينيين.

لقد تحوّل إلى صمّام أمان يحترم المجتمعُ الفلسطيني بمختلف فئاته خطوطَه الحمراء ويقدّر له تحريمه النزاع الداخلي.

وفي حين كان عرفات يتهمش ويتلطّخ بوصمة الفساد وسمعة أوسلو غير المشرّفة، كان الشيخ ياسين بالنسبة إلى الكثيرين يملأ الفراغ. إن شبكة المنظمات الخيريّة التي أسستها حماس وأدارتها بشفافية أضفت على الشيخ ياسين شرعيّةً أكسبته إياها العناية بحاجات الناس الاجتماعية والاقتصادية، بل الروحية أيضاً. كلّ هذه الخصائص جعلته هدفاً مشروعاً للتصفية في عيني شارون الذي يعتبر حلّ الدولتين خطراً قاتلاً للصهيونية.

سابعاً: من عملية سلمية إلى حصار دبلوماسي

باغتيال الشيخ ياسين نقل شارون المعركة عملياً إلى ما وراء حدود غزة وفلسطين والعالم العربي. إنّه بذلك لم يعلن الحرب على حلّ الدولتين وحسب، بل على العالم الإسلامي أيضاً. بسبب هذا الاغتيال، يقول شاؤول ميشال أحد كبار المختصين الإسرائيليين بحماس: «سندفع ثمن توسيع نشاطات حماس إلى ما وراء غزة والضفة الغربية، ما يجعلها تقوم بعملياتها في دول أخرى، ولا تقتصر على أهداف يهودية»[١٣]. وعلى الرغم من أن هذا التوقع لم يتحقق بعد، فإن ذلك لا يعني أنه قد لا يتحقق في المستقبل.

إن اهتمام شارون بتوسيع رقعة الحرب يتماشى مع استراتيجية المحاربة الإقليمية لـ **الإرهاب** التي سوّقها لجورج بوش وللمرشح الديمقراطي للرئاسة جون كيري، فكلاهما أقر بحق إسرائيل باغتيال مدنيين فلسطينيين بحجة الدفاع عن النفس. على أثر ذلك مباشرة أطلق سلاح الجو الإسرائيلي صاروخاً من صنع أمريكي على الشيخ المُقعد، فيما أطلق شارون لسانه بما يُشنف آذان الرئيس جورج بوش: «لقد أجهزنا على ابن لادننا».

هذه البهلوانية اللغوية في تحريف وتزوير الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إنما تستهدف مزيداً من تضليل الرأي العام الأمريكي، الذي أتخمته وسائل الإعلام وأقضّت مضجعه بكوابيس **الإرهاب الإسلامي**، والمواجهة التي بدأت تنتحل طابعاً صليبياً.

---

(١٣) **هآرتس**، ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٤.

في مثل هذا الجو الملتبس يرجو شارون أن يرتاح نهائياً من المعضلة السكانية ويُبقي الصراع حول مصير الاحتلال العسكري بعيداً عن القانون والإجماع الدوليين، بل بعيداً عن حليفه الاستراتيجي حيث يضيع صوت السلام في ضوضاء الانتخابات.

هنا يبرز السؤال: كيف يستطيع **صانع السلام**، أن يدير عملية السلام إذا كان عزوفاً عن السلام غير معنيّ به، وإذا كان حليفاً استراتيجياً لأحد طرفي الصراع، يغدق عليه المال والسلاح، وينصب له درعاً في وجه القانون والإجماع الدولي؟

هل سنشهد يوماً يفي فيه المجتمع الدولي بالتزاماته ويمارس حقوقه، بدءاً من تأمين الحماية للمدنيين من تعسف الاحتلال، وانتهاءً بعقد مؤتمر دولي وتسوية منصفة؟

ما يلفت النظر في كلّ هذه القضية أن فشل عملية السلام هذه كان في الواقع نجاحاً، ليس لليكود الإسرائيلي وحسب، بل لتحالفه وأنصاره من المحافظين الجدد والصهاينة المسيحيين في الولايات المتحدة. إن أنصار الليكود في الكونغرس على اختلاف أحزابهم وأجناسهم كانوا يتمنون فشل عملية السلام لكي يشعروا بنشوة الانتصار.

إن ما يقرب من سبعين من أعضاء مجلس الممثلين وقّعوا بياناً في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣، دبّجته **المنظمة الصهيونية الأمريكية** اليمينية حضّوا فيه الرئيس بوش على رفض البدء بأية مفاوضات **شرق أوسطية**، حتّى تقبل السلطة الفلسطينية تفسير شارون وتحفظاته على خريطة الطريق[١٤].

وفي خريف ٢٠٠٣، جنّدت نانسي بيلوسي زعيمة الأقلية في مجلس الممثلين عدداً من أعضاء الكونغرس لدعم **نداء** يدعو إلى حظر الجدل والنقاش حول مرشحِي الحزب الديمقراطي للرئاسة، بحجة أن مثل هذا النقاش والجدل قد يضطر الولايات المتحدة إلى تبنّي نظرة متوازنة للصراع تشكل انتهاكاً لالتزاماتها تجاه إسرائيل، وعثرةً في وجه تمويل الحملة الانتخابية. وقد بقي هذا الحظر فعّالاً بعد اختيار المرشح الديمقراطي لأكثر من سنة على الأقل، ففي المبارزة التلفزيونية التي جرت في ميامي مساء ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤[١٥] أحجم كلّ من جورج بوش وخصمه الديمقراطي جون كيري عن ذكر أية كلمة حول عملية السلام.

---

(١٤) حول هذا الموضوع، انظر: James Besser, «Road Map Hawks and Doves,» *Jewish Week* (13 June 2003).

(١٥) «Full Text of the First Bush-Kerry Presidential Debate, on Thursday, Sept. 30, 2004, provided by the Commission on Presidential Debates,» Associated Press, 1 October 2004, <http://www.sacbee.com/24hour/politics/story/1700381p-9495326c.html>

وهناك أكثر من دليل على رضا الولايات المتحدة عن فشل عملية السلام، وعلى الحظر الدبلوماسي الذي فرضته لإبقاء حالة الجمود التي تستثمرها إسرائيل أوسع استثمار.

من ذلك مثلاً موقف الإدارة من دعوة السلطة الفلسطينية إلى إجراء انتخابات في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، إذ على الرغم من أن إجراء الانتخابات كان مطلباً أمريكياً مستمراً فإن كولن باول قال: «صحيح أننا نؤيد مبدأ الانتخابات، لكن لا بُدَّ من التفكير بعناية بهذه الانتخابات، ولا بدّ من أن يُعَدّ لها جيداً بما يتلاءم مع مسار خريطة الطريق»[١٦]. مثل هذه العرقلة ليست بجديدة على **شطارة** واشنطن التي تدأب باستمرار على فرض قواعد وشروط جديدة مرسومة بعناية لإبقاء الشلل الدبلوماسي في غرفة العناية الفائقة.

هذه الاستراتيجية التي تواكبها آلية الفشل المزروعة عمداً، ويدعمها النشاط المحموم لقوى الضغط ضدّ خريطة الطريق، كلّ ذلك يضمن بقاء المأزق المنشود متفاقماً. وما يحيّر فعلاً هو أن يصير للمأزق معنى التقدّم الدبلوماسي.

هنا يجدر القول إن المحافظين الجدد الذين لم يكفوا عن الحض على تغيير المعادلة الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وعن الدعوة إلى تشذيب الثقافة الإسلامية للقضاء على **داء الإرهاب**، هم أنفسهم الذين ادعوا بأن الحرب الكارثية، التي خططوا لها وأشعلوا نارها ستحقق الديمقراطية والسلام في فلسطين/ إسرائيل. وها قد انكشف بطلان هذه الادّعاءات وَخَتلها تماماً، كما تبيّن بطلان وَخَتل الحجج التي برر بها بوش وتشيني حربهما على العراق[١٧].

في كانون الثاني/ يناير ألقى نائب الرئيس تشيني كلمة في منتدى دافوس الاقتصادي أكد فيها أن الإصلاح الديمقراطي كان لازماً للوصول إلى حلّ سلمي للصراع العربي الإسرائيلي المزمن: «يجب علينا أن نواجه أيديولوجيّات العنف في مصادرها، وذلك بتشجيع الديمقراطية عبر الشرق الأوسط الكبير وما وراء ذلك»[١٨]. لكن مستشار الأمن القومي السابق زبغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brezezinski) سخر

---

(١٦) Ori Nir, «White House Cool to Palestinian Proposal to Hold General Elections,» *Forward*, 2/7/2005, <http://www.forward.com/main/article.Php?ref=nir20040701258>.

(١٧) «Report on the US Intelligence Community's Prewar Intelligence Assessment on Iraq Conclusions,» <http://intelligence.senate.gov>.

(١٨) <http://www.petrifiedtruth.com/archives/001303.html>, and «Remarks by the Vice President to the World Economic Forum,» <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/01/20040124-1.html>.

من هذا التوجه وحذّر من أخطاره في كلمة له نشرتها **نيويورك تايمز**:

«إن ادعاء تشيني بأن الديمقراطية شرط مسبق للسلام يبدو للكثيرين مجرد ترشيد لإرجاء أي مسعى لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. بل إن هذه الديمقراطية فوق ذلك كلّه تتجاهل حقيقة تاريخية وهي أنها لا تزدهر إلا في جو من الكرامة السياسية. فما دام الفلسطينيون يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية ويهانون يومياً، فإن فضائل الديمقراطية لن تسحرهم. وهذا ما ينطبق انطباقاً كبيراً على العراقيين تحت الاحتلال الأمريكي»[١٩].

ثامناً: وعد بلفور جديد

بوش يقدم لشارون تفويضاً جديداً «على بياض»

البيانات المتبادلة، ورسالة الضمان التي أرسلها بوش، وما تلا ذلك من مؤتمر صحافي مشترك عقده الرئيس بوش ورئيس الوزراء شارون يوم ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، كلّ ذلك اعتبره الفلسطينيون وأنصارهم بمثابة **وعد بلفور** جديد ستكون له عواقب خطيرة على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا تقل خطورة عن عواقب وعد بلفور الذي صدر في عام ١٩١٧[٢٠]. إن الرئيس بوش، فعلياً، أطل يد شارون ليفعل ما يشاء وأعفاه من كلّ التزاماته السياسية والأخلاقية ومسؤولياته أمام القانون الدولي تجاه الفلسطينيين. ولا شكّ في أن وراء أكمة ذلك اليوم ما وراءها من عواقب هائلة على سياسة الولايات المتحدة، وعلى الصراع نفسه، وعلى القانون الدولي بشكل عام، وعلى التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، وعلى الاستقرار في تلك المنطقة المتفجرة.

لقد تبنّى بوش، عملياً، خطّة شارون الانفرادية التي تتخلى إسرائيل بموجبها عن بعض السيطرة على قطاع غزة لتخفيف أعباء إسرائيل الأمنية هناك. إن غزة التي لا يرغب في الاحتفاظ بها إلا القليل من الإسرائيليين، كانت دائماً وأبداً مغامرة باهظة التكاليف للاحتلال، حيث يحتاج المستوطنون الذين لا يزيد عددهم فيها على ٧٥٠٠ إلى فرقة عسكرية كاملة وعدد من الكتائب لحمايتهم.

---

(١٩) Zbigniew Brzezinski, «The Wrong Way to Sell Democracy to the Arab World,» *New York Times*, 8/3/2004, <http://www.nytimes.com/2004/03/08/opinion/08BREZ.Html?th>.

(٢٠) «President Bush Commends Israeli Prime Minister Sharon's Plan: Remarks by the President and Israeli Prime Minister Ariel Sharon in Press Availability,» Cross Hall, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/04/print/20040414-4.ht>

بموجب خطّة شارون للانفصال الأحادي التي أقرها بوش وجَبَّ بها ما قبلها[٢١] من الخطط، تتخلى إسرائيل عن بعض سيطرتها على قطاع غزة لقاء ابتلاع الضفة الغربية التي تعتبرها **جائزة** استراتيجية واقتصادية.

لقد أقدم شارون على انسحاب محدود من رقعة كثيفة السكان مُعدمَةٍ في مقابل دعم الولايات المتحدة خطّة **بعيدة المدى**، تبسط فيها إسرائيل سيطرتها الكاملة على الضفة الغربية. إن الصفقة في النهاية تذكرنا بما جرى تحت جنح السلام بين إسرائيل ومصر حين فككت إسرائيل مستوطنة ياميت في سيناء أواخرَ السبعينيّات، وانسحبت عسكرياً من سيناء وشرم الشيخ في مقابل **السلام** مع مصر، الأمر الذي كبّل يدي مصر أكبر الدول العربية، فيما أطلق يدي إسرائيل ومكّنها من اجتياح لبنان وتوجيه ضربة موجعة للحركة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٨٢.

وواضح أن شارون يريد من صفقة الانفصال الأحادي أن تحقق له مكاسب استراتيجية من دون الحاجة إلى التفاوض مع الفلسطينيين، ذلك التفاوض الذي قد يتطلب منه بعض التنازل. إنّها في النهاية تجارة رابحة: إذ إن الانفصال عن غزة ـ كما يصف ذلك درور إتكس مدير المركز الإسرائيلي لرصد الاستيطان ـ هو الحجر الذي يضرب به شارون كلّ العصافير: «غزة لقاء الاحتفاظ بالمجمعات الاستيطانية، وغزة لقاء الأرض الفلسطينية، وغزة لقاء الفرض الأحادي للحدود.. إنّهم في سباق مع الزمن. لهذا يبنون كالمجانين»[٢٢].

إن حوافر شارون كما وصفها البروفسور باروخ كيمرلنغ (Baruch Kimmerling) كثيرة:

«إنّه سيحتفظ بِكُلّ المجمعات الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية لقاء تفكيك كلّ المستوطنات اليهودية في غزة والمستوطنات المعزولة الأربع في الضفة الغربية. وتتضمن هذه (مستوطنات الضفة) ٣٠٠ ألف مستوطن و٧٠٠ كلم من الطرقات المخصصة للمستوطنين. بل إنّه بهذه المقايضة سوف يكتسب ما يمكّنه أخلاقياً وسياسياً من تقديم نفسه باعتباره صانعاً للسلام»[٢٣].

لهذا، ربما، لم يكلف شارون نفسه عناء توضيح سبب عزوفه عن إجراء أي

---

(٢١) تؤكد رسالة الرئيس بوش أن الولايات المتحدة ستبذل أقصى جهدها لمنع كلّ من تسول له نفسه فرض خطّة أخرى.

(٢٢) Chris McGreal, «Israel Redraws the Road Map,» *Guardian*, 18/10/2005.

(٢٣) Baruch Kimmerling, «The Pullout of Gaza: Its Real Meaning,» <http://www.dissidentvoice.org/Aug05/Kimmerling0819.htm>, 19 August 2005.

نقاش حول حدود إسرائيل الشرقية، أو عن الاشتراك في أية مناظرة حول مصير الضفة الغربية. وهذا ما أوضحه الصحافي الإسرائيلي المخضرم أكيفا إلدار بقوله:

«لقد نسي الناس أن خطّة الفصل كانت ولا تزال خطوة أحادية تهدف إلى تقصير خطوط الدفاع الإسرائيلية على الحدود الجنوبية وطرح ١,٣ مليون عربي من المعادلة السكانية. إن شارون نفسه لا يكفّ عن تكرار أنه لا ينوي في المستقبل المنظور أن يفتح باب النقاش حول حدود إسرائيل الشرقية، وحول مصير ٩٧ في المئة من المستوطنين، وحول القدس، لأن هذا هو النقاش الأكثر تعقيداً والأشد خطورة»[٢٤].

مثل هذه الحقائق التي لا تتحدث عنها وسائل الإعلام الأمريكية إلا عرضاً نادراً، كشفت عنها الصحافة الإسرائيلية في لقاء **هآرتس** مع دوف ويسغلاس أحد أكبر مساعدي شارون:

«ليست خطّة الفصل، عملياً، سوى شكل من أشكال غاز الفورمالديهايد (Formaldehyde) (تستخدم بعض مركباته كمطهر). إنها تقدّم الكمية اللازمة من هذا الغاز لكي لا تكون هناك عملية سياسية مع الفلسطينيين»[٢٥].

والواقع أنه ليس من المتوقع أن تلجأ أية حكومة إسرائيلية في المستقبل المنظور إلى تكرار التفاوض مع الفلسطينيين الذي صار يوُصف في إسرائيل بأنه **دُمّل وطني**. وبخاصة أن سابقة الخطّة الانفرادية ستطلق يدي إسرائيل لكي تقرر بنفسها مستقبل الفلسطينيين ومصيرهم.

في منتصف آب/ أغسطس من عام ٢٠٠٥، تمّ تطبيق خطّة الانفصال الشارونية في ستة أيام، وسط مهرجان دعائي صاخب اشترك في إحيائه أكثر من ٩٠٠ صحافي عملوا على تغطية ما سمي **بالحدث التاريخي**[٢٦]. إن إخلاء المستوطنين وسط صخب الجرافات التي تمسح مستوطناتهم القديمة بالأرض صار يوصف بأنه «أول خطوة إسرائيلية لإعادة الأرض التي احتلت في عام ١٩٦٧ إلى الفلسطينيين». وبالطبع فإن من بين الملايين التي تابعت هذا الهرج الإعلاني في أرجاء الأرض الأربعة، هناك ٩٥٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني من شتات ١٩٤٨ (من أصل ١,٣ مليون) يعيشون في

(٢٤) Akiva Eldar, «An Insufficient Remedy,» *Haaretz*, 29/8/2005.

(٢٥) مقابلة مع دوف ويسغلاس، في: **هآرتس**، ٦/ ١٠/ ٢٠٠٥.

(٢٦) للاطلاع على تحليل مفحم لخطّة الفصل الأحادي في سياق استراتيجية شارون على المدى البعيد، انظر: Gary Sussman, «Ariel Sharon and the Jordan Option,» *Middle East Report* (MERIP) (March 2005), <http://www.merip.org/mero/interventions/sussman_interv.html>.

غزة. وقد علّق الكاتب الإسرائيلي روني بن عفرات (Roni Ben-Efrat) تعليقاً لاذعاً مقارناً هذا التصوير المختلف لإجلائهم في عام ١٩٤٨ و**إجلاء** المستوطنين اليهود قائلاً:

«ما أثار دهشتي كثيراً خلال هذه الأيام الستة من عملية الانفصال، هو الغياب الكامل لأي إشارة أو تلميح إلى **كارثة الآخرين** من الإعلام المرئي أو المكتوب، فقد شهدت هذه الأرض قبل ٥٧ سنة اقتلاعاً آخر لشعب آخر لا يختلف عما نراه سوى بتصويره تلفزيونياً على مدار الساعة. هنا، في قيظ آب/أغسطس من عام ٢٠٠٥، دُعينا لنرى مشاهد الحزن وكسر الخواطر. ولكن ماذا عن الحزن وكسر الخواطر عندما لم يكن يعوض عليك بمعدل ٤٥٠ ألف دولار للعائلة، وعندما لم يتم نقلك إلى فنادق مكيّفة، ولم يقدم إليك الطعام والمدرسة والرعاية الصحية، وعندما لم يكن هناك مجرد اعتذار؟ هل لأحد من هؤلاء الجهابذة (الإعلاميين) أن يقول لنا إن ما نشاهده ليس سوى غيض من فيض؟ فَلِكَيْ ترى المشهد القديم على حقيقته أَبْعِدْ عدسات التصوير، واجعل الدموع دموعاً حقيقية، ثمّ ضاعف ذلك مليون مرة»[٢٧].

أما جوناثان ستيل (Jonathan Steele) محرر **الغارديان** البريطانية، فإنه وصف التغطية الإعلامية لما **كابده** المستوطنون اليهود من إجلاء لطيف عن مستوطناتهم في غزة، ثمّ قارنه بما جرى قبل سنة، في تعمية إعلامية كاملة، عندما طرد الفلسطينيون من رفح وقطاع غزة:

«إن طوفان التغطية الدولية، والتلفزيونية منها بشكل خاص، أثناء رحيل المستوطنين الإسرائيليين عن غزة هو النقيض الكامل للتقارير الصحافية القليلة عن الإجلاء الذي تمّ في الأشهر الماضية، والذي كان أكبر وأفظع. لم تتلقَّ القوات الإسرائيلية يومها **تدريباً على مراعاة الحساسيات**، ولم تكن هناك حافلات لنقل المبعدين، ولم يكن هناك إعلان عن مهلة طويلة استعداداً للرحيل، ولا حزمة من التعويضات عن البيوت، ولا وعود بمساعدة حكومية لتأمين البيوت البديلة عندما وصلت الجرافات إلى رفح. ففي الشهور العشرة الأولى من العام الماضي أصبح ١٣,٥٠٠ فلسطيني من دون مأوى بفضل جرّافات كاتربيلر الإسرائيلية العملاقة المدرّعة. ولا يخفى أن هذا عدد أكبر بكثير من عدد المستوطنين الذين أجلوا هذا الأسبوع. إن معدل تدمير البيوت في رفح وحدها ارتفع، كما تدلّ أرقام وكالة

---

(٢٧) Roni Ben-Efrat, «Angles on Disengagement, 1: The Hype,» *Challenge*, no. 93 (September-October 2005); «Heartless Disengagement,» *Haaretz*, 18/8/2005, and «Israel to Seek $2.2 Billion from U.S. for Gaza Pullout,» *Washington Post*, 12/7/2005, p. A16.

الغوث الدولية من ١٥ منزلاً في ٢٠٠٢ إلى ٧٧ منزلاً في الشهر ما بين كانون الثاني/ يناير وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤»[٢٨].

وفي صوت نادر آخر في هذه البرية كتب شارلي ريس (Charley Reece) يقول:

«لم أستطع، وأنا أشاهد التغطية الكثيفة المشحونة بالتعاطف مع المستوطنين اليهود بسبب إجلائهم عن بيوتهم في غزة، سوى أن أرصد من جديد ازدواجية المعايير الصارخة، التي تمارسها وسائل الإعلام الأمريكية، كما تمارسها الحكومة الأمريكية. إنني لا أذكر أية تغطية متعاطفة لإجلاء الفلسطينيين عن بيوتهم، فلا مقابلات مع أمهات أو آباء ينحبون، ولا تساؤلات عما إذا كان الإجلاء حقاً أو باطلاً. هذه بالتأكيد سياسة متعمدة تنتهجها شبكات التلفزيون الأمريكية خاصة، وقد أتيحت لهم فرص متعددة للإخبار عن عمليات إجلاء الفلسطينيين منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠[٢٩].

أضف إلى ذلك أن جمهور وسائل الإعلام الأمريكية لم يسمعوا مطلقاً عن التوسع الإسرائيلي المستمر في المنطقة المنزوعة السلاح بين غزة ومصر، وهي حدود لا تزال إسرائيل تسيطر عليها برغم عملية الانفصال. إن في رفح اليوم مئات البيوت المدمّرة التي كانت تسكن معظمَها عائلاتٌ من اللاجئين الفلسطينيين منذ ١٩٤٨.

لقد دمرتها إسرائيل وسوّتها بالأرض، وشردت بذلك من جديد آلافاً من اللاجئين المشردين أصلاً. وتقدّر منظمة راصد حقوق الإنسان (Human Rights Watch) أن هناك مئات البيوت الفلسطينية، بل ربما آلاف البيوت التي ستدمرها إسرائيل في المرحلة الثانية، وتشرد مجدداً عشرات الآلاف من الفلسطينيين في قطاع غزة.

---

(٢٨) Jonathan Steele, «The Settlers' Retreat was the Theatre of the Cynical,» *Guardian*, 19/8/2005.

(٢٩) Charley Reece, «Gaza Evacuation Should Be Americans' Last Straw,» <http://www.antiwar.com/reese/?articleid = 7022>.

وانظر أيضاً هذا العرض الذي نشرته **هآرتس**: «إن الطريقة التي قدمتها وسائل الإعلام تجعلك تظن أن المستوطنين الإسرائيليين «شُحِطوا» من بيوتهم في غزة وأرسلوا إلى المنفى مُفلسين. كان المستوطنون يتصرفون وكأنهم ضحايا عثر بهم الحظ. إن كثيراً منهم دفعوا أطفالهم في وجه عدسات التصوير وهم يرتدون نجمة داود بلون أصفر لأنهم ادعوا بأن ما يجرى هو «محرقة جديدة»». «لقد رفضوا لأكثر من عدة أشهر أن يتحدثوا إلى موظفي الدولة الذين كانوا يجهزون لهم اتفاقيات التعويض. ثمّ، يالها من مغانم جنوها! فبيوتهم خُمنت بألف دولار للمتر المربع، وحصلوا على تعويض عن كلّ سنة سكنوا فيها في غزة، وعلى إجازة ستة أشهر، وعلى سنتي سكن من دون إيجار. إن متوسط ما حصلت عليه العائلة ٤٥٠ ألف دولار. أما أولئك الذين عاشوا هناك بإيجار شبه مجاني فإنّهم حصلوا على ١٥٠ ألف دولار. هذا في الوقت الذي يظل فيه فقراء إسرائيل من دون أية رعاية من الدولة ويظل الفلسطينيون يعانون كابوس الاحتلال الإسرائيلي الظالم الوحشي». مقتطفات من: Nehemia Strasler, «Don't Let the Settlers Fool You,» *Haaretz*, 23/8/2005.

وتقول الصحافية الإسرائيلية عميرة هاس: «إن إسرائيل قتلت خلال السنوات الخمس الماضية ١٧١٩ فلسطينياً في غزة، ثلثاهم عزّل من السلاح، وبينهم ٣٧٩ طفلاً و٩٦ امرأة. كما جرحت تسعة آلاف من المقيمين في غزة، ودمّرت ٢٧٠٤ بيوت، بينما دمرّت ٢١٨٧ بيتا آخر تدميراً جزئياً، وخرّبت ٦٠ ألف فدان زراعي»[٣٠]. وعلى الرغم من ذلك فإن القليل جداً من هذه الإحصائيات والوقائع الفظيعة المنشورة في إسرائيل تسلل بصعوبة إلى وسائل الإعلام الأمريكية.

في أوائل ٢٠٠٥ كانت الهيئة الدولية للصليب الأحمر، وهي حارسة القانون الإنساني الدولي، قد أرسلت إلى الحكومة الإسرائيلية تقريراً سرياً أوضحت فيه أن إبعاد القوات الإسرائيلية والمستوطنين عن غزة لا يعني نهاية الاحتلال. وقالت الرسالة/ التقرير:

«إن إسرائيل سوف تحتفظ بسيطرة كبيرة على قطاع غزة مما يمكنها من التحكم بأهم عناصر السلطة. وبذلك. . يبدو أن غزة ستبقى في هذه المرحلة (تُعتبر) تحت الاحتلال بالمعنى الذي يقصده القانون الإنساني الدولي»[٣١].

ثمّ تعززت هذه النظرة في تقرير كتبه جون دوغار (المقرر الخاص لمفوضية حقوق الإنسان) ورفعه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد جاء فيه:

«على الرغم من أن كثيراً من اللبس يكتنف العواقب والنطاق الكامل للانسحاب الإسرائيلي من غزة، فإن من الواضح أن غزة ستبقى أرضاً محتلة خاضعة لتدابير ميثاق جنيف الخاص بحماية المدنيين في زمن الحرب (١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩) نتيجة لاستمرار سيطرة إسرائيل على حدود غزة. إن انسحاب المستوطنين اليهود من غزة سيؤدي إلى إنهاء استعمار الأراضي الفلسطينية (هناك)، وليس إلى إنهاء الاحتلال»[٣٢].

---

(٣٠) Amira Hass, «The Remaining 99.5 Percent,» *Haaretz*, 24/8/2005, <http://www.haaretz.com/hasen/spages/616309.html>.

(٣١) Paul McCann, «The World's Largest Prison Camp: Gaza,» <http://blog.gophercentral.com/modules.Php?name=News&new_topic=42>.

وللمزيد من المعلومات حول مواقف السلطة الفلسطينية وإسرائيل من خطّة الفصل الأحادية، انظر: Palestinian Technical Team on Israel's Evacuation, «Israel's Unilateral Disengagement: Future of the Gaza Strip,» 1 September 2005, <http://www.miftah.org/Display.cfm?DocId=8383&CategoryId=4>.

وقد وصلت الرسالة عبر البريد الإلكتروني من ديانا بوتو (Diana Butto) بتاريخ ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ <diana@ardna.ps>.

(٣٢) <http://www.americantaskforce.org/unreport.pdf>.

إن التقرير لا يعلق أهمية كبيرة على إعادة الانتشار بل يلفت النظر إلى ما تفعله إسرائيل في المقابل كما أشار إلى ذلك كثير من المعلقين والمحللين:

«خلال السنة الماضية، كان قرار إسرائيل بسحب القوات المسلحة والمستوطنين اليهود من غزة مثار اهتمام المجتمع الدولي. إن تركيز الاهتمام على غزة سمح لإسرائيل بأن تمضي قدماً في بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية وفي توسيع المستوطنات، وفي اقتلاع فلسطينية القدس من دون أي نقد يذكر»[٣٣].

وكان البروفسور ريتشارد فولك قد كتب مقالاً عن «الفصل الأحادي» خلص فيه إلى ما يلي:

«إن هذا الفصل يمثّل خطوة خطيرة إلى الوراء يتقهقر معها الكفاح في سبيل سلام عادل ينعم به الشعبان، سلام قائم على مساواة سيادية، واحترام للقانون الدولي، وحلول عادلة لوضع القدس ومطالب اللاجئين الفلسطينيين. إن الإسراع بمعالجة هذه القضايا الجوهرية أفضل طريقة للتخفيف من حلقات العنف، والتطرف واليأس، وخاصة عند الطرف الفلسطيني. ولسوء الحظ، إن عملية الفصل في غزة تجعل هذا التوجه أسوأ مما كانت عليه الحال خلال العقود الكئيبة من الاستيطان والسيطرة الإسرائيلية القاسية»[٣٤].

أضف إلى ذلك أن خطّة الفصل الإسرائيلية عن غزة لا تلبّي شيئاً من التوقعات التي روّجتها الولايات المتحدة علناً. إذ بينما كانت الخطّة كما يقول ناشط السلام الإسرائيلي مايكل ورشوسكي تعمل في الواقع على «خلق غزستان وتحويل الأراضي المحتلة إلى كانتونات»[٣٥]، نجد أن وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس تعلن أن غزة لا يمكن أن تكون مغلقة أو معزولة بعد أن تنسحب إسرائيل منها. إننا ملتزمون بأن تكون غزة والضفة الغربية متصلتين وملتزمون بالانفتاح وبحرية الحركة للشعب الفلسطيني»[٣٦].

قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل موافقة صريحة على بسط سيادتها على الضفة الغربية، ولم تكتف بمجرد القول إنّها «تنظر بعين العطف» كما فعلت بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى. إن رئيس الولايات المتحدة إذ يعتبر حدود وقف إطلاق النار في

---

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) Richard Falk, «Gaza Illusions,» *Nation* (12 September 2005), <http://www.thenation.com/docprint.mhtml?i=20050912&s=falk>.

(٣٥) Email from: ye_harel@netvision.net.il (25 July 2005). Reply to: alef@list.haifa.ac.il.

(٣٦) Condoleezza Rice, «Remarks Following Meeting with President Mahmoud Abbas,» Jerusalem, 23 July 2005, <http://www.state.gov/secretary/rm/2005/49973.htm>.

عام ١٩٤٩ باطلة، ولا يتحدث نهائياً عن حدود ١٩٦٧، إنّما يعترف فعلياً بسيادة إسرائيل نهائياً على هذه الـ ٢٢ في المئة المتبقية مما لم تجتحه إسرائيل في عام ١٩٤٨.

وبوش بفعله هذا، ينسف ما فعلته الدبلوماسية الأمريكية على مدى ٣٨ سنة، ويخلق منعطفاً حاداً في سياسة واشنطن، إذ على الرغم من أن جهود هذه الفترة لم تَبِض بيضة واحدة، وكانت تمعن في نهش الحقوق الوطنية الفلسطينية، لكن السياسة الأمَريكية لم تَفْجُر علناً في وجه الإجماع الدولي، ولم تنكر بصفاقة أن **الاحتلال مؤقت** سيزول، وأن **اغتصاب الأرض بالقوة** لا يجيزه القانون الدولي. صحيح أن حماسة الولايات المتحدة للاحتلال الإسرائيلي كانت لا تضاهى لكنها، على الرغم من ذلك، لم توافق علناً على أن «إسرائيل غير ملزمة بالانسحاب من الأراضي المحتلة».

أما الآن، بعد أن خلا لها الجو، فقد خلعت كلّ عِذار. لقد أسقط بوش عن سياسة الولايات المتحدة ورقة التوت الأخيرة، وأصبح ضمّ إسرائيل معظم أراضي الضفة الغربية تحصيل حاصل. إن الاحتلال هو جزء مما يصفه بوش «حقائق على الأرض». وهذا يعنى أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ أصبح في خبر كان.

تاسعاً: الوجه الصفيق ونهاية التزويق

منذ ١٩٤٨، وللسياسة الأمريكية تجاه هذه القضية الفلسطينية وجه معلن ووجه حقيقي، ففيما كانت تحاول أن توهم بأنها تقف مع الشرعية الدولية بخصوص القدس، واللاجئين، والاحتلال، والمستوطنات الإسرائيلية، كانت السياسة المعلنة تزداد انحرافاً وبعداً عن الإجماع الدولي يوماً بعد يوم. أما الآن، وعلى الرغم من إشارة الرئيس بوش الخاوية من المعنى إلى الدولة الفلسطينية، فإن مجرد التظاهر الشكلي بالانسجام مع الشرعية الدولية لم يعد يعنيه شيئاً.

وبينما ظلت السياسة الأمريكية تجاه اللاجئين طوال العقد الماضي غامضة ومترددة، فإن آخر تصريح لبوش حول هذه القضية حصر حقّ عودة الفلسطينيين إلى كانتونات ممزقة ومعزولة ومسورة بالطرق الإسرائيلية الالتفافية والمستوطنات والحواجز العسكرية. والواقع أن مصادقة بوش على رفض إسرائيل السماح للمهاجرين الفلسطينيين بالعودة إلى بيوتهم في المناطق التي تسمى اليوم بإسرائيل تعني أنه صادق على أهمية العنصرية السكانية، التي يتوجب على إسرائيل أن تحفظ بها **خصيصتها اليهودية**، من دون أي اعتبار لحقوق الفلسطينيين أهل البلد الأصليين.

أما بالنسبة إلى قضية المستوطنات، التي طالما أكد القانون الدولي عدم شرعيتها، فإن سياسة الولايات المتحدة اليوم قبلت ولأول مرة دوامها، وبالتالي جعلتها شرعية.

إنّها بالنسبة إلى جورج بوش «حقائق متجذرة بقوة في الأرض» وسلاح ضروري لمكافحة الإرهاب.

عاشراً: فلسطينيون مهجورون في الصقيع

هناك ما يشير الآن إلى أن الولايات المتحدة وإسرائيل تعملان وراء الأبواب المغلقة على تقرير مصير الفلسطينيين في اتفاقيات ثنائية بينهما. ولا ترى الدولتان حاجة لحضور القادة الفلسطينيين، واشتراكهم في تقرير مصير شعبهم الذي تولاه عنهم قادة أمريكيون متطرفون أيديولوجياً، ورئيس وزراء إسرائيلي أدانته محاكم دولته نفسها لمسؤوليته عن مذبحة الفلسطينيين في بيروت عام ١٩٨٢.

لقد عُزلت القيادة الفلسطينية تماماً وتم تجاهلها مع نهاية ٢٠٠٣ في المفاوضات الأمريكية الإسرائيلية، التي اعتمدت خطّة شارون للانفصال الأحادي، ثمّ في اللقاء الذي انتهى بالمؤتمر الصحافي الشهير يوم ١٤ نيسان/ أبريل. هل من باب المصادفات أن يدير هذه المفاوضات أحد أكثر المحافظين الجدد تطرفاً ـ ـ إليوت إبراهام الذي سبق أن أدانه الكونغرس في قضية **إيران كونترا** ثمّ عفا عنه بوش؟

لم تمض أربعة أيام على هذا المؤتمر الصحافي المشترك، حتّى أقدم شارون على اغتيال الزعيم السياسي الفلسطيني عبد العزيز الرنتيسي، الاغتيال الذي اعتبره الكثيرون مباركة قانونية أمريكية للإرهاب الإسرائيلي.

إن بريطانيا نفسها، وهي أقرب حلفاء أمريكا، والغارقة حتّى أذنيها في نكبة فلسطين، أدانت سياسة الاغتيالات واعتبرتها **غير مقبولة** و**غير قانونية**. والواقع أن هذا التفويض على بياض الذي قدمه بوش لشارون جعله شريكاً له متواطئاً معه، وألقى مزيداً من الضوء على حقيقة **الوسيط** الذي تدّعيه أمريكا.

هنا أيضاً، مضت أمريكا على عهدها القديم: إن إسرائيل هي التي تضع للخطط والمشاريع الدبلوماسية إطار عملها وشروطها، تماماً كما فعلت في كامب ديفيد ١٩٧٨ وفي أوسلو المباركة أمريكياً عام ١٩٨١. لم يكتف شارون ببيع بوش خطّة الانفصال الأحادي التي يجترّها منذ ١٩٨١، ويصادر فيها ٥٠ في المئة من الضفة الغربية، بينما يرمي الفلسطينيين في ثلاثة كيانات ممزقة متباعدة (جنين ونابلس في الشمال، ورام الله في الوسط، والخليل وبيت لحم في الجنوب)، بل إنّه سعى إلى مباركة أمريكية للحقائق الاستراتيجية التي فرضتها إسرائيل بالقوة إقليمياً، وللحقائق السياسية المحلية داخل الكيان الإسرائيلي.

أما بوش الذي تورط في حرب تزداد شراسة ودموية في العراق، وهي الحرب

التي كان شارون وحلفاؤه في واشنطن أشد المتحمسين لها والمشجعين عليها، فإنه أحس بأنه لا يستطيع أن يقول: **لا**، للزعيم الإسرائيلي، الذي أوحى له بأن مسألة الاستقرار في إسرائيل مرهونة بنجاح خطّة **الفصل**. كان بوش يعرف أن عقوقه سيكلفه غالياً، إذ سيحرمه من أصوات مهمة في انتخابات الرئاسة الثانية، كما سيحرمه من تبرعات اليهود والأصوليين المسيحيين. وهنا يتساءل المرء متعجباً من هذه العلاقة الشاذة بين الولايات المتحدة وإسرائيل: أيّ منهما هي البقرة الحلوب استراتيجياً للأخرى؟ هل إسرائيل هي البقرة الحلوب استراتيجياً للولايات المتحدة، أم العكس هو الصحيح؟

حادي عشر: مصادرة الوضع النهائي

من التحولات الحادة الأخرى عن السياسة الأمريكية المعهودة، إسراعُ بوش إلى التنكر لما وُصف في اتفاقيات أوسلو بـ **الوضع النهائي**، والعمل على أن يستأثر لنفسه بحل القضايا الساخنة استباقياً.

إن العبارة التي كانت ترددها الولايات المتحدة مراراً وتكراراً، وتُحذّر بها من **الحُكم المسبق** على التسوية النهائية، تطايرت كالغبار مع استهلاك كلّ طاقات بوش في الحملة الانتخابية وفي **الحرب على الإرهاب**. إن بوش، في تخلّيه عن قضايا الوضع النهائي كالحدود، واللاجئين، والمستوطنات، والقدس، كان يبدو أما متجاهلاً أو متناسياً ما وضعه الرؤساء قبله على طاولة المفاوضات، سواء في كامب ديفيد الأول، أو الثاني، أو في طابا، أو ما قاله الرئيس كلينتون في خطابه عام ٢٠٠١ بنيويورك أمام جمهور معظمه من اليهود.

تلك الاقتراحات التي طرحت في حينها بخصوص الأراضي التي تريد إسرائيل أن تتملكها لإسكان مستوطنيها، كانت تستلزم مقايضة تضطر بموجبها إسرائيل إلى **التنازل** عن أرض مماثلة للسلطة الفلسطينية. أما عرض بوش السخي، فإنه لا يتضمن مثل هذه المقايضة. إنّه يهب إسرائيل أرضاً ليست له وليس في وسعه، أو في وسع شارون أن يهبها.

كذلك لم ينبس بوش ببنت شفة عن جدار الفصل (المعروف بجدار الفصل العنصري) الذي سبق أن اعتبرته إدارته عقبة في وجه عملية السلام. لعله كان مقتنعاً بتطمينات شارون الكاذبة بأن هذه السلسلة الطويلة من البنى الإسمنتية، التي يبلغ ارتفاعها نحو ثمانية أمتار، والمدججة بالخنادق والأسلاك الشائكة، والحواجز والمراصد الإلكترونية، وأبراج المراقبة، وأجهزة المراقبة، ومركبات جوية من دون

بشر، وأبراج قنص، وطرقات خاصة لدوريات المراقبة[٣٧] هي «مؤقتة. . . وبالتالي، فإنها لن تؤثر في قضايا الوضع النهائي بما في ذلك قضية الحدود».

هذه التحولات الحادة، التي أجراها بوش لم توفّر خريطة الطريق نفسها على الرغم من كلّ تلك الإشارات الجوفاء إليها، وبرغم الرأسمال السياسي الهائل الذي استثمر فيها طوال سنة، عُقدت فيها عدة مؤتمرات قمة مع الزعماء العرب والأوروبيين والروس والولايات المتحدة.

لقد كان واضحاً أن بوش لم يكن يقيم وزناً للأطراف الأخرى التي ترعى خريطة الطريق، فلا هو استشار الأوروبيين ولا الروس ولا الأمم المتحدة حين رمى بِكُلّ جهودهم في سلة المهملات بوصية من شارون وحلفائه في واشنطن. لهذا لم يكن من المستغرب أن يصمت وأن لا يعلق بكلمة، عندما رفض شارون خريطة الطريق صراحاً جهاراً في ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤.

والواقع أن كلّ مسيرة خريطة الطريق قد شلت عملياً منذ أن تبين أن إسرائيل قيدتها بأربعة عشر تعديلاً، قبل أن تعتمدها أساساً للمفاوضات. إذ بدلاً من تجميد المستوطنات في الأراضي المحتلة كما تنص خريطة الطريق حظي شارون (وهو أبو المستوطنات) بمباركة واشنطن على خطّة الاستيطان وعلى الإجهاز على خريطة الطريق في صفقة وصفها بوش بأنها تاريخية وشجاعة.

مبدئياً، أصدر الاتّحاد الأوروبي بياناً في ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، قال فيه إنّه لن يعترف بأية تعديلات على حدود ما قبل ١٩٦٧، باستثناء تلك التعديلات التي يوافق عليها الطرفان. وما هو أسوأ من ذلك أن بوش اليوم ينوء بخطّة ميتة لم يقبل بها حزب الليكود، مما اضطر شارون إلى الخبط شمالاً ويميناً والعمل على خلط أوراق وزارته والاستنجاد بالنظام المصري والأردني، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الخطّة المشلولة التي باركها بوش. وقد حاولت حكومة شارون فرض تفسيرها الخاص على الخطّة قبل تسويقها للرئيس بوش. من ذلك أنها عارضت مفهوم **وقف إطلاق النار** في غزة حتّى لا توحي الخطّة بأنها ثنائية أو متعددة الأطراف. بل إن وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم طالب وزير الخارجية الأمريكية كولن باول، أثناء اجتماعهما في تموز/ يوليو ٢٠٠٤، بالكثير مما لم يوافق عليه الوزير الأمريكي بالضرورة.

من ذلك أن تصوت الولايات المتحدة في مجلس الأمن (تمارس حقّ النقض) ضدّ أيّ قرار يتعرض بالنقد لبناء الجدار الإسرائيلي في الضفة الغربية. ومن ذلك أيضاً أن

(٣٧) <http://www.palestinemonitor.org/factsheet>.

تعارض الولايات المتحدة قراراً في مجلس الأمن يصادق على خطّة شارون للفصل، على الرغم من أن الخطّة هي سياسة رسمية لإسرائيل. وحين سئل شالوم لماذا لا يجب على المجتمع الدولي الموافقة على سياسة رسمية إسرائيلية، أجاب: «إننا لا نعتقد أن على مجلس الأمن أن يصدر قراراً يتعلق بإجراءات إسرائيلية داخلية وأحادية»(٣٨).

لم يكتف بوش بإبطال الخطّة المعدّلة التي لم يقرأها أحد، كما يبدو، بل إنّه أيضاً أقنع أطراف الرباعية الآخرين بأن يحذوا حذوه في أوائل حزيران/ يونيو.

هذا الخَتل الدبلوماسي كان موضوع مقالة مهمة كتبها أوري أفنيري الناشط الإسرائيلي من أجل السلام فضح فيها عار **الرباعية** (الأمم المتحدة، والاتّحاد الأوروبي، وروسيا والولايات المتحدة)، التي صادقت على خطّة شارون المعدّلة للفصل الأحادي، وكذبة أن إسرائيل لا تجد **شريك سلام** بين الفلسطينيين. ويرى أفنيري أن هذا العار يزداد شناعة نظراً إلى أن عرّاب هذه الكذبة الجنرال عاموس غيلاد (Amos Gilad) رئيس الاستخبارات الإسرائيلية، قد أعلن حديثاً أنه يعاني **مرضاً ذهنياً عضالاً**، فيما يتهمه رئيسه المباشر الجنرال عاموس مالكا (Amos Malka) بأنه افترى هذا التقرير الاستخباري انطلاقاً من توجهه السياسي و/ أو رغبةً منه في إرضاء رؤسائه السياسيين: باراك وشارون(٣٩).

وكنت قد بينت سابقاً أن استراتيجية شارون الدبلوماسية، اعتمدت على فِرية باراك: «ليس لدينا شريك». وكان شارون قد أوكل إلى عاموس غيلاد مهمة تزويده بالخبر اليقين الذي باعه لجورج بوش. أما وقد قبلت الرباعية الفِريةَ من دون تمحيص، فإنها زادت السلام بُعداً وتعقيداً، كما وجهت ضربة قاصمة إلى خريطة الطريق.

إن بوش وشارون لم يكتفيا بجعل خطّة الفصل الأحادية محور كلّ مبادرة دبلوماسية ممكنة، بل إنهّما أيضاً نجحا في استقطاب دعم الكونغرس، ففي ٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، تبنّى مجلس الممثلين القرار ٤٦٠ الذي حظي بأصوات الحزبين معاً حيث صوت له ٤٠٧ نواب مقابل ٩، كلّهم صادقوا على خطّة الفصل الأحادية المعدّلة، في تحدّ صارخ للقانون الدولي الذي ينصّ على لا قانونية الغزو المسلح والاستيلاء على الأراضي بالقوة(٤٠).

---

(٣٨) Ori Nir, «Sharon Faces American Diplomatic Chill,» *Forward*, 9/7/2004.

(٣٩) Uri Avnery, «Irreversible Mental Damage,» <http://www.redress.btinternet.co.uk/uavnery89.htm>, 19 June 2004.

(٤٠) Stephen Zunes, «Congress to Sharon: Take All You Want,» <http://www.antiwar.com/orig/zunes.php?articleid=2884>, 26 June 2004.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن جون كيري المرشح الديمقراطي للرئاسة (عام ٢٠٠٤) أرسل إلى مجموعة من الزعماء اليهود الأمريكيين رسالة فصّل فيها سياسته وتباهى بأنه أكثر إخلاصاً ونفعاً من خصمه، فقد وعد بأن لا يتفاوض مع ياسر عرفات. . «هذا القائد الفاشل الذي لا يصلح شريكاً للسلام»، وعبّر عن مساندته حق إسرائيل في أن تدافع عن نفسها ببناء الجدار ومهاجمة المنظمات **الإرهابية**، وأقر بضرورة توطين اللاجئين في الدولة الفلسطينية، وليس في داخل إسرائيل، واعتبر أن المستوطنات الكبرى جزء لا يتجزأ من إسرائيل، وعارض تخفيض المساعدات الخارجية لإسرائيل، وناشد الأمم المتحدة بأن تتخذ موقفاً أكثر توازناً تجاه الصراع، وساند نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وشجع على اتخاذ تدابير دولية ضدّ الأنظمة التي تدعم الإرهاب، ووعد بالحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي[٤١].

ثاني عشر: المستقبل

بعد عرض المسارات الرئيسة للسياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في ولاية جورج دبليو بوش الأولى، ماذا يمكن أن نتوقع في المستقبل؟ هل سنشهد تغييراً بنيوياً لدى اللاعبين الأساسيين، الولايات المتحدة أو إسرائيل أو الفلسطينيين يضمن حدوث توقُّع ما في المرحلة المقبلة؟ هل سنشهد أي تغيّر لدى اللاعبين الثلاثة على المديين القريب، والبعيد بحيث يؤدي إلى نتائج قابلة للحياة والتطبيق؟

أَما وإن عرفات وشارون غابا عن المسرح، يتساءل المرء عما سيكون عليه المشهد السياسي في السنوات القليلة المقبلة. إن عرفات الذي مات أو اغتيل في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، قد خَلَفَه محمود عباس، الفتحاوي الذي يشاطر عرفات معظم رؤيته العامة ويختلف معه في أسلوب العمل.

لقد انتخب عباس المقبول أمريكياً وإسرائيلياً في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية. وتعتمد استراتيجيته بشكل عام على تسوية تقدّمها واشنطن. وهذا ما لم يحدث، وليس من المنتظر أن يحدث في المستقبل المنظور، بخاصة أن الزعماء الإسرائيليين على اختلاف أطيافهم متحدون في معارضة دولة فلسطينية مستقلة، أو قابلة للحياة، أو غير ممزقة جغرافياً، أو بحدود ما قبل ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أو عاصمتها القدس.

---

(٤١) Nathan Guttmann, «Kerry Position Paper Outlines Support for Israel,» *Haaretz*, 2/7/2004, and Bryan Bender, «Kerry Takes a Stronger Pro Israel Line,» *Boston Globe*, 2/7/2004.

بعد انتخابات حزب العمل الإسرائيلي، التي نجح فيها الزعيم النقابي عمير بيرتز وهو من مواليد المغرب، انفصل شارون عن حزب الليكود ليؤسس حزباً **وسطياً** يدعى **كاديما.**

كان شارون يرسم المشهد الانتخابي المقبل في آذار/ مارس ٢٠٠٦ كالتالي: المرشح بيرتز على اليسار، ونتنياهو على اليمين، فيما يقدم نفسه زعيماً للوسط. أما على صعيد التسوية فكان يريد فرضها على الفلسطينيين بدعم من بوش بحيث يشكل الجدار الحدود الفاصلة، وتبقى نسبة ٨٠ ـ ٩٠ في المئة من الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية. وهذا ما سيطلق عليه حلّ بوش ـ شارون للدولتين.

في الشهر الأخير من عام ٢٠٠٥، والأول من عام ٢٠٠٦، أصيب شارون بسلسلة من السكتات الدماغية، انتهت بشلله وأنهت حياته السياسية عملياً. ومع الانتصار الساحق لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في انتخابات المجلس التشريعي في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، تعرض المشهد السياسي الفلسطيني لما يشبه الزلزال.

إن حصول حماس على ٧٤ مقعداً في مقابل ٤٥ مقعداً لفتح، و١٣ مقعداً للوطنيين واليساريين لا يدع مجالاً للشك في أن الأراضي المحتلة تشهد تغييراً عميقاً. ومن المؤكّد أن معظم الناخبين الفلسطينيين لم يصوتوا لدولة دينية بين النهر والبحر، بل كانوا يعبّرون عن فقدانهم الثقة بقيادات الحزب الفتحاوي الحاكم، الذين تلطخت سمعتهم بالفساد والمحسوبية (Cronyism)، وعن رفضهم واستنكارهم هذا التسامح الأمريكي في التعامل مع إسرائيل بعد أن تجاوز كلّ الحدود الأخلاقية والقانونية، وعن هذا التجاهل المؤذي لهم من قبل الوسيط المخادع. كذلك كان التصويت تحدياً خطيراً لاستراتيجية عباس في اعتمادها الكلي على واشنطن، فلم تفِ بوعد الدولة الفلسطينية ولا أزاحت عن كاهلهم شيئاً مما يعانونه في ظلّ حصار خانق واقتصاد معدم.

لم تكد نتائج الانتخابات تعلن حتّى شنّت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس حملة شعواء لتعبئة الاتحاد الأوروبي، والأمين العام للأمم المتحدة الضعيف وحملهم على تهديد الفلسطينيين بالخنق المالي، ما لم تلجأ حماس المنتخبة ديمقراطياً إلى تعديل ميثاقها، وتعترف بحق إسرائيل في الوجود وتلقي سلاحها.

إن معنى الديمقراطية يختلف تماماً حين ينجح الطرف الغلط. وهذا ما عبر عنه خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس بقوله:

«يوم نجحت حماس في الانتخابات الفلسطينية الديمقراطية سقطت رائدة

الديمقراطيات في امتحان الديمقراطية، فبدلاً من الاعتراف بشرعية حماس ممثلاً للفلسطينيين منتخباً بحرية، وبدلاً من أن تنتهز هذه الفرصة لدعم قيام حكم صالح في فلسطين وتبحث عن وسائل لوقف سيل الدماء هددت الولايات المتحدة وأوروبا الفلسطينيين بعقاب جماعي لمجرد أنهم ما رسوا حقهم في اختيار ممثليهم في المجلس التشريعي»[٤٢].

مع ربيع ٢٠٠٦، لم يبق العقاب الجماعي للفلسطينيين مجرد تهديد محتمل، بل أصبح حقيقة واقعة، بعد أن نجحت واشنطن وتل أبيب في تعبئة معظم حكومات العالم الغربي لتبني الشروط الإسرائيلية في التعامل مع الحكومة الفلسطينية الجديدة، التي شكلتها حماس، بذلك لا يتجرأ مصرف على تحويل أي مبلغ من المال للسلطة الفلسطينية المحاصرة مالياً.

هذا ما يذكرنا بالحصار الاقتصادي الإبادي الذي فرضته الولايات المتحدة وبريطانيا على الشعب العراقي في التسعينيّات، والذي بلغ عدد ضحاياه ما يقرب من مليوني عراقي معظمهم من النساء والأطفال. هناك الآن (ونحن في حزيران/يونيو ٢٠٠٦) ١٦٠ ألف موظف حكومي فلسطيني لم يستلموا معاشاتهم منذ ثلاثة أشهر.

ولا تزال إسرائيل تحتجز دخل السلطة الفلسطينية، ومستحقات الجمارك التي تبلغ حوالي ٦٠ مليون دولار شهرياً. ومن المفارقات العجيبة أنه تمّ الاتفاق على تحويل هذه المبالغ للسلطة في اتفاقية باريس لعام ١٩٩٤ المنبثقة عن اتفاقيات أوسلو. ومع ذلك فإن إسرائيل تذرف دموع التماسيح على هذه الاتفاقيات التي لا تحترمها، ثمّ تطالب السلطة الفلسطينية باحترامها بوصفها شرطاً لتحويل هذه المبالغ.

هذا الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة ومعها الاتّحاد الأوروبي، بوصية من إسرائيل، ليس إلا سلاحاً واحداً من الأسلحة المستخدمة لتدمير كلّ ما ترتب على الانتخابات الديمقراطية، التي شكلت حماس بموجبها الحكومة الفلسطينية. إنّها عقاب جماعي للشعب الفلسطيني، الذي صوّت في انتخابات ٢٠٠٦ التشريعية للفريق **الغلط**. إن **الرئيس** الحالي محمود عباس الذي سبق أن نفخوا عضلاته في وجه **الرئيس** السابق ياسر عرفات، وفرضوه رئيساً للوزراء، متورط اليوم في استراتيجية الاحتلال

(٤٢) Khalid Mish'al, «We Will not Sell our People or Principles for Foreign Aid,» *Guardian*, 31/1/2006, <http://www.guardian.co.uk/comment/story/0,,1698420,00.html>.

الهادفة إلى إشعال حرب أهلية بين القطاع الأكبر من الشعب الفلسطيني، الذي يعيش تحت الاحتلال.

كذلك تورط النظامان المصري والأردني في هذه الاستراتيجية، وهما يعلمان أنها ستفعل بالشعب الفلسطيني ما فعلته بالشعب العراقي من تقسيم وبلقنة وكيانات واهنة ضعيفة، وهو ما يضمن النجاح لمطامح الولايات المتحدة وإسرائيل الاستعمارية في العالم العربي.

وقد انكشف تورط عباس في هذه الاستراتيجية علناً، عندما أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت أمام مجلس العموم البريطاني في ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، أنه رتّب لعباس شحنة من بنادق **أم ـ ١٦**، وذخائر يستلمها عبر الأردن[٤٣]، وأنه وافق على نقل الأسلحة لعباس «لتعزيز قوة الحرس الرئاسي مما يساعد عبّاس على تعزيز القوى في وجه حماس. إنني فعلت ذلك حتّى لا يدهمنا الوقت. نحن بحاجة إلى أن ننجد أبو مازن»[٤٤]. ولم يكتف أولمرت بأن مدّ عباس بالسلاح، بل مدّه كذلك بدعم سياسي. ومن الجدير بالذكر هنا أن منصب **رئيس الوزراء** الفلسطيني استحدث في ٢٠٠٣ لعباس تحديداً، وذلك لاستئناف المفاوضات شكلياً، ومن دون **الرئيس** عرفات.

وها هي إسرائيل اليوم تعلن عن رغبتها في التفاوض مع **الرئيس** عباس، وليس مع رئيس الوزراء هنيّة. إن هذا النفاق المفضوح ليس جديداً، ذلك لأن تلاعب إسرائيل بما يسمّى **عملية السلام**، مازال يتحكم بمسارها من دون رقيب أو حسيب.

صحيح، إننا قد نجد شيئاً من التغيير في الأهداف المرحلية ذات المدى القريب لدى هذه الأطراف جميعاً لكن الأهداف ذات المدى البعيد لن يطرأ عليها تغيير ملحوظ. إن إسرائيل متلهفة لإنهاء المقاومة ووضع حدّ للانتفاضة التي تمتص مصادرها وطاقاتها وتلوّث سمعتها، ولكن من دون أن يمس ذلك واحداً من أعز أهدافها البعيدة، وهو القضاء على الاستقلال الفلسطيني. والفلسطينيون بحاجة ماسة إلى تخفيف القيود عن حركتهم وتحسين الوضع الاقتصادي الذي يعيشون فيه. أما إدارة بوش فإنها أسيرة إعجابها بنتائج انتخابات كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، التي جاءت بعباس وبعدم رضاها عن نتائج انتخابات كانون الثاني/ يناير لعام ٢٠٠٦، التي جاءت بعدوّها اللدود: حماس.

---

(٤٣) «Olmert Approves Arms Shipment to Boost Abbas,» Reuter, 13 June 2006, <http://www.alertnet.org/thenews/newsdesk/L13748757.htm>.

(٤٤) المصدر نفسه.

إن محاولتها الاستفادة من الأول فيما تجد نفسها مجبرة على لعن الثاني لن يصلح من هيبتها المعفرة بالفشل الدبلوماسي في فلسطين، والفشل السياسي والعسكري في العراق. ويبدو أن القاسم المشترك بين هؤلاء اللاعبين الثلاثة على المدى القريب، هو التخفيف من مستوى العنف وإشاعة اليسير من **العاديّة** في هذا المناخ العاصف.

لكن المشهد على المدى البعيد مختلف جداً، يستوي في ذلك مشهد اللاعبين الثلاثة المتشبثين بأهدافهم الثابتة، على الرغم من بعض الجراحات التجميلية وبعض التشذيب من حين إلى آخر. إن واشنطن تعرف تماماً أن كلّ فرص النجاح لاستراتيجية الخروج من العراق ولخطط الولايات المتحدة وإسرائيل لصياغة مستقبل الشرق الأوسط الكبير، يعتمد على قدرتهما على خلق مناخ من الاستقرار لمشروع إسرائيل الاستعماري الذي **يتلطى** متخفياً وراء **عملية السلام**. وهذا ما عبّر عنه جون بِلجِر بوضوح شديد:

«إن ما يجري في فلسطين ليس إلا حرباً أمريكية تشنها من قاعدتها العسكرية المسلحة حتّى الأسنان، إسرائيل. إننا في الغرب مُبَرمَجون على أن لا نفكر بـ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بهذه الاصطلاحات، مثلما إننا مَبَرمَجون أيضاً على أن نعتبر الإسرائيليين ضحايا، وليس باعتبارهم قوة احتلال غاشمة وغير قانونية. إننا لا نريد التهوين من عمليات إسرائيل، التي لا تعرف شفقة ولا رحمة، لكن إسرائيل، لولا طائرات إف ـ ١٦ والأباتشي ومليارات الدولارات من حساب دافعي الضرائب الأمريكيين، لنزلت على حكم السلام مع الفلسطينيين منذ زمن بعيد»[(٤٥)].

خلاصـــة

لم يكن من باب المصادفة إقدام بوش وشارون على إعادة كتابة القانون الدولي، ووضع صياغة ودلالات جديدة للقواعد السائدة ولدبلوماسية **الشرق الأوسط**، التي تتوجت في ١٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، بمؤتمرهما الصحافي المشترك، فذلك في النهاية نتيجة حتمية لسياسة الولايات المتحدة، التي مكّنت إسرائيل من بناء حقائق على الأرض في انتظار ملابسات إقليمية ودولية ملائمة لترسيخها.

(٤٥) John Pilger, «In Palestine, a War on Children,» *Z Magazine* (17 June 2006), <http://www.zmag.org/content/showarticle.cfm?ItemID=10442>.

إن انهيار الاتّحاد السوفياتي، والتشرذم العربي، إضافة إلى ما شهدته الولايات المتحدة من صعود نجم المحافظين الجدد والأصوليين المسيحيين المتعطشين لاستثمار أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر إلى أبعد مدى ممكن. كلّ ذلك نسجَ الملابسات التي كانت إسرائيل تنتظرها. إن خطّة أرييل شارون للانفصال الأحادي هي اليوم أبرز الأحداث، ولكنها بالطبع لا تنهي الاحتلال برغم تفكيك ١٧ مستوطنة. والخطّة في النهاية شهادة وفاة لخريطة الطريق. إن إسرائيل لا تزال تسيطر على معابر الدخول والخروج براً وبحراً وجواً، ولا تزال تخفر غزة طولاً وعرضاً بعد أن حولتها إلى معسكر اعتقال لأكثر من مليون و٣٠٠ ألف فلسطيني، معظمهم من اللاجئين. ولعل غزة اليوم هي النموذج الإسرائيلي المثالي للتسوية في الضفة الغربية، حيث انتفى التواصل الجغرافي بجدار الفصل الذي يحتضن كلّ المستوطنات ويحيل الضفة الغربية إلى مزق متشظية متباعدة يحشر فيها الفلسطينيون[٤٦].

الجدار وخطّة الانفصال الأحادي كلاهما جزء من هدف عزيز على قلب كلّ صهيوني، وهو الحصول على الأرض من دون أهلها، وكلاهما سيؤدي إلى مصادرة ٢٠ ـ ٢٥ في المئة من الضفة الغربية، التي لا تزيد مساحتها أصلاً عن ٢٢ في المئة من أرض فلسطين التاريخية. إن الأمل بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي المتجذر في فكرة دولتين قوميتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام، قد تلاشى، أو كاد، بسبب سياسة الولايات المتحدة وإسرائيل التعويقية التي تفاقمت مع النزعة الإقليمية المتصاعدة لتعريف الصراع باصطلاحات دينية، مما يتعذر معه الأمل بحل سلمي. إن موت ما يسمّى بعملية السلام هذه المرة كان متوقعاً ينتظره معظم العالم.

هذا التشاؤم الذي يكتنف **عملية السلام** نابع من المزاج النرجسي الذي طبع نظرة الإدارة الأمريكية إلى أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، ودفعها إلى غزو انفرادي للعراق وأفغانستان، ثمّ إن عقيدة بوش حول الحروب الوقائية وسّع الهوة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وبين معظم العالم الذي ما زال يتمسك بحكم القانون والحلول السلمية للنزاعات الدولية.

إن الرأي الاستشاري الذي أبدته محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ حول النتائج القانونية لجدار الفصل العنصري الإسرائيلي، هو مثال واضح عن عمق

(٤٦) Gush Shalom, ««The Separation Wall»- Separating Palestinians from their Land».

هذه الهوة واتساعها سياسياً وثقافياً(٤٧). ولا شكّ في أن تصويت ١٤ قاضياً ضدّ إسرائيل ومعارضة قاض واحد فقط في معظم القضايا القانونية يذكرنا بالعدد الهائل من الفيتو، الذي انفردت الولايات المتحدة بممارسته في مجلس الأمن لحماية إسرائيل من حكم القانون(٤٨). هذا التعويق الشرس للعدالة سيؤدي حتماً إلى المزيد من العزلة الدولية للولايات المتحدة وإسرائيل، مما قد ينجم عنه مسعى دولي لإجبار إسرائيل على تطبيق القانون الدولي، طبقاً لحكم محكمة العدل الدولية، كما حدث لناميبيا في الثمانينيّات وتيمور الشرقية في التسعينيّات.

إن حكم محكمة العدل الدولية يستشهد بالمادة الأولى من ميثاق جنيف لعام ١٩٤٩، ويقرر أن دعم إسرائيل أو مساعدتها غير قانوني مما يتيح الفرصة قانونياً لمساءلة المساعدة الأمريكية لإسرائيل التي تشكل عصب حياتها.

لهذا الحكم المشهود دلالات كبيرة. إنّه يتجاوز مسألة الجدار ليقرر أن الاحتلال نفسه غير قانوني، وأن المستوطنات غير قانونية، وأن خطوط وقف إطلاق النار لعام ١٩٤٩، وحدود ١٩٦٧ لا يمكن تغييرها انفرادياً. وقد وصفت الصحافية الفلسطينية اللامعة لميس أندوني (Lamis Andoni) دلالات حكم محكمة العدل الدولية بالقول:

---

(٤٧) النص الكامل للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية موجود على موقع الانتفاضة الالكترونية: <http://electronicIntifada.net/downloads/pdf/icj20040709.pdf>.

وانظر أيضاً المقالات التالية حول الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية: Baruch Kimmerling, «The ICJ Ruling and Israel's Fence,» *Boston Globe*, 10/7/2004, <http://www.boston.com/news/globe/editorial_opinion/oped/articles/2004/07/10 the_icj_ruling_and_israels_fence/>; George Bisharat, «A Non-violent Victory in Israel,» *San Diego Union Tribune*, 12/7/2004, and Susan Akram and John Quigley, *The International Court of Justice Advisory Opinion on the Legality of Israel's Wall in the Occupied Palestinian Territories: Legal Analysis and Potential Consequence* (Washington, DC: Palestine Center, 2004).

(٤٨) لقد دعا إلى هدم الجدار كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الأوروبي والجامعة العربية، وانتقدوه باعتباره قضماً للأرض الفلسطينية. ثم إن مجلس الأمن صوّت على مشروع قرار يحض إسرائيل على وقف بناء الجدار، لكن الولايات المتحدة مارست حق النقض، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ تبنت الجمعية العامة قراراً (ES10/13) يطالب إسرائيل بوقف بناء «سياجها الأمني» في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية داخلها وما حولها باعتبار ذلك خرقاً لخط وقف إطلاق النار عام ١٩٤٩. وفي ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ حكمت محكمة العدل الدولية أن إسرائيل خرقت القانون الإنساني الدولي وأن الجدار خرق لحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وحق العبادة، وحقوق الطفل. هذا الحكم (الرأي الاستشاري) كان استجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (ES10/14) لعام ٢٠٠٣ والذي يطالب المحكمة بأن تصدر رأياً استشارياً في النتائج القانونية لقيام قوة احتلال ببناء مجمع هائل من الأسوار والجدران داخل أرض محتلة. انظر: Lyndi Borne and Liam Stack, «Israel's Wall in the Occupied Palestinian Territories,» Palestine Center, Washington, DC, September 2004.

«إن الانتصار التاريخي للفلسطينيين في محكمة العدل الدولية بلاهاي، قد غيّر ديناميكية العملية السياسية تغييراً هائلاً عندما عرّف السبب الأساسي للصراع العربي الإسرائيلي بأنه يتمثل باحتلال إسرائيل غير الشرعي وما تلاه من ضمّ للأراضي الفلسطينية. هذه الهزيمة الدولية لإسرائيل قدمت للقيادة الفلسطينية المعزولة والمسحوقة فرصة غير مسبوقة لمواجهة استراتيجية إسرائيل والحيلولة دون تحويل **عملية السلام** إلى آلية لإحكام القبضة على الأراضي المحتلة»[(٤٩)].

لقد قضت محكمة العدل بأن على إسرائيل أن تقف بناء الجدار، وأن تعوض على كلّ من تضرر من الجدار، وأن تلغي القوانين واللوائح التشريعية التي رخّصت البناء[(٥٠)]. كذلك طالبت المحكمةُ المجتمعَ الدولي بأن يتخذ خطوات ملموسة لضمان نزول إسرائيل على حكمها. بهذا ألزمت كلّ **الأطراف السامية المتعاقدة** في ميثاق جنيف بأن يضمنوا هذا الإذعان. بل إن حكم المحكمة دعا الأمم المتحدة ولا سيّما الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى النظر في أي إجراء إضافي ضروري لإنهاء هذا الوضع غير القانوني الناجم عن الجدار.

تحت جنح عملية السلام، ارتكبت الدبلوماسية الأمريكية هذه التعرية الدائبة للحقوق الفلسطينية المنصوص عليها في القانون الدولي. ولا بُدَّ اليوم من تدارك أخطار ذلك وتصحيح المسار بهدي من حكم المحكمة الدولية، وبجهود المجتمع المدني الدولي. إن اهتمام الأطراف السامية المتعاقدة في ميثاق جنيف بأوضاع الأراضي المحتلة أمر في غاية الأهمية. ولا شكّ في أن لقاء مجلس الأمن، والجمعية العامة، والأطراف السامية المتعاقدة في ميثاق جنيف، ووقوفهم في صف واحد يعني المواجهة المحتومة بين حقّ القوة وقوة الحق: بين أرض **محتّلة**، وأرض **متنازع عليها**،

---

(٤٩) Lamis Andoni, «Moral Victory: The World Now Acknowledges that the Palestinians Have the Moral and Legal Upper Hand,» *Al-Ahram Weekly* (15 July 2004), <http://weekly.ahram.org.eg/2004/699/re1.htm>.

(٥٠) تقول التقديرات إن ٣٨ في المئة من سكان الضفة الغربية (حوالي ٨٧٥,٦٠٠ فلسطيني) تضرروا من بناء الجدار في الضفة الغربية. لقد أدى البناء إلى اقتلاع ١٠٢,٣٢٠ شجرة زيتون وحمضيات وإتلاف ٧٥ فداناً من المشاتل الزراعية وتدمير ١٩ ميلاً (حوالي ٣٠ كلم) من أنابيب الري. أضف إلى ذلك أن حوالي ٢٠٠ ألف فلسطيني سيحاصَرون في مناطق مغلقة مثل دبعة ووادي رشا وغيرهما من البلدات والقرى حيث سيحتاج السكان إلى تراخيص ليتمكنوا من العيش في بيوتهم ويعملوا في أراضيهم كما سيحتاجون إلى شهادات تثبت تسجيل الأرض والميراث، وإلى دليل على أنهم لا يزالون أحياء! وعندما سيكتمل البناء فإن هؤلاء الفلسطينيين الذين سيعيشون في هذه المناطق المغلقة والذين سيبلغ عددهم ٤٠٢ ألف فلسطيني سيجدون أنفسهم محاطين بثلاثمئة ألف مستوطن لا يحتاجون إلى أي إذن. انظر: *Stop the Wall in Palestine: Facts, Testimonies, Analysis, and Call to Action* (Jerusalem: Palestinian Environmental NGOs Network (PENGON), 2003), p. 25, and <http://www.btselem.org>.

بين **الانسحاب**، و**فكّ الاشتباك**، بين **الشرعية** و**الضرورة العسكرية**، مواجهة سيتردد صداها في أرجاء هذا العالم الذي لم يفتح عينيه بعدُ على خطر استهتار الولايات المتحدة بحكم القانون، وبالتعددية، والقواعد الدستورية الخاصة بالتداول وعدم التفرد.

إن التزاماً جديداً بالسلام الحقيقي القائم على تسويات مبدئية سوف يكنس الإملاء الإسرائيلي المدجج بالقوة الأمريكية السافرة. ولسوف يتم تحدي الوضع القائم، ليس بالمدنيين الفلسطينيين العزل وحدهم، بل أيضاً بحركة عالمية طفح كيلها من سياسة أمريكية خارجية مسلّحة ولاهثة وراء مهمة عفا عليها الزمن، وقيم بالية من عصور الظلام تريد أن تقف سداً في وجه النزعات العالمية للعلمانية والعقلانية وتعدد الثقافات.

إن ادّعاء بوش بأنه تلقى الوحي، وإن تقاطع هذا الادّعاء مع خطط شارون التوسعية المبرقعة بدعوى الدفاع عن النفس، كلّ ذلك سوف يُفتضَح وينكشف على حقيقته: إنّه استنساخ مشوّه للإمبرياليات البالية والاستعمار الاستيطاني اللذين كانا ولا يزالان وباءً ولعنة في عالم يبحث عن آفاق جديدة ودبلوماسية مختلفة.

خاتمـــــــة

عملية سلام أم استراتيجية مفاوضات

جنت إسرائيل من عمليتي أوسلو ومدريد مغانم هائلة، فحصدت **سلاماً** كاملاً مع النظام الأردني، وأخرجته بذلك من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي، وكسبت تطبيعاً آلياً مع الأنظمة العربية، ثمّ توجت تلك المغانم بعلاقات كاملة مع معظم الدول الإسلامية، ودول العالم الثالث التي كانت تقاطعها.

إن فكرة المسارات المنفصلة التي أصرت عليها إسرائيل دائماً وأبداً، وسوّقها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر للأنظمة العربية، مكنت إسرائيل والحركة الصهيونية الدولية من تحقيق هدف استراتيجي كبير، ذي أبعاد كارثية على الفلسطينيين وقضيتهم، وقد تجسد ذلك في اتفاقيات سلام منفصلة مع الدول العربية، غير مشروطة، بأن تلبي إسرائيل ما هو مطلوب منها تجاه الشعب الفلسطيني، كما نصّ على ذلك عدد من قرارات الأمم المتحدة. بذلك صار كلّ من هذه الأنظمة يغني على ليلاه، فبند الانسحاب المنصوص عليه في القرار ٢٤٢ لم يعد يعنّي للأردن، مثلاً، إلا رقعة صحراوية صغيرة في جنوب الأردن، وقد لا يعني، في حال الوصول إلى اتفاقية منفصلة مع سوريا، سوى هذه القضية المعلقة في هضبة الجولان.

بذلك لم تعد الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وغزة والقدس (التي لا تعتبرها إسرائيل محتلة)، ولا قضية عودة اللاجئين تعني هذه المسارات العربية المنفصلة، وصار على الفلسطينيين أن يقلعوا شوكهم بأيديهم.

في مدريد، أطلق مهندسو المؤتمر سلاحاً دبلوماسياً جديداً حقق لإسرائيل هدفاً استراتيجياً آخر لا يقل خطورة عن **المسارات المنفصلة**. هنا أصر الأمريكيون

والإسرائيليون على أن تكون المفاوضات **على مراحل**، وتمكنوا بذلك من تعليق القضية الفلسطينية برمّتها على مشنقة الإرجاء والمماطلة والتسويف، بينما راحت إسرائيل في كلّ ساعة تبني وقائع جديدة على الأرض، وتمتّن احتلالها وتوسّع رقعته وتعيد تنظيمه، وتمعن في تدمير كلّ ما تستطيع تدميره من مرافق الحياة الفلسطينية، وتمضي قدماً في تطبيع علاقاتها مع الأنظمة العربية، وذلك بتواطؤ ضمني من القيادة الفلسطينية، وبالتزامات نصّت عليها الاتفاقيات.

هذه الأسلحة الدبلوماسية التي اقتلعت الفلسطينيين من عمقهم العربي، وعزلتهم، ثمّ علّقت قضيتهم على مشنقة الإرجاء والتسويف هي التي أفرزت السلطة الفلسطينية التي ساعدت على تفعيل الاحتلال وإعادة تنظيمه وتكتيله، وهمشت منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت لسان حال الفلسطينيين، وملاذ حقوقهم الوطنية، ومكّنت الاحتلال من الإمعان في الغزو والاجتياح والتدمير والتهجير، واغتصاب المزيد من الأرض، وثروات الأرض، وتمزيق ما تبقى من أرض فلسطين خارج نير الاحتلال حيث ستقام الدولة الفلسطينية المنتظرة.

لم يعرف التاريخ أمة حققت نصراً في المفاوضات، فيما هي لا تني عن التنازلات. لقد ظلّ الدبلوماسيون ورجال الأعمال الإسرائيليون، حتّى انتفاضة عام ٢٠٠٠ يتبخترون، بحفاوة وترحاب رسمي، من قطر شرقاً إلى الدار البيضاء غرباً.

إن مقاطعة إسرائيل انتهت فعلياً، ولم تعد كلمة **مقاطعة** ترد على ألسنة الحكام العرب الذين انتقدها بعض منهم وشكّك في جدواها. بذلك ظلت هذه المقاطعة قصراً على شريحة واسعة من المجتمع المدني داخل المجتمعات العربية، وعلى قوى التضامن في الخارج. أما مفهوم الدفاع العربي فقد جرّمته أوسلو وجعلته خروجاً على القانون، بل صار يسمّى إرهاباً، وفقاً لعقيدة **الضربة الاستباقية لتصفية قواعد الإرهاب وبناه التحتية**، التي سادت بعد أحداث أيلول/سبتمبر، وصار يناله العقاب.

هكذا تحوّلت الأنظمة العربية إلى متعهدين لدى الوسيط غير النزيه، وصارت تتسابق على الضغط على القيادة الفلسطينية، لاحتواء المقاومة الفلسطينية وتجريمها بعد تسميتها بالإرهاب. إن القيادة الفلسطينية التي اقتلعت القضية الفلسطينية من عمقها العربي باختيار المسار المنفصل، إنما حللت للنظام العربي كلّ محرّم، وحجته في ذلك أنه لا يريد أن يكون فلسطينياً أكثر من الفلسطينيين. إنّها هي التي خلعت عذار النظام العربي، فلم يعد يجد حرجاً في أن يسمسر للوسيط غير النزيه ويتولى عنه تبليغ الفلسطينيين ما يطبخ لهم في واشنطن وتل أبيب. إن من آخر المهمات التي تولاها

النظامان في مصر والأردن، تدريب قوة أمن فلسطينية لاحتواء المقاومة ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، وضمان الأمن اللازم له.

هذا التطبيع غير الطبيعي بين الأنظمة العربية، وإسرائيل أضر بالقضية الفلسطينية وهمّشها، بعد أن كانت معلماً بارزاً من معالم حركات التحرر ضدّ الاستعمار. وقد حاول الاعتذاريون، من المدافعين عن القيادة الفلسطينية، أن يلوموا حرب الخليج وانتهاء الحرب الباردة ويفلسفوا **المخاض الفلسطيني الجديد** بمنطق هذه المعاذير.

لم يقبلوا أبداً أن يعترفوا بما ارتكبته أيديهم من أخطاء مميتة، ولم يقروا بأنهم استُحمقوا، أو أنّهم على الأقل خُدعوا بهذه الاستراتيجية الخاسرة. لم يؤنبهم ضميرهم ليعترفوا تصريحاً أو تلميحاً بأن فسادهم الذي صار جلياً لِكُلّ عين قد دمّر قضية عادلة وشارك من حيث يدري ولا يدري في كلّ موبقات الاحتلال. ولعل أسوأ ما فعلوه وهم يعقدون صفقة أوسلو من دون حسيب أو رقيب، أنهم عزفوا عن المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً، وتجاهلوا باستهتار مريب تلك المواهب والكفاءات الهائلة التي يحفل بها شعبهم في مختلف الميادين، بينما نرى كيف جند الإسرائيليون كلّ طاقاتهم الدبلوماسية والقانونية لمواجهة المفاوضين الفلسطينيين بمغامراتهم الطائشة وأساليبهم المرتجلة وتنازلاتهم السخية.

إن القيادة الفلسطينية لا تستطيع أن **تتلطى** وراء الاعتبارات الدولية والإقليمية، لتتهرب من مسؤوليتها عن استبدال إطار عمل مدريد، الذي يدعو إلى قيام الحكم الذاتي مع بداية المرحلة المؤقتة، بإطار عمل أوسلو الذي يجعل الحكم الذاتي آخر مطاف المفاوضات ونهاية الطريق.

مضى عرفات على طريق أوسلو باختياره، وهذا ما جعله يتفاوض من دون تفويض. صحيح أنه استعاد لبعض الوقت شيئاً ضئيلاً من شعبيته فلم يعد **منبوذاً**، لكنه، في مقابل ذلك، ورّط الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة في امتحان عسير ومؤلم. ومن المؤكّد أنه خُدع وغُرّرَ بما منّاه به المانحون الدوليون، وبتلك الرقعة الصغيرة التي يستطيع أن يسميها **وطناً**، حتّى لو كانت غزة. وفي مقابل هذا السراب ناء كاهله بالعبء الذي تطوع بحمله عن إسرائيل وغرّم شعبه ثمناً فاحشاً. أما إسرائيل فلم تتنازل عن شيء مذكور.

استغلت إسرائيل دبلوماسية مدريد لاستدراج الفلسطينيين إلى طريق مسدود واتخذت منهم جسراً لاختراق عمّان وما وراء عمّان. لقد اخترق الإسرائيليون عواصم العرب مجاناً، بينما دفع الفلسطينيون كلفة هذا الاختراق، حين تطوعت

قيادتهم لحماية الاحتلال. لهذا كال الإسرائيليون لعرفات كلّ صفات **الشيطنة**، والإدانة واللعن حين لم ينجز المهمة على الوجه المطلوب.

إن رفض إسرائيل الاعتراف بالفلسطينيين، شعباً ذا سيادة أقام عقبة كأداء في وجه السلام الحق. لكن القيادة الفلسطينية هي التي منحت إسرائيل فعلياً الفرصة اللازمة للانحراف بالصراع العربي الإسرائيلي، وإعطاء الأولوية للمسارات العربية على حساب جوهر الصراع: فلسطين. وبالطبع لم يكن ذلك ممكناً لولا رعونة هذه القيادة في إدارة المفاوضات. كانت استراتيجية المفاوضات الإسرائيلية واضحة الشراك، ولم يعد خافياً أن صيغة **غزة ـ أريحا أولاً** (١٩٩٤) كانت، بِكُلّ بساطة، هي الطُعم. كانت هذه المفاوضات التي توسّلها عرفات لتعويم نفسه مصيدةً له وللشعب الفلسطيني. السادات، مثلاً، وقّع مع إسرائيل اتفاقية انفرادية تُنفّذُ على مراحل، لكن ما أنجزه عرفات كان مجرد اتفاقية للوصول إلى اتفاق حول التفاوض العقيم على المراحل اللانهائية، لهذا كان طريقه إلى الضفة الغربية شاقاً عسيراً، بينما صار طريقه إلى القدس مسدوداً.

لكن القيادة الفلسطينية التي لم تتعلم شيئاً من عِبر اتفاقية **غزة ـ أريحا أولاً**، ولم تَرْعَوِ، أبرمت اتفاقية مماثلة هي **غزة ـ بيت لحم**، توصل إليها الوزير عبد الرزاق اليحيى، ووزير **الدفاع** الإسرائيلي بنيامين بن أليعازر. وكان من المفترض بهذه الاتفاقية أن تؤدي إلى انسحاب إسرائيلي تدريجي من المدن الفلسطينية الواقعة في المنطقة **أ** في الضفة الغربية، والتخفيف من وطأة حظر التجوال الدائم، ومن الإجراءات الوحشية التي يعانيها ثلاثة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية.

وفي هذا يقول الصحافي الفلسطيني خالد عمايرة (Khalid Amayreh): «ما إن تركت قوات الاحتلال الإسرائيلي شوارع بيت لحم حتّى سارع قادة إسرائيل وسياسيوها إلى إصدار بيانات يؤكّدون فيها تفاهة هذه الاتفاقيات، وأنها لن تغير شيئاً على الأرض»[١].

وفعلاً، فقد كانت الحكومة الإسرائيلية، في خريف ٢٠٠٢، تتحدث بلسانين متناقضين، لسان شارون الذي كان يخاطب أنصاره المتطرفين، ولسان مهندس **غزة ـ بيت لحم أولاً**، الوزير بن أليعازر، الذي يتوجه به إلى الرأي العام الغربي.

لقد ردّ شارون على مخاوف التحالف اليميني المتطرف، واتهاماته بأن الصفقة تكاد تكون عودة إلى أوسلو، وبدد هذه المخاوف والاتهامات بالقول: « إننا لم نحرك

---

(١) Khaled Amayreh, «Gaza-Bethlehem First and Last,» *IAP News*, 27/8/2002.

سوى سيارتين أو ثلاث سيارات **جيب** من شوارع بيت لحم. هذا كلّ ما فعلناه، وإن قواتنا لا تزال تضرب حصاراً على المدينة وتمنع الناس من الدخول أو الخروج»[٢].

أما بن أليعازر المتفق مع شارون اتفاقاً كاملاً حول الاستراتيجية الإسرائيلية العامة، في الضفة الغربية، فكتب مقالة تحريرية في الـ **وول ستريت جورنال** أراد فيها أن يسوّق خدعة شارون للرأي العام:

«ما جرى حتّى الآن أن خطّة غزة بيت لحم حققت نتائج إيجابية، فالقوات الإسرائيلية أخلت بيت لحم مما سمح للفلسطينيين بأن يتولوا مهمة الأمن في المدينة. . إن هذه المبادرة، على غير ما كانت الحال في الاتفاقيات السابقة، جاءت من الداخل ـ من الناس الذين يعيشون في المنطقة»[٣].

وبالطبع فإن اعتقاد القيادة الفلسطينية بأن اتفاق **بيت لحم ـ غزة أولاً**، وأملها في أن يكون أفضل من الاتفاقات السابقة، لم يكن إلا سراباً وأضغاث أحلام.

إن الدولة المنتظرة ـ كما يدلّ على ذلك لفظ **أولاً**، في عنوان الاتفاقية ـ ما زالت في ضمير الغيب، وعليها أن تنتظر، وتنتظر ما دامت حكومة شارون ـ التي تتصرف كعصابة مسلحة ـ باقية في الحكم.

حتّى بن أليعازر، وهو يزيّن خطته بمساحيق اصطناعية، كشف عن خاصيتها الزئبقية وخوائها من أي شيء جوهري، وافتقارها إلى جداول زمنية، فقال:

«لا تركز الخطّة على أهداف بعيدة المدى، بل إنّها، بدلاً عن ذلك، أولت اهتمامها للحاجة الماسة إلى تخفيف التوتر. . هذه عملية ذات إيقاع مختلف. إننا سنتقدم على إيقاع تقدّم الأحداث على الأرض. ليست هناك جداول زمنية تضغط علينا، وليس هناك ما يدعو إلى العجلة. وبرغم ذلك فإننا نريد أن نرى نتائج»[٤].

والواقع أن التحول من **دولة في حال الانتظار**، إلى **مستعمرة جزائية**، كما سماها الصحافي الإسرائيلي ناحوم برناع هو نتيجة منطقية لاستراتيجية إسرائيل و**لا ـ استراتيجية** القيادة الفلسطينية بهذا الخصوص.

إن الاستهتار بالمرحلة الانتقالية والعيش على حلم **مفاوضات الوضع النهائي**، كلّف الشعب الفلسطيني ثمناً باهظاً، فقد أصبحت غزة أتوناً ملتهباً، بينما تحولت

---

(٢) المصدر نفسه.

(٣) *Wall Street Journal*, 16/9/2002.

(٤) المصدر نفسه.

الحياة في الضفة الغربية إلى جحيم، أما فلسطينيو الشتات فما عليهم إلا إنَّ يتأقلموا مع منافيهم.

مراجعة إعادة الانتشار

استطاعت إسرائيل من خلال التحكم بجدول الأعمال وبصياغة عملية السلام وتحديد معناها وأهدافها، أن تبقي مجرى الدبلوماسية يصب دائماً في أهدافها، ويقبله أنصارها على اختلاف أطيافهم السياسية، بما في ذلك حركة المستوطنين التوسعيين.

لهذا حظيت اتفاقية غزة ـ أريحا بإجماع كبير لدى مختلف التجمعات السياسية، بينما كان من المستحيل عليهم القبول بتكرارها في الضفة الغربية، المزروعة بالمستعمرات. قبل ذلك بسبع سنوات نقل عن عضو الكنيست هشام محاميد (Hisham Mahameed) قوله: «إن النشاط الاستيطاني يتمتع بإجماع الإسرائيليين، ولا يُستثنى من ذلك اليساريون»(٥). ولعل هذا الآن أصدق حالاً في إسرائيل مما كان عليه قبل سبع سنوات.

كانت حكومة رابين في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، تعرف تماماً أن إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي، إلى مستوطنات غزة ممكناً بالمعنى السياسي والأمني، أكثر من إعادة الانتشار في الضفة الغربية. وعلى الرغم من ذلك، فقد كان هناك ما بين ٤٠٠٠ و٤٥٠٠ جندي إسرائيلي، منتشرين في ٥٤ مستوطنة ومعسكراً وحاجزاً، كما جاء في تقرير صدر في أيار/مايو ١٩٩٤، عن مركز غزة للحقوق والقانون.

إن الطبيعة السكانية والجغرافية لعدد من المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، يجعل التوفيق بين استعمار المستوطنين، والاستقلال الفلسطيني مستحيلاً بحيث لا تجد له الحكومة الإسرائيلية، أياً كانت هذه الحكومة، تدبيراً مقبولاً. لهذا فإن الأمل بتسوية تقوم على حقّ الشعبين في الكرامة وتقرير المصير لا يزال ضرباً من اليوتوبيا.

إن اتفاقية غزة ـ أريحا كانت جزءاً من استراتيجية التفاوض الإسرائيلية، وكانت تهدف إلى تخليص إسرائيل من الضغوط، التي كانت تلح على وضع حدّ لاستعمارها المستمر للضفة الغربية والقدس. ومادام أن حماس والجهاد الإسلامي مصرتان على الرد على استفزازات إسرائيل المدروسة جيداً، فإن التزامات عرفات بأمن إسرائيل كما نصت على ذلك صفقات أوسلو سيظل مسيطراً على الروزنامة الدبلوماسية.

---

(٥) *Palestine Report* (Jerusalem Media and Communication Center) (13 February 1995), p. 9.

لم يعد خافياً على أحد أن التزامات القيادة الفلسطينية بأمن إسرائيل تتضمن أمن المستوطنات والمستوطنين، كما نصّ على ذلك عدد من اتفاقيات أوسلو، فمنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أوضحت حكومة رابين للمفاوضين الفلسطينيين أن إعادة الانتشار المنصوص عليها في اتفاقية القاهرة رهن بأمن المستوطنات.

إذاً كيف نستغرب بعد هذا دفاع الوسيط غير النزيه عن أمن المستوطنات؟ وهل يحقّ للقيادة الفلسطينية أن تلومه؟ لقد أعلن وزير الخارجية وارن كريستوفر أن «ليس هناك من يتوقع من إسرائيل أن تعيد انتشارها خارج الأراضي (لفظ يستخدم للدلالة على الضفة الغربية المحتلة) خلال المرحلة الثانية من الاتفاقية الانتقالية، ما لم تضمن منظمة التحرير الأمن في المنطقة التي تسيطر عليها. وقد ظلّ هذا العبء **الأمني**، الذي رفعته واشنطن عن كاهل الاحتلال الإسرائيلي، وألقته على كاهل الفلسطينيين محور سياستها حتّى هذا اليوم، كما ظلّ عذرها لِكُلّ قبيح.

إن الولايات المتحدة وإسرائيل أفلحتا في نسف الإجماع الدولي حول القضية الفلسطينية، بل نجحتا في تجاوز **قواعد مدريد**، التي ربطت بين أمن إسرائيل والحقوق الفلسطينية.

كيف ستستطيع القيادة الفلسطينية في مفاوضات الوضع النهائي، بعد كلّ هذا، أن تقول إن هذه المستوطنات غير شرعية، وإنها أقيمت على أرض محتلة، ويجب تفكيكها؟

بأي منطق ستطالب هذه القيادة بإزالة المستوطنات، بعد أن تولت بنفسها حمايتها في المرحلة الانتقالية؟

إن المستوطنات والقوات المسلحة التي تحميها هي ركائز الاحتلال الأساسية، وهي التجسيد المؤلم لاستمراره، وهي العذر والعقبة التي تحول دون قيام دولة فلسطينية مستقلة. لقد أصبحت المستوطنات، كما يقول يهوشافات كاركابي رئيس الاستخبارات العسكرية الأسبق: «أداة تمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة غرب نهر الأردن»[٦].

ومع استمرار ما يسمّى بالمفاوضات طوال ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠ زادت المطالب من عرفات وتعاظمت الشروط التعجيزية، التي صارت جزءاً أساسياً مكرراً معاداً من استراتيجية المفاوضات الإسرائيلية على اختلاف الحكومات. هكذا مثلاً، كوفئ بنيامين نتنياهو، خليفة رابين، بما يلزمه من وقت لهندسة خطّة **سلام** جديدة ـ وقت

(٦) **هآرتس**، ١/ ٩/ ١٩٩٤.

للمماطلة والتسويف وخلق المزيد من العقبات والشروط التعجيزية. كذلك كان حال إيهود باراك خليفة نتنياهو في حزيران/ يونيو ١٩٩٩، فقد منحه الرئيس مبارك ونبيل شعث وبيل كلينتون الوقت الكافي، ليتحف الفلسطينيين بخطّة سلام جديدة، لم تكن في الواقع إلا خدعة للتهرب من إعادة الانتشار، والتوجه مباشرة إلى مفاوضات الوضع النهائي التي أعد العدة لنسفها سلفاً، ولإعلان شهادة وفاة أوسلو.

ومع مجيء شارون إلى السلطة في شباط/ فبراير ٢٠٠١، كانت التزامات إسرائيل بإعادة الانتشار والدخول في مفاوضات الوضع النهائي قد تبخرت وأهملت، ولم يبق لإسرائيل المسالمة شريك سلام فلسطيني، فقد تحول عرفات إلى إرهابي لا يستطيع وقف العنف، وصار لا بُدَّ من التخلص منه نهائياً، وتحقيق الحلم الذي أقض مضاجع شارون لعقود طويلة.

هكذا اكتمل عرس أوسلو بتحقيق الكثير من الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل، وبتأكيد أن المنطقة ما بين نهر الأردن والبحر المتوسط لا تتسع سوى لسيادة واحدة: إسرائيل. وبذلك حقق شارون **الاحتلال الفاخر**، (كما وصفته الصحافية الإسرائيلية عميرة هاس)، والاستراتيجية الجنوب أفريقية(٧).

ولعل أفي بريمور نائب رئيس جامعة تل أبيب حالياً أفضل من حلل استراتيجية جنوب أفريقيا الشارونية بين المحللين الإسرائيليين فقد قال:

«هناك عنصران يميزان سياسة شارون تجاه الفلسطينيين: حصار المدن الفلسطينية، وتدمير السلطة الفلسطينية المركزية، مع عرفات أو من دونه. ومثل هذه الحال تتطلب بالطبع سلطات محلية في تلك المدن المحاصرة، وذلك لتقديم الخدمات الأساسية للسكان على الأقل. لكن هذه السلطات المحلية لا تستطيع أن تحل محل السلطة الفلسطينية التي تضمحلّ تدريجاً، ولا تستطيع العمل من دون الخضوع للسلطة الإسرائيلية.

أما لماذا لم ينضج هذا المخطط نضجاً كاملاً؟ فمن المؤكّد أن الضغط الأمريكي هو الذي حال دون أن تصبح السلطة الفلسطينية ذكريات تاريخية. ومع ذلك فإن وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد، حين يستخدم عبارة «ما يسمّى بالأراضي المحتلة» يعني أن الولايات المتحدة، إنما تريد أن تخفف من سرعة استراتيجية شارون، لا أن توقفها.

إن هناك، مَن يطبخ **دولة فلسطينية**، في السر، تقتصر على المدن الفلسطينية، دولة تتضمن عدداً من مقاطعات لا تتمتع بالسيادة، ولا تملك أسباب البقاء. إن

(٧) **هآرتس**، ١١/ ٥/ ٢٠٠٢.

أراضي الضفة الغربية وغزة ستبقى في أيد إسرائيلية، بينما يتحول سكانها إلى **مواطنين في بلد أجنبي**[٨].

عرفات والربح المستحيل

إن الإطار الذي رسمته الولايات المتحدة وإسرائيل لعملية السلام أحدق بعرفات من كلّ صوب، بحيث وجد نفسه في حال لا يستطيع معها الربح. إن صفقته مع إسرائيل بُنيت على معادلة مستحيلة: ليس هناك أمل في إعادة انتشار إسرائيلية، حتّى يستخدم عرفات أجهزة أمنه لحماية أمن المستوطنات، ولن يصبح أهلاً بصفة **الشراكة**، في عين الإسرائيليين، إلا حين يقوم بتلك المهمة ويصبح في أعين الفلسطينيين خائناً عميلاً. وهذا ما اتضح عندما تولى جهازه الأمني هذه المهمة، نيابة عن سلطات الاحتلال، فأطلق النار على المتظاهرين في غزة بعد صلاة جمعة ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤[٩]، وأردى ١٣ شهيداً، وأسقط ٢٠٠ جريح. هل كان من باب المصادفة أن نبيل شعث (أحد كبار مفاوضي عرفات)، قد تنبأ قبل عشرة أيام من الحادث بهذه الورطة الفلسطينية وعبّر عنها في صحيفة **يديعوت أحرونوت** بقوله: «اقترح أن لا نجعل عرفات يبدو وكأنه عميل إسرائيلي مثل العم توم الذي يخدم سيده»[١٠]؟

إن علة العلل في هذه الاتفاقية، التي تداعت في لحظاتها الأولى هي أن الطبيعة الحقيقية للدولة الإسرائيلية، ترفض التعايش مع الشعب الفلسطيني على أساس المساواة. وهذا يعني أن التقدّم نحو **عملية السلام** مستحيل من دون نقاش جادّ لتاريخ الصهيونية، تُطرح فيه على بساط البحث كلّ المسائل الصعبة التي ظهرت منذ ١٩٤٨. من دون ذلك، لن يكون السلام إلا استمراراً للحرب بأشكال وأساليب أخرى. أَوَ لا يخفي الاستراتيجيون الإسرائيليون في الواقع أن **عملية السلام**، هي جزء لا يتجزأ من استراتيجية إسرائيل العسكرية. وهذا ما عبّر عنه محرر **بوسطن غلوب** إيتان برونر حين نقل عن جنرال إسرائيلي قوله: «بهذا ستُدَوّخُ إسرائيل (كارل فون كلاوسفيتش مؤلف **في الحرب**)، فمن خلال عملية السلام، نحن نضع دبلوماسية للحرب، وبأدوات مختلفة»[١١].

إن عملية السلام مصممة لتمكين الاستراتيجيين الإسرائيليين من التركيز على حرب تكنولوجيا القرن الواحد والعشرين المتطورة، وبناء صواريخ بعيدة المدى

---

(٨) **هآرتس**، ١٩/ ٩/ ٢٠٠٢.

(٩) *New York Times*: 19/11/1994, and 20/11/1994.

(١٠) *New York Times*, 9/11/1994.

(١١) *Boston Globe*, 30/8/1994.

وصواريخ مضادة للصواريخ، وتكديس كَمّ هائل من السلاح الناري، والقذائف الموجهة باللايزر، فيما يستمرّ القمع البوليسي والسلب المنهجي للشعب الفلسطيني. إنّها استراتيجية رابحة تستند إلى مفهوم **الجيش الصغير الحاذق**. لكن انتفاضة عام ٢٠٠٠ غيّرت المعادلة، فإسرائيل، كما قال وزير دفاعها الليكودي موشيه أرنز على اقتناع بأن الفلسطينيين سيهزمون قبل أن يتحقق السلام معهم.

وعلى هذه الطريق مضت سياسة الرئيس بوش، الذي لا يفتأ عن مطالبة الفلسطينيين بالتخلي عن حقهم في المقاومة، كي يتأهلوا للجلوس إلى طاولة المفاوضات مع فريق لا يعترف الطرف الآخر بأن لهم وجوداً ذا سيادة. وهذا ما أكده في خطاب ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، حيث أراد من شروطه التي أملاها على الفلسطينيين، أن تكون بديلاً عن الحقوق التي يقرها لهم القانون الدولي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن الأمل في معجزة تتحقق من خلالها التسوية يحتاج إلى تجاوز استراتيجية إسرائيل المسلحة والعودة إلى الدبلوماسية، ويحتاج إلى طرح تاريخ الصهيونية وطبيعة الدولة اليهودية على بساط البحث. إن الصهاينة، إذا كانوا، كما يدّعون، جاءوا إلى فلسطين **لكي يَبنوا، ولكي يُبنوا**، لا من أجل الغزو والاجتياح والتدمير، فإن عليهم إذاً أن يتخذوا قرارات صعبة، بين السلام والمستوطنات، بين السلام والنفي الأبدي للاجئين الفلسطينيين، بين السلام وبين القدس عاصمةً أبدية، بين السلام وبين أن تكون إسرائيل مشروعاً إمبريالياً غربياً.

إن الفصل الأخير من عملية السلام التي تتجرّر وتتعثر وتتقهقر منذ ثلاثة عقود يضع **السلام** في آخر اعتباراته، ولا يُعنى إلا بالإجراءات البيروقراطية، المعدة سلفاً لتفسير الماء بالماء، والمحاطة بهالة من المزاعم والادّعاءات حول المعجزات الدبلوماسية المنتظرة. ولعل وهم السلام الذي زعمته الاتفاقيات أعظم خطراً من الوضع الحالي المتردي.

إن هذه القوى التي تنشر الأوهام وتزيّن السراب، لا تفتأ عن تحريف جوهر الصراع، ونسف كلّ مسعى طيّب للوصول إلى حلّ حقيقي. وهي بذلك تطيل عمر الاحتلال وتعيق فرص السلام العادل، السلام الوحيد الواعد بالتعايش الدائم بين العرب واليهود، السلام الوحيد القادر على تحويل المشهد السياسي للشرق الأوسط من ساحة حرب أبدية إلى أرض للكرامة، والازدهار، والتكافؤ، والحرية، وتقرير المصير.

ملحـــــق

المستوطنات والمستوطنون في الضفة الغربية
١٩٦٧ ـ ٢٠٠١(*)

السنة	عدد المستوطنات(**)	عدد السكان (بالآلاف)
١٩٦٧	١	غير معروف
١٩٦٨	٣	غير معروف
١٩٦٩	٨	غير معروف
١٩٧٠	١٠	غير معروف
١٩٧١	١٢	غير معروف
١٩٧٢	١٤	غير معروف
١٩٧٣	١٤	غير معروف
١٩٧٤	١٤	غير معروف
١٩٧٥	١٩	غير معروف
١٩٧٦	٢٠	٣,٢
١٩٧٧	٣١	٤,٤
١٩٧٨	٣٩	٧,٤
١٩٧٩	٤٣	١٠
١٩٨٠	٥٣	١٢,٥
١٩٨١	٦٨	١٦,٢
١٩٨٢	٧٣	٢١
١٩٨٣	٧٦	٢٢,٨
١٩٨٤	١٠٢	٣٥,٣

يتبـــع

تابـــع

١٩٨٥	١٠٥	٤٤,٢
١٩٨٦	١١٠	٥١,١
١٩٨٧	١١٠	٥٧,٩
١٩٨٨	١١٠	٦٣,٦
١٩٨٩	١١٥	٦٩,٨
١٩٩٠	١١٨	٧٨,٦
١٩٩١	١١٩	٩٠,٣
١٩٩٢	١٢٠	١٠٠,٥
١٩٩٣	١٢٠	١٠٠,٩
١٩٩٤	١٢٠	١٢٢,٧
١٩٩٥	١٢٠	١٢٧,٩
١٩٩٦	١٢١	١٤١,٥
١٩٩٧	١٢٢	١٥٤,٤
١٩٩٨	١٢٣	١٦٦,١
١٩٩٩	١٢٣	١٧٧,٥
٢٠٠٠	١٢٣	١٩١,٦
٢٠٠١ (***)	١٢٣	١٩٨

ملاحظات:

(*) لا يشمل ذلك القدس الشرقية.

(**) هذه هي الأرقام التي تعترف بها وزارة الداخلية الإسرائيلية.

(***) ابتداء من ٣١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ (معلومات غير نهائية).

المصدر: *Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank*, researched and written by Yehezkel Lein in collaboration with Eyal Weizman; translated by Shaul Vardi and Zvi Shulman (Jerusalem: B'Tselem, [2002]), <http://www.btselem.org/download/200205_Land_Grab_Eng.pdf>.

نبـــذة عن المؤلّــف

الدكتور نصير عاروري، أستاذ العلوم السياسية في جامعة ماساشوستس بدارتموث، ورئيس معهد **الدراسات عبر العالم العربي**، ببوسطن، وعضو مجلس إدارة **صندوق القدس/ المركز الفلسطيني**، بواشنطن، وعضو مجلس إدارة **المعهد الدولي للتحقيقات الجنائية**، بلاهاي. وهو عضو **الهيئة الفلسطينية المستقلة لحماية حقوق المدنيين**، برام الله، ومن مؤسسي المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالقاهرة وجنيف عام ١٩٨٢، ومن هيئة تحرير **فصلية العالم الثالث** *(Third World Quarterly)* بلندن، كما كان من أعضاء إدارة **هيومان رايتس ووتش** (Human Rights Watch) (راصد حقوق الإنسان) للشرق الأوسط، ومنظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة من ١٩٨٤ حتّى ١٩٩٠.

ولد في القدس بفلسطين، وحاز على شهادة الدكتوراه من جامعة ماساشوستس بأمهرست، وظل أستاذاً في جامعة ماساشوستس بدارتموث من ١٩٦٥ حتّى ١٩٩٨. كما حاضر عن الشرق الأوسط، وحقوق الإنسان في أكثر من ٢٥٠ جامعة أمريكية وغير أمريكية، وكان المتحدث الرئيس في احتفال الأمم المتحدة بالذكرى الأربعين لإعلان حقوق الإنسان، وبدعوة من اتّحاد موظفي الأمم المتحدة، وذلك في مقرها الرئيس بنيويورك.

من مؤلّفاته الكثيرة بالإنكليزية **المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي** *(Palestinian Resistance to Israeli Occupation)* (١٩٧٠)، و**عدوّ الشمس: قصائد المقاومة الفلسطينية** *(Enemy of the Sun: Poetry of Polestinian Resistance)*، مع إدمون غريب (١٩٧٠)، و**الاحتلال: إسرائيل فوق أرض فلسطين** *(Occupation: Israel over Palestine)* (١٩٨٣)، و**تعويق السلام: الولايات المتحدة، إسرائيل، والفلسطينيون** *(Obstruction of Peace: The United States, Israel and the Palestinians)*(١٩٩٥).

الكتاب الذي بين يدي القارئ صدر بالإنكليزية في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، وترجم إلى الإيطالية ونشر في بولونيا عام ٢٠٠٦، كما ترجم ونشر بالإسبانية في بيونوس آيرس عام ٢٠٠٦.

شارك المؤلّف البروفسور الفلسطيني الراحل سميح فرسون في تأليف كتاب **فلسطين والفلسطينيون: تاريخ اجتماعي وسياسي** *(Palestine and the Palestinians)* (الطبعة الثانية ٢٠٠٦).

نبــذة عــن المترجــم

منير العكش أستاذ محاضر رئيسي في قسم الإنسانيات واللغات الحديثة بجامعة سَفُك (Suffolk)، ببوسطن، ورئيس تحرير **جسور** للتبادل الثقافي التي تصدر بالتعاون مع منشورات جامعة سيراكوس، بنيويورك، وعضو مشارك في إدارة معهد **الدراسات عبر العالم العربي**، في بوسطن.

أمضى السنوات العشرين الأخيرة في الولايات المتحدة يدرّس ويكتب عن تاريخ وثقافة سكان أمريكا الأصليين (الهنود الحمر)، وعن ظاهرة الصهيونية غير اليهودية. له عدد من الكتب التي ألفها أو حررها أو ترجمها منها: **حقّ التضحية بالآخر: أميركا والإبادات الجماعية** (٢٠٠٢)، و**فكرة أميركا** (٢٠٠٣)، و**تلمود العم سام: الأساطير العبرية التي تأسست عليها أميركا** (٢٠٠٤). ومن كتبه الأدبية **أسئلة الشعر** (١٩٧٩)، و**عن الشعر والجنس والثورة** مع نزار قباني (١٩٧١). ومن أحدث كتبه بالإنكليزية الطبعة الثانية من **شرايين القدس المفتوحة** (*Open Veins of Jerusalem*) (٢٠٠٦) بالتعاون مع فؤاد مغربي. حائز على **وسام أوروبا ـ ١٩٨٣** لحوار الحضارات.

المراجـــــع

١ ـ العربية

كتــب

العكش، منير. **تلمود العم سام: الأساطير العبرية التي تأسست عليها أميركا.** بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٤.

ـــــــ. **حق التضحية بالآخر: أميركا والإبادات الجماعية.** بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٢.

دوريـــات

الحياة: ١٢/ ٦/ ٢٠٠٢.

دافار: ٢٧/ ١/ ١٩٩٥.

القدس: ١٦/ ٨/ ١٩٩٠.

معاريف: ٢٦/ ٦/ ١٩٩٢.

نيويورك تايمز: ٢١/ ١/ ١٩٩٠.

هآرتس: ٢٤/ ٦/ ١٩٩٤؛ ١/ ٩/ ١٩٩٤؛ ٦/ ١/ ١٩٩٥؛ ١٣/ ١/ ١٩٩٥؛ ١٥/ ١٠/ ١٩٩٨؛ ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٠؛ ٢/ ١/ ٢٠٠١؛ ٨/ ١/ ٢٠٠١؛ ١٢/ ٤/ ٢٠٠٢؛ ١١/ ٥/ ٢٠٠٢؛ ١١/ ٦/ ٢٠٠٢؛ ١٢/ ٦/ ٢٠٠٢؛ ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٢؛ ١٧/ ٧/ ٢٠٠٢؛ ١٩/ ٩/ ٢٠٠٢؛ ٧/ ١٠/ ٢٠٠٢؛ ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٢؛ ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٢؛ ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٢؛ ٤/ ٥/ ٢٠٠٣؛ ٤/ ٨/ ٢٠٠٣، ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٤؛ و٦/ ١٠/ ٢٠٠٥.

هآرتس (الملحق الأسبوعي): ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٤.

يـديـعـوت أحـرونـوت: ٢٢/ ٦/ ١٩٩٢؛ ٧/ ٩/ ١٩٩٣؛ ١٦/ ١٢/ ١٩٩٤؛ ٤/ ٦/ ١٩٩٦؛ ١١/ ٧/ ٢٠٠٠، و٢/ ٥/ ٢٠٠٢.

٢ ـ الأجنبية

Books

Aamiry, M. A. *Jerusalem: Arab Origin and Heritage*. London: Longman, 1978.

Abu Sitta, Salman. *The Palestinian Nakba 1948: The Register of Depopulated Localities in Palestine*. 2nd ed. London: Palestinian Return Centre, 2000.

Akram, Susan and John Quigley. *The International Court of Justice Advisory Opinion on the Legality of Israel's Wall in the Occupied Palestinian Territories: Legal Analysis and Potential Consequence*. Washington, DC: Palestine Center, 2004.

Aronson, Geoffrey. *Settlements and the Israeli-Palestinian Negotiations: An Overview*. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1996.

Aruri, Naseer H. *The Obstruction of Peace: The United States, Israel, and the Palestinians*. Monroe, ME: Common Courage Press, 1995.

_____, Fouad Moughrabi and Joe Stork. *Reagan and the Middle East*. Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1983. (AAUG Monograph Series; no. 17)

____ (ed.). *Occupation: Israel over Palestine*. Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1983.

____. ____. 2nd ed. Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1989.

_____. *Palestinian Refugees: The Right of Return*. London: Pluto Press, 2001. (Pluto Middle East Studies)

Bellah, Robert N. *Beyond Belief: Essays on Religion in a Post-traditional World*. Berkeley, CA: University of California Press, [1991].

Berger, Elmer. *Peace for Palestine: First Lost Opportunity*. Gainesville, FL: University Press of Florida, 1993.

Cherry, Conrad (ed.). *God's New Israel: Religious Interpretations of American Destiny*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1994.

Committee on the Judiciary, Subcommittee on Immigration and Naturalization. *The Colonization of the West Bank Territories by Israel: Hearings before the Subcommittee on Immigration and Naturalization of the Committee on the Judiciary, United States Senate, Ninety-fifth Congress, First Session..October 17 and 18, 1977*. Washington, DC: U.S. Govt. Print. Off., 1978.

Cremeans, Charles Davis. *The Arabs and the World; Nasser's Arab Nationalist Policy*. New York: Praeger, [1963].

Dayan, Moshe. *Diary of the Sinai Campaign*. New York: Harper and Row; Jerusalem: Steimatzky's Agency, [1966].

Eldar, Akiva. «Sharon's Palestinian «State» - in the Eyes of the Beholder.» *Daily Star*: 21/6/2004.

Enderlin, Charles. *Le Rêve brisé: Histoire de l'échec du processus de paix au Proche-Orient, 1995-2002*. Paris: Fayard, 2002.

Fahmy, Ismail. *Negotiating for Peace in the Middle East*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1983.

Flapan, Simha. *Zionism and the Palestinians*. London: Croom Helm; New York: Barnes and Noble Books, 1979.

Gurtov, Melvin. *The United States against the Third World; Antinationalism and Intervention*. New York: Praeger, [1974].

Halliday, Fred. *Arabia without Sultans*. Harmondsworth; Baltimore, MD: Penguin, 1974.

Hersh, Seymour M. *The Price of Power: Kissinger in the Nixon White House*. New York: Summit Books, 1983.

Israel Government Year Book, 1968-1969. Jerusalem: Central Office of Information, Prime Minister's Office, 1970.

Jamail, Milton and Margo Gutierrez. *It's No Secret: Israel's Military Involvement in Central America*. Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1986. (AAUG Monograph Series; no. 20)

Kadi, Leila S. *The Arab-Israeli Conflict: The Peaceful Proposals, 1948-1972*. Beirut: Palestine Research Center, 1973. (Palestine Essays; no. 38)

Kaplan, Dana Evan (ed.). *The Cambridge Companion to American Judaism*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 2005. (Cambridge Companions to Religion)

Kenyon, Kathleen M. *Digging up Jerusalem*. London: Ernest Benn, [1974].

Kissinger, Henry. *White House Years*. Boston, MA: Little, Brown, 1979.

______. *Years of Upheaval*. Boston, MA: Little, Brown, 1982.

Kohn, Hans. *The Idea of Nationalism: A Study in Its Origins and Background*. New York: Macmillan Co., 1961.

Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank. Researched and Written by Yehezkel Lein in collaboration with Eyal Weizman; translated by Shaul Vardi and Zvi Shulman. Jerusalem: B'Tselem, [2002].

Mallison, W. Thomas and Sally V. Mallison. *An International Law Analysis of the Major United Nations Resolutions Concerning the Palestine Question*. New York: United Nations, 1979. (United Nations, Document; ST/SG/SER.F/4)

Marty, Martin E. *A Nation of Behavers*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1976.

Marvin, Carolyn and David W. Ingle. *Blood Sacrifice and the Nation: Totem Rituals and the American Flag*. Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1999. (Cambridge Cultural Social Studies)

Masalha, Nur. *Imperial Israel and the Palestinians: The Politics of Expansion*. London; Sterling, VA: Pluto Press, 2000.

Neff, Donald. *Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East*. New York: Linden Press; Simon and Schuster, 1981.

Nimni, Ephraim (ed.). *The Challenge of Post-zionism: Alternatives to Israeli Fundamentalist Politics*. London; New York: Zed Books, 2003.

Nixon, Richard. *RN: The Memoirs of Richard Nixon*. New York: Grosset and Dunlap, 1978.

Rabin, Yitzhak. *The Rabin Memoirs*. Boston, MA: Little, Brown, 1979.

Riad, Mahmoud. *The Struggle for Peace in the Middle East*. London; New York: Quartet Books, [1982].

Rubenberg, Cheryl A. *Israel and the American National Interest: A Critical Examination*. Urbana: University of Illinois Press, 1986.

Sayegh, Fayez A. *Camp David and Palestine: A Preliminary Analysis*. New York: Americans for Middle East Understanding, 1978.

The Search for Peace in the Middle East: Documents and Statements, 1979-82: Report. Prepared for the Subcommittee on Europe and the Middle East of the Committee on Foreign Affairs, U.S. House of Representatives by the Foreign Affairs and National Defense Division, Congressional Research Service, Library of Congress. Washington, DC: U.S. Govt. Print. Off., 1979.

Shahak, Israel. *Israel's Global Role: Weapons for Repression*. With an introduction by Noam Chomsky. Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1982. (AAUG Special Report; no. 4)

Sharabi, Hisham (ed.). *The Next Arab Decade: Alternative Futures*. Boulder, CO: Westview Press; London: Mansell Pub., 1988.

Shehadeh, Raja. *The West Bank and the Rule of Law: A Study*. Assisted by Jonathan Kuttab. New York; Geneva: International Commission of Jurists, 1980.

Shlaim, Avi. *The Iron Wall: Israel and the Arab World*. New York: W.W. Norton, 2000.

Suleiman, Michael W. (ed.). *U.S. Policy on Palestine: From Wilson to Clinton*. Normal, Ill: Association of Arab-American University Graduates, 1995.

Survey of Israeli settlement in the West Bank and Gaza Strip: Figures and Analysis. [n. p.]: Ministry of Transportation Palestinian National Authority, 1995.

The Status *of Jerusalem*. Prepared for and under the guidance of the Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People. New York: United Nations, 1979.

Stop the Wall in Palestine: Facts, Testimonies, Analysis, and Call to Action. Jerusalem: Palestinian Environmental NGOs Network (PENGON), 2003.

Vance, Cyrus. *Hard Choices: Critical Years in America's Foreign Policy*. New York: Simon and Schuster, 1983.

Warner, W. Lloyd. *American Life: Dream and Reality*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1953.

____. *The Living and the Dead; a Study of the Symbolic Life of Americans*. New Haven, CT: Yale University Press, 1959. (Yankee City Series; v. 5)

Periodicals

Al-Ahram Weekly: 6 June 2002.

Algazy, Joseph. «Amnesty Accuses IDF of War Crimes in Jinin.» *Haaretz*: 4/11/2002.

Allon, Yigal. «Israel: The Case for Defensible Borders.» *Foreign Affairs*: vol. 55, no. 1, October 1976.

Amayreh, Khaled. «Gaza-Bethlehem First and Last.» *IAP News*: 27/8/2002.

______. «On the Seventh Day.» *Al-Ahram Weekly*: 29 October 1998.

Andoni, Lamis. «Moral Victory: The World Now Acknowledges that the Palestinians Have the Moral and Legal Upper Hand.» *Al-Ahram Weekly*: 15 July 2004.

Arafat, Yasir. «The Palestinian Vision of Peace.» *New York Times*: 3/2/2002.

Aronson, Geoffrey. «U.S. Policy Shifts on Settlements.» *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*: vol. 4, no. 6, November 1994.

Aruri, Naseer H. «America's Passive Approach.» *Middle East International*: 7 November 1989.

_____. «Israeli Death Squads Amid Mideast Talks.» *Christian Science Monitor*: 29/12/1993.

______. «Oslo's Muddled Peace.» *Current History*: vol. 97, no. 2, January 1998.

_____. «The Recolonization of the Arab World.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 11, nos. 2-3, Spring-Summer 1989.

____ and Fouad M. Moughrabi. «The Reagan Middle East Initiative.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 12, no. 2, Winter 1983.

____ and John J. Carroll. «The Anti-terrorist Crusade.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 9, no. 2, Spring 1987.

____ and Natalie Hevener. «France and the Middle East, 1967-1968.» *Middle East Journal*: vol. 23, no. 4, Autumn 1969.

Baker, James. «Principles and Pragmatism: American Policy toward the Arab-Israeli Conflict.» *Current Policy*: no. 1176, [1989].

Barnes, Lucille. «Indyke Nominations Puzzler for Helms.» *Washington Report on Middle East Affairs*: March 1995.

Barsamian, David. «An Interview with Edward W. Said.» *Progressive*: April 1999.

Bellah, Robert N. «Civil Religion in America.» *Daedalus: Journal of the American Academy of Arts and Sciences*: vol. 96, no. 1, Winter 1967.

Ben-Efrat, Roni. «Angles on Disengagement, 1: The Hype.» *Challenge*: no. 93, September-October 2005.

Bender, Bryan. «Kerry Takes a Stronger Pro Israel Line.» *Boston Globe*: 2/7/2004.

Benn, Aluf. «PM Sharon to Bush Today: Here is My Plan for an Interim Accord.» *Haaretz*: 21/3/2001.

Besser, James. «Road Map Hawks and Doves.» *Jewish Week*: 13 June 2003.

Bisharat, George. «A Non-violent Victory in Israel.» *San Diego Union Tribune*: 12/7/2004.

«Bleak Rejectionism.» *Washington Post*: 9/10/1989.

Boston Globe: 17/2/1982; 20/12/1988; 8/10/1989; 4/3/1991; 30/8/1994, and 30/9/1996.

Bronner, Ethan. «Israel Starts to Shape Future of the West Bank.» *Boston Globe*: 30/1/1995.

Brown, Wm. R. «Middle East: The Flaws of Military Strategy.» *Christian Science Monitor*: 19/2/1981.

Brzezinski, Zbigniew. «The Wrong Way to Sell Democracy to the Arab World.» *New York Times*: 8/3/2004.

Cattan, Henry. «The Status of Jerusalem under International Law and United Nations Resolutions.» *Journal of Palestine Studies*: Spring 1981.

Chomsky, Noam. «U.S. Gulf Policy.» *Open Magazine*: 18 January 1991.

_____. «What We Say Goes: The Middle East in the New World Order.» *Z Magazine*: May 1991.

Christian Science Monitor: 2/2/1981; 3/8/1992; 27/5/1997; 9/12/2002, and 31/7/2003.

Christison, Kathleen. «The Arab-Israeli Policy of George Shultz.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 18, no. 2, Winter 1989.

_____. «Nobody Should Preach to US Ethics, Nobody!: Israel, a Light unto Nations?.» *CounterPunch*: 11 May 2002.

Church, George. «The Saudis Seize the Day.» *Time*: 18 March 1991.

Cockburn, Alexander. «The Crooks in the White House.» *CounterPunch*: 6 July 2002.

Congressional Record: 24 April 1990, and 23 May 1994

Cook, Jonathan. «Selling Snake Oil.» *Al-Ahram Weekly*: 6 June 2002.

Cooper, Marc. «The Last Defender of the American Republic?: An Interview with Gore Vidal.» *LA Weekly*: 5 July 2002.

CounterPunch: 4 November 2002.

Crossette, Barbara. «U.N. Rights Chief Proposes West Bank and Gaza Monitors.» *New York Times*: 28/11/2000.

Curtis, Mary. «Israel Says it Would Met Arab States, Palestinians.» *Boston Globe*: 12/4/1991.

_____. «Saudi Arabia Has Halted Funding of the PLO, Baker is Told.» *Boston Globe*: 12/4/1991.

_____. «Shamir is Seen Accepting Egypt's View of US Plan.» *Boston Globe*: 8/12/1989.

Current Policy: no. 1055, [1988].

Daily News: 30/9/1996.

Department of State Bulletin: 21 April 1946; 4 June 1951; 15 June 1953; 12 November 1956; 13 May 1957; 31 October 1977, and 7 November 1977

Dunn, Ross. «Sharon Could Have Written Speech.» *Times* (London): 27/6/2002.

Eban, Abba. «Mubarak's Offer: A Dramatic Test.» *New York Times*: 28/9/1989.

Economist: 1 October 1994; 26 July 1997, and 11 August 2001.

Edwards, Frederick. «The Religious Character of American Patriotism.» *Humanist Magazine*: November 1987.

Eldar, Akiva. «How to Cease from a Cease-fire.» *Haartez*: 25/7/2002.

_____. «If There's Smoke, There is no Cease-fire.» *Haartez*: 30/7/2002.

_____. «An Insufficient Remedy.» *Haaretz*: 29/8/2005.

«Equal Rights for Arabs in Jewish State: A Goal Unrealizable: Interview with Azmi Bishara.» *Middle East Report* (MERIP): no. 12, December 1999.

«Excerpts of President Bush's Remarks at News Conference at End of Talks.» *New York Times*: 4/3/1990.

Falk, Richard. «Gaza Illusions.» *Nation*: 12 September 2005.

Financial Times: 15/12/1988.

Fishman, Alex. «Tanzim Intended to Stop Terrorism.» *Yediot Aharonot*: 24/7/2002.

Forward: 16/7/1999; 23/7/1999, and 25/10/2002.

Friedman, Thomas. «Advance Reported on Middle East Talks.» *New York Times*: 7/12/1989.

_____. «Israel Backs Plan for Single Session on Mideast Peace.» *New York Times*: 10/4/1991.

Goshko, John. «Bush's Remarks on East Jerusalem Clarified.» *Washington Post*: 6/3/1990.

Greenhouse, Steven. «U.S. and the World: A New Economic Order is Ahead.» *New York Times*: 29/4/1992.

Gresh, Alain. «The Broken Dream: Camp David Revisited.» *Le Monde diplomatique*: July 2002.

Guardian: 23/5/1991; 4/3/1997; 26/6/2002, and 3/10/2002.

Guttmann, Nathan. «Kerry Position Paper Outlines Support for Israel.» *Haaretz*: 2/7/2004.

Haberman, Clyde. «Deportees' Return Defended by Rabin.» *New York Times*: 4/2/1993.

Hadar, Leon T. «Muddling through in the New World Disorder-and in the Middle East.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 23, no. 4, Summer 1994.

Al Hamishmar: 15/7/1994.

Hass, Amira. «Four U.S. Rejections Scuttled Security Council Resolution.» *Haaret*: 13/4/2001.

_____. «The Remaining 99.5 Percent.» *Haaretz*: 24/8/2005.

_____. «Someone Even Managed to Defecate into the Photocopier.» *Haaretz*: 6/5/2002.

«Heartless Disengagement.» *Haaretz*: 18/8/2005.

Hoagland, Jim. «No Time to Think Small.» *Washington Post*: 30/6/2002.

Hoffman, David. «Bush: I Don't Regret Comment on East Jerusalem.» *Washington Post*: 14/3/1990.

____ and Al Kamen. «Bush's Remark under Cut Peace Plan.» *Washington Post*: 15/3/1990.

Houston Chronicle: 7/2/1993.

Howe, Stephen. «The Palestinians, Back to the Wall.» *New Statesman*: 24 August 1990.

Independent: 26/5/2002, and 28/6/2002

«Is Coaxing Enough?.» *New York Times*: 4/10/1989.

«Iraq Can Deliver, US Arms Experts Say.» *New York Times*: 3/4/1990.

«Iraq's Buying Spree on Arms Bodes Ill for its Neighbors.» *Wall Street Journal*: 23/4/1990.

«Israel to Seek $2.2 Billion from U.S. for Gaza Pullout.» *Washington Post*: 12/7/2005.

«Israel Weighs Plan to Create Borders if Talks Fail.» *New York Times*: 22/10/2000.

«Israeli Television Fiftieth Anniversary Series: Tekumma: A Post-Zionist Review?.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 27, no. 4, Summer 1998.

Jerusalem Post: 5/5/1989; 26/5/1989; 13/1/1991; 11/11/1993, and 14/9/1994.

Jewish Advocate: 18 March 1994.

Jong, Jan de. «The Secret Map of Non-Negotiable Jerusalem.» *Challenge*: no. 28, November-December 1994.

Journal of Palestine Studies: vol. 18, no. 1, Autumn 1988; vol. 21, no. 3, Spring 1992; vol. 23, no. 4, Summer 1994; vol. 24, no. 1, Autumn 1994; vol. 24, no. 2, Winter 1995, and vol. 26, no. 3, Spring 1997.

Kenworty, Tom. «Mitchell Upbraides Bush about East Jerusalem.» *Washington Post*: 6/3/1990.

Kerr, Malcolm. «Coming to Terms with Nasser.» *International Affairs*: vol. 43, no. 1, January 1967.

Kim, Hanna. «Liquidating an Initiative.» *Haaretz*: 26/7/2002.

Kimmerling, Baruch. «The ICJ Ruling and Israel's Fence.» *Boston Globe*: 10/7/2004.

_______. «Preparing for the War of his Choosing.» *Haaretz*: 12/7/2001.

LA Times: 27/6/2002.

Lemann, Nicholas. «The Next World Order.» *New Yorker*: 1 April 2002.

«The Lessons from Iran.» *Boston Globe*: 2/4/1979.

«The Living Dead.» *Haaretz*: 19/7/2002.

Madsen, Wayne. «American Jingoism is Creeping into Every Facet of our Life.» *Online Journal*: 19 May 2005.

Malley, Robert and Hussein Agha. «Why Barak is Wrong?.» *Guardian*: 27/5/2002.

Major Garret, «House Supports Jerusalem as Israel Capital.» *Washington Post*: 25/4/1990.

Marvin, Carolyn and David W. Ingle. «Blood Sacrifice and the Nation: Revisiting Civil Religion.» *Journal of the American Academy of Religion*: vol. 64, no. 4, Winter 1996.

McArthur, Skirl. «A Conservative Total for U.S. Aid to Israel.» *Washington Report on Middle East Affairs*: 5 January 2001.

McGreal, Chris. «Amnesty Calls for Arrest of Israelis for War Crimes.» *Guardian*, 4/11/2002.

____. «Israel Redraws the Road Map.» *Guardian*: 18/10/2005.

Mead, Sidney E. «The Nation with the Soul of a Church.» *Church History*: vol. 36, no. 3, September 1967.

Mideast Mirror: 5 July 1993, and 14 March 1994.

Mish'al, Khalid. «We Will not Sell our People or Principles for Foreign Aid.» *Guardian*: 31/1/2006.

Morris, Benny. «Camp David and After: An Exchange (1): An Interview with Ehud Barak.» *New York Review of Books*: 13 June 2002.

«The Most Dangerous Man in the World.» *U.S. News and World Report*: 4/6/1990.

Naylor, Tom. «American Aims in the Persian Gulf.» *Canadian Dimensions*: March 1991.

Near East Report: 15 November 1993.

Neff, Donald. «Embracing Israel's Claims at the U.N.» *Middle East International*: 1 April 1994.

_____. «The Thirtieth Veto to Shield Israel.» *Middle East International*: 26 May 1995.

_____. «The U. S. and Israel: Tilting at a Windmill.» *Middle East International*: 11 May 1990.

Nelson, Jell. «America Creates Its Own Terror.» *USA Today*: 4/7/2002.

News from Within: March 1997, and April 1997.

Newsome, David. «Hope or Delusion.» *Christian Science Monitor*: 27/12/1983.

Newsweek: 17 February 1968.

New York Times: 12/6/1966; 4/11/1969; 24/12/1969; 26/9/1971; 1/4/1976; 14/1/1977; 19/2/1977; 19/3/1977; 2/10/1977; 6/10/1977; 14/10/1977; 24/1/1980; 20/3/1981; 2/10/1981; 4/5/1982; 26/5/1982; 8/6/1982; 2/9/1982; 8/3/1984; 22/4/1988; 15/12/1988; 19/12/1988; 23/5/1989; 15/12/1989; 21/1/1991; 12/4/1991; 8/3/1992; 29/1/1993; 1/9/1993; 3/9/1993; 14/9/1993; 9/11/1994; 19/11/1994; 20/11/1994; 11/7/1996; 17/1/1997; 10/9/1997; 17/1/1998; 23/10/1998; 2/11/1998; 6/1/2001; 21/5/2002; 31/5/2002; 11/6/2002; 25/6/2002, and 25/10/2002.

New York Times Sunday Magazine: 22 September 2002.

Nir, Ori. «Sharon Faces American Diplomatic Chill.» *Forward*: 9/7/2004.

____. «White House Cool to Palestinian Proposal to Hold General Elections.» *Forward*: 2/7/2005.

Palestine Report (Jerusalem Media and Communication Center): 13 February 1995.

Pappe, Ilan. «Post-zionist Critique on Israel and the Palestinians- Parts 1-3.» *Journal of Palestine Studie*s: vol. 26, nos. 2-4, Winter-Summer 1997.

Pertman, Adam. «Baker Cautions Israel.» *Boston Globe*: 2/3/1990.

Petras, James. «The Meaning of the New World Order: A Critique.» *America*: 11 May 1991.

Pilger, John. «In Palestine, a War on Children.» *Z Magazine*: 17 June 2006.

«Plans Gaining Momentum for Metropolitan Jerusalem.» *Report on Israeli Settlements in the Occupied Territories*: vol. 3, no. 2, March 1993.

«Public Enemy Number One.» *Newsweek*: 9 April 1990.

Rabbani, Mouin. «The Mitchell Report: Oslo's Last Gasp.» *Middle East Report* (MERIP): no. 59, June 2001.

«Report on Lebanon.» *Middle East Watch*: vol. 5, September 1993.

Rose, Hilary and Stephen Rose. «The Choices is to Do Nothing or to Bring about Change: Why We Launched the Boycott of Israeli Institutions.» *Guardian*: 15/7/2002.

Rosenthal, A. M. «The President's Bomb.» *New York Times*: 8/3/1990.
Rouhana, Nadim N. «Test of Equal Citizenship: Israel between Jewish Ethnoracy and Bi-national Democracy.» *Harvard International Review*: vol. 20, 1998.
Rubenstein, Danny. «A Deluxe Occupation.» *Haaretz*: 11/6/2002.
Sadowski, Yahya. «Revolution, Reform or Regression?: Arab Political Options in the 1990 Gulf Crisis.» *Brookings Review*: vol. 9, no. 1, Winter 1990-1991.
Safire, William. «Bush Versus Israel.» *New York Times*: 26/3/1990.
Said, Edward. «By Birth or by Choice?.» *Al-Ahram Weekly*: 28 November 1999.
Samet, Gideon. «It's a Horror Story Period.» *Haaretz*: 26/7/2002.
Santag, Deborah. «Returning Home, Netanyahu Faces the Real Battle as Settlers Stage Protest.» *New York Times*: 26/10/1998.
Schiff, Ze'ev. «Green Light, Lebanon.» *Foreign Policy*: vol. 50, Spring 1983.
«Secretary Haig: Dangerous Illusions and Real Choices on AWACS.» *Current Policy* (U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs): no. 324, [1981].
«Secretary Haig: Saudi Security, Middle East Peace, and U.S. Interests.» *Current Policy*: no. 223, [1981].
«Secretary Haig: U.S. Strategy in the Middle East and U.S. Interests.» *Current Policy*: no. 312, [1981].
Shehadeh, Raja. «A Legal Analysis of the Gaza-Jericho Agreement Raja Shehadeh.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 23, no. 4, Summer 1994.
Shultz, George. «Terrorism and the Modern World.» *Current Policy* (Department of State, Bureau of Public Affairs): no. 629, October 1984.
Singer, Joel. «The Declaration of Principles on Interim Self-Government Arrangements: Some Legal Aspects.» *Justice*: February 1994.
Smylie, John Edwin. «National Ethos and the Church.» *Theology Today*: vol. 20, October 1963.
State Department, Bureau of Public Affairs. «Secretary Haig: U.S. Strategy in the Middle East.» *Current Policy*: no. 312, [1981].
Steele, Jonathan. «The Settlers' Retreat was the Theatre of the Cynical.» *Guardian*: 19/8/2005.
Strasler, Nehemia. «Don't Let the Settlers Fool You.» *Haaretz*: 23/8/2005.
Sunday Times: 15/6/1969.
Sussman, Gary. «Ariel Sharon and the Jordan Option.» *Middle East Report* (MERIP): March 2005.
«Swallow the Money.» *Wall Street Journal*: 16/7/2002.
Thurow, Lester C. «Money Wars: Why Europe Will Own the 21st Century.» *Washington Post*: 19/4/1992.
Tillman, Seth. «The West Bank Hearings: Israel's Colonization of Occupied Territory.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 7, no. 2, Winter 1978.

Time: 8 August 1977.

«Truth-seeking in Jinen: Israel is Still Wanted for Questioning.» *Guardian*: 2/8/2002.

Tyler, John. «Finishing Jerusalem.» *Challenge* (Jerusalem): no. 28, November-December 1994.

USA Today: 17/1/1997, and 16/9/1997.

«U.S.-Israel Agreement of FY 2004 Security Assistance Levels.» *Current Policy*: 20 November 2002.

«U.S. Policy in the Middle East.» *Current Policy*: no. 27, June 1988.

«U.S. Policy in the Middle East, Dec. 1973 -Nov. 1974.» *Current Policy*: no. 12, (Special Report), 1975.

U.S. News and World Report: 4/5/1998.

Waldman, Peter. «Israel Drops Recognition as Peace Talk Condition.» *Wall Street Journal*: 6/3/1991.

Wall Street Journal: 15/10/1991, and 16/9/2002.

Washington Post: 15/10/1983; 28/7/1992; 9/2/1993, and 28/7/2002.

Welt am Sonntag: 7 February 1982.

X. «The Sources of Soviet Conduct.» *Foreign Affairs*: July 1947.

Yost, Charles. «The Risks of Resuming Containment.» *Christian Science Monitor*: 20/2/1981.

Conference

Conference on «International Terrorism, the United States and the Arab World», University of Exeter, UK, 14-15 July 2002.

Reports

Alpher, Yossi. «An Israeli View both Sides Took the Wrong Approach.» < http://www.bitterlemons.org > , edition 22, 17 June 2002.

American Presidency Project, < http://www.presidency.ucsb.edu/ws/print.php?pid = 49380 > .

Avnery, Uri. «Barak: A Villa in the Jungle.» July 2002, < http://gush-shalom.org/archives/barak.htm > .

____. «Irreversible Mental Damage.» < http://www.redress.btinternet.co.uk/uavnery89.htm > , 19 June 2004.

Borne, Lyndi and Liam Stack. «Israel's Wall in the Occupied Palestinian Territories.» Palestine Center, Washington, DC, September 2004.

«Bush Says US Will not Force Mideast Peace.» < http://usinfo.state.go > .

«Further Redeployments (FRD): The Next Stage of the Israeli-Palestinian Interim Agreement.» Israeli Government, Ministry of Foreign Affairs, 19 January 1997.

«Guidelines of the Government of Israel June 1996.» <http://www.mfa.gov.il/mfa/go.asp?MFAH00hm>, 18 June 1996.

Gush Shalom. ««The Separation Wall»- Separating Palestinians from their Land.» <http://www.gush-shalom.org/thewall/index.htm>.

Haddad, Toufic. «Resisting Sharon.» Between the Lines: February 2002, <http://www.between-lines.org/archives/2002/feb/Toufic_Haddad.htm>.

«Harvard and MIT Divestment Petition.» <http://www.ucdivest.org>.

Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories [B'Tselem]. <http://www.btselem.org>.

Karmi, Ghada. «A Secular Democratic State in Historic Palestine: An Idea Whose Time Has Come?.» July 2002, <http://www.caabu.org/press/articles/secular-state.htm>.

Kimmerling, Baruch. «The Pullout of Gaza: Its Real Meaning.» <http://www.dissidentvoice.org/Aug05/Kimmerling0819.htm>, 19 August 2005.

Laub, Karin. «Sharon Doesn't Plan to Follow «Road Map».» 15 September 2004, <http://www.salon.com>.

«Letter to be Provided by U.S. Secretary of State Christopher to Benjamin Netanyahu at the Time of Signing of the Hebron Protocol.» <http://www.mfa.gov.il/mfa/go.Asp?MFAH00qo0>.

Mark, Clyde. Israel: U. S. Foreign Assistance Facts (Foreign Affairs and National Defense Division, Congressional Research Service, Library of Congress, Order Code: IB85066).

____. *Israeli-United States Relations* (Foreign Affairs and National Defense Division, Congressional Research Service, Library of Congress, Order Code: IB85066).

Masalha, Nur. «A Political Profile.» <http://www.redress.btinternet.co.uk/sharon4.htm>.

McCann, Paul. «The World's Largest Prison Camp: Gaza.» <http://blog.gophercentral.com/modules.Php?name=News&new_topic=42>.

«Michigan Divestment Conference.» <http://www.divestmentconference.-com>.

Novak, Robert D. «Sharon and the Senators.» 17 June 2002, <http://www.townhall.com/columnists/RobertDNovak/2002/06/17/sharon__the_-senators>.

«Olmert Approves Arms Shipment to Boost Abbas.» Reuter, 13 June 2006, <http://www.alertnet.org/thenews/newsdesk/L13748757.htm>.

«Palestine Solidarity Committee of South Africa.» <http://mandla.co.za/psc/Defaut.htm>.

Palestinian Society for the Protection of Human Rights and the Environment. «Wye: A Charter for Human Rights Violations.» Press Release, 26 October 1998, <http://www.lawsociety.org./Press/press/1998oct_26.htm>.

Palestinian Technical Team on Israel's Evacuation. «Israel's Unilateral Disengagement: Future of the Gaza Strip.» 1 September 2005, <http://www.miftah.org/Display.cfm?DocId = 8383&CategoryId = 4>.

«A Performance-Based Road Map to a Permanent Two-State Solution to the Israeli-Palestinian Conflict.» U.S. Department of State, Office of the Spokesman, Washington, DC, 30 April 2004, <http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2003/20062.htm>.

«President Bush Commends Israeli Prime Minister Sharon's Plan: Remarks by the President and Israeli Prime Minister Ariel Sharon in Press Availability.» Cross Hall, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/04/print/20040414-4.ht>.

«President Bush Welcomes Prime Minister Abbas to White House.» Rose Garden, White House, US Department of State, Washington, DC, 25 July 2003, <http://www.state.gov/p/nea/rls/rm/22795.htm>.

«President Discusses Middle East Peace with Prime Minister Sharon.» Rose Garden, White House, July 2003, <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2003/07/20030729-2.htm>.

«Reaping Strategic Mistakes: Interview with Hasan Asfour.» <http://www.bitterlemons.org>.

Reece, Charley. «Gaza Evacuation Should Be Americans' Last Straw.» <http://www.antiwar.com/reese/?articleid = 7022>.

Reinhart, Tanya. «The Field of Thorns.» April 2002, <http://www.tau.ac.il/˜reinhart>.

«Remarks by the Vice President to the World Economic Forum.» <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/01/20040124-1.htm>.

«Report of the Sharm el-Sheikh Fact-finding Committee: The Mitchell Report.» 20 May 2001, <http://www.al-bab.com/arab/docs/pal/mitchell1.htm>.

«Report on the US Intelligence Community's Prewar Intelligence Assessment on Iraq Conclusions.» <http://intelligence.senate.gov>.

Rice, Condoleezza. «Remarks Following Meeting with President Mahmoud Abbas.» Jerusalem, 23 July 2005, <http://www.state.gov/secretary/rm/2005/49973.htm>.

«SAFE-University of Michigan.» <http://www.studentsallies.com>.

Sakhnini, Nizar. «Village Leagues.» Toronto, 28 December 1999, <http://www.al-bushra.org/palestine/nizar.htm>.

Seitz, Charmaine. «Hanging in the Balance: How Might a US Strike in Iraq Affect Palestinians.» <http://www.palestinereport.org>

Sher, Gilead. «Comments on the Negotiating Strategies of Israel and the Palestinians: An Israeli View.» <http://www.bitterlemons.org>, 17 June 2002.

«The Tenet Plan: Israeli-Palestinian Ceasefire and Security Plan, Proposed by CIA Director George Tenet, June 13, 2001.» <http://www.yale.edu/lawweb/avalon/mideast/mid023.htm>.

«The Tenet Work Plan.» <http://www.jordanembassyus.org/tenet_-plan.htm>.

«UM President's Statement on the Divestment Conference.» <http://www.u-michiedu/pres/coleman/PSC.htm>.

Zunes, Stephen. «Congress to Sharon: Take All You Want.» <http://www.antiwar.com/orig/zunes.php?articleid=2884>, 26 June 2004.

Websites

<http://www.alhewar.com/Curtis.htm>.

<http://www.palestinemonitor.org/factsheet>.

<http://www.btselem.org/download/200205_Land_Grab_Eng.pdf>.

<http://al-awda.org>.

<http://www.americantaskforce.org/unreport.pdf>.

<http://www.thenation.com/docprint.mhtml?i=20050912&s=falk>.

<http://www.un.org/unrwa>.

<http://www.sis.gov.eg/online/html2/indexp.htm>.

<http://www.haaretz.com/hasen/spages/616309.htm>.

<http://weekly.ahram.org.eg/2004/699/re1.htm>.

<http://www.sacbee.com/24hour/politics/story/1700381p-9495326c.htm>.

<http://www.btselem.org/English/Publications/Summaries/Land_grab_Map.asp>.

<http://www.gushshalom.org/media/barak_eng.swf>.

<http://electronicIntifada.net/downloads/pdf/icj20040709.pdf>.

<http://www.boston.com/news/globe/editorial_opinion/oped/articles/2004/07/10 the_icj_ruling_and_israels_fence/>.

<http://www.usembassy-israel.org/publish/peace.archives/2002/june/062716.htm>.

<http://www.al-bab.com/arab/docs/pal/mitchell1.htm>.

<http://www.zmag.org/content/showarticle.cfm?ItemID=10442>.

<http://www.guardian.co.uk/comment/story/0,,1698420,00.htm>.

<http://www.petrifiedtruth.com/archives/001303.htm>.

<http://www.nytimes.com/2004/03/08/opinion/08BREZ.Html?th>.

<http://www.forward.com/main/article.Php?ref=nir20040701258>.

<http://dailystar.com.lb/article.Asp?edition_id=10&categ_id=5&article_id=5453>.

<http://www.palestinecampaign.org>.

<http://endtheoccupation.org>.

<http://www.boycottisraeligoods.org>.

< http://www.palestinecenter.org > .

< http://www.gush-shalom.org > .

< http://usinfo.state.gov > .

< http://www.usembassy-israel.org.il > .

< http://www.merip.org/mero/interventions/sussman_interv.htm > .

< http://www.amnesty.org.ai.nsf/Index > .

< http://www.us-israel.org/jsourse/peace/reaganplan.htm > .

< http://www.us-israel.org.il/jsource/peace/Jerusalem_relocation_act.htm > .

< http://www.usembassy-israel.org/publish/peace.archives/2002/june/061103.htm > .

< http://www.usembassy-israel.org.il/publish/peace/aechives/2001/june/0613b/html > .

< http://www.mfa.gov.il/mfa/go.asp?MFAH00hm0 > .

< http://www.palestine-un.org/peace/p_i.htm > .

< http://www.likud.nl/ref14.htm > .

فهـــــــرس

- ب -

ـ ت ـ

- ز -

- س -

- ش -

- غ -

- ف -